



كتاب أبحاث

المؤتمر الدولي الثالث للدراسات القانونية والشرعية : الأنظمة والاتجاهات الحديثة

المملكة العربية السعودية - فندق هوليدي إن جدة كورنيش
خلال الفترة 18 - 20 محرم 1448 هـ الموافق 3-5 يوليو 2026م

جميع الآراء المطروحة في البحوث والدراسات المشاركة في المؤتمر تعبر عن
آراء أصحابها ولا تعبر عن رأي اللجنة المنظمة واللجنة العلمية للمؤتمر

ترخيص رقم: 26/3426 بتاريخ: 06/04/2026

الهيئة العامة للغذاء والدواء
SAGH - GENERAL FOOD & DRUGS AUTHORITY



تحت
مظلة

Holiday Inn
AN IHG HOTEL
جدة كورنيش

مقر
المؤتمر

مركز إثراء المعرفة
للمؤتمرات والأبحاث والنشر العلمي



إدارة
وتنظيم

يوليو 2026م



كتاب أبحاث

المؤتمر الدولي الثالث للدراسات القانونية والشرعية : الأنظمة والاتجاهات الحديثة

المملكة العربية السعودية - فندق هوليدي إن جدة كورنيش
خلال الفترة 18 - 20 محرم 1448هـ الموافق 3-5 يوليو 2026م

جميع الآراء المطروحة في البحوث والدراسات المشاركة في المؤتمر تعبر عن
آراء أصحابها ولا تعبر عن رأي اللجنة المنظمة واللجنة العلمية للمؤتمر

الهيئة العامة للمعاري والمؤتمرات
SAUDI CONVENTIONS & EXHIBITIONS GENERAL AUTHORITY



تحت
مظلة

Holiday Inn
AN IHG HOTEL
جدة كورنيش

مقر
المؤتمر

مركز إشراف المعرفة
للمؤتمرات والأبحاث والنشر العلمي



إدارة
وتنظيم

يوليو 2026م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ
النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾.

[النساء: 58]

المقدمة

شهد قطاع القضاء والقانون والأنظمة خلال السنوات الماضية تغيرات متسارعة في مختلف المجالات على المستوى العالمي بشكل عام، وفي العالم العربي والإسلامي بشكل خاص؛ وذلك لأهمية هذا القطاع في تسيير حياة البشر ودعم السلام في المجتمع.

فلا ينعم أي مجتمع بالسلام والاستقرار ما لم يكن الأمن أساسه، حيث تحمي القوانين مصالح الأفراد من التعدي عليها، مما يمنع وقوع المشكلات والنزاعات، ويتيح للجميع ممارسة أعمالهم بكل ثقة وأمان، وهو ما أسهم في تقدم المجتمعات ورفقيها.

وتناول المؤتمر الدولي الثالث للدراسات القانونية والشرعية: الأنظمة والاتجاهات الحديثة العديد من الموضوعات والدراسات والأبحاث في مختلف مجالات القضاء والقانون والأنظمة والشرعية، وذلك من خلال الجلسات العلمية والمصنقات البحثية وورش العمل التدريبية التي قدمها الباحثون المشاركون.

ومثل المشاركون أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والأهلية، والباحثين والمختصين في هذا المجال من أعضاء السلك القضائي والمحامين والمستشارين القانونيين وطلاب الدراسات العليا من مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي، وذلك بهدف إبراز أثر الجهود العلمية الحديثة في دراسات القانون والأنظمة.

كما تطرق المؤتمر من خلال العروض البحثية إلى جملة من القضايا والمشكلات في مجال القانون والأنظمة والشرعية، ودرس الواقع الحالي للأنظمة والقوانين والتشريعات في العالم العربي، واستشرف مستقبلها والتحديات التي تواجهها، فضلاً عن بحث سبل توظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في مجالات الشرعية والقانون والأنظمة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مستوى وعي الشعوب بالأنظمة والقوانين، وما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر
د. عبدالرحمن بن محمد الزهراني

الفهرس

م	الاسم	عنوان البحث	رقم الصفحات
١.	د. جميلة بنت عادل بن سعد فته	القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف المستنبطة من النظام الأساسي للحكم السعودي "دراسة فقهية".	١١-١
٢.	أ. محمد ناصر مهدي آل خمسان	الشكلية المستجدة لانعقاد الهبة العقارية وفق نظام المعاملات المدنية السعودي.	٢٣-١٢
٣.	أ. أماني بنت عبد الله بن علي المحمداني	وسائل الإثبات في النظام القضائي السعودي (كاميرات المراقبة أنموذجاً).	٣٨-٢٤
٤.	أ. فيصل محمد بن زائر القثامي	أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء الشركات العائلية في السعودية دراسة فقهية قانونية.	٥٣-٣٩
٥.	د. منيرة عبد الله محمد العشرة ^(١) د. ابتسام صالح مسحل الجعيد ^(٢)	أثر المقاصد الشرعية في حفظ الأنظمة العدلية (نظام التنفيذ السعودي الحديث أنموذجاً).	٦٢-٥٤
٦.	د. أحمد التهامي عبد النبي	الحماية المدنية للبيانات الحيوية من تقنيات الذكاء الاصطناعي في ظل قانون حقوق المؤلف العماني رقم (٢٠٠٨/٦٥).	٧٨-٦٣
٧.	أ. سوسن احمد الزهراني ^(١) د. ندى غرم الله الغامدي ^(٢)	التشريع الجنائي للجرائم المعلوماتية: دراسة مقارنة بين النظامين السعودي والكويتي.	٩٦-٧٩
٨.	أ. مريم مفلح العتيبي ^(١) د. ندى غرم الله الغامدي ^(٢)	النظام الإداري والبيئي في مكافحة وضبط التلوث الضوضائي دراسة مقارنة	١٢١-٩٧
٩.	أ. بشرى محمد الحداد ^(١) د. ندى غرم الله الغامدي ^(٢)	حوكمة تشريعات الاستثمار الأجنبي وأثرها في تعزيز الامتثال القانوني في المملكة العربية السعودية.	١٤٣-١٢٢
١٠.	د. روعة زياد رافق العظم	مقاصد الشريعة الإسلامية في مواجهة الجرائم الإلكترونية المعاصرة -دراسة فقهية تأصيلية-	١٦٠-١٤٤
١١.	أ. عالية إسماعيل سيد عالم	فاعلية التحكيم التجاري السعودي كضمانة نظامية لجذب الاستثمار الأجنبي ومواجهة تحديات النزاعات التقانية.	١٦٨-١٦١
١٢.	د. محمد سعيد الراعو	الإدارة الرقمية وتأثيرها على المبادئ والتصرفات القانونية للمرفق العام الإلكتروني: الثابت والمتغير.	١٨٠-١٦٩
١٣.	د. مروه حمزه زكي معوض	نظام المعاملات المدنية السعودي وأثره في تعزيز الاستقرار القانوني والأمن التعاقدية دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التطبيقات القضائية الحديثة.	١٩٣-١٨١
١٤.	د. شهد بنت عبد الرحمن المغذوي	الدورة الحضارية بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي (دراسة مقارنة).	٢١٤-١٩٤
١٥.	د. محمود عبد الفتاح كامل حسان	القانوني للضريبة الانتقائية في السعودية.	٢٢٨-٢١٥
١٦.	د. أميرة حامد النمري	أثر العقيدة اليهودية في الفكر الصهيوني: دراسة فكرية.	٢٣٥-٢٢٩
١٧.	أ. سارا عبد الله الطويرقي ^(١) د. ندى غرم الله الغامدي ^(٢)	التعويض عن الضرر المعنوي الناشئ عن الأخطاء الطبية في الجراحات التجميلية: دراسة تحليلية في ضوء نظام المعاملات المدنية السعودي.	٢٥٣-٢٣٦
١٨.	أ. عامر إبراهيم عامر الصقير	الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية.	٢٧٣-٢٥٤
١٩.	أ. مي بنت خالد بن معيوف الزيايدي	مدى صلاحية امتلاك المستخدم النهائي لحقوق الملكية الفكرية على منتجات الذكاء الاصطناعي التوليدي.	٢٩٠-٢٧٤
٢٠.	د. أسماء بنت محمد عبد الله السلومي	المنهج القرآني في بناء الأسرة السوية وعلاقتها الإنسانية " مقارنة مع المناهج المعاصرة دراسة موضوعية "	٣٠٣-٢٩١

م	الاسم	عنوان الملصق العلمي	رقم الصفحة
١.	أ. د. مطيعة بنت هزاع فهد العنزي	الحوار النسائي في ضوء القرآن الكريم دراسة تفسيرية موضوعية.	٣٠٤
٢.	د. خالد بن عبد العزيز الشهري	تطوير الأنظمة القانونية في القطاع الصحي رؤية تشريعية لتعزيز الحوكمة والامتثال وجودة الرعاية الصحية.	٣٠٥
٣.	أ. احمد بن سالم السباحي	الحوكمة في المنشآت والشركات المالية الأهمية والمبادئ وآليات التطبيق والفوائد.	٣٠٦
٤.	أ. سلطان عبد الله محمد العتيبي	الإدارات القانونية في الجهات الحكومية السعودية: الواقع الراهن ومتطلبات التطوير في ظل الهياكل التنظيمية الحديثة.	٣٠٧
٥.	د. ابتهاج مضيف السفيناتي	توظيف مراجعة تحليلية باستخدام أداة ذكاء اصطناعي في المرحلة النهائية من مشروع التخرج البحثي دراسة إجرائية نوعية متعددة الحالات لدعم الاتساق المنهجي وجودة الصياغة الأكاديمية لدى طالبات تخصص الشريعة.	٣٠٨
٦.	أ.روان أحمد الشمري	الطبيعة القانونية للعقد الطبي بين الخصوصية الطبية وأحكام عقد المعاولة	٣٠٩
٧.	أ.عنان حامد الحازمي	التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية.	٣١٠
٨.	د. ناصر بن عيسى بن أحمد بن محمد البلوشي الزهراني	أخلاقيات المأذون الشرعي في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الإماراتي.	٣١١
٩.	د.نوف بنت مفرج بن سعدي الجهني	المفهوم الفقهي للجريمة في البيئة الرقمية الجرائم الإلكترونية نموذجاً بين الفقه والقانون.	٣١٢
١٠.	أ. محمد حسن نهار	الحضانة في النظام السعودي.	٣١٤

القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف المستنبطة من النظام الأساسي للحكم السعودي "دراسة فقهية".
**The Jurisprudential Principles Regulating Legitimate Scholarly Disagreement as
Derived from the Saudi Basic Law of Governance: A Jurisprudential Study.**

د. جميلة بنت عادل بن سعد فته

الأستاذ المساعد بقسم الشريعة في كلية الشريعة والأنظمة بجامعة الطائف

E-mail: Jm.1411.jm11@gmail.com

المستخلص:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فهذا البحث بعنوان: القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف المستنبطة من النظام الأساسي للحكم السعودي "دراسة فقهية"، يهدف إلى استنباط وتحليل القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية؛ مما يبرز مرونة النظام ودعوته للتسامح ومراعاته للخلاف الفقهي ونبذ التعصب فالمملكة العربية السعودية تستقي دستورها من الشريعة الإسلامية.

وجاء البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث؛ المبحث الأول في التعريف بالقواعد الفقهية وأهميتها وأسباب الاختلاف فيها، وفيه ثلاثة مطالب؛ تلاه المبحث الثاني وفيه التعريف بالنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية ومكانة الشريعة فيه، وفيه مطالبان؛ ثم المبحث الثالث والأخير وفيه القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف المستنبطة من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، وفيه عشرة مطالب؛ ثم الخاتمة وتضمنت أهم النتائج والتوصيات، سائلةً الله تعالى التوفيق والقبول.

الكلمات المفتاحية: النظام الأساسي للحكم- قواعد فقهية- الخلاف.

Abstract:

Praise be to God alone, and prayers and peace be upon the one after whom there is no prophet. And now:

This research, entitled: "The Jurisprudential Rules Considering Disagreement Derived from the Saudi Basic Law of Governance: A Jurisprudential Study," aims to derive and analyze the jurisprudential rules considering disputes from the Basic Law of Governance in the Kingdom of Saudi Arabia. This highlights the flexibility of the system, its call for tolerance, its consideration of jurisprudential disputes, and its rejection of fanaticism, as the Kingdom of Saudi Arabia derives its constitution from Islamic law.

The research consists of an introduction and three sections. The first is about defining the principles of jurisprudence, their importance, and the reasons for disagreement over them. It contains three demands. It is followed by the second section, which defines the basic system of government in the Kingdom of Saudi Arabia and the position of Sharia in it. It contains two demands.

Then the third and final section includes the valid jurisprudential rules for disputes derived from the Basic Law of Governance in the Kingdom of Saudi Arabia. It contains ten points. Then comes the conclusion, which includes the most important results and recommendations. I ask God Almighty for success and acceptance.

Keywords: Basic Law of Governance - Jurisprudential Rules – Disagreement.



المقدمة:

الحمد لله الذي شرع لنا الإسلام، وبَيَّن لنا الأحكام، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ذو الجلال والإكرام، وأن محمدًا عبده ورسوله سيد الأنام، صل الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الكرام، وبعد:

فإن المملكة العربية السعودية حفظها الله متمثلة في قيادتها منذ عهد مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله وحتى الآن في عهد الملك سلمان حفظه الله اتخذت الشريعة الإسلامية لها أصلًا، واتخذت القرآن والسنة لها نظامًا، فقننت ثلاث وثمانون مادة تحت تسعة أبواب لتكون لها مرجعًا أساسيًا في الحكم، ويهدف إثراء العلم، وبيان مرونة هذا النظام ودعوته للتسامح ومراعاته للخلاف الفقهي ونبذ التعصب جاء هذا البحث لاستنباط بعض القواعد الفقهية المعتمدة لذلك من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، وتحليلها بالربط بين نص النظام والقاعدة المستنبطة منه، وبالله التوفيق.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في السؤال العام وهو: ما القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف المستنبطة من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية؟

أسئلة البحث:

- ١- ما المراد بالقواعد الفقهية؟ وما أهميتها؟
- ٢- ما المراد بالنظام الأساسي للحكم السعودي؟
- ٣- ما مكانة الشريعة الإسلامية في النظام الأساسي للحكم السعودي؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

- ١- الحاجة إلى التعريف بالنظام الأساسي للحكم السعودي.
- ٢- تعريف الباحثين بالقواعد الفقهية المعتمدة للخلاف المستنبطة من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.
- ٣- إثراء المكتبة الفقهية بدراسة موضوع أحسب أنه إضافة جديدة بإذن الله تعالى.

أهداف البحث:

- ١- التعريف بالقواعد الفقهية وبيان أهميتها.
- ٢- التعريف بالنظام الأساسي للحكم السعودي.
- ٣- إبراز مكانة الشريعة الإسلامية في النظام الأساسي للحكم السعودي.
- ٤- استنباط القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية ودراساتها.

حدود البحث:

يختص هذا البحث باستنباط القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية وتحليلها. الدراسات السابقة:

بعد مزيد من البحث لم أقف على بحث بهذا العنوان، وإنما هناك بحث في الدراسات العقدية وهي مختلفة عن هذا البحث، وهو الموسوم بـ: النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية "دراسة عقدية"، وهو بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية، العدد ٣٤، عام: ١٤٣٦هـ؛ وهو يختلف عن هذا البحث بدراسته العقدية وهذا البحث يختص بالدراسة الفقهية المتمثلة في استنباط القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف منه.

منهج البحث:

المنهج الذي سأسير عليه - إن شاء الله تعالى - هو المنهج الاستنباطي التحليلي.

فأما المنهج الاستنباطي فسأوظفه في قراءة النظام الأساسي للحكم السعودي واستنباط القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف منه.

وأما المنهج التحليلي فسأوظفه في تحليل القاعدة بالربط بينها وبين نص النظام المستنبطة منه.

والإجراءات التي سأتبناها في هذا البحث إن شاء الله تعالى كالتالي:

١. أقوم بالتعريف بالقواعد الفقهية وأهميتها وأسباب الاختلاف فيها، وأوثق ذلك من مصدره.
٢. أوضح المراد بالنظام الأساسي للحكم ومكانة الشريعة فيه مع توثيق المنقول من مصدره.
٣. أستنبط القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف من النظام الأساسي للحكم السعودي وأحلّها، وأوثق القاعدة وشرحها من مصدرهما، أما التحليل فسأجتهد في كتابته.

١. أكتفي باستنباط عشرة قواعد اختصارًا ومراعاة لحجم البحث المطلوب.

٢. أقوم بجمع وتوثيق المادة العلمية المتعلقة بكل جزئيات البحث من المصادر الأصلية المعتمدة في ذلك قدر الإمكان، بذكر اسم المصدر والجزء والصفحة، وإذا كان هناك تشابه في اسم الكتاب فإنني أضيف اسم مؤلفه، وفي حالة النقل بالمعنى يذكر ذلك مسبقاً بكلمة (انظر)؛ وإن كان التوثيق من الانترنت فأكتب اسم المقالة فالرابط فتاريخ الدخول.



٣. أخرج الأحاديث وأبين ما ذكره أهل الشأن في درجتها في الهامش، بذكر اسم المصدر مع ذكر الكتاب، والباب، ورقم الحديث إن وجد، وذلك إن لم يوجد الحديث عند الشيخين أو أحدهما.
٤. لا أترجم للأعلام؛ اختصاراً، ولمناسبة حجم البحث.
٥. لا أعرف بالغريب.
٦. أعتني بفهرس المصادر والمراجع وأرتبه أبجدياً.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى: مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

- المقدمة، وتشمل: (تقديم للموضوع، الإشكالية، وتساؤلات البحث، أهمية الموضوع، أهداف البحث، الدراسات السابقة، منهج الدراسة وإجراءاته، تبويب البحث).
- المبحث الأول: التعريف بالقواعد الفقهية وأهميتها وأسباب الاختلاف فيها، وفيه ثلاثة مطالب:
- الأول: التعريف بالقواعد الفقهية.
- الثاني: أهمية القواعد الفقهية.
- الثالث: أسباب الاختلاف في القواعد الفقهية.
- المبحث الثاني: التعريف بالنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية ومكانة الشريعة فيها، وفيه مطلبان:
- الأول: التعريف بالنظام الأساسي للحكم السعودي.
- الثاني: مكانة الشريعة الإسلامية في النظام الأساسي للحكم السعودي.
- المبحث الثالث: القواعد الفقهية المعتمدة للخلاف المستنبطة من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، وفيه عشرة مطالب:

- الأول: قاعدة: "المشقة تجلب التيسير".
 - الثاني: قاعدة: "العادة محكّمة".
 - الثالث: قاعدة: "لا ضرر ولا ضرار".
 - الرابع: قاعدة: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة".
 - الخامس: قاعدة: "درء المفاسد أولى من جلب المصالح".
 - السادس: قاعدة: "الولاية الخاصة أقوى من العامة".
 - السابع: قاعدة: "الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد".
 - الثامن: قاعدة: "لا يُنكر تغير الأحكام بتغير الأزمان".
 - التاسع: قاعدة: "حكم الحاكم يرفع الخلاف في مسائل الاجتهاد".
 - العاشر: قاعدة: "لا يُنكر المختلف فيه".
 - الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.
 - الملاحق: وتتضمن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.
 - فهرس المصادر والمراجع.
- هذا والله أسأل التوفيق والسداد، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.
- المبحث الأول: التعريف بالقواعد الفقهية وأهميتها وأسباب الاختلاف فيها، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: التعريف بالقواعد الفقهية.
- القاعدة في اللغة: جمعها قواعد، والقاعدة: أصل الأس، وأساس البناء.^(١)
- وفي الاصطلاح هي: "حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه".^(٢)
- أما الفقهية، فنسبة إلى الفقه، والفقه في اللغة: الفهم، والعلم.^(٣)
- وفي الاصطلاح هو: "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية".^(٤)
- أما باعتبارها علماً فعرفت القاعدة الفقهية بأنها: "حكم أكثرى لا كلي ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منه".^(٥)

(١) انظر: مادة قعد في: الصحاح (٢/ ٥٢٥)، ولسان العرب (٣/ ٣٦١).

(٢) غمز عيون البصائر (١/ ٥١).

(٣) انظر: مادة فقه في: الصحاح (٦/ ٢٢٤٣)، ولسان العرب (١٣/ ٥٢٢).

(٤) التمهيد في تخریج الفروع على الأصول (ص: ٥٠).

(٥) غمز عيون البصائر (١/ ٥١).



وفي ذلك يقول الشاطبي في موافقاته تأييداً لهذا التعريف: "إن الأمر الكلي إذا ثبت فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضاه لا يخرج عن كونه كلياً، وأيضاً فإن الغالب الأكثرى معتبر في الشريعة اعتبار القطعي".^(٦)

-المطلب الثاني: أهمية القواعد الفقهية.

للقواعد الفقهية أهميات متعددة وسأكتفي بنقل بعض أقوال الفقهاء المتقدمين في ذلك اختصاراً، حيث قال عن أهميتها الإمام القرافي في الفروق: "القسم الثاني: قواعد كلية فقهية جليلة كثيرة العدد، عظيمة المدد، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى ولم يذكر منها شيء في أصول الفقه. وإن اتفقت الإشارة إليه هنالك على سبيل الإجمال فبقي تفصيله لم يتحصل، وهذه القواعد مهمة في الفقه عظيمة النفع وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه، ويشرف ويظهر رونق الفقه ويعرف وتتضح مناهج الفتاوى وتكشف، فيها تنافس العلماء وتفاضل الفضلاء، وبرز القارح على الجذع وحاز قصب السبق من فيها برع، ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت وتزلزلت خواطره فيها واضطربت، وضاعت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تنتهي وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مَنَاهَا، ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات، واتحد عنده ما تناقض عند غيره وتناسب".^(٧)

وقال عنها ابن رجب في القواعد: "فهذه قواعد مهمة وفوائد جمة، تضبط للفقيه أصول المذهب، وتطلعه من مأخذ الفقه على ما كان عنه قد تعيَّب. وتنظم له منشور المسائل في سلك واحد، وتقيد له الشوارد وتقرب عليه كل متباعد".^(٨)

وقال عنها ابن نجيم في الأشباه والنظائر: "معرفة القواعد التي ترد إليها ... وهي أصول الفقه في الحقيقة، وبها يرتقي الفقيه إلى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى".^(٩)

-المطلب الثالث: أسباب الاختلاف في القواعد الفقهية.

ترجع أسباب اختلاف الفقهاء في القواعد الفقهية إلى أسباب اختلافهم هُم، وقد عد بعض العلماء أسباب اختلاف الفقهاء وأرجعوها إلى عشرة أسباب، وهي:

الأول: أن يكون الدليل لم يبلغ هذا المخالف الذي أخطأ في حكمه.

الثاني: أن يكون الحديث قد بلغه لكنه لم يثبت عنده.

الثالث: أن يكون بلغه وفهم منه خلاف المراد.

الرابع: أن يكون قد بلغه الحديث لكنه منسوخ ولم يعلم بالناسخ، فيكون الحديث صحيحاً والمراد منه مفهوماً ولكنه منسوخ، والعالم لا يعلم بنسخه، فحينئذٍ له العذر؛ لأن الأصل عدم النسخ حتى يعلم بالناسخ.

الخامس: أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه.

السادس: عدم معرفته بدلالة الحديث.

السابع: اعتقاده أن لا دلالة في الحديث؛ والفرق بين هذا وبين السبب السادس:

أن الأول لم يعرف جهة الدلالة؛ والثاني عرف جهة الدلالة لكن اعتقد أنها ليست دلالة صحيحة.

الثامن: اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دلَّ على أنها ليست مُراداً.

التاسع: أن يعتقد أنه معارض بما هو أقوى منه من نص أو إجماع.

العاشر: أن يأخذ العالم بحديث ضعيف أو يستدل استدلالاً ضعيفاً، وهذا كثير جداً.^(١٠)

قال ابن تيمية رحمه الله: "فهذه الأسباب العشرة ظاهرة، وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة في ترك العمل بالحديث لم نطلع نحن عليها؛ فإن مدارك العلم واسعة ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء.

والعالم قد يُبدي حجته وقد لا يُبديها، وإذا أبداها فقد تبغنا وقد لا تبغنا، وإذا بلغتنا فقد ندرك موضع احتجاجه وقد لا ندركه، سواء كانت الحجة صواباً في نفس الأمر أم لا.

لكن نحن وإن جوزنا هذا فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم؛ إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة وإن كان أعلم؛ إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية، فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأي العالم.

^(٦) (٢/ ٨٣ - ٨٤).

^(٧) (٢/ ١).

^(٨) (ص: ٣).

^(٩) (ص: ١٤).

^(١٠) انظر: رفع الملام (ص: ٩ وما بعدها)، ونقلها أيضاً ابن القيم عن ابن تيمية في الصواعق المرسلة (٢/ ٥٤٢ وما بعدها)، وانظر: الخلاف بين العلماء لابن عثيمين (ص: ١٠ وما بعدها).



والدليل الشرعي يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر، ورأي العالم ليس كذلك وليس لأحد أن يعارض الحديث الصحيح عن النبي ﷺ بقول أحد من الناس".^(١١)

المبحث الثاني: التعريف بالنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية ومكانة الشريعة فيها، وفيه مطالبان:

-المطلب الأول: التعريف بالنظام الأساسي للحكم السعودي.

هو مجموعة المبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها الدولة، ويتكون من ٨٣ مادة تحدد الأسس الهيكلية والتنظيمية والسياسية، مثل: المبادئ العامة للدولة، ونظام الحكم، وآلية اختيار الملك، ومهامه، ومقومات المجتمع السعودي، وحقوق المواطنين والمقيمين التي تكفلها وتحميها الدولة، إلى جانب تحديد صلاحيات السلطات والأجهزة الرقابية.

ويعتبر بمثابة الدستور الذي يحدد أسس الحكم في الدول الأخرى، وقد صدر هذا النظام بأمر ملكي عام: ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ولا يجوز تعطيله إلا بشكل مؤقت في حالات محددة، منها الحرب والطوارئ.^(١٢)

-المطلب الثاني: مكانة الشريعة الإسلامية في النظام الأساسي للحكم السعودي.

يمكن القول: أنه بالنظر في المنصوص في النظام الأساسي للحكم السعودي نجد أن النظام أولى العناية والحرص الشديد للشريعة الإسلامية وذلك يظهر من المادة الأولى فيه، حيث جاء فيها أن: "المملكة العربية السعودية دولة إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.."، ثم في المادة الثانية: "عيدا الدولة، هما عيد الفطر والأضحى، وتقويمها هو التقويم الهجري" وهذا مما يجسد مكانة الشريعة الإسلامية فيها، حتى في المادة الثالثة فيما يخص علم الدولة جاء في الفقرة الثالثة: "تتوسطه كلمة: "لا إله إلا الله محمد رسول الله".." ولا ينكس العلم أبداً"، وفي المادة السادسة: "يُباع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله.."، ثم في المادة السابعة: "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمتها"، وهذا يعني أن جميع القوانين والأنظمة في المملكة يجب أن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية دون تحيز لمذهب دون آخر.

إذن، نجد أن الشريعة الإسلامية هي الأساس الذي تقوم عليه جميع جوانب الحكم في المملكة العربية السعودية وهذا أبرز ما يبين مكانتها.

المبحث الثالث: القواعد الفقهية المعتبرة للخلاف المستنبطة من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، وفيه عشرة مطالب:

المطلب الأول: قاعدة: "المشقة تجلب التيسير".^(١٣)

النص المستنبط منه في النظام الأساسي للحكم:

المادة ٨: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية".^(١٤)
ربط القاعدة المستنبطة من النص بالخلاف المعتبر:

هذه القاعدة تعني أن الأحكام التي ينشأ عن تطبيقها حرج على المكلف ومشقة في نفسه أو ماله، فالشريعة تخففها بما يقع تحت قدرة المكلف دون عسر أو إحراج^(١٥)، فإذا ترتب على الأخذ برأي فقهي مشقة على الناس أو على طائفة منهم، وكان هناك قول فقهي معتبر فيه التيسير، فإنه يعمل بالأخف رفعاً للمشقة، فإن الأخذ به من العدل الذي نصت عليه المادة؛ مراعاةً للمصلحة العامة^(١٦)، فالتيسير مقصد شرعي معتبر، ويُستعمل في السياسات العامة والأنظمة للتخفيف على الناس.

^(١١) رفع الملام (ص: ٣٦ وما بعدها).

وقال البطليوسي في الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين (ص: ٣٣): "الخلاف عرض لأهل ملتنا من ثمانية أوجه، كل ضرب من الخلاف متولد منها متفرع عنها: الأول منها: ائْتِزَاكُ الألفاظ والمعاني، والثاني: الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ، والثالث: الأفراد والتركيب، والرابع: الْخُصُوصُ وَالْعُمُومُ، والخامس: الزَّوَايَا وَالنُّقُلُ، والسادس: الاجتهاد فيما لا نص فيه، والسابع: النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ، والثامن: الإباحة والتوسع".

^(١٢) انظر: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: <https://2u.pw/iPSGn>، تاريخ الدخول: ١٤٤٧/٢/٢٥هـ. وكان ذلك في عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بالأمر الملكي رقم ٩٠/أ وتاريخ: ١٤١٢/٨/٢٧هـ؛ وفي أكتوبر من عام: ٢٠٠٦ قام الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بإجراء تعديل على النظام الأساسي للحكم ويتعلق التعديل بنظام هيئة البيعة والليات وطرق انتقال السلطة واختيار الملك وولي العهد، وأعلن عن التعديل عبر بيان صدر عن الديوان الملكي السعودي.

انظر: النظام الأساسي للحكم السعودي، ويكيبيديا: <https://2u.pw/6JFLh>، تاريخ الدخول: ١٤٤٧/٢/٢٥هـ.

وراجع: الملاحق في هذا البحث لقراءة نص النظام.

^(١٣) المنتور في القواعد (٣/ ١٦٩)، والأشياء والنظائر للسيوطي (ص: ٧).

^(١٤) راجع: الملاحق.

^(١٥) انظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه (ص: ٢١٨).

^(١٦) "والشارع راعي المصلحة العامة".

الطرق الحكمية (ص: ٢٢١).

وقال ابن القيم أيضاً في إعلام الموقعين (٤/ ٢٨٤): "فإذا ظهرت أمارات الحق، وقامت أدلة العقل، وأسفر صبحه بأي طريق كان؛ فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر، بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط، فأبى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها".



المطلب الثاني: قاعدة: "العادة محكمة".^(١٧)

النص المستنبط منه في النظام الأساسي للحكم:

المادة ٨: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية".^(١٨)

ربط القاعدة المستنبطة من النص بالخلاف المعتبر:

هذه القاعدة تعني أن العادة تُعتبر حَكَمًا لإثبات حكم شرعي، أي: أن للعادة في نظر الشارع حاكمية تخضع لها أحكام التصرفات، فثبتت تلك الأحكام على وفق ما تقضي به العادة أو العرف إذا لم يكن هناك نص شرعي مخالف لتلك العادة^(١٩)، وفي المسائل المختلف فيها، قد يُرجح العمل بالعرف الجاري أو العادة المستمرة إذا لم تُخالف الشريعة، وهذا يُراعى الاختلاف الفقهي والتنوع في التطبيق بحسب البيئات والعادات مما يدل على مراعاة الواقع والعرف في التشريع والتنظيم.

-المطلب الثالث: قاعدة: "لا ضرر ولا ضرار".^(٢٠)

النص المستنبط منه في النظام الأساسي للحكم:

المادة ٢٦: "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية".^(٢١)

ربط القاعدة المستنبطة من النص بالخلاف المعتبر:

هذه القاعدة تعني أنه يحرم على المسلم أن يضر أخاه ابتداءً ولا جزاءً، فالضرر بأنواعه محرّم بالنص؛ لأنّ لا النّافية الاستغراقية تُفيد المنع من كلّ أنواع الضرر في الشرع.

والبعض يُعبر عن القاعدة بلفظ: "الضرر يُزال"، ولكن التعبير بلفظ الحديث أقوى؛ لأنها تُعطي القاعدة قوّة في التأثير باعتبار أنها نصّ حديث نبوي، فتجعلها دليلاً شرعياً صالحاً لإنشاء الأحكام، كما أن التعبير بصيغة الحديث أشمل وأعم، حيث يشمل نفي الضرر قبل وقوعه وبعد وقوعه، أما التعبير بلفظ: "الضرر يُزال" فهو يُشعر بإزالة الضرر بعد وقوعه.

وبكلّ حال فالنبي صلى الله عليه وسلم إنما نفى الضرر والضرار بغير حقّ، فأما إدخال الضرر على أحد بحقّ، إما لكونه تعدّى حدود الله، فيُعاقب بقدر جريمته، أو كونه ظلم غيره، فيُطلب المظلوم مقابلته بالعدل، فهذا غير مُراد قطعاً، وإنما المراد إلحاق الضرر بغير حقّ^(٢٢)، وعند تعدد الأقوال الفقهية، قد يكون في بعضها ضرر على طرف معين، فيُقدّم القول الذي يدفع الضرر، خصوصاً في المعاملات والأحوال الشخصية، "فإن الشارع الحكيم يدفع أعظم الضررين بأيسرهما، وهذا هو الفقه والقياس والمصلحة"^(٢٣).

المطلب الرابع: قاعدة: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة".^(٢٤)

النص المستنبط منه في النظام الأساسي للحكم:

المادة ٥٥: "يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويُشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها".^(٢٥)

ربط القاعدة المستنبطة من النص بالخلاف المعتبر:

هذه القاعدة تعني أنّ تصرف الإمام، وكل من ولي شيئاً من أمور المسلمين، يجب أن يكون مبنياً ومقصوداً به المصلحة العامة^(٢٦)، فكل تصرف يصدر من ولي الأمر (الإمام أو الحاكم) في شؤون الرعية يجب أن يكون مبنياً على تحقيق المصلحة العامة، ولو كان ذلك بترجيح أحد الأقوال الفقهية في مسألة خلافية مما يدل على مرونة النظام.

(١٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص: ٧٩)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٧).

(١٨) راجع: الملاحق.

(١٩) انظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه (ص: ٢٧٦).

(٢٠) هذه القاعدة هي نص حديث أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقّه ما يضر بجاره، (٢/ ٧٨٤)، الحديث رقم: (٢٣٤١)، بلفظه؛ والدارقطني في سننه: كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك، باب في المرأة تقتل إذا ارتدت، (٥/ ٤٠٧ - ٤٠٨)، الحديث رقم: (٤٥٤٠)، مع زيادة في أوله؛ كلاهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قال النووي في الأذكار (ص: ٦٤١): "حسن"، وقال الألباني في الإرواء (٣/ ٤٠٨): "صحيح".

وانظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص: ٧٢-٧٣)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٨٤).

(٢١) راجع: الملاحق.

(٢٢) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص: ٧٢-٧٣)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٨٤)، وجامع العلوم والحكم (٢/ ٢١٢ وما بعدها)، والوجيز في إيضاح قواعد الفقه (ص: ٢٥١).

(٢٣) الطرق الحكمية (ص: ٢٢٢).

(٢٤) المنثور في القواعد (١/ ٣٠٩)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ١٢١).

(٢٥) راجع: الملاحق.

(٢٦) انظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه (ص: ٣٤٨ وما بعدها).



المطلب الخامس: قاعدة: "درء المفساد أولى من جلب المصالح". (٢٧)

النص المستنبط منه في النظام الأساسي للحكم:

المادة ٨: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية". (٢٨)

المادة ٢٦: "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية". (٢٩)

ربط القاعدة المستنبطة من النص بالخلاف المعتبر:

هذه القاعدة تعني بالدرء: الدفع والرفع والإزالة، فإذا تعارضت مفسدة ومصلحة، فدفع المفسدة مقدّم في الغالب، إلا أن تكون المفسدة مغلوقة؛ وذلك لأن اعتناء الشرع بترك المنهيات أشد من اعتناؤه بفعل المأمورات، لما يترتب على المناهي من الضرر المنافي لحكمة الشارع في النهي (٣٠)، وفي هذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: "فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ" (٣١)، فإذا تعارضت مفسدة مع مصلحة، فإن درء المفسدة مقدّم على جلب المصلحة، ويُرجّح القول الذي يقل فيه الضرر وهو المعمول به في النظام.

المطلب السادس: قاعدة: "الولاية الخاصة أقوى من العامة". (٣٢)

النص المستنبط منه في النظام الأساسي للحكم:

المادة ٤٦: "القضاء سلطة مستقلة، لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية". (٣٣)

ربط القاعدة المستنبطة من النص بالخلاف المعتبر:

هذه القاعدة معناها: نَقَاذُ النَّصْرِفِ عَلَى الْغَيْرِ شَاءَ أَوْ أَبَى (٣٤)، ففي المسائل المتعلقة بحقوق الأفراد (كالنكاح، الطلاق، الأموال...)، يُقدّم اجتهاد القاضي أو ولي الأمر الخاص على التقديرات العامة، ما دام ذلك لا يخل بالمصلحة العامة، فإذا اختلفت أقوال الفقهاء في مسألة معينة، فللقاضي أن يرجّح القول الأنسب للحالة الخاصة المعروضة أمامه، مراعيًا المصلحة الخاصة دون إخلال بالنظام العام.

المطلب السابع: قاعدة: "الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد". (٣٥)

النص المستنبط منه في النظام الأساسي للحكم:

المادة ٤٦: "القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية". (٣٦)

المادة ٤٨: "تُطبّق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقًا لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر...". (٣٧)

ربط القاعدة المستنبطة من النص بالخلاف المعتبر:

هذه القاعدة تعني: أن "أحكام القضاة وفتاوى المُفَتِينَ ومسائل التحري المبنية على الاجتهاد إذا نفذت ثم تبين خلافها أنها لا تُنقض ولا تفسخ إذا كان خلافها عن طريق الاجتهاد أيضًا، وأما إذا تبين مخالفتها للنصوص الثابتة فتُنقض وتُفسخ؛ لأن الاجتهاد لا بد ألا يُعارض النص" (٣٨)، فإذا حكم القاضي أو ولي الأمر باجتهاد في مسألة خلافية، فلا يُنقض حكمه لمجرد وجود اجتهاد آخر يخالفه، ما دام اجتهاده مستندًا إلى أصل شرعي معتبر، وفي حال وجود آراء فقهية متعددة، فالاجتهاد فيها لا يُنقض لمجرد وجود قول آخر، وهذا من أهم ما يحفظ استقرار القضاء والنظام.

(٢٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص: ٧٨)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٨٧).

(٢٨) راجع: الملاحق.

(٢٩) راجع: الملاحق.

(٣٠) انظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه (ص: ٢٦٥).

(٣١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الإفتداء بسُنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، (٩/ ٩٤)، حديث رقم: (٧٢٨٨) بلفظه؛ ومسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب فَرَضَ الْحَجَّ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ، (٢/ ٩٧٥)، حديث رقم: (١٣٣٧)، بلفظ مقارب؛ كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص: ١٣٣)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ١٥٤).

(٣٣) راجع: الملاحق.

(٣٤) انظر: غمز عيون البصائر (١/ ٤٥٥).

(٣٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص: ٨٩)، والأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ١٠١).

(٣٦) راجع: الملاحق.

(٣٧) راجع: الملاحق.

(٣٨) موسوعة القواعد الفقهية (١/ ٤٣٠).



المطلب الثامن: قاعدة: "لا يُنكر تغير الأحكام بتغير الأزمان". (٣٩)

النص المستنبط منه في النظام الأساسي للحكم:

المادة ٧: "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة". (٤٠)

المادة ٨: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية". (٤١)

المادة ٥٥: "يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويُسرف على تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها". (٤٢)

ربط القاعدة المستنبطة من النص بالخلاف المعتبر:

هذه القاعدة تعني: أن تغير الأوضاع والأحوال الزمنية له تأثير كبير في كثير من الأحكام الشرعية الاجتهادية؛ لأن ما كان من الأحكام الشرعية منبثاً على عرف الناس وعاداتهم تتغير كيفية العمل بمقتضى الحكم باختلاف العادة عن الزمن السابق، وأما أصل الحكم الثابت بالنص فلا يتغير (٤٣)، فإذا تعددت الأقوال الفقهية في مسألة، فإنه قد يُرجح قولٌ على آخر بحسب الزمان والمصلحة ما دام لا يخالف النصوص القطعية فهذه السياسات الجزئية تابعة للمصالح، تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة (٤٤)، وهو ما تفعله الأنظمة السعودية في الأحوال الشخصية، والعمل، والمعاملات مما يدل على مرونة النظام.

المطلب التاسع: قاعدة: "حكم الحاكم يرفع الخلاف في مسائل الاجتهاد". (٤٥)

النص المستنبط منه في النظام الأساسي للحكم:

المادة ٤٤: "تتكون السلطات في الدولة من: السلطة القضائية. السلطة التنفيذية. السلطة التنظيمية. وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها، وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة، والملك هو مرجع هذه السلطات". (٤٦)

المادة ٤٥: "مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية، كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها". (٤٨)

المادة ٤٨: "تُطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر...". (٤٩)

ربط القاعدة المستنبطة من النص بالخلاف المعتبر:

هذه القاعدة تعني: أن "حكم الحاكم يرفع الخلاف في مسائل الاجتهاد ويُرجع القول واحداً" (٥٠)، فإذا اختار ولي الأمر في مسألة خلافية قولاً فقهياً معتبراً، فإنه يُرفع به الخلاف ويُصبح ملزماً للرجعية تنظيمياً وقضائياً.

المطلب العاشر: قاعدة: "لا يُنكر المختلف فيه". (٥١)

النص المستنبط منه في النظام الأساسي للحكم:

المادة ١: "المملكة العربية السعودية، دولة إسلامية، ذات سيادة تامة؛ دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ". (٥٢)

(٣٩) مجلة الأحكام العدلية (ص: ٢٠) المادة: ٣٩.

(٤٠) راجع: الملاحق.

(٤١) راجع: الملاحق.

(٤٢) راجع: الملاحق.

(٤٣) انظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه (ص: ٣١٠).

(٤٤) انظر: الطرق الحكمية (ص: ١٩).

(٤٥) وللتفريق بين المسائل الاجتهادية والمسائل الخلافية أنقل قول ابن القيم في إعلام الموقعين (٥/ ٢٤٢ - ٢٤٣): "[خطأ من زعم أن مسائل الخلاف لا إنكار فيها] وهذا يرد قول من قال: لا إنكار في المسائل المختلف فيها، وهذا خلاف إجماع الأئمة، ولا يُعلم إمام من أئمة الإسلام قال ذلك..."، ثم قال: "[خطأ قول من قال: لا إنكار في المسائل الخلافية]

وقولهم: "إن مسائل الخلاف لا إنكار فيها" ليس بصحيح؛ فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى أو العمل، أما الأول فإذا كان القول يخالف سنة أو إجماعاً شائعاً وجب إنكاره اتفاقاً، وإن لم يكن كذلك فإن بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، ... وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجهاد فيها مساعٍ لم يُنكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً. وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد، كما اعتقد ذلك طوائف من الناس ممن ليس لهم تحقيق في العلم".

(٤٦) ترتيب الفروق (١/ ٣٥٧).

(٤٧) راجع: الملاحق.

(٤٨) راجع: الملاحق.

(٤٩) راجع: الملاحق.

(٥٠) ترتيب الفروق (١/ ٣٥٧).

(٥١) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ١٥٨).

(٥٢) راجع: الملاحق.



المادة ٧: "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمتها الدولة".^(٥٣)

المادة ٤٥: "مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية، كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها".^(٥٤)

المادة ٤٦: "القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاء في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية".^(٥٥)
ربط القاعدة المستنبطة من النص بالخلاف المعبر:

هذه القاعدة تعني: أن الأحكام الشرعية: منها أحكام مجمع على اعتبارها ولا خلاف فيها، ومنها أحكام وقع الاختلاف بين الأئمة فيها، فالأحكام المختلف فيها لا ينكر ولا يعترض على من خالف فيها ما دامت مخالفته مبنية على اجتهاد صحيح^(٥٦)، فليس كل خلاف جاء معتبراً، إلا خلاف له حظ من النظر"^(٥٧)، والنظام السعودي جعل القرآن والسنة هما الدستور مما يدل على أن المرجع في التشريع هو الشريعة، ومعلوم أن الشريعة تحتمل الخلاف في بعض المسائل، وبالتالي فإن الخلاف الفقهي المعبر داخل المذاهب الإسلامية له مجال في النظام، وما دام الأصل هو الكتاب والسنة، فالأحكام الخلافية المستندة إلى فهم صحيح لهما تعد معتبرة، مما يفتح المجال للأخذ بأحد الأقوال المعبرة دون نكير، كما أنه عند مناقشة السياسات العامة، يؤخذ بالخلاف الفقهي في ضوء المصلحة، وقد يُعتمد قول دون آخر، مما يدل على سعة الخلاف المعبر، وللقاضي أن يرجح ما يراه أقرب للصواب في المسائل الخلافية وفق الشريعة، وهو ما يدل على اعتبار الخلاف الفقهي المعبر في القضاء.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وبعد:

فبعد أن اختصرت الكلام، بالربط بين القواعد الفقهية ونص النظام، وجمعت عشرة قواعد فقهية اعتبرت الخلاف، وحللتها محققة الأهداف، فقد من الله تعالى بإتمام هذه الورقات، في هذا البحث الموسوم بـ: (القواعد الفقهية المعبرة للخلاف المستنبطة من النظام الأساسي للحكم السعودي "دراسة فقهية") فإنني أختتم البحث بذكر أهم النتائج:

١. القاعدة الفقهية هي: حكم أكثرى لا كلي ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منه.
٢. يرتقي الفقيه بضبطه للقواعد الفقهية إلى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى.
٣. ترجع أسباب اختلاف الفقهاء إلى عشرة أسباب.
٤. النظام الأساسي للحكم السعودي: هو مجموعة المبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها الدولة، ويتكون من ٨٣ مادة تحدد الأسس الهيكلية والتنظيمية والسياسية.
٥. النظام الأساسي للحكم السعودي أولى العناية والحرص الشديد للشريعة الإسلامية وذلك يظهر من المادة الأولى فيه.
٦. يظهر من قاعدة: "المشفة تجلب التيسير" أن: التيسير مقصد شرعي معتبر، ويُستعمل في السياسات العامة والأنظمة للتخفيف على الناس.
٧. يستنبط من قاعدة: "العادة محكمة": أن التشريع والتنظيم في النظام يُراعي الواقع والعرف.
٨. يُقدّم القول الذي يدفع الضرر، خصوصاً في المعاملات والأحوال الشخصية عملاً بقاعدة: "لا ضرر ولا ضرار".
٩. للحاكم ترجيح أحد الأقوال الفقهية في مسألة خلافية بناءً على تحقيق المصلحة العامة وهذا ما تدل عليه قاعدة: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة".
١٠. درء المفساد أولى من جلب المصالح، فالدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.
١١. للقاضي أن يرجح القول الأنسب للحالة الخاصة المعروضة أمامه، مراعيًا المصلحة الخاصة دون إخلال بالنظام العام عملاً بقاعدة: "الولاية الخاصة أقوى من العامة".
١٢. تُطبّق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر، فالاجتهاد فيها لا يُنقض لمجرد وجود قول آخر، وهذا من أهم ما يحفظ استقرار القضاء والنظام.
١٣. عند تعدد الأقوال الفقهية في مسألة، فإنه قد يُرجح قولٌ على آخر بحسب الزمان والمصلحة ما دام لا يُخالف النصوص القطعية، وهو ما تفعله الأنظمة السعودية في الأحوال الشخصية، والعمل، والمعاملات مما يدل على مرونة النظام.
١٤. إذا اختار ولي الأمر في مسألة خلافية قولاً فقهياً معتبراً، فإنه يُرفع به الخلاف ويصبح ملزماً للرعية تنظيمياً وقضائياً.

^(٥٣) راجع: الملاحق.

^(٥٤) راجع: الملاحق.

^(٥٥) راجع: الملاحق.

^(٥٦) موسوعة القواعد الفقهية (٨/ ١١٠٢).

^(٥٧) هذا البيت نقله السيوطي في الإتقان في علوم القرآن (١/ ٤٥) عن قائله وهو ابن الحصار من كتابه الناسخ والمنسوخ، وهذا الكتاب لم أستطع الوقوف عليه.



١٥. النظام السعودي جعل القرآن والسنة هما دستورهما مما يدل على أن المرجع في التشريع هو الشريعة، والشريعة تحتل الخلاف في بعض المسائل، وبالتالي فإن الخلاف الفقهي يعتبر داخل المذاهب الإسلامية له مجال في النظام.

وأما أهم التوصيات التي أوصي بها فهي:

١. دراسة جميع القواعد والضوابط الفقهية المستنبطة من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.
 ٢. دراسة القواعد الفقهية المستنبطة من أنظمة المملكة العربية السعودية الأخرى وإبراز العلاقة بينهما فهي مجال خصب للباحثين.
 ٣. كما أوصي بالدراسة المدعومة بالأمثلة القضائية المبنية على القواعد الفقهية.
- هذا وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الملاحق: وتتضمن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.

للاطلاع على نص النظام الأساسي للحكم، بتاريخ: ٢٧/٨/١٤١٢هـ؛ الموافق: ١/٣/١٩٩٢م، المنشور بتاريخ: ٢/٩/١٤١٢هـ؛ الموافق: ٦/٣/١٩٩٢م، بأمر ملكي رقم ٩٠/أ بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ؛ موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء:

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1>

فهرس المصادر والمراجع:

١. الإتيان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون طبعة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٢. الأذكار: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٣. إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٤. الأُشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٥. الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
٧. الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجب الاختلاف: عبد الله بن محمد البطليوسي (المتوفى: ٥٢١هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٨. ترتيب الفروق واختصارها: محمد بن إبراهيم البقوري (المتوفى: ٧٠٧هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٩. التمهيد في تخریج الفروع على الأصول: عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (المتوفى: ٧٧٢هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
١٠. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
١١. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
١٢. الخلاف بين العلماء: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، دار الوطن للنشر، بدون طبعة، ١٤٢٣هـ.
١٣. رفع الملام عن الأئمة الأعلام: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض - المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
١٤. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، دار إحياء الكتب العربية، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
١٥. سنن الدارقطني: علي بن عمر البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
١٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى: ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.



١٧. الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة: محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، دار العاصمة، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٨. الطرق الحكمية: محمد بن أبي بكر، شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، مكتبة دار البيان، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
١٩. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر: أحمد بن محمد الحموي (المتوفى: ١٠٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٠. الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق: أحمد بن إدريس الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
٢١. القواعد: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (المتوفى: ٧٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
٢٢. لسان العرب: محمد بن مكرم، ابن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
٢٣. مجلة الأحكام العدلية: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، كارخانه تجارت كتب، كراتشي، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
٢٤. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
٢٥. المنثور في القواعد الفقهية: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٦. الموافقات: إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

مراجع الانترنت:

١. نص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1>
٢. النظام الأساسي للحكم السعودي، ويكيبيديا: <https://2u.pw/6JFLh> ، تاريخ الدخول: ٢٥ / ٢ / ١٤٤٧هـ.
٣. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: <https://2u.pw/iPSGn> ، تاريخ الدخول: ٢٥ / ٢ / ١٤٤٧هـ.



الشكلية المستجدة لانعقاد الهبة العقارية وفق نظام المعاملات المدنية السعودي.
The New Formality for the Execution of Real Estate Gifts According
to the Saudi Civil Transactions Law.

أ. محمد ناصر مهدي آل خمسان
محامي ومحكم وباحث في مرحلة الدكتوراه بكلية القانون
في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
E-mail: mohnassm@icloud.com

المستخلص:

يتناول البحث الهبة العقارية في النظام السعودي من حيث تعريفها وأركانها والشكلية المستحدثة فيها ومدى سريانها على الهبات السابقة لصدور نظام المعاملات المدنية السعودي. وقد عرّف البحث الهبة بأنها عقد تبرع يملك بموجبه الواهب الموهوب له مالا دون عوض، كما عرّف العقار وميّز بين العقار بطبيعته والعقار بالتخصيص، مع قصر الدراسة على العقار بطبيعته، ثم تناول أركان الهبة العقارية وهي التراضي والمحل والسبب والشكل، موضحاً أن الشكل أصبح ركناً لازماً لانعقاد الهبة العقارية بعد صدور نظام المعاملات المدنية، إذ لا تتعقد هبة العقار إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية، مما جعل التوثيق الرسمي بديلاً عن القبض الفعلي ووسيلة منشئة للأثر النظامي للهبة، كما ناقش البحث الخلاف القضائي حول مدى سريان شرط التوثيق على الهبات السابقة للنظام، حيث يرى اتجاه عدم سريان الشكلية على الهبات السابقة متى ثبتت بالإيجاب والقبول والقبض، بينما يرى اتجاه آخر سريانها استناداً إلى ديباجة النظام. وانتهى البحث إلى وجود تباين قضائي يستدعي تدخل المحكمة العليا السعودية لإقرار مبدأ قضائي يحسم الخلاف.

الكلمات المفتاحية: ركن الشكل _ الهبة العقارية _ نظام المعاملات المدنية السعودي.

Abstract:

This research examines real estate gifts under Saudi law, focusing on their legal definition, essential elements, and the newly introduced formality requirement under the Saudi Civil Transactions Law. A gift is defined as a gratuitous contract through which ownership is transferred during the donor's lifetime without consideration. The study limits its scope to immovable property by nature. The research explains that the pillars of a real estate gift contract are consent, subject matter, cause, and form. It highlights that official documentation has become an essential requirement for the validity of real estate gifts. Under the Civil Transactions Law, a real estate gift is not considered valid unless it is formally documented according to legal procedures. Therefore, actual possession alone is no longer sufficient to establish a valid gift. The study also discusses the legal dispute regarding whether this formality requirement applies retroactively to gifts concluded before the issuance of the law.

Keywords: Formal Requirement, Real Estate Gift, Saudi Civil Transactions Law.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد:

يعد العقار من أهم الدعائم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كونه يساهم في تلبية الاحتياجات السكنية والتجارية كما يمثل على المستوى الشخصي أحد أبرز مكونات الذمة المالية للفرد وأكثرها قيمة وعلى الرغم من تعدد التصرفات القانونية الناقلة لملكية العقار كعقد البيع والهبة والمقايضة وغيرها إلا أن عقد الهبة يعد من أبرز هذه التصرفات وأكثرها إثارة للنزاعات بين الأفراد مما يدفعهم إلى اللجوء للقضاء للفصل في الخصومة.

وفي إطار تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرعاية كريمة من سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله ورعاه وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود رئيس مجلس الوزراء حفظه الله وأيده بنصره لقد صدرت عدة أنظمة حديثة تعزز من متانة البنية التشريعية في المملكة العربية السعودية ومن أبرزها نظام المعاملات المدنية الذي أرسى تنظيمًا أكثر دقة في كافة العقود ولاسيما ما تم إضفاء من شكلية قانونية وركن لعقد الهبة العقارية يكفل حماية الحقوق ويساهم في الحد من النزاعات ويعزز من استقرار التعاملات العقارية بصفة عامة والمتعلقة بالهبة بصفة خاصة .



مشكلة البحث:

إن الشكلية القانونية التي تم إضفاؤها من قبل المنظم في أركان الهبة العقارية وجعلها شرطاً لازماً لا تتعقد إلا بتوافرها ، هي من المستجدات القانونية التي جاءت في نظام المعاملات المدنية ونظراً لما يقع من قصور أو خطأ في تطبيق النصوص النظامية الحديثة خصوصاً ما إذا كان يعترىها غموض يقتضي دراسة فقهية قانونية وفقاً هو حاصل في النص النظامي بنظام المعاملات المدنية الخاص بالهبة العقارية وكما أنه يظهر تباين في تطبيقها القضائي على الهبات التي وقعت قبل صدور النظام وتحديد مدى سريان تفعيل المادة النظامية فضلاً عن الحاجة الملحة للتحليل والشرح عن الشكلية المستجدة لأثرها وجوهريتها في عقد الهبة العقارية .

أسئلة البحث:

١. ما هو تعريف الهبة العقارية؟
٢. ما هي أركان انعقاد الهبة العقارية؟
٣. ما هي الشكلية التي وضعها المنظم السعودي كركن لانعقاد الهبة العقارية؟
٤. ماهي النصوص النظامية التي أوردها نظام المعاملات المدنية عن الهبة العقارية مع شرحها؟ ما مدى سريان المادة النظامية بأثر رجعي؟
٥. ماهي الجهات العامة أو الخاصة المعنية بتوثيق الهبة العقارية؟
٦. وما هي وسائل توثيق الهبة العقارية التي يجب مراعاتها من المختصين والمقدمين على الهبة؟

أهمية البحث:

إن حداثة نظام المعاملات المدنية وقلة البحوث الواردة عليه لاسيما عقد الهبة العقارية والذي لم يسبق بحثه بشكل مستقل مما يزيد من جدة الموضوع، فضلاً عن ذلك أن الشكلية المستجدة في هبة العقار مسألة جوهرية في قيام أركان الهبة مما يجعل للبحث إضافة علمية للمكتبة القانونية وفائدة عملية مهمة للشرعيين والقانونيين والأكاديميين بصفة عامة والقضاة والمحامين بصفة خاصة وذلك من خلال الشرح النظري والتحليل في التطبيق العملي القضائي في البحث.

أهداف البحث:

١. تعريف الهبة العقارية وبيان أركان انعقادها.
٢. تحليل النصوص النظامية التي جاء بها نظام المعاملات المدنية بخصوص الهبة العقارية.
٣. طرح أحكام قضائية عن الهبة العقارية قبل صدور النظام مقارنة بأحكام القضائية بعد صدوره.
٤. بيان الاتجاه القضائي بشأن الهبات العقارية التي وقعت قبل صدور النظام.
٥. المساهمة في توعية الأفراد والممارسين القانونيين عن وسيلة توثيق الهبة العقارية ومدى إلزاميتها في انعقاد الهبة.

منهج البحث:

سيسلك الباحث المنهج الوصفي التحليلي في النصوص النظامية المقننة في موضوع البحث لعرضها بالوصف المطابق مع إرادة المنظم كونه الملائم مع طبيعة البحث وذلك لطرح التساؤلات وإمكانية الإجابة عنها عبر ربط المعلومات القانونية ببعضها بواسطة استعراض النصوص النظامية لتكون وصفاً دقيقاً للمشكلة البحثية ، كما اتبع الباحث المنهج التحليلي المقارن عبر طرح بعض التطبيقات القضائية من خلال تحليل سير الدعوى واتجاه القضاء في سلك طرق الإثبات في الهبة العقارية قبل صدور نظام المعاملات المدنية السعودي مقارنة بالآلية سير دعاوى الهبة العقارية في المحاكم بعد صدوره والنظر في التفسير القضائي للمواد النظامية المتعلقة بموضوع البحث لتسهيل استنباط آلية تطبيق النظام كي يعمل المختصون على مراعاتها بين أوساط أطراف الهبة العقارية وأثناء مباشرتهم للدعوى ، كما أن هذا المنهج يظهر ما يتخلل القضاء من تباين في تفسير النصوص النظامية المتعلقة بالهبة العقارية لإظهار أثرها والسعي لمعالجة هذا التباين .

المبحث الأول: تعريف الهبة العقارية وأركانها.

المطلب الأول: تعريف الهبة العقارية لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الهبة

الهبة لغة: أصلها من وهب بتسكين الهاء وتحريكها ومعناها: إيصال الشيء إلى الغير بما ينفعه سواء كان مال أو غير مال ١ والهبة: هي العملية الخالية عن العوض فإذا كثرت يسمى صاحبها وهاباً وهو من صيغ المبالغة ٢ .

الهبة اصطلاحاً: تنوعت تعريف الهبة لدى فقهاء الشريعة إلا أننا سنورد تعريف الهبة شرعاً لدى فقهاء المذهب الحنبلي: التعريف الأول (هي تملك في الحياة بغير عوض) ٣ .

١ - القاموس المحيط (١٤٣) .

٢ - لسان العرب (٧ / ٤٩٢٩) .

٣ - د. عبد الله عبد المحسن التركي، الموسوعة الفقه الحنبلي الجزء السابع عشر، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٣٢ هـ .



التعريف الثاني (التبرع من جائز التصرف لتمليك ماله المعلوم الموجود حالة حياته) 4.

تعريف الهبة نظاماً: فقد عرفها المنظم السعودي (الهبة عقد يمتلك بمقتضاه الواهب حال حياته الموهوب له مالا دون عوض) ٥ .

ثانياً: تعريف العقار

العقار لغة: هو الأصل الثابت، ويطلق على الأرض وكل مال ثابت لا ينقل ٦ .

اصطلاحاً: هو كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله من مكان إلى مكان آخر دون تلف كالأراضي وما يتصل بها من مباني ٧.

كما عرفه نظام التسجيل العيني للعقار في مادته الأولى بـ(العقار: قطعة من الأرض وما تحتها وما فوقها -ويستثنى من ذلك الثروات الطبيعية، والعلو غير المأذون بعمارتها واستغلاله-وما عليها من بناء أو ملحقات ثابتة أو مزروعات أو مصانع أو منشآت أخرى كالموانئ والمطارات وخطوط الكهرباء والأنابيب وغيرها) ٨.

ويقسم فقهاء وشراح القانون العقار إلى نوعين:

أ- **العقار بطبيعته:** وتعريفه هو كل ثابت في حيزه لا يمكن نقله دون تلف أو تغيير في هيئته، سواء كانت أرضاً ما تزال فضاء أم كانت معمورة بالبناء أو الزراعة كما يشمل كل بناء أو منشأة مقامة على الأرض مهما كانت مادة البناء المستخدمة عدا مادة البناء إن كانت قابلة للنقل، كما أن الشقة التي تعد جزءاً من المباني السكنية أو شقص من المزرعة -جزء من قطعة الأرض الزراعية- فبذلك تشمل مسمى عقار والذي هو موضوع بحثنا عند وقوع تصرف بنقل ملكيته بالهبة.

ب- **العقار بالتخصيص:** هو المنقول الذي يضعه المالك في عقاره له لخدمة العقار، مثل الآلات الزراعية والمركبات والمعدات التي توضع في العقار فهي تأخذ أحكام المنقولات حتى وإن حملت مفردة العقار فهو منقول. والضابط في التفريق بين العقار والمنقول مسألة إمكانية النقل فمتى كان البناء قابلاً لنقل أو الإزالة ونمثلة على ذلك بالمنازل والمباني المصنوعة من الألمنيوم أو شرائح الحديد (الزق أو الشينكو) فيخرج عن وصف العقار ويعد مبنى منقولاً

ويجدر بالذكر أن العقار بالتخصيص خارج إطار بحثنا وحتى إن كان موضوع البحث يتعلق بالهبة العقارية فهو في واقع الحال يدرس العقار بطبيعته ولا يشمل العقار بالتخصيص حيث أنه في أصله منقول وفق ما عُرِف ومُثِّل في أعلاه.

ثالثاً: تعريف الهبة العقارية

لقد عرفت عقد الهبة العقارية ب: عقد تبرع يرد على عقار بطبيعته ينقل الواهب في حياته ملكيته العقار محل الهبة إلى للموهوب له دون مقابل مالي مع مراعاة إلزامية تسجيلها في وثيقة الملكية وانتقال مسمى مالك العقار فيها من الواهب إلى اسم الموهوب له.

المطلب الثاني: أركان عقد الهبة العقارية:

أورد نظام المعاملات المدنية في القسم الأول مصادر الالتزام وفي فصله الأول بين أركان العقد حيث نصت المادة ثلاثون منه بما نصه (تطبق الأحكام الواردة في هذا الفصل - فصل العقد - على العقود المسماة وغير مسماة وذلك دون إخلال بالأحكام الواردة في النصوص النظامية التي تنظم عقود ذات طبيعة خاصة) ويستفاد من نص المادة الثلاثين من نظام المعاملات المدنية السعودي أن المنظم قد قرر خضوع جميع العقود - سواء كانت مسماة أو غير مسماة - للأحكام العامة المتعلقة بأركان العقد الواردة في الفصل الأول، ما لم يرد نص خاص ينظم عقداً ذا طبيعة خاصة ، ولما كانت الهبة العقارية من العقود المسماة التي نظمها النظام بأحكام خاصة فإنها تخضع من حيث الأصل للأحكام العامة لأركان العقد بالإضافة إلى الأحكام الخاصة التي أوردتها المنظم بشأنها.

(١) **أركان العقد:** هي العناصر التي لا يقوم العقد (كحال عقد الهبة العقارية) بغير توافرها كلها مجتمعة ويتم انعقادها بمجرد توافرها. وكل تصرف قانوني له أركان لا يقوم إلا بها وهذه الأركان (التراضي - المحل - السبب - الشكل) ويعد الركن الأخير ركناً ملزماً في بعض العقود كما هو حال موضوع البحث ، وهذه الأركان تكون في كافة العقود بصفة عامة عدا ركن الشكل تنفرد بوجود توافرها بعض العقود مثل عقد الرهن الرسمي وعقد الشركة وعقد الهبة العقارية والتي هي محل البحث وهذه الجزئية الجوهرية هي ما سنسلط الضوء عليه كما أنه عقد كسائر العقود الأخرى تنطبق عليه شروط صحة العقد من حيث أن يكون المتعاقد أهلاً لإبرام العقد مع سلامة الرضا من عيوب الإرادة (الغلط - التدليس - الغبن - الإكراه) .

٤ - الوجيز للدجيلي (٢٦٣) والروض المربع (٤٨٦ / ٢) والروض الندي (٣٠٢).

٥ - المادة السادسة والستون من نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٩١) وتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٤٤٤هـ.

٦ - لسان العرب (٤ / ٥٨٩).

٧ - أ.د محمد سعد سليم، أ.د زياد أحمد القرشي، أ.د عبد الهادي محمد الغامدي، المدخل إلى دراسة الأنظمة السعودية، دار حافظ للنشر والتوزيع، الرياض عام ١٤٤٢هـ.

٨ - نظام التسجيل العيني للعقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩١) وتاريخ ١٩ / ٩ / ١٤٤٣هـ.



٢) أركان عقد الهبة العقارية، باستنباط هذه الأركان من نصوص النظام بما يريده المنظم وفق طبيعة عقد الهبة العقارية فنبين أركانه كما يلي:

الركن الأول: التراضي: وهو تطابق إرادة المتعاقدين (الواهب والموهوب له) بإيجاب من الواهب وقبول من الموهوب له ويقتضي أن يكون الإيجاب مطابقاً للقبول مع اقترانه في وقت مناسب حال حياة الواهب، فإن كان التراضي مؤجلاً لما بعد وفاة الواهب أخذت أحكام الوصية ولا توصف بكونها هبة، وفق المادة (٣١- ٣٢ / من نظام المعاملات المدنية).

الركن الثاني: المحل: وهو ما يلتزم الواهب بصفته مالاً للعقار على التبرع به لصالح الموهوب له مع وجوب أن يتوافر في العقار محل الهبة أمور ثلاثة أن يكون ممكناً في ذاته ومحدداً وأن يكون معيناً نافعاً للجهة وألا يكون مخالفاً للنظام العام، وفق المادة (٧١ - ٧٢ / من نظام المعاملات المدنية).

الركن الثالث: السبب: وهو الباعث الذي دفع بالواهب بأن يهب عقاره للموهوب له مع وجوب أن يكون سبب الهبة مشروعاً، وفق المادة (٧٥ / من نظام المعاملات المدنية).

الركن الرابع : الشكل : قبل تعريفه يجب أن ننوه أن الأركان الثلاثة أعلاه بمجرد توافرها في أغلب العقود فإنه تنشأ العلاقة التعاقدية ويحقق العقد آثاره النظامية ، إلا أن بعض العقود كعقد الهبة العقارية الذي يلزم لانعقاده توافر إجراء شكلي، وعليه نعرف ركن الشكل في العقد : هو الإجراء الذي ألزم به المنظم في العقد بحيث يشترط شكلاً لإفراغ الإرادة فيه ولا يقوم العقد سواء بتوافره وحتى أن توفرت الأركان الثلاث فلا تنعقد إلا بإعمال ما نص عليه النظام من شكل ، وعند التساؤل أين المادة النظامية التي وضعت هذا الركن - ركن الشكل - فيجب أن نذكر أن السند النظامي على إضافة هذا الركن في عقد الهبة العقارية بالنظر فيما ورد في باب العقد من النظام أن المادة الواحدة والثلاثون نصت على (ينشأ العقد بارتباط الإيجاب بالقبول لإحداث أثر نظامي، مع مراعاة ما تقرره النصوص النظامية من أوضاع معينة لانعقاد العقد) فصياغة المادة النظامية أوردت ابتداءً أن العقد ينشأ بمجرد الإيجاب والقبول إلا أنها ألزمت وجوباً مراعاة النصوص النظامية التي تضع أوضاع معينة لانعقاد العقد، ومما يعزز الشكلية واعتبارها ركن من أركان انعقاد الهبة العقارية ما أوردته المادة (٣٦٨) من ذات النظام في باب عقد الهبة والتي تنص على (إذا كان الموهوب عقاراً فلا تنعقد هبته إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية) فالوضع الذي يعد ركناً لا تنعقد الهبة العقارية سوى بتحقيقه هو التوثيق وسنبين في أثناء البحث ماهية توثيق الهبة العقارية ووسائلها .

تعريف ركن الشكل في عقد الهبة العقارية: هو الركن الخاص بالهبة العقارية والذي ألزم المنظم انعقادها عبر توثيق الهبة بمحرر رسمي صادر من جهات التوثيق المعتمدة، بحيث ينقل الواهب تسجيل صك ملكية العقار من اسمه إلى اسم الموهوب له. يجدر بالذكر أن الراجح من أقوال جمهور علماء الفقه الإسلامي أن الهبة لا تنعقد إلا بالقبض^٩ أي لا يملك الموهوب له الهبة إلا بالقبض. وإذا ما عرفنا القبض فهو : استلام الموهوب والتمكّن من التصرف فيه ، والقبض في العقار ينقسم إلى نوعين : القبض الحقيقي: وهو استلام العقار يدا بيد ويصبح في حيازة المتصرف - الموهوب له - كاستلام مفاتيح العقار وإخلاءه ، والقبض الحكمي : هو ما يقوم مقام القبض الحقيقي^{١٠}، وللايضاح أكثر عن مفهوم القبض الحكمي : هو إجراء اعتباري وقانوني تنزل فيه بعض الأسباب والتصرفات منزلة القبض الحقيقي -الحسي باليد- يتحقق هذا القبض برفع الموانع بين الموهوب له والعقار محل الهبة، بحيث يصبح قادراً على التصرف فيه بالبيع أو الرهن أو غيره مما نحوه ويكون الاستلام متى شاء دون وجود أي حائل يمنعه من ذلك إن ما استجد في نظام المعاملات المدنية في الشكلية التي تم تنظيمها بشأن الهبة العقارية والمتمثلة بالإلزام بالتوثيق الرسمي للهبة ونقل ملكية العقار للموهوب له يعد قبضاً حكماً لاسيما أننا سنعمل في المبحث التالي شرح المواد النظامية ذات الصلة التي تؤكد من خلال استنباط إرادة المنظم على أن التوثيق الرسمي قبضاً حكماً ولذا فلا أثر للقبض الحقيقي في عقد الهبة العقارية فبمجرد أن جرى التوثيق - القبض الحكمي - انعقدت الهبة .

المبحث الثاني: الشكلية المستجدة بالهبة العقارية في نظام المعاملات المدنية.

إن نظام المعاملات المدنية نظم عدة عقود مسماة من ضمنها عقد الهبة وقد جاء في خمسة عشر مادة (٣٦٦- ٣٨١) تناول مسائل عدة كالتعريف بالهبة عموماً وآثارها والرجوع فيها إلا أن ما سنطرحه في هذا المبحث هو ما يتعلق بالشكلية في الهبة العقارية وذلك بشرح النص النظامي الذي يبينه على إلزامية أثر شكلية التوثيق في الهبة العقارية.

المطلب الأول: النصوص المتعلقة بالهبة العقارية في النظام والشكلية التي يجب توافرها.

أولاً: المادة ٣٦٦ من النظام والتي تنص على (الهبة عقد يملك بمقتضاه الواهب حال حياته الموهوب له مالاً دون عوض).

^٩ - ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب الرياض، ١٤١٧هـ.

^{١٠} - علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

^{١١} - ابن رشد محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث القاهرة ١٤٢٥هـ.

^{١٢} - الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ١٤١٨هـ.

^{١٣} - البقمي، صالح، الاتجار في العملات عبر وسائل الاتصال الحديثة، مكتبة الرشد الرياض ١٤٤٥هـ.

^{١٤} - عرف نظام الإثبات في مادته (٢٥) المحرر الرسمي (لمحرر الرسمي هو الذي يثبت فيه موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة، ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن، طبقاً للأوضاع النظامية، وفي حدود سلطته واختصاصه).



إن المادة المشار إليها أعلاه مادة مطلقة تنظم وتشرح عقد الهبة سواء كان الموهوب عقار أو منقول وعلى ذلك سنتخلص منها بعض تعريف الهبة في النظام السعودي وأحكامها بصفة عامة والتي تطبق على الهبة العقارية لذا فسيتنبط منها ما يلي:

١- أن عقد الهبة هي تصرف يؤدي إلى نقل ملكية محل الهبة من الواهب إلى الموهوب له.
٢- إن الهبة يقتضي أن يكون زمن إبرامها في حياة الواهب مالك العقار فما دام أن قرر الواهب بتأجيل هبة عقاره لما بعد وفاته فيطبق بحقها أحكام الوصية وحتى ولو أطلق عليها مسمى هبة، فالقاعدة تقول (العبارة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني).

٣- يؤكد المنظم على أن عقد الهبة عقد تبرع أي لا يأخذ الواهب مقابل هبته أي مال.
ثانياً: المادة ٣٦٧ من النظام والتي تنص على (١- إذا كان الموهوب عقاراً فلا تتعقد هبته إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية. ٢- إذا كان الموهوب منقولاً فلا تتعقد هبته إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية أو بالقبض ولو من دون توثيق).

أ- بيانا الفقرة الأولى من المادة: تؤكد على ما استجد في القضاء السعودي والمعاملات المدنية بشأن الهبة العقارية، وكما أن هذه المادة الأساس لموضوع البحث (الشكل في عقد الهبة العقارية) وسنوضح المهم فيما تضمنته وفق ما يلي: -

١. إن صياغة المنظم للمادة قيدت هبة العقار بشرط وجوبي وجعل انعقادها لا يقوم ما لم يتم تحقيقه عبر قوله (إذا كان الموهوب عقار فلا تتعقد هبته) لذا نرى أنه استخدم (فلا) استعملت في النص النظامي بصياغة نافية للدلالة على النفي والنهي.

٢. يظهر وجوب التقييد بالركن الشكلي المستجد في هبة العقار متمثلاً في قول المنظم (إلا) بعد (فلا تتعقد) هي دلالة تقييد المخاطب بالنص القانوني بشرط لاحق وهو حصر انعقاد الهبة العقارية بـ (إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية).

٣. إن مقصد المنظم في صياغته آخر الفقرة - بتوثيقها وفق النصوص النظامية - هو أن مناط انعقاد الهبة العقارية هو توثيقها وإرادة المنظم هو وجوب توثيق الهبة العقارية بمحرر رسمي^{١٤} صادر من جهات التوثيق (ككتابة العدل) وعلى يد أشخاص التوثيق مثل - كاتب العدل - وهو موظف عام مختص بالتوثيق، أو المهنيين المصرح لتقديم خدمة العامة (الموثق) كالموثق والمسجل العيني للعقار أو منصات التوثيق الرقمية (البورصة العقارية) وسنفضل آلية التوثيق في المبحث التالي، لذا فلا أثر مطلقاً بتوثيق الهبة العقارية عبر طرق الإثبات كالشهود أو المحرر عادي^{١٥} حتى إن كتبت الهبة العقارية على محرر عادي أو مطبوعات تعود لمكتب محاماة أو مكتب عقار فلا تزال الهبة غير منعقدة والورقة فاقدة لأثرها النظامي والقضائي.

ب- وبيئنا للفقرة الثانية من المادة: ومع كونها نظمت آلية انعقاد هبة المنقول إلا أنها تفيد بطريق غير مباشر بخصوص الهبة العقارية وفق الآتي: -

١. أوضحت أن هبة المنقول تتعقد بوسيلتين: الوسيلة الأولى توثيق الهبة العقارية عبر الجهات المختصة بتسجيل المنقول (كعقد هبة مركبة فهذه الهبة تتعقد بمجرد أن يسجلها الواهب لدى إدارة المرور باسم مالك المركبة إلى الموهوب له) والوسيلة الثانية التي نصت عليها المادة قبض الموهوب إن كان منقول فبه تتعقد الهبة ولو لم ينتقل تسجيلها (فإن وهب شخص مركبة وظلت باسم الواهب فمادام أن الموهوب له قبض وأصبحت تحت تصرفه قامت الهبة وانعقدت)، ومحل الشاهد في الفقرة الثانية ما دام أن هبة المنقول جعل المنظم القبض طريق لانعقادها، فبذلك هي تؤكد على أن مسالة القبض في هبة العقار لا أثر لها وينحصر انعقاد الهبة العقارية بتسجيل الموهوب لدى الجهات التوثيق الخاصة والعامة فضلاً عن أنه يستنبط من خلال صياغتها أن توجه المنظم إلى عدم تعليق نفاذ الهبة على تحقق القبض فتمت انتقلت الملكية وسجلت باسم الموهوب له انعقدت الهبة، إذ يستفاد من ذلك أن التسجيل النظامي يقوم مقام القبض في ترتيب الأثر الناقل للملكية سواء تعلق محل الهبة بعقار أم بمنقول.

المطلب الثاني: مدى سريان الإلزامية بركن الشكلية في الهبة العقارية على الهبات التي وقعت قبل صدور نظام المعاملات المدنية.

قبل صدور نظام المعاملات المدنية كان القضاء السعودي يرجع في تنظيم العلاقات المدنية إلى أحكام الشريعة الإسلامية وما قرره الفقهاء وبصورة أخص المعتمد في المذهب الحنبلي ومن ذلك ما ورد في الروض المربع وكشاف القناع وغيرها والمعمول به سابقاً في القضاء أن الهبة لا تلزم وتتم بالقبض، فإن حصل بعد التراخي والصيغة واكتمال أركان العقد انعقدت الهبة كونه هو العنصر الجوهرية، ولم يكن هناك اشتراط شكلية خاصة تتعلق بالتوثيق وبناء على ذلك فإن الهبة العقارية التي وقعت قبل نفاذ النظام إذا اقترنت بالإيجاب والقبول والقبض الفعلي وتمكين الموهوب له من العقار كانت - وفق ما جرى عليه العمل في القضاء آنذاك - هبة صحيحة منتجة لأثارها^{١٦} ولو لم يتم إفراغها أو توثيقها رسمياً، إلا أن صدور النظام أحدث تحولاً مهماً حين نص على أن الهبة إذا وردت على عقار فلا تتعقد إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية وهو أن المنظم تبني فكرة الشكلية كركن انعقاد في الهبات العقارية لا مجرد وسيلة إثبات أو إجراء تنظيمي ومن هنا نشأ الخلاف حول مدى امتداد هذا الحكم إلى الهبات السابقة على نفاذ النظام، خصوصاً أن الفقرة الخامسة من ديباجة نظام المعاملات المدنية نصت على (تسري أحكام نظام المعاملات

^{١٥} - عرف نظام الإثبات المحرر العادي في مادته ٢٩ حيث نصت على (يعد المحرر العادي صادراً ممن وقعه وحجة عليه؛ ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة الخ...).

^{١٦} - يظهر في التطبيقات القضائية المستند إليها من مجموعة الأحكام القضائية لعام ١٤٣٥ هـ الصادرة مركز الدراسات والبحوث بوزارة العدل.



المدنية على جميع الوقائع التي حدثت قبل العمل به، وذلك باستثناء ما يأتي: ١- إذا وجد نص نظامي أو مبدأ قضائي يتعلق بالواقعة بما يخالف أحكام هذا النظام وتمسك به أحد الأطراف. ٢- إذا كان الحكم يتعلق بمدة مرور الزمن المانع من سماع الدعوى بدأ سريانها قبل العمل بهذا النظام. (فالحاليتين المستثناة لا ينطبق عليها توثيق الهبة العقارية ولذا أحدث ذلك الاتجاهين قضائيين وفقهيين في المسألة هي على النحو الآتي:

أولاً: الاتجاه القائل بعدم سريان الشككية على الهبات السابقة للنظام:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن العبرة في صحة التصرف تكون بالنظام أو المرجعية القانونية السارية وقت نشوء التصرف، لا وقت النزاع القضائي وبالتالي فإن الهبة التي تمت قبل النظام تخضع للأحكام الفقهية التي كانت واجبة التطبيق آنذاك، فإذا تحققت أركانها الشرعية ومنها القبض، انعقدت صحيحة ومنتجة لآثارها ولا يجوز إهدارها استناداً إلى مطلب شكلي استحدث لاحقاً، فمثلاً لو أن هبة وقعت عام ١٤٣٧ هـ وقبضها الموهوب له وتصرف بالعقار وحصل نزاع مع الواهب ألجأ للقضاء فإن القاضي يعتد بالهبة متى ثبت القبض ولو لم يوجد توثيق رسمي. ثانياً: الاتجاه القائل بسريان الشككية على الهبات السابقة للنظام:

وهذا الاتجاه الأكثر انتشاراً بين فقهاء القانون والقضاة وهو الأوسع تبنيًا حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الهبات العقارية التي أبرمت قبل نفاذ نظام المعاملات المدنية لا تعد منعقدة إلا إذا استوفت الشككية المقررة نظاماً والمتمثلة في توثيق الهبة وفق النصوص المنظمة لذلك وأن اشتراط الشكل في الهبة العقارية لا يقتصر أثره على التصرفات اللاحقة لصدور النظام، بل يمتد كذلك إلى الوقائع السابقة التي لم تستقر آثارها النهائية قبل نفاذه ويستند هذا الاتجاه إلى ما ورد في الفقرة الخامسة من ديباجة النظام والتي نصت على (تسري أحكام نظام المعاملات المدنية على جميع الوقائع التي حدثت قبل العمل به) معتبرين أن المنظم قرر الأصل العام في الأثر الرجعي لأحكام النظام والاستثناء جاء يخص مدد التقادم أو ورد ما جاء نص نظامي يخصه وذلك ليس من ضمنه مسألة توثيق الهبة العقارية، فمثلاً لو أن شخصاً وهب عقاراً في عام ١٤٣٧ هـ وتمكن الموهوب له من قبض العقار إلا أن الهبة لم توثق توثيقاً نظامياً، ثم ثار النزاع بشأنها بعد نفاذ النظام فإن القضاء - وفق هذا الاتجاه - قد ينتهي إلى الحكم بعدم انعقاد الهبة، تأسيساً على تخلف ركن الشككية الذي أوجبه النظام في الهبات العقارية استناداً على أن المنظم قرر سريان أحكام النظام على الوقائع السابقة^{١٢}.

ثالثاً: يرى الباحث أن هذه المسألة بحاجة لمبدأ من المحكمة العليا وتأكيداً على ذلك: -

١. إن المبادئ القضائية لها أهمية بالغة فهي تمثل الاجتهاد القضائي في حالة غياب النص القانوني أو غموضه كما هو الحال في مسألة مدى سريان الشككية على الهبات التي وقعت قبل النظام، وبالتالي فمادام أن المبادئ في أصلها تعد مصدراً من مصادر القضاء والاستناد إليها سيقف دائرة الاعتراض ويزيل اللبس الحاصل عند وقوع التناقض في الأحكام كما هو الحال في هذه المسألة.

٢. أن ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم (٨٢٠) وتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٤٤٤ هـ المتعلق بصدور نظام المعاملات المدنية في الفقرة الثامنة ونص الحاجة منه ما يلي: (تتولى الجهات ذوات العلاقة كل فيما يخصها- مراجعة الأنظمة والتنظيمات وغيرها من الأحكام النظامية في ضوء نظام المعاملات المدنية، واقتراح ما تراه بشأنها خلال مدة لا تتجاوز (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ هذا القرار وبخاصة الآتي: ٦- أثر تخلف الشكل في العقود) وعليه فالقرار أشار بالقول أن على كل جهة ذات علاقة فيما يخصها عليها الرفع باقتراح، فمسألة الخلاف في تفسير النصوص النظامية التي يشوبها غموض أو يختلف في تطبيقها - كما هو حاصل في التطبيقات القضائية التي سنوضح بعض منها في المبحث الثاني والتي تظهر كذلك في آراء شراح القانون - فالحل في الفصل في تباين في التفسير ينعقد اختصاصه للهيئة العامة بالمحكمة العليا.

٣. أن نص القرار المشار إليه أعلاه نص على قاعدة عامة تتعلق بمسألة تنطبق على الشككية الإلزامية في الهبة العقارية عبر النص - أثر تخلف الشكل في العقود - والذي هو محل البحث لذا فإن الجهة المختصة بذلك هي الهيئة العامة بالمحكمة العليا استناداً إلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٣ من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٤٢٨ هـ ونصها ما يلي (تتولى الهيئة العامة للمحكمة العليا ما يلي: أ - تقرير مبادئ عامة في المسائل المتعلقة بالقضاء ب - النظر في المسائل التي ينص هذا النظام - أو غيره من الأنظمة - على نظرها من الهيئة العامة).

٤. إن بتقرير مبدأ من المحكمة العليا سيحسم الخلاف ومن خلاله سيتحقق الموازنة فيما بين الوقائع التي صادرة قبل النظام وما بين تطبيق النظام منذ ما بعد زمن صدوره خصوصاً أن قضايا الهبات العقارية من أكثر القضايا تدفقاً في المحاكم الأمر الذي يجعل وجود مبدأ قضائي مستقر ضرورة عملية وقضائية.

^{١٢} - الحقباني، محمد، التقادم في نظام المعاملات المدنية، مركز قضاء للبحوث والدراسات الرياض عام ١٤٤٦ هـ.



المبحث الثالث: آلية توثيق الهبة العقارية وفق النصوص النظامية وآثارها. المطلب الأول: وسائل توثيق الهبة العقارية.

إن هذه الجزئية من البحث تعد الطريق لتطبيق ما استجد به نظام المعاملات المدنية والوسيلة لتحقيق ركن الشكلية الذي تتعقد به الهبة العقارية والتي يجب أن يسلكها الواهب والموهوب له كما يجب ألا يجهلها المحامين والقانونيين والموثقين عندما يلجأ إليهم أطراف الهبة العقارية عندما يسعون لتوثيقها، وإذا ما رجعنا المادة ٣٦٧ من النظام والتي تنص على (١- إذا كان الموهوب عقاراً فلا تتعقد هبته إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية). فبياناً لهذه الوسائل وبالسند النظامي لكل منها لذا فإنها تنحصر وسائل توثيق الهبة العقارية في النظام السعودي على النحو الآتي:

أولاً: توثيق الهبة العقارية لدى كاتب العدل عن طريق كتابة العدل الافتراضية: يعد كاتب العدل صاحب الاختصاص الأصلي في توثيق التصرفات العقارية ومن بينها عقود الهبة العقارية، وقد نصت المادة الأولى من نظام التوثيق على أن (كاتب العدل: موظف حكومي مؤهل شرعاً ونظماً للقيام بأعمال التوثيق) كما نصت المادة الحادية عشرة من النظام ذاته على اختصاص كاتب العدل بـ(يختص كاتب العدل بتوثيق العقود والإقرارات الخ..) والتي منها يكون عقد الهبة العقارية ومع تطور الخدمات الرقمية أصبح خدمات التوثيق تقدم عن طريق كتابة العدل الافتراضية التي تصدر عن بعد أي من خلال انعقاد جلسات توثيق الهبة العقارية افتراضياً من غرف رقمية عبر الأجهزة الإلكترونية ومن خلال وسائل الهوية الرقمية وأنظمة الجهات الحكومية (أبشر التابع لوزارة الداخلية، ناجز التابع لوزارة العدل) وإذا ما رجعنا لنظام التوثيق ولائحته التنفيذية نجد أنه نص الإجراءات الرقمية حيث نصت المادة العشرون من اللائحة التنفيذية لنظام التوثيق على أن (١- تعد وسائل التحقق الإلكترونية المعتمدة من الوزارة توقيعاً معتمداً. ٢- يكون إجراء التوثيق وإصدار وثائقه عبر الوسائل الإلكترونية المعتمدة من الوزارة). وإطلاق هذه الخدمات يحقق التسهيل على المتقدمين لتوثيق معاملاتهم ومن خلال الخدمات بطريقة سهلة ومعتمدة لها حجيتها وسندها النظامي.

ثانياً: التوثيق عن طريق الموثق المرخص:

لم يحصر نظام التوثيق أعمال التوثيق على كتابات العدل بل أجاز للمهنيين من الموثقين المرخصين من وزارة العدل مباشرة أعمال التوثيق العقاري، حيث نصت المادة الأولى من نظام التوثيق على أن (الموثق: شخص مرخص له بممارسة أعمال التوثيق) لذا فإذا ما أراد الواهب والموهوب له توثيق الهبة لهم خيار اللجوء لموثق لإفراغ العقار ونقل تسجيل ملكيته باسم الموهوب له.

ثالثاً: التسجيل العيني والسجل العقاري

لقد أوردت المادة الأولى من نظام التسجيل العيني للعقار على تعريف (السجل العقاري: مجموعة وثائق تبين أوصاف العقار وموقعه وحالته المادية والنظامية، وما يتبعه من حقوق والتزامات، والتعديلات التي تطرأ على ذلك، في ضوء الوثائق المعتبرة نظاماً. المسجل العقاري: من يقوم بتوثيق التسجيل العيني الأول، وما يرد على العقار من تصرفات أو تغييرات في وصفه، وفقاً لأحكام النظام واللائحة) وعليه السجل العيني للعقار أكثر دقة من وثيقة الملكية حيث تضم بيان حالة العقار كالمبنى وعدد طوابقه وكل ما يطرأ عليه من بناء أو تغيير - وفيه تفصيل أكثر دقة عن أوصاف العقار، والمسجل العيني للعقار هو الشخص المرخص له ببيان صفة العقار وما يطرأ عليه من تغييرات والذي يكون على يديه إثبات أي هبة عقارية يثبتها في السجل العقاري، علماً أنه لا يزال تفعيله هذا النظام محصور في بعض المخططات التنظيمية في المملكة ولا يزال في انطلاقه بمناطق محدودة إلا أن هناك تسارع لتطبيقه ويحقق مصلحة عامة تضبط من أوصاف البيانات العقارية وتسعى لتنظيمها وتوثيقها، وعليه فقد أصبح التسجيل في السجل العقاري وسيلة أساسية في إثبات ونفاذ التصرفات العقارية في المناطق المشمولة بالتسجيل العيني، وللايضاح أكثر عن صلة تطبيقه بشأن موضوع البحث أنه إن جرى عقد هبة عقارية وجب إثباتها في السجل العقاري الذي يحمله، سيما أن المنظم قد ألزم بإثبات كافة التصرفات اللاحقة للتسجيل العيني عبر قيدها في السجل العقاري وذلك يكون إذا كانت الهبة العقارية عبارة عن وحدة من إحدى وحدات عقارية مسجلة وفق نظام السجل العيني للعقار كشقة في عمارة سكنية فإن جرى من الواهب هبتها للموهوب له فعليهم التوجه للمسجل العيني للعقار وإثبات هذا التصرف في سجل العقار محل الهبة.

رابعاً: المنصة الرقمية العقارية:

استحدثت وزارة العدل والهيئة العامة للعقار وسيلة رقمية لإتمام التصرفات العقارية أطلقت عليها (البورصة العقارية) والتي تتيح تنفيذ وتوثيق التصرفات الناقلة للملكية بما فيها الهبة العقارية دون أي تدخل بشري - يجري التوثيق دون الحاجة للموثق وكاتب العدل - وإنما من خلال أنظمة النفاذ الوطني ووسائل رقمية تتطلب خطوات توثيقية وأدوات تضمن حماية أطراف الهبة العقارية وتنتم بالسرعة في إنهاء نقل تسجيل الملكية للهبة العقارية.

المطلب الثاني: آثار توثيق الهبة العقارية.

إن توثيق الهبة العقارية هو الطريق لقيام ركن الشكل والذي يضاف إلى أركان عقد (التراضي - المحل - السبب) والتي لا أثر لهذه الأركان في العقد الهبة العقارية سوى باستيفاء ركن الشكل والمتمثل في إفراغ رضا الطرفين في شكل رسمي باتباع أحد الوسائل التوثيق المذكور آنفاً، وإن تخلف هذا الركن - ركن الشكل - تعد الهبة العقارية باطلة لتخلف هذا الركن الجوهري



الذي في حقيقة الأمر أنه لم تتعقد الهبة العقارية أصلاً ولا وجود لها شرعاً ولا يترتب آثارها في الحال أو المستقبل لعدم توافر ركن الشكل الذي له قوة الأثر النظامي كما هو الحال في أركان العقد الأخرى .

المبحث الرابع: تطبيقات قضائية عن الهبة العقارية.

المطلب الأول: قضايا هبة عقارية قبل صدور نظام المعاملات المدنية.

القضية الأولى: المطالبة بإثبات هبة عقار مشاع^{١٨}

ملخص الدعوى:

أقام وكيل المدعية دعواه ضد المدعى عليهم طالبا إثبات هبة مورثهم لموكلته نصف عقار مملوك له، وذلك قبل وفاته بعدة سنوات وبعرض الدعوى على وكيل المدعى عليهم أقر بصحتها ولوجود قصار بين الورثة طلب القاضي من وكيل المدعية البينة على الدعوى قدم إقرار بالتنازل عن نصف العقار بخط منسوب للمتوفى الواهب ومذيل بتوقيعه وتوقيع شاهدين، وحضر الشاهدين وشهدا بصحة الدعوى

ملخص الحكم:

استنادا على إقرار المدعى عليهم وشهادة الشهود والتنازل المكتوب حكم القاضي بثبوت الهبة بامتلاك المدعية لنصف العقار مشاعا وبعرض الحكم على محكمة الاستئناف قرر تصديقه.

تعليق الباحث على الحكم

يلاحظ على هذا الحكم أنه صدر في ظل الاتجاه القضائي السابق على صدور نظام المعاملات المدنية، حيث اعتد القضاء آنذاك بثبوت الهبة العقارية استناداً إلى البينة والإقرار وشهادة الشهود دون اشتراط التوثيق كركن لانعقاد الهبة. ومبني على ما استقر عليه الفقه الإسلامي من كفاية الإيجاب والقبول والقبض في انعقاد الهبة العقارية.

القضية الثانية: المطالبة بإثبات هبة أرض^{١٩}

ملخص الدعوى:

أقام المدعي دعواه ضد المدعى عليه وهو أحد أعمامه طالبا إلزامه بتسليمه الأرض محل الدعوى بحجة أن جده المتوفى قد وهبها له يعلم المدعى عليه، وبعرض ذلك على المدعى عليه أنكر الدعوى، ودفع بأن المورث كان يرغب في هبة الأرض للمدعي إلا أنه لم يفعل حتى وفاته، ثم لم يقبل ورثته هبة الأرض للمدعي، وبطلب البينة من المدعي أحضر شاهدا فشهد شهادة غير موصلة لإثبات الدعوى، وقد طلب المدعي يمين المدعى عليه على نفي الدعوى.

ملخص الحكم:

لعدم وجود بينة على دعوى المدعي وحيث أن شهادة الشاهد غير موصلة ولأداء المدعى عليه اليمين النافية حكما الدائرة برد دعوى المدعي.

تعليق الباحث على السابقة القضائية:

يلاحظ أن القضاء كان يجيز توجيه اليمين واستكمال وسائل الإثبات لإثبات الهبة عند ضعف البينة أو قصورها باعتبار أن الهبة تتعقد بالتراضي والقبض دون اشتراط شكلية خاصة كما استجد به نظام المعاملات المدنية السعودي.

المطلب الثاني: قضايا هبات عقارية بعد نظام المعاملات المدنية.

القضية الأولى: قضية المطالبة بإثبات هبة جزء محدد من عقار^{٢٠}

ملخص الدعوى

تقدم المدعين بدعواهم يطالبون بإلزام المدعى عليهم بإفراغ جزء من قطعة أرض مدعين أن مورث المدعى عليهم قد وهب لهم حال حياته بعوض وقبضوه قبضا شرعياً منذ عام ١٤٢١هـ، وقد أنكر بعض المدعى عليهم مقدار المساحة المدعى بها وأقر بعضهم بأصل العطية على وجه محدود، فيما تمسك آخرون بعدم علمهم بالهبة، أبرز وكيل المدعين ورق مكتوبة على مطبوعات مكتب عقار مبصومة من الواهب - مورث المدعى عليهم - وبشهادة شاهدين طلب المدعي وكالة سماعها واتخذ القاضي وسيلة الإثبات عبر الاستجواب القضائي حيث وجه السؤال للمدعين ما إذا كان قد وثقت هبة العقار لدى الجهة المختصة فأجاب وكيلهم بالنفي .

^{١٨} - مدونة الأحكام القضائية لعام ١٤٣٥هـ الصادرة من وزارة العدل، رقم القضية (٣٤٢٥٩٩٧٩) الصادر من المحكمة العامة بالرياض والمؤيد من محكمة الاستئناف برقم القرار (٣٥٣١٢٣٧١) وتاريخ ١٢ / ٠٧ / ١٤٣٥هـ.

^{١٩} - مدونة الأحكام القضائية لعام ١٤٣٥هـ الصادر من وزارة العدل، رقم القضية (٣٤٥٢٢٢٠٨) الصادر من المحكمة العامة بالطائف. ورقم القرار (٣٥٢٢٨٧٥٨) وتاريخ ٢ / ٠٥ / ١٤٣٥هـ.

^{٢٠} - القضية رقم (٤٤٩٠١٦١١٧) المقامة لدى المحكمة العامة بنجران رقم صك الحكم (٤٦٣٠٢١٧٦٧٣) وتاريخه ٠٨ / ٠٣ / ١٤٤٦هـ والمؤيد من محكمة الاستئناف بنجران بموجب القرار رقم (٤٦٣٠٣٧٢٢١٢) وتاريخ ٢٥ / ٠٤ / ١٤٤٦هـ.



ملخص الحكم:

الأسباب:

فبناء على ما تقدم من الدعوى والإجابة، ولما جرى من الدائرة من التحقق من انعقاد الهبة بأركانها حال حياة الواهب، ولما أجاب به المدعي وكالة على أن الواهب أثناء حياته لم يوثق عقد الهبة لدى الجهة المختصة مما يتخلف معها ركن انعقادها و لما نصت عليه المادة (٣٦٦) من نظام المعاملات المدنية ونصها : (الهبة عقد يملك بمقتضاه الواهب حال حياته الموهوب له مالا دون عوض) ا.هـ، ولما نصت عليه المادة (٣٦٨/١) من ذات النظام ونصها : " إذا كان الموهوب عقاراً فلا تتعقد هبته إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية" ا.هـ، وحيث أن هذه المواد الأنفة محل مستند الحكم، قد اكتسبت حجية سريانها بالأثر الرجعي استناداً للفقرة (خامس) من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩ هـ ونصها: "تسري أحكام نظام المعاملات المدنية على جميع الوقائع التي حدثت قبل العمل به ، ولتخلف شرط إمضائه الوارد في البند (١) لنفس الفقرة الأنفة .

منطوق الحكم:

رد دعوى المدعين:

واعترض المدعين للمحكمة الاستئناف إلا أن الحكم تم تأييد الحكم بالإجماع محمولاً على أسبابه.

تعليق الباحث على السابقة القضائية:

يلاحظ على هذه السابقة القضائية أنها تمثل اتجاها قضائياً حديثاً متأثراً بأحكام نظام المعاملات المدنية، وبالأخص ما قرره المادة (٣٦٨) من اشتراط توثيق الهبة العقارية لانعقادها، مع إعمال الأثر الرجعي للنظام استناداً إلى ما ورد في ديباجته من سريان أحكامه على الوقائع السابقة على نفاذه، كما يلاحظ في هذه السابقة أن المحكمة لم تعط وسائل الإثبات المقدمة من المدعين أثر في الاستدلال رغم تمسكهم بورقة مكتوبة ومبصومة من الواهب وطلبهم سماع الشهود فضلاً عن وجود إقرار بعض المدعى عليهم بالهبة العقارية إذ يظهر اتجاه المحكمة إلى أن جميع تلك الوسائل لا تنتج أثرها متى تخلف شرط التوثيق النظامي للهبة العقارية.

القضية الثانية: دعوى المطالبة بإثبات هبة عمارة سكنية^{٢١}

ملخص الدعوى:

أقامت المدعية دعوها ضد ورثة زوجها وطلبها إثبات هبة عقار صادر من زوجها المتوفى يتمثل في عمارة سكنية، مدعية أن زوجها وهبها العقار في عام ١٤٣٨ هـ - أي أن الهبة وقعت قبل صدور نظام المعاملات المدنية - ودليلاً في ذلك شهادة شهود وورقة محررة من خلال مكتب عقاري إلا أنه لم يفرغ العقار باسمها حتى وفاته وتطالب الحكم بإثبات الهبة لصالحها ، ويعرض المحكمة الدعوى على الورثة تبينت إجابات المدعى عليهم إذ أنكر بعضهم علمه بالهبة ورفض إثباتها بحجة أن لهم حقاً في العقار بوصفهم ورثة، بينما أقر آخرون بصحة الهبة وموافقتهم على إثباتها، كما دفع بعض المدعى عليهم بأن الهبة غير صحيحة نظاماً ولعدم توثيقها وفق النصوص النظامية وتمسكوا بأن الهبة لم تتعقد لعدم تحقق شرط التوثيق .

ملخص الحكم:

الأسباب:

بناء على ما تقدم من الدعوى والإجابة، ولكون المدعية تطالب في دعوها بإثبات هبة زوجها المتوفى العقار محل الدعوى لها والمحضر فيه محرر عادي، واختلاف المدعى عليهم في علمهم بالهبة وفي صحتها وفي قبولها أو رفضها، وإقرار المدعي وكالة وعدد من المدعى عليهم بعدم إفراغ المورث العقار باسم المدعية ، ولكون الموهوب محل الدعوى عقاراً لم يتم توثيقه وفق النصوص النظامية وذلك حتى وفاة الواهب ولكون الموهوب إذا كان عقاراً فلا تتعقد هبته إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية، وذلك استناداً لما جاء في الفقرة (الأولى) من المادة الثامنة والستين بعد الثلاثمائة من نظام المعاملات المدنية، ونصها: (إذا كان الموهوب عقاراً فلا تتعقد هبته إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية) .

منطوق الحكم:

رد دعوى المدعية:

واعترضت المدعية للمحكمة الاستئناف والذي حكمت فيه المحكمة بالأكثرية^{٢٢} بتأييد الحكم محمولاً على أسبابه ، وبيانا لتشعب الآراء لدى الدائرة القضائية الاستئنافية^{٢٣} بصلته بالبالغة بموضوع بالبحث فهو كالتالي (كان للقاضي الفرد صاحب الرأي المنفرد

^{٢١} - القضية رقم (٤٦٧٠١٩٠٦٣٧) لدى المحكمة العامة بنجران وصدر بها صك الحكم رقم (٤٦٣٠٦٧١١٥٨) وتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٤٤٦ هـ والمؤيد من محكمة الاستئناف برقم (٤٦٣٠٨٢٠٩٢٢) وتاريخ ٠٦ / ٠٩ / ١٤٤٦ هـ.

^{٢٢} - المقصود بعبارة -حكمت المحكمة بالأكثرية - وهو بيانا بأن قضاة الدائرة القضائية لم يتفقوا جميعاً على الرأي نفسه عند المداولة، وإنما صدر الحكم بناءً على رأي أغلبية القضاة دون إجماعهم، فإذا كانت الدائرة مكونة - مثلاً - من ثلاثة قضاة فإن الحكم يصدر بالأكثرية إذا وافق عليه قاضيان وخالفهما الثالث، أما إذا اتفق الجميع فيقال صدر الحكم بالإجماع.

^{٢٣} تظهر فائدة النظر في تشعب آراء القضاة عند الحكم بالأكثرية في عدة جوانب قضائية وعلمية من أبرزها:



أثناء نظره القضية مقرر أن الهبة وقعت قبل صدور النظام وما اتخذته الدائرة الابتدائية من سريان النظام عليها غير وجيه ، فبخصوص المقررين فثبت نصبيهم في العقار هبة للمدعية ، ويطلب من المدعية البينة على أنصبه المنكرين أو لها يمين المنكرين ، ورد الأكثرية أن نظام المعاملات المدنية يسري على الوقائع التي قبل صدوره والتي بعدها مما يؤكد صحة نتيجة ما انتهى إليه الحكم الابتدائي وما قضى به (انتهى علماً أن هذا التشعب لا يظهر في صك الحكم وإنما في ضبط جلسة النطق بالحكم وفقاً للمادة ١٦٢ من نظام المرافعات الشرعية^{٢٤}).

تعليق الباحث على هذه السابقة القضائية:

تكشف هذه القضية وبصورة أوضح من السابقة الأولى عن وجود تباين في الاتجاه القضائي السعودي نحو إعمال شرط الشكالية في الهبة العقارية باعتباره ركناً لازماً لانعقاد الهبة ولو كانت الواقعة سابقة على صدور نظام المعاملات المدنية وذلك استناداً إلى ما ورد في ديباجة النظام من سريان أحكامه على الوقائع السابقة ، ويظهر من الحكم أن المحكمة لم تكتف بمجرد تخلف التوثيق النظامي بل اعتبرت هذا التخلف مانعاً من انعقاد الهبة ابتداءً، الأمر الذي جعل وسائل الإثبات الأخرى – كشهادة الشهود، والمحركات العادية، وإقرار بعض الورثة – غير منتجة في نظرها ، كما توضح وجود تشعب قضائي داخل الدائرة الاستئنافية ذاتها إذ اتجه الرأي المنفرد إلى التفرقة بين الوقائع السابقة واللاحقة لصدور النظام، وعدم التوسع في إعمال الأثر الرجعي بما يؤدي إلى إهدار الهبات السابقة التي تمت وفق الأوضاع المعتمدة وقت نشوئها ، وتبرز أهمية هذه السابقة في أن الخلاف لم يكن متعلقاً بتقدير واقعة مادية فحسب وإنما انصب على مسألة نظامية تتعلق بمدى سريان شرط الشكالية على الهبات السابقة للنظام وهو ما يعكس أن المسألة لا تزال محل اجتهاد قضائي .

القضية الثالثة: قضية المطالبة بإثبات هبة عمارة من مورثهم^{٢٥}

ملخص الدعوى

تقدم مدعيات يطالبون بإثبات هبة مورثهم – والدهم – لعمارة سكنية، وأجاب المدعى عليهم بإنكار بعضهم وإقرار آخرون، طالبين المدعيات عن طريق محاميتهم من المحكمة الابتدائية بسماع شهادة شهود على الهبة.

ملخص الحكم:

الأسباب:

وبما أن المدعيات يطلبن إثبات هبة مورثهن العقار محل الدعوى أثناء حياته وفقاً لما هو موضح في الدعوى، وبما أن أحكام نظام المعاملات المدنية تسري على جميع الوقائع التي حدثت قبل العمل به استناداً لما ورد في خامساً من ديباجة نظام المعاملات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٤٤٤ هـ، وبما أن الهبة عقد يُملك بمقتضاه الواهب حال حياته الموهوب له مالا دون عوض، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة السادسة والستون بعد الثلاثمائة من نظام المعاملات المدنية، وبما أن الفقرة الأولى من المادة الثامنة والستون من نظام المعاملات المدنية نصت على أنه: (إذا كان الموهوب عقاراً فلا تتعقد هبته إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية) وبما أن الثابت من وقائع الدعوى أن العقار محل الدعوى مسجل باسم المورث ولم يتم توثيق الهبة وفقاً للنصوص النظامية .

منطوق الحكم

رد دعوى المدعيات.

واعترض المدعيات مطالبين الاستئناف مرافعة:

حكم محكمة الاستئناف:

الأسباب:

وبعد سماع شهادة الشهود الأربعة وبما أن الهبة العقارية قبضتها الموهوب لهن وقد جرت في حياة الواهب وذلك كله قبل صدور نظام المعاملات المدنية.

١ - إظهار أن المسألة محل اجتهاد وليست من القطعيات فوجود رأي مخالف داخل الدائرة القضائية يدل على أن النزاع يحتمل أكثر من وجه في الفهم أو التفسير وأن المسألة ليست محل اتفاق قضائي مستقر.

٢ - بيان قوة الإشكال النظامي أو الواقعي في القضية فكما تشعبت الآراء بين القضاة دل ذلك على وجود إشكال في تفسير النص أو في تكييف الواقعة أو في مدى انطباق الحكم النظامي عليها.

٣ - الإفادة البحثية والفقهية فالرأي المخالف يكشف أوجه الاستدلال المختلفة ويساعد الباحث على تتبع الاتجاهات القضائية وتحليلها وبيان الراجح منها.

٤ - إظهار استقلال القاضي في تكوين قناعته إذ إن الحكم بالأكثرية يعني أن كل قاضٍ ناقش الواقعة واستقل باجتهاده ولم يكن الحكم مجرد رأي جماعي شكلي.

٢٤ - لقد أوردت نظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي (م/١) وتاريخ ٢٢ / ١ / ١٤٣٥ هـ في مادته ١٦٢ حيث نصت على (إذا نظر القضية عدد من القضاة، فيصدر الحكم بالإجماع أو بأغلبية الآراء، وعلى الأقلية أن تسجل رأيها أولاً في ضبط القضية، وعلى الأكثرية أن توضح وجهة نظرها في الرد على رأي الأقلية في الضبط).

٢٥ - القضية رقم (٤٧٧١٩٤٦١٢٩) لدى محكمة الأحوال الشخصية بالمدينة المنورة، والصادر بحققها صك الحكم رقم (٤٧٣١٧٣٣٩٩٤) وتاريخ ٢٩ / ٠٦ / ١٤٤٧ هـ والمنقوض من محكمة الاستئناف بالمدينة المنورة بصك الحكم رقم (٤٧٣١٩٣٩٤٤٦) وتاريخ ٢٣ / ٠٨ / ١٤٤٧ هـ.



تعليق الباحث:

هذا الحكم سلك خلاف ما اتجه القضاء في السابقتين الأخرى حيث طبق أحكام الفقه الإسلامي باعتباره المرجع للواقعة وقت نشوئها ومن ثم تعدد باثبات الهبة بكافة وسائل الإثبات الشرعية ومن أبرزها شهادة الشهود ، مع التركيز على تحقق القبض مناط انعقاد الهبة ولزومها في الفقه الإسلامي دون اشتراط التوثيق الشكلي كركن لانعقاد الهبة العقارية كما اتجه الحكم محل التعليق إلى عدم تطبيق أحكام نظام المعاملات المدنية على واقعة سابقة لصدوره خلاف ما اجتهد في السابقتين الأخرى فيه بما أوردته عما جاء في ديباجة النظام من سريان أحكامه على الوقائع السابقة وهو يظهر اختلاف النتيجة القضائية عن التطبيقات السابقة.

الخاتمة:

أبرز النتائج:

- ١- توصلنا أن نظام المعاملات المدنية جعل التوثيق ركناً لازماً لانعقاد الهبة العقارية وليس مجرد وسيلة إثبات ويتحقق استيفاء ركن الشكالية في إفراغها في المحرر الرسمي الخاص بالعقار أي وثيقة تسجيل ملكية العقار سواء صك العقار أو السجل العقاري.
- ٢- ظهر للباحث أن إرادة المنظم اتجه إلى تعزيز مبدأ الشكالية في التصرفات العقارية هو لحماية الحقوق وتقليصاً للنزاعات.
- ٣- إن المنظم السعودي جعل التوثيق الرسمي للهبة العقارية بمثابة القبض الحكمي ويقوم مقام القبض الحقيقي، ولم يعد القبض الفعلي منتجاً لانعقاد الهبة العقارية وذلك من خلال التدقيق والدراسة في باب عقد الهبة عبر مقارنة ما بين عقد هبة المنقول وعقد هبة العقار فلا يزال للقبض أثر لانعقاد في هبة المنقول فضلاً عن توثيق تسجيل الموهوب إن كان منقولاً، خلاف عقد هبة العقار أفرد المنظم حدد على وجه الخصوص التوثيق ركناً لانعقاد مما يؤكد أنه عدم أثر أو إلزامية القبض الفعلي في هبة العقار.
- ٤- إن القضاء السعودي قبل صدور نظام المعاملات المدنية كان يعتد بثبوت الهبة العقارية بكافة وسائل الإثبات الشرعية متى تحقق القبض أما بعد صدور الشكالية المستجدة في نظام المعاملات المدنية في عقد الهبة العقارية فمن أول الإجراءات التي تتبعها المحكمة أثناء نظرها دعوى إثبات الهبة العقارية، لذا فالغالب في التطبيقات القضائية انعدم فيها أثر وسائل الإثبات متى تخلف التوثيق النظامي للهبة العقارية.
- ٥- أن هناك تبايناً قضائياً في مدى سريان شرط التوثيق على الهبات السابقة لصدور النظام والفقرة الخامسة من ديباجة نظام المعاملات المدنية كانت سبباً رئيساً في ظهور الاتجاه القضائي قائل بسريان الشكالية على الوقائع السابقة.
- ٦- حصر المنظم السعودي توثيق الهبة العقارية في أشخاص محددين هم: كاتب العدل والموثق المرخص والمسجل العيني للعقار، كما تقدم هذه الخدمة عبر كتابة العدل الافتراضية ومكاتب التوثيق والبورصة العقارية.

المقترحات:

- ١- ضرورة إصدار مبدأ قضائي من الهيئة العامة للمحكمة العليا لحسم الخلاف المتعلق بسريان الشكالية على الهبات السابقة للنظام.
- ٢- التوسع في نشر الوعي النظامي بأهمية توثيق التصرفات العقارية وبالأخص الهبات العقارية.
- ٣- توجيه الممارسين القانونيين والموثقين إلى أهمية التنبيه على أطراف الهبة العقارية بعدم الاكتفاء بالمحررات العادية أو الشهادات دون التوثيق الرسمي.

المراجع:

- ١- الدكتور عبد الرحمن المغضوب، الكافي في شرح نظام المعاملات المدنية السعودي، دار الحضارة للنشر والتوزيع الرياض ١٤٤٧هـ.
- ٢- الدكتور فيصل صطوف العساف، الحقوق العينية وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي، مطبعة الحميضي، الرياض ١٤٤٧هـ.
- ٣- باسم سعد العتيق، الوجيز في شرح نظام المعاملات المدنية، مكتبة القاضي، القاهرة ٢٠٢٥م.
- ٤- الدكتور حسيني إبراهيم هيكل، عايض، عائض محمد عائض، الموجز في شرح نظام المعاملات المدنية، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع الرياض ٢٠٢٦.
- ٥- أ. د محمد جبر الألفي، معالم النظرية العامة للالتزام، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض عام ١٤٣٩هـ.
- ٦- مدونة الأحكام القضائية لعام ١٤٣٥هـ الصادرة من وزارة العدل.
- ٧- الحقباني، محمد، التقادم في نظام المعاملات المدنية، مركز قضاء للبحوث والدراسات الرياض عام ١٤٤٦هـ. ٨- أ.د محمد سعد سليم، أ. د زياد أحمد القرشي، أ. د عبد الهادي محمد الغامدي، المدخل إلى دراسة الأنظمة السعودية، دار حافظ للنشر والتوزيع، الرياض عام ١٤٤٢هـ.
- ٩- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب الرياض، ١٤١٧هـ.



- ١٠ - علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
- ١١ - محمد بن أحمد ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث القاهرة ١٤٢٥ هـ.
- ١٢ - وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ١٤١٨ هـ.
- ١٣ - صالح البقمي، الاتجار في العملات عبر وسائل الاتصال الحديثة، مكتبة الرشد الرياض ١٤٤٥ هـ.
- ١٤ - أ. د علي خطار الشناوي، أصول الصياغة القانونية، مكتبة ابن رشد الرياض ١٤٣٤ هـ.
- ١٥ - د. أحمد محمد ال عتيق، تحليل الحكم القضائي، مكتبة دار الحجاز الرياض ١٤٤٥ هـ.
- ١٦ - د. خالد السيد محمد موسى، مصادر الالتزام في الفقه الإسلامي والأنظمة السعودية، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع ٢٠١٨.
- ١٧ - نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٤٤٥ هـ.
- ١٨ - نظام التوثيق الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٤) وتاريخ ١٩ / ١١ / ١٤٤١ هـ.
- ١٩ - نظام التسجيل العيني للعقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩١) وتاريخ ١٩ / ٩ / ١٤٤٣ هـ.
- ٢٠ - نظام الإثبات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٤٣) وتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٤٤٣ هـ.
- ٢١ - نظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي (م / ١) وتاريخ ٢٢ / ١ / ١٤٣٥ هـ.



وسائل الإثبات في النظام القضائي السعودي (كاميرات المراقبة أنموذجاً).
Means of Evidence in the Saudi Judicial Systems Surveillance
cameras as a model.

أ. أماني بنت عبد الله بن علي المحمداني
ماجستير في القانون محامية مرخصة من وزارة العدل، جدة – المملكة العربية السعودية
E-mail: Amaniabdullah.kh@gmail.com

المستخلص:

لم يعد الإثبات في العصر الحديث قائماً على الشهادة أو المستندات الورقية فحسب؛ بل أصبحت الوسائل التقنية جزءاً أساسياً في البيانات التي تُقدّم للقضاء، ومع التطور المتسارع لأجهزة المراقبة، برزت كاميرات المراقبة كإحدى أبرز الوسائل التي توثق الأحداث اليومية بدقة، سواء داخل المنشآت الحكومية والتجارية أو في الأحياء السكنية والأماكن العامة، بل وحتى داخل المنازل، وفي كثير من الوقائع تكون هذه التسجيلات هي العنصر الفاصل بين الإنكار والإثبات، إذ قد تكشف تفاصيل الواقعة وتوثق تصرفاً يوضح حقيقة النزاع أو ربما تساهم في حماية الحقوق وإثباتها أمام الجهات القضائية؛ ولهذا اتجه الاعتماد على هذه الوسيلة بشكل مباشر واعتماد كونها وسيلة فعالة من وسائل الإثبات وقد ينتج عنها صدور حكم قضائي لصالح صاحب الحق خاصة وإن كانت وفق الضوابط النظامية.
الكلمات المفتاحية: دليل – القضاء – التقنية.

Abstract:

In the modern era, proof is no longer based solely on witness testimony or paper documents; technological means have become an essential part of the evidence presented before courts. With the rapid development of surveillance technologies, security cameras have emerged as one of the most prominent tools for accurately documenting daily events, whether within governmental and commercial facilities, residential neighborhoods, public places, or even private homes.

In many cases, such recordings constitute the decisive factor between denial and proof, as they may reveal the details of an incident and document conduct that clarifies the truth of a dispute. They also contribute to the protection of rights and their establishment before judicial authorities. Consequently, surveillance camera recordings have come to be relied upon directly as an effective means of proof and may lead to the issuance of a judicial ruling in favor of the rightful claimant, particularly when obtained and presented in accordance with the applicable legal requirements and regulations.

Keywords: Judiciary – Proof – Technology.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

يُعد الإثبات من أهم الوسائل التي يعتمد عليها القضاء في الفصل في النزاعات والوصول إلى كشف ملابسات الوقائع، ومع التطور التقني الحديث ظهرت وسائل إثبات رقمية متعددة كان من أبرزها كاميرات المراقبة، التي أصبحت تُستخدم على نطاق واسع في المنشآت الحكومية والتجارية والأحياء السكنية. وقد أثار انتشارها العديد من التساؤلات القانونية حول مدى حجيتها في الإثبات، ومدى مشروعيتها الاعتماد عليها أمام القضاء السعودي، خاصة في ظل التوسع في استخدام الأدلة الرقمية. ويهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم كاميرات المراقبة، ومدى اعتبار التسجيلات الصادرة عنها وسيلة إثبات، إضافة إلى توضيح الأساس النظامي المنظم لها وشروط الأخذ بها أمام القضاء، مع بيان موقف النظام القضائي السعودي من حجيتها في الإثبات، وذلك من خلال استعراض النصوص النظامية ذات العلاقة والآراء الفقهية والتنظيمية المرتبطة بالأدلة الرقمية، وصولاً إلى بيان مدى فعالية كاميرات المراقبة في دعم الإثبات القضائي وتحقيق العدالة. مشكلة البحث: من واقع المتغيرات الحديثة



وجدت الباحثة أنها أمام قضية تمس الكثير من الأسر والمنشآت في ظل التقدم التقني وانتشار تركيب كاميرات المراقبة الأمنية في الكثير من المنشآت الحكومية والتجارية والمجمعات والوحدات السكنية، حيث أنه قد أصبحت الحاجة إلى تركيبها ضرورية. ومن خلال البحث في الدراسات السابقة والمتعلقة بوسائل الإثبات الرقمية رأت الباحثة أهمية دراسة كاميرات المراقبة تحديداً من ناحية اعتبارها وسيلة إثبات أم لا.

الدراسات السابقة: وقفت الباحثة على عدة دراسات كان من أبرزها ، بحث بعنوان المشكلات القانونية الناشئة عن استعمال كاميرات المراقبة في الأماكن العامة و الخاصة للأستاذ الدكتور غنام محمد غنام كلية القانون جامعة قطر ٢٠٢١ ، بحث بعنوان الأدلة الرقمية وحجبتها في الإثبات في النظام الجزائي السعودي للباحثة سجي فيصل الغامدي ٢٠٢٤ ، بحث بعنوان وسائل التصوير الحديثة " كاميرات المراقبة في مواجهة حرمة الحياة الخاصة " للباحث محمود صالح اليسير ٢٠١٩ كلية الحقوق جامعة المنصورة ، بحث بعنوان كاميرات المراقبة بين دواعي الاستعمال وانتهاك الخصوصية للمهندسة آمال عبدالجبار حسوني قسم علوم الحاسوب - الجامعة التكنولوجية.

أسئلة البحث: وفي ضوء ما سبق فإن التساؤل الرئيس للبحث هو:
ما مدى فعالية استخدام كاميرات المراقبة كوسيلة إثبات في النظام القضائي السعودي؟
ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

- (١) ما الإطار المفاهيمي للدراسة؟
 - (٢) ماهية وتقدير كاميرات المراقبة كوسيلة إثبات؟
 - (٣) ما الأساس القانوني لاستخدام كاميرات المراقبة كوسيلة إثبات؟
 - (٤) ما شروط استخدام كاميرات المراقبة كوسيلة إثبات؟
 - (٥) ما هي تطبيقات استخدام كاميرات المراقبة؟
 - (٦) ما الجرائم المتعلقة بحظر استخدام كاميرات المراقبة؟
- منهج البحث:** طبيعة موضوع البحث تقتضي من الباحثة سلوك منهجين وذلك للمبررات الآتية:
- (١) المنهج الاستقرائي: وذلك لاستقراء الأدلة الشرعية التي ورد فيها ذكر الإثبات، وكذلك استقراء للنصوص القانونية بالنظام القضائي السعودي من أجل بيان مدى اعتبار كاميرات المراقبة وسيلة إثبات.
 - (٢) المنهج التحليلي الاستنباطي وذلك للتأمل في النصوص القانونية ومن ثم تحليلها لاستنباط ما فيها من الضوابط والاستثناءات للموصول للتطبيقات المتعلقة بهذه النصوص.
- أهداف البحث:** الهدف العام: توضيح مدى فعالية استخدام كاميرات المراقبة كوسيلة إثبات في النظام القضائي السعودي.
- الأهداف الفرعية:** يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- (١) توضيح مفهوم كاميرات المراقبة كوسيلة إثبات.
 - (٢) إبراز أهمية الرجوع إلى النظام للتأكد من فعالية الدليل قبل تقديمه للسلطة القضائية.
 - (٣) إرشاد المجتمع بشروط كاميرات المراقبة لاعتبارها وسيلة إثبات.
- ماهية وتقدير كاميرات المراقبة كوسيلة إثبات وأساسها القانوني:

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للبحث:

المطلب الأول:

ماهية كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات.

الفرع الأول:

تعريف الإثبات وكاميرات المراقبة

أ- تعريف الإثبات لغة واصطلاحاً ونظماً:

أولاً: مفهوم الإثبات لغة:

ثبت الشيء من باب دخل يقال: ثبت ثباتاً وثبوتاً: استقر. ويقال: ثبت المكان: أقام، وثبت الأمر: صح وتحقق، فالإثبات: تقديم الثبوت وهو الحجة.^١

^١ مختار الصحاح، أبو بكر الرازي مادة " ثبت"، المكتبة العصرية، بيروت، طه، ص ٨٣



ثانياً: مفهوم الإثبات في الاصطلاح الشرعي:

الإثبات في الاصطلاح العام لا يخرج عن المعنى اللغوي، فقد عرفه البعض بأنه: إقامة الدليل على حدوث أو عدم حدوث واقعة معينة.^٢ وعرفه آخرون بأنه الحكم بثبوت شيء الآخر.^٣ بالنسبة للمعنى الخاص للإثبات أي الإثبات القضائي، فلم تقف الباحثة على تعريف له سوى ما ورد في موسوعة الفقه الإسلامي بأنه: إقامة الحجة أمام القضاء بالطرق التي حددتها الشريعة على حق أو واقعة تترتب عليها آثار شرعية.^٤

ثالثاً: مفهوم الإثبات في النظام:

إذ سمي قضائياً لأنه لا يكون إلا أمام القضاء.^٥ الإثبات القضائي هو: إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها القانون على وجود واقعة قانونية ترتبت عليها آثارها.^٦ أو إقامة الدليل أمام القضاء بطريقة يحددها القانون على وجود واقعة أو على صحة واقعة قانونية متنازع فيها.^٧ وبأنه تأكيد الحق المتنازع فيه بالدليل الذي أباحه القانون الإثبات هذا الحق.^٨ تعريف الباحثة: مجموعة من الإجراءات والقواعد التي يستخدمها الخصوم بالمنازعات القضائية بهدف إقامة الدليل وذلك لإثبات واقعة قانونية أو معرفة مدى صحتها وأيضاً نفيها وفق الطرق التي حددها النظام.

ب- تعريف كاميرات المراقبة:

يتبين للباحثة أنه يمكن تعريف كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية بأنها هي كل جهاز معد لالتقاط ونقل وتسجيل الصورة، بهدف مراقبة وملاحظة الحالة الأمنية.

وأما عن النظم وكذلك الموارد المعلوماتية فهي مجموعة البرامج أو الأدوات المعدة لمعالجة البيانات وكذلك إدارتها، فتشمل الحاسبات الآلية وأيضاً برامجها، وكافة شبكات المعلومات وذلك بأجهزتها، بالإضافة إلى أنظمة التشغيل، وجميع آلات التصوير، وأخيراً وسائط التخزين.^٩ يضاف إلى ذلك الوثائق وكافة المعلومات الرسمية المعدة إلكترونية فهي بيانات متعلقة بأعمال الدولة وكذا مصالحها، فيمكن إنشائها أو عملية تخزينها ومعالجتها ونقلها وذلك بواسطة الحاسب الآلي، وذلك كالأرقام وأيضاً الحروف والرموز مما يكون على شاكلة أوامر ورسائل وأصوات أو صور وأفلام.^{١٠}

الفرع الثاني

أهمية الإثبات:

١ - الأهمية العملية للإثبات:

يعد الإثبات محور عمل المحاكم حيث أنها لا تنقطع عن اللجوء إليه والعمل به في كل ما يعرض عليها من القضايا على اختلافها وتنوعها، فالإثبات يتعلق بجميع الحقوق العامة والخاصة، المالية وغير المالية وإذا اعتبرنا الحق جسداً فالإثبات له بمثابة الروح؛ لأنه إذا فقد الإثبات تجرد الحق من قيمته وتعذر على صاحبه الانتفاع به أو حمايته من الضياع، وكما يقول شراح الأنظمة: " إذا تجرد الحق عن الإثبات أصبح هو والعدم سواء".^{١١}

٢ - أهمية الإثبات في الشريعة الإسلامية:

أكدت الشريعة الإسلامية على أن أحكام القضاء لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً، وأن الشيء أو الحق المحكوم فيه قد تحل قضاء ولا تحل ديانة، وورد الوعيد الشديد بعقوبة من اقتطع حق أخيه بدعوى كاذبة يعلم كذبها فكانما اقتطع قطعة من الجمر، كما ورد التشديد في أمر الشهادة والوعيد لشاهد الزور، وكذا الحال في اليمين الفاجرة. كل ذلك عناية من الإسلام بوسائل الإثبات وإحاطتها بسياج وحماية الشرع.

٣ - أهمية الإثبات في تحقيق المصلحة العامة والخاصة:

بعد الاطلاع والبحث، وجدت الباحثة أن للإثبات أهمية في حماية المصلحة العامة فله دوره البارز في حسم المنازعات بين أفراد المجتمع وتحقيق العدل وقيام الأمن، فالقاضي ناظر الدعوى يمثل الشرع أو النظام كما يمثل المجتمع وذلك بحمايته للحقوق وإرساء العدل بين الناس.

كما أن للإثبات دوراً كبيراً في حماية المصلحة الخاصة، إذ يُمكن الإثبات الفرد من حصوله على حقه والانتفاع به وأيضاً حمايته من الاعتداء، بالإضافة إلى الشعور بالاطمئنان في النفس والأمن داخل المجتمع الذي يسوده العدل؛ لذلك كان السبق للشريعة

^٢ شرع قواعد إثبات المعاملات المدنية والتجارية وطرقه، د. عبد الرزاق حسين، ط ١، ص ١٩١٣ هـ.

^٣ التعريفات د. علي بن محمد الجرجاني، مكتبة صبيح، القاهرة، ص ٤.

^٤ موسوعة الفقه الإسلامي، ج ٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ١٣٦، ١٩٩٦.

^٥ أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، منشورات الحلبي ومحمد حسن قاسم، ص ٧، ٢٠٠٣ م.

^٦ الوسيط في شرح القانون المدني، د. عبد الرزاق السنهوري، ج ٢، ص ١٤، دار النشر للجامعات المصرية.

^٧ أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، سبق ذكره، ص ٧.

^٨ رسالة الإثبات، د. أحمد نشأت دار الفكر العربي، ص ٦، ١٣٧٤ هـ.

^٩ ضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية ١٤٤٠ هـ - قرار مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) وتاريخ ١٤٤٠/٩/٢٣ بشأن أولاً.

^{١٠} الإشارة السابقة.

^{١١} أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، ص، مرجع سابق.



الإسلامية في الاهتمام بالإثبات وتقرير أحكامه حتى في غير حال المنازعة فمن ذلك قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ " ١٢. يتبين في هذه الآية أن الله عز وجل أمر بكتابة الدين بهدف حفظ الحق وعدم التنازع في أمره عند حله، كما تضمنت الآية شروط الكاتب الذي يتولى كتابة الدين، ومن أهم تلك الشروط أن يتصف بالعدل.

المطلب الثاني

تقدير استخدام كاميرات المراقبة كوسيلة إثبات

الفرع الأول

مزايا استخدام كاميرات المراقبة كوسيلة إثبات

من الأهداف الرئيسية لاستخدام كاميرات المراقبة المساعدة على تحقيق السيطرة الأمنية في المدينة، حيث تُعتبر من العناصر الرئيسية في الوقاية من الجريمة. بناء قاعدة معلومات متكاملة ومدعومة بالصوت والصورة. توفير الأدلة الجنائية اللازمة للقطاعات الأمنية المعنية بمكافحة الجريمة. رفع قدرة الأجهزة الأمنية في الكشف عن الجريمة وتتبع المطلوبين ومراقبة المشتبه بهم. يحقق نقلة نوعية لأنظمة الحماية الأمنية لمباني المؤسسات والمنشآت الحيوية، ويوفر لها سرعة استجابة القطاعات الأمنية للحالات الطارئة بصورة منظمة. كما أن الأنظمة الأمنية توفر مزايا أخرى مثل ضبط حالات التجاوز الأخلاقي والسلوكي، ومراقبة سلوك العاملين والتعامل مع العمال وسرعة انجاز الاعمال وغيرها ١٣.

فالمباني السكنية لا تقل أهمية عن المؤسسات والشركات والمباني المخصصة للعمل ويجب حمايتها بالوسائل الممكنة. فكاميرات المراقبة تُمكن من رؤية الأحداث في حالة حدوث مشكلة، يمكن التصرف بسرعة. حيث تلجأ الكثير من الامهات العاملات الى الاستعانة بكاميرات مراقبة في غرف الاطفال للاطمئنان على سلامتهم. وكذلك عملية مراقبة الحركة بالشوارع، مما قد يتحقق معه الردع العام والردع الخاص في رأي الباحثة دون جريمة ودون عقاب ودون تدابير احترازية قضائية لمواجهة خطورة اجرامية مستقبلية. كما بشأن اصدار مخالفة باسم مالك المركبة من قاعدة البيانات الوطنية عن اي مخالفة مروورية بناء على ما تم رصده بكاميرات المراقبة. ١٤

تستنتج الباحثة مما سبق أن كاميرات المراقبة بما لها من مميزات في نظام ساهر عملت على تحسين مستوى السلامة المرورية والحد من التهور وتوفير الطمأنينة.

الفرع الثاني

عيوب استخدام كاميرا المراقبة

تعتقد الباحثة أنه رغم ما لكاميرا المراقبة من مزايا في إثبات الوقائع إلا أنها لا تخلوا من بعض السلبيات التي قد تتعلق بسوء الاستخدام أو غيره، ومن تلك السلبيات ما يلي: -

- ١- وضعها في أماكن غير مرخص تواجد بها في تعدي على خصوصية الأفراد أو المجموعات.
 - ٢- استخدامها في التجسس على الغير بدون علم منهم.
 - ٣- استخدام صور وتسجيلات الكاميرات في التشهير بأفراد أو جهات بصورة غير قانونية.
 - ٤- الدخول غير المشروع على كاميرات المراقبة والاستفادة من الصور والتسجيلات بصورة غير شرعية.
 - ٥- تركيب وتشغيل الكاميرات الأمنية في بعض الأماكن التجارية دون الإعلان عن ذلك للعاملين والزوار.
- هذه السلبيات وغيرها تعد إساءة لاستخدام كاميرات المراقبة مما تفقد معه مشروعيتها اعتبارها كدليل ويترتب الجزاء.

المبحث الثاني

الأساس القانوني لاستخدام كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات

المطلب الأول

مبدأ عدم جواز أن يصطنع الخصم دليلاً لنفسه

الفرع الأول

قاعدة عدم جواز أن يصطنع الخصم دليلاً لنفسه

القاعدة أنه لا يجوز للخصم أن يصطنع دليلاً لنفسه وهي قاعدة منطقية تفرضها طبيعة الاشياء اذ لو جاز أن يصطنع دليلاً لنفسه لما امن انسان على نفسه او ماله ولتعرض لادعاءات لا حصر لها. ١٥ لذا لا يجوز للشخص أن يحتج لمصلحته بما يورده من

١٢ سورة البقرة اية ٢٨٢.

١٣ الهيئة العليا لتطوير الرياض - الشروط والمواصفات الفنية للمراقبة الامنية للمنشآت العامة والخاصة - ص ٩.

١٤ وزارة الداخلية، قطاع الامن العام، المرور.

١٥ سميح تنانغ - احكام الالتزام والإثبات - ص ٢٧.



بيانات في دفاتره وأوراقه الخاصة، وأقواله وادعاءاته، إذ لا يجوز للشخص أن يصطنع دليلاً لنفسه بنفسه، "أنه لو يعطي الناس بدعواهم لادعى أناس دماء رجال وأموالهم" ١٦ ، فالعبارة إذن بالدليل الصادر عن الخصم، حتى يمكن أن يحتج به في مواجهته. ١٧ فلا يجوز لأي خصم أن يصطنع دليلاً لنفسه لأن الأصل أن الدليل الذي يقدم ضد الخصم يكون صادراً منه حتى يكون دليلاً عليه فالورقة المكتوبة حتى تكون دليلاً على الخصم يجب أن تكون بخطه أو بإمضائه. ١٨

يتبين للباحثة أنه يمكن وللوهلة الأولى وفقاً لقاعدة عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه أن يعتقد البعض أنه لا يمكن لمن قام بتركيب كاميرا المراقبة أن يستخدمها في الإثبات لأنه هو من اصطنع الدليل لنفسه، إلا أن الباحثة ترى أن الأمر يختلف بشأن المحتوى الذي نتج عن عملية التسجيل بأنه يحتوي على واقعة قانونية منسوبة للخصم المقدم ضده الإثبات مما لا يعد خاضعاً لقاعدة عدم جواز اصطناع الخصم دليلاً لنفسه.

الفرع الثاني

الاستثناءات الواردة على عدم اصطناع الخصم دليلاً لنفسه:

بالنسبة للدفاتر والأوراق المنزلية تكون حجة لأصحابها، فيما دون فيها من بيانات، إذا ذكر فيها صراحة أنه استوفى ديناً، أو إذا ذكر صراحة أنه قصد بما دونه بهذه الأوراق بأن تقوم محل السند لمن قام بإثبات حقاً هو لمصلحته. ١٩ ويجوز إثبات عكس ما ورد في هذه الأوراق بجميع طرق الإثبات.

وكذلك لا تكون دفاتر التجار حجة على غير التجار، ومع ذلك فإن البيانات المثبتة فيها تصلح أساساً يجيز للمحكمة أن توجه اليمين المتممة لمن قوي جانبه من الطرفين، وذلك فيما يجوز إثباته بشهادة الشهود. وتكون دفاتر التجار الإلزامية المنتظمة حجة لأصحابها التاجر ضد خصمه التاجر. وهذه الحجية تسقط بإثبات ما هو عكس ما قد ورد فيها وذلك بكافة طرق الإثبات، وبما في ذلك الدفاتر المنتظمة المنسوبة للخصم. كذلك تكون دفاتر التجار الإلزامية -منتظمة كانت أو غير منتظمة- حجة على صاحبها التاجر فيما استند إليه خصمه التاجر أو غير التاجر؛ وفي هذه الحالة تعد القيود التي في مصلحة صاحب الدفاتر حجة له أيضاً. إذا استند أحد الخصمين التاجر إلى دفاتر خصمه وسلم مقدماً بما ورد فيها وامتنع الخصم دون مسوغ عن إبراز دفاتره أو التمكن من الاطلاع عليها؛ جاز للمحكمة توجيه يمين متممة لمن قد استند للدفاتر وذلك على صحة دعواه. ٢٠

ويجوز للتاجر أن يحتج لمصلحته بالبيانات الواردة في دفاتره التجارية بالنسبة للأعمال التجارية، حيث يكون الخصم تاجراً، أما إذا لم يكن الخصم تاجراً، فليس له أن يحتج بها إلا إذا تعلق بما ورده لعملائه، وكانت قيمتها في حدود النصاب الجائز لإثباته بشهادة الشهود ٢١ ، ويستكمل القاضي هذا الدليل بتوجيه يمين متممة لأي من الطرفين. ٢٢

المطلب الثاني

الأسس القانونية لإجازة اصطناع دليلاً بكاميرا المراقبة

الفرع الأول

الأسس القانونية العامة لاعتبار كاميرا المراقبة وسيلة إثبات

تتناول الباحثة الأسس القانونية المتعلقة بكاميرا المراقبة كوسيلة إثبات مدنية من أجل أن تكون معتبرة أمام القضاء وصدر الاحكام بناء على الاستدلال بها.

بيد أن حرية التعبير عن الرأي هي حق مكفول وذلك بمختلف وسائل النشر بنطاق الأحكام النظامية والشرعية. ٢٣ لذلك تعتقد الباحثة أن استخدام كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات يجد أساسه القانوني باعتباره من القواعد الموضوعية في الإثبات التي لا تتعلق بالنظام العام باعتبارها تنظم بقواعد خاصة تتعلق بقوة الدليل في الإثبات وليست قواعد إجرائية متعلقة بالنظام العام، وللمحكمة أن تستنبط قرائن أخرى للإثبات، وذلك في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بالشهادة؛ على أن تبين وجه دلالتها. فيكون للمحكمة أن تقوم بالاستعانة بكافة الوسائل العلمية من أجل استنباط تلك القرائن. ٢٤ لذا تعتقد الباحثة أنه يمكن اعتبار كاميرا المراقبة هي قرينة قضائية على الواقعة محل الإثبات أو قرينة على واقعة الاقرار بالواقعة محل الإثبات من قبل الخصم.

^{١٦} حديث الرسول عليه الصلاة والسلام.

^{١٧} أحمد شوقي محمد عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام احكام الالتزام والإثبات - كلية الحقوق جامعة بنها - مصر - ٢٠٠٨-ص ١٩٤ وما بعدها.

^{١٨} عبد الرازق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني - الإثبات - ص ٣٦.

^{١٩} المادة ١٨ من قانون الإثبات المصري.

^{٢٠} المادة ٣١ من نظام الإثبات السعودي.

^{٢١} المادة ١٧ من قانون الإثبات المصري.

^{٢٢} أحمد شوقي محمد عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام احكام الالتزام والإثبات - كلية الحقوق جامعة بنها - مصر - ٢٠٠٨-ص ١٩٥.

^{٢٣} المادة ٨ نظام المطبوعات والنشر - ١٤٢١ هـ - مرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ٣ / ٩ / ١٤٢١.

^{٢٤} المادة ٨٥ من نظام الإثبات السعودي.



فالقريئة القضائية هي استنباط عقلي من جانب القاضي، حيث يستدل على واقعة متنازع عليها من واقعة أخرى ثابتة، ومن حيث قوة الإثبات، فيترك الأمر لتقدير قاضي الموضوع، ومدى اقتناعه. والأصل أن القواعد الموضوعية في الإثبات لا تتعلق بالنظام العام.^{٢٥}

وكذلك يشترط أن يكون المقر أهلاً للتصرف فيما أقر به.^{٢٦} ويغلب أن تتجه إرادة المقر إلى ارتضاء النتائج القانونية المترتبة على إقراره، والإقرار غير قضائي يكون متوفراً إذا لم يقع أمام هيئة المحكمة، أو كان ذلك أثناء السير بدعوى أخرى.^{٢٧} كذلك يكون الإقرار صراحة أو دلالة، باللفظ أو بالكتابة. فلا يقبل الإقرار وذلك إذا كذبه الظاهر من الحال.^{٢٨} ويتحقق الإقرار غير القضائي إذا لم تتوافر فيه شروط الإقرار القضائي حيث يصدر خارج القضاء كوروده في تسجيل كاميرا المراقبة. وتثور الصعوبة بشأن الإقرار غير القضائي، فيما يتعلق بإثباته وحجيته.

وتتمثل حجية الإقرار غير القضائي يبدو الفارق بين الإقرار القضائي والإقرار غير القضائي من حيث الإثبات إذ لا تظهر الحاجة إلى إثبات الخصم للإقرار، إذا صدر أمام المحكمة التي تختص بالفصل في الواقعة المقر بها، أما الإقرار غير القضائي، فإنه يحتاج إلى دليل لإثباته، ولمحكمة الموضوع سلطة تقديرية بالنسبة للإقرار غير القضائي، بغير معقب عليها من محكمة النقص، فيجوز لها تجزئته، والأخذ بالبعض دون البعض الآخر، كما أن لها أن تعتبره دليلاً كاملاً في الإثبات، أو مبدأً ثبوت بالكتابة، أو مجرد قريئة، أو لا تأخذ به أصلاً.^{٢٩} يلزم المقر بإقراره، ولا يقبل رجوعه عنه، ولا يتجزأ الإقرار على صاحبه، إلا إذا انصب على وقائع متعددة، وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود الوقائع الأخرى.^{٣٠} فتكون مسألة إثبات الإقرار غير القضائي هنا وفق الأحكام المنصوص عليها، بما في ذلك بشأن عدم جواز إثباته بوسيلة الشهادة إلا بالأحوال والتي هي يجوز فيها الإثبات بالشهادة.^{٣١}

وترى الباحثة أنه يمكن أن تجد كاميرا المراقبة أساسها القانوني في أدلة الإثبات المكملة باعتبارها أداة تمكين القاضي من المعاينة كدليل إثبات، فتعتبر كل من الخبرة والمعاينة من ضمن وسائل الإثبات المكملة التي يعتمد عليها القاضي، لأنها لا تكفي لوحدها للإلمام بجميع حيثيات الوقائع ومسبباتها، هذا ما يستدعي اللجوء إلى الخبرة والمعاينة للإثبات.^{٣٢}

وحيث أنه باعتبار أن كاميرا المراقبة هي أداة التمكين من المعاينة فالمعاينة يقصد بها مشاهدة المحكمة للشيء محل النزاع لتبني بنفسها حقيقة الأمر، ويتطلب ذلك انتقال المحكمة لمعاينة الأمر المتنازع عليه ولكن نجد أن كاميرا المراقبة هي توفر عملية الانتقال للمعاينة وتمكن المحكمة من المعاينة الفورية، وما يثبت من تقرير إجراء المعاينة يثبت منها دليلاً في الدعوى، ولقاضي الموضوع الأخذ بها أو تركها.^{٣٣}

الفرع الثاني

الأسس القانونية الخاصة لا اعتبار كاميرا المراقبة وسيلة إثبات

وفقاً لهيئة الدفاع المدني التابعة لوزارة الداخلية، أجازت تركيب كاميرات لحماية المنازل والمصالح الحكومية والمنشآت الخاصة والأنشطة الاقتصادية.^{٣٤} لتكون صالحة للإثبات فيما بعد بالنزاعات المدنية والجنائية، وقد نظمت وزارة الداخلية أيضاً المواصفات الفنية المطلوبة في تلك الكاميرات.^{٣٥} وتعد التسجيلات الناتجة عن كاميرا المراقبة ما هي الا واقعة قانونية باعتبارها واقعة مادية يرتب القانون عليها أثراً.^{٣٦} فيكون للمستخرجات من أي دليل رقمي الحجية والمقررة وذلك للدليل نفسه، بالقدر الذي تكون فيه تلك المستخرجات هي مطابقة لسجلها الرقمي.^{٣٧}

وتخضع لأحكام هذا النظام النشاطات الآتية: المطبوعات. التصوير الفوتوغرافي. كذلك استيراد أية أفلام أو أشرطة فيديو أو عملية بيعها وتأجيرها. التسجيلات الصوتية والأسطوانات. أيضاً الإنتاج الفني، الدعاية والإعلان، النشر، التوزيع.^{٣٨}

^{٢٥} احمد شوقي محمد عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام احكام الالتزام والإثبات - كلية الحقوق جامعة بنها - مصر - ٢٠٠٨ - ص ١٩٧.

^{٢٦} المادة ١٥ من نظام الإثبات السعودي.

^{٢٧} المادة ١٤ من نظام الإثبات السعودي.

^{٢٨} المادة ١٦ من نظام الإثبات السعودي.

^{٢٩} احمد شوقي محمد عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام احكام الالتزام والإثبات - كلية الحقوق جامعة بنها - مصر - ٢٠٠٨ - ص ٢٥٠.

^{٣٠} المادة ١٨ من نظام الإثبات السعودي.

^{٣١} المادة ١٩ من نظام الإثبات السعودي.

^{٣٢} حساني كميلة كنوش زاهية- إثبات العقود التجارية- رسالة ماجستير في الحقوق - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة بجاية- ٢٠١٦ - ص ٢٦.

^{٣٣} نبيل براهيم سعد، الإثبات في المواد المدنية والتجارية في ضوء الفقه والقضاء، الإسكندرية، ٢٠٠٨ -، ص ٢٠٥.

^{٣٤} وثيقة الشروط والمتطلبات الأمنية لتركيب نظام المراقبة والمواصفات الفنية العامة لأجهزة أنظمة المراقبة - وزارة الداخلية.

^{٣٥} وثيقة الشروط الفنية لنظام المراقبة التلفزيونية - وزارة الداخلية.

^{٣٦} عبد الرازق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني - نظرية الالتزام بوجه عام - الإثبات واثار الالتزام - ص ٢.

^{٣٧} المادة ٦٣ من نظام الإثبات السعودي.

^{٣٨} المادة ٢ نظام المطبوعات والنشر - ١٤٢١ هـ - مرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ٩ / ٣ / ١٤٢١.



تؤكد الباحثة على اعتبار كاميرا المراقبة هي من الوسائط الرقمية ويمكن اعتبارها سجل رقمي تارة أخرى ومحرر رقمي في موضع آخر. ٣٩

كذلك بشأن استخدام الأجهزة الشخصية يجوز للجهة الحكومية السماح لمنسوبيها باستخدام أجهزتهم الشخصية، من خلال عملية ربط الأجهزة بالنظم وأيضاً الموارد المعلوماتية الخاصة بتلك الجهة الحكومية والتي يعملون فيها. ٤٠ وما يتعلق بالأمن السيبراني على كل جهة حكومية التقيد بما تصدره الهيئة الوطنية للأمن السيبراني -وفقاً لاختصاصاتها ومهامها- بما في ذلك سياسات وآليات الحوكمة والأطر والمعايير والضوابط والإرشادات المتعلقة بالأمن السيبراني ٤١ وذلك بالتنسيق مع المركز الوطني للتصديق الرقمي، ووفق ما تصدره الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لحماية البيانات. ٤٢ كذلك بشأن وسائل التواصل الاجتماعي يكون على كل جهة حكومية التقيد بالضوابط التي تضعها الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق باستخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي. ٤٣

بيد أن للإثبات بالدليل الرقمي ما هو في حكم الإثبات بالكتابة. ٤٤ يكون للدليل الرقمي الرسمي الحجية المقررة للمحرر الرسمي؛ إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في القانون ٤٥ بما في ذلك ما يصدر آلياً من الأنظمة الرقمية للجهات العامة أو الجهات المكلفة بخدمة عامة. ٤٦ الدليل الرقمي الغير رسمي هو حجة على الأطراف بالتعامل وذلك ما لم يثبت خلاف ذلك. ٤٧ وعلى الخصم الذي يدعي عدم صحة الدليل الرقمي المنصوص عليه في القانون ٤٨ عبء إثبات ادعائه. ٤٩ فيما عدا ما نص عليه القانون ٥٠ يكون للدليل الرقمي الحجية المقررة للمحرر العادي؛ وفقاً لأحكام هذا النظام. ٥١ ويقدم الدليل الرقمي بهيئته الأصلية، أو بأي وسيلة رقمية أخرى، والمحكمة أن تطلب تقديم محتواه مكتوباً؛ متى كانت طبيعته تسمح بذلك. ٥٢ وإذا امتنع أي من الخصوم عن تقديم ما طلبته المحكمة للتحقق من صحة الدليل الرقمي بغير عذر مقبول؛ سقط حقه في التمسك به أو عدا حجة عليه بحسب الأحوال. ٥٣ فإذا تعذر التحقق من صحة الدليل الرقمي بسبب لا يعود للخصوم، فتقدر المحكمة حجيته بما يظهر لها من ظروف الدعوى. ٥٤ ويكون للمستخرجات من الدليل الرقمي الحجية المقررة للدليل نفسه. ٥٥ كذلك تسري على وسيلة الدليل الرقمي كافة الأحكام المنصوص عليها بالقانون وبما لا يتعارض مع الدليل لما له من طبيعة رقمية. ٥٦

الطبيعة القانونية لكاميرا المراقبة كوسيلة إثبات:

يمكن للباحثة ترتيباً لما سبق القول أن الطبيعة القانونية لكاميرا المراقبة كوسيلة إثبات مدنية أنها تارة تكون معاينة وتارة تكون قرينة قضائية وتارة تكون اقرار غير قضائي وفي كافة الحالات هي دليل رقمي صالح لإثبات واقعة قانونية.

الفصل الثاني

شروط وتطبيقات كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات

المبحث الأول

شروط استخدام كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات

المطلب الأول

الشروط العامة في استخدام كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات

الفرع الأول

الشروط الواجب توافرها في وسائل الإثبات

عدم جواز إلزام الخصم بتقديم دليل ضد نفسه:

٣٩ المادة ٥٤ من نظام الإثبات السعودي.

٤٠ سادساً من ضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية ١٤٤٠ هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) وتاريخ ٢٣/٩/١٤٤٠هـ.

٤١ نظام التعاملات الإلكترونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٨) وتاريخ ٨/ ٣/ ١٤٢٨هـ.

٤٢ سابعاً من ضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية ١٤٤٠ هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) وتاريخ ٢٣/٩/١٤٤٠هـ.

٤٣ ثامناً من ضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية ١٤٤٠ هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) وتاريخ ٢٣/٩/١٤٤٠هـ.

٤٤ المادة ٥٥ من نظام الإثبات السعودي.

٤٥ الفقرة (١) من المادة ٢٥ من نظام الإثبات السعودي.

٤٦ المادة ٥٦ من نظام الإثبات السعودي.

٤٧ المادة ٥٧ من نظام الإثبات السعودي.

٤٨ المادة ٥٦ و ٥٧ إثبات سعودي.

٤٩ المادة ٥٨ من نظام الإثبات السعودي.

٥٠ المادة ٥٦ و ٥٧ من نظام الإثبات السعودي.

٥١ المادة ٥٩ من نظام الإثبات السعودي.

٥٢ المادة ٦٠ من نظام الإثبات السعودي.

٥٣ المادة ٦١ من نظام الإثبات السعودي.

٥٤ المادة ٦٢ من نظام الإثبات السعودي.

٥٥ المادة ٦٣ من نظام الإثبات السعودي.

٥٦ المادة ٦٤ من نظام الإثبات السعودي.



وهي قاعدة ٥٧ ليست بنفس درجة الوضوح فهذه القاعدة يناهضها التزام اخلاقي على عاتق كل خصم بأن يسعى إلى قول الصدق وإثبات الحقيقة ومهما قيل من عدم إطلاق هذا الالتزام إلا أنه لا يجوز القول بعكسه. ٥٨

يجوز للخصم بطلب يقدمه للمحكمة بالزام خصمه بتقديم محرر منتج بالدعوى ولا يقبل الطلب الا بالشروط الاتية:

أ- أوصاف المحرر، ومضمونه بقدر ما يمكن من التفصيل. ب- الدلائل والظروف التي تؤيد أن المحرر تحت يد الخصم. ج- والواقعة المستدل عليها بالمحرر ووجه إلزام الخصم بتقديمه. ٥٩

وتعد من الاسس العامة في الإثبات من البديهي أن عبء الإثبات الواقع على المدعى، يوجب عليه أن يقدم الأدلة المتاحة في مواجهة خصمه، وليس من المستساغ في هذا الصدد، أن يتمسك بأدلة بيد خصمه، حيث إن طلبه هذا يتضمن إعفاءه من عبء الإثبات المقرر عليه، وإلقاءه على عاتق خصمه، بما يتعارض مع طبيعة الأشياء التي تأبى أن يجبر الخصم على تقديم الدليل لمصلحة المدعى. ٦٠

وبالحالتين إذا ورد من ذلك هو غير موقع ممن قد صدر عنه فجاز له أن يتم إثبات عكسه وبكافة طرق الإثبات. ٦١

وخروجاً على هذه القاعدة، فقد نص المشرع على ثلاث حالات يجبر فيها الخصم على تقديم ما لديه من محررات تحت يده منتجة في الدعوى، وذلك كما يلي: إذا كان القانون يجيز مطالبتة بتقديمه أو تسليمه ودفاتر التاجر، إذا كان مشتركاً بينه وبين خصمه، وعلى الأخص إذا كان المحرر لمصلحة الخصم. إذا استند إليه خصمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى. إذا كان المستند تحت يد الغير، يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى، ولو أمام محكمة الاستئناف أن تأذن في إدخال الغير، لإلزامه بتقديم المحرر الخاص به، في نفس الأحوال السابقة. ٦٢

الشروط العامة الواجب توافرها في الواقعة محل الإثبات بموجب كاميرا المراقبة:

يرد الإثبات على واقعة نشوء الحق، أو انتقاله، أو انقضاؤه، فمحل الإثبات هو مصدر الحق وليس الحق ذاته. ٦٣

١- **الواقعة متعلقة بالدعوى:** يشترط أن تكون الواقعة محل الإثبات مرتبطة بالحق المتنازع فيه، بحيث تقيد في الفصل في الدعوى عند ثبوتها.

وحيث يكون الإثبات وارداً على واقعة أخرى غير منشئة للحق، فيجب أن يكون ثبوتها مؤدياً إلى جعل الواقعة الأصلية قريبة الاحتمال والتصديق، ٦٤ يجب أن تكون تلك الوقائع متعلقة بالدعوى، وكذلك منتجة فيها، ويكون جائزاً قبولها.

٢- **الواقعة منتجة في الدعوى:** لا يكفي أن تكون الواقعة متصلة بموضوع الدعوى، بل يلزم أيضاً أن تكون منتجة في الدعوى، أي يستدل منها على ثبوت الحق المتنازع عليه، أما إذا كانت الواقعة بفرض ثبوتها لا تؤثر في الفصل في الدعوى، فليس هناك فائدة منها.

٣- **الواقعة جائزة القبول:** يشترط أن يجيز القانون إثبات الواقعة، ولا مجال بالتالي للاستناد إلى واقعة يمتنع إثباتها قانوناً وتحريم إفشاء سر المهنة، وما يقرره القانون من تحريم إفشاء أحد الزوجين لما أبلغه الزوج الآخر أثناء قيام العلاقة الزوجية. ويشترط أن تكون الواقعة غير متعارضة مع النظام العام. ٦٥ وأن تكون متعلقة بالدعوى ومنتجة في الدعوى وجائزة الإثبات قانوناً. ٦٦

الفرع الثاني

مدى انطباق الشروط العامة في كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات

يتبين للباحث أنه تنطبق كافة الشروط العامة على كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات من حيث لا يجوز لشخص أن يلزم خصم قام بتركيب الكاميرا أن يقدمها كدليل ضد نفسه من قام بتركيبها- إلا إذا استند من قام بالكاميرا إليها كدليل إثبات فتكون حجة له وعليه. كذلك تتوافر الشروط المتعلقة بالواقعة القانونية محل الإثبات من أن تكون الواقعة متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها وجائزة القبول بإثباتها قانوناً، ذلك بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالدليل الرقمي والتوقيع الإلكتروني فتمت توافرت الشروط العامة في كاميرا المراقبة وما أفرغ منها من محتوى تصلح لأن تكون دليلاً للإثبات. فلا يوجد أي تناقض بشأن توافر الشروط العامة في الإثبات بشأن كاميرا المراقبة.

٥٧ انظر عبد الرزاق السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني - الإثبات - ص ٣٨.

٥٨ سمير تناعو - احكام الالتزام والإثبات - ص ٣٠.

٥٩ المادة ٣٤ من نظام الإثبات السعودي.

٦٠ احمد شوقي محمد عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام احكام الالتزام والإثبات - كلية الحقوق جامعة بنها - مصر - ٢٠٠٨ - ص ١٩٥.

٦١ المادة ٣٢ من نظام الإثبات السعودي.

٦٢ احمد شوقي محمد عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام احكام الالتزام والإثبات - كلية الحقوق جامعة بنها - مصر - ٢٠٠٨ - ص ١٩٦.

٦٣ سمير تناعو - احكام الالتزام والإثبات - ص ٤٥.

٦٤ احمد شوقي محمد عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام احكام الالتزام والإثبات - كلية الحقوق جامعة بنها - مصر - ٢٠٠٨ - ص ١٩٩.

٦٥ احمد شوقي محمد عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام احكام الالتزام والإثبات - كلية الحقوق جامعة بنها - مصر - ٢٠٠٨ - ص ٢٠٠ وما بعدها.

٦٦ سمير تناعو - احكام الالتزام والإثبات - ص ٦١ وما بعدها.



المطلب الثاني

الشروط الخاصة باستخدام كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات

الفرع الأول

الشروط الادارية لكاميرات المراقبة كوسيلة اثبات

يجب الحصول على ترخيص تركيب كاميرات المراقبة أو ما يعرف بشهادة إتمام تركيب كاميرات المراقبة وهي شهادة إتمام تركيب كاميرات المراقبة ولا ملك للمنازل والمباني السكنية، ولكن للمؤسسات فقط، ويتم الحصول على التصريح للأغراض المبينة ٦٧ الحصول على ترخيص من قبل السلطة البلدية للمؤسسات فيحتاج مركز المعلومات إلى تركيب تلك كاميرات مراقبة. إحدى المستندات المطلوبة عند تقديمك لجميع التصاريح الحكومية المطلوبة للمؤسسات ٦٨.

ويكون على كل جهة تكون حكومية القيام بتدريب العاملين -والمصرح لهم- بشأن استخدام النظم بشأن ضرورة الالتزام بكل الأنظمة وكافة اللوائح ذات العلاقة بضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية ٦٩ يجوز لصاحب البيانات الشخصية الرجوع عن الموافقة في أي وقت، وتحدد اللوائح الضوابط اللازمة لذلك ٧٠ لا تخضع معالجة البيانات الشخصية للموافقة في الأحوال الآتية:

إذا كانت جهة التحكم هي جهة عامة، وتلك المعالجة مطلوبة ولأغراض أمنية أو تكون لاستيفاء متطلبات قضائية ٧١ فلا يجوز أن تكون تلك الموافقة شرطاً لإسداء خدمة أو تقديم منفعة، ما لم تكن الخدمة أو المنفعة ذات علاقة بمعالجة البيانات الشخصية التي صدرت الموافقة عليها ٧٢.

وتحدد اللوائح الأحكام اللازمة لذلك، على أن تشمل على الأحكام المتعلقة بأي تعاقدات لاحقة تقوم بها جهة المعالجة ٧٣ يجوز كذلك لجهة التحكم تقييد هذا الحق في الأحوال الآتية:

أ- إذا كان ضرورياً لحماية صاحب البيانات الشخصية أو غيره من أي ضرر؛ وفق الأحكام التي تحددها اللوائح.

ب- إذا كانت جهة التحكم جهة عامة، والتقييد مطلوباً لأغراض أمنية أو لتنفيذ نظام آخر أو لاستيفاء متطلبات قضائية.

إذا كانت البيانات الشخصية لن تُسجل أو تُحفظ في صيغة تجعل من الممكن تحديد هوية صاحبها ومعرفته بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتبين اللوائح الضوابط والإجراءات المتعلقة بذلك ٧٤ ولا يجوز لجهة التحكم أن تعالج البيانات الشخصية دون اتخاذ خطوات كافية للتحقق من دقتها واكتمالها وحداتها وارتباطها بالغرض الذي جُمعت من أجله وفقاً لأحكام النظام ٧٥ ولا يجوز لجهة التحكم الإفصاح عن البيانات الشخصية إلا في الأحوال الآتية:

- إذا وافق صاحب البيانات الشخصية على الإفصاح وفقاً لأحكام النظام.

- إذا كانت البيانات الشخصية قد جرى جمعها من مصدر متاح للعموم.

- إذا كانت الجهة التي تطلب الإفصاح جهة عامة، وذلك لأغراض أمنية أو لتنفيذ نظام آخر أو لاستيفاء متطلبات قضائية وفق الأحكام التي تحددها اللوائح.

- إذا كان الإفصاح ضرورياً لحماية الصحة أو السلامة العامة أو حماية حياة فرد أو أفراد معينين أو حماية صحتهم. وتبين اللوائح الضوابط والإجراءات المتعلقة بذلك.

- إذا كان الإفصاح سيقصر على معالجتها لاحقاً بطريقة لا تؤدي إلى معرفة هوية صاحب البيانات الشخصية أو أي فرد آخر على وجه التحديد. وتبين اللوائح الضوابط والإجراءات المتعلقة بذلك ٧٦.

على جهة التحكم ألا تفصح عن البيانات الشخصية في الأحوال المنصوص عليها متى اتصف الإفصاح بأي مما يأتي:

أنه يمثل خطراً على الأمن، أو يسيء إلى سمعة المملكة، أو يتعارض مع مصالحها. أنه يؤثر على علاقات المملكة مع دولة أخرى. أنه يمنع من كشف جريمة أو يمس حقوق متهم أو يعرض سلامة فرد أو أفراد للخطر ٧٧.

^{٦٧} وثيقة الشروط والمتطلبات الأمنية لتركيب نظام المراقبة والمواصفات الفنية لأجهزة أنظمة المراقبة - وزارة الداخلية.

^{٦٨} <https://www.arablaw.org/> قانون-كاميرات-المراقبة

^{٦٩} الأحكام الختامية من ضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية ١٤٤٠ هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) وتاريخ ٢٣/٩/١٤٤٠ هـ.

^{٧٠} المادة ٥ من نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (١٩/م) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣ هـ.

^{٧١} المادة ٦ من نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (١٩/م) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣ هـ.

^{٧٢} المادة ٧ من نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (١٩/م) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣ هـ.

^{٧٣} المادة ٨ من نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (١٩/م) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣ هـ.

^{٧٤} المادة ١٠ من نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (١٩/م) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣ هـ.

^{٧٥} المادة ١٤ من نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (١٩/م) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣ هـ.

^{٧٦} المادة ١٥ من نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (١٩/م) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣ هـ.

^{٧٧} المادة ١٦ من نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (١٩/م) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣ هـ.



الفرع الثاني

الشروط القانونية لاعتبار تسجيلات الكاميرا دليل إثبات

تعتقد الباحثة أنه يمكن اعتبار تسجيلات كاميرا المراقبة من المحررات الالكترونية مما تنطبق الأحكام الخاصة بها. النظام السعودي عالج مسألة تنظيم كاميرات المراقبة من جانبين الشروط القانونية لتركيب الكاميرات ٧٨ لتكون صالحة للإثبات فيما بعد بالنزاعات المدنية والجنائية وقد نظم أيضاً المواصفات الفنية المطلوبة في تلك الكاميرات. ٧٩ وقد نظم المشرع ٨٠ الإثبات بالمحررات الإلكترونية، فبنشأ المحرر الإلكتروني عندما يستخدم في الكتابة وسيلة الكترونية ٨١ ، أو رقمية، أو ضوئية، أو ما يماثل ذلك من وسائل أخرى مشابهة. ٨٢ وتتم الكتابة الالكترونية بحروف أو أرقام أو رموز أو أية علامات أخرى وتثبت على دعامة الكترونية، أو رقمية، أو ضوئية، أو أية وسيلة أخرى مشابهة، حيث يتحدد بمقتضاها مفهوم معين. ٨٣ ويتحدد التوقيع الإلكتروني بعلامة خاصة للموقع ذات طابع منفرد تسمح بتحديد شخصيته وتمييزه عن غيره، وذلك في صورة حروف أو أرقام أو رموز، أو إشارات، أو غيرها. ٨٤ ويلزم أمران للتثبت من سلامة الكتابة الالكترونية والتوقيع الإلكتروني تطبيق الضوابط الفنية والتقنية اللازمة والحصول على شهادة فحص بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني. ٨٥ وبشأن مدى حجية المحررات الالكترونية في الإثبات: تنقرر للمحررات الالكترونية، في نطاق المعاملات المدنية والتجارية، ذات الحجية الخاصة بالمحررات الرسمية والعرفية بأحكام قانون الإثبات، متى استوفت الشروط المنصوص عليها في قانون التوقيع الإلكتروني، وفقاً للضوابط الفنية والتقنية المحددة في اللائحة التنفيذية. ٨٦ وتجدر الإشارة إلى أن التوقيع الإلكتروني لا يعتبر توقيعاً بخط الموقع، لانعدام الكتابة المخطوطة على المحرر بيد الصادر عنه، ويكون بالتالي بمثابة قرينة قضائية. ٨٧

يشترط قانون المطبوعات والنشر عدة شروط ومع مراعاة ما تقضي به الأنظمة والاتفاقيات يشترط فيمن يعطى الترخيص: - أن يكون سعودي الجنسية. ألا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة. أن يكون من المشهود لهم بحسن السيرة والسلوك لممارسة هذا النشاط. د - أن يكون حاصلًا على مؤهل مناسب، وفق ما تحدده اللائحة التنفيذية. في حالة الشركات تطبق الشروط السابقة على ممثليها. تنظم اللائحة التنفيذية الشروط اللازمة لعمل مكاتب وسائل الإعلام الأجنبية ومراسليها. ٨٨ ويراعى عند إجازة المطبوعة ما يلي: ١ - ألا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية. ٢ - ألا تقضي إلى ما يخل بأمن البلاد ٣ - ألا تؤدي إلى إثارة النعرات وبث الفرقة بين المواطنين. ٤ - ألا تؤدي إلى المساس بكرامة الأشخاص وحررياتهم أو إلى ابتزازهم. ٥ - ألا تؤدي إلى تحبيذ الإجرام أو الحث عليه. ٦ - ألا تضر بالوضع الاقتصادي أو الصحي في البلاد. ٧ - ألا تقشي وقائع التحقيقات أو المحاكمات ٨ - أن تلتزم بالنقد الموضوعي. ٨٩

يجب أن تدون على كل مطبوعة تطبع داخل المملكة، البيانات الورقية الضرورية بحسب ما تقرره اللائحة التنفيذية. ٩٠ كذلك تؤكد الباحثة على أنه يشترط كذلك عدم الاعتداء على البيانات الشخصية التي تستوجب الحماية القانونية. أيضا تشمل الحماية القانونية صاحب البيانات الشخصية: الفرد الذي تتعلق به البيانات الشخصية أو من يمثله أو من له الولاية الشرعية عليه. ٩١ وتطبق النظام على أي عملية معالجة لبيانات شخصية تتعلق بالأفراد تتم في المملكة بأي وسيلة كانت، يستثنى من نطاق تطبيق النظام، قيام الفرد بمعالجة البيانات الشخصية لأغراض لا تتجاوز الاستخدام الشخصي أو العائلي، ما دام أنه لم ينشرها أو يفصح عنها للغير. وتحدد اللوائح المقصود بالاستخدام الشخصي والعائلي. ٩٢

^{٧٨} وثيقة الشروط والمتطلبات الأمنية لتركيب نظام المراقبة والمواصفات الفنية العامة لأجهزة أنظمة المراقبة - وزارة الداخلية.

^{٧٩} وثيقة الشروط الفنية لنظام المراقبة التلفزيونية - وزارة الداخلية.

^{٨٠} القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، ولائحته التنفيذية رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥ - مصر.

^{٨١} احمد شوقي محمد عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام أحكام الالتزام والإثبات - كلية الحقوق جامعة بنها - مصر - ٢٠٠٨ - ص ٢١٨.

^{٨٢} الفقرة ب من المادة ١ من قانون التوقيع الإلكتروني المصري.

^{٨٣} الفقرة أ من المادة ١ من قانون التوقيع الإلكتروني المصري.

^{٨٤} الفقرة ج من المادة ١ من قانون التوقيع الإلكتروني المصري.

^{٨٥} انظر قانون التوقيع الإلكتروني المصري ولائحته التنفيذية.

^{٨٦} المادة ١٤، المادة ١٥ من قانون التوقيع الإلكتروني المصري.

^{٨٧} احمد شوقي محمد عبد الرحمن - النظرية العامة للالتزام أحكام الالتزام والإثبات - كلية الحقوق جامعة بنها - مصر - ٢٠٠٨ - ص ٢١٩.

^{٨٨} المادة ٥ نظام المطبوعات والنشر - ١٤٢١ هـ - مرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ١٤٢١ / ٩ / ٣.

^{٨٩} المادة ٩ نظام المطبوعات والنشر - ١٤٢١ هـ - مرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ١٤٢١ / ٩ / ٣.

^{٩٠} المادة ١٠ نظام المطبوعات والنشر - ١٤٢١ هـ - مرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ١٤٢١ / ٩ / ٣.

^{٩١} المادة ١ نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٣ / ٩ / ٢ هـ.

^{٩٢} المادة ٢ نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٣ / ٩ / ٢ هـ.



المبحث الثاني

تطبيقات استخدام وحظر استخدام كاميرا المراقبة

المطلب الأول

تطبيقات استخدام كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات

الفرع الأول

استخدام كاميرات المراقبة في المنازل والسيارات

عندما يُسرق المنزل، سيتمكن من التعرف على اللص من خلال الكاميرات. ويمكن مشاهدة المنزل أثناء التواجد بالخارج عن طريق توصيل الهاتف بالكاميرات. ويتطلب القانون اتباع الخطوات التالية: ٩٣ لا يتعدى ارتفاع كاميرات المراقبة مترين ونصف أي أنها لا تتجاوز الطابق الأول من المنزل. يجب ألا تستهدف كاميرات المراقبة مكاناً في منزل الجار فلا تكون تطفلاً على خصوصيته.

ويجب أن تكون كاميرا المراقبة مرئية للجميع وليس لأفراد الأسرة فقط. والتأكد من التثبيت في مكان يمكن للجميع رؤيته. فلا ينبغي وضعها في مكان مخفي، لأن هذا غير مقبول للحفاظ على الخصوصية. فلا يمكن وضع الكاميرا الخفية بين أغصان الأشجار أو إخفاؤها عن الأنظار لأن هذا يعتبر تجسساً وليس مراقبة منزلية.

فالكاميرا يجب ألا تكون عالية، والعدسة موجهة لأسفل للتصوير الخارجي، إذا كانت لديه كاميرا أمنية موجهة إلى منزل شخص آخر، فلا بأس طالما أن الشخص الذي يعيش في المنزل لا يمانع. والا تستهدف كاميرات المراقبة الغرف التي تواجه المنزل، ولكن ترأب فقط المنطقة الواقعة أمام المنزل. في حالة قيام شخص باقتحام كاميرا المراقبة الخاصة أو تخريبها، يحق تسجيل ذلك بالفيديو وإبلاغ الشرطة به. ٩٤

فإن كاميرات المراقبة ستأتي كحل أساسي لكونها متصلة بشاشة داخلية لمراقبة المكان من داخل المنزل، ويمكن لبعض الكاميرات أن تتبع الشخص عندما يخرج. لكن عندما نقوم بتثبيت كاميرات، يجب اختيار من يقوم بذلك للأسباب التالية: تجنب ارتكاب أخطاء عند تركيب كاميرات المراقبة، مثل توجيه العدسة لأعلى، مما قد يسبب مشاكل مع الجيران. الا نضع الكاميرات في منطقة خالية. حتى يتم وضع الكاميرات في منطقة يمكن للجميع رؤيتها، لكي لا يعد تجسساً على المنطقة بدلاً من مراقبتها. الا نضع الكاميرات أمام منزل الجيران، ولكن فقط ضمن الحدود المسموح بوضعها أمام المنزل. واختيار شركة معتمدة لديها الإذن بتركيب أنظمة المراقبة بالفيديو في المنازل.

يمكن للجميع إبلاغ مركز الشرطة إذا عثر شخص ما بالكاميرات. احترام خصوصية جميع المقيمين بالقرب من الشخص، والا نضع كاميرات المراقبة في مكان لا يحترم خصوصيتهم. ٩٥

كذلك الأمر بشأن السيارات يتم توجيه الكاميرات على السيارة أو تركيب كاميرات داخل السيارة لحمايتها من السرقة فإذا ما قد حدثت جريمة بالمنزل أو السيارة يمكن الادعاء مدنياً ضد المتهم وفقاً للكاميرا كدليل لإثبات مدنية عوضاً عن كونها دليلاً جنائياً. فلا غنى عن كاميرا المراقبة في المنزل والسيارة مما تمكن من التعرف على الوجه ولوحة السيارة. ٩٦

الفرع الثاني

استخدام كاميرا المراقبة في العمل والمؤسسات التجارية

فالقانون السعودي عالج مسألة تنظيم كاميرات المراقبة في العمل والأنشطة التجارية أو الاقتصادية كافة من فنادق وبنوك وغيرها من جانيين الشروط القانونية لتركيب الكاميرات ٩٧ لتكون صالحة للإثبات فيما بعد بالنزاعات المدنية والجنائية وقد نظم أيضاً الموصفات الفنية المطلوبة في تلك الكاميرات. ٩٨

لذا ترى الباحثة أنه يمكن استخدام كاميرا المراقبة في إثبات علاقة عمل أو انتهاء علاقة عمل أو أية تعويضات مستحقة أو أية علاقات تجارية من توريدات وغيرها وكذلك إثبات أية تعاملات مدنية أو تجارية بناء على كاميرا المراقبة كدليل لإثبات متى توافرت شروطها.

ولا يعد تثبيت كاميرا الأمان أمراً معقداً، ولكن اختيار الكاميرا المناسبة قد يكون أمراً صعباً. لا يوجد نقص في خيارات كاميرات الأمان، لذا فإن المفتاح هو اختيار نظام كاميرا أمان مناسب على سبيل المثال اختيار شاشة فيديو عالية الجودة مع صورة واضحة وشاشة كبيرة للعرض في ظروف الإضاءة المنخفضة. تتطلب بعض الشركات اشتراكاً لتحميل الفيديو على السحابة الخاصة بهم، بينما تقوم شركات أخرى بتخزين أحدث ٢٤ ساعة فقط من الفيديو.

^{٩٣} <https://www.arablaws.org/> قانون-كاميرات-المراقبة

^{٩٤} <https://www.arablaws.org/> قانون-كاميرات-المراقبة

^{٩٥} <https://www.arablaws.org/> قانون-كاميرات-المراقبة

^{٩٦} <https://www.arablaws.org/> قانون-كاميرات-المراقبة

^{٩٧} وثيقة الشروط والمتطلبات الأمنية لتركيب نظام المراقبة والموصفات الفنية العامة لأجهزة أنظمة المراقبة – وزارة الداخلية.

^{٩٨} وثيقة الشروط الفنية لنظام المراقبة التلفزيونية – وزارة الداخلية.



فستمنع عمليات السطو في المنطقة ذلك من جانب آخر، ويسري القانون على جميع المؤسسات التجارية الصغيرة والكبيرة مثل الأسواق والفنادق والمطاعم والجمعيات وغيرها من الأماكن التي تمارس أي نوع من النشاط التجاري. وتقع على عاتق مالك المنشأة أو الشركات التابعة لها مسؤولية تركيب كاميرات مراقبة من أجل توفير نظام فعال. تقوم الشرطة بتركيب كاميرات مراقبة.^{٩٩}

وتستخدم المؤسسات المالية أنظمة الأمان لحماية أموالها وأشياءها الثمينة. ١٠٠ وتشمل جميع المؤسسات المالية والنقدية، وكذلك الأنشطة الاقتصادية التالية: ١. البنوك. ٢. القروض. ٣. حسابات التوفير. ٤. سندات الادخار، وهي مدخرات آمنة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو الإعاقات التي تسمح لهم بكسب مكافآت يمكن إنفاقها في التجار المشاركين. الصرافات الآلية (ATM). بيع وشراء العملات الأجنبية. لتنفيذ التحويل بالعملات المحلية والأجنبية. وتمكن من كشف الحركة والتعرف على الوجه ولوحة السيارة. ١٠١

المطلب الثاني

تطبيقات حظر استخدام كاميرا المراقبة وجزاء مخالفة الحظر

الفرع الأول

الجرائم المتعلقة بحظر استخدام كاميرا المراقبة

تعتقد الباحثة أن مخالفة أي شرط من الشروط السالف بيانها بشأن استخدام كاميرا المراقبة، يترتب عليه إلى جانب المخالفة والجزاء المقرر لها قانوناً هو استبعاد القاضي للبيانات المسجلة بواسطة الكاميرا وعدم الاعتداد بها كوسيلة إثبات باعتبار أن الوصول للمحتوى كان بطريق غير قانوني ويترتب على ذلك بطلان المطبوعات أو التسجيلات. يعد الدخول غير المشروع إلى كاميرا المراقبة مجرم أيضاً فهو دخول شخص بطريقة متعمدة إلى حاسب آلي، أو موقع إلكتروني أو نظام معلوماتي، أو شبكة حاسبات آلية غير مصرح لذلك الشخص بالدخول إليها. وتعد الجريمة المعلوماتية هي أي فعل يرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام. أما الالتقاط هو مشاهدة البيانات، أو الحصول عليها دون مسوغ نظامي صحيح. ١٠٢

الابلاغ عن التجسس بكاميرات المراقبة:

إذا وضع الجيران كاميرات مراقبة في حديقة شخص تنتهك خصوصيته، ويمكن منع التجسس وإخراجهم ومن بين هذه الطرق، وتركيب كاميرات مراقبة لا تتوافق مع الشروط القانونية، فقد يتم التغريم أو السجن. ١٠٣ ويهدف النظام إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، وبما يؤدي إلى ما يأتي المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي. بحفظ كافة الحقوق المترتبة على ذلك الاستخدام المشروع لجميع الحاسبات الآلية وأيضاً الشبكات المعلوماتية، وحماية الصالح العام، وكذلك الأخلاق، بالإضافة إلى الآداب العامة. وأخيراً حماية الاقتصاد الوطني. ١٠٤

فيجب على من يكون بمكان عام أن يقوم باحترام القيم وكذلك العادات والتقاليد وبالإضافة إلى الثقافة السائدة بالمملكة. ١٠٥ وكذلك لا يسمح مطلقاً بالأماكن العامة قول أو بفعل يكون فيه إيذاء لمرتاديها، أو أن يكون فيه إضراراً بهم، أو أن يؤدي لإخافتهم أو تعريضهم كافة للخطر. ١٠٦

ويُعد مُرتكباً لمُخالفة كُلِّ مُشغِل أو شخص طبيعى أو معنوي، يقوم بأحد الأعمال الآتية، تقديم بيانات كاذبة أو معلومات مُضلِّلة للهيئة. ١٠٧ أو إساءة استخدام خدمات الاتصالات مثل إلحاق الضرر بشبكات الاتصالات العامة، أو تعمد إجراء اتصال يخالف قواعد الآداب العامة، أو له طابع تهديدي، أو يؤدي إلى إحداث فزع أو إزعاج. ١٠٨ وتحدد اللوائح مدة الترخيص وذلك لكل نشاط كما أيضاً تحدد المهلة المناسبة وذلك لتجديد الترخيص وقبل انتهائه وبعد التأكد من أن يتم مزاولة المهنة. ١٠٩

وبشأن مخالفة اشتراطات قانون المطبوعات والنشر بشأن المطبوعة تعد مخالفة أو جريمة فيجب الالتزام بالآتي:

^{٩٩} <https://www.arablaws.org/> قانون-كاميرات-المراقبة

^{١٠٠} <https://www.arablaws.org/> قانون-كاميرات-المراقبة

^{١٠١} <https://www.arablaws.org/> قانون-كاميرات-المراقبة

^{١٠٢} المادة ١ من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية - ١٤٢٨ هـ - مرسوم ملكي رقم م/١٧ بتاريخ ٨ / ٣ / ١٤٢٨.

^{١٠٣} <https://www.arablaws.org/> قانون-كاميرات-المراقبة

^{١٠٤} المادة ٢ من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية - ١٤٢٨ هـ - مرسوم ملكي رقم م/١٧ بتاريخ ٨ / ٣ / ١٤٢٨.

^{١٠٥} المادة الثالثة من لائحة المحافظة على النوق العام ١٤٤٠ هـ قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤٤ بتاريخ ٤/٨/١٤٤٠ هـ.

^{١٠٦} المادة ٦ من لائحة المحافظة على النوق العام ١٤٤٠ هـ قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤٤ بتاريخ ٤/٨/١٤٤٠ هـ.

^{١٠٧} فقرة ٨ المادة ٣٧ من نظام الاتصالات - ١٤٢٢ هـ - مرسوم ملكي رقم م/١٢ بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٤٢٢.

^{١٠٨} فقرة ١١ المادة ٣٧ من نظام الاتصالات - ١٤٢٢ هـ - مرسوم ملكي رقم م/١٢ بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٤٢٢.

^{١٠٩} المادة ٤ نظام المطبوعات والنشر - ١٤٢١ هـ - مرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ٣ / ٩ / ١٤٢١.



- ١ - ألا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية. ٢ - ألا تقضي لما قد يخل بأمن المملكة
- ٣ - وألا تؤدي لإثارة النعرات أو بث الفرقة ذلك بين المواطنين. ٤ - ألا تؤدي إلى المساس بكرامة الأشخاص وحياتهم
- ٥ - ألا تؤدي للقيام بالإجرام أو أن يتم الحث عليه. ٦ - ألا تضر مطلقاً بالوضع الاقتصادي للمملكة أو الصحي.
- ٧ - ألا تقضي الوقائع بشأن التحقيقات أو بشأن المحاكمات ٨ - تلتزم المطبوعات والنشر بالنقد الموضوعي. ١١٠
- يجب أن تدون على كل مطبوعة تطبع داخل المملكة، البيانات الورقية الضرورية بحسب ما تقرر اللائحة التنفيذية. ١١١
- كذلك يعد المؤلف والناشر والطابع مسئولون عما يرد في المطبوعة من مخالفات إذا طبعت أو وضعت للتداول دون إجازتها، فإذا
- تعذرت معرفة أي منهم أصبح الموزع هو المسئول، وإلا فتقع المسؤولية على البائع. ١١٢
- ويجوز لصاحب البيانات الشخصية التقدم إلى الجهة المختصة بأي شكوى ناشئة من تطبيق النظام واللوائح. وكذلك تحدد تلك
- اللوائح الضوابط المعالجة من قبل الجهة المختصة لكافة الشكاوى التي تقدم من صاحب الشأن أي من له البيانات الشخصية التي
- هي ناشئة جراء تطبيق ذلك النظام واللوائح. ١١٣

الفرع الثاني

الجزء المقرر عند مخالفة الحظر

تؤكد الباحثة على أنه بمخالفة الشروط والضوابط المبينة وارتكاب المخالفات سالف بيانها يترتب عليه عدم قبول ما افرغته كاميرا المراقبة من تسجيلات كدليل إثبات مدني مما يجوز معه للحكمة استبعاده كدليل في النزاع المطروح أمامها. وتعرض المخالف للمساءلة، واتخاذ الإجراءات والعقوبات التأديبية والجزائية وفقاً للأنظمة ذات العلاقة. ١١٤

بيد أن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات هي من يراجع الضوابط ويعمل بالضوابط من تاريخ تمام الموافقة عليها. وأيضاً تحل الضوابط محل التشريع السابق. ١١٥

ويحدد وزير الداخلية الجهات المسؤولة عن الضبط الإداري لتطبيق اللائحة، وآليات إيقاع العقوبة، وتخويل صلاحية مباشرة أعمال الضبط وفقاً لضوابط يصدرها. ١١٦

ويعاقب من يخالف نصوص النظام بغرامة لا تتجاوز خمسين ألف ريال أو يعاقب بإغلاق المحل أو المؤسسة مدة لا تتجاوز الشهرين، أو أن يتم إغلاق المحل أو المؤسسة نهائياً، بقرار من الوزير باقتراح اللجنة. ١١٧ وللوزارة سحب كافة المطبوعات في حالتين: ١ - عندما تكون محظورة التداول. ٢ - عندما تكون تلك غير مجازة مشتملة للمحظورات. ١١٨

من يصدر عليه عقوبة له التظلم منها، خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بذلك القرار. ١١٩ وإذا الوزارة أجازت المطبوعة ثم قامت بسحبها فعليها أن تقوم بتعويض صاحبها. ١٢٠

ويقصد بالألفاظ والعبارات الآتية - أينما وردت في هذا النظام - المعاني المبينة أمامها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك النظام المعلوماتي هو مجموعة برامج وأدوات معدة لمعالجة البيانات وإدارتها، وتشمل الحاسبات الآلية، كذلك البيانات تعد هي المعلومات، والأوامر، والرسائل، والأصوات، والصور لاستخدامها بالحاسب الآلي، وما قد يمكن تخزينه، أو معالجته، وكذلك نقله، وإنشاؤه بواسطة الحاسب الآلي، كالأرقام والحروف والرموز وغيرها. كذلك يمكن اعتبار كاميرا المراقبة باعتبارها حاسب آلي فهو أي جهاز إلكتروني ثابت أو منقول سلكي أو لا سلكي يحتوي على نظام معالجة البيانات، أو تخزينها، أو إرسالها، وكذلك استقبالها، وتصفحها، مما يؤدي الوظائف المحددة وذلك بحسب البرامج، وكذلك الأوامر التي هي معطاة له.

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية: التنصت على ما هو قد مرسل بطريق الشبكة المعلوماتية أو بأجهزة الحاسب الآلي وذلك دون المسوغ النظامي الصحيح. عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها. إلى جانب التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة. ١٢١

١١٠ المادة ٩ نظام المطبوعات والنشر - ١٤٢١ هـ - مرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ٩ / ٣ / ١٤٢١.

١١١ المادة ١٠ نظام المطبوعات والنشر - ١٤٢١ هـ - مرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ٩ / ٣ / ١٤٢١.

١١٢ المادة ١٥ نظام المطبوعات والنشر - ١٤٢١ هـ - مرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ٩ / ٣ / ١٤٢١.

١١٣ المادة ٣٤ من نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣.

١١٤ الأحكام الختامية من ضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية ١٤٤٠ هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) وتاريخ ٥٢٣/٩/١٤٤٠.

١١٥ ضوابط استخدام الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات في الجهات الحكومية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٨١) وتاريخ ١٩ / ٣ / ١٤٣٠ هـ.

١١٦ المادة ٧ من لائحة المحافظة على الذوق العام ١٤٤٠ هـ قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤٤ بتاريخ ٤/٨/١٤٤٠ هـ.

١١٧ المادة ٣٨ من قانون المطبوعات والنشر.

١١٨ المادة ٣٩ من قانون المطبوعات والنشر.

١١٩ المادة ٤٠ من قانون المطبوعات والنشر.

١٢٠ المادة ٤١ من قانون المطبوعات والنشر.

١٢١ المادة ٣ من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية - ١٤٢٨ هـ - مرسوم ملكي رقم م/١٧ بتاريخ ٨ / ٣ / ١٤٢٨.



- ١- استقر تعريف كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية نظاماً بأنها كل جهاز أُعد لالتقاط ونقل وتسجيل الصورة بهدف مراقبة الحالة الأمنية وملاحظتها، بينما تُعرّف التسجيلات بأنها المنتج الرقمي المرئي والمنقول والمسجل عبر تلك الأجهزة.
- ٢- يسهم التوسع في تركيب كاميرات المراقبة في النطاقين العام والخاص في تحقيق الردع العام والخاص والوقاية من الجريمة، بما يوفر حماية استباقية للمجتمع.
- ٣- يخرج محتوى تسجيلات الكاميرات عن قاعدة عدم جواز اصطناع الشخص دليلاً لنفسه؛ لكونها توثق واقعة مادية أو قانونية منسوبة للخصم نفسه، مما يمنحها حجية في مواجهته.
- ٤- يُصنّف مستخرج كاميرا المراقبة كدليل رقمي وفقاً لنظام الإثبات السعودي، ويمكن الاستناد إليه كوسيلة للمعاينة أو كقرينة قضائية على الواقعة محل الإثبات أو على إقرار الخصم بها.
- ٥- تخضع تسجيلات الكاميرات للشروط العامة للإثبات، فلا يجوز إلزام من قام بتركيبها بتقديمها دليلاً ضد نفسه إلا إذا استند إليها، كما يشترط لاستخدامها مشروعية الحصول عليها وعدم مخالفتها لأحكام حماية البيانات الشخصية.
- ٦- يترتب على الحصول على التسجيلات أو استخدامها بصورة غير مشروعة آثار جنائية ومدنية، إضافة إلى استبعادها من قبل القاضي وعدم الاعتداد بها كوسيلة إثبات.

التوصيات:

- ١- **تشريع نظام خاص ومستقل:** الإسراع في صياغة وإقرار نظام كاميرات المراقبة الأمنية وحجيتها الإثباتية بمرسوم ملكي، ليكون نصاً تشريعياً ملزماً يتضمن التعريفات، والأسس الموضوعية، والإجراءات، والجزاءات، بدلاً من الاعتماد الكلي على اللوائح التنفيذية الفرعية.
- ٢- **تحديث نظام الإثبات:** إضافة مادة أو فصل خاص ضمن الأدلة الرقمية في نظام الإثبات السعودي، ينص صراحة على الحجية القانونية لتسجيلات الكاميرات كسجل أو محرر رقمي وتحديد شروط قبولها أمام القضاء المدني والتجاري.
- ٣- وضع حد فاصل بين دواع الأمن وحرمة الحياة الخاصة: صياغة نصوص تشريعية واضحة توازن بين متطلبات الردع والأمن العام وبين مقتضيات نظام حماية البيانات الشخصية، مع تجريم تركيب الكاميرات في الأماكن ذات الخصوصية المطلقة.
- ٤- **تقنين معايير الدليل الرقمي المشروع:** النص صراحة على بطلان واستبعاد أي دليل رقمي مستمد من كاميرا مراقبة وُضعت بطريقة غير مشروعة أو دون ترخيص نظامي إعمالاً لمبدأ مشروعية الدليل.
- ٥- **إصدار دليل إرشادي قضائي:** إعداد دليل استرشادي للقضاة في المحاكم المدنية والجزائية يوضح كيفية التعامل مع الأدلة المستمدة من كاميرات المراقبة، ومعايير التحقق من سلامتها وعدم تعرضها للتعديل أو التزييف العميق أو الرقمي.
- ٦- **تفعيل دور الخبرة الرقمية:** إلزام المحاكم بالاستعانة بخبراء تقنيين معتمدين من وزارة العدل لفحص التسجيلات قبل اعتمادها كقرينة قضائية، للتأكد من مطابقتها للشروط الفنية ونقاء الدليل من أي كشط أو تعديل.
- ٧- **إلزامية التراخيص واللوحات التحذيرية:** فرض اشتراطات صارمة تلزم المنشآت والأفراد بوضع لوحات تحذيرية واضحة تشير إلى أن "المكان مراقب بالكاميرات"، لضمان علم الكافة وتحقيق الردع العام والخاص قانوناً.
- ٨- **تنظيم آليات حظر ومشاركة التسجيلات:** وضع أطر إجرائية مشددة تمنع مالكي الكاميرات أفراداً أو مؤسسات من نشر أو تداول التسجيلات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وحصر تقديمها للجهات الأمنية أو القضائية المختصة فقط، مع فرض عقوبات رادعة على المخالفين.
- ٩- **اعتماد مواصفات فنية موحدة:** وضع معايير تقنية إلزامية لنوعية الكاميرات المستخدمة من حيث دقة الصورة وسعة التخزين وحماية التشفير، لضمان أن تكون المخرجات صالحة فنياً لاعتمادها كأدلة رقمية أمام القضاء.

الخاتمة:

تناولت الباحثة إشكالية استخدام كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات مدنية في النظام السعودي وذلك بالإجابة في البحث المقدم عن ماهية أو تعريف كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات وبرزت الباحثة أهميتها وتقديرها وبيّنت ما لها من مزايا وما عليها من عيوب عند استخدامها للتجسس أو بالمخالفة للشروط.

كذلك عرضت الباحثة للأساس القانوني للكاميرا كوسيلة إثبات مدنية فيجوز أن يصطنع الشخص دليلاً لنفسه بكاميرا المراقبة استثناءً، واعتبارها دليل رقمي تارةً وسجل رقمي وتارةً وسائط رقمية وتارةً محرر رقمي، ذلك عوضاً عن اعتبارها وفقاً للقواعد العامة في الإثبات أنها وسيلة لإثبات واقعة قانونية باعتبارها معاينة أو تمكن من المعاينة أو أنها قرينة قضائية أو إقرار حسبما يكون استخدامها والمحتوى المفرغة له.

ثم تناولت الباحثة بالعرض التفصيلي لشروط اعتبار كاميرا المراقبة وسيلة إثبات والتطبيقات على استخدام كاميرا المراقبة كوسيلة إثبات مدنية من جانب وأيضاً المخالفات أو الحظر على استخدام الكاميرا في حالات معينة والجزاء على مخالفة ذلك الحظر. ويعرض الإشكالية على النحو السالف ذكره تتضح أهمية البحث من بيان ما إذا كان يمكن اعتبار كاميرا المراقبة وسيلة إثبات معترف بها أمام القاضي من عدمه وما هي الأسس القانونية الداعمة لذلك وماذا عن الشروط الواجب توافرها من أجل اعتبارها كذلك.

وعليه؛ فإنَّ الأخذ بكاميرا المراقبة كوسيلة إثبات يظل مرهوناً بالشروط النظامية وسلامة إجراءاتها، بالإضافة إلى تقدير الجهة القضائية لما تقدمه من دلالة في كل حالة على حدي.

المراجع:

احمد شوقي محمد عبد الرحمن – النظرية العامة للالتزام احكام الالتزام والإثبات – كلية الحقوق جامعة بنها – مصر – ٢٠٠٨. السنة النبوية.

اللائحة التنفيذية رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥ – لقانون التوقيع الالكتروني المصري. الهيئة العليا لتطوير الرياض – الشروط والمواصفات الفنية للمراقبة الامنية للمنشآت العامة والخاصة حساني كميلية، كنوش زاهية - إثبات العقود التجارية – رسالة ماجستير في الحقوق – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بجاية- ٢٠١٦.

حسن عبد الباسط جميعي - إثبات التصرفات القانونية التي يتم ابرامها عن طريق الانترنت - دار النهضة العربية – ٢٠٠٠. سمير تناغو – احكام الالتزام والإثبات.

ضوابط استخدام الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات في الجهات الحكومية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٨١) وتاريخ ١٩ / ٣ / ١٤٣٠ هـ.

ضوابط استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية ١٤٤٠ هـ قرار مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) وتاريخ ١٤٤٠/٩/٢٣ هـ.

عبد الرازق السنهوري – الوسيط في شرح القانون المدني – الإثبات واثار الالتزام.

قانون الإثبات المصري

قانون التوقيع الالكتروني المصري القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤.

قانون التجارة المصري الصادر سنة ١٩٩٩.

لائحة المحافظة على الذوق العام ١٤٤٠ هـ قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤٤ بتاريخ ٤/٨/١٤٤٠ هـ.

نبيل براهيم سعد، الإثبات في المواد المدنية والتجارية في ضوء الفقه والقضاء، الإسكندرية، ٢٠٠٨

نظام الإثبات السعودي

نظام التعاملات الإلكترونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ هـ.

نظام المطبوعات والنشر - ١٤٢١ هـ - مرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ١٤٢١/٩/٣ هـ.

نظام حماية البيانات الشخصية - ١٤٤٣ هـ - مرسوم ملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٩ هـ.

نظام مكافحة جرائم المعلوماتية - ١٤٢٨ هـ - مرسوم ملكي رقم م/١٧ بتاريخ ١٤٢٨ / ٣ / ٨ هـ.

وثيقة الشروط والمتطلبات الأمنية لتكوين نظام المراقبة والمواصفات الفنية العامة لأجهزة أنظمة المراقبة – وزارة الداخلية.

وثيقة الشروط الفنية لنظام المراقبة التلفزيونية – وزارة الداخلية.

قانون -كاميرات- المراقبة <https://www.arablaws.org>



أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء الشركات العائلية في السعودية دراسة فقهية قانونية.
The Impact of Applying Governance Principles on the Performance of Family Businesses in Saudi Arabia A Legal and Jurisprudential Study.

أ. فيصل محمد بن زائر القشامي

ماجستير في تخصص القضاء والسياسة الشرعية في جامعة المدينة العالمية (ماليزيا)
المدير التنفيذي لشركة فصل الخطاب للمحاماة والاستشارات القانونية - المملكة العربية السعودية

E-mail: faisal123123@outlook.sa

المستخلص:

تتلخص هذه الدراسة في بيان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء الشركات العائلية في السعودية ، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان الهدف العام منها يتضمن على بيان الأثر الناتج عن تطبيق مبادئ الحوكمة ومقاصدها والأسس والمبادئ التي تتركز عليها على أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك بيان أثر تطبيق النزاهة و العدالة ومبدأ الشفافية على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية، وبيان دور الحوكمة على عملية التنمية المستدامة والحد من الفساد في الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية، وقد اعتمدت في تلك الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة موضوع البحث كما هو الحال في الواقع ومن ثم وصف الموضوع وصفاً دقيقاً، حيث يتم دراسة الشركات العائلية دراسة مفصلة من خلال الاستعانة بالمراجع الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة مع الاطلاع على الدراسات السابقة، والتوصل إلى النتائج والتعرف على أثر تطبيق الحوكمة في الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠ على أداء تلك الشركات. وقد توصلت إلى عدة نتائج هامة في تلك الدراسة من أهمها.

- ١ - بيان ان النزاهة من أهم الأسس والركائز التي لها دور ايجابي في حوكمة الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.
 - ٢ - الدور الذي يقوم به مبدأ الشفافية والعدالة في نجاح حوكمة الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.
 - ٣ - بيان الدور الهام التي لعبته عملية التنمية المُستدامة في نجاح حوكمة الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.
- الكلمات المفتاحية:** الحوكمة، الشركات العائلية، السعودية

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of applying governance principles on the performance of family businesses in Saudi Arabia. Its overall objective is to examine the effect of applying governance principles, their objectives, and the foundations and principles upon which they are based on, on the performance of family businesses in the Kingdom of Saudi Arabia. It also aims to demonstrate the impact of applying integrity, fairness, and transparency on the performance of family businesses in the Kingdom, and to demonstrate the role of governance in sustainable development and reducing corruption within these businesses. The study employs a descriptive methodology, which involves examining the research topic as it exists in reality and then providing a precise description. Family businesses are studied in detail using primary references related to the topic, along with a review of previous studies. The study culminates in identifying the impact of applying governance principles in family businesses in the Kingdom of Saudi Arabia, in accordance with Vision 2030, on the performance of these companies.

Several important findings were reached in this study, the most important of which are:

- 1 - To demonstrate that integrity is one of the most important foundations and pillars that plays a positive role in the governance of family businesses in the Kingdom of Saudi Arabia.
- 2 - The role of the principles of transparency and fairness in the success of family business governance in the Kingdom of Saudi Arabia.
- 3 - To demonstrate the important role that sustainable development has played in the success of family business governance in the Kingdom of Saudi Arabia

Keywords: Governance - Family businesses - Saudi Arabia.



المقدمة:

الحمد لله اللطيف الخبير، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة أرجو بها النجاة من النيران، والفوز بالجنان، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وكشف الله به الغمة، صلى الله تعالى عليه وسلم.

تعتبر الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال الارتكاز على قوانين ومعايير وقواعد منظمة ومحددة فيها العلاقة بين أدراء المنظمة من ناحية وأصحاب المصالح من ناحية أخرى من أهم مبادئ الحوكمة في الشريعة الإسلامية، فحوكمة الشركات من أكثر المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في القطاعات الاقتصادية العامة منها والخاصة لما لها من أهمية بالغة في إدارة الشركات وحماية حقوق المساهمين، كما أنها من أهم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات حالياً، لما لها من مبادئ رشيدة تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأطراف الفاعلة في الشركات، وتعتمد حوكمة الشركات في منظور الفقه الإسلامي على البيئة القانونية و التنظيمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، وتعد الشركات العائلية بمثابة حجر الزاوية في العديد من أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة، كما أن الشركات العائلية من أهم قوام وركائز المنتجات الوطنية، فالشركات العائلية تساهم من نسبة كبيرة من حجم الاقتصادات في الدول ومنها المملكة العربية السعودية حيث أنها تستثمر بمبلغ مائتان وخمسون مليار ريال سعودي تقريباً في منظومة الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية، وتؤثر في إجمالي الناتج المحلي، ومن الملاحظ أن أغلب الشركات السعودية هي شركات عائلية وغالباً ما تكثر الشركات العائلية في المتوسطة والصغيرة، وهي تتخذ أحد أشكال الشركات مثل شركات التضامن، وشركات ذات مسؤولية محدودة، وشركات توصية بسيطة، وتوصية بالأسهم، ومن المعلوم أن مبدأ الشفافية والرقابية من أسس حوكمة الشركات، فنتيجة لضعف حوكمة الشركات، وضعف الشفافية والافصاح لم تتعافى الشركات بشكل سريع نظيراً لبقية دول العالم، فكان إزاماً على الحوكمة والشركات وضع حوكمة وميثاق تسيير عليه الشركات، وهذا ما حرصت عليه المملكة وفقاً لرؤية ٢٠٣٠ التي من أهم اهدافها الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من ٤٠ بالمائة إلى خمسة وستون بالمائة، ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اجمال الناتج المحلي، ولا سبيل لهذين الهدفين إلا بوجود حوكمة صحيحة مُحفزة للإنتاجية والابتكار وكذلك للاستثمار، وتلك من أهم نتائج الحوكمة والتأثر الناتجة عنها فضلاً عن أنها تحافظ على استقرار الشركات في وجه الازمات والانهيابات الاقتصادية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث أن الشركات العائلية تواجه مشكلة عدم تطبيق الحوكمة وفقاً للشريعة الإسلامية تماشياً مع المفهوم القانوني والاداري، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم استمرارية الشركة نتيجة لعوامل خارجية كالأزمات والانهيابات المالية والاقتصادية، أو عوامل داخلية ومنها سوء الإدارة وضعف نظام الشركات وعدم وضوح الافصاح والشفافية، مما يؤدي إلى استغلال السلطة وتعارض المصالح، وخاصة عندما تنتقل الشركة من جيل المؤسسين إلى الجيل الثاني أو الثالث، فتؤدي هذه العوامل إلى افلاس الشركة، لضعف الحوكمة أو انعدامها، ومن هذا المنطلق فإنه يثور لدينا التساؤل الرئيسي لهذا البحث وهو ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية على أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠؟

أسئلة البحث:

من خلال هذه الدراسة فإنه ينبغي علينا طرح العديد من الأسئلة نظراً لأهمية الموضوع خاصة إذا تعلق الأمر بتأثر تطبيق الحوكمة وفقاً للشريعة الإسلامية على أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية وفي ظل التشريعات الحديثة وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، وهي كالتالي:

- ١ - ما الحوكمة ومقاصدها والأسس والمبادئ التي تركز عليها في الفقه الإسلامي؟
- ٢ - ما أثر تطبيق العدالة ومبدأ الشفافية على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية؟
- ٣ - ما أثر المساءلة على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية؟
- ٤ - ما أثر النزاهة على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية؟
- ٥ - ما أثر تطبيق الحوكمة على عملية التنمية المستدامة والحد من الفساد في الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠؟

أهداف البحث:

لهذا البحث العديد من الاهداف وسوف أقوم بذكرها على النحو التالي:

- ١ - بيان ماهية الحوكمة ومقاصدها والأسس التي تقوم عليها في الفقه الإسلامي.
- ٢ - بيان الآثار الناتجة عن تطبيق العدالة ومكافحة الفساد على أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠.
- ٣ - بيان الآثار الناتجة عن تطبيق مبدأ الشفافية وكذلك عامل المساءلة على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.



- ٤ - بيان الآثار الناتجة عن تطبيق أثر النزاهة والذي يُعتبر من أهم العوامل التي تقوم عليها التنمية المُستدامة والآثار الناتجة عنها على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.
- ٥ - بيان الأثر العام لتطبيق كافة أسس ومعايير الحوكمة وفقاً لموضوع الدراسة على عملية التنمية المُستدامة، ودورها في الحد من السداد في الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠م
- أهمية البحث:**

لهذا البحث أهمية قصوى، وتتجلى تلك الأهمية ببيان الأثر الناتج عن تطبيق الحوكمة وفقاً للفقہ الإسلامي في الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، فالشركات العائلية لها دور حيوي في تنمية الاقتصاد الوطني بالسعودية، حيث أنها تُعد تجميعاً لجهد الأفراد ومدخراتهم لتضطلع بإنجاز المشروعات الاقتصادية الكبرى التي يعجز الأفراد عن تحقيقها مهما بلغت قدراتهم وإمكاناتهم مما جعلها الأداة المثلى للنهوض الاقتصادي، ومن هنا فإن الحوكمة تلعب دور هام في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على الركائز والأسس الرئيسية التي تقوم عليها وهي مبدأ الشفافية والرقابة الفعالة في إدارة الشركات العائلية من أجل حماية حقوق المساهمين وتنظيم العلاقات القانونية بينهما، ومن أهم آثار تطبيق الحوكمة أنها حققت البيئة القانونية و التنظيمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية.

مُصطلحات البحث:

الحوكمة الشرعية:

هي النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، أن هناك اشرافاً شرعياً فاعلاً مستقلاً على كل وحدة من الهياكل والاجراءات^١.

الحوكمة:

تعرف الحوكمة في الاصطلاح على أنها مُمارسة رشيدة لسلطات الإدارة من خلال الارتكاز على قوانين ومعايير وقواعد منظمة تُحدد العلاقة بين إدارة المنظمة من ناحية وأصحاب المصالح من ناحية أخرى^٢.

كما تم تعريفها بأنها كتعبير عن الإدارة الجيدة للدولة والمجتمع، وهو يربط بين الجوانب الإدارية والسياسية، كما يتبنى سياسات مرتبطة به مثل مفهوم الاصطلاح الإداري، وتقليص حجم المؤسسات الحكومية، وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص، وتشجيع اللامركزية- وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية^٣.

Governance:

Governance is the system of rules, practices, and processes by which an organization, country, or community is directed and controlled. It defines the distribution of rights and responsibilities, establishes who makes decisions, and ensures accountability for achieving shared goals.

المفهوم الإداري للحكومة:

هو توضيح العلاقة بين الملكية والإدارة في الشركة وضرورة الفصل بينهما، وكذلك توضيح حقوق الأطراف ذات المصلحة وعلاقتهم بالشركة، وتعرف كذلك على أنها "مجموعة مُمارسات تنظيمية وإدارية تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة بمن فيهم متلغو الخدمة، وتحمي حقوق الأطراف ذوي العلاقة من الممارسات الخاطئة للمديرين"^٤.

The administrative concept of governance:

Governance is the framework of rules, norms, processes, and structures through which an organization is directed, controlled, and held accountable. It establishes who has the authority to make decisions, defines responsibilities, and ensures that institutional objectives are achieved efficiently while minimizing risk.

الفساد:

هو الذي يرتكبه العاملين للحصول على منفعة أو ميزة غير مُستحقة، و احجب هذه المنفعة عن مُستحقها، وغالباً ما يرتبط هذا الفساد بوساطة ومحسوبية وإخلال بالواجب ومحاباة وهدر^٥.

الفساد الإداري:

^١ المعيار العاشر لمجلس الخدمات المالية الإسلامية - ماليزيا ٣-٢

^٢ الورهي، أفتان بنت سعد بن محمد، دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩م.

^٣ احمد السيد الدقن، الحوكمة الالكترونية كمدخل للنظور الديمقراطي في ظل الثورة الصناعية، ٢٠٢٠م.

^٤ حيدر، شاكر، الحوكمة المفهوم والخصائص والأبعاد الرئيسية، مركز الدراسات الأبحاث العلمية في العالم العربي، ٢٠١١م، ص (٢٣)

^٥ محمد عساف محمد السلامة، الإطار القانوني لحماية المستهلك في التجارة الالكترونية، مقالة قانونية، نشرت في المجلة القانونية، ٢٠١٨م.



هو الفساد الذي يتعلق بالانحرافات الإدارية أو الوظيفية أو التنظيمية التي تصدر من الموظفين أثناء تأديتهم مهام عملهم، وتتجسد مظاهر الفساد الإداري في التسبب، وعدم تحمل المسؤولية وغيرها^٦.

الشفافية:

تعرف الشفافية على أنها توافر المعلومات التي تتعلق بالسياسات والنظم والقوانين والقرارات واللوائح للعاملين والمتعاملين من خلال الكشف والإعلان عن جميع أنشطة المؤسسات العامة في التخطيط والتنفيذ^٧.

المساءلة:

يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم^٨.

النزاهة:

هي ظاهرة سلوكية تُعبر عن ترفع الإنسان عن سوء الاخلاق وترك الشبهات بالأمانة والقيم الحميدة من خلال تفعيل منظومة من القيم تم بنائها داخل المجتمع للحفاظ على ممتلكات الدول واستئصال الفساد بكل صوره ومكافحته^٩.

المشاركة:

تعرف بأنها "التأليف والتحالف بين طرفين أو أكثر بهدف تحقيق أهداف محددة ومشروعات مُتفق عليها في إطار من المساواة واحترام الآخر، ويكون لكل طرف امكانيات يستطيع أن يُسهم بها وتتكامل مع امكانيات الطرف الآخر، وبهذا يكون المورد فعالاً"^{١٠}.

أداء الشركات العائلية:

تعرف بأنها اشتراك أكثر من فرد من عائلة واحدة في ملكية رأس المال الخاص بالشركة مع وضع الضوابط التي تُساعد على بقاء الشركة في الممارسة والسيطرة عبر الأجيال^{١١}.

كما تعرف بأنها "منشأة مملوكة بالكامل لعائلة واحدة، وتكون القرارات والقوة التصويتية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية حكراً على أفراد العائلة دون غيرهم"^{١٢}.

منهج البحث:

اتبعت في بحثي المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة موضوع الدراسة كما هو الحال في الواقع ومن ثم وصف الموضوع وصفاً دقيقاً لمشكلة الدراسة وبيان أهم الأسئلة التي ناقشت موضوعها، ومن ثم الإجابة عليها بشكل دقيق، حيث يتم دراسة الشركات العائلية دراسة مفصلة من خلال الاستعانة بالمراجع الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة مع الاطلاع على الدراسات السابقة، والتوصل إلى النتائج والتعرف على أثر تطبيق الحوكمة في الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠ على أداء تلك الشركات.

حدود البحث:

تتمثل حدود الدراسة في دراسة الحدود الزمانية والمكانية والموضوعية:

١ - الحدود الزمانية للبحث:

ستجري هذه الدراسة خلال الوقت المعاصر وعلى القوانين النافذة في النظام السعودي وفقاً لرؤية ٢٠٣٠.

٢ - الحدود المكانية للبحث:

تتمثل هذه الحدود في المملكة العربية السعودية.

٣ - الحدود الموضوعية:

تتمثل في دراسة دور القضاء في الرقابة على أثر تطبيق الحوكمة وفقاً للفقہ الاسلامي على الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠.

^٦ التميمي، شرح التدميرية محمد بن خليفة التميمي، الأمر الرابع، ٢٠١٨، ص ٢١٦.

^٧ الجوهري أماني عبد الهادي، أدبيات الشفافية والفساد، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ٢٣٩.

^٨ أنظر العابدي، أستاذ أصول الفقه بكلية المسجد النبوي سابقاً، مقال قانوني يشرح المساءلة المتصلة بضوابط الجزاء التأديبي، ٢٠١٤م، ص (١٧).

^٩ أنظر مفيز الفوز، النزاهة ومكافحة الفساد، موقع انجز، ٢٠١٥م، ص (١٩).

^{١٠} الخضير، مبادئ الحوكمة وأثرها على المسؤوليات والاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ٢٠١٨م.

^{١١} أنظر كانو، أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة، دراسة تحليلية مقارنة بين التجربة الماليزية والمصرية، ٢٠١٥م، ص (٦٠).

^{١٢} أنظر السيد، تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على الأداء الإستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية، المجلة العربية للإدارة، ٢٠٢٤م، ص (٣٧).



فرضيات البحث:

تفعيل ووضع المبادئ والمفاهيم لحوكمة الشركات العائلية موضع التطبيق الفعلي على أرض الواقع بالمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، وتمكين الشركات العائلية من الاستمرار في ظل الظروف والتغيرات التي تطرأ على الشركة على المستوى المحلي والدولي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة بعنوان، أثر تطبيق أبعاد الحوكمة على أداء الشركات لاعائلية بالمملكة العربية السعودية، للباحث الدكتور مصطفى صلاح المقدم، بكلية الشرق العربي للدراسات العليا لعام ٢٠٢٤، وهدف الباحث في تلك الدراسة إلى بيان التالي:

- ١ - التحقق من تحديد أثر العدالة على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.
- ٢ - تحديد أثر الشفافية على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.
- ٣ - تحديد أثر المساءلة على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.
- ٤ - تحديد أثر النزاهة على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.
- ٥ - تحديد أثر التمكين الإداري على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.

وبالنظر إلى تلك الدراسة فإننا نلاحظ أنها تتشابه مع دراستي المقدمة لكم في عدة نقاط ومن أهمها أثر تطبيق الحوكمة من خلال عدة مبادئ هامة وهي العدالة، والشفافية، والمساءلة، والنزاهة، والمشاركة ولكن بالنظر إلى دراستي المقدمة فإنها أعمق وأشمل بكثير؛ حيث أنها اشتملت على جوانب عديدة لم تُناقشها تلك الدراسة ومن أهم تلك الجوانب أنني قمت ببيان أثر تطبيق الحوكمة وفقاً للفقهاء الإسلاميين وأثر تطبيقها على عملية التحول الاقتصادي وزيادة الدخل والنتائج القومي.

وتوصلت تلك الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- ١ - أنها حققت أهداف الدراسة وتوصلت إلى أن للعدالة أثر فعال على مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.
- ٢ - ساعدت الشفافية على تطور مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.
- ٣ - ساعدت النزاهة على تطور مستوى أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.

الدراسة الثانية:

دراسة بعنوان، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في استدامة الشركات العائلية للباحثة خلود عبد العزيز عوض الحربي، لعام ٢٠٢٤م، وهدفت الباحثة في تلك الدراسة إلى بيان التالي:

إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في استدامة الشركات العائلية من خلال التنظيم القانوني لحوكمة الشركات العائلية ودور ميثاق مجلس ومجلس العائلة في نمو وازدهار الشركات العائلية، ومن ثم الوقوف على أثر مبادئ الحوكمة في تحسين أداء مجلس إدارة الشركة، وتفعيل الرقابة في الشركات العائلية.

وبالنظر إلى تلك الدراسة فإننا نلاحظ أنها تتشابه مع دراستي المقدمة لكم في عدة نقاط ومن أهمها بيان أثر تطبيق الحوكمة في استدامة الشركات العائلية ونموها وتحولها الاقتصادي بشكل ملحوظ ولكن بالنظر إلى دراستي المقدمة فإنها أعمق وأشمل بكثير؛ حيث أنها اشتملت على جوانب عديدة لم تُناقشها تلك الدراسة ومن أهم تلك الجوانب أنني قمت ببيان أثر تطبيق الحوكمة على الشركات العائلية وفقاً للفقهاء الإسلاميين، وكذلك تطرقت إلى بيان كافة الأسس والمقاصد الفقهية التي قامت عليها الحوكمة وفقاً للفقهاء الإسلاميين والتي أدت إلى التحول الاقتصادي وزيادة النتائج القومي بالمملكة العربية السعودية.

وتوصلت تلك الدراسة إلى نتيجة هامة وهي:

أن تطبيق مبادئ الحوكمة في ساهم في استدامة الشركات العائلية من خلال التنظيم القانوني لحوكمة الشركات العائلية.

الدراسة الثالثة:

دراسة بعنوان، أثر تطبيق الحوكمة الرشيدة على الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العائلية العامة في السوق المصري، للباحث توفيق مبروك عطية مبروك، لعام ٢٠٢٤م، وهدف الباحث في تلك الدراسة إلى بيان التالي:

تعرف على العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وبين تطوير الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية العاملة في السوق المصري، وذلك من خلال التطبيق على عينة مكونة من ٤٣٠ شركة من الشركات العائلية في إقليم القاهرة الكبرى (محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية) ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام الاستقصاء كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة وتحليل هذه البيانات من خلال حزمة البرامج الإحصائية المستخدمة في العلوم الاجتماعية SPSS. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وبين تطوير الأداء الاستراتيجي للعمليات (الأداء التنافسي للعمليات- الأداء التشغيلي للعمليات- الأداء المالي للعمليات) في الشركات العائلية العاملة محل الدراسة.



وبالنظر إلى تلك الدراسة فإننا نلاحظ أنها تتشابه مع دراستي المقدمة لكم في عدة نقاط ومن أهمها بيان بعض الاستراتيجيات الفعالة للحوكمة ومنها إعلاء مبدأ الشفافية ولكن بالنظر إلى دراستي المقدمة فإنها أعمق وأشمل بكثير؛ حيث أنها تضمنت على بيان الحوكمة ومقاصدها وفقاً للفقهاء الإسلاميين وأثر تطبيقها من هذا المنظور على عملية النمو والتحول الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

وتوصلت تلك الدراسة إلى نتيجة هامة وهي:

تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة أدى إلى تطوير الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية العاملة في السوق المصري.

الدراسة الرابعة:

دراسة بعنوان، أثر تطبيق الحوكمة على أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية على مسؤولي الشركات العائلية بمدينة الرياض للباحث الحسن حسين بن محمد إدريس عبد المنعم، لعام ٢٠٢٤م، وهدف الباحث في تلك الدراسة إلى بيان التالي:

أثر تطبيق الحوكمة على الأداء العام للشركات العائلية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية من خلال بيان الأسس القانونية التي قامت عليها الحوكمة ومن أهمها مبدأ الشفافية والرقابة الفعالة على أداء الشركات العائلية بغرض ازدهار عملية التنمية لتلك الشركات ورفع المعدل الانتاجي لها.

وبالنظر إلى تلك الدراسة فإننا نلاحظ أنها تتشابه مع دراستي المقدمة لكم في عدة نقاط ومن أهمها بيان المبادئ الأساسية للحوكمة ومنها مبدأ الشفافية، ودور الرقابة الفعالة على موظفي تلك الشركات ولكن بالنظر إلى دراستي المقدمة فإنها أعمق وأشمل بكثير؛ حيث أنها اشتملت على بيان الجانب الشرعي للحوكمة وأثرها الواضح على عملية التحول الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الوطني وزيادة النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

وتوصلت تلك الدراسة إلى نتيجة هامة وهي:

أن مبدأ الشفافية والرقابة الفعالة على أداء الشركات العائلية أدى إلى ازدهار عملية التنمية لتلك الشركات في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

التعليق على الدراسات:

بالنظر إلى الدراسة السابقة نجدها تتشابه مع دراستي في الهدف العام للدراسة وهو أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية، ولكن بالنظر إلى تلك الدراسات لم تذكر أهم المعايير والمبادئ التي تؤدي إلى تطبيق مبادئ الحوكمة بالشكل المنوط به إذا قورنت بدراستي التي جات اشمل وأعم في بيان كافة المعايير التي تؤدي إلى تطبيق كافة مبادئ الحوكمة في الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.

المبحث الأول ماهية الحوكمة في الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.

التمهيد:

تعتبر حوكمة الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية هي منظومة من الأنظمة، اللوائح، والسياسات التي تهدف إلى الفصل بين الملكية (إدارة الثروة) والإدارة (التشغيل التجاري). وتعمل على تنظيم العلاقة بين أفراد العائلة والشركة، لضمان استمراريتها عبر الأجيال وحمايتها من النزاعات العائلية.

وبناءً على ذلك سوف أوم ببيان مفهوم الحوكمة في المطلب الأول، ثم أقوم ببيان مقاصد الحوكمة وتأصيلها والغرض منها في الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية في المطلب الثاني، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول مفهوم الحوكمة:

الحوكمة عبارة عن مجموعة النظم، أو القواعد، والإجراءات التي يتم استخدامها من أجل توجيه الشركات والمؤسسات وإدارتها والرقابة عليها، حيث أنها تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق عملية التوازن بين أهداف المؤسسة؛ من أجل ضمان أعلى مستويات الشفافية، المساءلة، والعدالة في حماية حقوق جميع الأطراف ذات الصلة^{١٣}.

وبناءً على هذا التعريف العام للحوكمة فإنه ينبغي علينا بيان المفهوم اللغوي والاصطلاحي والشرعي للحوكمة، وسوف أقوم ببيان ذلك في ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول المفهوم اللغوي للحوكمة:

الحوكمة لغةً تُعني:

^{١٣} أبو العطا. نزمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع لقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٧م.



الفرع الثاني المفهوم الاصطلاحي للحوكمة:

الفرع الثالث المفهوم القانوني للحوكمة:

المطلب الثاني مقاصد الحوكمة وتأصيلها والغرض منها في الشركات العالمية في المملكة العربية السعودية:
الفرع الأول مقاصد الحوكمة في الشركات العالمية في المملكة العربية السعودية.

١ - الاستدامة وتأمين المستقبل انتقال القيادة بسلاسة:

٢ - الفصل بين الملكية والإدارة الاعتماد على الكفاءات:

٣ - درء النزاعات وحماية الثروة منع الخلافات:

٤- تعزيز الشفافية والمساءلة العدالة في توزيع الأرباح:

إرساء قواعد عادلة ومدرسة لتوزيع الأرباح على أفراد العائلة وإعادة استثمار جزء منها^{٢١}.

١١. تابع المرجع السابق، ص ١١.

٥ - تحقيق الشفافية المالية: تطبيق معايير الإفصاح والرقابة المالية وإلزام أفراد العائلة العاملين بالشركة بالخضوع لنفس أنظمة التقييم والرواتب الخاصة بباقي الموظفين^{٢٢}.

الفرع الثالث الغرض من الحوكمة في الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية:

من أهم الأغراض والأهداف الرئيسية التي تهدف إليها الحوكمة في الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية بشكل أساسي هو ضمان استمرارية الأعمال عبر الأجيال، وفصل الملكية والإدارة، وتوفير مظلة قانونية وتشريعية تحمي الكيان الاقتصادي من التعثر، وذلك عن طريق منع تداخل المصالح والحد من النزاعات العائلية التي قد تهدد استقرار الشركة^{٢٣}، وسوف أقوم ببيان أهم الأهداف أو الأغراض من الحوكمة في الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

١ - فصل الملكية عن الإدارة:

العمل على منع تداخل القرارات العائلية مع القرارات التنفيذية، وضمان إدارة الشركة بمهنية وكفاءة اقتصادية بناءً على الجدارة والخبرة، وليس بناءً على صلة القرابة^{٢٤}.

٢ - تنظيم تعاقب القيادة:

وضع آليات وأنظمة واضحة ومكتوبة لانتقال السلطة والثروة بين الأجيال (الجيل الأول، الثاني، والثالث)، مما يضمن سلاسة التسليم والتسلم وتجنب الصراعات^{٢٥}.

٣ - الشفافية والمساءلة:

إرساء قواعد دقيقة للإفصاح المالي وحقوق المساهمين من أفراد العائلة، وتوزيع الأرباح بناءً على حصص الملكية والأداء وفقاً لدليل حوكمة الشركات العائلية^{٢٦}.

٤ - إدارة وتوجيه النزاعات:

إنشاء قنوات اتصال رسمية، مثل "مجلس العائلة" و"لجان التسوية"، لحل أي خلافات قد تنشأ وتوثيق وصايا ورغبات المؤسسين في إطار تنظيمي. تعزيز الاستثمار وجاذبية الشركة: تأهيل الكيان العائلي للتحويل إلى مؤسسة مستدامة قادرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يمهّد الطريق للإدراج في السوق المالية السعودية ضمن مستهدفات القطاع المالي^{٢٧}.

المبحث الثاني مبادئ الحوكمة في الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية.

التمهيد:

في هذا المبحث سوف نقوم ببيان مبادئ ومعايير الحوكمة وفي الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية حيث أنها تضمنت على عدة مبادئ هامة من أهمها مبدأ الشفافية، ومبدأ المشاركة، ومبدأ العدالة، ومبدأ سيادة القانون، ومبدأ الإجماع والتوافق العام، ومبدأ المساواة، ومبدأ المساءلة وسوف أقوم ببيان كل مبدأ على حدة وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول مبدأ الشفافية.

يُعد مبدأ الشفافية من أهم المبادئ التي قامت عليها أعمال حوكمة الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية؛ كونها من الركائز الرئيسية في حوكمة الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية، حيث يضمن الإفصاح الدقيق والوضوح في اتخاذ القرارات والعمليات المالية^{٢٨}، يهدف هذا المبدأ إلى الفصل بين الملكية والإدارة، تنظيم العلاقة بين أفراد العائلة، ومنع تضارب المصالح لضمان استمرارية الشركة للأجيال القادمة، ومن ثم فيتجسد تطبيق مبدأ الشفافية في الشركات العائلية السعودية عبر عدة جوانب رئيسية:

١ - الإفصاح المالي والإداري التقارير الدورية:

إلزام الإدارة التنفيذية بتقديم تقارير مالية وتشغيلية دورية ومفصلة لأعضاء مجلس الإدارة والشركاء (من أفراد العائلة وغيرهم)^{٢٩}.

٢ - وضوح المعلومات:

إتاحة المعلومات الدقيقة بشفافية تامة لتجنب الغموض الذي قد يؤدي إلى نزاعات عائلية أو مالية^{٣٠}.

٣ - الفصل بين الملكية والإدارة فصل السلطات:

^{٢٢} تابع المرجع السابق، ص ٣٢.

^{٢٣} انظر محمد بن مجدي باسلوم، الحوكمة في ظل رؤية ٢٠٣٠م، وأثرها في تحسين المؤسسات ونماذج لتطبيقها، ٢٠٢٦م، ص ٥٤.

^{٢٤} تابع المرجع السابق، ص ٥٤.

^{٢٥} تابع المرجع السابق، ص ٥٤.

^{٢٦} تابع المرجع السابق، ص ٥٥.

^{٢٧} تابع المرجع السابق، ص ٥٥.

^{٢٨} انظر فيصل بن عايش النفيعي، حوكمة الشركات في السوق السعودي، وأثرها على القطاع العام والقطاع الثالث، ٢٠٢٥م، ص ٦٣.

^{٢٩} تابع المرجع السابق، ص ٦٣.

^{٣٠} تابع المرجع السابق، ص ٦٤.



- تطبيق هيكل إداري يفصل بين "الملكية" (التي يملكها أفراد العائلة) و"الإدارة" (التي قد يشغلها مهنيون من خارج العائلة)^{٣١}.
- ٤ - التقييم الموضوعي:
- تقييم أداء الإدارة وأفراد العائلة العاملين بالشركة بناءً على الكفاءة ومؤشرات الأداء (KPIs) بعيداً عن المحسوبية^{٣٢}.
- ٥ - صياغة الميثاق العائلي توثيق القواعد:
- تعمل الشركات العائلية الرائدة في السعودية على صياغة "ميثاق عائلي" قانوني ومكتوب يوضح بوضوح آليات التوظيف، توزيع الأرباح، وتداول الحصص^{٣٣}.
- ٦ - إدارة التوقعات:

- يضمن الميثاق إدراك جميع أفراد العائلة لحقوقهم وواجباتهم وفق أسس شفافة وعادلة^{٣٤}.
- ٧ - أنظمة الرقابة والمساءلة اللجان المختصة:
- تشكيل لجان منبثقة من مجلس الإدارة (مثل لجنة المراجعة)^{٣٥}.
- ٨ - الشفافية في المحاسبة:
- الاستعانة بمدققين حسابات معتمدين ومستقلين لضمان سلامة الأداء المالي، مما يعزز ثقة البنوك، المستثمرين، والجهات التنظيمية^{٣٦}.

المطلب الثاني مبدأ المشاركة.

المقصود بمبدأ المشاركة في حوكمة الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية؛ إشراك أفراد العائلة المالكة وأصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقييم الأداء. يهدف هذا المبدأ إلى إرساء الشفافية، تعزيز المساءلة، وتوفير بيئة مؤسسية تمنع تضارب المصالح لضمان استمرارية الشركة عبر الأجيال^{٣٧}.

المطلب الثالث مبدأ العدالة:

- يُعتبر مبدأ العدالة في حوكمة الشركات العائلية السعودية من أهم الركائز الأساسية لضمان المساواة بين جميع الشركاء (بما في ذلك صغار المساهمين)، وفصل الملكية عن الإدارة، ومنع تضارب المصالح. يُطبق هذا المبدأ لحماية حقوق حملة الأسهم ومعاملتهم بإنصاف تام وتجنب النزاعات العائلية عبر الأجيال.
- وتكمن العدالة في حوكمة الشركات على بعض العناصر التالية:
- ١ - العدالة في حقوق الملكية والإدارة المساواة بين المساهمين:
- ضمان حصول جميع الشركاء على حقوقهم المتساوية في الأرباح، والتصويت، والوصول إلى المعلومات دون أي تمييز^{٣٨}.
- ٢ - فصل الملكية عن الإدارة:
- إسناد المناصب التنفيذية العليا بناءً على الكفاءة المهنية والمؤهلات، وليس فقط على أساس القرابة أو حصة الإرث، مما يحقق العدالة الإدارية^{٣٩}.

المطلب الرابع مبدأ سيادة القانون:

- يُعتبر مبدأ سيادة القانون هو الآخر من أهم الركائز الأساسية لحوكمة الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية؛ حيث يضمن خضوع جميع أفراد العائلة والشركاء بغض النظر عن حصصهم للأنظمة واللوائح الرسمية، وتحديدًا ويتحقق هذا المبدأ عبر مسارين رئيسيين^{٤٠}:
- ١ - الإلزام بالأنظمة والتشريعات التجارية:
- تطبق الشركات العائلية مبدأ سيادة القانون من خلال الالتزام التام بنظام الشركات ولوائحها، مما يضمن الاتي^{٤١}:
- ١ - الفصل المؤسسي:

^{٣١} تابع المرجع السابق، ص ٦٥.

^{٣٢} تابع المرجع السابق، ص ٦٦.

^{٣٣} تابع المرجع السابق، ص ٦٦.

^{٣٤} تابع المرجع السابق، ص ٦٧.

^{٣٥} تابع المرجع السابق، ص ٦٨.

^{٣٦} تابع المرجع السابق، ص ٦٨.

^{٣٧} أنظر طارق عبد العزيز الشيخ، مبادئ الحوكمة مع التطبيق على القطاع الحكومي، نظريات ونماذج ومقاييس الحوكمة، المملكة العربية السعودية، دار

الإجادة للنشر، ٢٠٢٦م، ص ٤٧.

^{٣٨} تابع المرجع السابق، ص ٤٧.

^{٣٩} تابع المرجع السابق، ص ٤٧.

^{٤٠} أنظر أحمد بن سعد الخبتي، الوجيز في أحكام الشركات في النظام السعودي الجديد، المملكة العربية السعودية، جامع الملك سعود، دار الإجابة للنشر،

٢٠٢٦م، ص ٦٩.

^{٤١} تابع المرجع السابق، ص ٦٩.



الفصل الواضح بين الملكية وإدارة الأصول، حيث لا تعني ملكية الحصص الحق المطلق في التدخل في الإدارة التنفيذية اليومية للشركة^{٤٢}.

٢ - حفظ حقوق أصحاب المصالح:

حماية حقوق الشركاء، الدائنين، والأطراف الخارجية وفقاً لأطر قانونية واضحة تمنع أي تعسف في استخدام السلطة أو تضارب في المصالح^{٤٣}.

٢ - الميثاق العائلي (دستور الشركة):

عزز النظام السعودي الجديد هذا المبدأ من خلال تمكين الشركات العائلية من صياغة وإبرام الميثاق العائلي، ودستور العائلة، واعتباره جزءاً ملزماً من عقد التأسيس. ويضمن هذا الميثاق سيادة القانون داخلياً عبر^{٤٤}.

١ - توظيف الأقارب:

وضع معايير عادلة وشفافة لتوظيف أفراد العائلة، تعتمد على الكفاءة والخبرة المهنية بعيداً عن المحسوبية^{٤٥}.

٢ - قواعد التخارج وتوزيع الأرباح:

وضع آليات نظامية واضحة لبيع الحصص، انتقال القيادة بين الأجيال، وتوزيع الأرباح. تسوية المنازعات: اعتماد آليات محايدة (مثل التحكيم واللجان المتخصصة) لحل النزاعات والخلافات العائلية دون تعريض استمرارية الكيان التجاري للخطر^{٤٦}.

المطلب الخامس مبدأ الإجماع والتوافق العام:

يُعتبر مبدأ الإجماع والتوافق العام ركيزة حيوية لاستمرارية الشركات العائلية، حيث يهدف إلى ضمان استمراريتها عبر الأجيال. ويتم تحويل هذا المبدأ من مفهوم نظري إلى ممارسة فعلية عبر وضع "الميثاق العائلي"؛ وهو وثيقة قانونية معتمدة وفقاً للوائح^{٤٧}.

ويتضمن على بعض المبادئ الهامة التي يجب توافرها ضمن روع هذا المبدأ وهي على النحو التالي:

١ - أهمية دور الميثاق العائلي في تحقيق عملية التوازن؛ حيث نظم نظام الشركات السعودي الشروط الخاصة بالشركات العائلية، ومكن الشركاء من إبرام "ميثاق عائلي" لتنظيم العلاقات الأسرية والمهنية^{٤٨}.

٢ - أهمية التوافق العام للشركة العائلية بالمملكة العربية السعودية؛ نظراً لأن الشركات العائلية تشكل النسبة الأكبر من إجمالي المنشآت في المملكة، ويساهم استقرارها في دعم الاقتصاد الوطني^{٤٩}.

المبحث الثالث أثر تطبيق الحوكمة في الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية:

التمهيد:

في هذا المبحث سوف أقوم ببيان أثر تطبيق الحوكمة في الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية من خلال بيان هذا الأثر في عملية تحقيق الإصلاح الاقتصادي لتلك الشركات، وأثر الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات العائلية، وسوف أوضح ذلك من خلال مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول الآثار الاقتصادية لحوكمة الشركات في الشركات العائلية:

الفرع الأول دور مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية.

تأكيداً وترسيخاً على ما ذكرناه مسبقاً؛ حوكمة الشركات الركيزة الأساسية لضمان استدامة الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية، حيث تشكل هذه الشركات العمود الفقري للاقتصاد الوطني. تساهم الحوكمة في الإصلاح الاقتصادي عبر فصل الملكية عن الإدارة، تعزيز الشفافية، منع تضارب المصالح، وتسهيل الانتقال السلس للقيادة بين الأجيال، مما يحمي الكيانات الاقتصادية من الانهيار ويدعم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة^{٥٠}.

ويلعب تطبيق مبادئ الحوكمة دوراً محورياً في دعم الإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات العائلية في السوق السعودي من خلال المحاور التالية^{٥١}:

^{٤٢} تابع المرجع السابق، ص ٧٠.

^{٤٣} تابع المرجع السابق، ص ٧٠.

^{٤٤} تابع المرجع السابق، ص ٧١.

^{٤٥} تابع المرجع السابق، ص ٧١.

^{٤٦} تابع المرجع السابق، ص ٧٢.

^{٤٧} انظر، د. عمر بن عبد الله الحماد، الحوكمة مفاهيم ومبادئ وتطبيقات، حوكمة القطاع العام، قسم الرقابة بالمعهد العالي، بجامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٤٢هـ، ص ٣٣.

^{٤٨} تابع المرجع السابق، ص ٣٣.

^{٤٩} تابع المرجع السابق، ص ٣٤.

^{٥٠} انظر، د. داود بن سلمان، بن عيسى، الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية، المملكة العربية السعودية/ مكتبة دار الحجاز، ٢٠٢٥م، ص ٤١.

^{٥١} تابع المرجع السابق، ص ٤٥.



- ١ - ضمان استمرارية الأعمال عبر الأجيال:
- تساعد الحوكمة في وضع قواعد واضحة للتعاقب الإداري وانتقال السلطة وتوزيع الحصص، مما يقي الشركات العائلية خطر التفكك أو النزاعات القانونية والمالية التي قد تهدد بقاءها عند انتقالها للجيل الثاني أو الثالث^{٥٢}.
- ٢ - الفصل بين الإدارة والملكية:
- تمنع الحوكمة تداخل القرارات العائلية مع القرارات الاستثمارية والتشغيلية، مما يضمن تولي الكفاءات المهنية المتخصصة لإدارة الشركة، بعيداً عن المحسوبية أو التدخلات العاطفية^{٥٣}.
- ٣ - تعزيز الشفافية والإفصاح:
- يُلزم تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات بوضع آليات دقيقة للرقابة المالية والإدارية، وإعداد التقارير الدورية، مما يعزز ثقة المؤسسات التمويلية والبنوك في المركز المالي للشركة، ويسهل حصولها على التمويل اللازم لتوسعها^{٥٤}.
- ٤ - التوافق مع مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠:
- تدعم الحوكمة توجه المملكة في تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاع الخاص، عبر تحويل الشركات العائلية إلى مؤسسات اقتصادية مؤسسية قادرة على التنافس محلياً وعالمياً، واستقطاب الكفاءات الوطنية^{٥٥}.
- الفرع الثاني دور الحوكمة الشرعية في تجنب الأزمات المالية:**
- تلعب الحوكمة الشرعية دوراً محورياً في تجنب الأزمات المالية للشركات العائلية في المملكة العربية السعودية، حيث تعمل كإطار مؤسسي يربط بين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وبين الممارسات الإدارية الحديثة، وذلك عبر منع المعاملات الربوية، محاربة الغرر والجهالة، وتكريس مبادئ النزاهة والشفافية لحماية الكيان^{٥٦}.
- وتتجلى أهمية الحوكمة الشرعية في هذا القطاع الحيوي (الذي يمثل الشريحة الكبرى من منشآت القطاع الخاص) من خلال الآليات التالية^{٥٧}:
١. الاستثمار وإدارة المخاطر وفق الضوابط الشرعية.
- الالتزام بأخلاقيات التمويل الإسلامي: توجيه استثمارات الشركة نحو الأنشطة المباحة والابتعاد التام عن الاستثمارات القائمة على الفوائد الربوية أو المحرمات، مما يقي الشركة من الوقوع في أزمات الديون المتعثرة أو العقوبات القانونية والشرعية. الشفافية في توزيع الأرباح: تضع الحوكمة الشرعية^{٥٨}.
- آليات عادلة وواضحة لتوزيع الأرباح بناءً على حصص الملكية وجهود الإدارة، مما يمنع النزاعات الأسرية ويسهم في استقطاب رؤوس أموال خارجية لدعم التوسع. اعتماد الرقابة والامتثال: تشكيل لجان شرعية داخلية أو الاستعانة بمستشارين متخصصين لضمان توافق جميع العقود والمنتجات الاستثمارية مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، مما يقلل من مخاطر بطلان العقود وما يتبعها من خسائر مالية فادحة^{٥٩}.
- ٢ - منع تضارب المصالح والفصل بين الملكية والإدارة فصل الإدارة عن العاطفة العائلية:
- تعالج الحوكمة الشرعية تداخل المصالح من خلال فصل ملكية الشركة عن إدارتها التنفيذية، حيث تُدار المؤسسة وفقاً للكفاءة المهنية بدلاً من القرابة العائلية، مما يرفع من جودة القرارات المالية^{٦٠}.
- ترسيخ مبدأ المساءلة: تعزيز مبادئ الرقابة والمساءلة الإدارية والمالية، وتحديد صلاحيات كل من الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، واللجان الشرعية بوضوح، مما يمنع الهدر المالي أو إساءة استخدام الأصول^{٦١}.

^{٥٢} تابع المرجع السابق، ص ٤٦.

^{٥٣} تابع المرجع السابق، ص ٤٦.

^{٥٤} تابع المرجع السابق، ص ٤٧.

^{٥٥} تابع المرجع السابق، ص ٤٧.

^{٥٦} تابع المرجع السابق، ص ٥٤.

^{٥٧} تابع المرجع السابق، ص ٥٥.

^{٥٨} تابع المرجع السابق، ص ٥٥.

^{٥٩} تابع المرجع السابق، ص ٥٦.

^{٦٠} تابع المرجع السابق، ص ٥٧.

^{٦١} تابع المرجع السابق، ص ٥٧.



المطلب الثاني أثر الحوكمة الشرعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات العائلية:

الفرع الأول دور الحوكمة الشرعية في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لرؤية ٢٠٣٠.

تلعب الحوكمة الشرعية في الشركات العائلية السعودية دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة، عبر إرساء قيم العدالة، والشفافية، والمساءلة وتتوافق هذه المبادئ مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ الرامية لبناء اقتصاد مزدهر ومستدام، وذلك من خلال المحاور التالية^{٦٢}:

١ - استدامة الكيان واستمراريته:

تُعد الحوكمة الشرعية صمام أمان للشركات العائلية ضد التفكك والنزاعات، حيث تضع ضوابط صارمة لتوزيع الموارد، وفصل الملكية عن الإدارة، وتنظيم انتقال القيادة بين الأجيال عبر المواثيق العائلية المتوافقة مع أحكام الشريعة هذا الاستقرار يحمي الاقتصاد الوطني من الهزات الناجمة عن انهيار الكيانات العائلية الكبرى^{٦٣}.

٢ - التنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية:

توفر الحوكمة الشرعية إطاراً أخلاقياً يمنع الممارسات الضارة مثل الاحتكار، والغش، والربا، مما يضمن تدفقاً عادلاً للثروات كما تعزز مبادئ الاستدامة (البيئية والاجتماعية والحوكمة) عبر الاستثمار المسؤول، وتشجيع الأعمال الخيرية والأوقاف، وتفعيل دور المرأة وتمكين الكفاءات داخل الشركات العائلية وفقاً لأفضل الممارسات^{٦٤}.

٣ - جذب الاستثمارات وثقة الشركاء:

تساهم الرقابة الشرعية والمالية المستقلة في تعزيز معايير الإفصاح والشفافية، وهو ما يرفع من كفاءة الأداء التشغيلي للشركات، ويجذب الاستثمارات الأجنبية، ويسهل الحصول على التمويل المؤسسي، لدعم خطط التوسع بما يخدم أهداف التحول الاقتصادي للمملكة^{٦٥}.

٤ - الالتزام بالنظام المؤسسي

تدعم قواعد الحوكمة الشرعية الامتثال لنظام الشركات السعودي الجديد، والذي يمنح المواثيق العائلية صبغة قانونية ملزمة لضمان حقوق كافة الأطراف (الورثة، الشركاء، والعاملون)^{٦٦}.

الفرع الثاني دور الحوكمة الشرعية في تحقيق الاستقرار والتوازن المالي:

تلعب الحوكمة الشرعية دوراً محورياً في استقرار وتوازن الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية، حيث تضمن توافق أنشطتها مع مقاصد وأحكام الشريعة الإسلامية، متوافقاً مع النظام السعودي ي هيئة سوق المالي الخاضع لنظام الشركات، وتُحقق التوازن المالي عبر تعزيز مبادئ العدالة، والشفافية، ومنع تضارب المصالح، وإبعاد الأصول عن مخاطر المعاملات المحرمة، مما يدعم استدامتها وتوارثها عبر الأجيال^{٦٧}.

وتمثل أبرز أدوار الحوكمة الشرعية في تحقيق هذا الاستقرار في النقاط التالية:٦٨:

١ - التوزيع العادل للثروة والأرباح:

تضع إطاراً واضحاً وشرعياً لتوزيع الأرباح بناءً على حصص الملكية بأسلوب يمنع الغبن أو الإجحاف، مما يضمن حقوق الملاك من الورثة وغيرهم ويُجنب الشركة النزاعات المالية^{٦٩}.

٢ - التطهير المالي والامتثال:

تُلزم الشركات بتطبيق الضوابط الشرعية التي تعصم الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية من الربا، والغرر، والميسر، مع وضع آليات للتطهير إن وُجدت أي إيرادات مشبوهة، مما يحمي التدفقات النقدية ويُبَارِك في استثمارات الشركة^{٧٠}.

٣ - إدارة وتوجيه "الأوقاف العائلية":

تُقدم الحوكمة الشرعية أدوات ممتازة للشركات العائلية السعودية لترتيب الأوقاف العائلية، حيث تحافظ على استمرار الكيان المؤسسي واستقلاليته عن أي خلافات محتملة قد تطرأ بين أفراد العائلة^{٧١}.

^{٦٢} انظر، زهرة الناصر، حوكمة الشركات في الميزان، رحلة بعض الشركاء من الازدهار لى الخروج من السوق المالي السعودي، دراسة تطبيقية عملية، ٢٠٢٦م، ص ٤٤.

^{٦٣} تابع المرجع السابق، ص ٤٥.

^{٦٤} تابع المرجع السابق، ص ٤٦.

^{٦٥} تابع المرجع السابق، ص ٤٦.

^{٦٦} تابع المرجع السابق، ص ٤٧.

^{٦٧} تابع المرجع السابق، ص ٥٣.

^{٦٨} تابع المرجع السابق، ص ٥٣.

^{٦٩} تابع المرجع السابق، ص ٥٤.

^{٧٠} تابع المرجع السابق، ص ٥٥.

^{٧١} تابع المرجع السابق، ص ٥٦.



٤ - الشفافية ومكافحة الفساد:

تُرسخ قيم النزاهة والمحاسبة والمساءلة، مما يحد من احتمالية سوء إدارة الأموال وتضارب المصالح بين الإدارة التنفيذية وأفراد العائلة، أو تداخل الذمة المالية الخاصة بالعائلة مع الذمة المالية للشركة^{٧٢}.

٥ - تعزيز الجاذبية الاستثمارية:

توافق الشركات مع معايير الحوكمة الشرعية، يمنحها موثوقية عالية في السوق السعودي، ويُسهل عليها الحصول على التمويل المؤسسي، وجذب الاستثمارات الخارجية الداعمة للنمو^{٧٣}.

النتائج:

بعد الانتهاء من تلك الدراسة فإنني توصلت إلى عدة نتائج هامة، سوف أقوم ببيان أهم تشلك النتائج على النحو التالي:

١ - عرف المُنظم السعودي الحوكمة في ظل الإطار القانوني لها بأنها قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الغدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المُساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة، والتنافسية، والشفافية في السوق وبيئة الاعمال.

٢ - مقاصد الحوكمة في الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية.

- الاستدامة وتأمين المستقبل انتقال القيادة بسلاسة:

- الفصل بين الملكية والإدارة الاعتماد على الكفاءات:

- درء النزاعات وحماية الثروة منع الخلافات:

- تعزيز الشفافية والمساءلة العدالة في توزيع الأرباح:

- تحقيق الشفافية المالية.

٣ - يكمن الغرض من الحوكمة في الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية:

- فصل الملكية عن الإدارة:

- تنظيم تعاقب القيادة:

-الشفافية والمساءلة:

- إدارة وتوجيه النزاعات:

٤ - تتجلى مبادئ الحوكمة في الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية.

- مبدأ الشفافية.

- مبدأ المُشاركة.

- مبدأ العدالة.

- مبدأ سيادة القانون.

- مبدأ الاجماع والتوافق العام.

٥ - أثر الحوكمة الشرعية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات العائلية.

تلعب الحوكمة الشرعية في الشركات العائلية السعودية دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة، عبر إرساء قيم العدالة، والشفافية، والمساءلة وتتوافق هذه المبادئ مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ الرامية لبناء اقتصاد مزدهر ومُستدام.

٦ - تلعب الحوكمة الشرعية دوراً محورياً في استقرار وتوازن الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية، حيث تضمن توافق أنشطتها مع مقاصد وأحكام الشريعة الإسلامية، متوافقاً مع النظام السعودي ي هيئة سوق المالي الخاضع لنظام الشركات.

٧ - تدعم قواعد الحوكمة الشرعية الامتثال لنظام الشركات السعودي الجديد، والذي يمنح المواثيق العائلية صبغة قانونية ملزمة لضمان حقوق كافة الأطراف (الورثة، الشركاء، والعاملون).

التوصيات:

بعد الانتهاء من بيان نتائج الدراسة فإنني كباحث قانوني أوصي بالتالي بخصوص البحث محل الدراسة:

١ - يجب العمل على تضمين الميثاق العائلي في النظام الأساس حيث يتم إلزام الشركات العائلية بتوثيق "دستور العائلة" أو الميثاق العائلي وإدراجه ضمن النظام الأساس للشركة لضمان إلزاميته مكتب سهل للمحاماة.

^{٧٢} تابع المرجع السابق، ص ٥٦.

^{٧٣} تابع المرجع السابق، ص ٥٧.



- ٢ - يجب العمل على إصدار تعريف نظامي موحد، فمن الضروري وضع إطار تشريعي أو تعريف نظامي واضح للشركات العائلية في الأنظمة السعودية، لتمييزها وتوفير الدعم القانوني الملازم لها موقع سهل للمحاماة (تنبيه: الرابط الأصلي معدل لتقادي الخطأ)
- ٣ - يجب دعم التوجه نحو تعيين مديرين تنفيذيين وكفاءات مهنية من خارج العائلة لقيادة العمليات التشغيلية، وتركيز دور أفراد العائلة في الإشراف الاستراتيجي من خلال مجلس الإدارة.
- ٤ - يجب الاستعانة بأعضاء مستقلين، حيثُ إشراك أعضاء مستقلين يتمتعون بالخبرة والحيادية في مجلس الإدارة لضمان شفافية القرارات وتقليل تضارب المصالح موقع سهل للمحاماة.
- ٥ - يجب تفعيل لجان المجلس، لكي يتم إنشاء وتفعيل لجان متخصصة منبثقة عن مجلس الإدارة (مثل: لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات والمكافآت) لتطبيق أعلى معايير المساءلة والنزاهة هيئة السوق المالية السعودية ٣.
- ٦ - يجب إلزام الشركات العائلية بإعداد قوائم مالية دورية معتمدة من مراجعين قانونيين معتمدين.
- ٧ - يجب العمل على إنشاء منصات رقمية تحت شركات العائلية على تأسيس مواقع إلكترونية رسمية تفصح فيها عن معلوماتها الأساسية وهيكلها التنظيمي، بما يخدم الأطراف ذات المصلحة والمستثمرين موقع سهل للمحاماة.
- ٨ - ضرورة تبني معايير واضحة لتقييم أداء الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري ومستمر لضمان الفاعلية.
- ٩ - العمل على إعداد ميثاق عائلي مكتوب: يجب على العائلات التجارية صياغة وثيقة قانونية تحدد قواعد العمل، وتوضح سياسات التوظيف، توزيع الأرباح، وتسوية النزاعات، مع تضمين بنوده في النظام الأساس للشركة.
- ١٠ - العمل على الفصل التام بين الملكية والإدارة: ضمان عدم تداخل المصالح من خلال إسناد الإدارة التنفيذية لكفاءات مهنية بناءً على الجدارة والخبرة، بدلاً من الاعتماد المطلق على القرابة العائلية.

قائمة المصادر والمراجع:

- ١ - المعيار العاشر لمجلس الخدمات المالية الإسلامية - ماليزيا ٢-٣.
- ٢ - الوريهي. أفنان بنت سعد بن محمد، دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩م.
- ٣ - احمد السيد الدقن، الحوكمة الالكترونية كمدخل للنظور الديمقراطي في ظل الثورة الصناعية، ٢٠٢٠م.
- ٤ - حيدر، شاكر، الحوكمة المفهوم والخصائص والأبعاد الرئيسية، مركز الدراسات والبحوث العلمية في العالم العربي، ٢٠١١م.
- ٥ - محمد عساف محمد السلامة، الإطار القانوني لحماية المستهلك في التجارة الالكترونية، مقالة قانونية، نشرت في المجلة القانونية، ٢٠١٨م.
- ٦ - التميمي، شرح التدميرية محمد بن خليفة التميمي، الأمر الرابع، ٢٠١٨م.
- ٧- الجوهري أمانى عبد الهادي، أدبيات الشفافية والفساد، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٨م.
- ٨ - العابدي، أستاذ أصول الفقه بكلية المسجد النبوي سابقاً، مقال قانوني يشرح المساءلة المتصلة بضوابط الجزاء التأديبي، ٢٠١٤م.
- ٩ - مفيز الفوز، النزاهة ومكافحة الفساد، موقع انجز، ٢٠١٥م.
- ١٠ - الخضير، مبادئ الحوكمة وأثرها على المسؤوليات والاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ٢٠١٨م.
- ١١ - كانو، أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة، دراسة تحليلية مقارنة بين التجربة الماليزية والمصرية، ٢٠١٥م.
- ١٢ - السيد أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية، المجلة العربية للإدارة، ٢٠٢٤م، ص (٣٧).
- ١٣ - أبو العطا. نرمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع لقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٧م.
- ١٤ - ابو بكر. مصطفى محمد الحوكمة وأبعادها وخصائصها، قضايا إدارية وتنمية مُعاصرة، المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، ٢٠٢٤م.
- ١٥ - الصفحة الرسمية لشركة إسناد المالية، مفهوم الحوكمة وأسباب ظهورها، مقال مالي، نُشِر بواسطة الصفحة الرسمية للشركة بموقعها الرسمي، ١٤٤٥هـ.
- ١٦ - الأحكام التمهيدية للأنحة حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية، هيئة سوق المال، الصادر عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١٦-٨-٢٠١٧) وتاريخ ١٦/٠٥/١٤٣٨هـ، بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم



- (م/٣) وتاريخ ١/٢٨/١٤٣٧ هـ، المعدلة بقرار مجلس رئيس هيئة سوق المال رقم ٢٠٢٣-٥-٨) وتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٥ هـ، بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/٠١ هـ.
- ١٧ - مريع سعد الهباش، حوكمة الشركات، كلية إدارة الأعمال، ٢٠٢٥ م.
- ١٨ - ماهر عبد الرحمن الحضراوي، حوكمة الرؤية تطبيقات الحوكمة في رؤية المملكة ٢٠٣٠ م، الناشر مكتبة جرير، ٢٠٢٣ م.
- ١٩ - محمد بن مجدي باسلوم، الحوكمة في ظل رؤية ٢٠٣٠ م، وأثرها في تحسين المؤسسات ونماذج لتطبيقها، ٢٠٢٦ م.
- ٢٠ - فيصل بن عايض النقيعي، حوكمة الشركات في السوق السعودي، وأثرها على القطاع العام والقطاع الثالث، ٢٠٢٥ م.
- ٢١ - طارق عبد العزيز الشيخ، مبادئ الحوكمة مع التطبيق على القطاع الحكومي، نظريات ونماذج ومقاييس الحوكمة، المملكة العربية السعودية، دار الإجابة للنشر، ٢٠٢٦ م.
- ٢٢ - احمد بن سعد الخبتي، الوجيز في أحكام الشركات في النظام السعودي الجديد، المملكة العربية السعودية، جامع الملك سعود، دار الأجابة للنشر، ٢٠٢٦ م.
- ٢٣ - د. عمر بن عبد الله الحماد، الحوكمة مفاهيم ومبادئ وتطبيقات، حوكمة القطاع العام، قسم الرقابة بالمعهد العالي، بجامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٤٢ هـ.
- ٢٤ - انظر، د، داود بن سلمان، بن عيسى، الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية، المملكة العربية السعودية/ مكتبة دار الحجاز، ٢٠٢٥ م.
- ٢٥ - زهرة الناصر، حوكمة الشركات في الميزان، رحلة بعض الشركاء من الازدهار لى الخروج من السوق المالي السعودي، دراسة تطبيقية عملية، ٢٠٢٦ م.



أثر المقاصد الشرعية في حفظ الأنظمة العدلية (نظام التنفيذ السعودي الحديث أنموذجاً).

The impact of Sharia objectives on preserving judicial systems (The modern Saudi enforcement system as a model).

د. ابتسام صالح مسحل الجعيد^(٢)
أستاذ مساعد في قسم الأنظمة - كلية عنيزة
للدراسات الإنسانية والإدارية

E-mail: ialjaid@oc.edu.sa

د. منيرة عبد الله محمد العشرة^(١)
أستاذ مساعد في قسم أصول الفقه - كلية
الشريعة بجامعة القصيم

E-mail: m.alashrh@qh.edu.sa

المستخلص:

تناول البحث دراسة تأسيسية وتطبيقية لـ (أثر المقاصد الشرعية في حفظ الأنظمة العدلية)، مُتَّخِذاً من "نظام التنفيذ السعودي الحديث أنموذجاً" للدراسة والتحليل، وقد كشف البحث عن مدى التلاحم بين الغايات المقاصدية والمنظومة العدلية في المملكة العربية السعودية؛ حيث تبيّن أن نظام التنفيذ الحديث ليس فقط نصوصاً إجرائية جامدة، بل هو أداة تشريعية مرنة ومُحَكَّمة، صيغت لحماية الحقوق وإقامة العدل.

وعليه، فقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استعمال المقاصد الشرعية في حفظ الأنظمة العدلية، ومدى وجودها في مواد نظام التنفيذ السعودي الحديث، كذلك أظهرت الدراسة كفاءة الوسائل التقنية الحديثة في تحقيق مقصد حفظ الوقت ومنع المماطلة، ويوصي البحث الباحثين والباحثات بالعناية بدراسة الأنظمة العدلية، وبيان ارتباطها بالجوانب الشرعية، وإظهار ذلك للقارئ. **الكلمات المفتاحية:** الأصول - المقاصد - الأنظمة - العدلية - الأثر - القانون.

Abstract:

This study examines, from both foundational (*uṣūlī*) and applied perspectives, the impact of *Maqāṣid al - Sharī'ah* on the preservation of judicial systems, taking the modern Saudi Enforcement Law as a model for study and analysis.

The research demonstrates the close interrelationship between *maqāṣidī* objectives and the judicial framework in the Kingdom of Saudi Arabia, showing that the modern Enforcement Law is not merely a body of rigid procedural provisions, but rather a precise and flexible legislative instrument formulated to protect rights and uphold justice.

Accordingly, this study aims to clarify the impact of employing *Maqāṣid al - Sharī'ah* in preserving judicial systems, and to identify the extent to which these objectives are reflected in the articles of the modern Saudi Enforcement Law.

The conclusion presents the most significant findings and recommendations, including the following: the modern Saudi Enforcement Law incorporates a number of *maqāṣid* - based legal maxims, such as the maxim of warding off harms (*dar' al - mafāsīd*) and the maxim of prohibiting abuse in the exercise of rights (*man' al - ta'assuf fī istikhdām al - ḥaqq*), among many others. The study further demonstrates the effectiveness of modern technological means in achieving the objective of time preservation and preventing dilatory conduct (*mumātalah*). The study recommends that researchers give due attention to the study of judicial systems and clarify their connection to *Sharī'ah* - based principles, making this relationship clear to the reader.

Keywords: Legal Foundations (*Uṣūl*) · *Maqāṣid al - Sharī'ah* · Judicial Systems · Judicial Framework · Impact · Law



مقدمة البحث:

الحمد لله الذي أحكم ببالح حكيمته تشريع، وجعل الشريعة الغراء مآلاً لاستصلاح أحوال العباد في العاجل والأجل، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، هادياً وبشيراً، وعلى آله وصحبه الأكرمين، وبعد:

فإن الغاية الأسمى والأثر المتوخى من قَوْنَةِ التشريعات وتَقْنِينِهَا يَكْمُنُ في صيانة كَيُونَةِ المجتمع، وضبط السلوك الإنساني، وإرساء دعائم العدالة المُستدامة والأمن السلمي.

ولمّا كانت النصوص القانونية والتشريعية في صياغتها المجردة تُؤوّل غالباً إلى قوالب جامدة، فإن استلّهام "المقاصد والغايات" يمثّل الشريان الحيوي الذي يَرِفِدُ النص القانوني بروح المرونة والفاعلية.

ومن دون هذا البُعد المقاصدي، تُنكفئ القواعد القانونية إلى قيود شكلية مَحْضَة، تعجز عن مُواكبة التحولات المجتمعية وتحقيق العدالة الموضوعية.

وقد تميّز الفكر الأصولي بسبقه في تأصيل "مقاصد الشريعة"، وجعلها المرتكز الأساس الذي تدور في فلكه الأحكام؛ حيث تمحورت التشريعات حول صيانة الضرورات الخمس، وغيرها من المقاصد؛ وفي ظل التحديات المعاصرة والمتغيرات المُتسارعة، برزت حاجة معرفية مُلِحّة لِمَدِّ جسور التواصل بين الأصول المقاصدية وفلسفة القانون الوضعي بُغْيَةً تأسيس أُطر تشريعية تُنَسِّمُ بالمرونة، وتستجيب لِمُتطلّبات العصر، وتوازن بدقة وبراعة بين دلالة النص الحرفية، وحكمته التشريعية وغايته النهائية.

وانطلاقاً من هذا التكامل المعرفي بين الحقلين: الأصولي والقانوني، تتبلور الأهمية العلمية والعملية لهذا البحث في دراسة أوجه التفاعل بين المقاصد الشرعية والقانون الوضعي، واستكشاف آليات توظيف المنهج المقاصدي كأداة تفسيرية فاعلة في يد المشرّع والقاضي على حدٍ سواء؛ وذلك لتأويل النصوص القانونية، وسد الثغرات التشريعية، وتوجيه القوانين نحو تلبية مصالح الأفراد وحمايتهم.

وعليه، فقد جاء هذا البحث مُظهرًا لهذه الأهمية، ومُبرّرًا لها.

أولاً: مشكلة البحث:

تتمحور إشكالية البحث في التساؤلات التالية:

١. ما مدى انعكاس المقاصد الشرعية على بنية نظام التنفيذ الحديث وتطبيقاته الإجرائية؟
٢. إلى أي مدى تتوافق المواد الإجرائية في نظام التنفيذ الحديث مع الكليات الخمس؟
٣. كيف يسهم الاستحضار المقاصدي لدى القاضي في تفعيل النظام؟

ثانياً: أهمية البحث:

١. إبراز المرونة التشريعية في الأنظمة الحديثة، وقدرتها على استيعاب المقاصد الشرعية الكلية.
٢. بيان دور نظام التنفيذ كركيزة أساسية لسيادة النظام واستقرار التعاملات المالية والاجتماعية من خلال استرداد الحقوق.
٣. الجمع في البحث بين الشريعة والقانون، وهو من الدراسات البَيِّنِيَّة، والتي لها من الأهمية ما لا يمكن حَصْرُهُ.

ثالثاً: أهداف البحث:

١. الكشف عن الأصول المقاصدية التي بُنِيَتْ عليها مواد نظام التنفيذ.
٢. تحليل أثر الرؤية المقاصدية في توجيه التكيف القضائي أثناء مرحلة التنفيذ.
٣. تقييم كفاءة الوسائل التقنية الحديثة في تحقيق مقصد حفظ الوقت ومنع المُماطلة.

رابعاً: منهج البحث:

سرنا في هذا البحث على المنهج التأصيلي في بيان ماهية المقاصد الشرعية ونظام التنفيذ.

أما المنهج التطبيقي فقد وظفناه في بيان مواد نظام التنفيذ السعودي الحديث التي استندت لإعمال المقاصد الشرعية في مضمونها.

والسبب في اتباع هذا المنهج بأن هذا المنهج يجمع بين دراسة المقاصد الشرعية من خلال تعريفها، وتعريف نظام التنفيذ، والجمع بين الدراسة التطبيقية التي تقوم على تتبع واستقراء مواد النظام، ثم بنائها على القواعد المقاصدية.

خامساً: حدود البحث:

مواد نظام التنفيذ السعودي الحديث الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٣٧) بتاريخ (١١/١٤٤٧هـ).

سادساً: الدراسات السابقة:

١. مقصد حفظ المال وأثره في نظام التنفيذ السعودي. للدكتور: مشهور الحارثي.

هذا البحث يتناول مقصد واحد من مقاصد الشريعة وهو (مقصد حفظ المال)، ويبين أثره في أحد أهم الأنظمة العدلية، وهو نظام التنفيذ السعودي، وأهم النتائج التي توصل لها الباحث، هي أهمية المقاصد الشرعية وأثرها في الواقع العلمي والعملية، والنتيجة الأهم هي بيان أن نظام التنفيذ السعودي جاء موافقاً لمقاصد الشارع في حفظ المال ومنع وقوع الضرر على أموال الناس.



٢. مقصد حفظ المال وأثره في نظام الإجراءات الجزائية السعودي. للدكتور: عبد الملك البازعي.

يهدف البحث إلى بيان أثر مقصد حفظ المال على الأنظمة الحديثة في المملكة العربية السعودية، من خلال النظر في نظام الإجراءات الجزائية السعودي، للظفر ببعض المواد النظامية وعلاقتها بمقصد حفظ المال؛ لتظهر الدراسة عناية الأنظمة بمقاصد الشريعة؛ ومدى شمولية مقاصد الشريعة لأحكام الأنظمة الحديثة وأثرها عليها.

وقد خلص البحث إلى نتائج من أهمها: أن علم مقاصد الشريعة، يمكن ربطه بكثير من العلوم الحديثة. كما أن علم مقاصد الشريعة يسهل على غير المتخصص الاطلاع على روح الشريعة وسمو غاياتها بأيسر الطرق. وأن نظام الإجراءات الجزائية السعودي له صلة وثيقة بمقاصد الشريعة. وأن في ربط نظام الإجراءات الجزائية بعلم مقاصد الشريعة يمكن أن يساعد القاضي في صياغة الأحكام القضائية. كما أن ربط نظام الإجراءات الجزائية بعلم مقاصد الشريعة يمكن أن يساعد المحامي في كتابة المذكرات، بحسن الاستدلال ولاستنباط.

٣- مقصد حفظ النفس وأثره في نظام الإجراءات الجزائية السعودي، للدكتور مشهور الحارثي.

هذا بحث بعنوان "غاية حفظ النفس وأثرها على نظام الإجراءات الجزائية السعودي"، أراد الباحث من خلاله توضيح أهمية مقاصد الشريعة الإسلامية عموماً، وتأثيرها على الواقع العلمي والعمل، وبيان عناية الإسلام بالنفس البشرية، بحفظها وصيانتها، والوقاية من أذاها، ثم تسليط الضوء على أثر هذه الغاية العظيمة في أحد أهم الأنظمة القضائية، وهو قانون الإجراءات الجزائية السعودي، الذي يُظهر أثر علم المقاصد الشرعية في بناء المواد القانونية وتطبيقها.

٤- الأمور بمقاصدها في تفسير العقود وفق نظام المعاملات المدنية السعودي، دراسة تحليلية وتطبيقية، للدكتور عالمي سعد. يهدف هذا البحث إلى دراسة مبدأ "الأعمال مقاصدها" وتطبيقه في تفسير العقود في نظام المعاملات المدنية السعودي. ويعتبر هذا المبدأ أحد الركائز الأساسية في الفقه الإسلامي لأنه يركز على النوايا والمقاصد الحقيقية للمتعاقدين بدلاً من الالتزام بالمعاني الحرفية للنصوص. يُبرز هذا البحث أهمية هذا المبدأ في تحقيق العدالة وحماية الحقوق، لا سيما في حالات الغموض أو تضارب بنود العقود. وتشمل الدراسة تحليلاً نظرياً وتطبيقياً، إذ تتناول الجذور الفقهية لهذا المبدأ وتُفصّل آليات تطبيقه في النظام القانوني السعودي. كما يتناول البحث التحديات العملية التي تواجه القضاء في تفسير العقود بناءً على النوايا، كصعوبة إثبات النوايا الخفية والتوفيق بين النصوص الظاهرة والمقاصد الحقيقية.

وأوجه الاختلاف بين هذا البحث وبين الدراسات السابقة.

البحث الأول يقتصر الباحث على مقصد حفظ المال في نظام السعودي القديم، وأما هذا البحث فهو يشمل نظام التنفيذ الحديث الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٣٧) بتاريخ (١١/٣/١٤٤٧هـ).

ومما يفارق البحث الأول للدكتور مشهور الحارثي، هو الإضافة في بيان كفاءة الوسائل التقنية الحديثة، وبيان أثرها في مقصد حفظ الوقت ومنع المماطلة.

وأما البحث الثاني فالفرق بينها وبين هذا البحث واضحٌ جلي، فهي تقتصر على نظام الإجراءات الجزائية، وبحثنا هذا متعلق بنظام التنفيذ الحديث.

وكذلك في البحث الثالث وهو مقتصر على مقصد حفظ النفس في نظام الإجراءات الجزائية، هذا يفارق بحثنا المقصود هنا. وأما البحث الرابع فهو مختص بقاعدة فقهية كبرى وهي الأمور بمقاصدها، وبيان أثرها في العقود في ضوء نظام المعاملات المدنية.

تمهيد: ماهية المقاصد الشرعية، وعلاقتها بحفظ النظام العام:

أولاً: تعريف المقاصد الشرعية في اللغة والاصطلاح:

المَقَاصِدُ لُغَةً: جمع مقصد، من: قصد الشيء وقصد له وقصد إليه قصدًا، من باب ضرب، بمعنى: طلبه وأتى إليه واكْتَنَزَهُ وأَثْبَتَهُ، والقصد والمقصد هو طلب الشيء أو إثبات الشيء، أو الاكْتَنَازُ في الشيء أو العدل فيه^(١).

مقاصد شرعية اصطلاحاً:

لم يُعَنَّ علماء الأصول المتقدمون بتعريف مقاصد الشريعة؛ وذلك لوضوح معنى هذا المصطلح لديهم، مما دفع العلماء المعاصرين والباحثين إلى الاجتهاد في وضع تعريف له.

ومن أشهر التعريفات: تعريف الطاهر بن عاشور؛ حيث عرّف المقاصد الشرعية بأنها: "مقاصد التشريع العامة: هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون بنوع خاص من أحكام الشريعة".

(١) يُنظَر: مادة "قصد" في: القاموس المحيط (٢/٣٢٧)، معجم مقاييس اللغة (٥/٩٥)، المصباح المنير (٢/٦٩٢)، مختار الصحاح (ص٥٣٦)، تهذيب الأسماء للغات (٢/٩٣).



ثانيًا: علاقة المقاصد الشرعية بحفظ النظام العام:

إن مبنى الشريعة على رعاية الحكم، وتوفير مصالح العباد في المعاش والمعاد، وكل مسألة خرجت عن المصلحة إلى المفسدة، فليست من الشريعة، وإن أُدخِلَتْ فيها بنوع من التأويل^(٢).

ثالثًا: بيان ماهية نظام التنفيذ:

يُعد نظام التنفيذ من أهم الأنظمة القضائية في المملكة العربية السعودية؛ إذ يُمثِّل الحلقة الأخيرة والأهم في منظومة العدالة؛ فالحكم القضائي - مهما كان عادلاً - يبقى جبراً على ورق ما لم يُنفَّذ فعلياً ويحصل صاحب الحق على حقه كاملاً؛ ولهذا أوَّلَت المملكة اهتماماً بالغاً بتطوير نظام التنفيذ وإنشاء محاكم متخصصة لضمان سرعة تنفيذ الأحكام القضائية والسندات التنفيذية وفعاليتها.

وقد صدرت الموافقة عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) وتاريخ (١٣/٨/١٤٣٣هـ)، وقد كانت بعض إجراءات التنفيذ قبل صدور النظام الخاص به، مذكورة في نظام المرافعات الشرعية السابق الصادر في عام ١٤٢١هـ.

وقد صدرت الموافقة على تحديث نظام التنفيذ بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٣٧) بتاريخ (٣/١١/١٤٤٧هـ).

المبحث الأول: أثر المقاصد في إجراءات نظام التنفيذ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحماية القانونية للمنفذ له (المقصد من سرعة التنفيذ):

جاء نظام التنفيذ الحديث بعدد من المواد التي تراعي حقوق المنفذ له (الدائن)، وتُقدِّم له الحماية القانونية الكاملة؛ وعند استقراء نظام التنفيذ نجد أنه اشتمل على عدد من الإجراءات والقرارات التي يتخذها قاضي التنفيذ؛ تحقيقاً لمقصد حفظ المال، وذلك من خلال سرعة التنفيذ وعدم المُماطلة.

ويظهر ذلك من خلال عدد من التشريعات، هي:

- اتخاذ الإجراءات التَّحْفُظِيَّةَ عموماً.
- الأمر بالحجز التحفُّظي على الأموال.
- الأمر بالإفصاح والحجز التنفيذي.
- حفظ الأموال المحجوزة من التَّلف.
- حراسة المال المحجوز وعدم التعدي عليه.
- الاحتياط لأموال القاصرين والأوقاف.

وفيما يلي بيانها:

اتخاذ الإجراءات التَّحْفُظِيَّةَ عموماً:

ويظهر هذا جلياً في المادة السابعة، ونصّها:

"إذا وقع تعدي، أو مقاومة، أو محاولة لتعطيل التنفيذ، وجب على قاضي التنفيذ اتخاذ جميع الإجراءات التَّحْفُظِيَّةَ، وله الأمر على الجهات المختصة بتقديم المعونة المطلوبة، ولا يجوز لمأموري التنفيذ كسر الأبواب، أو فتح الأقفال بالقوة لإجراء التنفيذ، إلا بعد استئذان قاضي التنفيذ، وتوقيع محضر بذلك".

المراد بالإجراءات التَّحْفُظِيَّةَ: اتخاذ كل ما من شأنه حفظ حقوق الدائنين: كالتحفظ على محل التنفيذ، ومنع التصرف فيه بما يمنع التنفيذ مستقبلاً^(٣).

الأمر بالحجز التحفُّظي على الأموال:

ونصَّ على هذا الإجراء عدد من مواد النظام، ومثالها:

المادة الرابعة والعشرون، ونصّها: "للدائن أن يطلب إيقاع الحجز التحفُّظي على منقولات مدينه إذا لم يكن للمدين محل إقامة ثابت في المملكة، أو خشي الدائن - لأسباب مقبولة - اختفاء أموال المدين، أو تهريبها"^(٤).

ويؤكد حفظ حق الدائن القانوني ما جاء في المادة الخامسة والعشرين، ونصّها: "المؤجر العقار أن يطلب إيقاع الحجز التحفُّظي على المنقولات أو الثمار التي في العين المؤجرة؛ ضماناً للأجور المستحقة"^(٥).

الأمر بالإفصاح والحجز التنفيذي:

وتظهر الحماية القانونية للدائن في عدد من المواد النظامية، ومنها:

المادة الخامسة عشرة، ونصّها:

(٢) إعلام الموقعين: (١١/٣).

(٣) يُنظر: بحث بعنوان: مقصد حفظ المال وأثره في نظام التنفيذ السعودي، للباحث الدكتور مشهور الحارثي (ص ٩).

(٤) المادة (٢٤) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٣/٨/١٤٣٣هـ.

(٥) المادة (٢٥) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٣/٨/١٤٣٣هـ.



"على المُنفذّ ضده أن يُفصح عن أمواله من تاريخ إبلاغه بأمر التنفيذ أو من تاريخ الإعلان وَفَقَّ ما قضت به المادة الرابعة عشرة من النظام:
على المحكمة - بناءً على طلب طالب التنفيذ إذا توفّرت به قرائن تدل على إخفاء المُنفذّ ضده أمواله أو تهريبها - أن تأمر بالإفصاح عن كلّ من:

أ. وكلاء المُنفذّ ضده، ومَن تربطهم بهم علاقة تعاقد عماليّة.

ب. المتعاملين ماليّاً مع المُنفذّ ضده، ومَدِينِيهِ، والمُشتَبَه في مُحاباتهم له.

ج. المحجوز لديه مال من أموال المُنفذّ ضده"^(٦).

وجاء في المادة السابعة عشرة ما يؤكد على أهمية الإفصاح، فأوجب على الجهات المختصة المبادرة في الاستجابة لقاضي التنفيذ:
"على جميع الجهات المختصة، أو المُشرِفة على تسجيل الأموال، وعلى مَدِين المدين، ومُحاسب المدين، وموظّفيه: الإفصاح عن أصول المدين بناءً على أمر قاضي التنفيذ، خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ إبلاغ تلك الجهات"^(٧).

حفظ الأموال المحجوزة من التلف:

وقد نصَّ على هذا الإجراء نظام التنفيذ في عدد من المواد النظامية، منها:

المادة السابعة والثلاثون، ونصّها:

"يُودِعُ المأمورُ النقودَ، والمجوهرات، والمعادن الثمينة، والتُّحف، والأشياء النفيسة، في حساب المحكمة أو في خزينتها، بحسب الحال"^(٨).

وكذلك المادة الثامنة والثلاثون، ونصّها:

"المأمور - إذا اقتضى الحال - تحريرُ المال المحجوز، وعليه وضعُ الأقفال وخاتم المحكمة، وإثبات ذلك في المحضر"^(٩).

حراسة المال المحجوز وعدم التعدي عليه:

لم يغفل النظام عن حراسة المال، مما يدفع الضرر عن الدائن ويحفظ حقه، ويوضح ذلك ما نصّت عليه المادة الثانية والأربعون، ونصّها:

"يُكلّف قاضي التنفيذ المحجوز عليه بحراسة المال المحجوز تحت يده بشرط تقديم ضمان، أو كفيل مّليء بالامتناع عن التعرّض للمال المحجوز بما قد يضر الدائن، فإن رفض المحجوز عليه الحراسة، أو تَعَدَّر تقديم الضمان أو الكفيل، أمر قاضي التنفيذ بتعيين حارس مُرخّص له"^(١٠).

والمادة الثالثة والأربعون، ونصّها:

"في جميع الأحوال يُسلّم المال المحجوز للحارس بتوقيعه على ذلك بمُوجب محضر الحجز، ولا يجوز للحارس الانتفاع بالمال المحجوز، أو إعارته، أو تعريضه للتلف؛ ولقاضي التنفيذ أن يأذن للحارس بإدارة المحجوز إذا اقتضت المصلحة ذلك، وعليه حفظ غلّته محجوزة مع الأصل، وإذا كان الحارس مالِكًا للمال المحجوز، جاز لقاضي التنفيذ أن يأذن له بالانتفاع به"^(١١).

الاحتياط لأموال القاصرين والأوقاف:

ويظهر مما سبق جفّظ النظام لمقصد حفظ المال، مما قد يمنع وقوع الضرر ابتداءً على المال، ولم يغفل المُنظّم جانب الضرر بعد وقوعه على الدائن، فجعل منظومة التنفيذ متكاملة الجوانب، فشرّع عددًا من العقوبات التي تعالج الضرر بعد وقوعه، وتساهم في رد مال الدائن له، ومنها ما يلي:

- المنع من السفر:

نصت المادة التاسعة عشرة على منع السفر، ونصّها: "تأمر المحكمة بمنع المُنفذّ ضده من السفر إلى خارج المملكة؛ بناءً على طلب يُقدّم من طالب التنفيذ"^(١٢).

وقد عالج التحديث الجديد لمنع السفر ذلك الأمر بضوابط، منها:

- يُمنع من السفر بحِدٍّ أقصى ثلاث سنوات قابلة للتّمديد لمرة واحدة، ويكون الإجمالي لا يتجاوز ست سنوات.

كذلك اعتنى المُنظّم بالجانب الإنساني، فأجاز بعض الحالات الاستثنائية لرفع منع السفر، ومنها:

- العلاج بالخارج، وقِيَدَه بوجود تقرير طبي.

- الديون البسيطة.

^(٦) المادة (١٥) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٣٧) بتاريخ ١٤٤٧/١١/٣ هـ.

^(٧) المادة (١٧) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٨/١٣ هـ.

^(٨) المادة (٣٧) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٨/١٣ هـ.

^(٩) المادة (٣٨) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٨/١٣ هـ.

^(١٠) المادة (٤٢) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٨/١٣ هـ.

^(١١) المادة (٤٣) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٨/١٣ هـ.

^(١٢) المادة (١٩) من نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٣٧) بتاريخ ١٤٤٧/١١/٣ هـ.



- إذا كانت مهنة المُنفذ ضده تتطلب السفر.

- إذا كشف عن أموال كافية للسداد.

حفظ حق الدائن بفرض عقوبة السجن ضد المدين:

نصت المادة السابعة والثلاثون على إجراءات الحبس، وهي:

"إذا مضى ثلاثون يوم عمل على اتخاذ أي من إجراءات التنفيذ الجبري الواردة في المادة السادسة والثلاثين من النظام، ولم ينفذ المُنفذ ضده التزامه، فتأمر المحكمة - بناءً على طلب طالب التنفيذ - بحبس المُنفذ ضده لإجباره على التنفيذ، بما لا يزيد على مائة وثمانين يوماً، يجوز تمديد مدته أخرى بناءً على طلب طالب التنفيذ".

وبالنظر إلى التعديل الجديد، نجد أن المُنظم راعى الجوانب الإنسانية في إجراءات الحبس، وذلك من خلال ما يلي:

لا يجوز حبس المُنفذ ضده وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة إذا لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، أو ثبت بموجب تقرير طبي مُعتمد: إصابته بمرض لا يتحمل معه الحبس، أو إذا كان امرأة حاملاً أو لها طفل لم يتجاوز الثانية من عمره، أو إذا كان المُنفذ ضده أحد أصول طالب التنفيذ أو فروعه.

- يُنفذ حبس المُنفذ ضده وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة بَعَزْلٍ عن المسجونين في القضايا الجزائية.

وبعد تشريع عقوبة السجن وتنظيم أحكامها، جاءت المادة الخمسون بتأكيد عقوبة السجن والغرامة المالية إذا وقع من المُنفذ ضده ما يلي:

جاءت المادة الخمسون من النظام بفرض عقوبة السجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو غرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بهما معاً، وذلك في حالات معينة، منها:

عند قيام المُنفذ ضده بأحد التصرفات التالية.

- إخفاء الأموال، أو تهريبها.

- الامتناع عن الإفصاح عنها، أو تعمد تعطيل التنفيذ.

- التصرف بالأموال محل التنفيذ بعد صدور الأمر بالحجز عليها.

- عدم الاستجابة للاستجواب.

- مقاومة التنفيذ، أو تقديم بيانات، أو معلومات مُضللة، أو غير صحيحة، بشكل مُعتمد، أمام المحكمة أو عند تطبيق إجراءات التنفيذ.

ومما يُقدّم الحماية القانونية للمُنفذ له، ويساعد في تحقيق مقصد سرعة التنفيذ:

ما نصت عليه المادة الثامنة عشرة في الفصل الثالث: (إجراءات التنفيذ الجبري)، وهي: فرض غرامة لا تزيد عن (خمسة آلاف) ريال يومياً عن كل يوم يَمضي دون إتمام التنفيذ^(١٣).

المطلب الثاني: الضمانات المقاصدية للمُنفذ ضده:

من المواد التي جاءت لتحقيق مبدأ عدم استخدام الحق في التعسف، وقيدت سلطة طالب التنفيذ في التوجيه لتحقيق الغاية المشروعة، وهي استيفاء الحق الثابت بالسند التنفيذي دون الإضرار بالمنفذ ضده: المادة الثالثة والخمسون في الفقرة الأولى، ونصها: "يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، وبغرامة لا تزيد على مئة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من: طالب التنفيذ إذا تقدّم بطلب إجراء من إجراءات التنفيذ بقصد الإضرار بالمنفذ ضده، أو إذا ماطلّ في إنهاء الطلب بعد استيفاء الحق محل السند التنفيذي؛ بقصد الإضرار بالمنفذ ضده.

ومما يَدرأ التعسف في استخدام الحق، ويساهم في تحقيق الروابط الأسرية وعدم قطع الرحم: ما نصت عليه المادة السابعة والثلاثون في الفقرة الثانية:

لا يُحبس إذا كان المُنفذ ضده أحد أصول طالب التنفيذ أو فروعه:

- الأصول: الأب، والأم، والأجداد والجدات وإن علواً.

- الفروع: الأبناء، والبنات، وأبناء الابن وبناته وإن دنوا.

المطلب الثالث: أثر التقنية الحديثة في تحقيق المقاصد الشرعية:

يعكس هذا التطور انتقال التنفيذ إلى منظومة رقمية متكاملة تعتمد على الأنظمة الإلكترونية في إدارة الإجراءات وتسريعها، ويتجلى ذلك في اشتراط توثيق السندات التنفيذية عبر المنصات الرسمية؛ وذلك لاكتساب الصفة التنفيذية، وتنظيم إجراءات المنع من السفر، وتطوير آليات التنفيذ بشكل أكثر وضوحاً وانضباطاً.

توضح ذلك المادة السادسة عشرة، ونصها:

(١٣) المادة الثامنة عشرة من نظام التنفيذ، الصادر برقم (٢٣٧/م)، تاريخ ١٤٤٧/١١/٣ هـ.



"على الجهة المُشرِفة على الأموال أو تسجيلها، أو الكيانات التي تُشرف عليها وفق النصوص النظامية، ذات العلاقة - بحسب الأحوال - القيام بالآتي:

١. إنشاء أو تحديد إدارة (أو أكثر) لتكون مسؤولة عن معالجة الأوامر والقرارات المتعلقة بالتنفيذ.

٢. إعداد قواعد بيانات بملكية الأموال الثابتة أو المنقولة، وفق ما تحدده اللائحة.

٣. تمكين الربط والتكامل الإلكترونيين مع أنظمة الوزارة الإلكترونية ذات الصلة بطلبات التنفيذ".

ولا يقتصر أثر هذا التحول على تسريع الإجراءات فحسب، بل يمتد ليشمل تحسين دقة التنفيذ، وتوحيد مساراته، وتعزيز موثوقية البيانات المرتبطة به، مما يساهم في حفظ المال والوقت.

ونصّت على ذلك المادة الثانية والستون:

"يكون اتخاذ أي قرار أو إجراء من إجراءات التنفيذ الواردة في النظام واللائحة عبر استعمال الوسائل الإلكترونية المُعتمدة، وإذا تَعَدَّر تنفيذ أيٍّ منهما متى تحققت الغاية، باستعمال أساليب التقنيات الحديثة المُعتمدة، يكون تنفيذه عبر الطرق العادية".

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على تَفْعِيل المقاصد في قضاء التنفيذ، وفيه ثلاثة مطالب:

تمهيد: يُراد بهذا المبحث تحليل وبيان كيف يؤدي فهم الأهداف والغايات النهائية لـ "المقاصد" إلى تحسين تطبيق العدالة، وحماية النظام المالي.

ويركز هذا القسم من البحث على النتيجة العملية لاستعمال "المقاصد الشرعية" عند إصدار الأحكام وتنفيذها من قِبَل القاضي.

فبدلاً من الالتزام الحرفي بالجُمود النصّي، يُنظَر في الغاية من وراء النظام؛ لضمان تحقيق العدل، ومنع الضرر.

المطلب الأول: دور المقاصد في تفسير النصوص النظامية الغامضة عند القاضي:

يُقصد بهذا المطلب: الحديث عما يواجهه القاضي من نصوص قانونية غير واضحة، أو يكون النص يحتمل أكثر من معنى، فإنه يلجأ إلى مقاصد النظام - المقاصد الشرعية الموافقة للمواد النظامية - لاختيار التفسير الذي يتوافق مع روح النظام وغايته الكبرى. والمُطَّلِع على كتب الشريعة يجد عند العلماء كثيرًا من النماذج التي بيَّنوا فيها دور المقاصد في تفسير ما يَلْتَبِس على القاضي أو يَغْمُض عليه، ومن ذلك ما ذكره الإمام ابن القيم - رحمه الله - من أن النصوص التي قد تبدو عامة أو غامضة يجب أن تُحْمَل على مقصد "العدل"، وذلك من خلال النظر: فإذا كان ظاهر النص يؤدي إلى ظلم أو عكس الحكمة التي وُضِع من أجلها، فإن القاضي هنا يجب ويلزُّمُه أن يفسِّره بما يحقق المقصد الشرعي.

كذلك يرى - رحمه الله - أن الشريعة مَبْنَاهَا على الحُكْم ومصالح العباد، ومن ثَمَّ فإن أي تفسير يخرج بالنص من العدل إلى الجور والظلم، فهو ليس من الشريعة، وهذا يمنح القاضي سلطة تفسيرية واسعة للنصوص الغامضة^(١٤).

وقد وضع الإمام الشاطبي - رحمه الله - في كتابه: (الموافقات) قواعد كلية لتفسير النصوص؛ فمثلاً قاعدة "الأعمال بالنيات، والمقاصد مُعْتَبَرَة في التصرفات"؛ فعند وجود نص نظامي غامض حول "العقد" أو "التصرُّف المالي"، يرى الشاطبي أن على المجتهد - أو القاضي - ألا يقف عند حَرْفِيَةِ اللفظ إذا كانت تخالف مقصدًا شرعيًا.

فإذا كان النص يحتمل معنيين: أحدهما يحقق مصلحة عامة، والآخر يضيّقها، فيؤخذ بما يحقق المصلحة الكلية^(١٥).

ومن ناحية القانون الوضعي: فصاحب كتاب: (روح الشرائع) يوضِّح أن القاضي عندما يجد نصًا غامضًا، عليه أن يبحث عن "علة التشريع"، وهو ما يقابله في المفهوم الشرعي قولنا: "القصد أو المقصد".

ويظهر دور القاضي هنا بمنع الاستئْداد بالنص؛ فبدلاً من تطبيق نص غامض بشكل قد يضرُّ بالمجتمع، يفسِّره القاضي بما يخدم الغاية الاجتماعية والاقتصادية التي من أجلها وُضِع النظام^(١٦).

أما من الناحية النظامية القضائية الحديثة: فيظهر دور المقاصد في حالات محددة:

- مثال: التبليغ القضائي: فإذا كان النص النظامي غامضًا في كيفية "إثبات علم المُنفذ ضده"، فإن القاضي يلجأ لمقصد "تحقيق المواجهة القضائية".

فلا يكتفي بالإجراءات الشكلية إذا ثبت لديه أن المُدَّعى عليه لم يعلم فعليًا؛ لأن المقصد الذي يسعى النظام إلى تحقيقه هو "العدل".

- مثال: الديون المشتركة: عند غموض نص حول أولوية التنفيذ، يلجأ القاضي لمقصد "حماية الضعيف"، ولا يهمل جانب استقرار المراكز المالية لترجيح تفسير على آخر.

ويمكن - باختصارٍ - توضيح العلاقة بين المقاصد ودورها في تفسير المواد القانونية في هذا المثال:

(١٤) يُنظَر: إعلام الموقعين: (١١/٣).

(١٥) يُنظَر: الموافقات: (٣٠٢/٢).

(١٦) يُنظَر: روح الشرائع لـ "مونتسكيو": (ص ١١٦ - ١١٨).



مقصد حفظ المال من المقاصد الضرورية: إذا وجد القاضي نصاً في نظام التجارة أو التنفيذ غامضاً، يتردد بين حماية الدائن أو إهمال المدين، فإنه يستحضر مقصد "رَواج الأموال وعدم تعطيلها"؛ لِيُفسَّر النص بما يضمن عدم موت المال أو ضياعه، وهو ما يُسمَّى: "التفسير الوظيفي للنص".

المطلب الثاني: أثر مراعاة المقاصد في الحد من التدليس والتحايل على النظام:

يهدف هذا الجزء إلى توضيح كيف يمكن للمقاصد أن تكون "درعاً" يمنع الخصوم من استخدام الحيل القانونية، أو الثغرات للتهرب من الالتزامات.

فإذا تبين أن الفعل ظاهره قانوني وباطنه تحايل، فإنه يُبطل بناءً على المقصد.

ولذلك يجد المُطَّلَع على نظام التنفيذ في مادته الخمسين ما نصّه: "يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، وبغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين: كلُّ من ارتكب أيّاً من الجرائم الآتية:

- الامتناع عن تنفيذ الحكم النهائي الصادر في حقه، أو ثبوت قيامه بإخفاء أمواله، أو تهريبها، أو امتنع عن الإفصاح عما لديه من أموال.

- تعمّد تعطيل التنفيذ بالامتناع عن تنفيذ أمر التنفيذ الصادر في حقه، أو بالامتناع عن الإفصاح عما لديه من أموال، أو بإقامة دعوى يُقصد منها تعطيل التنفيذ.

- مقاومة التنفيذ: بأن هدد، أو تعدّى هو بنفسه، أو بوساطة غيره، على موظف، أو مُرخّص له يقوم بالتنفيذ، أو قام بأيٍّ من ذلك ضد المُنفِّذ له، وأي فعل آخر غير مشروع قام به بقصد مقاومة التنفيذ"^(١٧).

وهنا يتبين في هذه المادة العمل بمقصد درء المفساد مُقَدَّم على جَلْب المصالح، ولكن في حال تبيّن أن المصلحة هي في كسر الأبواب أو فتح الأقفال فإنه يُقدّم مأمور التنفيذ على هذا الفعل بعد استئذان القاضي؛ حتى يحدد المصلحة في ذلك.

كذلك رُوِيَ مقصد تحقيق المصالح والحرص عليها في المادة السادسة عشرة، ونصّها: "لقاضي التنفيذ أن يأمر بالإفصاح عن أموال المدين بمقدار ما يفي بالسند التنفيذي، ويُصدر الأمر بالإفصاح والحجز بعد إبلاغ المدين بأمر التنفيذ؛ ومع ذلك إذا ظهر لقاضي التنفيذ أن المدين مُماطِل من واقع سجله الائتماني، أو من قرائن الحال، فإنَّ له الأمر بالإفصاح عن أمواله وحجزها قبل إبلاغه أمر التنفيذ"^(١٨).

والمواد كثيرة في مثل هذا الموضوع، ومراعاتها للمصالح من أجل دفع الضرر إذا تَمَثَّل ذلك في التحايل والتدليس.

المطلب الثالث: استقرار المعاملات المالية والاقتصادية كأثرٍ كليٍّ لحفظ نظام التنفيذ:

هنا تظهر النتيجة النهائية والمقصد الأعظم لقوة نظام التنفيذ، وسرعته في إعادة الحقوق لأصحابها، وذلك على أساس الفهم المُقاصِدي لها.

كذلك تؤدي إلى ثقة الناس في السوق واستقرار الاقتصاد، وهو ما يُعد من الضرورات التي تسعى الشريعة والأنظمة لحفظها.

ومن المواد النظامية التي تُضمّن محتواها ما يؤكد على أهمية حفظ المال العام:

المادة السابعة والثلاثون، ونصّها: "يُودع المأمور النقود، والمجوهرات، والمعادن الثمينة، والتحف، والأشياء النفيسة، في حساب المحكمة أو في خزينتها، بحسب الحال"^(١٩).

والمادة الثالثة والأربعون: "في جميع الأحوال يُسلم المال المحجوز للحارس بتوقيعه على ذلك بموجب محضر الحجز، ولا يجوز للحارس الانتفاع بالمال المحجوز، أو إعارته، أو تعريضه للتلف؛ ولقاضي التنفيذ أن يأذن للحارس بإدارة المحجوز إذا اقتضت المصلحة ذلك، وعليه حفظ غلّته محجوزة مع الأصل، وإذا كان الحارس مالِكاً للمال المحجوز، جاز لقاضي التنفيذ أن يأذن له بالانتفاع به"^(٢٠).

وفي كلتا المادتين كان للمصلحة الحضور الأكبر في بناء الأحكام.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله الذي وقَّنا إلى إتمام هذا الجهد المتواضع، وبعد:

فقد تناول هذا البحث دراسة تأسيسية وتطبيقية لـ (أثر المقاصد الشرعية في حفظ الأنظمة العدلية)، مُنْجِداً من "نظام التنفيذ السعودي الحديث نموذجاً" للدراسة والتحليل.

وقد كشف البحث عن مدى التلاحم بين الغايات المُقاصِدية والمنظومة العدلية في المملكة العربية السعودية؛ حيث تبيّن أن نظام التنفيذ الحديث ليس فقط نصوصاً إجرائية جامدة، بل هو أداة تشريعية مرنة ومُحكمة، صيغت لحماية الحقوق، وإقامة العدل.

^(١٧) المادة (٥٠) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٣٧) بتاريخ ١١/٣/١٤٤٧هـ.

^(١٨) المادة (١٦) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٣/٨/١٤٣٣هـ.

^(١٩) المادة (٣٧) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٣/٨/١٤٣٣هـ.

^(٢٠) المادة (٤٣) من نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٣/٨/١٤٣٣هـ.



ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها:

١. كُشِفَ نظام التنفيذ السعودي الجديد عدد من الأصول المقاصدية، ومنها:
أ. قاعدة: ذرء المفسد مُقَدَّم على جَلْب المصالح، وهذا واضح في المادة الخمسين.
ب. قاعدة: المنع من التعسف في استخدام الحق، وهذا واضح في المادة الثالثة والخمسين؛ فقد قررت مسؤولية جزائية لكل من يُسيء استعمال إجراءات التنفيذ أو يستغلها بغير حق، بعقوبة تصل إلى السجن ثلاث سنوات أو غرامة مئة ألف ريال، وكذلك تشمل العقوبة طالب التنفيذ إذا طلب إجراء بقصد إضرار المُنفَّذ ضده، أو ماطل في إنهاء الطلب بعد استيفاء حقه.
أ. قاعدة: حفظ المصلحة وتحقيقها؛ فقد أقر نظام التنفيذ الجديد مبدأ: (البيع الطَّوْعِي) تحت إشراف المحكمة كبديل للبيع الجبري في المزاد، وهذا الإجراء يهدف إلى تحقيق مصلحة الطرفين؛ فقد يتمكن المدين من الحصول على سعر أفضل لأمواله عند بيعها طوعاً، مما يُسرِّع من سداد الدين، ونصت على ذلك المادة التاسعة عشرة من نظام التنفيذ الجديد.
 ١. يسعى نظام التنفيذ الحديث لتحقيق مقصد حفظ المال، ومن الأمثلة المقاصدية الشاهدة على ذلك: فرض الغرامات المالية على المُماطل؛ حيث تصل إلى خمسة آلاف ريال عن كل يوم تأخير في سداد الحقوق المالية، ويبيّن النظام أن هذه الغرامات لا تُصَرَف لخزينة الدولة إلا بعد توزيع حصيلة التنفيذ واستيفاء الدائن حقه، كذلك أتاح النظام للقاضي إلغاء كامل الغرامة أو جزء منها عند التزام المدين بالسداد.
 ٢. تقييم كفاءة الوسائل التقنية الحديثة في تحقيق مقصد حفظ الوقت ومنع المُماطلة، ويظهر هذا في التحول الجوهري من التنفيذ على الشخص إلى التنفيذ على المال؛ ففي السابق كان التنفيذ يقوم على حبس وضغط شخصي، وإيقاف الخدمات؛ لكن بعد التحول إلى النظام الجديد: أصبح التنفيذ يقوم على تتبُّع الأموال، أو الإفصاح أو الحجز؛ مما يُنتج عنه وصول أسرع للحق، مع صَوْن كرامة المدين.
- ### توصيات البحث:
١. نوصي الباحثين والباحثات بالعناية بدراسة مواد نظام التنفيذ وذلك من خلال ربطها بالقواعد المقاصدية.
 ٢. نُوصِي كذلك بتتبع وسائل التقنية الحديثة وبيان أثرها في تحقيق غايات وأهداف نظام التنفيذ الحديث.
- ### فهرس المصادر والمراجع:
١. القرآن الكريم.
 ٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، تحقيق: محمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية/بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
 ٣. تهذيب الأسماء واللغات: النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، الناشر: دار الكتب العلمية/بيروت.
 ٤. روح الشرائع: مونتسكيو، ترجمة: عادل زعير، الناشر: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية/القاهرة، ١٩٥٣م.
 ٥. القاموس المحيط: الفيروزبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة/بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ.
 ٦. مختار الصحاح: الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية/بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ.
 ٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: الفيومي، أحمد بن محمد الحموي، الناشر: المكتبة العلمية/بيروت.
 ٨. معجم مقاييس اللغة: الرازي، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
 ٩. مقاصد الشريعة الإسلامية: ابن عاشور التونسي، محمد الطاهر، تحقيق: محمد الحبيب، الناشر: وزارة الأوقاف الإسلامية/قطر، ١٤٢٥هـ.
 ١٠. مقصد حفظ المال وأثره في نظام التنفيذ السعودي: بحث منشور للدكتور/ مشهور الحارثي.
 ١١. الموافقات: الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، تحقيق: أبي عبيدة مشهور آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
 ١٢. مقصد حفظ المال وأثره في نظام الإجراءات الجزائية السعودي/ للدكتور عبد الملك البازعي.
 ١٣. مقصد حظ النفس وأثره في نظام الإجراءات الجزائية السعودي/ لدكتور مشهور الحارثي.
 ١٤. الأمور بمقاصدها في تفسير العقود وفق نظام المعاملات المدنية السعودي، دراسة تحليلية وتطبيقية/ للدكتور عالمي سعد.
 ١٥. نظام التنفيذ السعودي: نسخة مُحدَّثة بتاريخ ١٤٤٤/٤/٢٢هـ.



الحماية المدنية للبيانات الحيوية من تقنيات الذكاء الاصطناعي في ظل قانون
حقوق المؤلف العماني رقم (٢٠٠٨ / ٦٥).

**Civil Protection of Biometric Data from Artificial Intelligence Technologies
under the Omani Copyright Law No. 65/2008**

د. أحمد التهامي عبد النبي

أستاذ القانون المدني المساعد كلية القانون - الجامعة العربية المفتوحة سلطنة عمان

E-mail: ahmed.e@ou.edu.om

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الحماية المدنية للبيانات الحيوية في ظل تطورات تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع بيان مدى كفاية قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة العماني رقم (٢٠٠٨/٦٥) في مواجهة صور الاستغلال غير المشروع للبيانات البيومترية، ولا سيما البصمة الصوتية. كما يسعى إلى تحديد الطبيعة القانونية للبيانات الحيوية، وبيان أركان المسؤولية المدنية المترتبة على الاعتداء عليها، وتحليل الإشكاليات المرتبطة بتقنيات التزييف العميق وتقليد الأصوات. اعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية العمانية والاتجاهات الفقهية ذات الصلة، إلى جانب المنهج التطبيقي عبر تحليل بعض التطبيقات الواقعية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في استغلال البيانات الحيوية. وقد توصل البحث إلى أن القواعد القانونية التقليدية لم تعد كافية لمواجهة التحديات التقنية الحديثة، وأن البيانات الحيوية تُعد من الحقوق اللصيقة بالشخصية التي تستوجب حماية قانونية خاصة. كما انتهى إلى ضرورة تطوير تشريعات متخصصة تنظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحدد ضوابط الاستغلال المشروع للبيانات الحيوية، بما يحقق التوازن بين حماية الحقوق الشخصية وتشجيع الابتكار التقني.

الكلمات المفتاحية :

البيانات الحيوية، الذكاء الاصطناعي، البصمة الصوتية، المسؤولية المدنية، قانون حقوق المؤلف.

Abstract:

This research examines the civil protection of biometric data in light of the rapid development of artificial intelligence technologies, focusing on the adequacy of the Omani Copyright and Related Rights Law No. 65/2008 in addressing unlawful exploitation of biometric data, particularly voiceprints. The study aims to determine the legal nature of biometric data, analyze the elements of civil liability arising from violations thereof, and explore legal issues related to deepfake technologies and voice imitation. The research adopts both the analytical method, through examining Omani legal provisions and relevant jurisprudential approaches, and the applied method, through analyzing practical cases involving AI-based exploitation of biometric data. The study concludes that traditional legal frameworks are no longer sufficient to address emerging technological challenges and that biometric data constitutes a category of personality rights requiring special legal protection. It further recommends the development of specialized legislation regulating the use of artificial intelligence technologies and establishing clear rules for the lawful use of biometric data in a manner that balances the protection of personal rights with the promotion of technological innovation.

Keywords:

Biometric data, artificial intelligence, voiceprint, civil liability, copyright law.



مقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، أصبحت البيانات الحيوية تمثل أحد أهم عناصر الهوية الشخصية وأكثرها حساسية، نظراً لما تتضمنه من خصائص فريدة تميز كل إنسان عن غيره، كالבصمة الصوتية وبصمة الوجه وبصمة العين وغيرها من البيانات البيومترية المرتبطة بالكيان الجسدي والذاتي للفرد. وقد أدى هذا التطور التقني إلى ظهور تحديات قانونية جديدة تتعلق بمدى كفاية القواعد التقليدية في حماية هذه البيانات من صور الاستغلال غير المشروع، خاصة في ظل التوسع الكبير في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات التعرف على الهوية، وتحليل البيانات، وتقليد الأصوات، وإنشاء المحتويات الرقمية.

ويُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز مظاهر الثورة التقنية الحديثة، لما يتمتع به من قدرة على التعلم الذاتي ومعالجة كميات هائلة من البيانات وتحليلها بصورة تحاكي القدرات البشرية، الأمر الذي جعله يتدخل بصورة مباشرة في مجالات الابتكار والإبداع والإنتاج الفكري والفني. وقد ترتب على ذلك إعادة النظر في العديد من المفاهيم القانونية التقليدية، ولاسيما تلك المتعلقة بحماية الخصوصية والحقوق للصيقة بالشخصية وحقوق الملكية الفكرية، بعد أن أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي قادرة على محاكاة الصوت البشري وتقليده بدرجة عالية من الدقة.

وقد ساهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة، ولاسيما تقنيات التزييف العميق وتقليد الأصوات، في خلق صور جديدة من الاعتداء على البيانات الحيوية، حيث أصبح من الممكن إنتاج تسجيلات صوتية أو مرئية مزيفة تُنسب إلى أشخاص حقيقيين دون علمهم أو موافقتهم، بما قد يترتب عليه أضرار مادية ومعنوية جسيمة تمس الخصوصية والسمعة والثقة العامة. ومن هنا، ظهرت الحاجة الملحة إلى تطوير الأطر القانونية التقليدية لتواكب هذه المستجدات التقنية وتوفر حماية فعالة للبيانات الحيوية في البيئة الرقمية الحديثة.

ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في إطار التشريعات العمانية، ولاسيما قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٥ / ٢٠٠٨، لما يتضمنه من قواعد تتعلق بحماية المصنفات والأداءات الفنية والحقوق الأدبية المرتبطة بالشخصية، وهي قواعد يمكن الاستناد إليها في مواجهة بعض صور الاعتداء على البيانات الحيوية، وإن كانت الحاجة ما تزال قائمة إلى تدخل تشريعي أكثر تخصصاً لتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات البيومترية بصورة واضحة ومتكاملة. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة الحماية المدنية للبيانات الحيوية في مواجهة تطورات الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال بيان الطبيعة القانونية لهذه البيانات، وتحليل صور الاعتداء التي قد تقع عليها، وبيان مدى كفاية القواعد القانونية الحالية في توفير الحماية اللازمة لها، إضافة إلى دراسة المسؤولية المدنية الناشئة عن استغلالها بصورة غير مشروعة. كما يتناول البحث أثر التطورات التقنية الحديثة على مفاهيم الابتكار والإبداع وحقوق المؤلف، ومدى إمكانية اعتبار تلك البيانات الحيوية من الحقوق القابلة للحماية القانونية، فضلاً عن بحث الإشكاليات المتعلقة بالميراث الرقمي وحقوق الورثة في حماية أو استغلال البيانات الحيوية للمورث بعد وفاته، في ظل التطور المستمر لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات القانونية والفقهية التي تناولت البيانات الحيوية ومن أهمها:

١. بدر خالد الخليفة المتعلقة بالتنظيم القانوني والفني للبصمة الوراثية. وقد ركزت هذه الدراسة بصورة أساسية على الجوانب الفنية والإثباتية للبصمات الحيوية، دون التوسع في بحث الحماية المدنية للبيانات الحيوية في مواجهة تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
٢. جبالي أبو هشيمة كامل حول حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية وقد تناولت هذه الدراسات موضوع الخصوصية الرقمية وحماية البيانات من زاوية عامة، إلا أنها لم تربط بصورة مباشرة بين الحماية المدنية للبيانات الحيوية وقانون حقوق المؤلف العماني في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها لا تقتصر على بحث حجية البصمة الصوتية أو حماية الخصوصية الرقمية بصورة عامة، وإنما تتناول الحماية المدنية للبيانات الحيوية في إطار قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة العماني رقم (٢٥/٢٠٠٨)، مع التركيز على الإشكاليات المستحدثة الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة تقنيات التزييف العميق وتقليد الأصوات، وبيان مدى كفاية القواعد القانونية التقليدية لمواجهة هذه التحديات التقنية الحديثة.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية هذا البحث حول مدى كفاية الأطر القانونية التقليدية في حماية البيانات الحيوية في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها مجال الذكاء الاصطناعي، وما إذا كانت القواعد الحالية قادرة على مواجهة صور الاستغلال المستحدثة الناتجة عن تقنيات تقليد الأصوات والتزييف الرقمي ومعالجة البيانات البيومترية.

كما تثير هذه الإشكالية تساؤلات تتعلق بمدى ملاءمة التشريعات الوطنية، وخاصة قانون حقوق المؤلف العماني رقم ٢٥ / ٢٠٠٨، لاستيعاب الطبيعة الخاصة للبيانات الحيوية، ومدى إمكانية اعتبارها محلاً للحماية القانونية في إطار الحقوق للصيقة بالشخصية أو ضمن نطاق الحماية المقررة لحقوق المؤلف.



تساؤلات البحث:

- يؤثر موضوع البحث عدداً من التساؤلات القانونية المهمة، من أبرزها:
- ما الدور الذي يؤديه قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة العماني رقم ٦٥ / ٢٠٠٨ في مواجهة الاعتداءات الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بحماية الصفات الذاتية للأشخاص؟
- إلى أي مدى أثرت تطورات الذكاء الاصطناعي على المفاهيم القانونية التقليدية المرتبطة بحماية البيانات الحيوية والحقوق اللصيقة بالشخصية؟
- ما التكييف القانوني المناسب للبيانات الحيوية، وهل تُعد من الحقوق الشخصية أم من عناصر الملكية الفكرية أم أنها تخضع لنظام قانوني خاص؟
- ما صور المسؤولية المدنية المترتبة على استغلال البيانات الحيوية بصورة غير مشروعة، وكيف يمكن تعويض الأضرار الناتجة عنها؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني للحماية المدنية للبيانات الحيوية في مواجهة تطورات الذكاء الاصطناعي، وكذلك بيان مدى كفاية التشريعات الحالية في توفير الحماية اللازمة لهذه البيانات، وتحليل أوجه القصور التشريعي التي قد تعيق مواجهة صور الاستغلال الحديثة الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. ويسعى البحث كذلك إلى توضيح الطبيعة القانونية للبيانات الحيوية، وبيان صور المسؤولية المدنية المترتبة على الاعتداء عليها، واقتراح الحلول القانونية المناسبة لتحقيق التوازن بين تشجيع التطور التقني وحماية الحقوق والحريات الشخصية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول موضوعاً حديثاً ومتجدياً يرتبط بصورة مباشرة بالتطورات التقنية المعاصرة، خاصة في ظل الانتشار الواسع لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات الحيوية واستغلالها. كما تبرز أهمية البحث في محاولته الربط بين قواعد الحماية المدنية وقانون حقوق المؤلف العماني وبين الإشكاليات المستحدثة المرتبطة بالهوية الرقمية، بما يساهم في تطوير الفكر القانوني المتعلق بحماية البيانات البيومترية. وكذلك في تقديم تصور قانوني يساعد على تطوير التشريعات الوطنية بما يتلاءم مع التحديات التقنية الحديثة، وبما يعزز حماية الخصوصية والثقة في البيئة الرقمية، ويضمن احترام الحقوق الأساسية للأفراد في مواجهة مخاطر الاستغلال غير المشروع للبيانات الحيوية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة القانونية، وذلك من خلال تحليل نصوص قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة العماني رقم (٢٠٠٨/٦٥)، وتحليل المفاهيم القانونية المرتبطة بالبيانات الحيوية والذكاء الاصطناعي، وبيان مدى كفاية القواعد التقليدية في مواجهة صور الاستغلال التقني الحديثة، إضافة إلى تحليل الاتجاهات الفقهية ذات الصلة بموضوع البحث.

كما اعتمد البحث على المنهج التطبيقي نظراً لارتباط موضوع الدراسة بالتطبيقات التقنية المعاصرة، حيث تم الاستناد إلى نماذج واقعية وتطبيقات عملية مرتبطة باستغلال البصمة الصوتية وتقنيات التزييف العميق وتقليد الأصوات بواسطة الذكاء الاصطناعي، بهدف بيان صور الاعتداء على البيانات الحيوية، وتحليل أركان المسؤولية المدنية والآثار القانونية المترتبة عليها في الواقع العملي، بما يساهم في ربط الجانب النظري بالتطبيقات التقنية الحديثة.

نطاق البحث:

يندرج هذه البحث ضمن الدراسات القانونية التحليلية التي تتناول الحماية المدنية للبيانات الحيوية في ظل تطورات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز بصورة خاصة على البصمة الصوتية كنموذج تطبيقي. ويقتصر نطاق البحث على بيان موقف التشريع العماني، ولاسيما قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مع الاستعانة ببعض التطبيقات والاتجاهات المقارنة كلما اقتضت الحاجة ذلك، بهدف إبراز مدى قدرة القواعد القانونية الحالية على مواجهة التحديات التقنية الحديثة المرتبطة بالبيانات الحيوية والذكاء الاصطناعي.

خطة البحث:

تقوم خطة هذا البحث على تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين، حيث يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والبيانات الحيوية، وذلك من خلال بيان ماهية الذكاء الاصطناعي وخصائصه وأثره في تطوير النظم التقنية الحديثة، مع توضيح مفهوم البيانات الحيوية وبيان طبيعتها القانونية ومدى ارتباطها بالهوية الشخصية للأفراد. أما المبحث الثاني فيتناول الحماية المدنية من الاستغلال غير المشروع للبيانات الحيوية، من خلال دراسة صور هذا الاستغلال وأركان المسؤولية المدنية المترتبة عليه، وبيان مدى كفاية القواعد القانونية القائمة في توفير الحماية اللازمة لهذه البيانات، مع إبراز الحلول القانونية المقترحة لمواجهة التحديات التي تفرضها التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي.



الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والبيانات الحيوية:

يرتبط مفهوم الابتكار في الملكية الفكرية بالطابع الشخصي الذي يضيفه المؤلف على مصنفه، بما يميزه عن غيره ويعكس أسلوبه الخاص في التعبير. وقد ظل هذا المفهوم قائماً على ارتباط الإبداع بالشخصية الإنسانية، بحيث تكون الحماية القانونية مقررّة لما ينتجه الفكر البشري من أعمال أدبية أو فنية.

غير أن التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي أحدثت تحولاً جوهرياً في هذا المفهوم، بعدما أصبحت هذه التقنيات قادرة على إنتاج النصوص والصور وتقليد الأصوات البشرية بصورة تحاكي الإبداع الإنساني. وأدى ذلك إلى ظهور تحديات قانونية جديدة تتعلق بمدى كفاية قواعد حقوق المؤلف لحماية البيانات الحيوية، والتي أصبحت تمثل هوية رقمية يمكن استنساخها أو استغلالها دون إذن.

ومن ثم، بات من الضروري إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للابتكار والحماية القانونية، بحيث تمتد لتشمل السمات الحيوية والبيانات البيومترية ذات القيمة الاقتصادية والقانونية المتزايدة، بما يوفر حماية مدنية فعالة في مواجهة الاستخدام غير المشروع لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ولبيان العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والبيانات الحيوية، سيتم تناول مفهوم الذكاء الاصطناعي ودوره في إعادة تشكيل الابتكار، ثم بيان الطبيعة القانونية للبيانات الحيوية.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي ودوره في إعادة تشكيل مفهوم الابتكار.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للبيانات الحيوية.

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي ودوره في إعادة تشكيل مفهوم الابتكار:

أدى التطور التكنولوجي المتسارع إلى بروز الذكاء الاصطناعي كأحد أهم مظاهر الثورة الرقمية الحديثة، لما له من قدرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية وإنتاج أعمال تحاكي الإبداع الإنساني في مجالات متعددة. وقد أثار هذا التطور العديد من التساؤلات القانونية حول مفهوم الذكاء الاصطناعي وحدود دوره في إنتاج المصنفات والابتكارات، ومدى إمكانية إخضاع هذه المخرجات للحماية القانونية التقليدية. ومن ثم، يقتضي الأمر بداية بيان المقصود بالذكاء الاصطناعي، ثم تحديد الطبيعة القانونية لابتكارات الآلات وما تثيره من إشكاليات في نطاق حقوق المؤلف.

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز فروع علوم الحاسب الآلي الحديثة، ويقوم في جوهره على تصميم أنظمة وبرامج إلكترونية قادرة على محاكاة القدرات الذهنية والسلوكية للإنسان. ويهدف هذا المجال إلى تمكين الآلات من أداء مهام كانت ترتبط تقليدياً بالعقل البشري، كالفهم والتحليل والاستنتاج والتعلم واتخاذ القرار. ومن ثم، فإن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية مساعدة، بل أصبح يمثل ثورة علمية متكاملة أثرت في مختلف مجالات الحياة القانونية والاقتصادية والاجتماعية.^(١)

وقد عُرف الذكاء الاصطناعي بأنه ذلك الفرع من فروع علوم الحاسب الذي يهتم بتصميم الأنظمة القادرة على محاكاة الذكاء الإنساني، من خلال برامج إلكترونية تستطيع التعلم والتفاعل ومعالجة المعلومات بطريقة تحاكي الإدراك البشري. كما عرفه جانب من الفقه بأنه دراسة القدرات العقلية للإنسان عبر بناء نماذج وبرامج حاسوبية قادرة على تقليد هذه القدرات ومحاكاتها.^(٢) ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن الذكاء الاصطناعي يقوم على توظيف التقنيات الرقمية بهدف إكساب الحاسوب القدرة على أداء وظائف ذهنية معقدة، مثل فهم اللغة الطبيعية، وتحليل البيانات، والتواصل مع الإنسان، والتعلم الذاتي، بل والوصول إلى مرحلة الإبداع في بعض المجالات ككتابة المقالات والأبحاث، وتصميم الصور والأعمال الفنية، وإنتاج المقاطع الصوتية والمرئية.^(٣)

وقد أدى التطور الهائل في تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى اتساع نطاق تأثيره في مجالات الإبداع والملكية الفكرية، حيث أصبحت هذه التطبيقات قادرة على تقليد السلوك الإنساني ومحاكاة ردود الأفعال التي تتسم بالذكاء، بما يسمح لها بتقديم حلول واستشارات، أو إنتاج أعمال فكرية وفنية قد يصعب أحياناً التمييز بينها وبين الأعمال البشرية الأصلية. ولم يعد الأمر قاصراً على المعالجة التقنية للمعلومات، وإنما امتد إلى إنتاج محتوى إبداعي متكامل يحاكي الأسلوب الشخصي للمؤلف أو الفنان أو المغني.^(٤)

(١) محمد حسام لطفي، حقوق المؤلف في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء، القاهرة، عام ١٩٩٩، ص ٢٦.

(٢) ياسر محمد للمعي، المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول، كلية الحقوق جامعة طنطا، بدون دار نشر ص ٤.

(٣) عز الدين غازي، الذكاء الاصطناعي، هل هو تكنولوجيا رمزية؟، مجلة فكر العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٦) يونيو ٢٠٠٧، ص ٤٩.

(٤) وليد يوسف محمد إبراهيم، رانيا عاطف شورب، تكنولوجيا انترنت الأشياء المفهوم والتطبيقات التعليمية، الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، المجلد (٣٠) العدد (١٠) أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٣.



ومن أبرز التطبيقات العملية التي تجسد هذه التطورات الأنظمة القائمة على تقنيات التوليد الذكي للنصوص والصور والأصوات، مثل التطبيقات التي تعتمد على التعلم العميق وتحليل البيانات الضخمة، والتي تتيح لمستخدميها إنشاء نصوص أو صور أو تسجيلات صوتية تحاكي أسلوب شخص معين أو صوته أو طريقته الفنية. وتعمل هذه الأنظمة من خلال تحليل كم هائل من البيانات المرتبطة بالشخص المستهدف، ثم التعلم من الأنماط المتكررة في كتاباته أو أدائه الصوتي أو الفني، وصولاً إلى إنتاج محتوى جديد مشابه بدرجة كبيرة للأصل.^(٥)

فالبيانات البيومترية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشخص، إذ تحمل خصائص فريدة تميز الفرد عن غيره، شأنها في ذلك شأن بصمة الإصبع أو بصمة الوجه. ومع التطور التقني الراهن أصبحت هذه البصمة قابلة للنسخ والاستنساخ والاستغلال بوسائل رقمية متقدمة، الأمر الذي يثير العديد من الإشكاليات القانونية المتعلقة بحماية الخصوصية والحقوق المدنية للأفراد. ومن هنا يثور التساؤل حول مدى قدرة القواعد التقليدية في الملكية الفكرية والقوانين المدنية على مواجهة هذه التطورات، ومدى كفاية الحماية القانونية الحالية لمواجهة الاعتداءات التي قد تقع على البيانات الصوتية للأشخاص بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي. فالمشكلة لم تعد تتعلق فقط بحماية المصنفات الفكرية التقليدية، وإنما امتدت إلى حماية الصفات الحيوية ذاتها باعتبارها بيانات شخصية ذات قيمة اقتصادية ومعنوية.

عرفت ندوة الويبو الوطنية الملكية الفكرية بأنها كل ما ينتجه فكر الإنسان من اختراعات ومصنفات أدبية وفنية ورموز وأسماء وصور مستخدمة في التجارة. كما أكد النظام الأساسي لسلطنة عمان أهمية حماية الإبداع الفكري من خلال التزام الدولة برعاية التراث الوطني وتشجيع العلوم والفنون والآداب والبحث العلمي.^(٦) وفي هذا الإطار، نص قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على تعريف الابتكار بأنه الطابع الإبداعي الذي يضيف الأصاله والتميز على المصنف، وهو تعريف يتميز بالمرونة بما يسمح بتطبيقه على مختلف صور الإبداع الحديثة، خاصة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.^(٧)

ويستفاد من ذلك أن جميع الأعمال الفكرية التي تتوفر فيها صفة الابتكار تتمتع بالحماية القانونية، مهما كان مجالها أدبياً أو فنياً أو علمياً، وتتحقق فعالية هذه الحماية من خلال فرض العقوبات الرادعة على كل اعتداء يقع على حقوق المؤلفين. ولا خلاف في أن التطور التقني في مجال الذكاء الاصطناعي يمثل ضرورة علمية واقتصادية، غير أن هذا التطور يجب ألا يكون على حساب حقوق الأفراد وحرياتهم الحيوية. ولذلك أصبح من الضروري تحقيق توازن بين تشجيع الابتكار التقني من جهة، وضمان الحماية القانونية الفعالة للبيانات الحيوية والحقوق المرتبطة بالحيوية الإنسانية من جهة أخرى.^(٨) وفي هذا السياق، برز اتجاه فقهي يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للملكية الفكرية، خاصة فيما يتعلق بشرط الابتكار ونطاق الحماية القانونية. فالقوانين التقليدية ركزت بصورة أساسية على حماية المصنفات الناتجة عن النشاط الذهني للإنسان، دون أن تمتد بصورة واضحة إلى حماية السمات البيولوجية والحيوية التي أصبحت اليوم محلاً للاستغلال التجاري والتقني.

كما ثار جدل فقهي حول مدى إمكانية اعتبار أنظمة الذكاء الاصطناعي مؤلفاً أو مبدعاً يتمتع بحقوق المؤلف. فذهب اتجاه إلى أن صفة المؤلف لا يمكن أن تثبت إلا للإنسان الطبيعي، باعتبار أن الإبداع في جوهره تعبير عن الإرادة والوعي والحيوية الإنسانية، ومن ثم لا يجوز منح الآلات أو البرامج صفة المؤلف مهما بلغت درجة تطورها.^(٩) في المقابل، يرى اتجاه آخر أن التطورات التقنية الحديثة أظهرت قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على التعلم الذاتي والإنتاج الإبداعي بصورة تتجاوز الدور التقليدي للآلة، الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في الأسس القانونية التقليدية، بل إن بعض الآراء ذهبت إلى ضرورة منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية خاصة تمكنه من تحمل المسؤولية القانونية واكتساب بعض الحقوق المرتبطة بالإبداع والابتكار.^(١٠)

(٥) عائشة عبد الحميد، الإطار القانوني والتشريعي للرقمنة والذكاء الاصطناعي، بحث منشور للمجلة الدولية للتعليم بالإنترنت، عام ٢٠٢٠م متاح على دار المنظومة، تم الاطلاع بتاريخ ١٠، ٢٠٢٣م، ص ٩٢، ٩٣، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://araedu.journals.ekb.eg>

(٦) جابر بن مرهون فليل الوهبي، نظام حماية الملكية الفكرية في سلطنة عُمان، ندوة الويبو الوطنية حول حقوق الملكية الفكرية، والتي تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، ووزارة التربية والتعليم، مسقط، ١٥ و ١٦ فبراير. شباط ٢٠٠٥م.

(٧) المادة (١٣) الفقرة الرابعة من المرسوم السلطاني - رقم ٢٠١١، ٩٩ - بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة، والصادر في 21 من ذي القعدة سنة ١٤٣٢هـ الموافق: ١٩ من أكتوبر سنة ٢٠١١م.

(٨) محمد محمد القطب مسعد، دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (٧٥) مارس ٢٠٢١م، ص ١٦٧٥.

(٩) بلال محمود عبد الله، حق المؤلف في القوانين العربية، المركز العربي للدراسات القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، بدون سنة نشر ص ٢٩.

(١٠) محمد محمد القطب مسعد، القيمة القانونية لشخصية الروبوت الفنية ونائبه القانوني، مجلة الحقوق المجلد (١٩) العدد (٢) ص ١٤٤.



وقد انعكس هذا الاتجاه في بعض المناقشات القانونية الأوروبية التي اقترحت منح أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة وضعاً قانونياً خاصاً باعتبارها "أشخاصاً إلكترونيين"، بما يسمح بإسناد المسؤولية المدنية إليها عن الأضرار الناتجة عن نشاطها. ويستند هذا الرأي إلى أن هذه الأنظمة أصبحت تمتلك قدرًا من الاستقلالية في التعلم واتخاذ القرار، بما يجعل إخضاعها الكامل لفكرة "الشيء" التقليدية أمراً غير ملائم للتطورات التقنية الراهنة.^(١١)

إلا أن الإشكالية الأهم في نطاق الحماية المدنية للبيانات الحيوية تتمثل في أن القوانين الحالية ما زالت تركز بصورة أساسية على حماية نتاج الإبداع، دون أن تمتد بصورة كافية إلى حماية العناصر الحيوية ذاتها التي يقوم عليها هذا الإبداع، كالصوت والصورة والبيانات الحيوية. فقوانين الملكية الفكرية قد تحمي الأغنية أو الأداء الفني، لكنها لا توفر دائماً حماية مباشرة للبيانات الحيوية ذاتها باعتبارها سمة شخصية مستقلة.^(١٢)

ومن ثم، يبدو أن الثورة التقنية الحديثة وما أفرزته من وسائل متطورة لاستنساخ السمات البشرية تستوجب توسيع نطاق الحماية القانونية ليشمل البصمات الحيوية والبيانات البيومترية، كما يقتضي الأمر تبني مفهوم مرن وموضوعي للابتكار يسمح بمواكبة التطورات التقنية وعدم الوقوف عند الحدود التقليدية الجامدة للمفاهيم القانونية.

ويتفق ذلك مع الاتجاهات القضائية الحديثة، ومنها موقف القضاء الفرنسي الذي تبني مفهوماً موسعاً للابتكار في بعض القضايا المرتبطة ببرامج الحاسب الآلي. فقد اعتبرت محكمة النقض الفرنسية أن الابتكار لا يقتصر على "المجهود الفكري" بالمعنى التقليدي، وإنما يشمل كذلك الجهد الابتكاري والإسهامات الحيوية التي تتجلى في تصميم البرامج والتطبيقات المعقدة. ويعكس هذا الاتجاه رغبة القضاء في توسيع نطاق الحماية القانونية بما يتلاءم مع التطورات التقنية الحديثة.^(١٣)

وبناءً على ذلك، فإن الأخذ بالمفهوم المرن للابتكار يُعد أكثر ملاءمة لمواجهة التحديات التي تفرضها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لأنه يمنح القاضي مساحة أوسع لتقدير طبيعة الإبداع ومدى استحقاقه للحماية القانونية، بما يسمح بمواكبة التطور التقني المستمر وتحقيق حماية أكثر فعالية للبيانات الحيوية والحقوق المرتبطة بالحيوية الإنسانية.

ثانياً: الطبيعة القانونية لابتكارات الآلات:

أدى التطور التكنولوجي المتسارع، ولاسيما في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إلى ظهور إشكاليات قانونية جديدة تتعلق بطبيعة المصنفات التي تنتجها هذه الأنظمة الذكية، ومدى إمكانية إخضاعها للحماية المقررة في قوانين الملكية الفكرية. فلم يعد الإنتاج الفكري مقصوراً على الإنسان وحده، بل أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي قادرة على إنتاج نصوص وصور وأعمال موسيقية ومحتويات رقمية تحاكي بدرجة كبيرة الإبداع البشري، الأمر الذي أثار تساؤلاً جوهرياً حول ما إذا كانت هذه الأعمال تُعد من قبيل الابتكار المشمول بالحماية القانونية أم أنها تظل خارج نطاق الحماية التقليدية لحق المؤلف.

وللإجابة عن هذا التساؤل، يقتضي الأمر الرجوع إلى الأساس الذي تقوم عليه حماية حقوق المؤلف في التشريعات التقليدية. فقد نصت المادة (١٥) من قانون حماية حقوق المؤلف العماني على تمتع فنان الأداء بحقوق أدبية لصيقة بشخصه وغير قابلة للتقادم أو التصرف فيها، ومن بينها الحق في نسبة الأداء إليه، والحق في منع أي تحريف أو تشويه أو تعديل من شأنه المساس بشرفه أو سمعته. ويكشف هذا النص بوضوح عن أن الحماية القانونية في مجال الملكية الفكرية ترتبط بصورة أساسية بالحيوية الإنسانية للمؤلف أو المبدع، باعتبار أن المصنف يمثل امتداداً لشخصيته وتجسيداً لجهدذه الذهني والإبداعي.

وبناءً على ذلك، استقر الفقه التقليدي على أن وصف المؤلف لا يثبت إلا للشخص الطبيعي، باعتبار أن المصنفات المحمية هي بطبيعتها نتاج للعقل البشري، وأن الحماية القانونية لا تقوم إلا إذا كان للإنسان دور فعلي في إنجاز العمل المبتكر.^(١٤) ومن ثم، فإن الأعمال التي تُنتج بصورة ذاتية بواسطة الآلات أو البرامج الإلكترونية دون تدخل بشري مباشر تظل – وفقاً لهذا الاتجاه – خارج نطاق الحماية المقررة لحقوق المؤلف، لأن هذه الأنظمة لا تتمتع بالحيوية القانونية ولا تملك وجوداً قانونياً مستقلاً يمكن أن تُنسب إليه الحقوق أو الالتزامات.

ويترتب على هذا الاتجاه استبعاد الأعمال التي تنتجها تطبيقات الذكاء الاصطناعي من نطاق الحماية القانونية التقليدية، على أساس أن الإبداع يفترض وجود شخصية إنسانية تُنسب إليها الإرادة الفكرية والجهد الذهني. فالآلة – مهما بلغت درجة تطورها – تظل في نظر هذا الرأي مجرد أداة تقنية تفتقر إلى الإدراك القانوني والإرادة المستقلة، ومن ثم لا يمكن منحها وصف المؤلف أو الاعتراف لها بحقوق المؤلف.^(١٥)

^(١١) Section 59 (f), General principles, The European Parliament, Civil Law of 2017 on Robots.

^(١٢) محمد محمد القطب مسعد، دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ١٦٩٨.

^(١٣) Ramon Casas Vallés, "The Requirement of Originality" An Essayat" Research Handbook on the Future of EU Copyright, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham-UK, 2009, P 120.

^(١٤) بلال محمود عبدالله، حق المؤلف في القوانين العربية، المرجع السابق، ص ٢٩.

^(١٥) بلال محمود عبدالله، المرجع السابق، ص ٢٩.



إلا أن التطورات التقنية الحديثة أظهرت أن الأخذ بهذا التصور التقليدي بصورة مطلقة لم يعد يتلاءم مع الواقع العملي، خاصة في ظل القدرات المتقدمة التي أصبحت تتمتع بها أنظمة الذكاء الاصطناعي من تعلم ذاتي وتحليل واستنتاج وإنتاج محتوى جديد بصورة مستقلة نسبياً عن التدخل البشري المباشر. فهذه الأنظمة لم تعد مجرد أدوات تنفيذية جامدة، وإنما أصبحت قادرة على معالجة البيانات والتفاعل مع المعطيات وإنتاج أعمال تتسم بدرجة من الإبداع والتفرد.^(١٦)

ومن هنا برز اتجاه فقهي وتشريعي حديث يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في الطبيعة القانونية للآلات الذكية، من خلال منحها نوعاً خاصاً من الحيوية القانونية الإلكترونية، يسمح بتنظيم مسؤوليتها القانونية والمالية في إطار ضوابط محددة. ويقوم هذا الاتجاه على فكرة أن الأنظمة الذكية أصبحت تؤدي أدواراً تتجاوز حدود الآلة التقليدية، الأمر الذي يستوجب إيجاد إطار قانوني جديد يتناسب مع طبيعتها التقنية المستقلة.^(١٧)

وفي هذا السياق، اتجهت بعض الدراسات القانونية الأوروبية إلى اقتراح منح الروبوتات والأنظمة الذكية "شخصية إلكترونية" خاصة بها، بحيث يكون لكل نظام ذكي هوية رقمية مستقلة تتضمن بيانات تعريفية وسجلاً إلكترونياً خاصاً، إلى جانب إخضاعه لنظام تأمين إلزامي يهدف إلى تغطية الأضرار التي قد تنشأ عن نشاطه.^(١٨) ويلاحظ أن هذه الحيوية الإلكترونية تختلف عن الحيوية الاعتبارية التقليدية التي يمنحها القانون للشركات أو الهيئات، لأن الشخص الاعتباري يُدار في النهاية بواسطة البشر، بينما تتميز أنظمة الذكاء الاصطناعي بقدرتها على اتخاذ القرارات والتعلم بصورة ذاتية نسبياً.

ومن ثم، فإن إخضاع هذه الأنظمة للقواعد التقليدية ذاتها التي تحكم تصرفات الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين قد لا يكون كافياً أو ملائماً، الأمر الذي يفرض ضرورة تطوير نظام قانوني خاص يراعي الطبيعة التقنية للآلات الذكية وخصائصها الفريدة.

وقد انعكس هذا التوجه بصورة واضحة في بعض المبادرات الأوروبية المتعلقة بتنظيم الروبوتات والذكاء الاصطناعي، ومن بينها التوصيات الصادرة عن البرلمان الأوروبي عام ٢٠١٧ بشأن القواعد المدنية للروبوتات، والتي قامت على فكرة "النائب الإنساني المسؤول". ويقوم هذا التصور على تحميل المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن أفعال الروبوتات أو الأنظمة الذكية وفق نظام قانوني خاص، بما يفترض الاعتراف بدرجة معينة من الحيوية القانونية الإلكترونية لهذه الأنظمة، وعدم معاملتها باعتبارها مجرد أشياء خاضعة للحراسة أو الرقابة التقليدية.

وتبعاً لذلك، فإن الشروط الأساسية المطلوبة للحماية القانونية – وفي مقدمتها شرط الابتكار – لم تعد محل خلاف من حيث المبدأ، إذ يظل العمل الفكري محمياً متى توافر فيه الحد الأدنى من الإبداع، سواء أُنتج في البيئة التقليدية أو الرقمية. غير أن التطورات التقنية الحديثة أوجبت إعادة النظر في مضمون الابتكار ذاته، بحيث لا يظل مقتصرًا فقط على البصمة الحيوية للمؤلف، وإنما يمتد ليشمل الجهد الفكري والقيمة الاقتصادية التي ينطوي عليها العمل المنتج.

فالبيئة الرقمية المعاصرة أدت إلى تحول واضح في النظرة إلى الابتكار، إذ أصبح يُنظر إليه باعتباره مفهوماً اقتصادياً إلى جانب كونه تعبيراً عن الحيوية الإنسانية. ولذلك ظهر اتجاه يدعو إلى استبدال معيار "البصمة الحيوية" بمعيار "المجهود الفكري" أو "القيمة الابتكارية"، بحيث يصبح منط الحماية هو ما يتضمنه العمل من جهد وإبداع وقيمة اقتصادية، بصرف النظر عن مصدر هذا الإبداع ما دام قد أفرز مصنفاً جديداً غير مقلد.^(١٩)

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن ما تنتجه أنظمة الذكاء الاصطناعي يتضمن بالفعل قدراً من الإبداع والابتكار، لأنها تنتج أعمالاً جديدة لم تكن موجودة من قبل، وقد تتسم بدرجة عالية من التميز والتفرد. إلا أن الإشكالية الحقيقية لا تكمن في طبيعة المنتج ذاته بقدر ما تكمن في مشروعية الوسائل المستخدمة لإنتاجه، خاصة أن هذه الأنظمة تعتمد في تعلمها على تحليل كميات ضخمة من البيانات والمصنفات المحمية بحقوق المؤلف.

ومن ثم، فإن المشكلة الأساسية تتمثل في أن كثيراً من أنظمة الذكاء الاصطناعي تقوم بتجميع واستخدام أعمال ومصنفات دون الحصول على إذن صريح من أصحاب الحقوق، وهو ما يثير شبهة الاعتداء على حقوق المؤلف واستغلال المصنفات المحمية

(١٦) بحثي المنشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية بعنوان، التأصيل القانوني للمسؤولية المدنية للآلات الذكية، العدد التاسع والثلاثون، أكتوبر ٢٠٢٢م، ص ٧٥٠.

(١٧) همام القوسي، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقدة، العدد ٢٥، مايو ٢٠١٨م، ص ٨١.

(١٨) تقوم نظرية الأوربية –النائب الإنساني المسؤول– على الانتقال من نظام حارس الأشياء ذات الخطأ المُفترض، إلى النيابة ذات الخطأ واجب الإثبات في إدارة التصنيع أو التشغيل، لأن تلك الآلات لم تعد شيئاً قابلاً للحراسة، أو شخصاً قاصراً قابلاً للرقابة، بل آلة ذكية مستقلة في التفكير كالإنسان الراشد الذي لا تصح الرقابة عليه.

Section AA, The European Parliament, Civil Law Rules on Robotics of 2017.

بحثي المنشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية بعنوان، التأصيل القانوني للمسؤولية المدنية للآلات الذكية، العدد التاسع والثلاثون، أكتوبر ٢٠٢٢م، ص ٧٨٧، ٧٨٨.

(١٩) محمد محمد القطب مسعد، دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ١٦٩٧.



بصورة غير مشروعة. ولذلك فإن الاعتراف بمشروعية المنتجات التي تنتجها هذه الأنظمة يقتضي أولاً تنظيم عملية استخدام البيانات والمصنفات التي تعتمد عليها في التعلم والتدريب.

ويبدو أن الحل الأكثر ملاءمة يتمثل في وضع إطار تشريعي ينظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة قانونية، من خلال إلزام الشركات المطورة لهذه الأنظمة بالحصول على تراخيص أو حقوق استخدام للمصنفات التي يتم تدريب البرامج عليها، مقابل تعويض عادل لأصحاب الحقوق. كما يمكن إخضاع استخدام هذه التقنيات لنظام مالي يضمن تحقيق التوازن بين تشجيع التطور التقني وحماية حقوق المؤلفين والمبدعين.^(٢٠)

وبذلك، فإذا طلب من نظام ذكاء اصطناعي إعداد مقال قانوني بأسلوب كاتب معين، فإن البرنامج ينبغي أن يعتمد فقط على المصادر والمراجع المصرح له قانوناً باستخدامها، بحيث يكون نتاجه مشروعاً ومتوافقاً مع قواعد حماية الملكية الفكرية. ومن ثم، فإن تقنين استخدام هذه التقنيات وتنظيمها قانونياً يُعد الوسيلة الأمثل لتحقيق التوازن بين حماية الإبداع البشري وتشجيع التطور التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني

مفهوم البيانات الحيوية وطبيعتها القانونية:

تُعد البيانات الحيوية من أبرز مظاهر التطور التقني في العصر الرقمي، لما تمثله من وسيلة دقيقة للتعرف على هوية الأفراد والتحقق منها، سواء من خلال البصمة أو الصوت أو ملامح الوجه أو غيرها من السمات البيومترية. وقد أدى التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية إلى زيادة الاعتماد على هذه البيانات في مجالات متعددة، الأمر الذي أثار العديد من الإشكاليات القانونية المرتبطة بطبيعتها وحدود حمايتها. ومن ثم، يقتضي الأمر بيان المقصود بالبيانات الحيوية، ثم تحديد طبيعتها القانونية باعتبارها من البيانات ذات الطابع الشخصي والحساس.

أولاً: تعريف البيانات الحيوية:

البيانات الحيوية هي بيانات تُستخرج من خصائص جسدية أو فسيولوجية أو سلوكية، وتُستخدم للتعرف على الشخص أو التحقق من هويته كالصفات جسمية أو سلوكية تُستخدم للتعرف على الشخص أو التحقق من هويته، مثل بصمة الإصبع، الوجه، قزحية العين، الصوت، أو طريقة المشي. في السياق الطبي أو الرقمي قد تشير أيضاً إلى القياسات الفسيولوجية المستمرة مثل نبض القلب والأكسجين وحرارة الجسم عندما تُستخدم لمراقبة الحالة الصحية.^(٢١)

عملياً، يدخل تحت هذا المفهوم بصمة الإصبع، الوجه، قزحية العين، الصوت، وأحياناً التوقيع أو نمط المشي، بل تذكر بعض المراجعات أيضاً الحمض النووي ضمن الأمثلة الشائعة للسمات الحيوية. لذلك فالمعيار ليس أن الصفة "جسدية" فقط، بل أن تكون قابلة للاستخدام في التعرف المميز على الشخص أو فتح الوصول إلى نظام أو خدمة.^(٢٢)

من الناحية القانونية، تُعد البيانات الحيوية في الغالب من الفئات شديدة الحساسية، وذلك لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالهوية الشخصية للفرد، وتمتاز بأنها غير قابلة للتغيير أو الاستبدال بسهولة، على خلاف كلمات المرور أو الوسائل التقليدية للتحقق من الهوية التي يمكن تعديلها عند تعرضها للاختراق. وفي هذا السياق، تشير إحدى المراجعات الفقهية إلى أن "أي خصائص بشرية فسيولوجية أو سلوكية تُستخدم كسمات حيوية تُعد بيانات شخصية تخضع للحماية بموجب تشريعات حماية الخصوصية".^(٢٣)

كما توضح دراسات قانونية أخرى أن تعريف البيانات الحيوية في اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) لا يتطابق بصورة كاملة مع المفهوم التقني المتعارف عليه دولياً، إذ قد يستبعد بعض الصور أو التطبيقات الخاصة بالخصائص الحيوية من نطاق "البيانات الحساسة" المنصوص عليها في المادة التاسعة، وهو ما يجعل الإطار القانوني أكثر دقة من الناحية النظرية، وفي الوقت ذاته أكثر تعقيداً وإثارة للإشكال مقارنة بالاستخدامات التقنية اليومية لهذا المصطلح.^(٢٤)

لهذا من المفيد التمييز بين السمات الحيوية نفسها مثل الوجه أو البصمة؛ واستخدام هذه البيانات في المصادقة أو التشخيص أو المراقبة، لأنها تكشف هوية الشخص أو تسمح باستدلالات دقيقة عنه.

(٢٠) بحثي المقدم إلى المجلة القضائية بعنوان "الحماية المدنية للبصمة الصوتية من تطورات الذكاء الاصطناعي في قانون الملكية الفكرية" العدد الحادي عشر شوال ١٤٤٦هـ - إبريل ٢٠٢٥م ص ٥٨ - ٩٠.

(21) G. Vojkovic and M. Milenković, "GDPR in access control and time and attendance systems using biometric data," in International Convention on Information and Communication Technology, Electronics and Microelectronics, 2018.

(22) B. Jeyavadhanam and B. A. Rubavathy, "Visual cryptography for biometric privacy, authentication and general access structure: A review."

(23) V. Zorkadis and P. Donos, "On biometrics-based authentication and identification from a privacy-protection perspective: Deriving privacy-enhancing requirements."

(24) B. Sumer, "When do the images of biometric characteristics qualify as special categories of data under the GDPR?: A systemic approach to biometric data processing," Biometrics and Electronic Signatures, 2022.



ثانياً: الطبيعة القانونية للبيانات الحيوية:

سبق البيان أن تشريعات الملكية الفكرية تهدف إلى حماية المصنفات التي تتوفر فيها عناصر الابتكار والأصالة، بغض النظر عن نوع هذه المصنفات أو المجال الذي تنتمي إليه أو الوسيلة التي يتم التعبير عنها من خلالها. فالحماية القانونية لا تقوم إلا متى تميز العمل بطابع إبداعي يكشف عن شخصية صاحبه ويمنحه قدراً من التفرد والتميز. ولهذا عُذَّ الابتكار الركيزة الأساسية التي يقوم عليها حق المؤلف، إذ يترتب على توافره نشوء الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف، بينما ينتفي الحق في الحماية متى خلا العمل من عنصر الإبداع.^(٢٥)

إلا أن التطورات التقنية الحديثة، وما صاحبها من توسع هائل في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والوسائط الرقمية، أظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في كثير من المفاهيم التقليدية التي استقرت عليها قواعد الملكية الفكرية، حتى تصبح أكثر قدرة على مواكبة المستجدات التقنية المعاصرة. فقد أفرزت البيئة الرقمية صوراً جديدة من الاعتداء على الحقوق الحيوية، لم تعد تقتصر على المصنفات الأدبية أو الفنية التقليدية، وإنما امتدت إلى الصفات الجسدية والبيانات البيومترية الخاصة بالإنسان. وانطلاقاً من المفهوم التقليدي للملكية الفكرية بوصفها حماية لما يبدعه الفكر الإنساني من مصنفات واختراعات، يلاحظ أن هذا المفهوم ظل موجهاً بصورة أساسية نحو حماية النتاج الفكري في ذاته، دون أن يمتد بشكل صريح إلى حماية الخصائص الحيوية المرتبطة بالإنسان باعتبارها قيمة مستقلة بذاتها. فالصوت البشري – على سبيل المثال – لم يعد مجرد وسيلة للتعبير، بل أصبح يمثل عنصراً من عناصر الهوية الحيوية يمكن استغلاله اقتصادياً وتقنياً، بل وقد يتحول في بعض الحالات إلى علامة مميزة أو قيمة تجارية تستحق الحماية القانونية^(٢٦).

ومن هنا يثور التساؤل حول مدى قدرة القواعد التقليدية في قانون حقوق المؤلف على استيعاب هذه التطورات، ومدى إمكانية اعتبار البيانات الحيوية من قبيل الابتكار أو البيانات الحيوية المشمولة بالحماية القانونية. والإجابة عن هذا التساؤل تقتضي بداية الوقوف على الطبيعة المتغيرة لمفهوم الابتكار ذاته، باعتباره مفهوماً نسبياً يتطور بتطور الزمان والوسائل التقنية. فالابتكار ليس مفهوماً جامداً أو ثابتاً، وإنما يختلف باختلاف الظروف الزمنية والتقنية والثقافية. فما كان يعد عملاً مبتكراً في فترة زمنية معينة قد لا يُنظر إليه بالوصف ذاته في فترة أخرى، كما أن حرية المؤلف في الإبداع تتأثر بطبيعة المصنف والغرض منه. فقد يظهر الابتكار في الفكرة ذاتها إذا جاءت جديدة وغير مسبقة، وقد يتحقق في أسلوب التعبير أو طريقة العرض حتى ولو كانت الفكرة معروفة من قبل. ويظهر ذلك بوضوح في أعمال الترجمة والاقتباس، حيث تكمن الحماية القانونية في الجهد الشخصي الذي يبذله المؤلف في إبراز أسلوبه الخاص واختيار الألفاظ والتراكيب التي تعكس شخصيته وتميزه.^(٢٧) وعلى ذلك، فإن الحماية القانونية لا تشترط أن يصل العمل إلى درجة الجودة المطلقة أو الإبداع غير المسبوق، وإنما يكفي أن يتضمن الحد الأدنى من الابتكار الذي يكشف عن شخصية صاحبه. فالابتكار لا يعني خلق فكرة جديدة من العدم، وإنما يتحقق متى أضفى المؤلف على العمل طابعاً شخصياً يميزه عن غيره. ولهذا فإن المعيار التقليدي للابتكار يقوم على ارتباط المصنف بشخصية مؤلفه وظهور بصمته الفكرية أو الفنية فيه.^(٢٨)

وبتطبيق ذلك على البيانات الحيوية، يتبين أنها تحمل في ذاتها قدراً كبيراً من الخصوصية والتفرد، إذ يمثل امتداداً مباشراً لشخصية الإنسان وهويته الذاتية. فلكل شخص خصائص بيانات حيوية تجعله قابلاً للتعرف عليه وتمييزه عن غيره، الأمر الذي يمنحها قدراً من الأصالة والتفرد، ويمكن – في بعض الحالات – أن يرقى بها إلى مصاف العناصر الجديرة بالحماية القانونية، خاصة إذا ارتبطت بنشاط فني أو مهني أو تجاري ذي قيمة اقتصادية.

وقد ساهم العصر الرقمي بصورة واضحة في توسيع نطاق مفهوم البيانات الحيوية، فلم تعد هذه البيانات تقتصر على المعلومات التقليدية كاسم الشخص أو عنوانه أو رقم هويته، وإنما امتدت لتشمل مختلف الخصائص البيومترية المرتبطة بالإنسان، كالصورة والصوت وبصمة الإصبع وقزحية العين وملامح الوجه. وأصبحت هذه البيانات تستخدم بصورة متزايدة في التطبيقات الإلكترونية والأنظمة الذكية التي تعتمد على التحقق من الهوية الحيوية.^(٢٩)

وانطلاقاً مما سبق، يثور التساؤل حول التكيف القانوني للبيانات الحيوية، وما إذا كانت تعد مجرد وسيلة تقنية للتعرف على الهوية، أم أنها تدخل ضمن الحقوق للصيقة بالحيوية التي تتمتع بحماية قانونية مستقلة.

^(٢٥) محمد محمد القطب مسعد، دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص ١٦٧٩.

^(٢٦) عبد الرشيد مأمون، د. محمد سامي عبد الصادق، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٨م، ص ١١١.

^(٢٧) عبد الحميد الطنطاوي، حماية الملكية الفكرية وأحكام الرقابة على المصنفات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، عام ٢٠٠١م، ص ١٨.

^(٢٨) عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، حق الملكية، المجلد الثامن، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٢٩٢.

^(٢٩) محمد حسن عبد الله، نحو نظام قانوني خاص بحماية برمجيات الحاسب، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، عام ٢٠٠٧م، ص ٢٥٨؛ فاروق الأباصيري، نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ٢٠٠٤م، ص ٩.



تُعد البيانات الحيوية جزءاً من الكيان الشخصي للإنسان، فهي ليست مجرد بيانات عابرة، وإنما تمثل عنصراً لصيقاً بالحيوية الإنسانية ووسيلة للتعبير عن الذات. ولذلك فإن الاعتداء عليها أو استغلالها دون رضا صاحبها يشكل مساساً مباشراً بالحقوق الخصوصية وبالحقوق الحيوية المرتبطة بكيان الإنسان المعنوي والجسدي، فالحق في حماية البيانات الحيوية يُعد من الحقوق اللصيقة بالحيوية، نظراً لارتباطه الوثيق بحرمة الحياة الخاصة وحقوق الإنسان في السيطرة على بياناته ومقومات هويته الحيوية. (٣٠)

وعليه، فإن البصمات الحيوية بوجه عام تمثل جزءاً من الكيان الجسدي والمعنوي للإنسان، وهو ما يقتضي إخضاعها لحماية قانونية مشددة تكفل صون حرمة الحيوية الإنسانية ومنع أي اعتداء غير مشروع عليها. ويتفق ذلك مع ما قرره النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان من حماية للسلامة الجسدية والكرامة الإنسانية، حين نص على عدم جواز إجراء أي تجربة طبية أو علمية على الإنسان دون رضاه الحر، بما يعكس اتجاهاً تشريعياً واضحاً نحو تكريس الحماية القانونية للحقوق المرتبطة بجسد الإنسان وبياناته الحيوية.

المبحث الثاني

الحماية المدنية من الاستغلال غير المشروع للبيانات الحيوية:

لا خلاف في أن تشريعات حقوق المؤلف تقرر للمبدع بحق الاستفادة من نتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني، كما تكفل له الحق في نسبة هذا النتاج إليه وحمايته من أي اعتداء أو استغلال غير مشروع. وانطلاقاً من ذلك، فإن البيانات الحيوية تُعد حقاً لصيقاً بصاحبها، لما تمثله من امتداد مباشر لشخصيته وهويته الإنسانية، ومن ثم لا يجوز للغير استعمالها أو تقليدها أو استغلالها دون رضاه، وإلا عُذ ذلك اعتداءً يوجب المسؤولية المدنية وما يترتب عليها من تعويض عن الأضرار المادية والأدبية. غير أن التطورات التقنية الحديثة، ولاسيما ما أتاحتها الذكاء الاصطناعي من إمكانيات متقدمة في استنساخ الأصوات وإعادة تركيبها ودمجها رقمياً، أثارت العديد من الإشكاليات القانونية المرتبطة بالحماية المدنية للبيانات الحيوية. فلم يعد الاعتداء يقتصر على الاستخدام المباشر للصوت، بل امتد إلى إنتاج أعمال رقمية جديدة يتم فيها توظيف البيانات الحيوية للأشخاص دون إندهم، سواء أثناء حياتهم أو بعد وفاتهم.

ومن هنا يثور التساؤل حول مدى استمرار الحماية القانونية للبيانات الحيوية بعد وفاة صاحبها، وما إذا كانت تدخل ضمن ما يُعرف بالميراث الرقمي، بما يخول الورثة حق السيطرة على استخدامها أو استغلالها مالياً. كما يثار تساؤل آخر يتعلق بمدى مشروعية استخدام الغير للبيانات الحيوية في عمليات الدمج أو المزج الرقمي بين عناصر متعددة من صوت وصورة وموسيقى وغيرها، لإنتاج أعمال جديدة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وتبعاً لذلك، يقتضي الأمر تناول الحماية المدنية من استغلال البيانات الحيوية من خلال مطلبين يتعلق الأول بالحماية المدنية للبيانات الحيوية في مواجهة الاستغلال غير المشروع، والثاني يتعلق الآثار القانونية المترتبة على الاستغلال غير المشروع للبيانات الحيوية

المطلب الأول

المسؤولية المدنية عن الاستغلال غير المشروع للبيانات الحيوية:

سبق البيان أن البيانات الحيوية تُعد من الحقوق اللصيقة بالشخصية، باعتبارها جزءاً من الكيان المعنوي والذاتي للإنسان، فهي تمثل الصورة المسموعة لشخصيته، وتعكس هويته الفردية بصورة تميزه عن غيره من الأشخاص. ومن ثم، فإنها ترتبط بصاحبها ارتباطاً وثيقاً يجعلها من أكثر البيانات الحيوية اتصالاً بحرمة الإنسان وخصوصيته. ولما كانت هذه الطبيعة الخاصة للبيانات الحيوية تنثير إشكاليات قانونية متعددة بعد وفاة صاحبها، فإنه يقتضي تحديد مدى حق الورثة فيها من خلال التمييز بين الجانب الشخصي المرتبط بذات الإنسان وكيانه المعنوي، وبين الجانب المالي المتعلق باستغلال النتاج الفني أو الأدبي المتصل بهذه البصمة. (٣١)

فأما الجانب الشخصي، فإن البيانات الحيوية بوصفها حقاً من الحقوق الملازمة للشخصية تنقضي - كأصل عام - بوفاة صاحبها، لأنها ترتبط بوجوده الإنساني وبشخصيته الذاتية، ولا يمكن فصلها عن كيانه المعنوي. ويؤكد هذا الاتجاه ما استقر عليه قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦٥ / ٢٠٠٨، من ارتباط الحقوق الأدبية بالمؤلف أو فنان الأداء ارتباطاً وثيقاً بشخصيته، حيث قررت المادة (١٥) من القانون لفنان الأداء الحق في نسبة أدائه إليه، والحق في منع أي تحريف أو تشويه أو تعديل في أدائه يكون من شأنه الإضرار بشرفه أو بسمعته. ويكشف هذا النص عن الطبيعة الشخصية والمعنوية للصوت والأداء الفني، باعتبارهما امتداداً مباشراً لشخصية صاحبهما.

(٣٠) محمد إبراهيم بنداري، المدخل لدراسة القانون العماني، طبعة مكتبة الدراسات العربية للنشر والتوزيع، عام ٢٠٢٣م، ص ٢٦٥؛ أحمد محمد حسان، نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة، دراسة مقارنة، طبعة دار النهضة العربية، عام ٢٠٠١م، ص ٤٤.

(٣١) محمد إبراهيم بنداري، المرجع السابق، ص ٢٤٩.



وبناءً على ذلك، لا يجوز للورثة - مهما كانت درجة قرابتهم - استخدام البيانات الحيوية للمورث في إنتاج أعمال جديدة لم يوافق عليها حال حياته، لأن العمل الفني أو الأدبي لا يمثل مجرد منتج مالي يمكن التصرف فيه بحرية، وإنما يُعد انعكاساً لشخصية صاحبه وخياراته الفكرية والفنية. فالفنان أو المؤلف هو الذي يختار مضمون العمل وطريقة تقديمه والأسلوب الذي يظهر به إلى الجمهور، وهو الذي يحدد الرسالة الفكرية أو الفنية التي يريد إيصالها، الأمر الذي يخلق رابطة معنوية وروحية بينه وبين إنتاجه الإبداعي. ومن ثم، فإن استخدام البيانات الحيوية لشخص متوفى في إنشاء أعمال جديدة لم يسبق له الإذن بها يُعد مساساً بآرائه المفترضة واعتداءً على كيانه المعنوي. (٣٢)

كما أن هذا الاتجاه يتفق مع فلسفة الحماية التي يقوم عليها قانون حقوق المؤلف العماني، والتي لا تقتصر على حماية الجانب المالي للمصنف أو الأداء الفني، وإنما تمتد كذلك إلى حماية الحق الأدبي للمؤلف وفنان الأداء باعتباره حقاً لصيقاً بالشخصية. فالغاية من الحماية القانونية ليست مجرد تنظيم الاستغلال المالي للمصنفات، وإنما صون الصلة المعنوية القائمة بين الشخص وإنتاجه الفكري أو الفني، ومنع أي تشويه أو تحريف قد يمس شخصيته أو سمعته. (٣٣)

ومن ثم، فإن إنشاء أعمال فنية جديدة بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي باستخدام البيانات الحيوية لشخص متوفى دون موافقته السابقة، ولو تم ذلك من قبل الورثة أنفسهم، يثير إشكاليات قانونية وأخلاقية تتعلق بمدى احترام شخصية المورث وحقه في تقرير الكيفية التي يظهر بها صوته أو أدائه أمام الجمهور. فالصوت لا يمثل مجرد أداة فنية قابلة للاستغلال، بل هو جزء من الهوية الإنسانية التي تستحق الحماية القانونية.

أما الجانب الثاني، فيتعلق بالاستغلال المالي للنتائج المرتبطة بالبيانات الحيوية، وهو ما يندرج ضمن ما أصبح يُعرف في الفقه الحديث بالميراث الرقمي. فقد أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور صور جديدة من الأموال والأصول الرقمية التي أصبحت تشكل جزءاً مهماً من الذمة المالية للأفراد، كالفنانات الإلكترونية والحسابات الإعلامية والمنصات الرقمية والمحتويات المنشورة عبر الإنترنت، والتي قد تستمر في تحقيق أرباح مالية حتى بعد وفاة صاحبها. (٣٤)

وبتطبيق القواعد العامة في الميراث، يمكن اعتبار هذه الأصول الرقمية جزءاً من التركة التي تنتقل إلى الورثة بعد الوفاة، شأنها شأن الأموال والحقوق المالية الأخرى. ويُقصد بالميراث الرقمي المال القانوني للحسابات والأصول الرقمية الخاصة بالشخص بعد وفاته أو عجزه عن إدارتها، بما يشمل الحقوق المالية والعوائد الناتجة عنها. ولا يتعارض ذلك مع أحكام قانون حقوق المؤلف العماني، الذي يجيز انتقال الحقوق المالية المتعلقة بالمصنفات والأداءات الفنية إلى الورثة، باعتبارها حقوقاً ذات طبيعة مالية قابلة للانتقال.

وعليه، يحق للورثة الانتفاع بالعوائد المالية المتولدة عن الأعمال والمحتويات المرتبطة بالبيانات الحيوية للمورث، كالعائدات الناتجة عن بث الأغاني أو المقاطع الصوتية أو المحتوى الرقمي المنشور عبر المنصات الإلكترونية المختلفة، طالما أن هذا الاستغلال يقتصر على الأعمال التي أنشأها المورث أو وافق عليها حال حياته، دون استحداث أعمال جديدة تنسب إليه بصورة مصطنعة أو تمس إرادته وشخصيته الفنية.

كما يثبت للورثة الحق في مواجهة أي اعتداء يقع على البيانات الحيوية للمورث إذا ترتب عليه ضرر مادي أو أدبي يصيبهم بصورة مباشرة. فاستغلال صوت الشخص المتوفى بصورة مسيئة أو استخدامه في محتوى هابط أو غير لائق قد يؤدي إلى تشويه صورته الذهنية والإضرار بسمعته الفنية أو الاجتماعية، وهو ما ينعكس بصورة سلبية على ذويه وورثته من الناحية المعنوية. ويجد هذا الحق سنداً في الحماية التي قررها قانون حقوق المؤلف العماني للحقوق الأدبية، والتي تستمر حتى بعد وفاة صاحب الحق حمايةً لذكوره وسمعته. (٣٥)

ويزداد خطر هذه الاعتداءات في ظل الانتشار السريع لوسائل التواصل الاجتماعي، التي أتاحت تداول المحتوى الرقمي على نطاق واسع خلال فترات زمنية قصيرة، بما يجعل آثار التشويه أو الإساءة أكثر انتشاراً وتأثيراً. فقد أصبح من الممكن نشر تسجيلات صوتية مزيفة أو مقاطع معدلة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي تُنسب إلى شخص متوفى بصورة توهم الجمهور بصحتها، وهو ما قد يؤدي إلى الإضرار بإرثه الأدبي والفني وخلق صورة ذهنية سلبية عنه أمام المجتمع. ولا يقتصر الضرر في هذه الحالات على الجانب الأدبي فحسب، بل قد يمتد إلى الجانب المالي أيضاً. فقد تكون هناك قنوات أو منصات رقمية تعتمد في تحقيق أرباحها على السمعة الفنية أو الشعبية التي يتمتع بها المورث، ومن ثم فإن أي إساءة أو استغلال غير مشروع للبيانات الحيوية قد يؤدي إلى تراجع نسب المشاهدة أو المتابعة، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض العوائد المالية المتحصلة من هذه الأصول الرقمية، وبالتالي تحقق ضرر مادي مباشر للورثة.

(٣٢) محمد حسن عبد الله، نحو نظام قانوني خاص بحماية برمجيات الحاسب، المرجع السابق ص ٢٥٨.

(٣٣) بحثي المقدم إلى المجلة القضائية بعنوان "الحماية المدنية للقيمة الصوتية من تطورات الذكاء الاصطناعي في قانون الملكية الفكرية" العدد الحادي عشر شوال ١٤٤٦هـ - إبريل ٢٠٢٥م ص ٥٨ - ٩٠.

(٣٤) عبد الناصر زياد هياجنة، الميراث الرقمي المفهوم والتحديات القانونية، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون، جامعة قطر، ٢٠١٥م ص ٤.

(٣٥) عبد الهادي فوزي العوضي، المدخل لدراسة القانون، بدون دار نشر ص ٢٦٩: ٢٧١.



ورغم أن الحقوق الشخصية تنقضي - كقاعدة عامة - بوفاة صاحبها، إلا أن التشريعات الحديثة، ومنها قانون حقوق المؤلف العماني، اتجهت إلى منح الورثة بعض السلطات المرتبطة بحماية الحق الأدبي للمؤلف أو فنان الأداء، وذلك حماية لذكره وسمعته ومنعاً لأي تحريف أو تشويه يمس إرثه المعنوي. ومن ثم، يجوز للورثة المطالبة بوقف الاعتداءات الواقعة على البيانات الحيوية للمورث، والمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية الناتجة عنها.

كما تجدر الإشارة إلى أن الحقوق اللصيقة بالشخصية تُعد من الحقوق التي لا تسقط بالتقادم، نظراً لاتصالها المباشر بحرمة الإنسان وكرامته. ولذلك فإن الدعوى المدنية الناشئة عن الاعتداء على الخصوصية أو على أحد عناصر الشخصية - كالصوت أو الصورة - تظل قائمة متى تحقق الاعتداء والضرر، ولو مضت فترة طويلة على وقوعه، وهو ما يعكس الأهمية الخاصة التي يوليها القانون لحماية الكيان المعنوي للإنسان.^(٣٦)

وفي ظل التطورات الحديثة، أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تتيح إمكانيات غير مسبوقة في تقليد الأصوات البشرية وإعادة إنتاجها بصورة تحاكي الواقع بدرجة عالية من الدقة، الأمر الذي أوجد صوراً جديدة من استغلال البيانات الحيوية للأشخاص. وقد أدى ذلك إلى ظهور إشكاليات قانونية معقدة تتعلق بمدى جواز استخدام الغير لصوت شخص معين في إنتاج أعمال فنية أو إعلانية أو رقمية دون الحصول على إذنه.

فقد أصبح بإمكان أي شخص، من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، أن يقوم بكتابة كلمات أغنية أو نص معين، ثم يطلب من النظام الإلكتروني أداء هذا المحتوى بصوت فنان معروف، بحيث يظهر العمل وكأنه صادر فعلياً عن ذلك الفنان. ولا شك أن هذا النوع من الاستخدام يثير تساؤلات جدية حول مدى مشروعيته وحدود الحماية المدنية المقررة للبيانات الحيوية باعتبارها من البيانات الحيوية والحقوق المرتبطة بالشخصية.

كما تبرز إشكالية أخرى تتعلق بعمليات الدمج والمزج الرقمي بين عناصر متعددة، كالصوت والصورة والمؤثرات الموسيقية، لإنتاج محتوى جديد يعتمد بصورة جوهرية على الخصائص البيومترية للغير. ورغم أن هذه العمليات قد تؤدي إلى ظهور أنماط إبداعية جديدة، إلا أنها قد تتطوي في الوقت ذاته على اعتداء على الحقوق الشخصية إذا تمت دون رضا أصحاب هذه البيانات الحيوية أو موافقتهم الصريحة.^(٣٧)

ومن التطبيقات الواقعية التي أثارت هذا الجدل استخدام صوت الفنانة المصرية الراحلة أم كلثوم بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنتاج عمل غنائي جديد، وهو ما دفع أسرتها إلى الاعتراض على هذا الاستخدام واعتباره اعتداءً على الحقوق الأدبية والمادية المرتبطة بها. وتكشف هذه الواقعة عن خطورة استخدام الذكاء الاصطناعي في استنساخ الأصوات البشرية، لما قد يترتب عليه من تشويه للصورة الذهنية للشخص أو تقديمه في سياقات لم يكن ليقبل بها حال حياته.

ويبدو أن منح الورثة سلطة مطلقة في التصرف بالبيانات الحيوية لمورثهم يظل أمراً محل نظر، لأن هذه البصمة تُعد من الحقوق اللصيقة بالشخصية التي تنقضي بوفاة صاحبها، ولا تنتقل إليهم بذاتها. ومن ثم، فإن دور الورثة يجب أن يقتصر على حماية السمعة والإرث الأدبي للمورث ومنع أي استخدام مسيء أو مضلل لصوته، دون أن يمتد ذلك إلى إنشاء أعمال جديدة تُنسب إليه بصورة مصطنعة لم يوافق عليها حال حياته.^(٣٨)

وعليه، فإن البصمة الصوتية ينبغي أن تُعامل باعتبارها أحد عناصر الهوية الشخصية والبيانات الحيوية التي تستحق حماية قانونية مستقلة، نظراً لما تتطوي عليه من خصوصية وتفرد. فالأصل أن الصوت ملك لصاحبه، ولا يجوز للغير استغلاله أو تقليده أو إعادة إنتاجه دون رضاه الصريح، وهو ما يتفق مع الحماية التي أقرها قانون حقوق المؤلف العماني لفنان الأداء وحقه في منع أي تشويه أو تحريف لأدائه الفني.

أما بالنسبة لعمليات الدمج والمزج الرقمي، فلا مانع من اعتبارها شكلاً من أشكال الإبداع الحديث متى توافرت فيها عناصر الجهد الفكري والابتكار، غير أن مشروعيتها تظل رهينة باحترام الحقوق الشخصية لأصحاب البيانات الحيوية المستخدمة فيها. فالإبداع التقني لا يمكن أن يكون مبرراً للاعتداء على الخصوصية أو استغلال البصمة الصوتية دون إذن صاحبها أو ورثته في حدود الحماية المقررة قانوناً.^(٣٩)

ومن ثم، فإن استخدام البصمة الصوتية في التطبيقات الرقمية أو الأعمال الفنية يجب أن يقوم على أساس من الرضا المسبق والاتفاق المشروع، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار التقني من جهة، وضمان الحماية المدنية للبيانات الحيوية والحقوق

(٣٦) الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٤٩ بتاريخ ١٧،٥،١٩٨٣ جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٣.

(٣٧) عثمان لبيب فراج، حصاد القرن: المنجزات العلمية والإنسانية في القرن العشرين، المجلد الثالث، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان - الأردن، ص ٢٣٤.

(٣٨) محمد إبراهيم بنداري، المدخل لدراسة القانون العماني، المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(٣٩) أسامة أحمد بدر، الوسائط المتعددة بين واقع الدمج الإلكتروني للمصنفات وقانون حماية الملكية الفكرية، دار النهضة العربية- القاهرة، عام ٢٠٠٥م، ص ٢٣٢.



اللبسقة بالشخصية الإنسانية من جهة أخرى، خاصة في ظل ما أفرزته تقنيات الذكاء الاصطناعي من تحديثات قانونية غير مسبوقة.

المطلب الثاني

الآثار القانونية المترتبة على الاستغلال غير المشروع للبيانات الحيوية:

أدى التطور التقني المتسارع، وما صاحبه من انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إلى بروز صور حديثة من الاعتداء على البيانات الحيوية، الأمر الذي أوجد تحديثات قانونية جديدة تستوجب إعادة قراءة قواعد الحماية الواردة في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦٥ / ٢٠٠٨، خاصة في ظل توسع مفهوم الابتكار وظهور أشكال رقمية جديدة من الاستغلال غير المشروع للهوية الشخصية .

ويلاحظ أن المشرع العماني قد تبنى مفهوماً واسعاً للمصنف المحمي، إذ نصت المادة الأولى من القانون على أن المصنف هو: «كل إنتاج مبتكر في المجال الأدبي أو الفني أو العلمي أياً كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض منه»، كما عرف الابتكار بأنه «الطابع الإبداعي الذي يضفي الأصالة والتميز على المصنف». ويكشف ذلك عن اتجاه تشريعي مرن يسمح باستيعاب المستجدات التقنية الحديثة، ومن بينها المصنفات الرقمية والأعمال المرتبطة بالبيانات الحيوية .

كما أن المادة الثانية من القانون العماني وسعت نطاق الحماية لتشمل المصنفات الشفوية والموسيقية والسمعية والبصرية، وهو ما يفتح المجال لاعتبار الأداء الصوتي والبصمة الصوتية من العناصر التي يمكن أن تتمتع بالحماية القانونية متى اقترنت بطابع إبداعي يميز صاحبها عن غيره .

وبناءً على ذلك، فإن استغلال البيانات الحيوية لشخص معين دون رضاه، سواء من خلال تقليد صوته أو إعادة إنتاجه بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، قد يشكل اعتداءً على الحقوق الأدبية والمالية المقررة للمؤلف أو لفنان الأداء بموجب قانون حقوق المؤلف العماني لأنه ينطوي على اعتداء على الحق الأدبي المرتبط بشخصية صاحب الصوت، فضلاً عن كونه مساساً بخصوصيته وحقه في السيطرة على بياناته الحيوية، خاصة وأن المادة الخامسة عشرة من القانون قررت لفنان الأداء الحق في نسبة أدائه إليه، والحق في منع أي تحريف أو تشويه أو تعديل من شأنه الإضرار بشرفه أو سمعته .

كما يتحقق الخطأ القانوني إذا قامت إحدى الشركات أو التطبيقات الرقمية بجمع التسجيلات الصوتية للمستخدمين واستخدامها في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي دون موافقتهم الصريحة، لأن هذا التصرف يتجاوز الغرض المشروع الذي جمعت من أجله البيانات، ويشكل إخلالاً بالالتزام بحماية الخصوصية الرقمية للأفراد.

ولا يقتصر الاعتداء على مجرد استخدام الصوت، بل قد يمتد إلى عمليات “التزييف العميق” التي تعتمد على تركيب الأصوات والصور بطريقة توهم الجمهور بصحة المحتوى المنشور. ففي هذه الحالة يكون الضرر مضاعفاً، لأنه لا يمس فقط الحق المالي للمجني عليه، وإنما يatal سمعته ومكانته الاجتماعية وصورته الذهنية أمام الجمهور. (٤٠)

ويظهر الضرر الأدبي بصورة واضحة عندما تُستخدم البصمة الصوتية لشخص معين في محتوى مسيء أو غير أخلاقي أو يحمل آراءً لم تصدر عنه في الحقيقة، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان الثقة به أو الإساءة إلى تاريخه المهني والفني. وهنا تتجسد الحماية التي قررها قانون حقوق المؤلف العماني للحق الأدبي، باعتباره حقاً لصيقاً بالشخصية لا يقبل التنازل أو التقادم . أما الضرر المادي، فيتحقق عندما يؤدي استغلال البيانات الحيوية إلى تحقيق أرباح مالية غير مشروعة على حساب صاحب الحق. ومن ذلك استخدام صوت فنان مشهور في الإعلانات أو الأغاني أو التطبيقات التجارية دون ترخيص منه، بما يؤدي إلى حرمانه من المقابل المالي الذي كان يمكن أن يحصل عليه لو تم الاستغلال بصورة قانونية. (٤١)

كما قد ينشأ الضرر المادي نتيجة استغلال البصمة الصوتية في عمليات الاحتيال المالي، خاصة وأن بعض الأنظمة المصرفية الحديثة تعتمد على التحقق الصوتي في الوصول إلى الحسابات أو إتمام المعاملات الإلكترونية. وبالتالي فإن تقليد الصوت أو استخدامه دون إذن قد يؤدي إلى خسائر مالية مباشرة للمجني عليه.

ويتحقق الضرر كذلك في حالة تسريب البيانات الحيوية نتيجة إهمال المؤسسات أو المنصات الإلكترونية في تأمين قواعد البيانات الخاصة بالمستخدمين. فإذا تعرضت قاعدة بيانات صوتية للاختراق بسبب ضعف وسائل الحماية التقنية، فإن الجهة القائمة على إدارتها تتحمل المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن هذا التسريب.

وتقوم المسؤولية المدنية في هذه الحالات متى توافرت أركانها الثلاثة، وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية. فإذا ثبت أن الضرر الذي أصاب الشخص كان نتيجة مباشرة للاستغلال غير المشروع لبياناته الحيوية، التزم المسؤول بتعويضه تعويضاً كاملاً عن كافة الأضرار التي لحقت به.

(40) Judge, E. F., & Korhani, A. M. (2021). Deepfakes, Counterfeits, and Personality.

(٤١) الحماية المدنية للبصمة الصوتية، المرجع السابق ص ٥٨ - ٩٠.



ويشمل التعويض في هذا المجال التعويض المادي والتعويض الأدبي معاً. فالتعويض المادي يهدف إلى جبر الخسائر المالية وما فات المضرور من كسب، بينما يهدف التعويض الأدبي إلى إزالة الآثار النفسية والمعنوية الناتجة عن المساس بالخصوصية أو السمعة أو الاعتبار الشخصي.^(٤٢)

كما قد يأخذ التعويض صورة عينية، كالإزام المعتدي بحذف المقاطع الصوتية أو المرئية المنشورة بصورة غير مشروعة، ومنع إعادة تداولها عبر المنصات الرقمية، وهو ما يعد من أهم وسائل الحماية المدنية في البيئة الإلكترونية الحديثة.^(٤٣) ويملك القضاء كذلك سلطة اتخاذ تدابير وقتية مستعجلة لوقف الاعتداء قبل تفاقم آثاره، كالأمر بإزالة المحتوى الرقمي أو غلق الحسابات الإلكترونية أو منع استخدام التطبيقات التي تعتمد على استغلال البيانات الحيوية بصورة مخالفة للقانون. وقد يمتد التعويض الأدبي إلى نشر الحكم القضائي في وسائل الإعلام أو على المنصات الإلكترونية، إذا كان ذلك ضرورياً لإعادة الاعتبار للمضرور وتصحيح الصورة الذهنية التي تأثرت بسبب الاستغلال غير المشروع لبياناته الحيوية. ومن جهة أخرى، فإن الحماية التي أقرها قانون حقوق المؤلف العماني لا تقتصر على المؤلف وحده، بل تمتد أيضاً إلى الخلف العام والورثة فيما يتعلق بحماية الحقوق الأدبية ومنع أي تحريف أو تشويه للمصنف أو الأداء الفني بعد وفاة صاحبه.^(٤٤) وبناءً على ذلك، يجوز للورثة رفع دعاوى المسؤولية المدنية إذا تم استغلال البيانات الحيوية للمورث بطريقة تسيء إلى سمعته أو تضر بآرثه الفني والأدبي، خاصة في ظل انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي القادرة على إعادة إنتاج الأصوات البشرية بصورة تحاكي الواقع.

ومن ثم، فإن الربط بين الحماية المدنية للبيانات الحيوية وقانون حقوق المؤلف العماني أصبح أمراً ضرورياً لمواجهة التحديات التقنية الحديثة، خاصة في ظل ما أفرزته تطبيقات الذكاء الاصطناعي من مخاطر تتعلق بتقليد الأصوات واستنساخ الأداء الفني واستغلال الهوية الرقمية للأشخاص دون رضاهم. وعليه، فإن قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة العماني رقم ٦٥ / ٢٠٠٨ يمثل أساساً مهماً يمكن البناء عليه لتوفير حماية قانونية فعالة للبيانات الحيوية، إلا أن التطورات التقنية الراهنة تقتضي تدخلاً تشريعياً أكثر تخصصاً لتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ووضع ضوابط واضحة لاستغلال البصمات الحيوية، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار التقني وصون الحقوق الشخصية والمالية للأفراد.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١. القواعد القانونية التقليدية لم تعد كافية لتوفير حماية فعالة للبيانات الحيوية في ظل التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة مع ظهور تطبيقات التزييف العميق وتقليد الأصوات. ويرجع ذلك إلى أن هذه القواعد وُضعت أساساً لحماية المصنفات الفكرية التقليدية، دون مراعاة الطبيعة الخاصة للبيانات البيومترية باعتبارها جزءاً من الهوية الشخصية والكيان المعنوي للفرد.
٢. البيانات الحيوية ولاسيما البصمة الصوتية، تتمتع بطبيعة قانونية مزدوجة، فهي من ناحية تُعد من الحقوق للصيقة بالشخصية لاتصالها المباشر بخصوصية الإنسان وهويته، ومن ناحية أخرى قد تكتسب قيمة مالية أو فنية إذا ارتبطت بالأداء الفني أو النشاط المهني، الأمر الذي يبرر إخضاعها لنوع خاص من الحماية القانونية يجمع بين حماية الخصوصية وحماية الحقوق المالية.
٣. قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة العماني رقم (٢٠٠٨/٦٥) يوفر أساساً قانونياً يمكن الاستناد إليه في مواجهة بعض صور الاعتداء على البيانات الحيوية، خاصة فيما يتعلق بحماية الأداء الفني والحق الأدبي لفنان الأداء. إلا أن هذه الحماية تظل غير كافية لمواجهة صور الاستغلال الحديثة الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، لعدم وجود تنظيم تشريعي صريح للبيانات الحيوية وتقنيات التزييف الرقمي.
٤. أن الاستغلال غير المشروع للبيانات الحيوية يؤدي إلى قيام المسؤولية المدنية متى توافرت أركانها من خطأ وضرر وعلاقة سببية، سواء تعلق الضرر بالجانب الأدبي كالمساس بالسمعة والخصوصية، أم بالجانب المالي الناتج عن الاستغلال التجاري غير المشروع للبصمة الصوتية أو غيرها من البيانات البيومترية.
٥. التطورات التقنية الحديثة فرضت إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للابتكار وحقوق المؤلف، خاصة بعد أن أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على إنتاج محتوى يحاكي الإبداع البشري بصورة كبيرة. وهو ما يستوجب تبني مفهوم أكثر مرونة للابتكار يسمح بمواكبة التطور التقني مع الحفاظ على الحقوق الشخصية للمبدعين وأصحاب البيانات الحيوية.

(٤٢) نص المشرع في قانون حقوق المؤلف العماني في المادة (٤٣) من قانون حقوق المؤلف العماني على أنه لا يجوز أن يزيد التعويض عن الضرر مبلغ (١٠٠٠٠) ريال عماني.

(٤٣) نظم المشرع العماني في الفصل الثاني عشر والمعنون بالتدابير الوقائية في المادة (٤٢).

(٤٤) نصت المادة الخامسة من قانون حقوق المؤلف على أن الخلف العام يتمتع بالحقوق الأدبية للمؤلف في حدود حماية سمعته وذكره.



٦. الميراث الرقمي بات يمثل إشكالية قانونية معاصرة، خاصة فيما يتعلق بمدى جواز استغلال البيانات الحيوية للمورث بعد وفاته. وقد خلص البحث إلى ضرورة التمييز بين الحقوق الأدبية المرتبطة بشخصية المورث والتي تظل محل حماية، وبين الحقوق المالية الناتجة عن استغلال الأعمال الرقمية التي يجوز انتقالها إلى الورثة وفقاً للقواعد العامة.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة إصدار تشريع عماني خاص بحماية البيانات الحيوية، يتضمن تنظيمياً واضحاً لآليات جمع البيانات البيومترية ومعالجتها واستخدامها، وذلك لمواجهة القصور التشريعي الذي أظهرته الدراسة في القواعد القانونية التقليدية أمام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة.

٢. تحديث بعض أحكام قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة العماني رقم (٢٠٠٨/٦٥)، بما يسمح بمد نطاق الحماية ليشمل صور الاستغلال غير المشروع للبصمة الصوتية والبيانات الحيوية المرتبطة بالأداء الفني والهوية الرقمية، ويعترف كذلك بالابتكار للذكاء الاصطناعي.

٣. وضع ضوابط قانونية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بحيث يُشترط الحصول على موافقة صريحة من صاحب البيانات الحيوية قبل استخدامها أو إعادة إنتاجها رقمياً.

٤. ضرورة تبني وسائل تقنية وقانونية متطورة لحماية البيانات الحيوية من الاختراق أو الاستغلال غير المشروع، خاصة في ظل التوسع في استخدام الأنظمة الذكية والمنصات الرقمية.

٥. تشجيع الدراسات القانونية المتخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات الحيوية، بما يساهم في تطوير إطار تشريعي مرن قادر على مواكبة التطورات التقنية الحديثة وتحقيق التوازن بين حماية الحقوق الشخصية وتشجيع الابتكار التقني.

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، وأسأله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في عرض موضوعه وتحليله، وأن أكون قد جانببت الخطأ والزلل، وما كان فيه من صواب فمن توفيق الله وحده، وما كان فيه من نقص أو قصور فمرده إلى طبيعة الجهد البشري، والله من وراء القصد، وفي الختام، البحث يؤكد على ضرورة تطوير التشريعات القائمة وتوفير إطار قانوني متماسك يتوافق مع تحديات العصر الرقمي، لضمان حماية فعالة وناجعة للبيانات الحيوية وتوازن مع متطلبات التطور التقني والابتكار، وهذه التوصيات تهدف إلى تعزيز إطار الحماية القانونية للبيانات الحيوية، وتقديم حلول عملية تطبيقية لمواجهة تحديات التكنولوجيا المعاصرة، بما يساهم في تطوير بيئة رقمية آمنة وموثوقة.

كما يتقدم المؤلف بخالص الشكر والتقدير للجامعة العربية المفتوحة – سلطنة عمان، على الدعم المالي المقدم للمشاركة في هذا المؤتمر العلمي.

المراجع والمصادر:

أولاً: التشريعات والنصوص القانونية

١. المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٩٩ بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة.

٢. قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة العماني رقم ٢٠٠٨/٦٥.

ثانياً: الكتب العامة:

١. أسامة أحمد بدر، الوسائط المتعددة بين واقع الدمج الإلكتروني للمصنفات وقانون حماية الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥ م.

٢. بلال محمود عبد الله، حق المؤلف في القوانين العربية، المركز العربي للدراسات القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، بدون سنة نشر.

٣. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد – حق الملكية، المجلد الثامن، دار النهضة العربية، القاهرة.

٤. عبد الرشيد مأمون، محمد سامي عبد الصادق، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨ م.

٥. عبد الحميد الطنطاوي، حماية الملكية الفكرية وأحكام الرقابة على المصنفات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١ م.

٦. عبد الهادي فوزي العوضي، المدخل لدراسة القانون، بدون دار نشر.

٧. عثمان لبیب فراج، حصاد القرن: المنجزات العلمية والإنسانية في القرن العشرين، المجلد الثالث، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان – الأردن.

٨. فاروق الأباصيري، نحو مفهوم اقتصادي لحق المؤلف، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤ م.

٩. محمد إبراهيم بنداري، المدخل لدراسة القانون العماني، مكتبة الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣ م.

١٠. محمد حسام لطفي، حقوق المؤلف في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء، القاهرة، ١٩٩٩-٢٠٠٠ م.



ثالثاً: الرسائل العلمية والمقالات العلمية:

١. جابر بن مرهون فليفل الوهبي، "نظام حماية الملكية الفكرية في سلطنة عمان"، ندوة الويبو الوطنية حول حقوق الملكية الفكرية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، مسقط، ١٥-١٦ فبراير ٢٠٠٥م.
٢. عائشة عبد الحميد، "الإطار القانوني والتشريعي للرقمنة والذكاء الاصطناعي"، المجلة الدولية للتعليم بالإنترنت، ٢٠٢٠م، متاح عبر دار المنظومة.
٣. عبد الناصر زياد هياجنة، "الميراث الرقمي: المفهوم والتحديات القانونية"، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون، جامعة قطر، ٢٠١٥م.
٤. عز الدين غازي، "الذكاء الاصطناعي: هل هو تكنولوجيا رمزية؟"، مجلة فكر العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٦)، يونيو ٢٠٠٧م.
٥. محمد حسن عبد الله، نحو نظام قانوني خاص بحماية برمجيات الحاسب - دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧م.
٦. محمد محمد القطب مسعد، "القيمة القانونية لشخصية الروبوت الفنية ونائبه القانوني"، مجلة الحقوق، المجلد (١٩)، العدد (٢).
٧. محمد محمد القطب مسعد، "دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (٧٥)، مارس ٢٠٢١م.
٨. همام القوصي، "إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد ٢٥، مايو ٢٠١٨م.
٩. وليد يوسف محمد إبراهيم، رانيا عاطف شارب، "تكنولوجيا إنترنت الأشياء: المفهوم والتطبيقات التعليمية"، الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، المجلد (٣٠)، العدد (١٠)، أكتوبر ٢٠٢٠م.
١٠. ياسر محمد للمعي، "المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول"، كلية الحقوق، جامعة طنطا، بدون دار نشر.

رابعاً: الأبحاث المنشورة للباحث:

١. التأصيل القانوني للمسؤولية المدنية للآلات الذكية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد التاسع والثلاثون، أكتوبر ٢٠٢٢م.
٢. الحماية المدنية للبصمة الصوتية من تطورات الذكاء الاصطناعي في قانون الملكية الفكرية"، المجلة القضائية، العدد الحادي عشر، شوال ١٤٤٦هـ - إبريل ٢٠٢٥م.

خامساً: المراجع والدراسات الأجنبية

1. Judge, E. F., & Korhani, A. M. (2021). Deepfakes, Counterfeits, and Personality.
2. Ramon Casas Vallés, "The Requirement of Originality", in Research Handbook on the Future of EU Copyright, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham-UK, 2009.
3. G. Vojkovic & M. Milenković, "GDPR in Access Control and Time and Attendance Systems Using Biometric Data", International Convention on Information and Communication Technology, Electronics and Microelectronics, 2018.
4. B. Jeyavadhanam & B. A. Rubavathy, "Visual Cryptography for Biometric Privacy, Authentication and General Access Structure: A Review".
5. V. Zorkadis & P. Donos, "On Biometrics-Based Authentication and Identification from a Privacy-Protection Perspective: Deriving Privacy-Enhancing Requirements".
6. B. Sumer, "When Do the Images of Biometric Characteristics Qualify as Special Categories of Data under the GDPR?", Biometrics and Electronic Signatures, 2022.
7. The European Parliament, Civil Law Rules on Robotics, 2017.



التشريع الجنائي للجرائم المعلوماتية: دراسة مقارنة بين النظامين السعودي والكويتي.

Criminal Regulation of Cybercrimes: A Comparative Study between the Saudi and Kuwaiti Legal laws.

د. ندى غرم الله الغامدي (٢)
أستاذ القانون العام المساعد بكلية الشريعة
والقانون بجامعة جدة
E-mail: Nalgamdy@uj.edu.sa

أ. سوسن احمد الزهراني (١)
ماجستير في القانون جامعة جدة
كلية الشريعة والقانون
E-mail: alzharaniisawsan@gmail.com

المستخلص:

يسعى هذا البحث الى مقارنة النظامين السعودي والكويتي في تعاملهما مع الجرائم المعلوماتية من خلال بيان صور الجرائم المعلوماتية واستعراض العقوبات المقررة لها في كلا النظامين. كما يسلط البحث الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بينهما ليكشف عن الفلسفة القانونية التي يستند اليها كل نظام في مواجهة التحديات الرقمية المتسارعة. وينظر البحث في روح التشريع لكل بلد، وكيف يسعى كل منهما الى تحقيق الامن المجتمعي في الفضاء الرقمي مما يعكس خصوصية كل تجربة قانونية في التعامل مع هذا النوع المستحدث من الجرائم.

الكلمات المفتاحية: الجرائم المعلوماتية، الجرائم الالكترونية، التشريع الجنائي، النظام السعودي، القانون الكويتي، العقوبات الجنائية، الأمن المعلوماتي.

Abstract:

This study seeks to compare how the Saudi and Kuwaiti legal systems address cybercrimes by identifying the various forms these crimes take and reviewing the penalties prescribed for them in both systems. It highlights the similarities and differences between the two to reveal the legal philosophy upon which each system relies in confronting rapidly evolving digital challenges.

The study also examines the spirit of legislation in each country and how both aim to achieve societal security in the digital space, reflecting the distinctiveness of each legal experience in dealing with this emerging type of crime.

Keywords: Cybercrime, Electronic Crimes, Criminal Legislation, Saudi Law, Kuwaiti Law, Criminal Penalties, Information Security.

المقدمة:

يمر الفكر القانوني الجنائي اليوم بمرحلة تحول حاسمة فرضتها الطفرة التكنولوجية الهائلة والاعتماد شبه الكامل على الرقمنة في المعاملات اليومية والأنشطة الاقتصادية، ورغم ان هذا التطور التقني قد قدم خدمات هائلة للمجتمعات المعاصرة إلا انه كان سببا في افراز ظواهر إجرامية مستحدثة باتت تعرف في الفقه والقضاء بالجرائم المعلوماتية. ولم تعد هذه الجرائم مجرد امتداد تقليدي للجرائم المعروفة بل أصبحت نمطا سلوكيا مستقلا له خصائصه الفنية والواقعية حيث تعتمد أساسا على المهارة التقنية بدلا من العنف المادي، وتتميز بقدرتها العالية على تخطي الحدود الجغرافية بين الدول واستهدافها للمعطيات الرقمية والنظم البرمجية غير الملموسة مما يجعلها من اعقد المعضلات الأمنية والتشريعية في الوقت الراهن.

هذا الواقع الجديد وضع السياسة الجنائية الحديثة امام تحدٍ بارز فالقواعد القانونية التقليدية – سواء الموضوعية منها او الإجرائية – كانت مصممة في الأصل لضبط السلوكيات المادية التي تقع في محيط جغرافي محدد ويمكن معاينتها بالحواس. اما في البيئة الرقمية فقد ظهر قصور واضح في هذه القواعد عند محاولة استيعاب الأنماط المستحدثة للاعتداء او تتبع مرتكبيها او حتى التعامل مع الدليل الرقمي الذي يتسم بالسرعة الفائقة في المحو والتشويه والتبديل. ومن هنا شعرت الدول بضرورة التدخل السريع لسن تشريعات خاصة ومستقلة تكون قادرة على سد الثغرات القانونية وحماية امن الافراد والمؤسسات والدول من هذه المخاطر المتجددة.



وإذا نظرنا الى منطقة الخليج العربي سنجد ان مواجهة هذه الجرائم حظيت بأولوية قصوى لدى صناع القرار نظرا للقفزات الكبيرة التي حققتها دول المنطقة في مجالات التحول الرقمي والحكومة الالكترونية. وتعتبر التجربة التشريعية في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت من النماذج البارزة التي تستحق الدراسة والتحليل، فبرغم التقارب الكبير في البيئة الاجتماعية والجغرافية والسياسية بين البلدين الا ان لكل منهما فلسفته الخاصة وآلياته التشريعية في صياغة القواعد الموضوعية والاجرائية الخاصة بالتجريم والعقاب لمكافحة الأنشطة الرقمية غير المشروعة.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة المقارنة لتقديم قراءة تحليلية للنصوص القانونية المنظمة لهذه الظاهرة في كلا البلدين. ولا تقتصر غاية المنهج المقارن في هذا البحث على مجرد سرد المواد القانونية او المقارنة الظاهرية بينها بل تمتد الى محاولة فهم السياسة التشريعية لكل من المنظم السعودي والمشرع الكويتي ومعرفة مدى توفيقهما في تحقيق التوازن الصعب بين حماية الفضاء الرقمي والمصالح الحيوية للدولة وبين صيانة الحريات الشخصية والضمانات القانونية للأفراد.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية والتطبيقية من كونها تسلط الضوء على نقاط الالتقاء والاختلاف في الشقين الموضوعي والاجرائي لكلا النظامين وتقوم بتقييم مدى نجاح العقوبات المقررة في ردع المجرم المعلوماتي الذي يطور أسلوبه باستمرار. وتطمح الدراسة من خلال هذا التحليل المنهجي الى الخروج بنتائج وتوصيات عملية يمكن ان تساهم في تطوير المنظومة الجنائية الرقمية وتزويد المكتبة القانونية بمرجع أكاديمي يواكب التطورات المتلاحقة في هذا الحقل القانوني الحيوي.

إشكالية البحث

أدى التطور التقني والتوسع في استخدام وسائل الاتصال الحديثة الى ظهور أنماط جديدة من الجرائم تختلف في طبيعتها ووسائل ارتكابها عن الجرائم التقليدية، إذ أصبحت الأنظمة المعلوماتية والبيانات الرقمية عرضة للاعتداء بوسائل تقنية متطورة يصعب أحيانا اكتشافها او تتبع مرتكبيها وقد تترتب على ذلك اتساع نطاق الجرائم المعلوماتية وتعدد صورها بما يمس الافراد والمؤسسات والمصالح العامة.

وتكمن الإشكالية الحقيقية لهذا البحث في التناقض الصارخ الذي أحدثته الطفرة التقنية الحديثة في حياة المجتمعات المعاصرة، ففي الوقت الذي فتحت فيه أبواب الابتكار والرفاهية فقد أفرزت التقنية المتسارعة أنماطا إجرامية مستحدثة ومتعددة الاشكال باتت تشكل تهديدا مباشرا للأمن النفسي والمادي للأفراد وتزعزع استقرار المجتمع وتهدد مصالح مؤسساته الحيوية. ان الجريمة المعلوماتية لم تعد مجرد اعتداء تقني على الأنظمة الحاسوبية بل هي في جوهرها اعتداء على الاستقرار الإنساني وحقوق الافراد في فضاء رقمي آمن.

الأمر الذي دفع التشريعات الحديثة إلى سن أنظمة خاصة لمواجهتها وتنظيم صور التجريم الخاصة بها. وتتأسس الفرضية الجوهرية التي تنطلق منها هذه الدراسة على ان الحماية الحقيقية للمجتمع لا تتحقق بمجرد سن الأنظمة بل تكمن في مدى فعاليتها وقابليتها للتطبيق الواقعي المرن في ظل بيئة تقنية دائمة التغير.

ومن هذا المنطلق يثور التساؤل حول مدى موازنة المشرع الجنائي في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بين تفعيل النصوص النظامية الخاصة بالجرائم المعلوماتية وبين توفير الحماية الشاملة للمصالح الإنسانية والمؤسساتية، وما هي أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين في صور التجريم والعقوبات المقررة، وأي النظامين يقدم تشريعا أكثر فعالية في مواجهة هذا النوع من الجرائم.

ولكي يتمكن من اختبار صحة هذه الفرضية وتفكيك ابعاد الإشكالية، يتفرع عن هذا التساؤل المحوري مجموعة من الأسئلة البحثية التي نسعى للإجابة عنها :

١. ما المقصود بالجرائم المعلوماتية وما مفهوم التشريع الجنائي؟
٢. ما هي صور التجريم في النظام السعودي والنظام الكويتي؟
٣. ما هي العقوبات التي قررها كلا النظامين؟
٤. ما أوجه التشابه وأوجه الاختلاف في كلا النظامين؟

أسباب اختيار الموضوع

١. تزايد انتشار الجرائم المعلوماتية بشكل واضح مع اتساع استخدام التقنية في الحياة اليومية مما يزيد من أهمية دراستها.
٢. حداثة هذا النوع من الجرائم حيث ارتبط ظهورها بالتطور التقني المتسارع وانتشار استخدام الانترنت، ما أوجد أنماطا إجرامية جديدة تختلف في طبيعتها عن الجرائم التقليدية مما يستعدي دراسة متعمقة لفهم اليات مواجهتها.
٣. ندرة الدراسات المقارنة التي تجمع بين الجانبين السعودي والكويتي في مجال الجرائم المعلوماتية مما يستوجب سد الفجوة البحثية وبيان أوجه التكامل والتميز في التشريعات الخليجية.
٤. ارتباط الموضوع بمستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث تمثل الرؤية قفزة تاريخية نحو التحول الرقمي مما يستوجب وجود بيئة رقمية آمنة وتوفير الحماية القانونية اللازمة للمشاريع الكبرى والتعاملات الذكية بما يعزز مكانة المملكة كبيئة استثمارية عالمية آمنة وموثوقة.



أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعا حيويا يمس جانبي الامن الوطني والاقتصادي في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وذلك من خلال دراسة التشريعات الجنائية للجرائم المعلوماتية في النظامين السعودي والكويتي، وتبرز هذه الأهمية في النقاط التالية:

أولاً: من الناحية العلمية

يسهم البحث في إثراء المكتبة القانونية العربية بدراسة مقارنة بين نظامين خليجيين رائدين في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية، كما يقدم تحليلاً للنصوص القانونية وأوجه الاتفاق والاختلاف بينهما مما يفتح المجال أمام بقية الباحثين للتوسع في هذا المجال.

ثانياً: من الناحية التطبيقية

يفيد البحث المشرع في كلا البلدين من خلال الكشف عن مواطن القصور والثغرات التشريعية التي قد تظهر أثناء التطبيق العملي، كما يقدم توصيات مقترحة لتطوير الأنظمة الحالية بما يتواءم مع التطور التقني المتسارع

ثالثاً: من الناحية الاقتصادية

تتبع أهمية البحث من خطورة الجرائم المعلوماتية وما تتركه من آثار مباشرة على الافراد والمجتمع، لا سيما تلك الجرائم التي تستهدف القطاعات المالية مثل جرائم النصب والاحتيال الالكتروني، حيث تسهم نتائجها في رفع مستوى الوعي القانوني وتعزيز وسائل الحماية القانونية من هذه الجرائم .

رابعاً: من الناحية الأمنية

تكمن أهمية البحث في تقديم تحليل مقارن يوضح مدى كفاءة الأطر التشريعية في النظامين السعودي والكويتي في التعامل مع الجرائم المعلوماتية من حيث شمولها وملائمتها للتطورات المستمرة في هذا المجال وخاصة في مواجهة الجرائم التي تمس أمن الافراد واستقرارهم كجرائم الابتزاز والتهديد عن طريق الانترنت، وذلك بما يدعم الجهود الأمنية ويعزز تبادل الخبرات ويسهم في تطوير أساليب التعامل مع هذه الجرائم في ظل تناميها المستمر.

أهداف البحث

١. بيان الإطار المفاهيمي للجرائم المعلوماتية والتشريع الجنائي
٢. تحليل النصوص التجريبية في كلا النظامين السعودي والكويتي
٣. دراسة العقوبات المقررة في كلا النظامين
٤. إجراء مقارنة تحليلية للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال عرض النصوص النظامية المتعلقة بالجرائم المعلوماتية في كل من النظام السعودي والكويتي ثم تحليلها وبيان مضامينها واحكامها، مع اجراء مقارنة بين النظامين بهدف الوصول الى نتائج دقيقة تعكس مدى كفاية التنظيم التشريعي في كلا النظامين.

الإطار النظري والدراسات السابقة :

١. جرائم الاعتداء المتعمد على سلامة نظم المعلومات الإلكترونية وفقاً للنظام السعودي (دراسة تحليلية تطبيقية) لعام ٢٠٢٣ للباحث عبد الله بن محمد الجريوع: تناولت هذه الدراسة تحليل الجرائم التي تستهدف سلامة النظم المعلوماتية في النظام السعودي باعتبارها من أخطر صور الجرائم المعلوماتية المعاصرة وركزت الدراسة على بيان مفهوم الجريمة المعلوماتية وصورها المرتبطة بالاعتداء على الأنظمة وتحليل النصوص الواردة في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي مع إبراز صور الاعتداء المذكورة فيه.
 ٢. السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة) لعام ٢٠٢٤ للباحث ثروت عبد الصمود عطية: تناولت الدراسة السياسة الجنائية المتبعة في المملكة العربية السعودية لمواجهة الجرائم المعلوماتية في إطار مقارن، حيث ركزت على تحليل سياسة التجريم وتحليل سياسة العقاب ودراسة التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المعلوماتية.
 ٣. قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الكويتي (دراسة مقارنة) لعام ٢٠٢٤ للباحث د. بوقرين عبد الحليم: تناولت الدراسة تحليل القانون الكويتي رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث استخدمت المنهج المقارن لبيان مدى مواكبة هذا القانون للمقاييس والاتفاقيات الدولية والإقليمية ومقارنته بالأنظمة القانونية المقارنة المعاصرة لمعرفة أين يقف المشرع الكويتي من حيث الكفاءة والقصور.
- وعليه، فإن الدراسات السابقة قد وضعت لبنات أساسية لفهم الجرائم المعلوماتية محلياً ودولياً، إلا أن بحثنا الحالي يسد ثغرة علمية في المكتبة القانونية من خلال المقارنة التفصيلية بين النظامين السعودي والكويتي للوقوف على مدى موائمتها للتطورات التقنية المتسارعة وتحديد أي النظامين كان أكثر توازناً وشمولاً في حماية الفضاء الرقمي.



تعريف الجرائم المعلوماتية

في ظل التطور التقني وانتشار استخدام وسائل التقنية، برزت الجرائم المعلوماتية كنوع حديث يختلف عن الجرائم التقليدية مما استدعى تنظيمها قانونياً، ونظراً لتعدد الآراء بشأن مفهومها فإنه يمكن تعريفها اصطلاحاً بأنها كل فعل غير مشروع يتم باستخدام معدات أو أجهزة إلكترونية أو الحاسب الآلي أو شبكة الإنترنت أو عبر محتوياتها.^١ وقد عرفها نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي في مادته الأولى بأنها أي فعل يرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام.^٢

ومن ناحية أخرى فقد عرفها نظام الجرائم الإلكترونية الكويتي في مادته الأولى بأنها كل فعل يرتكب من خلال استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية أو غير ذلك من وسائل تقنية المعلومات بالمخالفة لأحكام هذا القانون.^٣ وبعد استعراض هذه التعريفات يتبين أن جميع التعريفات السابقة قد اتسمت بالمرونة والشمولية بحيث لم تقتصر على الأجهزة التقليدية المعروفة حالياً بل امتدت لتشمل أي وسيلة تقنية مستحدثة.

ومع ذلك فإننا نرى ضرورة أن تكون هذه التعريفات مرنة بما يكفي لاستيعاب المستقبل، فالتطور السريع في الأجهزة والتقنيات الحديثة – كالذكاء الاصطناعي- يمثل تحدياً دائماً لشمولية النص القانوني، لذا نؤيد التوجه الذي يركز في تعريفه على الفعل الإجرامي الرقمي ذاته بدلاً من التقيد بنوع الجهاز المستخدم وذلك لضمان سد أي ثغرات قانونية قد تظهر مستقبلاً نتيجة ابتكار أجهزة أو تقنيات جديدة لم تكن معروفة قبل وضع النظام.

الفرع الثاني

خصائص الجرائم المعلوماتية:

أدى انتشار شبكات المعلومات منذ بدايتها إلى تطور تقني متسارع مما أدى إلى سهولة تداول المعلومات بشكل كبير، ولم تعد الجريمة مرتبطة بدولة واحدة بل قد تبدأ في دولة وتتحقق نتائجها في دولة أخرى مما جعلها تأخذ طابع الجرائم العابرة للحدود وهو ما يميزها عن غيرها من جرائم.^٤

ومن خلال ذلك يتضح أن الجرائم المعلوماتية تتميز بعدة خصائص، ومن أبرزها:

١. تعد من الجرائم العابرة للحدود، حيث يمكن ارتكاب الجريمة من مكان بعيد وقد يمتد أثرها إلى أي دولة في العالم مما قد يثير إشكاليات حول تحديد القانون الواجب التطبيق.^٥

٢. تنتم بصعوبة الإثبات، إذ غالباً ما يكون من الصعب العثور على دليل مادي لها بسبب اعتماد الجاني على وسائل تقنية متطورة. كما يمكن بسهولة محو الأدلة أو التلاعب بها خاصة وأن هذه الجرائم ترتكب بسرعة كبيرة ولا تستغرق إلا وقتاً قصيراً لذلك غالباً ما يتم اكتشافها بعد فترة طويلة من وقوعها.^٦

٣. تعتمد في الغالب على القدرات الذهنية والمعرفية ولا تتطلب جهداً بدنياً حيث إنها مبنية على الإلمام بالحاسب الآلي واستخدام التقنيات الحديثة بعكس الجرائم التقليدية التي قد لا تتطلب مستوى مرتفع من المعرفة أو المهارة.^٧

المطلب الثاني

أنواع الجرائم المعلوماتية:

تتعدد أنواع الجرائم المعلوماتية وفقاً لمعايير التصنيف المختلفة كطبيعة الحق المعتدى عليه، والهدف من الجريمة، والأسلوب المستخدم، ويمكننا تصنيفها بشكل عام على النحو التالي:

الفرع الأول: جرائم الاعتداء على الأنظمة والمعلومات

وهي الجرائم التي تستهدف الكيان التقني ذاته، حيث تكون الأنظمة والبيانات هي الهدف المباشر للجاني، وتشمل:

١. الدخول غير المشروع (الاختراق): حيث يتخطى الجاني الحواجز الأمنية للوصول إلى نظام حاسوبي بلا تصريح

^١ عبد الفتاح مراد، شرح جرائم الكمبيوتر والانترنت، دار الكتب والوثائق المصرية ص ٣٨.

^٢ نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٧ بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ هـ.

^٣ قانون رقم ٦٣ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر بسنة ٢٠١٥

^٤ د. محمد بن أحمد علي المقصودين، الجرائم المعلوماتية: خصائصها وكيفية مواجهتها قانونياً، ص ١١٣

^٥ المرجع السابق

^٦ د عادل يوسف عبد الله الشكري، الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الإجرائية، ص ٦٥

^٧ د محمد بن أحمد علي المقصود، مرجع سابق، ص ١١٣



٢. إعاقة أو تعطيل الوصول الى الخدمة (DDoS): وهي الهجوم على المواقع الحكومية او مواقع الشركات وتهدف هذه الهجمات إلى إسقاط الخادم أو الشبكة عن طريق غمرها بحجم هائل من حركة المرور، لا تؤدي هذه الهجمات عادةً إلى سرقة البيانات ولكنها تسبب توقفاً تشغيلياً كاملاً وخسائر مالية جسيمة

٣. تخريب واتلاف او تعديل البيانات: بقيام الجاني عمداً بحذف ملفات او تشويه بيانات مخزنة لإحداث ضرر تقني^٨

الفرع الثاني: جرائم الاعتداء على الأشخاص

وهي الجرائم التي تستخدم فيها التقنية كأداة للنيل من الفرد في شخصه او كرامته او خصوصيته او حتى حياته في بعض الأحيان، وتشمل:

١. الابتزاز الالكتروني: حين يستخدم الجاني التقنية للوصول الى بيانات او صور خاصة لشخص ما، ثم تهديده بها للوصول الى مكاسب مادية او معنوية^٩

٢. التشهير والقذف: وهو من أكثر الجرائم المعلوماتية انتشاراً في وقتنا الحالي حيث يقوم الجاني بنشر اخبار كاذبة او وقائع مسيئة عن شخص ما بهدف تحقير هذا الشخص في مجتمعه^{١٠}

٣. انتهاك الحياة الخاصة: ومن صورها التجسس على أجهزة المستخدمين او الشبكات ذات الخصوصية، ونشر المعلومات الخاصة والتشهير بأصحابها، والتجسس العسكري على الدول الأخرى، وما يقوم به البعض من اعتراض الرسائل والمعلومات لمنع وصولها او تغيير محتواها^{١١}

٤. التمر الالكتروني: ينتشر التمر الالكتروني بشكل أوسع لدى المراهقين وهو من أخطر الظواهر الحديثة حيث لا ترجع خطورته الى سرعة انتشاره بل انه قد يؤدي الى اثار نفسية وخيمة على الضحايا قد تؤدي في أسوأ الحالات الى انتحارهم، وتتنوع صورته واشكاله كالتهمج اللفظي والنزاعات في مواقع التواصل والتحرش الجنسي والترصد بالضحايا، وأيضاً انتحال الشخصية حيث يقوم شخص او مجموعة بانتحال شخصية الضحية لإرسال مواد ضارة او محرجة الى الآخرين بهدف الاضرار به^{١٢}

الفرع الثالث: جرائم الاعتداء على الأموال والملكية الفكرية

وتتمثل في توظيف التقنية للاستيلاء على الأموال بشكل غير مشروع والتعدي على حقوق الملكية الفكرية للآخرين ومن صورها:

١. جرائم النصب والاحتيال: ويقوم هذا الفعل على التلاعب وإيهام المستخدمين بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة بهدف الحصول على ربح منهم، ولعل من أكثر أنواع هذه الجريمة انتشاراً وخطراً ما يقع على أنظمة التحويل الالكتروني للأموال المصرفية حيث تتم في ثوان وتستطيع عبور الحدود الإقليمية لكل دول العالم^{١٣}

٢. تزوير المحررات الرقمية: لا تكاد تخلو جريمة من الجرائم المعلوماتية من عملية تزوير البيانات بشكل او بآخر ويتم هذا التزوير إما بإدخال بيانات خاطئة الى قواعد البيانات او بتعديل البيانات الموجودة عمداً بهدف ارتكاب جريمة من جرائم المعلومات.

٣. سرقة البيانات الائتمانية: وتعد هذه السرقة من أحدث أنماط السلوك الاجرامي التي ارتبطت بالإنترنت، وقد زاد خطر انتشار هذه الجريمة لصعوبة التوصل الى مرتكبيها فيمكن ان يكتشف حامل بطاقة الفيزا في أحد الدول أن بطاقته قد تم استخدامها لعملية شراء في دولة أخرى.

٤. غسيل الأموال الرقمي: وهي من الجرائم ذات الطبيعة المزدوجة حيث انها جريمة اقتصادية ولكنها تظهر كأحد الجرائم المعلوماتية عندما يتم استخدام العملات المشفرة لإخفاء مصدر الأموال وتسهيل نقلها بعيداً عن الرقابة البنكية، وعندما يتم فتح البنوك الالكترونية الوهمية لفتح حسابات بأسماء مستعارة واجراء تحويلات معقدة للتمويه^{١٤}

٥. الاعتداء على الاعمال الذهنية والفكرية: ويكون ذلك بنسخ او بث او نشر او عرض او حذف أي مادة فكرية منشورة إلكترونياً دون الحصول على تصريح مسبق من صاحب الحق الادبي والمادي لهذه المادة.

الفرع الرابع: جرائم الإرهاب الالكتروني والمساس بالأمن العام

ظهر مصطلح الإرهاب الرقمي او الالكتروني لأول مرة في عام ١٩٨٠ وكان يشير الى الهجمات التي يستخدم فيها الحاسب الآلي ضد اقتصاد وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك نستخلص انه ينطوي على نوع من الخداع والتضليل تستخدمه جهات معينة لإضرار الآخرين من أجل منفعتهم، وهذه الجرائم هي أخطر من سابقتها حيث ان الإرهابيين والمترفين قاموا بتطوير

^٨ د. جميل عبد الباقي الصغير، الجرائم المستحدثة وجرائم الحاسب الآلي، ص ٤٥-٥٠

^٩ فوزية بن محمد الماجد، جرائم الابتزاز الالكتروني، مجلة البحوث الأمنية، ص ١٥

^{١٠} د. محمد الأمين البشري، جرائم نظم المعلومات، ص ٨٨-٩٢

^{١١} د. عبد العزيز بن غرم الله آل جار الله، جرائم الانترنت وعقوباتها وفق نظام الجرائم المعلوماتية السعودي، ص ١٣٩-١٤١.

^{١٢} كهيئة مخزم، التمر الالكتروني وخطر انتحار المراهقين، ص ٩٠٨

^{١٣} محمد محمد شتا، فكرة الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، ص ٧٩

^{١٤} د. مصطفى طاهر، المواجهة القانونية لجرائم غسل الأموال عبر شبكة الانترنت، ص ٨٤.



أساليبهم واستفادوا من خدمات الانترنت التي تصل لأكثر عدد من الناس ليقوموا بالتأثير على امن المجتمع والدولة بعدة طرق ومنها:

١. نشر الفكر المتطرف: بإنشاء مواقع للمنظمات الارهابية ونشر المحتوى المتطرف لترويج الأفكار الهدامة او نشر الرعب والدعر بين المجتمع.

٢. التجسس على أجهزة الدولة: بالدخول بطريقة غير مشروعة الى موقع او نظام معلوماتي للحصول على بيانات قد تؤثر على امن الدولة او اقتصادها الوطني.

٣. التجنيد الالكتروني: ويتم ذلك بنشر وتعليم طرق شن الهجمات الإرهابية وصناعة القنابل والأسلحة واختراق المواقع الالكترونية ونشر الفيروسات وغيرها من الأنشطة المجرمة.¹⁵

٤. تمويل المنظمات الإرهابية: تتعدد مظاهر تمويل المنظمات الإرهابية عبر الانترنت بما توفره من سهولة التعامل بين الافراد والجماعات، حيث تتفاوت هذه المظاهر بين غسيل الأموال الكترونياً وجمع التبرعات من العامة تحت مسميات الجمعيات الخيرية، ليتم بعد ذلك تحويل الأموال المتحصل عليها لدعم المنظمات الإرهابية.¹⁶

ويقتصر هذا المطلب على عرض التصنيف العام لأنواع الجرائم المعلوماتية، على ان يتم لاحقاً تناول صور هذه الجرائم وتقسيماتها في كل من النظام السعودي والنظام الكويتي في المبحث الثاني من الدراسة.

المطلب الثالث: ماهية التشريع الجنائي

الفرع الأول: مفهوم التشريع الجنائي

التشريع الجنائي يُقصد به مجموعة القواعد القانونية التي تتولى تحديد الأفعال المجرمة وبيان أركانها وتقرير العقوبات أو التدابير المقررة لها، وهو ما عبّر عنه جانب من الفقه بأنه «مجموعة القواعد القانونية التي تبين الجرائم وتحدد العقوبات المقررة لها».¹⁷

يعرف التشريع الجنائي في النظام السعودي بأنه مجموعة القواعد الشرعية والنظامية الصادرة عن السلطة التنظيمية لتجريم أفعال محددة وضبط العقوبات التعزيرية المقررة لها بما لا يخالف نصوص الشريعة الإسلامية المستمدة من الكتاب والسنة¹⁸ بهدف حفظ الضروريات الخمس وحماية امن المجتمع ووحدته. وفي المملكة العربية السعودية لا يقوم التشريع الجنائي على قانون عقوبات وضعي كما هو الحال في الدول الأخرى بل ينقسم الى شقين: احكام الشريعة الإسلامية المستمدة من الكتاب والسنة في جرائم الحدود والقصاص والدية، والأنظمة والتشريعات الصادرة عن ولي الامر في جرائم التعزير المنظمة.¹⁹

وبالمثل في دولة الكويت تكون أحكام الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع وفقاً للدستور حيث نص على ان الشريعة الإسلامية هي مصدر أساسي للتشريع²⁰. ويقوم كذلك على التقنين الحديث الصريح المكتوب (Codified Law) حيث تخضع الجرائم والعقوبات لمبدأ المشروعية الصارم " لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون"²¹.

ويشمل التشريع الجنائي في الدولتين قواعد تتعلق بسلطة القاضي التقديرية في تقدير العقوبات وأحكام العفو في الجرائم المعلوماتية، وسيتم تفصيل ذلك في المبحثين الثاني والثالث.

الفرع الثاني: دوافع تشريع قوانين مكافحة الجرائم المعلوماتية

ترجع دوافع تشريع قوانين مكافحة الجرائم المعلوماتية إلى التطور الكبير المتسارع في تقنية المعلومات، حيث أدى ذلك إلى ظهور أنماط جديدة من السلوك الاجرامي لم تكن معروفة سابقاً كما أثر قصور النصوص الجنائية التقليدية عن استيعاب الأنماط المستحدثة من الجرائم بسبب اختلاف وسائل الجريمة المعلوماتية واختلاف محلها، فضلاً عن ظهور مصالح جديدة جديرة بالحماية كسرية البيانات وسلامة الأنظمة المعلوماتية²² إلى جانب الطابع العابر للحدود لهذه الجرائم وخطورتها على الأمن الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي استدعى تدخلاً تشريعياً خاصاً ينظم التجريم والإثبات في البيئة الرقمية بشكل متوافق مع الاتفاقيات الدولية ومن أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تعد حجر زاوية في القانون الدولي الجنائي، وتهدف الى مكافحة استغلال التقنية في جرائم غسل الأموال وإخفاء العائدات المتحصلة عليها عن طريق الجريمة والتحويلات الالكترونية المشبوهة

¹⁵ جريمة الإرهاب الالكتروني، اسراء طارق جواد كاظم، ص 99

¹⁶ مفهوم جريمة تمويل الإرهاب، بو علام أمانة وساجي علام، ص 305

¹⁷ محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام، ص 3

¹⁸ مضمون ما نصت عليه المادة 48 من النظام الأساسي للحكم

¹⁹ مشعل بن ممدوح الشثري، التشريع الجنائي في المملكة العربية السعودية: دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء السياسة الشرعية، ص 45

²⁰ المادة الثانية من دستور دولة الكويت الصادر عام 1962

²¹ المادة 32 من دستور دولة الكويت الصادر عام 196

²² عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، ج 1، ص 85



واختراق الأنظمة المصرفية²³، والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وهي من أهم الاتفاقيات في هذا المجال حيث وضعت اطاراً قانونياً موحداً اقترته جامعة الدول العربية واعتمدها مجلساً وزراء الداخلية والعدل العرب وتهدف الى توحيد التشريعات الجنائية وتطوير تدابير جمع الأدلة الرقمية لتعزيز التعاون الأمني والقضائي بين الدول العربية²⁴، والمعاهدة الدولية الاحداث والاشمل التي صادقت عليها الأمم المتحدة هي معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية²⁵ والتي تعد أول اتفاقية عالمية ملزمة مخصصة بالكامل لمواجهة الجرائم المعلوماتية تحت مظلة الأمم المتحدة منذ أكثر من ٢٠ عاماً. وتهدف الى سد الفجوات التشريعية بين دول العالم ووضع تعريفات قانونية موحدة للجرائم المعلوماتية وتسهيل التعاون الأمني والدولي لضمان عدم وجود ملاذات آمنة لمرتكبي هذه الجرائم العابرة للحدود.²⁶

المبحث الثاني

نصوص التجريم والعقوبات في التشريع الجنائي السعودي والكويتي

المطلب الأول: نصوص التجريم والعقوبات في النظام السعودي

صدر نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٧) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ، بهدف تنظيم التعاملات التقنية وحماية استخدامها من أي إساءة أو استغلالها بشكل غير مشروع²⁷. وقد حدد المنظم السعودي في نصوص هذا النظام أهدافاً رئيسية يسعى الى تحقيقها لضمان الأمن الرقمي للمجتمع، وتتمثل هذه الأهداف في:

١. حماية الامن الوطني والمصالح العامة
 ٢. حماية الاقتصاد الوطني
 ٣. حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية
 ٤. حماية الآداب العامة والأخلاق وحرمة الحياة الخاصة²⁸
- وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف قام النظام بتقسيم الجرائم وفق درجة خطورتها وطبيعة المصلحة التي يسعى النظام الى حمايتها وذلك كما سيتم تفصيله في التالي:

الفرع الأول: جرائم الاعتداء على الأشخاص والحياة الخاصة وعقوباتها

اهتم النظام السعودي بتجريم الأفعال التي تمس حقوق الأفراد وخصوصيتهم عند استخدام الوسائل التقنية، باعتبار أن البيئة الرقمية قد تُستغل في الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة أو التأثير على إرادة الأشخاص. فقد قرر النظام عقوبة السجن مدة لا تتجاوز سنة والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو إحدى العقوبتين، لكل من يقوم بالتتصت على البيانات أو المعلومات المرسله عبر الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، أو يعترضها أو يلتقطها²⁹ دون وجود مسوغ نظامي يجيز ذلك.

كما تشمل الحماية الجزائية حالات الدخول غير المشروع³⁰ إلى الأنظمة أو المواقع الإلكترونية إذا كان الهدف من ذلك تهديد شخص أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل معين أو الامتناع عنه، حتى لو كان الفعل المطلوب منه مشروعاً. ويمتد نطاق التجريم كذلك إلى الدخول غير المصرح به إلى المواقع الإلكترونية بقصد تغيير محتواها أو تصميمها أو إتلافها أو تعديلها أو السيطرة على عنوانها، إضافة إلى الاعتداء على خصوصية الأفراد من خلال إساءة استخدام الهواتف المحمولة المزودة بالكاميرا أو ما يماثلها، وكذلك استخدام الوسائل التقنية³¹ في التشهير بالآخرين أو إلحاق الضرر بهم

الفرع الثاني: جرائم الاعتداء على الأموال والبيانات والأنظمة وعقوباتها

أولاً: فيما يخص الاعتداء على الأموال:

واجه النظام الأفعال التي تستهدف أموال الأفراد أو حقوقهم المالية باستخدام الوسائل التقنية حيث جرم الاستيلاء على مال منقول أو الحصول على سند أو توقيع يتعلق به متى تم ذلك عن طريق وسائل احتيالية أو من خلال انتحال صفة غير صحيحة. كما شمل التجريم الوصول غير المشروع إلى البيانات البنكية أو الائتمانية بهدف الحصول على معلومات أو بيانات أو أموال أو الاستفادة من الخدمات التي تنتجها هذه البيانات دون وجود مسوغ نظامي.

²³ منظمة الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة الفساد، 2003

²⁴ جامعة الدول العربية، الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، 2010

²⁵ منظمة الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة الجرائم السيبرانية، 2024

²⁶ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية، ٢٠٢٤.

²⁷ المادة الثانية من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي

²⁸ وذلك طبقاً لما نصت عليه المادة الثانية من النظام.

²⁹ عرفت المادة الأولى من النظام الالتقاط بأنه: مشاهدة البيانات أو الحصول عليها دون مسوغ نظامي صحيح.

³⁰ عرفت المادة الأولى من النظام الدخول غير المشروع بأنه: دخول شخص بطريقة متعمدة الى حاسب آلي، أو موقع الكتروني أو نظام معلوماتي أو شبكة حاسبات آلية غير مصرح لذلك الشخص بالدخول إليها.

³¹ مضمون ما نصت عليه المادة الثالثة من النظام.



وقد رتب النظام على هذه الأفعال عقوبة السجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، والغرامة التي لا تزيد على مليوني ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين^{٣٢}.

ثانياً: فيما يخص الاعتداء على البيانات والأنظمة:

أحاط النظام السعودي البيانات الإلكترونية والأنظمة المعلوماتية بحماية جزائية خاصة، نظراً لما تمثله من أهمية في استمرار الخدمات الرقمية وسلامة التعاملات الإلكترونية. ولذلك جرم كل فعل يؤدي إلى المساس بالبيانات أو التأثير على عمل الأنظمة دون تصريح مشروع.

وتتحقق المسؤولية الجزائية عند قيام الجاني بحذف البيانات أو إلغائها أو تعديلها أو إتلافها أو تسريبها أو إعادة نشرها دون سند نظامي، كما تشمل الأفعال التي تؤدي إلى تعطيل الشبكات المعلوماتية^{٣٣} أو إيقافها عن العمل أو عرقلة الوصول إلى الخدمات الإلكترونية أو العبث بالبرامج والبيانات المستخدمة في تشغيلها.

وقد حدد النظام لهذه الأفعال عقوبة السجن مدة لا تتجاوز أربع سنوات، والغرامة التي لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو إحدى العقوبتين^{٣٤}.

الفرع الثالث: الجرائم الماسة بالقيم الدينية والآداب والأمن الوطني

أولاً: فيما يخص الجرائم الماسة بالقيم الدينية والآداب:

جرّم النظام إنتاج أو إعداد أو نشر أو تخزين المحتويات الإلكترونية التي تتعارض مع النظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة، أو التي تنطوي على اعتداء على خصوصية الأفراد، متى تم ذلك باستخدام الشبكة المعلوماتية أو أجهزة الحاسب الآلي. كما شمل التجريم إنشاء المواقع أو المنصات الإلكترونية التي تستخدم في أغراض غير مشروعة، مثل الاتجار بالأشخاص أو تسهيل التعامل بهم، أو نشر المواد الإباحية، أو الترويج للمسكرات أو المخدرات والمؤثرات العقلية أو المساعدة على تداولها.

وقد قرر النظام لهذه الأفعال عقوبة السجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات، والغرامة التي لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين^{٣٥}.

ثانياً: فيما يخص الجرائم الماسة بالأمن الوطني:

نظم النظام حماية خاصة للمصالح المرتبطة بأمن الدولة، وذلك من خلال تجريم استخدام التقنية في خدمة الأنشطة الإرهابية أو الحصول على معلومات تمس أمن الدولة أو اقتصادها الوطني بطرق غير مشروعة.

وتشمل هذه الجرائم إنشاء المواقع الإلكترونية أو إدارتها لمصلحة التنظيمات الإرهابية، أو استخدامها في دعم نشاطاتها أو نشر أفكارها أو تمويلها، وكذلك نشر الوسائل والطرق التي تستخدم في تنفيذ الأعمال الإرهابية.

كما يدخل ضمن نطاق التجريم الوصول غير المشروع إلى الأنظمة أو المواقع بهدف الحصول على بيانات أو معلومات تتعلق بأمن الدولة أو مصالحها الاقتصادية.

وقد شدد النظام العقوبة على هذه الأفعال، فجعلها السجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات، والغرامة التي لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين^{٣٦}.

ويجدر بنا ذكر أن نظام الجرائم المعلوماتية السعودي لم ينص على جرائم الاعتداء على الملكية الفكرية وجرائم غسيل الأموال عن طريق الانترنت بوصفها جرائم معلوماتية ولكن المشرع قد طبق عليها القوانين التقليدية المعتادة فيما يخصها، حيث لا يؤثر ارتكابها عن طريق الانترنت عن ارتكابها بالطريقة التقليدية فبذلك نجد أنه لا يختلف العقاب فيها ما دامت الجريمة واحدة بغض النظر عن أسلوب ارتكابها.

وقد ذكر النظام في مادته الثانية عشر أن تطبيقه لا يخل بالأحكام التي وردت في الأنظمة الأخرى ذات العلاقة وخاصة ما يتعلق منها بحقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.

الفرع الرابع: ظروف التشديد والتخفيف والعقوبات التكميلية

يمنح النظام السعودي للقاضي سلطة تقديرية في تشديد أو تخفيف العقوبة بما لا يتعارض مع أحكام النظام أو أحكام الشريعة الإسلامية، ويقصد بالسلطة التقديرية للقاضي في هذا الشأن منحه صلاحية تقدير مدى استحقاق الجاني للإعفاء من العقوبة أو تخفيفها أو حتى تشديدها عليه في ضوء ظروف الواقعة ومدى تحقق الشروط النظامية وذلك كما يأتي:

^{٣٢} مضمون ما نصت عليه المادة الرابعة من النظام.

^{٣٣} عرفت المادة الأولى من النظام الشبكة المعلوماتية بأنها: ارتباط بين أكثر من حاسب آلي أو نظام معلوماتي لتبادل البيانات والمعلومات.

^{٣٤} مضمون ما نصت عليه المادة الخامسة من النظام.

^{٣٥} مضمون ما نصت عليه المادة السادسة من النظام والتي تم تعديلها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٤) بتاريخ ٢٢/٧/١٤٣٦ هـ.

^{٣٦} ويجوز تضمين الحكم الصادر بتحديد العقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية أو في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة، وجسامتها، وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية.

^{٣٦} مضمون ما نصت عليه المادة السابعة من النظام.



أولاً: ظروف التشديد

تناول النظام الظروف المشددة لتحديد عقوبة أي جريمة منصوص عليها وذلك عند اقترانها بأربع حالات حيث لا تقل عقوبة السجن أو الغرامة عن نصف حدها الأعلى إذا اقترنت الجريمة بأي من الآتي^{٣٧}:

- ١ - ارتكاب الجاني لها من خلال جماعة أو عصابة منظمة.
- ٢ - أن يكون مرتكب الجريمة موظفًا عامًا وأن تكون الجريمة مرتبطة بطبيعة وظيفته، أو أن يستغل سلطته أو نفوذه في ارتكابها.
- ٣ - استئراج القُصّر ومن في حكمهم أو استغلالهم في تنفيذ الجريمة.
- ٤ - وجود سوابق قضائية محلية أو أجنبية بحق الجاني تتعلق بجرائم مماثلة.

ثانياً: ظروف التخفيف

تناول النظام الظروف المخففة وجعلها سلطة تقديرية للقاضي حيث يجوز له إعفاء الجاني من العقوبات المقررة إذا بادر إلى إبلاغ الجهة المختصة عن الجريمة قبل علمها بها وقبل ترتب الضرر الناتج عنها. أما إذا تم الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة فيشترط للاستفادة من الإعفاء أن يؤدي البلاغ إلى المساعدة في ضبط بقية الجناة عند تعددهم أو الكشف عن الأدوات والوسائل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة^{٣٨}.

ثالثاً: العقوبات التكميلية

تناول النظام العقوبات التكميلية للجريمة المعلوماتية وهي: مصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في الجريمة، وهي عقوبة جوازها للقاضي استخدام سلطته التقديرية للحكم بها أو تركها بناء على ملاسبات كل قضية^{٣٩}. ومن أبرزها مصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل التي تم استخدامها في ارتكاب الجريمة أو الأموال الناتجة عنها، وتُعد هذه العقوبة من العقوبات الجوازية التي تخضع لتقدير القاضي وفقاً لظروف وملابسات كل قضية. كما أجاز النظام الحكم بإغلاق الموقع الإلكتروني أو مكان تقديم الخدمة بصورة مؤقتة أو نهائية إذا ثبت استخدامه في ارتكاب الجريمة، وكان ذلك بعلم مالكه، مع مراعاة عدم المساس بحقوق الأشخاص حسني النية.

الفرع الخامس: الاشتراك في الجريمة المعلوماتية والشروع فيها

أولاً: الاشتراك في الجريمة المعلوماتية:

رتب النظام عدداً من العقوبات لمرتكبي الجرائم المعلوماتية ونص في كل منها على عقوبة الفاعل الأصلي، ولكنه بعد تعدادها قد تناول عقوبة المحرض أو المساعد أو من اتفق مع الفاعل الأصلي في ارتكاب هذه الجريمة بأن تكون نفس عقوبة الفاعل الأصلي في حال ترتب على هذا التحريض أو المساعدة أو الاتفاق وقوع الجريمة، وذلك في حدود الحد الأعلى للعقوبة المقررة للجريمة. أما إذا لم تتحقق الجريمة الأصلية، فتكون العقوبة المقررة لمن حرّض أو ساعد أو اتفق بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المحددة للجريمة^{٤٠}.

ثانياً: الشروع في الجريمة المعلوماتية

وقد قرر النظام معاقبة من يشرع^{٤١} في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها فيه بعقوبة لا تتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة للجريمة التامة^{٤٢}.

الفرع السادس: العفو في الجريمة المعلوماتية

ينص نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على إمكانية عفو المجني عليه في الجرائم التي لا تمس النظام العام، وذلك بتنازل المجني عليه في الجرائم التي تمس الحق الخاص للأشخاص حيث يشترط للاستفادة من هذا التنازل أن تكون الجريمة من الجرائم التي لا تقوم النيابة العامة بتحريك الدعوى الجزائية فيها إلا بناءً على شكوى من المجني عليه. ويترتب على التنازل قبل صدور حكم نهائي انتهاء الدعوى الجزائية أو وقف تنفيذ العقوبة.

أما الجرائم التي تتعلق بالحقوق العام كالجرائم المتعلقة بأمن الدولة أو المال العام فلا يسري عليها العفو الخاص وتستمر النيابة العامة في متابعتها ولو تنازل المجني عليه، ولكن يجوز لولي الأمر -وفقاً للضوابط الشرعية- إصدار عفو عام أو خاص في المناسبات الوطنية أو لظروف استثنائية وقد يندرج تحت ذلك بعض مرتكبي الجرائم المعلوماتية.

^{٣٧} مضمون ما نصت عليه المادة الثامنة من النظام.

^{٣٨} وذلك ما تم النص عليه في المادة الحادية عشرة من النظام.

^{٣٩} وذلك مضمون ما تم النص عليه في المادة ١٣ من النظام.

^{٤٠} وذلك مضمون ما تم النص عليه في المادة التاسعة من النظام.

^{٤١} الشروع في الجريمة هو: عدم تحقق العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة وذلك أن تتوافر جميع أركان الجريمة ما عدا النتيجة الجرمية أو العلاقة السببية، فإذا تخلف أحدها كانت الجريمة ناقصة.

^{٤٢} مضمون ما تم النص عليه في المادة العاشرة من النظام.



ويتبين لنا ان المنظم السعودي قد اعتمد معيار المصلحة محل الحماية كأساس لتصنيف الجرائم والعقوبات، فهو قد بدأ بالجرائم التي تمس الافراد وانتهى بالجرائم التي تهدد امن الدولة وهذا النهج يعكس السياسة الجنائية التقليدية التي تقوم على الربط بين جسامة الضرر وشدة العقوبة، وهو توجه منطقي وعملي في تنظيم هذا النوع من الجرائم.

المطلب الثاني: نصوص التجريم والعقوبات في النظام الكويتي

في ظل التطور المتسارع لاستخدامات الشبكة المعلوماتية ووسائل التقنية الحديثة وبروز أنماط جديدة من الاجرام تعجز النصوص الجزائية عن مواجهتها، فقد صدر في دولة الكويت القانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وقد هدف المشرع الكويتي من خلال نصوص هذا النظام والمذكرة الايضاحية الملحقه به الى تحقيق غايات وأهداف أساسية لحماية المعاملات الرقمية وحرية الافراد تتمثل في الآتي:

١. مواكبة التطور التقني بسد الفراغ التشريعي وتوفير الحماية الجنائية المتكاملة للمواقع والأنظمة وصيانة البيانات الحكومية والخاصة.

٢. حماية المصلحة الاقتصادية وضمان سلامة التعاملات المالية وبث الثقة في الخدمات المصرفية والتجارية الالكترونية.

٣. حفظ الحقوق اللصيقة بالشخصية وحماية حرمة الحياة الخاصة للأفراد وصون كرامتهم من الاعتداءات الرقمية

٤. حماية الآداب العامة والنظام العام والأمن السلمي للمجتمع ضد الاستغلال غير المشروع لوسائل الاتصال الحديثة وقد اتجه المشرع الكويتي الى تصنيف الجرائم المعلوماتية وعقوباتها كما يأتي:

الفرع الأول: جرائم الدخول غير المشروع والاعتداء على الأنظمة والبيانات

أولى المشرع الكويتي اهتماماً خاصاً بحماية الأنظمة المعلوماتية والبيانات الإلكترونية من صور الاعتداء التي قد تقع عليها، ولذلك جرم الدخول إلى الأنظمة أو الأجهزة أو الشبكات المعلوماتية دون تصريح أو سند قانوني. وتتحقق هذه الجريمة بمجرد تجاوز وسائل الحماية التقنية والوصول إلى النظام الإلكتروني بغير إذن، سواء تعلق الأمر بجهاز حاسب آلي أو نظام لمعالجة البيانات أو شبكة معلوماتية.

وتختلف جسامة الفعل والعقوبة المترتبة عليه بحسب الآثار التي تنتج عن هذا الدخول؛ فإذا اقتصر السلوك الإجرامي على مجرد الدخول غير المشروع، قرر النظام عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة المالية المقررة أو إحدى العقوبتين. أما إذا أدى هذا الدخول إلى العبث بالبيانات أو المعلومات من خلال حذفها أو إتلافها أو تغييرها أو نشرها، فإن ذلك يؤدي إلى تشديد العقوبة باعتبار أن الضرر امتد من مجرد الاعتداء على النظام إلى المساس بالمحتوى المعلوماتي ذاته. وتزداد العقوبة عندما تكون البيانات محل الاعتداء ذات طبيعة شخصية لما يترتب على كشفها أو العبث بها من مساس بخصوصية الأفراد^{٤٣}

الفرع الثاني: جرائم الاعتداء على البيانات الحكومية والمالية والتزوير والاحتيال والابتزاز:

امتدت الحماية الجنائية في النظام الكويتي إلى البيانات ذات الأهمية الخاصة، وبالأخص المعلومات الحكومية والمالية والمصرفية، حيث جرم المشرع الدخول غير المشروع إلى المواقع أو الأنظمة المعلوماتية بهدف الحصول على بيانات حكومية سرية بحكم القانون.

وقد حدد النظام لهذه الصورة من الاعتداء عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، والغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين. أما إذا أدى الدخول إلى إلغاء البيانات أو المعلومات أو إتلافها أو تدميرها أو نشرها أو تعديلها، فتكون العقوبة أشد، بحيث تصل إلى الحبس مدة لا تتجاوز عشر سنوات، والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين، ويسري الحكم ذاته على البيانات المتعلقة بحسابات عملاء المنشآت المصرفية.

كما واجه النظام صور التلاعب بالأنظمة والمستندات الإلكترونية، فجرم تزوير أو إتلاف المستندات أو السجلات أو التوقيعات الإلكترونية أو الأنظمة المعلوماتية باستخدام وسائل التقنية، وقرر لها عقوبة تختلف بحسب طبيعة محل التزوير. فإذا وقع الفعل على مستند رسمي أو بنكي أو بيانات حكومية إلكترونية^{٤٤} أو بنكية إلكترونية، كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سبع سنوات، والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين. وتطبق العقوبة ذاتها على من يستعمل هذه المستندات أو البيانات مع علمه بتزويرها أو فقدانها لقيمتها القانونية.

كذلك جرم النظام العبث بالمستندات الإلكترونية المتعلقة بالمجال الطبي، سواء بتغييرها أو إتلافها أو تمكين الغير من ذلك باستخدام الوسائل التقنية.

وفي مجال حماية الأفراد، اعتبر النظام استخدام الشبكة المعلوماتية أو وسائل التقنية لتهديد الشخص أو ابتزازه من الجرائم المعاقب عليها، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين، والغرامة التي لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين. وتشدد العقوبة إذا كان التهديد متعلقاً بارتكاب جنابة أو تضمن مساساً بالكرامة أو الشرف أو السمعة، حيث

^{٤٣} مضمون المادة الثانية من النظام.

^{٤٤} البيانات الحكومية الإلكترونية هي البيانات او المعلومات العائدة للجهات الحكومية والمحفوظة او المعالجة إلكترونياً.



تصبح الحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات، والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين.

كما عاقب النظام على الاحتيال الإلكتروني الذي يؤدي إلى الاستيلاء على مال أو منفعة أو مستند أو توقيع متى تم ذلك باستخدام وسائل الخداع أو انتحال صفة غير صحيحة أو اسم كاذب^{٤٥}.

الفرع الثالث: جرائم تعطيل الأنظمة والتنصت والمحتوى المخل بالأداب:

أولى النظام الكويتي حماية خاصة لاستقرار الأنظمة والخدمات الإلكترونية فجزم كل سلوك يؤدي إلى تعطيل المواقع أو الخدمات أو منع الوصول إلى الأنظمة والبيانات باستخدام الوسائل التقنية.

وقد قرر لهذه الأفعال عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين، والغرامة التي لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار، أو إحدى العقوبتين. كما تسري العقوبة ذاتها على من يقوم بإدخال بيانات أو أوامر تؤدي إلى إيقاف الأنظمة أو تعطيلها أو يدخل إلى موقع إلكتروني بهدف تغييره أو إلغائه أو إتلافه أو تعديله أو إيقافه.

وتكون العقوبة أشد إذا ارتكبت هذه الأفعال أثناء أداء الوظيفة أو بسببها حيث يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، والغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو إحدى العقوبتين.

كما جرم النظام التنصت أو اعتراض أو التقاط البيانات المرسلة عبر الشبكة المعلوماتية أو وسائل التقنية دون وجه حق، وقرر لهذه الجريمة عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين، والغرامة التي لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين، وتزداد العقوبة إذا قام الجاني بإفشاء المعلومات التي حصل عليها، لتصبح الحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، والغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين.

وفي الجانب المتعلق بالمحتوى الإلكتروني، جرم النظام إنشاء أو نشر أو إرسال أو تخزين البيانات بقصد عرضها أو توزيعها إذا كان من شأنها المساس بالأداب العامة، كما جرم استخدام الوسائل التقنية في التحريض على الدعارة أو الفجور أو المساعدة عليها. وإذا كان الفعل موجهاً إلى حدث، فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، والغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين^{٤٦}.

الفرع الرابع: جرائم الاعتداء على البيانات الانتمائية وجرائم النشر الإلكتروني المخالف:

أولاً: جرائم الاعتداء على البيانات الانتمائية:

حرص المشرع الكويتي على توفير حماية جنائية للبيانات المرتبطة بالبطاقات الانتمائية والوسائل الإلكترونية المشابهة لها، باعتبارها من المعلومات ذات القيمة المالية التي قد تكون محل اعتداء أو استغلال غير مشروع. ولذلك جرم استخدام الشبكة المعلوماتية أو أي وسيلة تقنية للوصول إلى أرقام أو بيانات البطاقات الانتمائية دون الحصول على تصريح أو حق قانوني.

وقد قرر النظام لهذه الصورة من الاعتداء عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة، والغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين. أما إذا تجاوز الأمر مجرد الحصول على البيانات، وترتب عليه استخدامها في الاستيلاء على أموال الغير أو الاستفادة من الخدمات التي توفرها البطاقة، فتكون العقوبة أشد، بحيث تصل إلى الحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، والغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين^{٤٧}.

ثانياً: جرائم النشر الإلكتروني المخالف

لم يقصر النظام الكويتي نطاق التجريم على الأفعال التي تستهدف الأنظمة والبيانات، بل امتد كذلك إلى المحتوى المنشور عبر الوسائل التقنية متى كان مخالفاً للقيود القانونية المنظمة للنشر. فقد أحال النظام في تحديد العقوبات إلى الأحكام الواردة في قانون المطبوعات والنشر، بحيث تطبق العقوبات المقررة للأفعال التي ترتكب باستخدام الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات. وتشمل صور هذا التجريم نشر أو تداول محتوى يمس الذات الإلهية أو النظام الأميري أو يتضمن تحريضاً على تغيير نظام الحكم في الدولة، حيث تطبق العقوبات المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر بحسب طبيعة الفعل المرتكب^{٤٨}.

كما قرر النظام تطبيق العقوبات الواردة في قانون الجزاء على بعض الأفعال الأخرى المرتبطة بالمحتوى الإلكتروني غير المشروع، متى تم ارتكابها باستخدام الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل التقنية، وذلك تحقيقاً للتوازن بين حرية استخدام الوسائل الإلكترونية وحماية المصالح التي يحميها القانون^{٤٩}.

^{٤٥} مضمون المادة الثالثة من النظام.

^{٤٦} مضمون ما نصت عليه المادة الرابعة.

^{٤٧} مضمون ما نصت عليه المادة الخامسة من النظام.

^{٤٨} ينظر في العقوبات التفصيلية المجال إليها في المادة ٢٧ من القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر حيث تنتوع بحسب الجرم فتصل للحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة تصل إلى عشرين ألف دينار في حال المساس بالذات الإلهية أو الانبياء أو التحريض على قلب نظام الحكم (وفقاً للبندين ١ و ٢)، بينما تقتصر على الغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار في حال المساس بكرامة الأشخاص أو حرياتهم (وفقاً للبند ٣ من ذات المادة).

^{٤٩} مضمون المادتين السادسة والسابعة من النظام.



الفرع الخامس: الجرائم المنظمة والخطيرة

أولاً: جرائم الاتجار بالبشر والمخدرات، وقد نصت عليها المادة الثامنة: واجه النظام الكويتي الجرائم المعلوماتية ذات الطبيعة الخطيرة التي تستغل البيئة الرقمية في تسهيل أنشطة إجرامية جسيمة، ومن ذلك استخدام المواقع الإلكترونية أو وسائل التقنية في الاتجار بالبشر أو ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية. وقد رتب النظام على إنشاء موقع أو نشر معلومات إلكترونية بقصد ارتكاب هذه الأفعال أو تسهيلها عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سبع سنوات، والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين^{٥٠}. ثانياً: جرائم غسل الأموال، وقد نصت عليها المادة التاسعة:

اعتبر المشرع استخدام الوسائل التقنية في عمليات غسل الأموال من الجرائم ذات الخطورة العالية، ولذلك جرم القيام عبر الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات^{٥١} بتحويل الأموال غير المشروعة أو نقلها أو إخفاء مصدرها أو تمويه حقيقتها، وكذلك حيازة الأموال أو استخدامها مع العلم بمصدرها غير المشروع بهدف إضفاء المشروعية عليها. وقد حدد النظام لهذه الأفعال عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز عشر سنوات والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف دينار ولا تزيد على خمسين ألف دينار، أو إحدى العقوبتين ثالثاً: جرائم الإرهاب المعلوماتي:

أفرد النظام حماية خاصة لمواجهة استغلال التقنية في خدمة الأنشطة الإرهابية، فجرم إنشاء المواقع أو نشر المعلومات المتعلقة بالمنظمات أو الأشخاص الإرهابيين إذا كان الهدف منها تسهيل التواصل أو نشر الأفكار أو توفير التمويل أو نشر طرق تصنيع الأدوات المستخدمة في الأعمال الإرهابية. وقد قرر لهذه الأفعال عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز عشر سنوات، والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف دينار ولا تزيد على خمسين ألف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين^{٥٢}.

الفرع السادس: ظروف التشديد والتخفيف والعقوبات التكميلية

يتمتع القاضي في القانون الكويتي بسلطة تقديرية في الحدود التي يقررها القانون عند تحديد العقوبة المناسبة للجاني حيث يراعي ظروف الواقعة وملابساتها ومدى جسامة الفعل المرتكب وآثاره والظروف الشخصية للمتهم وذلك دون الخروج على الحدود المقررة قانوناً للعقوبة وذلك كما يأتي:

أولاً: ظروف التشديد:

لا تقل العقوبة التي توقع على الجاني عن نصف حدها الأقصى إذا اقترنت الجريمة بارتكابها من خلال عصابة منظمة، أو شغل الجاني وظيفة عامة واستغلال سلطته أو نفوذه لارتكاب الجريمة، أو التغرير بالقصر ومن في حكمهم من ناقصي الأهلية أو استغلالهم، أو صدور أحكام سابقة من المحاكم الوطنية أو الأجنبية بإدانة الجاني بجرائم مماثلة^{٥٣}. ثانياً: ظروف التخفيف:

أجاز النظام للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة في بعض الحالات التي يقدم فيها تعاوناً إيجابياً مع السلطات وذلك إذا بادر بالإبلاغ عن الجريمة قبل علم الجهات المختصة بها وقبل البدء في تنفيذها. أما إذا تم الإبلاغ بعد العلم بالجريمة فيشترط للإعفاء أن يؤدي البلاغ إلى ضبط بقية الجناة عند تعددهم^{٥٤}. ثالثاً: العقوبات التكميلية:

إضافة إلى العقوبات الأصلية، أجاز النظام الحكم ببعض التدابير التكميلية التي تهدف إلى منع استمرار أثر الجريمة، ومن ذلك مصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة، وكذلك الأموال الناتجة عنها. كما يجوز للمحكمة إغلاق المكان أو الموقع الذي استُخدم في ارتكاب الجريمة إذا ثبت علم مالكه بذلك، على ألا تتجاوز مدة الإغلاق سنة واحدة، مع مراعاة حقوق الغير حسن النية وحق المتضرر في التعويض. ويصبح الإغلاق وجوبياً عند تكرار ارتكاب الجرائم مع علم المالك بها^{٥٥}.

الفرع السابع: العفو في الجرائم المعلوماتية

يتبنى المشرع الكويتي مفهوماً واسعاً للعفو حيث يقوم على تنازل المجني عليه في الجرائم المعلوماتية التي لا تمس النظام العام ويشترط أن تكون من الجرائم التي تتطلب شكوى المجني عليه لتحريكها، حيث يسقط هذا التنازل الدعوى الجزائية إذا تم قبل

^{٥٠} مضمون ما نصت عليه المادة الثامنة من النظام.

^{٥١} عرفتها المادة الأولى من النظام بأنها أداة إلكترونية تشمل كل ما يتصل بتكنولوجيا المعلومات وذو قدرات كهربائية أو مغناطيسية أو رقمية أو بصرية أو ضوئية أو كهرومغناطيسية أو وسائل أخرى مشابهة سلكية أو لا سلكية وكل ما قد يستحدث في هذا المجال.

^{٥٢} نصت عليها المادة العاشرة من النظام.

^{٥٣} المادة الثانية عشر من النظام.

^{٥٤} نصت عليها المادة الثانية عشر من النظام.

^{٥٥} نصت عليها المادة الثالثة عشر من النظام.



صدور حكم بات، ويتميز النظام الكويتي بقبوله للصالح في أي مرحلة من مراحل الدعوى حتى اثناء تنفيذ العقوبة. اما العفو العام فيصدر بقانون من امير البلاد ويقرّ من مجلس الأمة ويطبق على كافة الجرائم المعلوماتية باستثناء جرائم الإرهاب الالكتروني. يستخلص مما سبق ان تصنيف الجرائم والعقوبات في النظام الكويتي يقوم على أساس طبيعة الخطر وليس على مجرد الفعل المجرم حيث يبدأ من جرائم الدخول البسيطة ثم يتدرج الى الجرائم المالية وينتهي بالجرائم المنظمة وجرائم الإرهاب، ويعكس هذا البناء التنظيمي مرونة النظام الكويتي في التعامل مع التطور التقني وتنوع صور السلوك الاجرامي.^{٥٦}

المبحث الثالث

دراسة مقارنة تحليلية للتشريع الجنائي في النظامين السعودي والكويتي

يتناول هذا المبحث المقارنة التحليلية بين النظامين السعودي والكويتي في ضوء ما تم استعراضه من نصوص التجريم والعقوبات. ويهدف هذا التحليل الى استخلاص أوجه التشابه والاختلاف في نطاق التجريم ونظام العقوبات مع تقديم تحليل عام لمدى التوازن في كل منهما. وسيتم ذلك من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: المقارنة بين نطاق التجريم بين النظامين

بدءا وقبل الوقوف على جزئيات المواد ونطاقها، لا بد لنا من تأصيل الركيزة الأساسية والمظلة العليا التي استند عليها كلا المشرعين في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، فأحكام الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع الأول والاساس في كلا البلدين.

وكان هذا الاستناد انعكاسا حيا لضمير المجتمعين السعودي والكويتي وقيمهما الراسخة المتمثلة في السعي الى حماية الانسان وصون عرضه وماله وخصوصيته كواجب شرعي أصيل وامر تمليه المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية لحفظ الضرورات الخمس.

وانطلاقاً من ذلك، فإن كلا النظامين جاءا في إطار الاتجاه التشريعي الحديث نحو مواجهة الجرائم المعلوماتية كما تأثرا بالجهود الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الجرائم المرتبطة بالتقنية ومن أبرزها الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، مع احتفاظ كل مشرّع بخصوصيته في تحديد نطاق التجريم والعقوبات وفقاً لظروفه التشريعية والاجتماعية..

وبناءً على ما سبق، يهدف هذا المبحث إلى بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين محل الدراسة فيما يتعلق بتجريم الأفعال المعلوماتية، وذلك من خلال تناولها على النحو الآتي

الفرع الأول: أوجه التشابه

عند قراءة النظامين للمرة الأولى يمكن رؤية ان القوائم الأساسية للجرائم متقاربة الى حد كبير حيث جرّم كلا النظامين الدخول غير المشروع الى أنظمة الحاسب او الشبكات المعلوماتية^{٥٧}، بالإضافة الى تجريم كلا النظامين للتتصت والالتقاط غير المشروع للبيانات^{٥٨}. فالمشرع السعودي والكويتي أدركا تماما ان حماية خصوصية البيانات وحرمتها هي حجر الزاوية الذي يبنى عليه الامن السيبراني للمجتمع، ذلك أن حماية سرية البيانات وخصوصية الأفراد تعد من المرتكزات الأساسية للأمن السيبراني، إذ يؤدي المساس بها إلى الإضرار بحقوق الأفراد والثقة في التعاملات الإلكترونية.

بالمثل يتفق كلا النظامين على تجريم الاحتيال الالكتروني والاستيلاء على أموال الغير بطرق غير مشروعة^{٥٩}، ويعاقب كلاهما على التهديد والابتزاز عبر الانترنت^{٦٠}، ويرجع هذا التطابق الى ان هذه الجريمتين هي من أكثر الجرائم التي تمس الافراد بشكل مباشر في حياتهم اليومية وتعاملاتهم المالية. فالمشرع في كلا البلدين لم ينظر الى هذه الأفعال كمجرد مخالفات تقنية بل كاعتداء حقيقي على أموال الناس وحررياتهم.

كما نجد اتفاقا في تجريم إنشاء مواقع او نشر محتوى محظور كالاتجار بالبشر او المخدرات او الإرهاب^{٦١}، وهذا التقارب يدل على ان كلا المشرعين السعودي والكويتي يستندان الى مرجعيات دولية مشتركة، والعلة في هذا الاتفاق الحازم تعود الى الخطورة البالغة لهذه الجرائم التي تتجاوز حدود الافراد لتهدد امن المجتمع واستقراره ككل. فالوسائل الرقمية أصبحت أداة سهلة وسريعة لترويج السموم والأفكار المتطرفة مما جعل المنظم السعودي والكويتي يضعان حماية المجتمع وتماسكه الأخلاقي والأمني فوق كل اعتبار، تماشيا مع الالتزامات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عابرة الحدود.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

برغم هذا التشابه الا انه يوجد الكثير من الاختلافات المهمة بين النظامين والتي تكون غالبا في مدى شمولية النصوص او النص على حالات معينة في أحد النظامين دون الآخر كما سيتم بيانه:

^{٥٦} د. بوقرين عبد الحليم، شرح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الكويتي: دراسة تحليلية مقارنة، ص ١٧٨.

^{٥٧} المادة الثالثة من النظام السعودي، المادة الثانية من النظام الكويتي

^{٥٨} المادة الثالثة من النظام السعودي، المادة الرابعة من النظام الكويتي

^{٥٩} المادة الرابعة من النظام السعودي، المادة الثالثة من النظام الكويتي

^{٦٠} المادة الثالثة في كلا النظامين

^{٦١} المادتين السادسة والسابعة من النظام السعودي، والمادتين الثامنة والعاشرة من النظام الكويتي



أولاً: يتجه القانون الكويتي الى استخدام تدرج داخلي في المادة الواحدة حسب خطورة النتيجة. فمثلاً فرقت المادة الثانية منه بين مجرد لدخول الى الأنظمة وبين الدخول الذي يترتب عليه إتلاف البيانات، وبين الدخول الذي يمس البيانات الشخصية حيث شددت العقوبة في الحالتين الأخيرتين. وهذا التدرج غير موجود في النظام السعودي فهو يضع عقوبة واحدة لكل فعل في المادة نفسها دون تدرج أو تفرع.

ثانياً: لم يورد نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي نصاً خاصاً بجريمة غسل الأموال المرتكبة باستخدام الوسائل التقنية، ويرجع ذلك إلى تنظيم جريمة غسل الأموال في نظام مستقل، بينما أفرد المشرع الكويتي لها نصاً ضمن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات باعتبار الوسائل التقنية إحدى طرق ارتكابها

كما ان النظام الكويتي قد حدد صراحة جريمة التحريض على ارتكاب اعمال الدعارة باستخدام الشبكة المعلوماتية بينما عالج النظام السعودي هذه الأفعال من خلال تجريم المحتوى والأفعال المخالفة للأداب العامة والقيم الدينية والنظام العام دون أفراد نص مستقل يحدد جريمة التحريض على الدعارة باستخدام الوسائل التقنية على نحو ما ورد في النظام الكويتي.

ثالثاً: نجد ان النظام الكويتي يتجه الى استخدام عبارات واسعة في نصوصه حيث يسمح بتطبيق ذات النص على الوقائع المستجدة التي لم تذكر بشكل صريح في نص المادة، بينما يميل النظام السعودي الى الوضوح والتفصيل حيث يقسم الجرائم الى فئات محددة ويحدد كل فئة بشكل مستقل مما يجعل نصوصه أكثر تحديداً ووضوحاً لما يعتبر جريمة وما لا يعد كذلك.

رابعاً: يختلف النظامان في كيفية التعامل مع استغلال الموظف العام لوظيفته أثناء ارتكاب الجريمة المعلوماتية، فالمشرع الكويتي جعل صفة الموظف العام ظرفاً مشدداً في المادة الحادية عشرة ينطبق على جميع الجرائم الواردة في القانون لترتفع به العقوبة الى حدها الأقصى، بينما قرر النظام السعودي استغلال الوظيفة العامة أو النفوذ أو السلطة كظرف مشدد للعقوبة متى اقترن بارتكاب أي من الجرائم المعلوماتية المنصوص عليها في النظام دون قصره على نوع محدد من الجرائم.^{٦٢}

خامساً: يختلف النظامان في كيفية معالجة الآثار المالية المترتبة على الجريمة حيث يلزم النظام السعودي الجاني بإعادة الأموال المتحصل عليها بطريقة غير شرعية لأصحابها كحق مالي اصلي للمجني عليه، وفي المقابل يركز النظام الكويتي على عقوبة المصادرة لصالح الخزينة العامة للدولة^{٦٣} باعتبارها عقوبة تكميلية دون النص صراحة على آلية رد الأموال إلى أصحابها.

سادساً: اتجه المنظم السعودي الى معاقبة كل من حرض غيره أو اتفق معه أو ساعده على ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام حتى ولو لم تقع الجريمة الأصلية، بينما لم يتضمن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الكويتي نصاً خاصاً ينظم صور التحريض والاتفاق والمساعدة في الجرائم المعلوماتية، مما يجعل هذه الصور خاضعة للقواعد العامة للمساهمة الجنائية الواردة في قانون الجزاء الكويتي.

المطلب الثاني: المقارنة بين العقوبات في النظامين

من خلال ما سبق نجد ان النظامين السعودي والكويتي اعتمد على عقوبتي السجن (أو الحبس) والغرامات كأساس للعقوبات في الجرائم المعلوماتية فلا يوجد اختلاف جذري بينهما في ذلك، ولكن الاختلاف الحقيقي يظهر في كيفية ترتيب هذه العقوبات وتطبيقها.

ففي النظام الكويتي نرى ان العقوبات ترتفع تدريجياً بحسب ما يترتب على الفعل من نتيجة وذلك انطلاقاً من مبدأ التفريد في العقوبة، فتتشدّد العقوبة كلما اشتدّت وزادت درجة خطورة السلوك الإجرامي

ولا يقتصر تقييم فعالية العقوبات على النصوص النظامية فقط بل يظهر كذلك من خلال التطبيقات القضائية التي تعكس كيفية تقدير القضاء للعقوبة وفق ظروف كل واقعة ودرجة خطورتها، ومن الأمثلة على ذلك ما قضت به محكمة الاستئناف المختصة بنظر قضايا جرائم أمن الدولة وجرائم الأعمال الإرهابية، "بتأييد حكم حبس مواطن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ١٠ آلاف دينار، بعد إدانته بصفته مجندا في هيئة الخدمة الوطنية العسكرية بوزارة الدفاع - بالدخول غير المشروع إلى الأنظمة الآلية الخاصة بالوزارة والاطلاع على بيانات ومعلومات عسكرية سرية.

كما قضت بحبس مواطنين شقيقتين لمدة خمس سنوات لكل منهما، بعد إدانتهما بالانضمام إلى حزب التحرير وتمويله، إضافة إلى الإساءة إلى المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي قضية أخرى، قضت الدائرة بحبس مواطن لمدة خمس سنوات، لإدانته بالتداول على مسند الإمارة والإساءة إلى حكام دول الخليج، مع إلغاء حكم محكمة الجنايات السابق القاضي بحبسه ١٥ سنة.

^{٦٢} وذلك مضمون المادة الخامسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي.

^{٦٣} في المادة الثالثة عشر من النظام.



وقضت المحكمة كذلك بتغريم مسؤول خدمة إخبارية على موقع «إنستغرام» مبلغ ألفي دينار، مع حجب الموقع نهائياً، وذلك لمخالفته شروط الترخيص الصادر من وزارة الإعلام وإساءته استعمال وسائل الاتصالات الهاتفية، مع تأييد براءته من باقي التهم المسندة إليه.^{٦٤}

ومما سبق يتضح لنا كيفية تدرج المشرع الكويتي في العقوبة بحسب خطورة الفعل الاجرامي وما يترتب عليه من ضرر اما في النظام السعودي فيتم تحديد نطاق معين للعقوبة في كل جريمة على حدة فتكون العقوبة مرتبطة بوصف الفعل ذاته ضمن حدود معينة مما يضيف قدراً من الثبات والاستقرار عند تطبيق النظام.

ومن ذلك ما قضت به المحكمة الجزائية بسجن مواطن لمدة ٧ أيام وجلده سبعين جلدة تعزيراً بتهمة إيذاء الغير وذلك لإرساله رسائل جوال تتضمن اتهامها بالسرقة للمدعي وعدم وجود بينة على ذلك^{٦٥}، كما حكمت المحكمة الجزائية بسجن مقيم لمدة سنة وجلده ثلاثمائة جلدة وتغريمه خمسة الاف ريال مع ابعاده بعد انتهاء محكوميته واتلاف الجهاز المضبوط معه، وذلك لحيازته وبيعه للمواد الإباحية وتخزينها وإعداد ما يمس بالقيم الدينية والآداب.^{٦٦}

كما قضت بسجن مواطن لمدة أربع سنوات لإدانته بمتابعة وإضافة وتخزين حسابات مؤيدة لأحد التنظيمات الإرهابية عبر حسابه في أحد تطبيقات التواصل الاجتماعي مما من شأنه المساس بالأمن العام بالإضافة الى تعاطيه مادة الحشيش المخدر، مع إغلاق حسابه ومنعه من السفر لمدة أربع سنوات بعد انتهاء محكوميته^{٦٧}

وأدانت مواطنين قاما بالدخول غير المشروع الى أحد مواقع الصحف الالكترونية وتغيير بياناته الخاصة وإتلافه وعمد أحدهما الى تغيير التصميم الأصلي للموقع ووضع صور فاضحة تخدش الحياء وتمس الآداب العامة، وقضت بسجن المدعى عليه الأول لمدة ستة أشهر وسجن المدعى عليه الثاني لمدة أربعة أشهر مع مصادرة الأجهزة المضبوطة معهما^{٦٨}.

وتكشف هذه التطبيقات القضائية أن القضاء السعودي لا ينظر إلى الجرائم المعلوماتية باعتبارها أفعالاً تقنية مجردة وإنما يراعي آثارها على الأفراد والمجتمع عند تقدير العقوبة.

ومما سلف بيانه يتبين لنا التوجه الواعي والمتوازن للمشرع والقضاء السعودي في التعامل مع البيئة الرقمية إذ لم يقتصر على إيقاع عقوبة السجن أو الغرامة على مخالفي النظام بل تبنى تدابير إصلاحية وقائية تهدف الى صيانة النسيج الاجتماعي وحماية الافراد والمؤسسات في الفضاء السيبراني كمصادرة الأجهزة المستخدمة في الجريمة المعلوماتية وإغلاق الحسابات المخالفة وترحيل المقيمين المخالفين لأنظمة المملكة، مما يؤكد سعي المشرع لتقويم السلوك الرقمي وإزالة الخطأ لحماية الفرد والمجتمع من شتى صور الانحراف والتهديد.

المطلب الثالث: المقارنة بين اختصاص جهات التحقيق والمحاكم في نظر جرائم المعلومات

لم يقتصر اهتمام كل من المنظم السعودي والكويتي على وضع النصوص التي تجرم الأفعال المعلوماتية وتحدد العقوبات المقررة لها، بل امتد كذلك الى تحديد الجهات المختصة بتطبيق هذه النصوص وملاحقة مرتكبي هذه الأفعال. وتبرز أهمية هذا الجانب في ضوء الطبيعة الخاصة للجرائم المعلوماتية التي تعتمد في إثباتها على الأدلة الرقمية وتتطلب قدراً من الخبرة الفنية في جمعها وتحليلها.

ففي المملكة العربية السعودية تتولى النيابة العامة أعمال التحقيق والادعاء العام في الجرائم المعلوماتية بوصفها الجهة المختصة بتحريك الدعوى الجزائية ومباشرتها أمام القضاء بما في ذلك الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، كما تختص المحاكم الجزائية بنظر الدعاوى الناشئة عن هذه الجرائم والفصل فيها وإيقاع العقوبات المقررة نظاماً وفقاً لقواعد الاختصاص المنصوص عليها في الأنظمة الإجرائية ذات العلاقة.

اما في دولة الكويت فتختص النيابة العامة بالتحقيق والتصرف في جرائم تقنية المعلومات باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصلي في تحريك الدعوى الجزائية ومباشرتها، في حين تنظر المحاكم الجزائية في الدعاوى الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وتصدر الاحكام المتعلقة بها وفقاً للقواعد العامة المقررة في النظام.

ويتضح من ذلك ان كلا النظامين السعودي والكويتي قد اسندا التحقيق في الجرائم المعلوماتية إلى النيابة العامة، والمحكمة الى المحاكم الجزائية المختصة مع الاستفادة من الخبرات الفنية المتخصصة والجهات المساندة في مجال الأدلة الرقمية وفقاً للإجراءات النظامية.

^{٦٤} مقالة بعنوان " «الاستئناف» : حبس سلمان الخالدي ٥ سنوات لتطاوله على مسند الإمارة وإساءته لحكام خليجيين ورئيس الجهاز المركزي" بجريدة الانباء الكويتية.

^{٦٥} القضية رقم ٣٤٤٠٩٧٥٨ لعام ١٤٣٤ في المحكمة الجزائية ومحكمة الاستئناف بالمدينة المنورة، منشورة في مجموعة الاحكام القضائية

^{٦٦} القضية رقم ٣٤٥٤٢٩١٩ لعام ١٤٣٤ في المحكمة الجزائية بسكاكا.

^{٦٧} مقالة بعنوان: السجن ٤ سنوات لمواطن امتدح داعش وأساء لولاة الأمر، منشورة على الموقع الالكتروني لجريدة عكاظ

^{٦٨} القضية رقم ٣٤٢٦٣١٤ لعام ١٤٣٤ في المحكمة الجزائية بالأحساء ومحكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية، منشورة في مجموعة الاحكام القضائية.



وعلى ضوء ما استعرضناه من تطبيقات قضائية وملاحم التشريع في كلا النظامين السعودي والكويتي، تبرز الحاجة الى مقارنة وتقييم مدى كفاءة هذين النهجين في تحقيق التوازن بين الصرامة والمرونة، وهو ما يضعنا امام تساؤل جوهري يتناول جدارة كل منهما في تقديم تشريع جنائي متكامل ومتوازن وهو ما سنعمد الى تفصيله في المطلب الموالي:

المطلب الرابع: أي النظامين يقدم تشريعا جنائيا أكثر توازنا؟

بعد استعراض فروع التجريم في المطلب الأول ثم طبيعة الاحكام والعقوبات في المطلب الثاني، يتبين لنا ان لكل من النهجين السعودي والكويتي فلسفته الخاصة والغاية الإنسانية والاجتماعية التي يسعى لتحقيقها. فالمشرع الكويتي عندما وضع تدرجا للعقوبة في المادة الواحدة بناء على نتيجة الفعل المجرم كان يسعى الى مراعاة اختلاف درجة الضرر الناتج عن السلوك الاجرامي حيث يمكن ان يبدأ الفعل بسيطا كالدخول غير المشروع ثم يتطور الى كارثة حقيقية إذا تم العبث ببيانات سرية او شخصية، وهو ما يمنح القاضي مساحة أوسع لتقدير العقوبة المناسبة لحجم الأذى الذي أصاب الضحية.

وفي المقابل، نجد ان المشرع السعودي اتجه إلى قدر أكبر من تحديد الأفعال والعقوبات من خلال وضع سقف محدد وثابت للعقوبات يمنع اللبس، والهدف من هذا التحديد الصارم للسقوف العليا للجرائم والعقوبات هو تقليص مساحة الاجتهاد القضائي قدر الإمكان وبذلك يضمن المنظم عدم تفاوت الاحكام او اختلافها في الجريمة الواحدة من محكمة الى أخرى او من قاضٍ لآخر مما يرسخ مبدأ استقرار الاحكام ويمنح الافراد والمؤسسات تصورا مسبقا وواضحا ومحددا للأثر القانوني المترتب على أي جريمة معلوماتية وهذا التباين يعكس وعي النظامين في البحث عن أفضل الوسائل القانونية لحماية سلامة المجتمع واستقراره في الفضاء الرقمي.

وبناء على المعطيات السابقة نرى ان المنظم السعودي قدم تشريعا جنائيا أكثر توازنا واستقرارا يستند هذا التوجيه إلى عدد من المعايير الموضوعية، من أبرزها وضوح النصوص، وتناسب العقوبة مع خطورة الفعل، ومدى تحقيق الحماية الجنائية للحقوق دون توسع في التجريم.

فأولا: تميز النظام السعودي بالوضوح حيث قسم الجرائم الى فئات محددة وافرد لكل منها عقوبة واضحة وسقفا محددا للعقوبة مما يرسخ مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص) وهو مبدأ أساسي في الأنظمة الجزائية الحديثة ويحمي الافراد والمؤسسات من أي لبس او تفسيرات موسعة قد تضر بمراكزهم القانونية.

وثانيا: إن سياسة تقنين العقوبات ووضع سقوف عليا محددة في النظام السعودي ساهمت بشكل فعال في تقليص مساحة الاجتهاد الشخصي مما يضمن عدم تفاوت الاحكام القضائية في الجريمة الواحدة من محكمة الى أخرى وهو ما يحقق العدالة والمساواة امام القانون.

وثالثا: يميز النظام السعودي ببعده الوقائي والتعويضي الإنساني حيث نص صراحة على وجوب رد الأموال في الجرائم المالية لضمان عودة الحقوق المالية لأصحابها، مما يوفر بيئة رادعة استباقية تمنع وقوع الجريمة وتضمن استقرار المجتمع وامنه الرقمي بشكل أكثر توازنا وإحكاما.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المعلم الأول والقوة المرتضى محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

اما بعد، فمع تسارع خطى التحول الرقمي وانتقال الكثير من جوانب الحياة الإنسانية والتعاملات اليومية الى الفضاء الافتراضي تحولت الجريمة المعلوماتية الى ظاهرة اجتماعية وامنية بالغة الخطورة تمس حقوق الأفراد ومصالحهم المحمية نظاماً بما فيها الخصوصية والمال والأمن المعلوماتي.

وقد جاء هذا البحث المقارن ليسلط الضوء على السياسة الجنائية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، مبينا كيف استجاب المشرع في كلا البلدين لتحديات هذا العصر التقني المتسارع عبر نصوص تجريبية وعقابية تسعى للموازنة بين حماية امن المجتمع وصيانة حقوق وحريات الافراد. وفي نهاية هذا البحث، نورد أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج المستخلصة من الدراسة:

كلا التشريعين في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ينطلقان من أرضية صلبة واحدة حيث تمثل الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكبرى المظلة العليا والنواة الأساسية لسن القوانين.

أثبتت المقارنة وجود توافق كبير بين النظامين في حظر الجرائم الأساسية (كالدخول غير المشروع، والتنصت، والابتزاز) والجرائم المنظمة (كالإرهاب والاتجار بالبشر والمخدرات). ويُعزى هذا التقارب إلى وحدة طبيعة الجرائم المعلوماتية وتشابه المصالح محل الحماية، إضافة إلى تأثر التشريعات الحديثة بالاتجاهات الدولية والإقليمية في مكافحة هذه الجرائم.



بينت الدراسة اختلافاً منهجياً في طريقة إيقاع العقوبة، حيث فضل المشرع الكويتي أسلوب التدرج العقابي داخل المادة الواحدة بناءً على جسامته النتيجة والأثر النفسي على الضحية، وفي المقابل انتهج المنظم السعودي سياسة الثبات عبر وضع حدود عليا محددة للعقوبات وربط كل جريمة بعقوبة مقرر لها بحسب طبيعتها وترك السلطة التقديرية للقاضي في إيقاع العقوبة بما لا يتجاوز الحد الأقصى.

لجوء المنظم السعودي إلى تقنين سقف الجرائم والعقوبات بشكل مفصل يهدف بالدرجة الأولى إلى تقليل مساحة التفاوت في تقدير العقوبة بين الأحكام القضائية، وهذه السياسة التشريعية تضمن عدم تفاوت الأحكام أو اختلافها في نفس الجريمة من محكمة إلى أخرى مما يرسخ مبدأ العدالة الناجزة.

لا يمكن وصف أي من النظامين بأنه الأفضل مطلقاً، والحل الأمثل هو الاستفادة من نقاط قوة كل منهما في أي تحديث مستقبلي للنظام خاصة على المستوى الخليجي الموحد.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج، نتقدم بعدد من التوصيات التي نأمل أن تساهم في تطوير وتحديث المنظومة التشريعية والقضائية لمواجهة هذا النوع من الجرائم:

يوصى المشرع السعودي بتطوير آليات التنسيق الفوري بين جهات التحقيق وهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، لسرعة تنفيذ قرارات الحجب والإغلاق المؤقت أو الدائم للمواقع والحسابات المخالفة بمجرد رصدها، تلافياً لاستمرار الضرر أو إمكانية الجاني من طمس وحذف الأدلة الرقمية قبل صدور الحكم القضائي.

يوصى المشرع الكويتي بمراجعة الحدود الدنيا والعليا للغرامات في الجرائم المعلوماتية الكبرى كغسيل الأموال والإرهاب، ورفع قيمتها لتعزيز فاعلية النظام وتحقيق التناسب بين العقوبة وجسامته الجريمة وذلك بالاستئناس بالنموذج السعودي الذي يفرض عقوبات مالية مغلظة تتناسب مع حجم الجريمة.

أوصى بأن تقوم المملكة العربية السعودية ودولة الكويت (كمبادرة أولى) بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بوضع مشروع نظام خليجي موحد لمكافحة الجرائم المعلوماتية العابرة للحدود وتكون أحكامها ملزمة للدول الأعضاء، على أن يطبق النظام الثنائي السعودي – الكويتي بشكل تجريبي كمرحلة انتقالية ثم يطرح لباقي دول المجلس للانضمام إليه خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات.

أوصى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بالنظر في إضافة مواد جديدة تخص الجرائم المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وذلك لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي Generative AI والتزييف العميق Deepfake لم تكن تطبيقاتها الحالية منتشرة عند صدور النظامين الأصليين، بالإضافة إلى تحديث هذه النصوص دورياً كل ثلاث سنوات بمشاركة خبراء تقنيين وقانونيين.

أوصى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بالنظر في إضافة مواد جديدة لتستوعب جرائم العملات الرقمية المشفرة وتجريم الاستغلال غير المشروع لها في الأنشطة المجرمة كغسل الأموال لمعالجة الفراغات التشريعية المحتملة. توصى الجهات الإعلامية والتعليمية والقانونية في كلا البلدين بتعزيز الوعي القانوني المجتمعي بخطورة الجرائم المعلوماتية من خلال الحملات التوعوية والإعلامية.

وختاماً، نرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع قد أسهم بتقديم لجنة علمية مفيدة تعين الباحثين وصناع القرار في تطوير التشريعات الجنائية الرقمية بما يضمن بقاء الفضاء الافتراضي آمناً ومنظماً وصالحاً للبناء الإنساني والتطور المعرفي.

والحمد لله أولاً وآخراً.

قائمة المصادر والمراجع:

«الاستئناف»: حبس سلمان الخالدي ٥ سنوات لتطاوله على مسند الإمارة وإساءته لحكام خليجيين ورئيس الجهاز المركزي.

(٢٠٢٦) جريدة الأنباء الكويتية. <https://www.alanba.com.kw/1355568>

آل جار الله، ع. ب. غ. (٢٠١٧). جرائم الانترنت وعقوباتها وفق نظام الجرائم المعلوماتية السعودي (دراسة مقارنة). دار الكتاب الجامعي.

البشري، م. ا. (٢٠١٤). جرائم نظم المعلومات. دار النهضة العربية.

السجن ٤ سنوات لمواطن امتدح "داعش" وأساء لولاة الأمر. (٢٠١٧). جريدة عكاظ.

<https://www.okaz.com.sa/local/na/2249485>

بوعلام، آ.، وعلام، س. (٢٠٢٠). مفهوم جريمة تمويل الإرهاب. مجلة حقوق الانسان والحريات العامة.

بوقرين، ع. ا. (٢٠٢٤). قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الكويتي: دراسة مقارنة. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية.

جامعة الدول العربية. (٢٠١٠). الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مجلس

وزراء العدل العرب، القاهرة.



حسني، م. ن. (١٩٨٩). شرح قانون العقوبات-القسم العام. دار النهضة العربية.
 شتا، م. م. (٢٠٠١). فكرة الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي. دار الجامعة الجديدة للنشر.
 الشثري، م. ب. م. (٢٠٢٠). التشريع الجنائي في المملكة العربية السعودية: دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء السياسة الشرعية. دار الميمان للنشر والتوزيع.
 الشكري، ع. ي. ع. (٢٠٠٨). الجريمة المعلوماتية وأمة الشرعية الإجرائية. مجلة مركز دراسات الكوفة.
 الصغير، ج. ع. ب. (٢٠١١). الجرائم المستحدثة وجرائم الحاسب الآلي. دار النهضة العربية.
 طاهر، م. (٢٠٢١). المواجهة القانونية لجرائم غسل الأموال عبر شبكة الانترنت. دار الفكر الجامعي.
 عبد الفتاح، م. (١٩٩٨). شرح جرائم الكمبيوتر والإنترنت. دار الكتب والوثائق المصرية.
 عبد القادر، ع. (١٩٨٥). التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. دار الكتب العلمية.
 الفاضل، م. م. (٢٠١٨). المبادئ العامة في قانون الجزاء الكويتي: القسم العام. مطبوعات جامعة الكويت.
 قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية، الكويت.
 قانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الكويت.
 كاظم، إ. ط. ج. (٢٠١٢). جريمة الإرهاب الإلكتروني: دراسة مقارنة. كلية الحقوق، جامعة النهدين.
 الماجد، ف. ب. م. (٢٠١٤). جرائم الابتزاز الإلكتروني: دراسة فقهية نظامية. مجلة البحوث الأمنية.
 مخزم، ك. (٢٠٢٥). التنمر الإلكتروني وخطر انتحار المراهقين. مجلة علوم الانسان والمجتمع.
 المقصودي، م. ب. أ. (٢٠١٧). الجرائم المعلوماتية: خصائصها وكيفية مواجهتها قانونيا. المجلة العربية للدراسات الأمنية.
 مراد، ع. (١٩٩٨). شرح جرائم الكمبيوتر والإنترنت. دار الكتب والوثائق المصرية.
 منظمة الأمم المتحدة. (٢٠٢٤). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية، نيويورك.
 منظمة الأمم المتحدة. (٢٠٠٤). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا.
 الدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢.
 النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٢/٨/٢٧، المملكة العربية السعودية
 نظام مكافحة الجرائم الالكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٧ وتاريخ ٨ / ٣ / ١٤٢٨ وقرار مجلس الوزراء رقم ٧٩ بتاريخ ٧ / ٣ / ١٤٢٨، المملكة العربية السعودية.
 وزارة العدل، مجموعة الأحكام القضائية لعام ١٤٣٤ هـ، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٤.



النظام الإداري والبيئي في مكافحة وضبط التلوث الضوضائي دراسة مقارنة
The Administrative and Environmental Regulatory Framework for
the Control and Prevention of Noise Pollution: A Comparative Study.

د. ندى غرم الله الغامدي^(٢)
أستاذ القانون العام المساعد بكلية الشريعة
والقانون بجامعة جدة
E-mail: Nalgamdy@uj.edu.sa

أ. مريم مفلح العتيبي^(١)
برنامج الماجستير التنفيذي- كلية الشريعة
والقانون بجامعة جدة
E-mail: memah24@gmail.com

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة دور الضبط الإداري في مكافحة التلوث الضوضائي بوصفه أحد التحديات البيئية الحديثة، وذلك من خلال منهج تحليلي مقارنة بين الأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية، وتبرز أهمية هذا البحث في تأصيل حق الإنسان في السكنية العامة انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية، ثم الانتقال لتقييم مدى كفاية التشريعات الوضعية في استيعاب هذه الظاهرة، وتناقش الدراسة بشكل خاص مدى مواكبة القوانين للتطور التقني والرقمي في رصد ومكافحة الضجيج، وفحص فاعلية الرقابة القضائية على العقوبات الإدارية الصادرة في هذا الشأن، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تحديث الأنظمة القانونية؛ لتتوافق مع آليات الرصد الذكية، وتفعيل دور سلطات الضبط؛ لضمان بيئة آمنة وهادئة.

الكلمات المفتاحية: التلوث الضوضائي- النظام الإداري والبيئي - مكافحة التلوث

Abstract:

This study examines the role of administrative policing in combating noise pollution as a contemporary environmental challenge, employing a comparative analytical approach between the legal systems of the Kingdom of Saudi Arabia and the Algerian Republic. The significance of this research lies in establishing the human right to public tranquility based on the principles of Islamic Sharia and subsequently evaluating the adequacy of positive legislations in addressing this phenomenon. Specifically, the study discusses the extent to which laws keep pace with technological and digital advancements in monitoring and combating noise, while examining the effectiveness of judicial oversight over the administrative penalties issued in this regard. The study concludes with the necessity of updating legal frameworks to align with smart monitoring mechanisms and activating the role of administrative enforcement authorities to guarantee a safe and peaceful environment.

Keywords: Noise Pollution – Administrative and Environmental Regulation – Pollution Control.

مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد: فإن حماية البيئة وصونها من التلوث تعد من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الراهن، وذلك بعد أن أدركت الدول أن التلوث بمختلف صورته لا يمثل تهديداً للطبيعة فحسب، بل يمتد خطره ليمس جوهر صحة الإنسان واستقراره النفسي والبدني، ومن هذا المنطلق، تسابقت المنظومات التشريعية لسن القوانين المنظمة والتدابير الوقائية، معززة جهودها الوطنية بالانضمام إلى المعاهدات الدولية تحت مظلة المنظمات البيئية العالمية.

وإذا كان الفكر القانوني المعاصر قد استشعر مؤخراً خطورة التلوث الضوضائي، فإن الشريعة الإسلامية كانت سبّاقة بقرون في إرساء دعائم السكنية العامة؛ حيث جعلت من خفض الصوت أدباً واجباً، كما في قوله تعالى: (وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) [لقمان: ١٩]، وفي هذا التوجيه الإلهي دلالة صريحة على النهي عن الصخب؛ لما فيه من أذى يتنافى مع وقار النفس وطمأنينة المجتمع، وتأكيداً لهذا المبدأ، أرست الشريعة القاعدة الكلية "لا ضرر ولا ضرار"؛ لتمثل سياجاً يمنع كل صور الإزعاج، محولة الهدوء من مجرد سلوك أخلاقي إلى واجب شرعي واجتماعي، يسبق بمدلولاته أحدث النظريات البيئية.



وبالاستناد إلى هذا الموروث الفقهي والإداري، نجد أن التراث الإسلامي في كتب الحسبة - مثل كتاب "معالم القربة في أحكام الحسبة" لابن الأخوة، وكتاب "نهاية الرتبة في طلب الحسبة" للشيزري -، قد وضع نظاماً دقيقاً لما نعرفه اليوم بـ "المناطق الصناعية"، حيث مُنح المحتسب سلطةً ضبطيةً لإبعاد الجرف التي تسبب تلوثاً ضوضائياً، كصوت المطارق، أو بيئياً، كالدخان والروائح، عن التجمعات السكنية والمساجد؛ صوناً للسكينة العامة، ويمثل هذا الدور التاريخي الجذور الأولى لنظام الضبط الإداري البيئي المعاصر^(١).

ومع التطور الصناعي والتكنولوجي المتسارع، برز "التلوث الضوضائي" بوصفه عدوًا خفياً يهدد استقرار المجتمعات، ولم يعد الاهتمام القانوني محصوراً في أشكال التلوث التقليدية، كالماء والهواء، بل امتد ليشمل الضوضاء بعدياً تلوثاً سمعياً ذا آثار تراكمية خطيرة، وقد تباينت الأنظمة القانونية في مواجهة هذا التحدي؛ فبينما اتجهت بعض الدول نحو إقرار قوانين مستقلة وشاملة لمكافحة الضوضاء، فضّلت دولٌ أخرى دمج أحكامها ضمن القواعد العامة لحماية البيئة أو لوائح الضبط الإداري. وفي ضوء ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور الضبط الإداري، بعده الأداة التنفيذية الأهم في يد الإدارة لمواجهة هذا النوع من التلوث، وذلك من خلال منهج تحليلي مقارنة بين تجربتين قانونيتين مميزتين: المملكة العربية السعودية، التي تشهد حراكاً تشريعياً وتنموياً غير مسبوق في ظل رؤية المملكة 2030، التي وضعت الارتقاء بجودة الحياة وحماية البيئة واستدامتها أهدافاً إستراتيجية، وما نتج عن ذلك من ثورة في الأنظمة البيئية وتطور تقني في أدوات الرصد، وفي المقابل، تبرز تجربة دولة الجزائر بما تملكه من إرث قانوني وإداري في هذا المجال، وتهدف هذه المقارنة إلى رصد نقاط القوة والضعف في كليهما، والوقوف على مدى فاعلية الوسائل القانونية والتقنية في كبح جماح الضوضاء وحماية حق الإنسان في بيئة هادئة ومستقرة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في النقاط الآتية:

١. بيان دور الشريعة الإسلامية في حماية البيئة من التلوث الضوضائي.
٢. بيان دور القانون في حفظ حق الأفراد في التمتع ببيئة سليمة خالية من التلوث الضوضائي.
٣. استعراض التشريعات القانونية في كلا النظامين لمكافحة التلوث البيئي.
٤. دراسة آليات الضبط الإداري والإجراءات الرقابية المتبعة في كلا النظامين لمكافحة التلوث البيئي.
٥. إبراز دور رؤية المملكة 2030 في مواجهة التلوث الضوضائي والارتقاء بجودة الحياة.
٦. المقارنة بين العقوبات في النظامين وبيان مدى تأثيرها في ردع المخالفين.
٧. بيان دور الرقابة القضائية على قرارات الضبط الإداري في كلا النظامين.

أسباب اختيار البحث:

يرجع السبب في اختيار هذا الموضوع إلى أهمية دراسة الآليات الإدارية المتبعة في ضبط مخالفات التلوث الضوضائي، والإسهام في تطوير التشريعات القانونية، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، ويحفظ حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة، وآمنة، ومستقرة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة آليات الضبط الإداري البيئي للتلوث الضوضائي ومدى فاعليتها في الحفاظ على السكينة العامة، وذلك عبر تحليل النظام السعودي والتشريع الجزائري للوقوف على مدى كفايتها التشريعية، كما يهدف البحث إلى تقييم مدى قدرة هذه الأنظمة على استيعاب الوسائل الرقمية الحديثة في رصد وقياس الضجيج، بالإضافة إلى فحص فاعلية الرقابة القضائية لضمان التطبيق العادل لعقوبات الضبط الإداري بما يحقق الحماية البيئية المنشودة، مع تسليط الضوء على أثر رؤية المملكة 2030 في تطوير الأدوات القانونية والتقنية للارتقاء بجودة الحياة.

الدراسات السابقة:

جرى إعداد هذا البحث بالاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة، ومن أبرزها:

١. التلوث البيئي السمعي "الضوضائي" وعلاقته بحماية البيئة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030: دراسة فقهية نظامية مقارنة، للدكتور إبراهيم بن صالح بن إبراهيم التميمي.
٢. جريمة التلوث السمعي في النظام السعودي: دراسة مقارنة، للدكتور فهد هادي حبتور.
٣. الحماية الإدارية من التلوث الضوضائي: دراسة في النظام القانوني السعودي، للدكتور محمود عابنة.
٤. الآليات القانونية في التشريع الجزائري لحماية البيئة من التلوث الضوضائي: للباحثين: سعاد مجني، ونصر الدين مزعاش.

(١) ابن الأخوة، محمد بن محمد. "معالم القربة في أحكام الحسبة"، تحقيق: محمد محمود شعبان، القاهرة: دار الفنون، ص 307؛ وانظر أيضاً: عبد الرحمن بن نصر الشيزري. "نهاية الرتبة في طلب الحسبة"، تحقيق: السيد الباز العريني، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ص 106.



وقد تناولت هذه الدراسات في مجملها الإطار المفاهيمي والقانوني العام للتلوث الضوضائي، إلا أنها لم تركز بشكل مخصص ومباشر على تحليل ومقارنة "آليات الضبط الإداري" من منظور يجمع بين النظام السعودي في ظل رؤية 2030، وبين التشريع الجزائري، وهو ما تسعى هذه الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال تسليط الضوء على الأدوات الإجرائية والرقابة القضائية في كلا النظامين.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على **المنهج المقارن النقدي**، من خلال المقارنة بين النظامين السعودي والجزائري في مجال الضبط الإداري للتلوث البيئي السمعي، و**المنهج التحليلي**، من خلال دراسة النصوص واللوائح النظامية المتعلقة بالتلوث الضوضائي، بالإضافة إلى **المنهج الوصفي**؛ لإيضاح ماهية الضبط الإداري والتلوث الضوضائي في كلٍ من النظامين.

أسئلة البحث:

1. ما مدى فاعلية آليات الضبط الإداري في مكافحة التلوث الضوضائي في النظامين السعودي والجزائري؟
2. ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين العقوبات المقررة لمواجهة الضوضاء في كلا النظامين؟
3. إلى أي مدى استوعبت الأنظمة واللوائح الحديثة - خاصة في ظل رؤية المملكة 2030 - استخدام الوسائل الرقمية والتقنيات المتطورة في رصد وقياس مخالفات التلوث الضوضائي؟
4. ما هو دور الرقابة القضائية في ضمان مشروعية قرارات الضبط الإداري وعقوباتها، وهل حققت هذه الرقابة التوازن المنشود بين سلطة الإدارة وحقوق الأفراد في السكنية العامة؟

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في التساؤل حول مدى كفاية وقوة الأنظمة والتشريعات في كلٍ من المملكة العربية السعودية والجزائر لمواجهة التلوث الضوضائي، خاصة في ظل التفاوت التشريعي بينهما في أفراد تنظيمات مستقلة أو دمجها ضمن القواعد العامة، وتبرز المشكلة بشكل أدق في مدى قدرة هذه القوانين على مواكبة التطور التقني والرقمي في رصد وقياس المخالفات، ومدى فاعلية الرقابة القضائية على العقوبات الإدارية المفروضة.

الفصل الأول: الإطار العام للضبط الإداري البيئي للتلوث الضوضائي

المبحث الأول:

ماهية الضبط الإداري البيئي:

المطلب الأول: تعريف الضبط الإداري البيئي:

بما أن الضبط الإداري البيئي يمثل الوسيلة الأساسية في مكافحة وضبط التلوث الضوضائي، لذا من الضروري إيضاح ماهيته بحسب ما ورد في النظام السعودي والتشريع الجزائري، وعلى الرغم من خلّوهما من نصٍّ صريحٍ يحدد مفهوم الضبط الإداري البيئي، فإنَّ الفقه القانوني قد استنبط له تعريفاتٍ استنادًا إلى النصوص النظامية والتشريعية في كلا البلدين.

أولاً: في النظام السعودي:

لإيضاح ماهية الضبط الإداري، لا بُدَّ من تفكيك هذا المصطلح إلى عناصره الأولية، من خلال تسليط الضوء على مفهوم الضبط الإداري بوصفه أداةً قانونيةً من جهة، ومفهوم البيئة من جهة أخرى، وصولاً إلى تعريفٍ يجمع بينهما بحسب النظام. عرّف د. محمود عبابنة الضبط الإداري بأنه: "حق السلطة في تقييد النشاط الخاص من خلال وضع القيود والضوابط على ممارسة النشاط الفردي، من أجل ضمان تحقيق حماية النظام العام"^(٢).

وينقسم الضبط الإداري إلى قسمين، هما: الضبط الإداري العام، والضبط الإداري الخاص.

أما الضبط الإداري العام فهو: إجراءً وقائيٌّ مؤقتٌ، أو قرارٌ، أو عملٌ إداريٌّ يهدف إلى المحافظة على النظام العام في المجتمع بعناصره الأساسية وهي: الأمن العام، والصحة العامة، والسكنية العامة، والآداب العامة، والذوق العام، سواء كان ذلك على مستوى الدولة كلها أو على مستوى إحدى وحداتها الإقليمية.

وأما الضبط الإداري الخاص فهو: "ما يحدّه المنظم بأنظمة ولوائح خاصة لتنظيم بعض أنواع النشاط الفردي، ويعهد بها إلى سلطة إدارية خاصة؛ بقصد تحقيق أهدافٍ محددة، كالمحافظة على المكان، أو تنظيم ممارسة النشاط أو أغراض أخرى"^(٣).

(٢) د. محمود عبابنة. "الحماية الإدارية من التلوث الضوضائي: دراسة في النظام القانوني السعودي"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد (11)، العدد (4) 2019، ص (115-116).

(٣) د. محمود عبابنة. "الحماية الإدارية من التلوث الضوضائي: دراسة في النظام القانوني السعودي"، مرجع سابق.



ثانيًا: تعريف البيئة:

عرّف المنظّم السعودي البيئة في المادة الأولى من نظام البيئة بأنها: "كل ما يحيط بالإنسان، أو الحيوان، أو النبات، أو أي كائن حي، من ماء، وهواء، ويابسة، وتربة، وأحياء، وتنوع أحيائي، وغازات في الغلاف الجوي، ومسطحات مائية، وما تحتويه هذه الأوساط من جماد، وأشكال مختلفة من طاقة، وموائل بيئية، وعمليات طبيعية، وتفاعلها فيما بينها"^(٤).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الضبط الإداري البيئي بحسب النظام السعودي بأنه: مجموعة من الصلاحيات الممنوحة للسلطة الإدارية في مراقبة وتنظيم النشاط الفردي والاعتباري، عبر اتخاذ تدابير وقائية تهدف إلى حماية البيئة من التلوث والمحافظة على النظام العام بعناصره (الأمن، والصحة، والسكينة العامة، والذوق العام)، وفرض الجزاءات الإدارية بحق المخالفين لذلك.

ثانيًا: في التشريع الجزائري:

وعلى منوال المنظّم السعودي، لم يورد المشرع الجزائري تعريفًا صريحًا لمصطلح "الضبط الإداري البيئي" في القانون رقم (10-03) المتعلق بحماية البيئة، وهو ما جعل الفقه القانوني يتولى مهمة استخلاص هذا المفهوم بالتركيز على الدور الوقائي المنوط بالإدارة.

١. تعريف الضبط الإداري في الفقه الجزائري:

عرّفه د. عبد المنعم بن أحمد: "هو مجموعة القواعد التي تفرضها السلطة العامة على الأفراد بمناسبة ممارستهم لنشاط معين، بقصد صيانة النظام وتنظيم المجتمع تنظيمًا وقائيًا"^(٥).

٢. تعريف البيئة في التشريع الجزائري:

عرّفت البيئة بموجب المادة ٤ من القانون رقم (10-03) المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنها: "تتكون من الموارد الطبيعية اللاحوية والحيوية، كالهواء، والجو، والماء، والأرض، وباطن الأرض، والنبات، والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية"^(٦).

ويمكن الجمع بينهما في تعريف شامل كما عرفه د. عبنة قيس بأن الضبط الإداري البيئي هو: مجموعة القيود والإجراءات التي تفرضها الإدارة على الأشخاص قصد الحفاظ على البيئة"^(٧).

وعند المقارنة بين التعاريف يتضح وجود تشابه في الغاية من الضبط البيئي، وهي الوقاية من التلوث البيئي وصون النظام العام بعناصره (الأمن والصحة والسكينة)، غير أن النظام السعودي أضاف إليها مؤخرًا لائحة الذوق العام لتحسين جودة الحياة. وعلى هذا النحو، يُصنّف الضبط البيئي بأنه من أنواع الضبط الإداري الخاص؛ لكونه يرتكز على حماية عنصر نوعي ومحدد وهو البيئة، كما ينصرف تطبيقه إلى أنشطة معينة بذاتها، أو فئات محددة من الأشخاص الذين تمثل ممارستهم تأثيرًا محتملًا على الوسط البيئي، ومع هذه الخصوصية، يظل الضبط البيئي أداة فاعلة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية، حيث يسهم في تحقيق مستهدفات "تحسين جودة الحياة" المستهدفة ضمن برامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030، كما يكرّس مبادئ "التنمية المستدامة" التي ينشدها المشرّع الجزائري، مما يجعل منه ضبطًا يجمع بين الحماية النوعية والغاية التنموية الشاملة.

ثالثًا: أهداف الضبط الإداري البيئي في النظام السعودي والتشريع الجزائري:

يهدف الضبط الإداري البيئي إلى حماية النظام العام بعناصره التقليدية وهي:

الأمن العام: وتعني حماية المجتمع والأفراد من أي اعتداء يشكل تهديدًا على أرواحهم وأموالهم، سواء كان مصدر التلوث ناتجًا عن الطبيعة، كالبراكين، والفيضانات، أو عن النشاطات البشرية الضارة، وهنا يبرز دور الضبط الإداري في إصدار اللوائح المنظمة والمقيدة لأي تجاوز في نشاطات المصانع والمنشآت قد يسبب ضررًا ماديًا أو معنويًا يخلّ باستقرار المجتمع.

السكينة العامة: تسعى سلطات الضبط الإداري إلى توفير بيئة سمعية متزنة تضمن للأفراد التمتع بالراحة في مساكنهم وممارسة حياتهم اليومية بعيدًا عن الضجيج والصخب وكل ما يعكر صفو طمأنينتهم؛ لذا وضعت معايير ومقاييس محدّدة لمستويات الضوضاء المسموح بها، وقيدت ساعات عمل المرافق والمنشآت المقلقة للراحة مثل مشاريع البناء وورش الحدادة وقاعات الأفراح خاصة في الأحياء السكنية، مما يحقق التوازن بين المصالح الاقتصادية وحقوق الأفراد في الهدوء والطمأنينة، وهي الغاية التي يهدف لها البحث بصفة أساسية عند تحليل آليات مكافحة الضوضاء.

(٤) نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥)، وتاريخ ١٩/١١/١٤٤١هـ.

(٥) عبد المنعم بن أحمد. "الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر" - رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق - بن عكنون، جامعة الجزائر يوسف بن خدة 2008-2009، ص 82.

(٦) القانون الجزائري رقم 10-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

(٧) د. قيس عبنة. "الضبط الإداري البيئي آلية لتفرد الدولة لحماية البيئة في الجزائر"، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 03، ص 188-204، ديسمبر 2023، ص 4.



الصحة العامة: وتعني وقاية الأفراد من الأمراض والمخاطر التي تهدد سلامتهم الجسدية والنفسية الناجمة عن كل أنواع التلوث، لا سيما الإصابات السمية والاضطرابات العصبية الناتجة عن التلوث الضوضائي، لذا فقد عمدت سلطات الضبط إلى وضع الاشتراطات والمعايير الصحية التي تحول دون وقوع تلك الأضرار وصون الصحة العامة للمجتمع^(٨).

رابعاً: خصائص الضبط الإداري البيئي:

يشترك كلٌّ من النظام السعودي والتشريع الجزائري في عددٍ من الخصائص الجوهرية للضبط الإداري في مواجهة التلوث الضوضائي، وهي:

١. **الوقائية:** يمكن استخدام الضبط الإداري بوصفه أداةً وقائيةً لمنع المخالفات قبل وقوعها.
 ٢. **المشروعية:** وهي أن جميع إجراءات السلطة الإدارية في حدود القانون.
 ٣. **التقنية:** تُحدد مستويات الضوضاء بناءً للمعايير المحددة نظاماً بوحدة الديسيبل^(٩).
- وعلى الرغم من وجود تلك الخصائص المشتركة، فإنَّ النظام السعودي يختلف عن التشريع الجزائري في التطبيق العملي والآليات الرقابية، وسيتم تفصيلها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

خامساً: وسائل الضبط الإداري البيئي:

تستخدم جهات الضبط الإداري البيئي في البلدين مجموعةً من الوسائل القانونية والمادية للحد من التلوث الضوضائي، ومع وجود تطابق في الوسائل القانونية الأساسية، فإنَّ هناك اختلافاً في إجراءات تنفيذها:

أ. الوسائل القانونية المشتركة:

- **اللوائح والأنظمة:** تعدُّ اللوائح من أهم الوسائل القانونية للضبط، وهي عبارة عن قواعد عامة ومجردة تصدر من السلطة التنفيذية لتنظيم معايير الضوضاء المسموح بها، وتحديد الأوقات والأماكن التي يُحظر فيها تجاوز تلك المعايير^(١٠).
- **التراخيص والتصاريح:** تمثل التراخيص أو التصاريح أسلوباً وقائياً يفرض حظراً مؤقتاً على ممارسة الأنشطة ذات التأثير الصوتي، ولا يُرفع هذا الحظر إلا بعد استيفاء المعايير الفنية والاشتراطات البيئية اللازمة^(١١).
- **القرارات الإدارية الفردية:** تملك جهة الضبط صلاحية إصدار قرارات ملزمة موجهة لمنشآت معينة حال ثبوت مخالفتها للمعايير بهدف ردع المخالفين، وقد تتضمن تدابير فورية، مثل: تعليق النشاط أو إيقافه حتى إزالة المخالفة^(١٢).

ب. الوسائل المادية المشتركة:

- **الرقابة الميدانية:** تتمثل في منح الصلاحية للمفتشين لدخول المنشآت وإجراء المعاينات الميدانية، باستخدام أجهزة قياس مستوى الضوضاء (الديسيبل) المعتمدة والمُعيرة دورياً؛ وذلك وفقاً للحدود والمعايير الوطنية المحددة في اللوائح البيئية ذات الصلة، والتي تضع سقفاً لمستويات الضوضاء المسموح بها حسب النطاق الجغرافي والزمني (نهاري/ليلي). ويشترط لتوثيق المخالفة أن يتم القياس وفق بروتوكول فني يضمن دقة القراءات، بحيث يُعد محضر الضبط المعزز بقراءة الجهاز دليلاً فنياً وقانونياً تستند إليه الجهة المختصة في إيقاع العقوبة المقررة.

ج. أوجه الاختلاف في الوسائل المادية:

١. **التنظيم الإداري:** يختلف النظامان في تحديد الجهة المسؤولة عن تفعيل هذه الوسائل، حيث أسند النظام السعودي الرقابة إلى مراكز وطنية محددة، بينما يعتمد التشريع الجزائري على نظام تعدد السلطات الإدارية المختصة^(١٣).
٢. **الآلية الرقابية:** يعتمد الضبط في المملكة على توظيف التقنيات الرقمية لرصد مصادر الضوضاء، خلافاً للتشريع الجزائري الذي يعتمد على الأساليب التقليدية والرقابة البشرية المباشرة.
٣. **الحداثة التشريعية:** يستند النظام السعودي إلى أنظمة بيئية حديثة، وفي المقابل يركز التشريع الجزائري على نصوص قانونية أقدم نسبياً، مما يُظهر تفاوتاً في سرعة وطبيعة الإجراءات الضبطية المتبعة.

المبحث الثاني:

ماهية التلوث الضوضائي

أولاً: تعريف التلوث الضوضائي:

(٨) د يوسف ناصر حمد الظفيري. "الضبط الإداري وحدود سلطاته في الظروف العادية والظروف الاستثنائية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (74) (ديسمبر 2020)، ص (13-17).

(٩) ينظر: نعيمة طواهرية. "الضبط الإداري البيئي في التشريع الجزائري"، ص (15)، ومحمود عيابة. "الحماية الإدارية من التلوث الضوضائي - دراسة في النظام القانوني السعودي"، ص (9).

(١٠) محمود عيابة، مرجع سابق، ص (8).

(١١) نعيمة طواهرية. "الضبط الإداري البيئي في التشريع الجزائري"، ص (53).

(١٢) محمود عيابة، مرجع سابق، ص (15).

(١٣) ريمة بوصبع. "الحماية القانونية من التلوث السمعي في التشريع الجزائري"، ص 240-258.



يُعد مصطلح "التلوث الضوضائي" من المصطلحات الحديثة في القاموس القانوني والبيئي، وإن شاع تداوله بمسميات أخرى، كـ"التلوث الصوتي"، أو "التلوث السمعي"، ولتحديد ماهيته بدقة، يجب استعراضه وفقاً للأنظمة محل الدراسة:

١. في النظام السعودي:

لم يضع المنظم السعودي تعريفاً مباشراً للمصطلح المركب "التلوث الضوضائي"، بل جاءت عناصره موزعةً بين نصوص النظام واللائحة التنفيذية للضوضاء، حيث عرّف تلوث البيئة بصفة عامة في المادة الأولى من نظام البيئة بأنه: "وجود مادة أو أكثر من المواد أو العوامل بكميات أو صفات معينة لمدة زمنية، تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالبيئة"^(٤)، ثم جاءت اللائحة التنفيذية للضوضاء لتحديد ماهية الضوضاء ذاتها بأنها: "الصوت المزعج غير المرغوب فيه، أو الذي يؤثر سلباً على صحة الإنسان والكائنات الحية وجودة البيئة، وتنشأ من الأنشطة البشرية المختلفة، كالصناعة، ووسائل المواصلات، والأعمال الإنشائية، وغيرها"^(٥).

٢. في التشريع الجزائري:

أما المشرع الجزائري، فقد أورد تعريفاً نوعياً في المرسوم التنفيذي رقم (03-410)، حيث عرف الضجيج في الفقرة (3) من المادة (2) بأنه: "ذلك الضجيج المرتبط بأصوات الحركة الناتجة عن حركة السيارات أثناء سيرها وتوقفها"^(٦). ومن خلال المقارنة السابقة، يتضح أن المنظم السعودي قد نهج نهجاً توسعياً في تعريف الضوضاء ليشمل كل الأنشطة البشرية (صناعية، إنشائية، وغيرها)، في حين أن النص المشار إليه في التشريع الجزائري قد جاء مُضيّقاً بحصره في ضوضاء حركة المرور فقط، وبناءً عليه، أرى أن التعريف الأكثر شمولاً وتكاملاً هو ما ذهب إليه الدكتور عبد القادر الحسيني بقوله: "هي تلك الأصوات مهما كان مصدرها غير المقبولة أو غير المرغوب فيها التي تشكل ضوضاء، فهي مجموعة من الأصوات غير المتجانسة والمزعجة للأذن، أو تلك الاهتزازات المؤثرة على طبلة الأذن، ويتضمن ذلك جميع مصادر الأصوات المرتفعة المزعجة والمقلقة للراحة وغير المرغوب فيها التي تصل إلى سمع الإنسان والحيوان"^(٧).

ثانياً: خصائص التلوث الضوضائي:

من خلال استقراء الطبيعة الخاصة للضوضاء، يمكننا استخلاص عدة خصائص تمنحها تميزاً من الناحية القانونية والإجرائية، وأبرزها:

١. ذو طابع معنوي (غير مادي): أي أنه لا يترك أثراً مادياً ملموساً في الوسط البيئي بعد توقفه، لذا فإنه يتطلب طرُقاً وإجراءات خاصة في الرصد والقياس القانوني تختلف عن بقية أنواع التلوث المادية.

٢. الارتباط الزماني والمكاني: يتصف بكونه تلوثاً لحظياً يبدأ بصدر الصوت وينتهي بانقطاعه، كما يظل محصوراً في النطاق المكاني المحيط بمصدر الضجيج، وهذا يضع تحدياً أمام جهات الضبط الإداري يستوجب سرعة الاستجابة لضبط المخالفة وإثباتها في وقت حدوثها.

٣. صعوبة الرصد والقياس التقليدي: يصعب تحديد حجم الضرر أو المخالفة فيه بالعين المجردة؛ نظراً لطبيعته السمعية، بل يستوجب ذلك الاعتماد على معايير تقنية ورقمية دقيقة لتحديد مدى تجاوزه للحدود المسموح بها نظاماً.

ثالثاً: مصادر التلوث الضوضائي:

بالرغم من تعدد مصادر الضوضاء ما بين عوامل طبيعية لا دخل للإنسان فيها (كالرعد والرياح)، وعوامل ناتجة عن الأنشطة البشرية، فإن هذه الدراسة تركز حصراً على المصادر البشرية، لأنها السبب الأساسي الذي يستدعي تدخل الدولة لتنظيمها وتحديد أوقاتها، ونلاحظ أن هذه المصادر تعد مشتركة بطبيعتها بين المجتمعين السعودي والجزائري، إلا أن زاوية الاهتمام بها تختلف جزئياً بحسب واقع كل بلد، ويمكننا تقسيم هذه المصادر إلى الآتي:

١. ضوضاء وسائل النقل والطرق: تُمثل وسائل النقل بمختلف أنواعها (كالسيارات، والطائرات، والقطارات) أحد المصادر الرئيسية والمشاركة للإزعاج داخل المدن في كلا البلدين، ومع ذلك، يتبين لنا تباين المنظور القانوني، إذ نرى أن الفقه والتشريع الجزائري قد أعطيا ضوضاء السيارات وحركة السير اهتماماً كبيراً وتفصيلاً عند وضع التعريفات البيئية، بينما نجد أن المنظم السعودي قد تعامل معها بوصفها أثراً طبيعياً ناتجاً عن النمو السكاني وتوسع الطرق، مما يتطلب تنسيقاً مستمراً ومباشراً بين قطاعات البيئة والمرور للحفاظ على الهدوء في الشوارع.

٢. ضوضاء أعمال البناء والإنشاءات: تُعد أعمال الحفر، ورصف الطرق، واللحام، وتشديد المباني من أبرز المصادر المزعجة المشتركة، وهي ضوضاء تتصف بأنها "مؤقتة"؛ لارتباطها بفترة زمنية معينة تنتهي بانتهاء العمل في المشروع، وتكتسب هذه الفئة أهمية واقعية كبيرة جداً في المملكة العربية السعودية؛ نظراً لنهضة البناء الكبيرة والمشاريع الضخمة التي تشهدها البلاد

(٤) نظام البيئة السعودي، مرجع سابق، المادة (1).

(٥) اللائحة التنفيذية للضوضاء لنظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/165) وتاريخ 1441/11/19 هـ. م (1).

(٦) المرسوم التنفيذي رقم 03/410، المؤرخ في 5 نوفمبر 2003، الجريدة الرسمية، والعدد 68 سنة 2003.

(٧) عبد القادر الحسيني وإبراهيم محفوظ، "المواجهة الجنائية لجرائم تلوث البيئة السمعي"، دراسة مقارنة ص (19).



تحقيقاً لرؤية المملكة 2030، مما يتطلب وضع مواعيد وشروط فنية واضحة للتحكم في هذا الضجيج، وهو ذات التحدي الذي تواجهه المدن الجزائرية نتيجة التوسع العمراني.

٣. ضوضاء الأنشطة الصناعية والتجارية: ينتج عن الأعمال الصناعية والتجارية ضجيج قوي ومستمر يؤثر في راحة السكان في كلا البلدين، خصوصاً مع اتساع المدن واقترب الأحياء السكنية من المناطق الصناعية، أو عند فتح محلات تجارية وورش صغيرة أسفل المباني السكنية، وتتمثل هذه الضوضاء واقعياً في أصوات المصانع الكبيرة وورش النجارة والحداة والسمكرة، وهي من أخطر الأنواع تأثيراً على راحة الإنسان واستقراره النفسي، وتفرض هذه الطبيعة المستمرة للضجيج الصناعي والتجاري ضرورة واضحة لإبعاد المصانع والورش عن البيوت، ومنع الأنشطة الصاخبة من إزعاج السكان في أماكن راحتهم، مما يوضح أهمية وضع ضوابط توازن بين استمرار العمل والإنتاج الاقتصادي وحقوق الناس في الهدوء والطمأنينة^(١٨).

رابعاً: الآثار المترتبة على التلوث الضوضائي:

لا تتوقف خطورة التلوث الضوضائي عند حدود الإزعاج العابر، بل تمتد لتشكل تهديداً واقعياً يمس السكنية العامة وكيان المجتمع واستقراره في كلا البلدين، ويمكننا حصر هذه الآثار والمخاطر المشتركة في الأبعاد الثلاثة الآتية:

١. الآثار الصحية والنفسية: للتلوث الضوضائي أثر سلبي مباشر على الصحة العامة، وعلى حاسة السمع بصورة خاصة؛ حيث يؤدي التعرض المستمر للأصوات المرتفعة إلى أضرار جسيمة، تبدأ من ضعف السمع التدريجي، وصولاً إلى الاضطرابات النفسية، مثل: القلق والتوتر المزمن، ومن الناحية القانونية المشتركة، فإن المساس بالسلامة الجسدية والنفسية للأفراد يُعد انتهاكاً لحق الإنسان في السلامة، وهو ما تلتزم به الأنظمة في السعودية والجزائر، مما يبرز الأهمية الكبرى لتدخل الدولة بهدف منع وقوع هذه الأضرار الصحية.

٢. الآثار الاجتماعية وجودة الحياة: تمتد آثار الضوضاء لتعكر صفو السكنية العامة، وهي ركن أساسي من أركان (النظام العام) الذي تلتزم السلطات الإدارية في البلدين بحمايته، فالضوضاء تؤثر سلباً على القدرات الذهنية للأفراد ومستوى تركيزهم، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الرفاهية والاستقرار الاجتماعي.

وتكتسب حماية البيئة من هذه الآثار أهمية كبرى؛ كونها تتقاطع مباشرة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تحسين جودة الحياة، وخلق بيئة مريحة وصحية، كما تلتقي مع جهود المشرع الجزائري في السعي نحو ترقية التنمية المستدامة وحماية المحيط المعيشي للمواطنين، بما يضمن توازن العلاقة بين التطور العمراني وراحة الأفراد.

٣. الآثار المالية والاقتصادية: يتسبب الضجيج المستمر في خسائر مالية واضحة؛ حيث يؤدي إلى خفض القيمة الشرائية والسوقية للعقارات والمباني المجاورة للطرق السريعة والمطارات، نتيجة عزوف الناس عن السكن في الأماكن الصاخبة، كما يمتد هذا الأثر ليطال قطاع العمل، إذ يتسبب الضجيج داخل الورش والمصانع في زيادة الأخطاء المهنية وتراجع مستويات الإنتاج، وتمثل هذه الأضرار الاقتصادية دافعاً أساسياً يدعو المنظم والمشرع للتدخل، من أجل حماية التوازن المالي للملاك ومنع تراجع كفاءة الأنشطة الإنتاجية بسبب التلوث الضوضائي^(١٩).

ومع اتضاح هذه الآثار المباشرة على جودة الحياة واستقرار الأفراد، أصبح من الضروري البحث في الآليات القانونية التي تضمن تحويل هذه التحديات البيئية إلى ضوابط نظامية والتزامات قانونية رادعة، تجسد سعي المنظم والمشرع لتوفير بيئة حضرية آمنة ومستدامة.

المبحث الثالث:

العلاقة بين الضبط الإداري وحماية البيئة من التلوث الضوضائي:

تتجسد العلاقة بين الضبط الإداري وحماية البيئة في كونها علاقة تكاملية تهدف إلى تحقيق "الأمن البيئي" من خلال الرقابة الاستباقية، فالدور الجوهرى للضبط الإداري هو دور وقائي في مقامه الأول، حيث يسعى إلى الحيلولة دون وقوع التلوث الضوضائي عبر منظومة متكاملة من التدابير الاحترازية، التي تضمن صون السكنية العامة قبل المساس بها، ونرى تكيف هذه العلاقة وفقاً للأبعاد الآتية:

١. التدابير الاحترازية بوصفها أداة وقائية استباقية:

يتحقق الدور الوقائي للضبط الإداري من خلال حزمة من التدابير الاحترازية التي تفرضها السلطة الإدارية على الأنشطة الصناعية والتجارية، وهذه التدابير لا تهدف إلى عرقلة التطور الاقتصادي، بل إلى ضمان توافقه مع المعايير البيئية، فاشتراط الحصول على التراخيص البيئية، وضرورة الالتزام بتركيب العوازل الصوتية في المناطق الصناعية، يمثلان "خط الدفاع الأول" الذي يمنع تحول الضوضاء من مجرد نشاط عابر إلى تلوث مستقر يضر بالمجتمع.

(١٨) سعاد مجني ونصر الدين مزعاش. "الآليات القانونية في التشريع الجزائري لحماية البيئة من التلوث الضوضائي"، ص (26) بتصرف.

(١٩) جازية شهب، وريمة بوصبع. "الآليات القانونية الوطنية للحماية من التلوث الضوضائي"، ص (6-7)، بتصرف.



٢. القواعد النظامية بوصفها مرجعية لضبط السلوك البيئي:

تستند العلاقة بين الإدارة والبيئة إلى قواعد نظامية محكمة "تشريعات ولوائح فنية"، تحدد الحقوق والالتزامات والمعايير المسموحة بدقة، فهذه القواعد هي التي تمنح سلطات الضبط الشرعية التدخل لتقييد مصادر الضجيج، حيث يتحول النص القانوني هنا من مجرد مادة جامدة إلى أداة حماية تنفيذية توازن بين النهضة العمرانية وبين حق الفرد في الهدوء، مما يجسد فلسفة الضبط الإداري في حماية السكينة العامة بعدّها جزءاً لا يتجزأ من النظام العام.

٣. العقوبات الإدارية الرادعة لضمان الامتثال:

لا تكتمل فاعلية الدور الوقائي للضبط الإداري إلا بوجود منظومة جزائية رادعة وصارمة تصاحب التدابير الاحترازية، فالعلاقة هنا بين "القاعدة" و"الجزاء"، هي التي تضمن جدية الامتثال للمعايير البيئية، إذ تعمل العقوبات الإدارية (كالإغلاق المؤقت، أو سحب التراخيص، أو الغرامات المالية) أداة ضغط قانونية تدفع المنشآت الصناعية لتغليب المصلحة البيئية، مما يحول دون تمادي أصحاب الأنشطة المزعجة في تجاوز الحدود المسموح بها نظاماً، ويؤكد سيادة القانون في حماية السكينة العامة.

الفصل الثاني: الإطار التشريعي للضبط الإداري للتلوث الضوضائي في السعودية والجزائر

المبحث الأول:

المرجعية النظامية والتشريعية لمكافحة التلوث الضوضائي:

تستمد سلطات الضبط الإداري البيئي في النظام السعودي مشروعيتها من المبادئ الدستورية العليا وصولاً إلى اللوائح التنفيذية المتخصصة، بما يكفل إحاطة الحماية البيئية بكل جوانبها وتعزيز قوة إنفاذها، وذلك وفق الآتي:

١. **النظام الأساسي للحكم:** حيث نصت المادة الثانية والثلاثون منه على: "تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها"، ويُعد هذا النص السند الأسمي الذي تستمد منه سلطات الضبط الإداري مشروعيتها في وضع القواعد التنظيمية، ومباشرة مهامها الرقابية والجزائية لمواجهة الضوضاء^(٢٠).

٢. **نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو البيئة 1423هـ:** يُعد "نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو البيئة" المرجع القانوني الأساسي في المملكة لمواجهة التلوث الضوضائي الناتج عن المنشآت، ويتمثل النطاق التطبيقي لهذا النظام في القواعد الآتية:

أ. الرقابة الاستباقية ومبدأ الترخيص (المواد 1-4): يقضي النظام بحظر إنشاء أو تشغيل أي منشأة تمارس أنشطة مقلقة للراحة أو مضرة بالبيئة إلا بعد استصدار ترخيص من الهيئات الإدارية المعنية، ويمتد هذا الالتزام ليشمل أي تغييرات جوهرية في نمط التشغيل أو التوسع في النشاط، بما يضمن استدامة السكينة العامة في الموقع الجغرافي للمنشأة.

ب. الضبط الإداري والرقابة الميدانية (المادة 5): يمنح النظام الموظفين المكلفين من الأجهزة المختصة صلاحية دخول المنشآت الخاضعة لأحكامه؛ للتحقق من استيفاء المعايير التقنية وضبط التجاوزات المتعلقة بالضجيج، ويفرض النظام على المنشآت تمكين هؤلاء المفتشين من أداء مهامهم الرقابية، مما يفعل دور الدولة في الضبط المباشر لمصادر التلوث الضوضائي.

ج. التكامل التنظيمي والمعايير الفنية (المادة 8): تُصاغ اللائحة التنفيذية للنظام بقرار من وزير الداخلية "رئيس مجلس الدفاع المدني"، بناءً على تنسيق مشترك وتوصية من لجنة تضم عدة قطاعات حكومية تشمل: المديرية العامة للدفاع المدني، ووزارات: الشؤون البلدية والقروية، والصحة، والصناعة والثروة المعدنية، والتجارة، بالإضافة إلى مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، ويهدف هذا التعاون بين مؤسسات الدولة إلى ضبط القواعد المكانية والتقنية لممارسة الأنشطة، بما يكفل حماية المناطق السكنية من الضوضاء^(٢١).

١. **نظام البيئة ١٤٤١هـ:** نصّ في مادته الثانية على: "يهدف النظام إلى حماية البيئة وتنميتها واستدامتها، والالتزام بالمبادئ البيئية، وتنظيم قطاع البيئة والأنشطة والخدمات المتعلقة به"^(٢٢).

ويظهر في هذه المادة حرص المنظم على حماية البيئة بكل أشكالها، مع توجيه الإدارة لاستخدام سلطاتها الضبطية في تنظيم الأنشطة البشرية التي قد تسبب الإزعاج، فكلمة "تنظيم" تعطي السلطة الحق في وضع شروط ومواعيد محددة للعمل، بهدف منع الضجيج وحماية السكينة العامة للمجتمع، كما نصت المادة الثالثة على أنه: "لا يجوز لأي شخص ممارسة أيٍّ من الأنشطة البيئية أو التي لها أثر بيئي، إلا بعد الحصول على تصريح أو ترخيص، وذلك وفقاً لما تحدده اللوائح"، ونصت المادة الرابعة على: "على كلّ من المصرح له والمرخص له الالتزام بأحكام النظام، واللوائح، وشروط التصريح أو الترخيص، والتعليمات والقرارات - ذات العلاقة - التي تصدرها الجهة المختصة".

(٢٠) النظام الأساسي للحكم الصادر بأمر ملكي رقم (90/أ)، بتاريخ 1412/8/27هـ.

(٢١) نظام الأنشطة المقلقة للراحة، أو المضرة بالصحة، أو البيئة 1423هـ.

(٢٢) نظام البيئة، مرجع سابق.



ويؤكد التسلسل بين المادتين الثالثة والرابعة على الدور الجوهري لسلطة الضبط الإداري، بوصفها أداة تنفيذية فاعلة في مكافحة التلوث الضوضائي، فالمشرع لم يكتفِ بفرض الترخيص بوصفه إجراءً وقائيًا أوليًا، بل أتبعه بواجب "الالتزام المستمر" بكلّ التعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات المختصة، وهذا يعني أن سلطة الضبط تظلّ مهيمنةً على النشاط في جميع مراحلها، مما يفرض على الأفراد والمنشآت وجوب الاستجابة الفورية للضوابط البيئية، ويمنح الإدارة الحق في التدخل الدائم لضمان عدم تجاوز مستويات الضوضاء المسموح بها، صونًا للسكينة العامة وحمايةً للبيئة من أي تجاوزات.

ونصت المادة السابعة والأربعون، الفقرة (ج) على: "تُحدّد اللوائح ما يأتي: القياس والرقابة على التلوث الضوضائي"، وتُعد هذه المادة هي "التفويض النظامي"، الذي بموجبه مُنحت جهات الضبط الإداري صلاحية وضع المعايير الفنية والتقنية اللازمة لضبط الضوضاء، فالمنظّم هنا أحال التفاصيل الدقيقة لعمليات القياس وطرق الرقابة إلى اللائحة التنفيذية، مما يعطي الإدارة مرونةً في تحديث هذه المقاييس بما يتناسب مع التطور الصناعي والتقني، وهو ما سيتم تفصيله وتحليله في الفقرة التالية الخاصة باللائحة التنفيذية للضوضاء.

٢. اللائحة التنفيذية للضوضاء 1441هـ: تُعد هذه اللائحة الأداة الفنية التي تمنح سلطات الضبط الإداري القدرة على تحويل النصوص العامة إلى إجراءات ميدانية دقيقة، وقد حددت اللائحة قواعد ممارستها لهذه السلطة من خلال عدة محاور:

أ. نطاق التطبيق والولاية الضبطية (المادتان الثانية والثالثة): رسمت اللائحة في مادتها الثانية الحدود الجغرافية والنوعية لسريان أحكامها، حيث شملت المناطق السكنية والتجارية، والصناعية، والحساسة بيئيًا، مع استثناء الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة، كالمساجد، والأنشطة العسكرية، وصافرات الإنذار، والمطارات، والسكك الحديدية، والأنشطة التشغيلية في الموانئ، والاحتفالات الوطنية، ولتفعيل هذا النطاق؛ منحت المادة الثالثة المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي كامل الصلاحيات الضبطية، بدءًا من إصدار التصاريح، وصولاً إلى التفتيش والمراقبة وضبط المخالفات، مع إتاحة خيار التنسيق مع وزارة الداخلية لضمان إنفاذ القانون عند الحاجة.

ب. المعايير التقنية للتلوث الضوضائي (المواد: الرابعة والخامسة والسادسة): انتقلت اللائحة من الإطار العام إلى التحديد الرقمي الدقيق، حيث أوجدت تصنيفًا فنيًا للمناطق يراعي طبيعة استخدامها وحاجة قاطنيها للهدوء:

- الفئات (أ، ب، ج) ركزت على المناطق السكنية، وتدرجت في مستويات الضوضاء المسموح بها وفقًا للكثافة السكانية، بحدود تتراوح بين (40 إلى 60 ديسيبل)، مع ملاحظة تشديد الرقابة في فترة الليل لضمان السكينة العامة.
- المناطق التجارية (الفئة د) وجوانب الطرق: سمحت اللائحة في هاتين المنطقتين بمستويات ضوضاء أعلى لتناسب حركتها، بحيث تصل إلى (65 ديسيبل ليلاً و70 ديسيبل نهارًا)
- المناطق الصناعية: حدّدت المادة السادسة سقفًا لا يتجاوز (70 ديسيبل)، وهو ما يوضح رغبة المنظّم في السيطرة على الضجيج الناتج عن المصانع ومنع تأثيره على المناطق المجاورة.

ج. ضوابط المصادر المتحركة والمعدات الخارجية: لم تكتفِ اللائحة بضبط ضوضاء المناطق، بل امتدت رقابتها لتشمل المصادر المتحركة والمعدات الفنية، وهو ما نرى أنه يمثل إحاطة شاملة بمصادر الضجيج:

- **ضوضاء المركبات:** وضعت اللائحة حدودًا فنية دقيقة لكل نوع من المركبات، حيث يصل الحد الأقصى لمركبات الركاب ونقل البضائع الكبيرة إلى (83 ديسيبل) حسب قوة المحرك، وحددت اللائحة سقفًا لمستويات الضوضاء الصادرة عن الدراجات النارية لا يتجاوز (80 ديسيبل) للفئات ذات سعة المحرك الكبيرة.

- **المعدات الخارجية:** شملت الرقابة آلات قص العشب، والحفارات، والمولدات، حيث يتم ضبطها بناءً على طاقة الصوت الصادرة منها لضمان عدم تجاوزها للمقاييس الإرشادية المعتمدة، وعلى أن لا تتجاوز 105 ديسيبل^(٢٣).

وتأسيسًا على ما تقدم من استعراض لمواد اللائحة ومقاييسها الفنية، نلاحظ أن المنظم السعودي قد نهج نهجًا دقيقًا وشاملاً في تقسيم مصادر الضوضاء، سواءً من خلال تصنيف المناطق إلى فئات، أو بوضع حدود صارمة للمصادر المتحركة، كالمركبات والمعدات الخارجية، ويظهر جليًا أن هذا التفصيل الرقمي الدقيق يهدف في مقامه الأول إلى الموازنة بين المتطلبات التنموية والاقتصادية وبين الراحة الإنسانية، إذ نلاحظ أن تشديد الرقابة على الفئات السكنية (أ، ب، ج) وضبط انبعاثات الآلات والمركبات يعكس حرصًا شديدًا على حماية السكينة العامة من التلوث الضوضائي، ونخلص إلى أن شمولية هذه الرقابة، مع منح المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي صلاحية التنسيق مع وزارة الداخلية، يُعدُّ أداةً حازمةً لإنفاذ هذه المعايير وتطبيق العقوبات بحق المخالفين.

١. لائحة الذوق العام 1440هـ: تُمثّل هذه اللائحة مكملاً أساسياً لمنظومة حماية البيئة من المنظور المجتمعي، حيث نصت المادة السادسة منها على أنه: "لا يُسمح في الأماكن العامة بأي قول أو فعل فيه إيذاءً لمرتاديها، أو إضراراً بهم، أو يؤدي إلى إخافتهم أو

(٢٣) ينظر: اللائحة التنفيذية للضوضاء، مرجع سابق بتصرف.

تعرضهم للخطر^(٢٤)، كما تطرقت اللائحة لمعالجة الضجيج الناتج عن رفع صوت الموسيقى داخل الأحياء السكنية أو في أوقات الأذان وإقامة الصلاة، وقررت لها جزاءات إدارية رادعة تتضاعف في حال التكرار. ويتجلى لنا من خلال هذه المادة أن المنظم قد وسّع مفهوم "الإيذاء" ليشمل الجانب السمعي الذي يمس راحة الأفراد دون الاكتفاء بالضرر المادي الملموس، مما يدل على أن حماية السكنية داخل الأحياء السكنية تنطلق من آداب الجوار الراسخة في ديننا الحنيف، كما أن هذا الاهتمام بصون روحانية أوقات الصلاة يعكس حرص الدولة على تعظيم شعائر الله، وإحاطة هذه الأوقات المباركة بالهدوء التام الذي يمنع أي تشويش يمس بطمأنينة المصلين، مع التأكيد أن منع الضوضاء هنا هو واجب ديني ومجتمعي قبل أن يكون مجرد نصٍ قانوني.

٢. **نظام المرور ولائحته التنفيذية 1441هـ:** يبرز دور الأمن العام ممثلًا في الإدارة العامة للمرور بوصفه جهة ضبط إداري فاعلة في مواجهة التلوث الضوضائي الناتج عن حركة المركبات أو السلوكيات الصادرة من داخلها؛ إذ حرص المنظم السعودي على كفالة السكنية العامة من خلال تجريم الأفعال التي تسبب إزعاجًا وقلقًا لراحة الأفراد، وذلك وفق القواعد الآتية:

- ضبط السلوكيات المتهورة (التفحيط): جرّم النظام في مادته الثانية (الفقرة 41)، والمادة (69) فعل "التفحيط"، وعرفه بأنه الانطلاق المتهور الذي يحدث صوتًا عاليًا ومزعجًا للإطارات، وفرض بحق مرتكبيه عقوبات إدارية ومالية رادعة تصل إلى مصادرة المركبة.
- الرقابة على المواصفات الفنية للمركبات: تفرض المادة (25) من النظام رقابة استباقية تحظر إجراء أي تعديل على تجهيزات المركبة الأساسية دون تصريح، وهو ما يشمل تركيب مضخمات الصوت أو التعديلات التي ترفع صوت المحرك، كما أكدت المادة (29) حظر تركيب أجهزة التنبيه الصوتية "البوريات" غير المصرح بها أو المشابهة لمركبات الطوارئ.
- تقييد استعمال المنبهات والأجهزة الصوتية: منحت المادة (50) من اللائحة التنفيذية إدارة المرور صلاحية تقييد أو منع استعمال المنبهات الصوتية داخل المناطق المأهولة بالسكان، وحظر استعمالها بطريقة ترعج المارة، كما تمتد سلطة الضبط المروري لتشمل "إحداث ضوضاء باستعمال أجهزة من داخل المركبة"، أو ارتكاب أي سلوك يتنافى مع الآداب العامة، وهو ما يُعد تطبيقًا ميدانيًا لحماية السكنية العامة من الضجيج أيًا كان مصدره داخل المركبة.
- المخالفات ذات الأثر البيئي والاجتماعي: أدرج النظام ضمن جداول الجزاءات مخالفات صريحة تتعلق بـ "تسيير مركبة تحدث تلوثًا للبيئة" أو "إساءة استعمال منبه المركبة"، مما يجعل من رجال المرور جهة ضبط ميداني تسهم في خفض مستويات الضجيج وتعزيز الذوق العام في الطرقات^(٢٥).

١. **برنامج جودة الحياة 1439هـ:** يُعد برنامج جودة الحياة أحد البرامج المحورية لتحقيق رؤية السعودية 2030، حيث أطلق عام 1439هـ لتحسين نمط حياة الفرد والأسرة من خلال تهيئة البيئة اللازمة واستحداث خيارات حيوية تسهم في تعزيز مكانة المدن السعودية عالميًا، ويضع البرنامج ضمن أهدافه الإستراتيجية العشرة ضرورة تحسين المشهد الحضري، وهو مفهوم شامل يتضمن التغلب على التشوهات البصرية والتلوث السمعي الضوضائي، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة. ويعتمد البرنامج في منطلقاته على مؤشرات عالمية تقيس قابلية العيش ونمط الحياة، حيث تربط هذه المؤشرات بين رضا الفرد وبين استقرار البيئة المحيطة به وخلوها من الضجيج المقلق، مما يجعل مكافحة التلوث الضوضائي ركيزة أساسية للوصول إلى حياة مرضية ورغيدة. وتتفق هذه المساعي مع نص رؤية السعودية 2030، التي تؤكد أن الحفاظ على البيئة ومقدراتها الطبيعية والحد من التلوث بمختلف أنواعه، هو واجب ديني وأخلاقي وإنساني، ومقوم أساسي من مقومات جودة الحياة لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة^(٢٦).

٢. مبادرة السعودية الخضراء 1442هـ:

تمثل مبادرة السعودية الخضراء التي أطلقت عام 1442هـ نهجًا استباقيًا في معالجة التأثيرات المناخية وتحسين البيئة المعيشية في المملكة، حيث تهدف إلى زيادة الغطاء النباتي وتقليل انبعاثات الكربون والحفاظ على الطبيعة، وتلعب المبادرة دورًا جوهريًا في مكافحة التلوث السمعي الضوضائي من خلال استهداف زراعة ١٠ مليارات شجرة وإعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي، وذلك استنادًا إلى الحقائق العلمية التي تؤكد أن زراعة الأشجار تُعدّ من أنجح الطرق لامتصاص وتشتيت الأصوات المزعجة، خاصة في المناطق المكتظة بالسكان أو القريبة من حركة السيارات والمصانع، ويلتزم المشروع بتشجير الأحياء السكنية والمرافق العامة، كالمساجد، والمدارس، والطرق؛ مما يسهم في خلق مصدات صوتية طبيعية تقلل من حدة الضجيج داخل النسيج العمراني، وقد أثمرت هذه المبادرة بالفعل عن زراعة أكثر من 137 مليون شجرة حتى عام 2024م، مما أسهم في

(٢٤) لائحة المحافظة على الذوق العام، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (444)، بتاريخ 4/8/1440هـ، بتصرف.

(٢٥) نظام المرور واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2249)، وتاريخ 1441/3/10هـ، بتصرف.

(٢٦) د. إبراهيم بن صالح بن إبراهيم التميمي، "التلوث البيئي السمعي (الضوضائي) وعلاقته بحماية البيئة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030: دراسة فقهية نظامية مقارنة"، ص (32-33)، بتصرف.



تحسين البيئة المعيشية وحماية الأرض بامتصاص كميات كبيرة من الكربون، وتوفير هواء نقي وبيئة هادئة تعزز من رفاهية المواطنين^(٢٧).

وباستعراض التشريع الجزائري، نجد أن سلطات الضبط الإداري البيئي فيه تستمد مشروعيتها من المبادئ الدستورية الراسخة، وصولاً إلى النصوص القانونية والمراسيم التنفيذية التفصيلية، بما يضمن تكريس الحق في بيئة سليمة وحماية السكينة العامة من كل أشكال التلوث الضوضائي، وذلك وفق الآتي:

١. الدستور الجزائري:

تأسست المرجعية التشريعية في الجمهورية الجزائرية على كفالة الحقوق البيئية كحقوق دستورية أصيلة، حيث نصت المادة (64) من دستور عام 2020م على أن: "للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة. يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة"⁽²⁸⁾.

ونرى أن هذا النص قد شمل حماية البيئة من كافة أنواع التلوث دون استثناء، بما في ذلك التلوث الضوضائي. ويتضح لنا أن الدستور أوجب واجبات واضحة على جميع الأشخاص، سواء كانوا أفراداً أو منشآت، وألزمهم بها، حيث ساوى بينهم في مسؤولية الحفاظ على البيئة؛ فالحفاظ على السكينة العامة أصبح واجباً قانونياً يلتزم به الجميع بلا استثناء لضمان بيئة سليمة وهادئة.

٢. قانون رقم (2003-10-03)، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

أ. الأسس التشريعية والأدوات الإدارية (المواد 2، 5، و 10 إلى 16):

تمثل هذه المواد الهيكل التنظيمي الذي يحكم العمل البيئي في الجزائر، ونستعرضها وفق الآتي:

الأهداف الاستراتيجية (المادة 2): نلاحظ أن المشرع حدد أهدافاً جوهرية لحماية البيئة، شملت تحديد القواعد الأساسية للتسيير، وترقية التنمية المستدامة، والوقاية من كل أشكال التلوث بضمان الحفاظ على مكونات البيئة، وإصلاح الأوساط المتضررة.

أدوات التسيير (المادة 5): يتضح لنا أن المنظم الجزائري أوجد منظومة متكاملة للإدارة البيئية، تتكون من هيئات الإعلام البيئي، وتحديد المقاييس، ونظام تقييم الآثار لمشاريع التنمية، بالإضافة إلى تفعيل دور الأفراد والجمعيات في الرقابة.

تحديد المقاييس والتخطيط (المواد 10 إلى 16): نرى أن الدولة قد أخذت على عاتقها ضبط "القيم القصوى" ومستويات الإنذار لمكونات البيئة، كما أوجبت المادة (15) خضوع مشاريع التنمية (بما فيها المصانع والمنشآت) لدراسة تأثير مسبقة، لتقييم انعكاساتها على إطار ونوعية المعيشة قبل البدء في تنفيذها.

ب. المبادئ التوجيهية للضبط البيئي (المادة 3):

نلاحظ أن القانون الجزائري يتأسس على فلسفة وقائية تظهر من خلال المبادئ الآتية:

مبدأ الاستبدال: حيث يمكن استبدال أي نشاط مضر بالبيئة بأخر أقل خطراً، حتى لو كانت تكلفته مرتفعة.

مبدأ الإدماج: الذي يوجب دمج اعتبارات حماية البيئة عند إعداد كل المخططات القطاعية.

مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر: يقوم هذا المبدأ على معالجة الأضرار البيئية باستخدام أفضل التقنيات المتاحة وبتكلفة اقتصادية معقولة، ونلاحظ أن هذا المبدأ يلزم كل شخص قد يلحق نشاطه ضرراً معتبراً بالبيئة بضرورة مراعاة مصالح الغير قبل الإقدام على التصرف.

مبدأ الحيطة: الذي يمنع التذرع بنقص المعارف العلمية لتأخير اتخاذ تدابير الوقاية من الأخطار الجسيمة.

مبدأ الملوث الدافع: ويتضح لنا من خلاله أن المتسبب في الضرر يتحمل نفقات الوقاية وإعادة البيئة لحالتها الأصلية.

مبدأ الإعلام والمشاركة: الذي يمنح كل شخص الحق في العلم بحالة البيئة والمشاركة في القرارات التي قد تضر بها.

أ. حماية السكينة العامة ومنع إزعاج السكان (المادة 44):

تؤكد المادة (44) على أولوية حماية الإطار المعيشي في التشريع الجزائري، حيث يشمل التلوث البيئي بموجبها كل فعل يؤدي إلى وضعية مضرّة بصحة الإنسان وسلامته، ويظهر الربط القانوني الجلي بين ممارسة الأنشطة الصناعية والتجارية وبين وجوب عدم إزعاج السكان؛ إذ تفرض المادة اتخاذ كل مقتضيات الحماية اللازمة لنفاذ أي أضرار تمس براحة الجوار، أو تشكّل خطراً على الصحة البشرية.

ب. مقتضيات الحماية من الأضرار السمعية (المواد 72 إلى 75):

تنضمن هذه المواد القواعد الفنية المباشرة لمكافحة الضوضاء وفق الآتي:

١. الهدف منها (المادة 72): تهدف هذه المقتضيات صراحة إلى الوقاية من الأصوات والذبذبات التي تسبب اضطراباً مفرطاً للأشخاص، أو تمس البيئة، أو القضاء على هذه الأصوات والذبذبات.

(٢٧) د إبراهيم التّم، مرجع سابق، ص(34)، بتصرف.

(28) دستور 2020 الجزائري.



٢. **النطاق والترخيص (المادتان 73 و74):** تخضع الأنشطة الصاخبة، سواء في المنشآت أو الهواء الطلق، التي قد تسبب إزعاجاً لنظام "ترخيص" صارم، يشترط لإصداره إجراء دراسة تأثير وتطبيق معايير العزل الصوتي، مع وضع شروط لضمان إبعاد هذه الأنشطة عن التجمعات السكنية.

٣. **الاستثناءات (المادة 75):** يُستثنى من نظام الترخيص السابق أنشطة الدفاع الوطني والحماية المدنية والإسعاف، نظراً لطبيعتها الاستعجالية والسيادية التي تقتضي سرعة التنفيذ.

ج. الدور الرقابي للمجتمع والجمعيات (المادتان 35 و36):

منح المشرع الجزائري للجمعيات المعتمدة صلاحيات للإسهام في عمل الهيئات العمومية وإبداء الرأي في المشاريع البيئية، وتُعد المادة (36) ضماناً قانونية قوية لحماية السكان من التجاوزات الضوضائية؛ إذ أعطت هذه الجمعيات الحق في "رفع دعوى قضائية" أمام الجهات المختصة عن كل مساس بالبيئة، مما يعزز الرقابة القضائية على الأنشطة والمنشآت المصنفة^(٢٩).

ثانياً: المادة 2 المرسوم التنفيذي 93- 1993/184م المتعلق بتنظيم الضجيج: صدر هذا المرسوم تطبيقاً للمادة (121) من القانون رقم (83/03) المؤرخ في 05 فبراير 1983 المتعلق بحماية البيئة، وقد سبق الإشارة إليها، ومن أبرز مقتضيات التي تضمنها هذا المرسوم في سبيل مواجهة أضرار مشكلة الضوضاء أو التلوث السمعي، نجد ما يلي:

• يقدر مستوى الضجيج الأقصى الذي يمكن قبوله في المناطق السكنية وفي الطرق والأماكن العامة والخاصة، بسبعين (70) ديسيبل في النهار (من الساعة السادسة إلى الثانية والعشرين)، وبخمس وأربعين (45) ديسيبل في الليل (من الساعة الثانية والعشرين إلى السادسة)، ويقدر مستوى الضجيج الأقصى الذي يمكن قبوله بجوار المؤسسات الاستشفائية أو التعليمية، وفي مساحات التسلية والاستراحة، وكذا داخل هذه المؤسسات بخمس وأربعين (45) ديسيبل في النهار (من الساعة السادسة إلى الثانية والعشرين)، وبأربعين (40) ديسيبل في الليل (من الساعة الثانية والعشرين إلى السادسة).

• تعدُّ إثارة الضجيج التي تفوق الحدود القصوى المبينة أعلاه مساساً بهدوء الجوار وإزعاجاً شديداً وإضراراً بالصحة وإخلالاً بطمأنينة السكان.

• إنَّ الآليات المستعملة في الورشات المزودة بمحركات انفجارية أو ذات الاشتعال الداخلي، وكذا كاسرات الخرسانة، والمطارق الثاقبة، ومولدات الكهرباء ذات قوة كبيرة، ومجمعات المضغوطات الهوائية والضغوطات الهوائية ومضخات ضاغطة، يجب أن تزود بجهاز كاتم للصوت أو لتخفيض الضجيج عندما تستعمل على بعد يقل عن (50) متراً من المحلات ذات الاستعمال السكني أو من أماكن العمل.

• يمنع كل ضجيج تحدثه حيوانات من شأنه أن يعكر طمأنينة الجوار ما بين الساعة الثانية والعشرين (22) والسادسة (06)، ويعد مالكو الحيوانات وحائزوها مسؤولين عن الضجيج الذي يمكن أن تحدثه.

• تصمم البنايات ذات الاستعمال السكني أو المهني وتُنجز اعتباراً لقدرة جدرانها وأرضياتها على كتم الصوت^(٣٠).

ثالثاً: المرسوم التنفيذي رقم (03-410) المحدد للمستويات القصوى لانبعاث الأدخنة والغازات السامة وضجيج السيارات:

يتبع المرسوم نهجاً تصنيفي دقيقاً، حيث يتم تحديد سقفٍ للديسيبل بناءً على فئة المركبة، كما يلي:

١. **المركبات ذات المحركات الخفيفة (السيارات الخاصة):** يحدد التشريع حداً أقصى لا يتجاوز (70) ديسيبل للمركبات الخاصة (السياحية)، وهو ما يعتبر مستوى قياسياً للمناطق الحضرية السكنية.

٢. **الدراجات النارية:** تدرج الحدود القصوى للدراجات النارية بناءً على سعة المحرك: الفئة الأقل لا تتجاوز (75) ديسيبل، وتصل الفئات الأقوى إلى (80) ديسيبل.

٣. **المركبات الثقيلة (نقل الركاب ونقل البضائع):** يعتمد التشريع على عامل "الكتلة الإجمالية المسموح بها" (PTAC) لتحديد المعيار، بحيث لا تتجاوز (83) ديسيبل.

٤. **المركبات الزراعية والمركبات النوعية:** بالنظر إلى طبيعة عملها، بحيث لا تتجاوز (90) ديسيبل^(٣١).

رابعاً: القرار المؤرخ في 27 مارس 2004م:

المتضمن الموافقة على الوثيقة التقنية التنظيمية المتعلقة بـ "العزل الصوتي للجدران عن الضجيج الجوي" - قواعد حساب 3.1.1- C (41)، حيث ألزمت المادة (03) من هذا القرار أصحاب المشاريع ومكاتب الدراسات ومؤسسات الإنجاز وهيئات المراقبة والخبرة باحترام أحكام هذه الوثيقة^(٣٢).

(٢٩) ينظر: قانون رقم (10-03) المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424، الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بتصرف.

(٣٠) د. منصور مجاجي. "المعالجة التشريعية لمشكل التلوث السمعي في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ص(12-13).

(٣١) المرسوم التنفيذي رقم (03-410) المحدد للمستويات القصوى لانبعاث الأدخنة والغازات السامة وضجيج السيارات.

(٣٢) د. منصور مجاجي، مرجع سابق، ص (15).



من خلال استقراء المنظومة التشريعية في كلا البلدين، نقف على جملة من الملاحظات التي تعكس الفلسفة التنظيمية لكلٍ منهما في مواجهة الضوضاء، ونلخصها في السياق الآتي:

نلاحظ ابتداءً أن كلاً من النظامين قد اعتمد على فكرة "التصنيف الفئوي" للمناطق بوصفها أداة لضبط مستويات الضجيج، إلا أن وجه المقارنة يبرز في أن النظام السعودي قد قدم نموذجاً أكثر تحديداً وتفصيلاً من نظيره الجزائري، فبينما اعتمدت الجزائر في مراسيمها التنظيمية (مثل المرسوم 93-184) على تقسيمات فئوية كلاسيكية وضعت حدوداً عامة (نهاراً وليلاً) للمناطق السكنية والاستشفائية، نجد أن اللائحة التنفيذية للضوضاء في المملكة (1441هـ) قد طورت هذه الفئات رقمياً وتقنياً لتشمل تقسيمات بالغة الدقة (أ، ب، ج، د) تراعي تفاصيل الكثافة السكانية، والحساسية البيئية، وطبيعة الاستخدام الحضري المعاصر، مما جعلها أكثر مرونة وقدرة على محاصرة مصادر الإزعاج وفق معايير رقمية متغيرة مكانياً وزمانياً.

ويتضح لنا بوصفنا باحثين أن هذا التفوق السعودي يمتد ليشمل شمولية الرقابة، فبينما نجد المشرع الجزائري قد أحسن صنعاً بتنظيم ضجيج الحيوانات ومعدات الورش والمصانع، إلا أن المنظم السعودي قد أحاط بالموضوع إحاطة أوسع شملت "الذوق العام" والمعدات الخارجية والمصادر المتحركة بدقة فنية متناهية، رابطاً إياها بمستهدفات وطنية كبرى.

وبالمقارنة البسيطة، نجد أن التجربة السعودية قد نقلت ملف الضوضاء من مجرد "التزام بيئي تقني" كما يظهر في النمط الجزائري، إلى "مستهدف إستراتيجي" ضمن رؤية 2030 وبرامج جودة الحياة، مما منح سلطات الضبط قوة ناعمة مدعومة بمبادرات حيوية كـ "السعودية الخضراء" التي تعالج الضجيج بالتشجير، وهو أسلوب استباقي يتجاوز جمود النصوص القانونية التقليدية.

ونخلص من ذلك إلى أن المنظم السعودي قد استطاع استيعاب الفجوات التشريعية السابقة، وقدم منظومة "مُحدثة" استوعبت التلوث الضوضائي ليس فقط بوصفه خطراً بيئياً، بل بوصفه عائقاً أمام رفاهية الإنسان وجودة حياته، متفوقاً بذلك على النصوص الجزائية التي لا تزال تحتاج إلى تحديث لوائحها لتواكب هذا التفصيل التقني الدقيق الذي يوازن بين صخب التنمية وهدوء الاستقرار الإنساني.

المبحث الثاني:

الجهات الإدارية المختصة بالضبط البيئي:

تُعد الأجهزة الإدارية المحرك الفعلي للأنظمة القانونية؛ إذ تتولى تحويل النصوص النظامية إلى واقع ميداني ملموس يضمن حماية السكينة العامة من كل أشكال التلوث الضوضائي، وتتوزع صلاحيات الضبط الإداري لمواجهة هذا التلوث في المملكة بين عدة جهات حكومية، تعمل بشكل متكامل لضمان الهدوء وحماية السكينة العامة، ويمكن تلخيص هذه الجهات وتطور اختصاصاتها وفق التسلسل الآتي:

١. **الأجهزة المشتركة "نظام الأنشطة المقلقة للراحة 1423هـ":** بدأ التنظيم القانوني بتركيز سلطة الضبط في يد وزارة الداخلية، ممثلة في المديرية العامة للدفاع المدني، بالتعاون مع لجنة تضم وزارات (البلدية والقروية، والصحة، والصناعة، والتجارة)، وتتولى هذه الجهات ما يُعرف بـ "الضبط القطاعي"، حيث يمنح النظام لموظفي هذه الأجهزة صلاحية التفتيش الميداني ودخول المنشآت للتحقق من التزامها بالمعايير الفنية ومنع الضجيج الناتج عنها، صوئاً للسكينة العامة في المناطق المحيطة بتلك الأنشطة^(٣٣).

٢. **المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي "نظام البيئة 1441هـ":** مع صدور نظام البيئة الحديث، انتقلت الولاية الضبطية التخصصية إلى المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، بوصفه الجهة الفنية والتنفيذية الأولى والمسؤولة مباشرة عن ملف الضوضاء، ويمارس المركز سلطات ضبطية واسعة تشمل إصدار التصاريح البيئية، والتفتيش، والتحقيق، وضبط المخالفات، بناءً على المعايير الرقمية التي حددها اللائحة التنفيذية للضوضاء، وما يميز هذا المركز هو قدرته النظامية على التنسيق مع وزارة الداخلية لطلب القوة الأمنية عند الحاجة لضمان إنفاذ القانون وفرض الهيبة التنظيمية في الميدان^(٣٤).

٣. **الأمن العام "لائحة الذوق العام 1440هـ":** يكتمل دور وزارة الداخلية من خلال الأمن العام في الجانب السلوكي والمجتمعي، حيث يختص رجال الأمن بضبط حالات الإيذاء السمعي في الأماكن العامة والأحياء السكنية وفقاً لللائحة المحافظة على الذوق العام، مثل: رفع أصوات الموسيقى في غير الأوقات المسموح بها أو في أوقات الصلاة، باعتبارها أفعالاً تسبب إزعاجاً وقلقاً لراحة الأفراد وتتنافى مع الآداب العامة^(٣٥).

٤. **الإدارة العامة للمرور "نظام المرور ولائحته التنفيذية 1441هـ":** يبرز دور الإدارة العامة للمرور بوصفها جهة ضبط ميداني أساسية لمواجهة الضوضاء الناتجة عن المصادر المتحركة، فهي المسؤولة عن ضبط مخالفات "التفحيط"؛ لما تسببه من ضجيج مزعج، ومنع التعديلات الفنية التي ترفع صوت المحرك "المضخمات"، وتقييد استعمال المنبهات الصوتية بطريقة تقلق

(٣٣) نظام الأنشطة المقلقة للراحة.

(٣٤) اللائحة التنفيذية للضوضاء، مرجع سابق، م (3).

(٣٥) تصنيف مخالفات لائحة المحافظة على الذوق العام والغرامة المحددة لكل منها.



الراحة، بالإضافة إلى ضبط أي ضوضاء صادرة عن أجهزة من داخل المركبة، مما يضمن حماية حق المجتمع في السكن والراحة حتى في الطرقات العامة^(٣٦).

ونلاحظ من خلال هذا العرض شمولية المنظومة التي أوجدها المنظم السعودي، إذ تبدأ بالرقابة على المنشآت والأنشطة الثابتة، ثم الرقابة البيئية التخصصية، وصولاً إلى الرقابة الميدانية على السلوكيات الفردية والمرورية، مما يضمن محاصرة التلوث الضوضائي بكل صوره وأشكاله.

وعلى غرار المنظم السعودي، حرص المشرع الجزائري على إيجاد هيكلة إدارية تتولى مهام الضبط الإداري لحماية البيئة والسكنية العامة من التلوث الضوضائي.

وتتوزع هذه الصلاحيات في الجزائر بين سلطات الضبط الإداري العام المركزية والمحلية وهيئات تقنية متخصصة، وذلك وفق ما نص عليه القانون رقم (10-03) المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والأنظمة المكملة له:

١. سلطات الضبط الإداري المركزي وزارة التهيئة العمرانية والبيئة:

تُعد الوزارة المكلفة بالبيئة السلطة المركزية المسؤولة عن قطاع البيئة، وتتولى مهام الضبط المتعلقة بالضوضاء من خلال: الإدارة المركزية "المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة"، وتحديداً عبر "المديرية الفرعية للأضرار السمعية والبصرية ونوعية الهواء والتنقلات النظيفة"، التي تُكلف بالوقاية من التلوث والأضرار في الوسط الحضري والصناعي. كما تشمل مهامها: سلطة الترخيص: حيث يختص الوزير المكلف بالبيئة بمنح تراخيص استغلال المنشآت المصنفة من الفئة الأولى (الأكثر خطورة).

وكذلك المفتشية العامة للبيئة: حيث يتولى مفتشو البيئة مهام التفتيش والمراقبة الميدانية للتأكد من مطابقة المنشآت للمعايير التقنية، ولهم صلاحية تحرير محاضر المخالفات^(٣٧).

٢. سلطات الضبط الإداري المحلي "الولاية والبلدية":

تلعب الجماعات المحلية دوراً مباشراً في حماية السكنية العامة من الضجيج كونها الأقرب للواقع البيئي:

أ. الوالي "على مستوى الولاية": يتمتع الوالي بصلاحية منح تراخيص استغلال المنشآت المصنفة من الفئة الثانية، كما يمارس سلطة الإعذار ووقف سير المنشآت التي تنجم عنها أضرار أو أضرار تمس براحة الجوار أو السكنية العامة، علاوة على اختصاصه بالمصادقة على دراسات "موجز التأثير على البيئة" للمشاريع المحلية^(٣٨).

ب. رئيس المجلس الشعبي البلدي (على مستوى البلدية):

يُعدّ المسؤول الأول عن ضمان السكنية والنظافة العمومية داخل إقليم البلدية، ويختص بمنح تراخيص استغلال المنشآت المصنفة من الفئة الثالثة، وتلقّي تصاريح الفئة الرابعة^(٣٩).

٣. الهيئات والوكالات التقنية المساندة:

تسهم عدة هيئات في تقديم الدعم التقني والمعلوماتي لضبط الضوضاء، منها: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ويتولى وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية وجمع المعلومات البيئية^(٤٠).

وبناء على ما سبق، يتبين لنا وجود تشابه ملحوظ في اعتماد نظام "التصنيف النوعي" للمصادر المقلقة للراحة، إذ يربط المشرع في كلا البلدين نوع النشاط بحجم أثره البيئي بوصفه شرطاً للحصول على التصاريح، ونرى أن دور المفتشين البيئيين في النظام السعودي يتركز اختصاصهم في الرقابة التقنية والفنية للمنشآت والتحقق من التزامها بالمعايير الرقمية، بينما تُركت مهمة المباشرة الميدانية للأفراد وضبط سلوكياتهم اليومية للجهات الأمنية التي تُعدّ الأداة التنفيذية للنصوص، حيث أوجد المنظم السعودي رابطاً وثيقاً بين مركز الالتزام البيئي ووزارة الداخلية لإنفاذ القانون.

وفي ذات السياق، نجد أن المشرع الجزائري قد جعل من الجهات الأمنية أداة مساندةً لمفتشي البيئة والسلطات المحلية لفرض احترام القانون، ونخلص في نهاية هذه المقارنة إلى أن المنظومة السعودية تتميز بشمولية الضبط المروري والسلوكي للأفراد، بينما تركز الجزائر على الرقابة التقنية المعقدة للمنشآت والمراسد، مما يؤكد أن "السكنية البيئية" لا تتحقق إلا بتكامل الأدوار بين جهة تضع السياسات، وأخرى تراقب التنفيذ، وثالثة تضبط الميدان، لتحويل النصوص القانونية إلى واقع ملموس يحمي حق الإنسان في بيئة هادئة ومستدامة.

(٣٦) نظام المرور، مرجع سابق.

(٣٧) نعيمة طاهرية، مرجع سابق، ص (27).

(٣٨) المرجع نفسه، ص (45-69).

(٣٩) المرجع نفسه، ص (47).

(٤٠) المرجع نفسه، ص (38).



ممارسة سلطات الضبط الإداري في مكافحة التلوث الضوضائي والرقابة عليها:

المبحث الأول:

الوسائل الإجرائية والوقائية:

إن دراسة ممارسة سلطات الضبط الإداري في مواجهة التلوث الضوضائي تقتضي تفكيك الأدوات والوسائل الإجرائية والوقائية التي تستعين بها الإدارة، والتي تمثل في جوهرها الدور التطبيقي للنصوص القانونية وتحويلها إلى سياق ميداني يصون حق الأفراد في بيئة سمعية سليمة، ولأجل الإحاطة بهذه الأبعاد؛ نستهل هذا المبحث ببيان المنظومة الإجرائية والوقائية في الضبط الإداري السعودي، مستعرضين تطور آلياته وصلاحيات مُفَتِّشيه، لينتقل البحث بعد ذلك إلى رصد المقاربة التشريعية في النظام الجزائي، بهدف إبراز أوجه الشبه والاختلاف، واستخلاص مدى فاعلية القواعد المنظمة في فرض السكينة العامة.

وتتوزع هذه المنظومة الإجرائية والوقائية وفق المحاور التحليلية والعملية الآتية:

أولاً: الطبيعة الوقائية العامة للضبط الإداري البيئي والضوضائي:

تتمثل الغاية الجوهرية للضبط الإداري البيئي في الحماية الاستباقية ووقاية المجتمع من وقوع المخالفات والجرائم المقلقة للسكينة، وذلك بالعمل على منعها أو الحد منها قبل حدوثها، وتتخذ هذه الوسائل الوقائية عدة صور، منها: إصدار لوائح الضبط الإداري العام بوصفها قواعد مجردة لحفظ الصحة والهدوء العام، ويمتد هذا الدور الوقائي ليشمل القرارات الإدارية الفردية الموجهة لأشخاص محددين لمنع مسببات التلوث قبل حدوثه، مثل: تنظيم تراخيص الأنشطة الصناعية والتجارية، وفرض الاشتراطات الفنية والبيئية - كعزل الصوت، والحد من الضجيج - بوصفها شرطاً أساسياً لمنح التراخيص أو تجديدها، وفي هذا السياق، يتولى رجال الضبط الإداري متابعة المسائل الإدارية، كالتأكد من سريان التراخيص البيئية، وتحرير المخالفات المتعلقة بها لضمان الالتزام بالنظام.

ثانياً: الوسائل الإجرائية والوقائية في التفتيش والتدقيق البيئي:

لتحقيق الرقابة الفعالة؛ تعتمد الإدارة على منظومة متكاملة من الآليات التنفيذية، تبدأ بأعداد منهجيات تفتيشية ملائمة تتناسب مع تنوع الفئات والأنشطة المراد مراقبتها، وإعداد خطط سنوية للتفتيش الدوري، وتُلزم الإدارة المنشآت بتفعيل التفتيش الذاتي ومراجعة تقاريره بصفة مستمرة؛ للتحقق من مدى إذعانها للمعايير الرقمية، مع وضع اشتراطات دقيقة لدراسات التدقيق البيئي وإصدار شهادات الالتزام لضمان مطابقتها للمواصفات، وتتكامل هذه المنظومة من خلال التنسيق المشترك بين المراكز الوطنية البيئية والجهات الحكومية المتعددة.

وإلى جانب التفتيش البشري، تُوظف الإدارة شبكات ووحدات الرصد الأتوماتيكية داخل المرافق؛ لتوفير تدفق مستمر للمعلومات، وتحديد التجاوزات الفنية لنسب التلوث أو الضوضاء المحيطة بشكل فوري وآلي، فضلاً عن استقبال بلاغات الأفراد والجهات والتحري الميداني للتأكد من صحتها، وقد تجسدت واقعياً في توفير منصات رقمية تفاعلية مثل (تطبيق بلدي)، الذي أتاح للمواطنين والمقيمين دوراً رقابياً مسانداً عبر الإبلاغ الفوري عن مخالفات الضوضاء والإزعاج داخل الأحياء السكنية، مما يسهم في سرعة توجيه فرق التفتيش الميدانية لضبطها.

ثالثاً: الصلاحيات الإجرائية للمفتشين وقواعد العمل الميداني:

مُنح المفتشون البيئيون حزمة من الأدوات الإجرائية التي تمكنهم من بسط الرقابة ميدانياً، حيث يحق لهم دخول المواقع والمنشآت بعد التنسيق المسبق مع الجهات المشرفة، والاطلاع على السجلات والبيانات البيئية والاحتفاظ بنسخ منها، كما يملكون صلاحية الفحص، والقياس، والاختبار التقني، مستعينين بأجهزة قياس مستويات الضوضاء الرقمية (الديسبل)؛ لتسجيل الوقائع بدقة في وقتها، ووصف ظروفها المحيطة، كسرعة الرياح، ولهم كذلك فحص المواصفات الفنية للآلات والمعدات الصاخبة، أو سحب السجلات الرقمية للقراءات الصوتية المعتمدة للمنشأة؛ للتأكد من مدى التزامها بالحدود المسموح بها، وأخذ الصور الفوتوغرافية للتوثيق بما لا يتعارض مع السرية والاحترازات الأمنية، والتحقق من تنفيذ خطط الإدارة البيئية المعتمدة للمنشأة. وتخضع هذه الصلاحيات لقواعد عمل صارمة، إذ يتعين أن يجري التفتيش خلال ساعات دوام النشاط تجنباً لإعاquته، إلا في حالات الضرورة لوقف مخاطر جسيمة تهدد سلامة الأرواح والممتلكات، كما يجب على المُفتِّش إثبات هويته، وإبراز بطاقته الوظيفية، أو ارتداء الزي الرسمي بصورة دائمة، ويفرض النظام على صاحب المنشأة مرافقة المفتش، ويُعد الامتناع عن ذلك مخالفةً بحد ذاته وإعاقة للعمل تُثبت في محضر الضبط، ويُستكمل التفتيش دون النظر في أي اعتراضات لاحقة من صاحب النشاط.

رابعاً: أنواع التفتيش البيئي وآليات فرض النظام:

ينقسم التفتيش البيئي إجرائياً لضمان محاصرة المخالفات إلى خمسة أنواع رئيسة هي: التفتيش الدوري لمتابعة الالتزام المستمر، والتفتيش في الطوارئ البيئية لمواجهة الحوادث المفاجئة، والتفتيش للتحقق من صحة التقارير والبيانات المقدمة من المنشآت لضمان مصداقيتها، والتفتيش المستند إلى الشكاوى والبلاغات المجتمعية، وأخيراً التفتيش المشترك مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق التكامل الرقابي.



وفي حال ضبط مخالفات، تندرج الإدارة في اتخاذ التدابير، فالمخالفات البسيطة التي تقع لأول مرة تواجه بالإنذار والمهلة لإزالتها قبل فرض غرامات تصاعدية، أما المخالفات الجسيمة وعالية الخطورة التي تهدد السلامة العامة، فتُوقع غراماتها فوراً، ويحق للمفتش مطالبة المسؤول بوقف العمل كلياً أو جزئياً، وإذا أبدى صاحب المنشأة امتناعاً، يُرفع الأمر لإصدار قرار بالإغلاق المؤقت بوصفه إجراء احترازياً لمدة لا تزيد عن خمسة أيام، مع تفعيل التنفيذ الجبري المباشر واستخدام القوة المادية المتناسبة مع حجم الخطر لإزالة المخالفة دون انتظار المسارات القضائية المطولة^(٤١).

وتتوقف فاعلية التفتيش على تكامل التقارير الفنية والرقابة الميدانية؛ إذ يُعد الرصد الرقمي المباشر أداة القوة الأكبر لضمان دقة البيانات ومنع التلاعب من قبل المنشآت، بينما يمثل الخبراء الميدانيون الركيزة القانونية لإثبات المخالفات. وتكمن نقاط الضعف في احتمالية التلاعب من قبل المنشآت أو المفتشين، وصعوبة إثبات الحالة قضائياً عند وجود خلل إجرائي، مما يجعل الدمج بين الرصد الإلكتروني والتحقق الميداني الموثق هو الضمان الأكثر فعالية لمواجهة هذه التحديات.

خامساً: إسناد مهام الضبط الإداري للقطاع الخاص:

تماشياً مع التوجهات الحديثة لتطوير كفاءة الرقابة البيئية؛ أجاز المنظم بقرار من الوزير المختص أو مجلس إدارة الجهة المعنية إسناد بعض مهمات التفتيش والرقابة الميدانية ذات الطبيعة الإدارية الصرفة إلى شركات ومؤسسات متخصصة من القطاع الخاص، ويتحدد اختصاص هذه الشركات في التحقق الفني والرقابة التقنية على التراخيص والاشتراطات البيئية والتنظيمية العامة دون التدخل في الشق الجنائي، ويجري هذا الإسناد وفق ضوابط ومعايير ومقاييس دقيقة تحددها اللوائح التنفيذية لضمان فرض الهيبة التنظيمية وحماية البيئة بكفاءة ومرونة عالية^(٤٢).

سادساً: الآليات الأمنية في ضبط المخالفات المرورية والسلوكية المقلقة للراحة:

نلاحظ أن منظومة الضبط الإداري السمعي تتكامل بشكل وثيق من خلال الدور الميداني والمباشر الذي تؤديه الجهات الأمنية، ممثلة في الأمن العام والإدارة العامة للمرور، حيث يتركز اختصاصها في ملاحقة مصادر الضوضاء الناتجة عن الأنشطة المتحركة والسلوكيات الفردية اليومية التي تمس السكينة العامة، ويتولى رجال الأمن مباشرة هذه المخالفات في الشوارع والأحياء السكنية والأماكن العامة، ويجري التحرك في هذا الشأن بناءً على البلاغات والشكاوى التي يتقدم بها المتضررون، أو عن طريق الرصد الميداني المباشر للسلوكيات المخالفة أثناء أداء الواجب الميداني.

ويتسع هذا النطاق الأمني لضبط مخالفات "التحيط"؛ لما تسببه من ضجيج مزعج ناتج عن احتكاك الإطارات، ومنع التعديلات غير القانونية على تجهيزات المركبات كمضخات أصوات المحركات، وحظر تركيب واستعمال الأجهزة الصوتية غير المصرح بها، فضلاً عن تقييد إساءة استخدام المنبهات بطريقة تقلق راحة الأفراد، ويندمج مع هذا الجهد المروري دور رجال الأمن العام في إنفاذ لائحة المحافظة على النوق العام، بضبط حالات الإيذاء السمعي، كرفع أصوات الموسيقى في الأحياء السكنية أو في غير الأوقات المسموح بها، مما يجعل من الجهات الأمنية الأداة التنفيذية للحظية لحماية الهدوء والسكون في المجتمع^(٤٣).

وبعد الوقوف على أبعاد المنظومة الإجرائية والوقائية في الضبط الإداري السعودي، ننتقل إلى عرض الوسائل الوقائية والإجرائية في التشريع الجزائري، ويسعى هذا المطلب إلى تبيان كيفية تعامل المشرع الجزائري مع آليات مكافحة التلوث الضوضائي وحماية السكينة العامة وطمأنينة الجوار، من خلال أدوات استباقية وتنظيمية متكاملة، تمثل في جوهرها وفلسفتها الوقائية الدور التطبيقي الفعلي للنصوص القانونية على أرض الواقع الميداني.

وتتوزع هذه المنظومة الوقائية والإجرائية في التشريع الجزائري وفق المحاور التحليلية الآتية:

١. **التدابير الوقائية والتنظيمية العامة لضبط مستويات الضوضاء:** انطلق المشرع الجزائري من فكرة تنظيم مستويات الصوت بوصفها أداة وقائية للضبط البيئي، بوضعه حدوداً قصوى لنسب ومستويات الضجيج المسموح بها والمقبولة بيئياً في الأماكن العامة والمناطق السكنية والطرق، مع فرض معايير وضوابط أكثر صرامة للأماكن الحساسة، كالمؤسسات الاستشفائية والتعليمية، ومساحات الاستراحة والتسلية؛ لحظر الانبعاثات السمعية المزعجة.

وتتوزع صلاحيات الضبط التنظيمي المحلي لحماية هذه السكينة السمعية بين الوالي على مستوى الولاية، بصفته ممثلاً للدولة، يسهر على حفظ النظام والهدوء العام، حيث يملك سلطة إصدار رخص مسبقة لتركيب واستعمال الأجهزة ومكبرات الصوت الثابتة أو المتنقلة التي قد تزعج السكان، وحظرها تماماً قرب المرافق الحيوية، كالمدارس والمستشفيات، فضلاً عن صلاحياته الواسعة في ضبط السكينة المرورية، وقمع التجاوزات الصاخبة للمركبات، وبين رئيس المجلس الشعبي البلدي، بوصفه المسؤول المباشر عن قمع كل عمل من شأنه الإخلال بالطمأنينة والسكينة العامة داخل إقليم البلدية بموجب قانون البلدية، حيث

(٤١) ينظر: د. سليمان العجاني. "إجراءات ضبط المخالفات البيئية: دراسة تحليلية في نظام البيئة السعودي"، ص (18) وما بعدها بتصرف.

(٤٢) نظام البيئة، مرجع سابق، المادة (36).

(٤٣) نظام المرور، مرجع سابق؛ نظام الأنشطة المقلقة للراحة، مرجع سابق.



يختص بضبط وتنظيم العروض الفنية العامة، وتسليم رخص الحفلات والتظاهرات؛ للتأكد من صيغتها الهادئة، وحفظ طمأنينة الجوار.

٢. **الأدوات التقنية الاستباقية ونظام ترخيص المنشآت المصنفة:** اشترط التشريع الجزائري إعداد دراسات تقنية وفنية مسبقة، بوصفه شرطاً وقائياً إلزامياً للحصول على تراخيص استغلال المنشآت، والورش، والمقالع، والمناجم، التي قد تتسبب في المساس براحة الجوار وإحداث الضوضاء، حيث جرى إخضاعها لنظام "التصنيف النوعي"، الذي يقسم هذه المؤسسات - بناءً على حجم خطورتها وأثرها السمعي والبيئي - إلى أربع فئات تحدد السلطة المختصة بالترخيص.

وبموجب هذا النظام، تخضع المنشآت والأشغال الأشد خطورة وضوضاء، المندرجة تحت الفئة الأولى، لرخصة وزارية مشتركة، تسلم بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني بالنشاط؛ نظراً لكونها الأكثر تأثيراً على المحيط الحضري والصناعي، في حين تخضع منشآت الفئة الثانية لرخصة ولائية تصدر بقرار مباشر من الوالي المختص إقليمياً، وتخضع منشآت الفئة الثالثة لرخصة بلدية تصدر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي، بينما تكتفي الأنشطة البسيطة المصنفة في الفئة الرابعة بنظام التصريح البسيط المسبق، الذي يُودع لدى البلدية المختصة إقليمياً لكونها الأقل خطورة ومساساً بالسكينة العامة وطمأنينة السكان.

وتتكامل هذه المنظومة القانونية بربط منح رخصة الاستغلال أو قبول التصريح بتقديم الأدوات الاستباقية المتمثلة في دراسة التأثير على البيئة، وهي أداة تقنية وفنية معمقة تشترطها الإدارة بوصفها إجراء وقائياً للمشروعات والمنشآت الكبرى ذات الأثر البيئي والسمعي المرتفع، وتهدف إلى تقييم كل الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع، وتقدير أصناف الانبعاثات والأضرار المتولدة، كالضجيج، والاهتزازات، خلال مراحل الإنجاز والاستغلال، مع إلزام صاحب المشروع بتقديم مخطط تسيير بيئي شامل يخضع لتحقيق عمومي ومصادقة الوالي قبل البدء في التنفيذ، وموجز التأثير على البيئة، وهو آلية وقائية مبسطة وتقدير بيئي مصغر يشترطه المشرع للأنشطة والأعمال الأقل حجماً وجساماً، لتقييم الأثر السمعي المحتمل، وضمان مطابقة الأنشطة الحرفية أو التجارية للمواصفات البيئية العامة قبل منحها رخصة الشروع في الاستغلال، بالإضافة إلى دراسة الأخطار وأنظمة العزل الصوتي، التي تُلزم مستغلي المنشآت والمناجم بتحديد كل عوامل المخاطر السمعية والاهتزازية الناجمة عن تشغيل الآلات، ووضع التدابير التقنية الكفيلة بالتقليل منها من المصدر، كاعتماد الماكينات الأقل ضججاً، وتركيب صمامات كتم الصوت، واستخدام المواد العازلة والماصة للضجيج كالمطاط، وحصر مصدر الصوت داخل جدران عازلة، علاوة على وجوب تصميم البنايات السكنية والمهنية وإنجاز أرضياتها وحوائطها بكفاءة تضمن كتم الصوت وعزله هندسياً لحماية السكينة العامة^(٤٤). وبعد استعراض الوسائل في كلا النظامين نجد أنها تعكس الفلسفة الوقائية المشتركة التي تبناها كلٌّ من المنظم السعودي والمشرع الجزائري في مواجهة التلوث الضوضائي، إذ لم تعد التدابير الضبطية مجرد نصوص قانونية جامدة، بل تحولت إلى أدوات ميدانية استباقية تسعى لمنع الخطر الضوضائي وتداركه قبل وقوعه، وبالرغم من هذا التطابق الجوهرى في الأهداف والغايات الرامية لحفظ السكينة والصحة العامة، فإن الممارسات الإجرائية والرقابية في كلا التشريعين تباينت بشكل ملحوظ في أساليبها التنفيذية وهياكلها المؤسسية، وهو ما يستدعي إمعان النظر في هذه الفروق الجوهرية للوقوف على مكامن القوة والمرونة التشغيلية في كل نظام، ومدى فاعليتها في فرض الهدوء وطمأنينة الجوار على أرض الواقع.

- **طبيعة الأنظمة والقيود الوقائية:** يعتمد القانون الجزائري على تحديد أرقام قياسية صارمة لشدة الصوت (الديسبل) تختلف بين الليل والنهار وحسب طبيعة المكان، مما يمنح جهات الرصد معياراً ثابتاً للمخالفة، بينما يركز النظام السعودي على دمج شروط منع الإزعاج داخل تراخيص المنشآت نفسها (كالورش وقصور الأفراح)، ومتابعة التزامها بها، دون الاعتماد الكلي على جداول رقمية في أصل التشريع.
- **شروط التراخيص والدراسات الاستباقية:** يشترط التشريع الجزائري تقديم دراسات هندسية لعزل الصوت، مثل: دراسة تقييم الأثر البيئي أو موجز التأثير البيئي ودراسة الأخطار، بوصفه شرطاً أساسياً مسبقاً لتشغيل المصانع والمقالع بحسب فئاتها الكبرى والصغرى، في حين يركز النظام السعودي على المتابعة والتدقيق أثناء عمل المنشأة، عبر إلزامها بالتفتيش الذاتي المستمر ورفع تقارير دورية تضمن حصولها على شهادة الالتزام البيئي.
- **صلاحيات جهات الرصد والتفتيش الميداني:** يمنح النظام السعودي مفتشي البيئة صلاحيات واسعة، كفحص المواصفات الفنية للآلات، والقياس الرقمي لمستويات الضوضاء، لكنه يقيد بضوابط تحمي أصحاب العمل، مثل: اشتراط التفتيش وقت الدوام الرسمي ومرافقة صاحب المنشأة للمفتش، أما في الجزائر فيعتمد الرصد على معاينات تقوم بها مصالح البيئة، مع التركيز على فحص مدى التزام المباني السكنية والمهنية هندسياً بكم الأصوات وعزل الجدران والأرضيات.
- **الجهات المنفذة وإسناد المسؤوليات:** تتوزع المسؤولية في السعودية بأسلوب تعددي يجمع بين المراكز البيئية المتخصصة والأجهزة الأمنية، (كالمرور والأمن العام)، لضبط إزعاج السيارات والموسيقى فوراً في الشوارع والأحياء، مع إمكانية

(٤٤) م. نعمة طواهرية ، مرجع سابق، ص (51) وما بعدها، بتصرف.



إسناد بعض مهام التفتيش إلى القطاع الخاص، بينما يتبنى النظام الجزائري أسلوباً محلياً خالصاً يقسم الدور بين الوالي للمنشآت الكبرى ورئيس البلدية للوضاء الحضرية والمنزلية ورخص الحفلات، دون إشراك للشركات الخاصة.

المبحث الثاني:

الوسائل الزجرية والجزاءات الإدارية:

تشكل منظومة الجزاءات والعقوبات الإدارية والجنائية في الأنظمة السعودية أداة ردعية متكاملة تهدف إلى كبح التلوث الضوضائي وحماية السكنية العامة وجودة البيئة السمعية، وتتوزع هذه التدابير والعقوبات وفق صياغة بحثية مدمجة وشاملة على النحو الآتي:

أولاً: العقوبات والغرامات المالية المقدرة نظاماً:

يتدرج المشرع السعودي في تطبيق الغرامات المالية بحسب طبيعة المخالفة والجهة المشرفة على رصدها، حيث يضمن نظام البيئة الجديد واللوائح التنفيذية للوضاء عقوبات أصلية وغرامات نوعية تشمل فرض غرامة عامة لا تزيد على عشرين مليون ريال، مضافاً إليها غرامة يومية تصاعدية تبدأ من التاريخ المحدد بقرار اللجنة ضد المستمرين في المخالفة، كما فصلت اللائحة في المخالفات والعقوبات المقررة لها على النحو الآتي:

1. عدم تزويد المركز بالبيانات المتعلقة برصد مستوى الضوضاء التي يطلبها، تكون الغرامة من ثلاثة آلاف ريال إلى عشرة آلاف ريال عن كل إشعار يقدم من المركز، حسب أهمية البيانات وحجمها والمنطقة المتأثرة.
2. عدم الاحتفاظ ببيانات الرصد للمدة المحددة بالمادة (8) تكون الغرامة خمسة آلاف ريال لكل سنة.
3. عدم التقيد بالآوقات وحدود الضوضاء المسموح تكون الغرامة من خمسة آلاف ريال إلى عشرة آلاف ريال عن كل إشعار يقدم من المركز، حسب مستوى التجاوز وأهمية المنطقة المتأثرة ومساحتها.
4. عدم التقيد بضوابط واشتراطات رصد مستوى الضوضاء، تكون الغرامة من ألفين ريال إلى ثلاثين ألف ريال لكل اشتراط، حسب مستوى الضوضاء والأثر البيئي وأهمية ومساحة المنطقة المتأثرة.
5. عدم التقيد بضوابط واشتراطات نمذجة مستويات الضوضاء وتبيان النتائج على خرائط، تكون الغرامة من ألفين ريال إلى عشرة آلاف ريال، حسب مستوى الضوضاء والأثر البيئي وأهمية المنطقة المتأثرة ومساحتها.
6. عدم إعداد خطة عمل لتخفيض مستويات الضوضاء بعد تلقي إشعار من المركز، تكون الغرامة من ألف ريال إلى عشرين ألف ريال عن كل يوم تأخير، حسب مستوى الضوضاء والأثر البيئي وأهمية المنطقة المتأثرة ومساحتها.
7. عدم التقيد باشتراطات وضوابط التصاريح المتعلقة بالضوضاء، تكون الغرامة من خمسة آلاف ريال إلى عشرين ألف ريال.
8. عدم تقديم تقارير للمركز عن التقدم المحرز بشأن تطبيق خطة الامتثال بحدود الضوضاء المسموح بها، تكون الغرامة من خمسة آلاف ريال إلى عشرين ألف ريال، حسب أهمية البيانات وحجمها ومستوى الضوضاء والأثر البيئي وأهمية المنطقة المتأثرة ومساحتها^(٤٥).

وفي سياق متصل، فرض نظام الأنشطة المقلقة للراحة أو الخطرة غرامات تصل إلى ثلاثين ألف ريال ضد المنشآت والورش والمحلات التجارية التي تتجاوز المعايير المقررة، أما في الفضاء العام، فقد أحكمت لائحة المحافظة على الذوق العام القيود السلوكية بفرض عقوبة عامة لا تتجاوز خمسة آلاف ريال، وجدول مخالفات دقيقة تشمل فرض غرامة خمسمئة ريال عند رفع صوت الموسيقى داخل الأحياء السكنية في حال وجود شكوى، وألف ريال لتشغيلها في أوقات الأذان وإقامة الصلاة، ومئة ريال للملوثات اللفظية والعبارات النابية المسببة للإذاء في الأماكن العامة^(٤٦).

ثانياً: التدابير الاحترازية والعقوبات التكميلية "سحب التراخيص والإغلاق والمصادرة":

تتجاوز المنظومة الردعية حدود الغرامات المالية إلى تفعيل عقوبات تكميلية وتدابير تحفظية صارمة لقطع دابر الإزعاج وضمان عدم استمرار الأثر الضار للوضواء، وتتمثل في:

تعليق وإلغاء التراخيص: يحق للإدارة تعليق الترخيص أو التصريح البيئي لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، أو إلغاؤه نهائياً للمنشآت المستمرة في المخالفة.

وقف النشاط والإغلاق التحفظي الفوري: يملك المفتشون البيئيون ومفتشو نظام الأنشطة المقلقة للراحة ومفتشو الدفاع المدني صلاحية الأمر بوقف العمل كلياً أو جزئياً بوصفه إجراءً احترازياً مستعجلاً، وفي حال الامتناع، يجري الإغلاق المؤقت للموقع لمدة لا تزيد عن خمسة أيام بقرار من اللجان المختصة، مع تفعيل التنفيذ الجبري المباشر واستخدام القوة المادية المتناسبة لإزالة المخالفة دون انتظار المسارات القضائية.

المصادرة وإزالة الآثار: لا تقتصر الجزاءات على الغرامات المالية فحسب، بل يلزم النظام المخالف بإزالة كل الآثار الفنية المترتبة على المخالفة السمعية، كفرض تدابير هندسية لعزل مصادر الضجيج، وإعادة تأهيل البيئة السمعية للموقع، مع تحمل

(٤٥) د. فهد حبتور، مرجع سابق، ص (35).

(٤٦) ينظر: د. محمود عبابنة، مرجع سابق، ص(18)؛ وانظر: تصنيف مخالفات لائحة المحافظة على الذوق العام والغرامة المحددة لكل منها.



دفع التعويضات عن الأضرار الناشئة، كما تتعقد السلطة التقديرية للجهة المختصة في طلب مصادرة الآلات، والمعدات، والأجهزة التي استُخدمت مباشرة في إحداث الضوضاء، لا سيما عند تشغيل المنشأة دون ترخيص بيئي مسبق أو إدخال تعديلات غير قانونية عليها، مع نشر ملخص الحكم أو القرار الصادر بالعقوبة في صحيفة محلية على نفقة المخالف؛ حمايةً للسكينة العامة وزجرًا للغير^(٤٧).

ثالثًا: آليات ضبط التلوث السمعي للمركبات "المخالفات المرورية والأمنية":

تتدرج مخالفات المرور الصاخبة ضمن جرائم التعزير المنظمة، التي تستوجب مكافحة السلوكيات التي تسبب ضجيجًا متهورًا يصدر بلا فائدة ويفلق السكون في الأحياء والطرق، وتتكامل في هذا الشأن المراكز البيئية تفتيشيًا مع وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية ميدانيًا لإنفاذ العقوبات الآتية:

عقوبات مخالفة "التفحيط": نظرًا لما تسببه من ضوضاء حادة واحتكاك صارخ للإطارات، يتدرج النظام في عقابها، فالمرة الأولى تستوجب حجز المركبة 15 يومًا وغرامة 20.000 ريال، وتُغلظ في المرة الثانية لحجز المركبة شهرًا وغرامة 40.000 ريال، مع الإحالة إلى المحكمة للنظر في السجن في كلا الحالتين، وفي المرة الثالثة، تُفرض غرامة 60.000 ريال والحجز والرفع للمحكمة للنظر في السجن ومصادرة المركبة نهائيًا أو تغريمه بقيمتها^(٤٨).

عقوبات التعديلات وإساءة استخدام المنبهات: تفرض الإدارة العامة للمرور جزاءات مالية محددة وفقًا لجداول المخالفات الملحقة بنظام المرور ضد السلوكيات المزعجة للمركبات، وتشمل هذه العقوبات رصد مخالفة تسيير مركبة تُحدث تلوًا سمعيًا في الطرق العامة، أو إجراء تعديلات غير قانونية على هيكل المركبة أو تجهيزاتها تسبب الصخب، مثل: تعديل العوادم ومضخمت صوت المحرك، بالإضافة إلى تركيب واستعمال أجهزة تنبيه صوتية غير مصرح بها أو مشابهة لمركبات الطوارئ، أو إساءة استخدام المنبه (المنظم) بطريقة تزعج المارة وتخل بالسكينة العامة^(٤٩).

رابعًا: الظروف المشددة للعقوبة وحالة العود:

يلجأ النظام لتغليظ العقوبات الأصلية والتكميلية في أحوال بيئية وزمنية خاصة؛ لضمان الزجر، وذلك وفق الآتي:

١. **طبيعة المخالفة وجسامتها:** أوجب النظام مراعاة حجم المخالفة وظروفها المشددة والمخففة عند تحديد مقدار الجزاء.

٢. **حالة التكرار "العود":** تُضاعف الغرامة المقررة في لائحة الذوق العام مباشرة في حال تكرار المخالفة نفسها خلال سنة من تاريخ ارتكابها للمرة الأولى، كما تُضاعف العقوبة البيئية أو المرورية مباشرة في حال تكرار المخالفة ذاتها خلال سنة واحدة من صيرورة قرار العقوبة السابقة نهائيًا^(٥٠).

٣. **ارتكاب الضوضاء ليلاً:** اعتبرت اللائحة التنفيذية للضوضاء حدوث التلوث الضوضائي في الفترة الليلية، أو وقت الراحة والنوم، ظرفًا مشددًا بحد ذاته يوجب تشديد عقوبة الغرامة المالية في كل الأحوال^(٥١).

وبعد بيان الجزاءات الإدارية والزجرية في النظام السعودي، ننقل لرصد آليات الردع في التشريع الجزائري؛ لاستظهار فاعليتها في كبح التلوث الضوضائي وصون السكينة العامة، وتتكامل هذه المنظومة عبر تداخل التدابير الإدارية والقضائية ضد مخالفات المنشآت والمرور والأفراد وفق المحاور الآتية:

• العقوبات والتدابير ذات الطابع الإداري:

تتميز العقوبات ذات الطابع الإداري ببعدها الوقائي وسرعة تنفيذها من قبل السلطات الإدارية المحلية والمركزية للحد من مظاهر التلوث الضوضائي وإعادة النظام العام إلى وضعه الطبيعي قبل اللجوء إلى أروقة القضاء، وتأتي هذه التدابير متمثلة في:

تعليق أو سحب رخصة استغلال المنشآت المصنفة: في حالة إخلال المنشأة، أو المصنع، أو الورشة بالمعايير التقنية للعزل الصوتي، أو إهمال الصيانة الدورية لوسائل الأمن الصناعي الكاتمة للصوت، تتعرض رخصة استغلالها للتعليق الإداري الفوري، وإذا انقضت مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ التبليغ دون تصحيح الوضع الفني، تُسحب رخصة الاستغلال نهائيًا ويُغلق النشاط.

الإعذار والغلق الإداري ووقف النشاط: يملك الوالي - بناءً على تقارير مصالح البيئة - صلاحية توجيه إعدام قانوني للمستغل يلزمه بموجبه بتدارك الخلل وتقليص الانبعاثات السمعية خلال أجل محدد، ويسري هذا الإجراء على أي منشأة أو محل، حتى لو كان غير وارد في قائمة المنشآت المصنفة، وفي حال عدم الامتثال، يُصدر الوالي قرارًا بتوقيف سير المنشأة أو الأمر بالغلق الإداري المؤقت للمحل، وهو ما أيده مجلس الدولة قضائيًا في إقرار الغلق الإداري المؤقت للمخامر، والمطاعم، والمرافق السياحية التي تتجاوز التوقيت المحدد، وتنظم سهرات صاخبة تمتد لغاية الصباح، وتخل بالسكينة العامة إخلالًا جديًا.

(٤٧) نظام البيئة، م (38)، م (43).

(٤٨) نظام المرور، م (69).

(٤٩) المرجع نفسه، جدول المخالفات (2-7).

(٥٠) نظام البيئة، مرجع سابق، م (38).

(٥١) اللائحة التنفيذية للضوضاء، مرجع سابق، م (4).



الغرامات والتدابير الإدارية السمعية للمرور: تفرض شرطة المرور بإرادتها المنفردة مبالغ مالية ومخالفات على السائقين الذين يرتكبون تجاوزات مرورية تنجم عنها آثار سمعية سيئة، كإصدار أصوات مزعجة ومحدث للضجيج عبر المركبات، كما يعقد الاختصاص للوالي إقليمياً لإصدار قرار بالتعليق المؤقت لرخصة السياقة أو منع تسليمها للمخالفين الذين ينتهكون أحكام السكنية المرورية، مثل: الاستعمال غير القانوني للأبواق متعددة الأصوات وصفارات الإنذار في التجمعات السكنية.

• العقوبات والجزاءات ذات الطابع الجزائي "القضائي":

تتخذ العقوبات القضائية عدة صور تبعاً لطبيعة الشخص المرتكب للمخالفة السمعية والجسامة المادية للفعل المحظور، وتتنوع على النحو الآتي:

- **المسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي والتجهر:** جرّم قانون العقوبات الجزائي في المادة (442) مكرر فعل إقلاق راحة السكان علناً بالضجيج، أو الضوضاء، أو التجهر ليلًا باستعمال أدوات رنانة، أو الألعاب الجماعية، أو بأي وسيلة أخرى في الأماكن العمومية أو ممرات الجماهير، وعاقب مرتكبيها والأشخاص وشركاءهم بالغرامة المالية من 100 إلى 1.000 دينار جزائري، مع جواز الحكم بالحبس لمدة عشرة أيام على الأكثر، ويتكامل هذا النص مع المادة (97) من القانون ذاته، التي تحظر التجهر غير المسلح في الطريق العام أو في مكان عمومي إذا كان من شأنه الإخلال بالهدوء العمومي والتسبب بالصخب والضجيج.

- **عقوبة ممارسة الأنشطة الصاخبة بدون ترخيص:** يُعاقب بالحبس لمدة سنتين، وبغرامة مالية قدرها مائتا ألف (200.000) دينار جزائري، كل من يقوم بممارسة نشاط - سواء في المؤسسات، أو الشركات، أو مراكز النشاطات المقامة مؤقتاً - من شأنه نشر أصوات وذبذبات تشكل خطراً على صحة الأشخاص أو تسبب اضطراباً مفرطاً يمس بالبيئة دون الحصول على الترخيص البيئي المسبق.

- **المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي "المنشآت المصنفة":** تقرر القوانين البيئية والجنائية قيام المسؤولية الجزائية على الشركات والمنشآت المصنفة، سواء كانت مملوكة للشخص العام أو الخاص كالمصانع، والمقالع، والمناجم، باعتبارها مصدرًا رئيسًا للتلوث والأخطار السمعية، حيث تُدان المنشأة وتُلزم قضائياً بجبر الأضرار والتعويضات المالية للملاك والجوار جراء الضوضاء والاهتزازات الدائمة الناتجة عن الآلات، والتي تتسبب في التأثير على الصحة العمومية أو انخفاض القيمة الحقيقية للعقارات المحيطة جراء العزوف عن الإقبال عليها.

- **عقوبات وضوابط ضجيج المعدات والآلات:** أوجب المشرع -تحت طائلة العقوبات الجزائية ومخالفة التنظيمات - على كل شخص طبيعي أو معنوي يستعمل تجهيزات مولدة لضجيج يفوق الحدود القصوى، أن يضع معدات ملائمة لكبت الضجيج وعزل البناءات هندسياً، كما فرض استعمال الآلات ذات المحركات الانفجارية وكاسرات الخرسانة والمولدات الكبيرة على بعد مسافة لا تقل عن ٥٠ مترًا من المحلات السكنية وأماكن العمل، مع وجوب تزويدها بجهاز كاتم للصوت.

- **المسؤولية الجزائية عن ضجيج الحيوانات:** امتزجت القواعد التنظيمية بإقرار المساءلة الجزائية لمالكي الحيوانات أو حائزيها عن أي ضجيج وصخب تحدثه حيواناتهم من شأنه تعكير طمأنينة الجوار وإقلاق راحتهم، وتحديدًا خلال الفترة الليلية الممتدة قانوناً من الساعة الثانية والعشرين (10 ليلاً) حتى السادسة صباحاً.

- **العقوبات الجنائية للتلوث السمعي الناتج عن السيارات:** يُعاقب سائق المركبة بغرامة مالية تتراوح من 800 إلى 1.500 دينار جزائري في حال تجاوزت سيارته مستويات الضجيج أو كميات الدخان والغازات السامة المحددة نظاماً، ويتلازم مع هذه العقوبة إيقاع تدابير تحفظية عاجلة تشمل التوقيف الفوري للمركبة ميدانياً لمنع استمرار أثر الضوضاء، وإلزام السائق بتقديمها لمصلحة المراقبة التقنية للمستوى الصوتي في حال إفراطها في الصخب، وإذا لم تُنْهَ المخالفة في مكانها، يسحب العون المختص بطاقة ترقيم المركبة وتسليم استمارة التوقيف للمخالف، مع إبلاغ ضباط الشرطة القضائية لتقديم المحضر مباشرة إلى الجهة القضائية^(٥٢).

وبإجراء قراءة تحليلية مقارنة بين المنظومتين العقابيتين في النظام السعودي والتشريع الجزائري، نجد أنهما يتقاطعان في نقاط جوهرية، إذ يعتمد كلا النظامين على فلسفة "ثنائية الجزاء"، التي تدمج بين التدابير الإدارية التحفظية العاجلة كإغلاق المؤقت، ووقف النشاط، وسحب التراخيص، وحجز المركبات، وبين العقوبات المالية والقضائية اللاحقة، كما يتفقان في إعطاء فترة الليل خصوصية تشريعية لحماية طمأنينة السكان، حيث جعلها المنظم السعودي ظرفاً مشدداً لتغليظ الغرامة، في حين أفرد لها المشرع الجزائري نصوصاً عقابية خاصة بضبط ضوضاء الجوار والحيوانات، فضلاً عن شمولية التغطية التشريعية في البلدين للاحقة التلوث الضوضائي، سواء أكان صادراً عن المنشآت الصناعية والمحلات التجارية، أو عن حركة المرور وإزعاج المركبات في الفضاء العام.

(٥٢) د. كوثر بوجزمية. "الحماية الجنائية من التلوث الضوضائي في التشريع الجزائري"، ص (11).



وعلى صعيد الاختلافات، تظهر تباينات واضحة في أسلوب الردع ونطاقه؛ فبينما يتفوق النظام السعودي بفارق شاسع في حجم الردع المالي بسقوف غرامات فلكية تصل إلى عشرين مليون ريال في نظام البيئة وستين ألف ريال في مخالفات المرور، فإننا نجد أن الغرامات في التشريع الجزائري تتسم بالضآلة والضعف الشديد إذ تتراوح بين مائة وألف دينار للأفراد ومائتي ألف دينار للأنشطة غير المرخصة، ويمتد الاختلاف أيضًا إلى النطاق الزمني للتجريم، حيث يعاني النص الجزائري من قصور واضح بقصره عقوبة إغلاق راحة السكان بالضجيج والتجمهر على الفترة الليلية فقط بموجب قانون العقوبات، في حين يوفر النظام السعودي حماية شاملة على مدار اليوم نهارًا وليلاً عبر أنظمة البيئة والذوق العام وقواعد المرور، وعلاوة على ذلك، يميل المشرع الجزائري للتوسع في العقوبات البدنية المباشرة، كالحبس الذي يصل إلى عشرة أيام للإزعاج الليلي وستين للأنشطة غير المرخصة، بينما يركز المنظم السعودي على الردع المالي الكاسح وتدابير المصادرة الفورية، مع قصر السجن على المخالفات الجسيمة المرتبطة بالسلامة أو "التفريط".

وتأسيساً على ما تقدم، يستخلص البحث أن النظام القانوني السعودي يُعد الأقوى والأكثر ردعاً بكثير في مواجهة التلوث الضوضائي، ويرجع ذلك إلى شمولية حمايته للبيئة السمعية طوال اليوم (نهارًا وليلاً دون التقيد بالليل فقط)، وارتكازه على ترسانة غرامات مالية تصاعدية وضخمة كفيلة بشل القدرة الاقتصادية للمخالفين، تدعمها صلاحيات تفتيشية فورية ومباشرة للمصادرة والإغلاق التحفظي، مما يمنع الاستهتار بالسكينة العامة، على عكس التشريع الجزائري الذي تضعف فاعليته الميدانية بسبب ضآلة غراماته المادية وقصور نطاقها الزمني.

المبحث الثالث:

الرقابة القضائية على أعمال الضبط الإداري البيئي:

تمثل الرقابة القضائية الضمانة الأسمى لشرعية الضبط البيئي وحماية الأفراد من تعسف الإدارة، وبناءً عليه، يتناول هذا المبحث تطبيقات الرقابة القضائية في النظامين السعودي والجزائري؛ لبيان كيفية بسط القضاء الإداري سلطانه على قرارات الضبط الضوضائي، وتقييم كفاءتها في حفظ السكينة العامة وفرض سيادة القانون، وسنتناول في البداية واقع هذه الرقابة في النظام السعودي:

١. الرقابة الصارمة على مشروعية أركان القرار الضبطي "قضاء الإلغاء":

يتأكد القضاء من مشروعية التدابير الضبطية (كالإغلاق، أو منع الأنشطة، أو سحب التراخيص) عبر فحص أركان القرار الخمسة للحكم بإلغائه وتجريده من أثره القانوني إذا شابه أي عيب:

رقابة ركن الاختصاص: يثبت القاضي من صدور الإجراء الضبطي من الجهة أو المسؤول المخول نظامًا وبشكل صريح، متحققًا من الحدود الموضوعية والمكانية والزمنية للاختصاص؛ لضمان عدم تعدي أي جهة على صلاحيات الأخرى.

رقابة ركن الشكل والإجراءات: يراقب القضاء مدى احترام الإدارة للقواعد الإجرائية والشكلية الجوهرية التي شرعها النظام بوصفها ضمانات للأفراد والمنشآت، وفي مقدمتها تسبب القرار الإداري الضبطي، وإجراء التحقيقات الفنية والواقعية المسبقة.

رقابة ركن المحل "مخالفة الأنظمة واللوائح": يطابق القضاء الأثر القانوني المترتب على التدبير الضبطي مع النصوص التشريعية الأعلى، منعا للخطأ في تطبيق الأنظمة أو تأويلها، وضمانا لعدم فرض التزامات بلا مستند نظامي.

رقابة ركن السبب: يتحقق القضاء من الوجود المادي الفعلي للوقائع التي دفعت الإدارة للتدخل، مثل ثبوت حدوث التلوث أو الضوضاء عبر محاضر التفتيش الفنية، ثم يراقب التكيف القانوني الصحيح لهذه الوقائع؛ لمعرفة ما إذا كانت تشكل خطراً حقيقياً وجدياً على النظام العام وقت صدور القرار.

رقابة ركن الغاية "الانحراف بالسلطة": يدقق القضاء في البواعث النفسية والمقاصد المستترة للإدارة؛ ليتأكد من أن التدبير استهدف تحقيق المصلحة العامة أولاً، والتزام الهدف الخاص الذي حدده النظام صراحةً للقرار ثانياً، مضحياً بأي قرار يثبت صدور بدافع الانتقام أو الكيد أو تحقيق منافع شخصية^(٥٣).

١. تفعيل رقابة التناسب والملاءمة "الضرورة بقدرها":

لم تعد الرقابة القضائية تقتصر على الجوانب الشكلية، بل امتدت لتشمل رقابة موضوعية تقيس مدى التناسب بين قسوة التدبير المتخذ وحجم الخطر المحدق بالنظام العام، فيثبت القاضي الإداري من أن الإدارة اتخذت إجراءاتها بالقدر الضروري واللازم لحماية السكينة أو الصحة أو الأمن العام دون إفراط.

يستند القضاء إلى قاعدة أن "الحرية هي الأصل والقيود هي الاستثناء"، فإذا واجهت جهة الضبط اضطراباً يسيراً أو مخالفة بسيطة بتدبير شديد وممعن في القسوة (كالإغلاق الفوري للمنشأة بدلاً من فرض غرامة أو توجيه إنذار)، يقضي القضاء بإلغاء القرار لوجود وسائل بديلة أخف وطأة تحقق الهدف ذاته^(٥٤).

(٥٣) د. محمود عيابة، مرجع سابق، ص (23) وما بعدها، بتصرف.

(٥٤) ينظر: د. محاسن الجواني. "الرقابة القضائية على أعمال الضبط الإداري: دراسة في ضوء مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، بتصرف، ص (57-58).



٢. بسط الرقابة على "المشروعية الاستثنائية" أثناء الأزمات:

حتى في أحوال الظروف الاستثنائية (كالأوبئة، أو الفتن، أو الكوارث الطبيعية) التي تتسع فيها سلطات الضبط الإداري وتحتل من بعض قيود الظروف العادية، فإنها لا تقلت من رقابة القضاء، حيث يفرض عليها شروطاً تقيد تمددها:

- التثبيت من قيام الظرف الاستثنائي والتحقق الفعلي والواقعي للظرف الاستثنائي المبرر للتدخل.
- التأكد من أن الإجراء اتخذ إبان قيام الأزمة وليس بعد خمودها أو زوالها الفعلي.
- فحص لزوم التدبير الاستثنائي، فإذا كانت الأنظمة العادية السارية مسعفة وكافية لتجاوز الأزمة ومع ذلك لجأت الإدارة إلى تدابير استثنائية ممعنة في الشدة، يحكم القضاء بطلانها^(٥٥).

٣. قضاء التعويض وجبر الأضرار "المسؤولية الإدارية والمدنية":

يتأكد القضاء من انصياع الإدارة للقانون عبر إلزامها بجبر الأضرار، فإذا تسبب التدبير الضبطي - حتى لو كان مشروعاً في أحوال معينة - في إلحاق ضرر غير مألوف بالأفراد أو المنشآت، يحق للمتضرر رفع دعوى التعويض "القضاء الكامل" أمام المحاكم الإدارية، ويتحقق القاضي هنا من توفر أركان المسؤولية الثلاثة: (الخطأ الإداري، والضرر المحقق المؤكد، وعلاقة السببية بينهما) لإنصاف المتضرر مالياً، أما إذا ارتكب رجل الضبط خطأً شخصياً جسيماً منفصلاً عن وظيفته، فيلاحق لتقرير مسؤوليته المدنية أمام القضاء العادي⁽⁵⁶⁾.

٤. الرقابة على المسؤولية التأديبية لرجال الضبط:

يتأكد القضاء من التزام جهات إنفاذ الأنظمة بالقانون عبر تفعيل الجزاءات التأديبية بحق منسوبي وأعضاء هيئات الضبط أنفسهم، إذ يراقب القضاء خضوعهم للمساءلة المسلكية في حال التجاوز العمدي، أو إساءة معاملة الأفراد، أو استخدام القوة المادية وإشهار السلاح في غير الأحوال والمواضع النظامية المحددة^(٥٧).

٥. مواكبة مستهدفات رؤية 2030 وحوكمة الضبط الرقمي:

تأكيداً لمبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة التي تقوم عليها رؤية المملكة 2030، طوّر القضاء الإداري أدواته لبسط الرقابة على أعمال الضبط الإداري الرقمي والقرارات الإلكترونية، ويتأكد القضاء في هذا القضاء الحديث من مشروعية الأنظمة التقنية المستخدمة في الرقابة، وحماية البيانات الشخصية، وضمان عدم اتخاذ قرارات تقييدية آلية دون وجود سياق نظامي بشري يضمن العدالة الناجزة^(٥٨).

أما في التشريع الجزائري، فيتولى القضاء الإداري دوراً قانونياً لحماية الأمن البيئي وتفعيل الحق في بيئة سليمة، موازناً بين حفظ النظام العام ومشروعية القرارات الإدارية، ومن هذا المنطلق، يبسط القاضي الإداري رقابة موضوعية صارمة على القرارات والتدابير الضبطية، مثل: منح أو سحب تراخيص الأنشطة المؤثرة، للتأكد من مطابقتها التامة للتشريعات البيئية السارية، وتشمل رقابة المشروع هذه فحص ركني الاختصاص والشكل عبر التحقق من صدور القرار البيئي من جهة مختصة نظاماً، ومدى احترامه للأشكال والقواعد الإجرائية الجوهرية المقررة، بوصفها ضمانات للمنشآت والأفراد، ويمتد هذا التدقيق القضائي ليشمل الأسباب والغايات، من خلال التأكد من الوجود المادي الفعلي للوقائع الملوثة أو المحدث للصخب، وضمان عدم انحراف سلطات الضبط بسلطتها التقديرية لغير تحقيق المصلحة العامة.

علاوة على ذلك، أحدث قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم (08-09) تحولاً نوعياً بنقل القاضي من دور "قاضي الإلغاء السلبي" إلى فاعل إيجابي يملك سلطات قسرية مباشرة في مواجهة الإدارة، إذ أصبح بمقدوره توجيه أوامر إلزامية مباشرة لسلطات الضبط لوقف الإزعاج أو الأنشطة المضرة، وتدعيمها بآلية الغرامات التهديدية، بوصفها أداة مالية ضاغطة لإنفاذ حكمه⁽⁵⁹⁾.

يتبين لنا من خلال القراءة التحليلية المقارنة لأبعاد الرقابة القضائية البيئية والسمعية في كلا النظامين، وجود نقاط التقاء جوهرية تؤصل لسيادة القانون وحماية الحقوق، إذ نرى توافقاً تاماً بين ديوان المظالم السعودي والمحاكم الإدارية الجزائرية في بسط الرقابة الصارمة على مشروعية القرارات الإدارية الضبطية الصادرة لحماية السكنية العامة وصون البيئة من التلوث والصخب، وذلك عبر تفعيل قضاء الإلغاء وتدقيق أركان القرار الإداري لحماية المنشآت والأفراد من أي تعسف إداري، كما نلاحظ اشتراك المنظومتين في حماية المراكز القانونية المستقرة، من خلال فرض رقابة قضائية دقيقة على ركن السبب، والتحقق من الوجود المادي الفعلي للتلوث أو الضوضاء قبل إيقاع العقوبة الضبطية، فضلاً عن إقرار "قضاء التعويض الكامل"، الذي

(٥٥) د. محاسن الجواني. "الرقابة القضائية على أعمال الضبط الإداري: مرجع سابق، ص (61)، بتصرف.

(56) المرجع نفسه، ص (59)، بتصرف.

(٥٧) د. محاسن الجواني. "الرقابة القضائية على أعمال الضبط الإداري: مرجع سابق، ص (59)، بتصرف.

(٥٨) المرجع نفسه، ص (47)، بتصرف.

(59) ينظر: د. حنان علاوة وتوفيق زيد الخيل. "رقابة القضاء الإداري الجزائري على قرارات سلطة الضبط البيئي ضماناً لحماية البيئة"، بتصرف.



يمنح المتضررين حق اللجوء للقضاء لطلب التعويض المالي وجبر الأضرار الناجمة عن قرارات الضبط غير المشروعة، وذلك في حال ثبوت الخطأ الإداري والضرر المحقق.

وفي المقابل، يتضح لنا تبايناً جوهرياً وعميقاً في الطبيعة الوظيفية والمدى الإجرائي الممنوح للقاضي الإداري في كلا التشريعين، حيث يظهر تميز المنظومة الجزائرية بنوع من القوة القسرية الإيجابية الممنوحة للقاضي بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية (08-09)، التي تتجلى بوضوح عندما تتقاسم جهة الضبط الإداري (كالوالي) عن أداء واجبها في مواجهة المصانع المقلقة للراحة، إذ تملك المحكمة الإدارية هناك سلطة تقصّي المخالفة بنفسها عبر ندب الخبراء الفنيين لقياس الصوت، ومتى ما ثبت لها التجاوز بالأرقام، فإن القاضي لا يكتفي بإلغاء موقف الإدارة السلبي، بل يملك سلطة توجيه أوامر إلزامية مباشرة ومكتوبة إلى الوالي تأمره بفرض عقوبة الغلق أو سحب ترخيص المنشأة المخالفة، مدعومةً بآلية الغرامة التهديدية لكسر تعنت الإدارة وضمان النفاذ الفعلي للحماية البيئية.

وبالمقابل، يتجلى الفارق التشريعي عند النظر إلى اختصاص ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، إذ يتبين أنه يمثل بالدرجة الأولى قضاءً للتظلم والاعتراض والطعن على القرارات والمخالفات الضبطية الصادرة بالفعل من جهات الإدارة، فهو يراقب مدى مشروعية العقوبة الموقعة ومطابقتها للنظام دون أن يوجه أوامر مادية للإدارة بفرض عقوبات جديدة أو الحلول محلها في سلطة إنفاذ العقاب، وإن كان ينفرد في الوقت ذاته بمواكبة جودة الحياة ومستهدفات رؤية المملكة 2030، من خلال بسط الرقابة القضائية الحديثة على أعمال "الضبط الإداري الرقمي والقرارات الإلكترونية آلياً"، إلى جانب بسط رقابة مسلكية وتأديبية صارمة على سلوك رجال الضبط أنفسهم ومحاسبتهم عند التجاوز، وهو بُعدٌ وقائيٌ وحوكميٌ مميز ينفرد به النظام السعودي.

وتأسيساً على ما تقدّم، نلاحظ تكاملاً وثيقاً مع تميز كلّ منهما في مرحلة قضائية معينة، فمن حيث "مرحلة تنفيذ الأحكام البيئية وإجبار الإدارة المتقاعسة على معاقبة المنشآت الصاخبة"، نرى أن التشريع الجزائري يُعدّ الأقوى فاعلية؛ نظراً لامتلاك القاضي سلطة الأوامر التبعية والغرامة التهديدية الكفيلة بمنع بقاء الأحكام السمعية حبراً على ورق، بينما من حيث "المرحلة الوقائية وحوكمة الضبط الرقمي، بالإضافة إلى دقة أعمال معايير التناسب ومحاسبة منسوبي الضبط تأديبياً"، يتبين لنا أن النظام السعودي يُعدّ الأقوى والأكثر حداثةً وتكاملاً بما يتلاءم مع المعايير المعاصرة لصون السكينة العامة وحماية البيئة السمعية على مدار الساعة.

خاتمة الدراسة:

النتائج والتوصيات:

بعد الفراغ من الدراسة التحليلية المقارنة للإطار القانوني والرقابي لأعمال الضبط الإداري البيئي في مواجهة التلوث الضوضائي بين النظام السعودي والتشريع الجزائري، نصل إلى جملة من النتائج الجوهرية والمبادئ التنظيمية التي توازن بين سلطة الإدارة وحقوق الأفراد في السكينة العامة، وبناءً على ما جرى رصده، نعرض نتائج الدراسة متبوعةً بالتوصيات المقترحة على النحو الآتي:

أولاً: نتائج الدراسة:

١. الاعتماد على ثنائية الجزاء: نرى توافقاً جوهرياً بين المنظومة السعودية والجزائرية في التأسيس لـ "ثنائية الجزاء"؛ حيث تدمج كلتا المنظومتين بين التدابير الإدارية التحفظية الفورية (كالإغلاق المؤقت، ووقف الأنشطة، وحجز المركبات)، وبين العقوبات المالية والقضائية اللاحقة لضمان سرعة كبح التلوث الضوضائي.

٢. التفاوت الشاسع في فلسفة الردع المالي: نلاحظ تفاوتاً فلكياً للنظام السعودي في جسامه العقوبات المادية، إذ تصل الغرامات البيئية الفورية إلى عشرين مليون ريال، وتصل غرامات المرور الجسيمة إلى ستين ألف ريال، بينما تتسم غرامات التشريع الجزائري بالضآلة والضعف المادي، مما يضعف فاعليتها الردعية تجاه المنشآت الكبرى.

٣. وجود قصور في النطاق الزمني للتجريم الجزائري: يتضح لنا وجود ثغرة زمنية في قانون العقوبات الجزائري، حيث قصر عقوبة إغلاق راحة السكان بالضجيج والتجمهر على الفترة الليلية فقط، في حين يوفر النظام السعودي حماية شاملة للبيئة السمعية على مدار الساعة (نهاراً وليلاً) عبر أنظمة البيئة، والذوق العام، وقواعد المرور.

٤. التباين الجوهري في المدى الإجرائي للقضاء الإداري: يتجلى لنا اختلاف عميق في طبيعة التدخل القضائي، فالقضاء الجزائري - بموجب قانون الإجراءات 08-09 - يملك قوة قسرية تمنحه سلطة توجيه أوامر إلزامية مباشرة للوالي المتقاعس لمعاقبة المنشآت الصاخبة مدعومة بغرامة تهديدية، بينما يمثل ديوان المظالم السعودي قضاءً للتظلم والاعتراض والتعويض، يراقب مشروعية القرار الإداري دون الحلول محل الإدارة أو توجيه أوامر مادية لها لفرض عقوبات جديدة.

٥. التفوق السعودي في حوكمة الضبط الرقمي والأبعاد التنموية: يظهر لنا أن التجربة السعودية نجحت في نقل ملف السكينة العامة من مجرد "التزام بيئي تقني جامد" إلى "مستهدف إستراتيجي" مرن يواكب رؤية المملكة 2030 وبرامج جودة الحياة،



مستعينة بالرقابة الرقمية الإلكترونية الآلية، وبمبادرات حيوية معاصرة كـ "السعودية الخضراء" التي تعالج الضوضاء استباقياً بالتشجير الكثيف.

ثانياً: توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج السابقة، وفي سبيل صون التوازن المنشود بين فاعلية السلطة الإدارية وحماية طمأنينة الأفراد، نلحظ أهمية طرح التوصيات الآتية:

١. توصيات موجهة للنظام القانوني السعودي:

تطوير الصلاحيات الإلزامية للقضاء الإداري: نوصي بمنح القاضي الإداري في ديوان المظالم سلطة إصدار "أوامر تبعية إلزامية" موجهة لجهات الإدارة متى ما ثبت تقاعسها عن إنفاذ قرارات غلق الأنشطة الصاخبة، لضمان سرعة نفاذ الأحكام البيئية أسوةً بالمنهج الإجرائي الجزائري.

تسهيل عبء الإثبات الفني على الأفراد: بالنظر لطبيعة الضوضاء اللحظية وسرعة زوال أثرها لمادي، نقترح التوسع في نشر وحدات وأجهزة رصد رقمية ذاتية في الأحياء السكنية المجاورة للأنشطة التجارية، والورش الحرفية، والمشروعات الإنشائية الكبرى، ونوصي بربط هذه المنظومة الرقمية بتطبيقات ذكية والتي يمكن ان تسمى وسائل الإثبات البيئي تتيح للمواطنين تقديم بلاغات فورية مدعومة بقراءات موثقة بوحدة (الديسيبل)، مع مَد هذا النطاق التقني لتوثيق مخالفات الذوق العام المتعلقة بالصخب ورفع صوت الموسيقى داخل الأحياء؛ ليغدو هذا الرصد الرقمي دليلاً مادياً يقينياً يسهل على المتضررين إثبات المخالفة السمعية أمام جهات الضبط المختلفة.

تقنين لجان الوساطة البيئية والمجتمعية: نرى أهمية تفعيل مسار "التوفيق الودي" بين قاطني الأحياء وأصحاب الأنشطة التجارية المقلقة للراحة قبل اللجوء السريع لتدابير قاسية كالإغلاق التام، وذلك حمايةً للاستثمار الوطني، وتفعيلاً لمبادئ التدرج العقابي.

٢. توصيات موجهة للتشريع الجزائري:

تحديث اللوائح التقنية ومواكبة الحوكمة الرقمية: نوصي بضرورة مراجعة المراسيم التنظيمية القديمة (كالمرسوم 93-184) لتبني تصنيفات فئوية رقمية دقيقة للمناطق تماثل اللائحة السعودية المعاصرة، مع إلزام الإدارة بتوظيف شبكات الرصد الآلي وأجهزة القياس الحديثة بدلاً من الرقابة البشرية التقليدية.

توسيع النطاق الزمني لتجريم الضوضاء: نقترح تعديل المادة 442 مكرراً من قانون العقوبات الجزائري، ليمتد نطاق حماية السكنية العامة وطمأنينة الجوار ليشمل الفترات النهارية وأوقات الراحة، وعدم قصره على الليل فقط، لسد الثغرة القانونية الحالية. **تغليظ سقوف الغرامات المالية:** يتضح لنا ضرورة رفع قيمة الغرامات المرورية والبيئية المفروضة على السيارات والمنشآت المحدثة للصخب في الجزائر، لتكون عقوبات تصاعدية ضخمة تشل القدرة الاقتصادية للمخالفين وتجبرهم على مطابقة أوضاعهم الهندسية بتركيب كواتم الصوت وعزل الجدران.

٣. توصية مشتركة لتكامل المنظومتين:

نقترح بناء "دليل إرشادي مشترك" ينقل مميزات النجاح الرقمي في التجربة السعودية إلى التشريع الجزائري، لا سيما في حوكمة البلاغات الفورية، واعتماد أجهزة القياس الرقمية الحديثة (الديسيبل) لرصد المخالفات السلوكية والتجارية وتوثيقها بدقة، وفي المقابل، نوصي بالاستفادة من التجربة الجزائرية عبر إضافة شروط واضحة ومبسقة لطريقة عزل الصوت ومكافحة الاهتزازات داخل دراسات الأثر البيئي للمنشآت قبل تشغيلها؛ تفعيلاً للمنع الاستباقي للضوضاء؛ مما يحقق أعلى مستويات التكامل والوقاية لحماية السكنية العامة في كلا البلدين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المعاجم اللغوية

• مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، الهيئة العامة للطباعة الأميرية، القاهرة، 1999-2000م.

• ابن منظور، لسان العرب، وزارة الأوقاف السعودية، الجوانب، الجزء الأول، 1883م.

ثالثاً: الكتب الفقهية والقانونية:

• ابن الأخوة، محمد بن محمد، معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد محمود شعبان، القاهرة: دار الفنون.

• الشيزري، عبد الرحمن بن نصر، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: السيد الباز العريني، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر.

• عبد القادر الحسيني إبراهيم محفوظ، المواجهة الجنائية لجرائم تلوث البيئة السمعي، دراسة مقارنة.



رابعاً: الرسائل الجامعية والبحوث والمجلات العلمية:

- إبراهيم بن صالح بن إبراهيم التميمي، التلوث البيئي السعوي (الوضوئي) وعلاقته بحماية البيئة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030: دراسة فقهية نظامية مقارنة.
- أحمد محمد، مدى تأثير الضبط الإداري في حماية البيئة والتنمية المستدامة دراسة مقارنة (التشريع السعودي والمصري)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، سبتمبر 2025م.
- بوجزمة كوثر، الحماية الجنائية من التلوث الضوئي في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 16، العدد 1، 2023م.
- بوسبع ريمة، الحماية القانونية من التلوث السعوي في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، مجلد 9، العدد 2.
- سليمان العجاني، إجراءات ضبط المخالفات البيئية، دراسة تحليلية في نظام البيئة السعوي.
- شهب جازية، وبوسبع ريمة، الآليات القانونية الوطنية للحماية من التلوث الضوئي.
- طواهرية نعيمة، الضبط الإداري البيئي في التشريع الجزائري.
- عبد المنعم بن أحمد، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2008-2009م.
- علاوة حنان، وزيد الخيل توفيق، رقابة القضاء الإداري الجزائري على قرارات سلطة الضبط البيئي ضماناً لحماية البيئة.
- فهد هادي حبتور، جريمة التلوث السعوي في النظام السعوي: دراسة مقارنة.
- محاسن الجواني، الرقابة القضائية على أعمال الضبط الإداري دراسة في ضوء مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
- محمود عبابنة، الحماية الإدارية من التلوث الضوئي - دراسة في النظام القانوني السعوي، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 4، 2019م.
- منصور مجاحي، المعالجة التشريعية لمشكل التلوث السعوي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والعقائدية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، السنة 2020م.
- يوسف ناصر حمد الظفيري، الضبط الإداري وحدود سلطاته في الظروف العادية والظروف الاستثنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 74، ديسمبر 2020م.

خامساً: الأنظمة واللوائح والمراسيم والقرارات الوزارية

• المملكة العربية السعودية:

- اللائحة التنفيذية للضوضاء، نظام البيئة، الصادرة بقرار وزير البيئة والمياه والزراعة رقم (1442/429/1) وتاريخ 10/27/1442هـ.
- لائحة المحافظة على النوق العام، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (444) بتاريخ 4/8/1440هـ وتصنيف مخالفاتها.
- النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) وتاريخ 27/8/1412هـ.
- نظام الأنشطة المقلقة للراحة، أو الخطرة، أو المضرة بالصحة، أو البيئة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/14) بتاريخ 8/1423/4هـ.
- نظام البيئة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/165) وتاريخ 19/11/1441هـ.
- نظام المرور، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/85) وتاريخ 26/10/1428هـ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.
- الجمهورية الجزائرية:
- الدستور الجزائري لعام 2020م.
- قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09.
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003م، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القرار المؤرخ في 27 مارس 2004م، المتضمن الموافقة على الوثيقة التقنية التنظيمية المتعلقة بـ "العزل الصوتي للجدران عن الضجيج الجوي".
- المرسوم التنفيذي رقم 03-410 المحدد للمستويات القصوى لانبعاث الأذخنة والغازات السامة وضجيج السيارات.
- المرسوم التنفيذي رقم 93-184 المتعلق بتنظيم الضجيج وتطبيقاته.



حوكمة تشريعات الاستثمار الأجنبي وأثرها في تعزيز الامتثال القانوني في المملكة العربية السعودية.

Governance of Foreign Investment Legislation and Its Impact on Enhancing Legal Compliance in the Kingdom of Saudi Arabia.

د. ندى غرم الله الغامدي^(٢)
أستاذ القانون العام المساعد بكلية الشريعة
والقانون بجامعة جدة
E-mail: Nalgamdy@uj.edu.sa

أ. بشرى محمد الحداد^(١)
برنامج الماجستير التنفيذي
كلية الشريعة والقانون - جامعة جدة
E-mail: BUSHRA-ALHADDAD@outlook.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى استقراء العلاقة بين حوكمة الأطر التشريعية للاستثمار الأجنبي في المملكة وبين مستوى الامتثال القانوني الناشئ عنها، من خلال تحليل الإطار النظامي المنظم للاستثمار الأجنبي، وتقييم مدى مواءمته لمعايير الحوكمة الأساسية كالشفافية والمساءلة كما يتناول البحث بيان مدى التزام المستثمرين بالأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة ودور السلطات التنظيمية في إنفاذ التشريعات ذات الصلة، وفعالية الأطر الرقابية، وأثر ذلك في رفع مستوى الامتثال القانوني لدى المستثمرين الأجانب. تناولت هذه الدراسة بالعرض والتحليل مدى حوكمة تشريعات الاستثمار الأجنبي وأثرها في تعزيز الامتثال القانوني في المملكة العربية السعودية واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للنصوص النظامية، حيث تم تحليل نظام الاستثمار الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/٠١/١٦ هـ بالاستناد إلى مقاييس الحوكمة الدولية. ويخلص البحث إلى أن تطوير النظم التشريعية وفق معايير الحوكمة العالمية ليس مجرد مقتضى تنظيمي، بل ضرورة لتعزيز الموثوقية والاستقرار القانوني للمستثمر الأجنبي وتعزيز مؤشرات الامتثال القانوني وصولاً إلى نتيجة مفادها أن إرساء دعائم الحوكمة التشريعية يمثل الركيزة النظامية لرفع كفاءة البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة التشريعات، الاستثمار الأجنبي، الامتثال القانوني.

Abstract:

This research aims to examine the relationship between the governance of the legislative frameworks regulating foreign investment in the Kingdom of Saudi Arabia and the resulting level of legal compliance, through analyzing the regulatory framework governing foreign investment and evaluating the extent of its alignment with the fundamental principles of governance, such as transparency and accountability. The research also addresses the extent to which investors comply with the laws and regulations in force in the Kingdom, as well as the role of regulatory authorities in enforcing the relevant legislation, the effectiveness of supervisory frameworks, and the impact of such measures on enhancing the level of legal compliance among foreign investors.

This study examines and analyzes the governance of foreign investment legislation and its impact on promoting legal compliance in the Kingdom of Saudi Arabia. The study adopted the descriptive-analytical approach in analyzing legal texts, whereby the New Investment Law issued by Royal Decree No. (M/19) dated 16/01/1446H was analyzed in light of international governance indicators.

The research concludes that developing legislative systems in accordance with international governance standards is not merely a regulatory requirement, but also a necessity for enhancing reliability and legal stability for foreign investors, as well as strengthening indicators of legal compliance. The study further concludes that establishing the foundations of legislative governance constitutes the legal cornerstone for improving the efficiency of the investment environment in the Kingdom of Saudi Arabia

Keywords: Legislative Governance, Foreign Investment, Legal Compliance.



المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلق الله أجمعين محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، أما بعد.. في ظل اهتمام المملكة العربية السعودية بتعزيز الاستثمار الأجنبي باعتباره أحد الركائز الأساسية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال رؤية المملكة (٢٠٣٠)، عملت المملكة على تطوير الأطر التشريعية لنظام الاستثمار الأجنبي لضمان جذب الاستثمارات، حيث تهدف المملكة في الركيزة الثانية من ركائز رؤيتها إلى أن تصبح قوة استثمارية عالمية ويأتي ذلك من خلال تحسين بيئة الاستثمار والأعمال والارتقاء بتصنيف المملكة في المؤشرات العالمية ذات الصلة بهدف خلق اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، غير أن فاعلية هذا الاستثمار ولاسيما الأجنبي منه يرتبط بمدى كفاءة الحوكمة التشريعية وقدرتها على تعزيز الامتثال القانوني.

ومن هذا المنطلق برزت الحوكمة كأحد المفاهيم الحديثة التي تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة بما ينعكس إيجاباً على مستوى الالتزام القانوني لدى المستثمرين وخصوصاً في مجال الاستثمار الأجنبي واستناداً إلى ذلك صدرت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار بقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٤) وتاريخ ١٤٤٣/٠٢/٢٨ هـ بهدف تعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة من خلال الاستفادة من القدرات الاستثمارية في المملكة وموقعها الجغرافي والاستراتيجي بما يتوافق مع رؤية المملكة (٢٠٣٠) وأفضل الممارسات الدولية في الحوكمة كما تجسدها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^(٢) التي تُعد مرجعاً عالمياً في تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المستثمرين فضلاً عن مراعاة ما استقر من مبادئ وسياسات الاستثمار في المملكة المقررة بموجب التوجيه الكريم رقم (١٦٩١٧) وتاريخ: ١٤٤٠/٠٣/٢٧ هـ.

ويتضح من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة أن هناك توجهاً واضحاً نحو تحديث الأطر التشريعية وجعلها أكثر وضوحاً وشفافية إذ صدر نظام الاستثمار الجديد بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/٠١/١٦ هـ والذي بدوره ألغى نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٢١/٠١/٠٥ هـ مما يعكس تعزيز الحوكمة التشريعية ورفع كفاءة البيئة الاستثمارية، ويُعد الطرح العام الأولي لشركة أرامكو عام ٢٠١٩ مثالاً بارزاً على أثر الحوكمة والشفافية في تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي إذ ساهم التزام الشركة بالإفصاح وتطبيق معايير الحوكمة في تعزيز ثقة المستثمرين الأمر الذي انعكس على نجاح الطرح واستقطاب استثمارات ضخمة^(٣).

مشكلة البحث:

ما مدى توافق نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية مع مبادئ الحوكمة العالمية وأثره في تعزيز الامتثال القانوني؟

أهداف البحث:

- بيان مفهوم الحوكمة وعلاقتها في تعزيز الامتثال القانوني، وأثرها في خلق بيئة استثمارية مستدامة.
- بيان متطلبات المستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء أطر الحوكمة المختلفة.
- بيان مدى التزام المستثمرين بالأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة، وأثر الحوكمة في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين.
- تحليل الإطار النظامي المنظم للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية ومدى توافقه مع معايير الحوكمة الدولية.

أهمية البحث:

إن مفهوم الحوكمة والالتزام يُعد من المفاهيم الحديثة نسبياً على المستوى الإقليمي مما يجعل تطبيقه على نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية موضوعاً ذا طبيعة بحثية لم يحظَ بدراسة موسعة على المستوى المحلي وتبرز أهمية هذا الموضوع في ظل ندرة البحوث في هذا المجال إلى جانب التحديثات المستمرة التي شهدتها الأنظمة المرتبطة بالاستثمار في المملكة العربية السعودية لاسيما النظام الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/٠١/١٦ هـ، والذي بدوره ألغى نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٢١/٠١/٠٥ هـ وهو ما شكّل دافعاً علمياً لدراسة أطر الحوكمة المتعلقة بهذه التطورات وتحليل أثرها على وضوح الإطار النظامي للمستثمر الأجنبي وانعكاس ذلك على مستوى الالتزام القانوني، كما تبرز أهمية البحث في ربط الإطار النظامي الوطني بالمعايير الدولية للحوكمة وعلى رأسها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي بما يسهم في تقييم مدى توافق البيئة الاستثمارية في المملكة مع أفضل ممارسات الحوكمة العالمية.

(١) موقع ويب: رؤية السعودية ٢٠٣٠ (<https://2u.pw/Juqup0>)

(٢) تم توقيع اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ عندما أُعيد تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECD)، التي تم تشكيلها في عام ١٩٤٨ لإدارة المساعدات بموجب خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لتصبح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "من أجل تعزيز تقاليد التعاون وتطبيقها على مهام جديدة وأهداف أوسع.

(٣) موقع ويب: أرامكو السعودية، "نشرة الإصدار الخاصة بالطرح العام الأولي ٢٠١٩" (<https://www.aramco.com/ar/news-media/news/2019/saudi-aramco-announces-the-publication-of-prospectus>)



في حدود اطلاع الباحث لم يتم العثور على دراسات تناولت حوكمة الأطر التشريعية المنظمة للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية وأثرها المباشر في مستوى الالتزام القانوني بصورة مباشرة على الرغم من وجود دراسات في بعض الدول كالجائر ودولة الإمارات العربية المتحدة والتي تناولت أثر الحوكمة في الاستثمار الأجنبي وقد أشارت تلك الدراسات إلى وجود تفاوت في تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الأطر المنظمة للاستثمار الأمر الذي قد ينعكس على مستوى الالتزام القانوني وهو ما يسعى هذا البحث إلى دراسته في إطار النظام السعودي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة واستقراء القوانين المتعلقة بموضوع البحث لاسيما النصوص النظامية الخاصة بنظام الاستثمار الأجنبي وتحليلها في ضوء مبادئ ومعايير الحوكمة الدولية بما يشمل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

خطة البحث:

تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث رئيسية؛ إذ يتناول المبحث الأول الأسس العامة للحوكمة من حيث مفهومها وعلاقتها بالامتثال القانوني إلى جانب مقاييس الحوكمة الدولية ومتطلبات المستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء معايير الحوكمة العالمية، ويُخصص المبحث الثاني لدراسة الإطار النظامي المنظم للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية ومدى توافقه مع مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي وبيان ماهيته وشروطه ومزاياه وعيوبه، في حين يتناول المبحث أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي من خلال تحليل دورها في تعزيز الالتزام القانوني ورفع كفاءة البيئة الاستثمارية وأثرها في الحد من الجرائم الاقتصادية الدولية وتعزيز فعالية وسائل تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار الأجنبي بما يسهم في تحقيق الامتثال القانوني.

المبحث الأول: الأسس العامة للحوكمة:

يتناول هذا المبحث بياناً تفصيلياً للأسس العامة للحوكمة من خلال بيان مفهومها ونشأتها وتطورها، إضافة إلى توضيح الإطار النظري الذي تستند إليه ونسعى في هذا المبحث إلى استعراض أبرز مؤشرات الحوكمة العالمية مع بيان كيفية تطبيق هذه المؤشرات على نظام الاستثمار الأجنبي بما يعكس مدى توافقه مع المعايير الدولية. ويتناول المبحث كذلك أهم الممارسات التي تعتمد عليها المنشآت لتطبيق أطر الحوكمة وذلك في ضوء التوجهات المعتمدة لدى وزارة المالية في المملكة العربية السعودية بما يبرز دور هذه التوجهات في تعزيز كفاءة وشفافية الأداء المؤسسي.

ومن جانب آخر يوضح المبحث العلاقة بين الحوكمة والالتزام باعتبار أن الالتزام يعد أحد الركائز الأساسية لضمان فاعلية تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات كما يتطرق إلى متطلبات المستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء أطر الحوكمة العالمية ومدى انعكاس ذلك على البيئة الاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة ونشأتها:

مفهوم الحوكمة: يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الشائعة في أدبيات السياسة والإدارة والاقتصاد، على الرغم من شيوع المصطلح إلا أنه ليس هناك إجماع حول تعريف محدد له.^(٤)

المفهوم اللغوي للحوكمة: الحوكمة أو التحكيم مصدر وحكم، يحكم بتشديد الكاف أي جعله حكماً والحكم بضم الحاء وسكون الكاف هو القضاء، وجاء بمعنى العلم والفقه والقضاء بالعدل، ومن قول الله عز وجل "وأتيناه الحكم صبياً" ومنه الحكمة بمعنى وضع الشيء في محله.^(٥)

وتعرف الحوكمة حسب تعريف البنك الدولي: التقاليد والمؤسسات التي تُمارس من خلالها السلطة في بلد ما^(٦).

ويتمثل جوهر الحوكمة في مدى فعالية تطبيق الأنظمة والتشريعات وليس مجرد وجودها، كما ترتبط الحوكمة برفع كفاءة الأداء المؤسسي من خلال تعزيز الشفافية وتفعيل أدوات الرقابة والمساءلة والحد من الفساد الإداري والمالي. ويلاحظ أن بعض البيانات قد تواجه تحديات تتعلق بمستوى الالتزام والشفافية، وهو ما يجعل دراسة الحوكمة ضرورية لفهم واقع الممارسات الإدارية والتنظيمية.

وبناءً على ذلك أصبحت الحوكمة من المعايير المهمة التي يُقاس من خلالها مستوى تطور الدول والمؤسسات، خاصة مع الاعتماد على مؤشرات دولية تشمل سيادة القانون وفعالية الأداء الحكومي وجودة التنظيم ومكافحة الفساد.

(١) أميمة قهود وسارة بهوو، بحث تخرج ماجستير بعنوان دور الحوكمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣، الجزائر، ص ٧

(٢) سيد عبد النبي، التحكيم وسيلة لفض النزاعات في التجارة الدولية والاستثمار، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، ٢٠١٩، ص ١١

(٤) مؤشرات الحوكمة العالمية: المنهجية المنقحة لقياس الحوكمة باستخدام بيانات الإدراك - ديسمبر ٢٠٢٥، ص ٦



يُعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم التي تعود جذورها إلى عدة عقود حيث يمكن تتبع بداياته إلى أعمال الاقتصادي الأمريكي رونالد كوز Ronald Coase الذي نشر عام ١٩٣٧ مقالاً بعنوان "طبيعة المؤسسة" وقد ركّز فيه على فكرة أن وجود المؤسسات لا يأتي بشكل عشوائي بل يرتبط بقدرتها على تنظيم العمليات داخلياً بطريقة تقلل من تكاليف التعاملات مقارنة بالسوق مما يجعلها في بعض الحالات أكثر كفاءة من آلية العرض والطلب.

الفرع الأول: مؤشرات الحوكمة الدولية WGI:

تعد مؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators) من أهم الأدوات المستخدمة لقياس مستوى الحوكمة في دول العالم وقد بدأ إصدارها لأول مرة عام ١٩٩٩ وتقدم بشكل سنوي مجموعة من المؤشرات التي تغطي ستة أبعاد رئيسية وهي:

(المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، ومكافحة الفساد) (٨) ونفصل هذه المؤشرات على النحو الآتي^٩.

١- المساءلة والمشاركة Voice and Accountability

يرتبط هذا المؤشر بمدى قدرة المواطنين على المشاركة في الجوانب السياسية والتعبير عن آرائهم بحرية إذ يهتم بقياس إمكانية الأفراد في اختيار حكومتهم من خلال انتخابات نزيهة، إلى جانب حرية التعبير ووجود وسائل إعلام مستقلة قادرة على نقل المعلومات ومحاسبة السلطة، كما يشمل حرية تكوين الأحزاب والجمعيات، لأن توفر هذه الحريات يعكس وجود بيئة سياسية تسمح بمشاركة المجتمع في صنع القرار بصورة أوسع.

وعلى المستوى المحلي تمتد المشاركة لتشمل إسهام المواطنين في قضايا التنمية والاستدامة، مثل المشاركة المجتمعية في التخطيط الحضري في بعض الدول الأجنبية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence

يعكس هذا الجانب قياس مستوى الاستقرار السياسي داخل الدولة ومدى تعرض النظام السياسي للاضطرابات أو التهديدات المختلفة، مثل الانقلابات أو النزاعات الداخلية أو الأعمال الإرهابية، كما يهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الحفاظ على استقرار مؤسساتها السياسية واستمرار عملها بصورة طبيعية وعادةً ما تحصل الدول المستقرة التي لا تواجه اضطرابات متكررة على تقييم أعلى في هذا المؤشر لأن الاستقرار السياسي يعد من العوامل الأساسية التي تساعد على تحقيق التنمية وتنفيذ السياسات العامة بشكل فعال.

٣- فعالية الحكومة Government Effectiveness

يتناول هذا المؤشر كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية مثل جودة التعليم والصحة والبنية التحتية بالإضافة إلى كفاءة الجهاز الحكومي ودرجة احترافيته ومدى استقلاله عن الضغوط السياسية كما يهتم بقدرة الحكومة على تنفيذ السياسات التي تعلنها بشكل فعلي لأن نجاح الخطط الحكومية لا يرتبط بوجودها فقط وإنما بقدرة المؤسسات على تطبيقها على أرض الواقع.

٤- جودة التنظيم Regulatory Quality

يرتبط هذا المؤشر بقدرة الحكومة في وضع سياسات وأنظمة تدعم النشاط الاقتصادي وتشجع القطاع الخاص على النمو فهو يهتم بقياس مدى وضوح القوانين الاقتصادية وسهولة بدء الإجراءات المتعلقة بالأعمال والاستثمار إضافة إلى تقليل القيود التي قد تعيق النشاط الاقتصادي وبلا شك كلما كانت البيئة التنظيمية مرنة وواضحة وتدعم الابتكار والمشاريع فإن الدولة سوف تحقق درجة أعلى في هذا المؤشر الأمر الذي يساهم في جذب الاستثمارات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدولة.

٥- سيادة القانون Rule of Law

ويعني هذا الجانب بمدى احترام القوانين وتطبيقها بشكل عادل على جميع الأفراد داخل إقليم الدولة دون تمييز ويتضمن ذلك استقلال القضاء وقدرته على إصدار أحكام عادلة إضافة إلى حماية حقوق الأفراد والممتلكات وضمان تنفيذ العقود كما يشمل مستوى الأمن في المجتمع ومدى انتشار الجريمة عندما يثق الناس في النظام القانوني ويشعرون أن العدالة تُطبق على الجميع فإن الدولة تحقق مستوى مرتفعاً في هذا المؤشر.

٦- مكافحة الفساد Control of Corruption

وأما ما يخص مؤشر مكافحة الفساد فإنه يقيس مدى انتشار الفساد في القطاع العام مثل الرشوة واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية ويركز على ما إذا كان المسؤولون يستخدمون مناصبهم لخدمة المجتمع أو لتحقيق مكاسب خاصة وهو مؤشر

(١) د. عبد الرحمن فريجة سلايدات مقرر حوكمة وتنمية، لتخصص سياسات عامة برنامج ماجستير، ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ص ١.

(١) موقع ويب: مؤشرات الحوكمة العالمية | WGI (<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators>)

(٢) مؤشرات الحوكمة العالمية: المنهجية المنقحة لقياس الحوكمة باستخدام بيانات الإدراك - ديسمبر ٢٠٢٥، ص ٧



مهم جداً في الواقع العملي لما يحصل من تجاوزات عملية غير قانونية في القطاع العام وسيتم التطرق لهذه التجاوزات وبيانها في المبحث الثالث، كما يقيس المؤشر فعالية الأنظمة الرقابية ووسائل محاسبة المخالفين داخل مؤسسات الدولة.

الفرع الثاني: المعايير الدولية للحوكمة وتطبيقاتها المؤسسية:

شهدت الحوكمة خلال السنوات الأخيرة اهتماماً دولياً متزايداً أدى إلى ظهور عدد من الأطر والمعايير العالمية التي أصبحت مرجعاً مهماً لتطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات العامة والخاصة، وتعد وزارة المالية الجهة المسؤولة عن إدارة السياسات المالية والإشراف على الأنظمة المالية والضريبية بما يساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وقد أشارت وزارة المالية إلى أهم أطر الحوكمة العالمية التي توضح المعايير والمبادئ المتعلقة بممارسات الحوكمة والتي تُستخدم كدليل إرشادي لتحسين الأداء المؤسسي ورفع مستوى الشفافية والمساءلة، وهي كالتالي^(١):

١. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): التي تهدف إلى تطوير أطر قانونية وتنظيمية لحوكمة الشركات مع التركيز على تعزيز شفافية وفعالية المنشآت واتساقها مع سيادة القانون^(٢).
٢. تقرير كينج عن حوكمة الشركات: يركز هذا التقرير على تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يساهم في تحقيق الاستدامة داخل المؤسسات.
٣. قانون ساربنز أوكسلي (SOX): يهتم هذا القانون بوضع مجموعة من السياسات والعمليات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تساهم في توجيه أداء المنشأة وتعظيم قيمتها وتعزيز الرقابة المالية والإدارية.
٤. معايير الحوكمة للخدمات العامة: التي تهدف إلى التركيز على طرق الدعم لوظائف الحوكمة المختلفة؛ للوصول إلى ما يعرف بالحوكمة الديناميكية.
٥. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): يسعى إلى تعزيز تطبيق الحوكمة الفعالة في القطاع العام والمساعدة في تطوير الممارسات المهنية والرقابية المتعلقة بالإدارة المالية.

المطلب الثاني: العلاقة بين الحوكمة والالتزام:

من خلال استعراض مفهوم الحوكمة وأطرها المختلفة يتبين من وجهة نظر الباحث أن نجاح وكفاءة الحوكمة لا تعتمد على وجود لوائح وقوانين مكتوبة فقط، بل تعتمد بدرجة أساسية على مدى تطبيقها الفعلي داخل بيئة العمل فالأطر النظرية للحوكمة مهما كانت دقيقة تبقى محدودة الأثر ما لم يتم تفعيلها داخل المؤسسة.

ويظهر الالتزام هنا بوصفه الجانب التطبيقي أو العملي للحوكمة إذ من خلاله تتحول السياسات والإجراءات إلى ممارسات يومية داخل المؤسسة وبالتالي تساهم في تنظيم عملية اتخاذ القرار وتنفيذ المهام وبناءً على ذلك لا يمكن النظر إلى الالتزام كعنصر مستقل، بل هو جزء مكمل وأساسي لنجاح الحوكمة.

متطلبات المستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء أطر الحوكمة العالمية.

سبق في الفصل السابق التطرق إلى مفهوم الحوكمة وأطرها المختلفة وكذلك مؤشرات الحوكمة العالمية ودورها في قياس جودة الأداء المؤسسي كما تم توضيح العلاقة بين الحوكمة والالتزام وأثر ذلك في تحسين بيئة العمل داخل المؤسسات واستكمالاً لذلك يركز هذا الفصل على متطلبات المستثمر الأجنبي وعلاقتها بأطر الحوكمة العالمية خاصة مع التطورات الاقتصادية والتنظيمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: أهمية الحوكمة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي:

تُعد الحوكمة من الأساليب الحديثة التي تساعد على تنظيم العمل داخل المؤسسات من خلال تحديد المسؤوليات وتنظيم العلاقة بين الأطراف المختلفة بما يحقق التوازن بين المصالح الخاصة والعامة ويعزز مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ويساعد على الحد من الفساد وتحسين كفاءة الإدارة، ويمكن توضيحها في الآتي:

١. تساهم الحوكمة في تطوير ممارسات الإدارة الحديثة من خلال تحسين هياكل مجالس الإدارة، وضمان حماية حقوق المساهمين، ولا سيما صغار المستثمرين، إضافة إلى تفعيل نظم الرقابة الداخلية وتعزيز الإفصاح والشفافية، والمساواة في الفرص سواء كانت الشركات مدرجة أو غير مدرجة^(٣).
٢. يساعد الالتزام بمبادئ الحوكمة على رفع مستوى ثقة المجتمع في عمليات الخصخصة، نظراً لاعتمادها على قواعد إدارية واضحة ومنظمة^(٤).

(١) نشرة الحوكمة الصادرة عن وزارة المالية العدد ٧ - أغسطس ٢٠٢٢ ص ٢

(٢) مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): <https://www.ccacoalition.org/ar/partners/organisation-economic-co->

(operation-and-development-oecd)

(١) طارق نبيل محمد الدسوقي، الإدارة الرشيدة والحوكمة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٥١

(٢) شريف جمال الدين نوفل، الحوكمة والياتها في محاربة الفساد، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد ٢٥، ٢٠١٦، ص ٢٥٠.



٣. تسهم الحوكمة الفعالة في تحسين البيئة الاستثمارية، مما يدعم جذب الاستثمارات ويعزز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى البعيد، خاصة من خلال التأكيد على الشفافية في الممارسات المالية. (١٤)

٤. تعمل الحوكمة الجيدة على تحقيق كفاءة أعلى في توزيع الموارد واستغلالها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أداء المؤسسات ويزيد من قدرتها التنافسية. (١٥)

٥. تعزز الحوكمة مبادئ النزاهة والانضباط داخل المؤسسات، بحيث تشمل جميع المستويات الوظيفية بدءاً من القيادات العليا وصولاً إلى الموظفين. (١٦)

٦. تتيح الحوكمة إطاراً مرجعياً يمكن الباحثين والمهنيين من دراستها ومقارنتها بممارسات الحوكمة في دول أو مؤسسات أخرى، بما يساهم في تطويرها وتحسينها. (١٧)

وفي هذا السياق لا تقتصر الشفافية على وضوح السياسات والإجراءات الحكومية فحسب، بل تمتد لتشمل مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي داخل الدولة إذ يُعد الإفصاح عن المعلومات المالية والاقتصادية من أهم العوامل التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي عند تقييم الفرص الاستثمارية ومقارنة الأسواق المختلفة.

المطلب الثاني: تحليل متطلبات المستثمر الأجنبي في ضوء مؤشرات الحوكمة العالمية:

على مستوى **المساءلة والمشاركة (Voice and Accountability)** يهتم المستثمر الأجنبي بمدى توفر الشفافية وحرية التعبير داخل الدولة لأن ذلك يساعده على فهم البيئة الاستثمارية في الدولة المضيفة وكلما كانت المشاركة أكبر وكان هناك قدر من حرية الإعلام وتعدد الآراء، زادت ثقة المستثمر في المؤسسات القائمة، كما أن وضوح السياسات الحكومية واستقرارها يعطيه نوع من الاطمئنان خصوصاً في الاستثمارات طويلة الأجل لذلك فإن توفر المشاركة والشفافية يُعد من العوامل التي تساهم في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية وتشجيع المستثمر الأجنبي على الدخول إلى السوق.

ويُعد **الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence)** من العوامل المهمة في تقييم المستثمر للبيئة الاستثمارية حيث إن تأثيره لا يقتصر على الجانب الأمني فقط، بل يمتد ليشمل استمرارية المشاريع وحماية الأصول لذلك يميل المستثمر إلى البيئات المستقرة حيث تكون التغيرات متوقعة وليست مفاجئة لأن عدم الاستقرار يزيد من تكلفة الاستثمار ومخاطره.

أما فيما يتعلق بـ **فعالية الحكومة (Government Effectiveness)** فيرتبط مباشرة بتجربة المستثمر داخل الدولة من حيث سرعة الإجراءات وكفاءة الخدمات الحكومية فإذا كانت الإجراءات سهلة وسريعة وأقل تعقيداً ساهم ذلك في تقليل الوقت والتكاليف على المستثمر كذلك فإن جودة الخدمات والبنية التحتية مثل النقل والاتصالات لها دور مهم في تسهيل الأعمال ودعم الاستثمار.

وأما **جودة التنظيم (Regulatory Quality)** فالمستثمر يهتم كثيراً بوضوح الأنظمة واستقرارها وعدم وضوح القوانين أو كثرة التغييرات فيها تجعل التخطيط للاستثمارات والمشاريع أصعب خاصة إذا كانت المشاريع طويلة الأجل أو مشاريع مستقبلية. أما **سيادة القانون (Rule of Law)** فهي تمثل الركيزة الأساسية لبناء الثقة الاستثمارية إذ أنها من أهم الأشياء التي يعتمد عليها المستثمر فوجود القوانين أمر مهم وجوهري لكن الأهم هو تطبيقها بشكل عادل دون تمييز، ويهتم المستثمر باستقلال القضاء وسرعة حل النزاعات التجارية وحماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود بشكل عادل دون تحيز لطرف على الآخر.

وأخيراً فإن **مكافحة الفساد (Control of Corruption)** تُعد من أهم العوامل المؤثرة في جاذبية البيئة الاستثمارية حيث إن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية نتيجة الممارسات غير النظامية وتكوين بيئة غير عادلة في المنافسة بينما يساهم انخفاض الفساد في الدول ووجود رقابة فعالة في تعزيز كفاءة السوق ورفع مستوى الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب مما يساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي:

يتناول هذا المبحث الإطار النظامي للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، من خلال بيان الأسس القانونية المنظمة له وأبرز التطورات التشريعية التي شهدتها، بما يعكس توجه المملكة نحو تعزيز بيئة الاستثمار وتحسين جاذبيتها في ضوء مستهدفات رؤية (٢٠٣٠).

(٣) محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٨

(٤) مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥، ص ٥٠

(٥) علي الصادق أحمد علي، فتح الرحمن الحسن منصور، دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحاد بالسودان "دراسة تحليلية ميدانية"، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان، السودان، المجلد ٠١، العدد ٢٠١٣، ص ١٤٢.

(٦) شراطي نسيم، تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المديّة، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٣٤



الفصل الأول: الإطار النظامي المنظم للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية ومدى توافقه مع أطر الحوكمة الدولية:
يُعد الاستثمار الأجنبي أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول في دعم نموها الاقتصادي وتعزيز قدرتها التنافسية، حيث يسهم في نقل رؤوس الأموال والتقنيات والخبرات.

ويأتي هذا الفصل لتناول الإطار النظامي المنظم للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، من خلال بيان ماهيته ونطاق تطبيقه، بالإضافة إلى استعراض الأهداف والمبادئ العامة التي يقوم عليها، وحقوق المستثمرين التي كفلها النظام، بما يعكس مدى تطور البيئة التشريعية للاستثمار في المملكة.

كما يهدف إلى إبراز مدى توافق هذا الإطار النظامي مع أطر الحوكمة الدولية، وبالأخص معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وما يقابلها من مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) الصادرة عن البنك الدولي، وذلك لبيان العلاقة بين الجانب النظري للحوكمة ومدى انعكاسه على الواقع التطبيقي في البيئة الاستثمارية.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي ونطاق تطبيق نظام الاستثمار:

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي بأنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، وهو ذلك الاستثمار القائم على تحقيق علاقات جيدة تهدف إلى إنشاء أو توسيع مؤسسة، شركة، فرع، أو المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة (١٨).

كما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر (١٠٪) أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (١٩).

أما نظام الاستثمار السعودي، فيعرف الاستثمار الأجنبي بأنه استخدام رأس المال لإنشاء مشروع استثماري في المملكة، أو توسيعه، أو تطويره، أو تمويله، أو تملكه جزئياً، أو كلياً، أو إدارته؛ من أجل تحقيق منفعة اقتصادية (٢٠).

وبناءً على ما ورد من تعاريف فإنه يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه: قيام شخص طبيعي أو اعتباري بتوظيف رؤوس الأموال من خارج دولته في أنشطة اقتصادية داخل دولة أخرى، من خلال إنشاء أو تمويل أو تطوير أو تملك مشاريع بشكل كلي أو جزئي، مما يتيح لهم السيطرة أو المشاركة في إدارتها وذلك بقصد تحقيق عوائد اقتصادية بين الدول وتنمية الاقتصاد المضيف. كما وسعت اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي مفهوم رأس المال الأجنبي حيث شملت النقود والأوراق المالية والتجارية والأرباح المعاد استثمارها والآلات والمعدات والحقوق المعنوية كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج (٢١).

ويطبق نظام الاستثمار على جميع المستثمرين في المملكة العربية السعودية، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، من السعوديين أو غير السعوديين، وفقاً لأحكامه والأنظمة ذات العلاقة، ويُسنتى من أحكامه المستثمرون الأجانب الطبيعيون المنتمون إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث يعاملون معاملة المستثمر السعودي وفقاً للاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصادق عليها بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٨) وتاريخ ١٤٢٤/٠٨/١٥ هـ.

الفرع الأول: الأهداف والمبادئ العامة للاستثمار:

تأسيساً لما تهدف له المملكة من أن تصبح قوة استثمارية عالمية والارتقاء بتصنيف المملكة في المؤشرات العالمية ذات الصلة فقد صدر نظام الاستثمار الأجنبي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/١/١٦ هـ والذي بدوره ألغى نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٢١/٠١/٠٥ هـ، بما يؤكد توجه المملكة في تطوير البيئة الاستثمارية وإرساء إطار نظامي يقوم على أسس واضحة من خلال تحديث الأنظمة بما يتوافق مع المبادئ الاسترشادية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ولذلك حددت وزارة الاستثمار المبادئ الأساسية التي تستند عليها المملكة لتعكس توجهاً نحو تعزيز العدالة والشفافية في البيئة الاستثمارية في المملكة حيث تضمنت عدد من الضمانات التي تكفل حماية حقوق المستثمرين وتعزيز الثقة في الإطار النظامي للاستثمار.

والتي شملت ضمان المساواة بين المستثمرين السعوديين وغير السعوديين كذلك حماية ممتلكات الاستثمارات وفقاً لما تقتضي به الأنظمة في المملكة إلى جانب تعزيز استدامة الاستثمارات من خلال تبني إجراءات واضحة وشفافة للتعامل مع شكاوى

(١) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هي منظمة اقتصادية حكومية دولية تضم ٣٨ دولة عضو، تأسست في عام ١٩٦١ لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية

(٢) صندوق النقد الدولي: دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، الجزء ١٨، الفقرة ٣٥٩، ١٩٩٣، ص ٨٦.

(٣) نظام الاستثمار الجديد بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/٠١/١٦ هـ.

(٦) اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الجديد بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/٠١/١٦ هـ.



المستثمرين كما أكدت على أهمية تقديم الحوافز (٢٢). كما شملت هذه المبادئ الجوانب التنظيمية والبيئية من خلال التأكيد على الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية ويتضح اهتمام المملكة بالجانب البيئي من التزام المستثمرين السعوديين وغير السعوديين بقواعد عمل الصحة والسلامة البيئية على النحو المنصوص عليه في الأنظمة واللوائح والسياسات الوطنية والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة في هذا الشأن (٢٣).

ونرى اهتمام المملكة بالجانب التنظيمي من خلال تيسير الإجراءات المتعلقة بدخول وإقامة الموظفين غير السعوديين الفنيين والإداريين وأسرههم في المملكة بغية المشاركة في الأنشطة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي وفقاً لأنظمة المملكة والتزاماتها الدولية بما يخدم البيئة الاستثمارية فضلاً عن دعم نقل العلوم والتقنيات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينها وفقاً لالتزامات المملكة الدولية (٢٤).

الفرع الثاني: حقوق المستثمرين:

كفل المنظم السعودي للمستثمر الأجنبي مبدأ المساواة في المعاملة مع غيره من المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وذلك في الظروف المماثلة، إلى جانب ضمان معاملته معاملة عادلة ومنصفة، كما أقر المنظم حماية الاستثمارات من المصادرة أو نزع الملكية بشكل مباشر أو غير مباشر إلا وفق ضوابط نظامية محددة، تتمثل في صدور حكم قضائي نهائي أو تحقيق المصلحة العامة مقابل تعويض عادل، وهو ما يعكس احترام القانون وحماية الحقوق المالية للمستثمرين في ذات الوقت. كذلك منح المستثمر حرية تحويل أمواله داخل المملكة وخارجها دون تأخير -بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تحويل عائدات استثماره وأرباحه وبيعه أو تصفيته- عبر القنوات النظامية باستخدام أي عملة معترف بها، والتصرف بها بأي وسيلة مشروعة أخرى، وحرية إدارة استثماره، والتصرف النظامي به وتملك ما يلزم لتسيير أعماله بما يحقق له الاستقلالية والمرونة في إدارة نشاطه الاستثماري. وامتدت هذه الحماية لتشمل حماية حقوق الملكية الفكرية والمعلومات التجارية السرية.

وفي هذا السياق حرصت وزارة الاستثمار على دعم وضوح البيئة التنظيمية من خلال إصدار أدلة إرشادية للمستثمرين (٢٥) يتم تحديثها بشكل دوري لمواكبة التطورات النظامية، ويعد الدليل الإسترشادي للمستثمرين أحد أبرز هذه الأدوات إذ يوفر إطاراً إجرائياً واضحاً، ويُعد هذا الدليل أحد أدوات تفعيل الحوكمة التشريعية لما يوفره من شفافية ووضوح في الإجراءات، بما يعزز الامتثال النظامي ويرفع كفاءة البيئة الاستثمارية، وبذلك يُعد الدليل الإسترشادي للمستثمرين أحد أدوات تفعيل الحوكمة التشريعية لما يوفره من شفافية في الإجراءات والمتطلبات.

المطلب الثاني: مدى توافق نظام الاستثمار مع أطر الحوكمة الدولية:

من خلال استعراض مبادئ الحوكمة الدولية (OECD) ومؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) ونصوص نظام الاستثمار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/٠١/١٦ هـ ولانحته التنفيذية يتضح لنا أن نظام الاستثمار يمثل إطاراً تشريعياً متقدماً يهدف إلى تنظيم البيئة الاستثمارية وتعزيز جاذبيتها ويمكن تقييم مدى توافقه مع معايير الحوكمة الدولية وبشكل خاص مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي من خلال تحليل أبعاده التنظيمية. ويستند هذا التقييم إلى منهج التحليل الوصفي القائم على استقراء النصوص النظامية ومقارنتها بالمبادئ العامة للحوكمة دون الاعتماد على قياس كمي مباشر للمؤشرات أو النماذج الإحصائية باعتبار أن طبيعة الدراسة قانونية تحليلية تهدف إلى بيان مدى التوافق التشريعي وليس القياس الكمي.

كما أن مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) لا تقوم على تقييم النصوص النظامية في حد ذاتها وإنما تعتمد على قياس الأداء الفعلي للمؤسسات من خلال مدخل "الحوكمة الوظيفية" لضمان أن المؤشرات المستمدة من هذه المصادر المتنوعة تتوافق مع النهج الوظيفي لقياس الحوكمة ويركز هذا النهج على كيفية عمل الحوكمة في الممارسة العملية مع التركيز على فعالية الوظائف والتفاعلات المؤسسية بدلاً من تصميمها الشكلي المكتوب على الورق (٢٦).

كما يستند هذا المنهج إلى دمج مئات المؤشرات المستمدة من مصادر متعددة تشمل تقييمات خبراء واستطلاعات رأي وبيانات مؤسسات دولية (٢٧)، يتم تحويلها إلى مقاييس معيارية موحدة باستخدام نماذج إحصائية مركبة مثل نموذج المكونات غير المرصودة (UCM) (٢٨)، بما يسمح بتقدير أبعاد الحوكمة الستة بصورة مقارنة بين الدول.

(١) نظام الاستثمار الأجنبي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/٠١/١٦ هـ

(٢) الاتفاقيات الثنائية بين الدول والمملكة العربية السعودية: (<https://misa.gov.sa/ar/resources/international-investment-agreements>)

(٣) وزارة الاستثمار: مبادئ الاستثمار وسياساته في المملكة.

(٤) تقوم وزارة الاستثمار بإصدار دليل استرشادي للمستثمرين يتم تحديثه بشكل دوري بما يتماشى مع التطورات التنظيمية في البيئة الاستثمارية وقد صدر آخر إصدار محدث من هذا الدليل في شهر يناير من عام ٢٠٢٦ وهو الإصدار الثالث عشر.

(٥) مؤشرات الحوكمة العالمية: المنهجية المنقحة لقياس الحوكمة باستخدام بيانات الإدراك - ديسمبر ٢٠٢٥، ص ١٢

(٦) مؤشرات الحوكمة العالمية: المنهجية المنقحة لقياس الحوكمة باستخدام بيانات الإدراك - ديسمبر ٢٠٢٥، ص ١٣

(٧) مؤشرات الحوكمة العالمية: المنهجية المنقحة لقياس الحوكمة باستخدام بيانات الإدراك - ديسمبر ٢٠٢٥، ص ١٦، ١٥



وبناءً على ذلك فإن تقييم مدى توافق نظام الاستثمار مع أطر الحوكمة الدولية لا يقتصر على مطابقة النصوص النظامية لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بل يُفهم في ضوء ما تعكسه هذه النصوص من انعكاسات عملية على مؤشرات الحوكمة ذات الصلة ببيئة الأعمال، مثل جودة التنظيم، وسيادة القانون، وفعالية الحكومة، وحماية الحقوق الاستثمارية، وذلك اتساقاً مع المدخل الوظيفي لمؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) الذي يركز على الأداء المؤسسي الفعلي وليس البنية التشريعية الشكلية^(٢٩).

فعلى مستوى فعالية الحكومة/ يُلاحظ أن النظام يتجه نحو تنظيم الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار بشكل أكثر كفاءة، من خلال تحديث أنظمة الاستثمار بما يتوافق مع احتياجات المستثمرين ويحفظ حقوقهم ويظهر ذلك في إنشاء وزارة الاستثمار لسجل وطني موحد للمستثمرين يتم من خلاله توثيق وتقييم جميع المعلومات المتعلقة باستثماراتهم كما تتولى الإدارة تحديث السجل والمحافظة على سرية، كما تعمل وزارة الاستثمار على تفعيل مركز الخدمة الشاملة والذي بدوره يساهم في استكمال الإجراءات والمتطلبات المرتبطة بالتسجيل والتحديث، مما يقلل من تعدد الجهات ويختصر الوقت والجهد على المستثمرين والجهات الحكومية. **فيما يتعلق بجودة التنظيم/** حيث يعتمد على مبدأ حرية الاستثمار كأصل عام، مع تحديد الأنشطة المستثناة بشكل واضح ضمن إطار محدد، هذا الأسلوب يساهم في خلق بيئة تنظيمية أكثر استقراراً ووضوحاً للقواعد التنظيمية، بدلاً من الاعتماد على قيود عامة غير واضحة، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل بدرجة أعلى من الاطمئنان تجاه بيئة الاستثمار في الدولة المستثمر فيها، إضافة إلى تعزيز حماية حقوقهم ضمن إطار قانوني أكثر وضوحاً، وباستقراء نصوص نظام الاستثمار نجد أن نصوص النظام تتمتع بمستوى جيد من الجودة مقارنة بنظام الاستثمار السابق الصادر عام ١٤٢١هـ، خاصة في اتساع نطاق التطبيق ووضوح المفاهيم والإجراءات التنظيمية، إذ لم يعد النظام مقتصرًا على المستثمر الأجنبي فحسب، بل شمل المستثمر المحلي والأجنبي ضمن إطار تشريعي موحد الأمر الذي يعزز من وضوح المركز القانوني للمستثمرين.

وفيما يتعلق بسيادة القانون / يظهر النظام التزاماً واضحاً بحماية حقوق المستثمر، حيث لا يجوز نزع الملكية إلا بحكم قضائي نهائي وللصلحة العامة مع تعويض عادل، وهذا يتماشى مع المعايير الدولية التي تؤكد على ضرورة وجود أساس قانوني لأي إجراء يمس الملكية. وفي المقابل يمنح النظام الجهة المختصة صلاحيات في بعض الحالات المرتبطة بالأمن الوطني، مثل إيقاف بعض الاستثمارات، وبالرجوع إلى نظام الاستثمار لقياس مدى تبنيه لمبدأ سيادة القانون نجد أن النظام جاء متوافقاً مع دستور المملكة "النظام الأساسي للحكم" ومتوائماً مع المبادئ الواردة فيه من تمتع المملكة بالسيادة التامة وتحقيق العدالة والمساواة بين الأشخاص والتوازن بين المصلحة العامة والخاصة.

أما بخصوص مكافحة الفساد/ فإن النظام لا يتناول الفساد بشكل مباشر كنصوص تفصيلية، لكنه يعالجه بصورة غير مباشرة من خلال تقليل التدخلات الفردية في الإجراءات الاستثمارية، واعتماد قوات موحدة للتعامل عبر وزارة الاستثمار، وربط بعض القرارات بمعايير واضحة ومعلنة.

وفي إطار المساءلة والمشاركة/ يركز النظام في هذا المؤشر على جانب المساءلة القانونية والإجرائية من خلال ضمان حق التظلم واللجوء إلى القضاء والتحكيم وهو ما يعكس مرونة إيجابية تتماشى مع الممارسات الدولية في البيئات الاستثمارية الحديثة، وما يخص جانب المشاركة فإنه قد روعي أثناء إعداد النظام مشاركة الجمهور من خلال طرحه لاستطلاع رأي الجمهور، حيث شاركت العديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص كما عقدت وزارة الاستثمار ورش عمل مع المنظمات الدولية بشأن القانون لضمان موافقته مع أفضل الممارسات الدولية^(٣٠) تفعيلاً لمبدأ المشاركة للعموم لإبداء مرئياتهم حيال هذا المشروع والأخذ بها في عين الاعتبار، كما أن ما يتم من نشر عقود التأسيس والنظام الأساس للشركات في وزارة التجارة يعد تأكيداً للالتزام المملكة بمبدأ المشاركة، الأمر الذي يعزز من مستوى الثقة في البيئة التنظيمية.

الاستقرار السياسي وغياب العنف/ يفترض النظام وجود بيئة مستقرة كأساس لنجاح الاستثمار لكنه في الوقت نفسه يمنح الدولة صلاحيات لحماية الأمن الوطني، مثل إيقاف بعض الأنشطة الاستثمارية عند الحاجة من وجهة نظري هذا يعكس محاولة لتحقيق توازن بين جذب الاستثمار وحماية المصالح العليا للدولة وهو أمر طبيعي في النظم الاستثمارية الحديثة، لكنه يتطلب وضوحاً أكبر في حدود هذه الصلاحيات لتقليل حالة عدم اليقين لدى المستثمر.

ويظهر ذلك توجه المملكة نحو تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين من خلال توحيد الإجراءات وتفعيل مراكز الخدمة الشاملة والتحول الرقمي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على بيئة الأعمال ويعزز ثقة المستثمرين في كفاءة الأجهزة الحكومية وقدرتها على تقديم خدمات استثمارية أكثر فاعلية وجودة.

(٤) مؤشرات الحوكمة العالمية: المنهجية المنقحة لقياس الحوكمة باستخدام بيانات الإدراك - ديسمبر ٢٠٢٥، من ١٢ إلى ص ١٤

(١) موقع ويب، وزارة الاستثمار: (<https://misa.gov.sa/ar/activities/laws-regulations-copy>)



الفصل الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي وعيوبه:

المطلب الأول: مزايا نظام الاستثمار:

١. السماح للمستثمرين باللجوء للوسائل البديلة لتسوية المنازعات كالتحكيم والوساطة والمصالحة وهو ما يقلل من طول أمد النزاع.
٢. استبدال نظام الترخيص بنظام التسجيل أدى إلى تسهيل بدء الأعمال وتقليل التعقيدات الإدارية والمدة الزمنية للإجراءات.
٣. أورد النظام إمكانية منح المحفزات الاستثمارية وذلك وفقاً للضوابط والإجراءات النظامية في هذا الشأن.
٤. توسيع نطاق المستثمرين إذ يطبق نظام الاستثمار الجديد على المستثمرين المحليين والأجانب.
٥. إمكانية تقديم حوافز استثمارية، مثل التسهيلات والدعم للمشروعات، بما يدعم جذب الاستثمارات النوعية.
٦. حقق النظام توافق مع المعايير الدولية كما أنه يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في حماية المستثمر ورفع تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة وتعزيز الشفافية ووضوح الحقوق والالتزامات يساعد المستثمر على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استقراراً وأماناً.
٧. توسع تعريف رأس المال مما يعكس تنوع صور الاستثمار الحديثة إذ يشمل مفهوم رأس المال الأسهم والحصص في الشركات، الحقوق التعاقدية الأصول الثابتة أو المنقولة، حقوق الملكية الفكرية، الحقوق الممنوحة بموجب نظام من تراخيص أو تصاريح أو ما في حكمهما.

المطلب الثاني: عيوب نظام الاستثمار:

بعد بيان مزايا نظام الاستثمار، سيتم التطرق إلى أبرز عيوبه، وذلك على النحو الآتي:

١. **اتساع نطاق التطبيق:** يُعد شمول نظام الاستثمار للمستثمر المحلي والأجنبي من الجوانب التي قد تترتب عليها بعض التحديات التنظيمية، نظراً لاختلاف طبيعة كل فئة من حيث المتطلبات والإجراءات وقد عرّفت المادة الأولى من نظام الاستثمار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/١/١٦ هـ المستثمر المحلي بأنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بالجنسية العربية السعودية بينما عرّفت المستثمر الأجنبي بأنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بالاستثمار ولا يُعد مستثمراً محلياً وفقاً لأحكام النظام^(٣١)، وينتج عن ذلك احتمال وجود صعوبات في توحيد الإجراءات ووسائل الرقابة بين مختلف فئات المستثمرين.
 ٢. **إلغاء الترخيص والاكتفاء بالتسجيل:** اعتمد المنظم على نظام التسجيل بدلاً من نظام الترخيص وذلك في المادة السابعة من النظام وذلك لغرض تسهيل بدء الأنشطة الاستثمارية وهو ما يمثل جانباً إيجابياً من حيث تسريع الإجراءات إلا أنه قد يقلل من مستوى الرقابة المسبقة على بعض الأنشطة قبل مزاولةها إذ يتطلب الاكتفاء بالتسجيل وجود درجة عالية من الجاهزية الإدارية والتقنية لضمان كفاءة التنفيذ.
 ٣. **استبعاد بعض الأدوات المالية من مفهوم رأس المال:** استبعد النظام بعض الأدوات المالية مثل القروض والسندات والصكوك التمويلية وأدوات الدين العام والخاص من مفهوم رأس المال وفق ما ورد في المادة الأولى^(٣٢) وقد يترتب على ذلك تضيق نطاق بعض صور التمويل الحديثة من الدخول ضمن الحماية النظامية مما يقلل من شمول مفهوم رأس المال لبعض الأدوات الاستثمارية المعاصرة.
 ٤. **تفاوت الاستفادة من الحوافز الاستثمارية:** أجاز النظام منح الحوافز الاستثمارية وفق معايير تحددها الجهة المختصة واللائحة التنفيذية كما نصت المادة السادسة على أن تكون هذه المعايير موضوعية وعادلة^(٣٣) إلا أنه قد يترتب على منح الحوافز الاستثمارية وفق معايير تُحدد لاحقاً في اللائحة التنفيذية احتمال تفاوت الاستفادة بين المستثمرين أو القطاعات المختلفة.
 ٥. **زيادة المنافسة على المستثمر المحلي:** قد يؤدي تطبيق مبدأ المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي إلى زيادة حدة المنافسة في بعض القطاعات مما قد يشكل ضغطاً على المستثمر المحلي في بعض المجالات ويرتبط ذلك بما ورد في المادة الثانية والمادة الرابعة^(٣٤) اللتين أكدتا على مبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمرين.
- المبحث الثالث: أثر الحوكمة في تعزيز الامتثال القانوني للاستثمار الأجنبي:**
- يتناول هذا المبحث من خلال فصوله موضوع الحوكمة والامتثال القانوني من زاويتين رئيسيتين؛ تتمثل الأولى في دور الحوكمة التشريعية في الحد من الجرائم الاقتصادية الدولية وتعزيز الالتزام القانوني في إطار الاستثمار الأجنبي، بينما تناقش الثانية دور وسائل تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في تعزيز الحوكمة والامتثال القانوني.
- الفصل الأول: دور الحوكمة التشريعية في الحد من الجرائم الاقتصادية الدولية وتعزيز الالتزام القانوني في إطار الاستثمار الأجنبي:**

(١) المادة الأولى من نظام الاستثمار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/١/١٦ هـ.

(١) المادة الأولى من نظام الاستثمار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/١/١٦ هـ.

(٣٣) المادة السادسة من نظام الاستثمار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/١/١٦ هـ.

(٣٤) المادة الثانية والرابعة من نظام الاستثمار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٦/١/١٦ هـ.



أولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اهتمامًا خاصًا بمكافحة هذه الجرائم من خلال وضع مجموعة من الاتفاقيات والمعايير الدولية التي تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة في المعاملات التجارية الدولية، وتأتي في مقدمة هذه الجهود اتفاقية مكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، والتي قامت على مبدأ أساسي يتمثل في تجريم الرشوة بصورها المختلفة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، مع تعزيز التعاون الدولي في تتبع هذه الجرائم، بالإضافة إلى اهتمام المنظمة بالجوانب البيئية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والاستثمارية من خلال المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الدولية للسياسات البيئية، والتي تضمنت عددًا من المبادئ المهمة ومن أبرزها مبدأ (الملوث الدافع).

المطلب الأول: مكافحة الفساد والرشوة الدولية وأثرها على الامتثال الاستثماري:

يُعتبر الفساد والرشوة من أبرز الجرائم الاقتصادية التي تؤثر على حركة الاستثمار الدولي، لأنها تؤدي إلى الإخلال بمبدأ المنافسة العادلة، وتضعف الثقة بين المستثمرين والدول، كما أنها قد تسبب خسائر اقتصادية وتشوه في قرارات الاستثمار. لذلك أصبح موضوع مكافحة هذه الجرائم من الأمور الأساسية في الحوكمة الاقتصادية الحديثة.

وقد اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بهذا الجانب من خلال إصدار اتفاقية مكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، والتي هدفت إلى إلزام الدول بتجريم الرشوة في أنظمتها الداخلية، حيث نصت الاتفاقية على ضرورة اتخاذ كل طرف الإجراءات اللازمة لتجريم تقديم أو وعد أو منح أي منفعة غير مستحقة لمسؤول عام أجنبي بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل الحصول على ميزة تجارية^(٣٥).

ومن الجوانب المهمة في الاتفاقية أيضًا تحميل الأشخاص الاعتباريين (مثل الشركات) المسؤولية عن أفعال الرشوة، وعلى الصعيد الوطني، أولى المنظم السعودي مكافحة الرشوة اهتمامًا واضحًا من خلال صدور المرسوم الملكي رقم (م/٣٦) وتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٩ هـ، والذي جاء متوافقًا في العديد من جوانبه مع الاتجاهات الدولية الحديثة في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة الوظيفية، فقد جرم النظام صورًا متعددة للرشوة، سواء تعلقت بطلب أو قبول أو عرض أو وعد بعطية مقابل أداء عمل أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة^(٣٦)، كما وسع المنظم نطاق المسؤولية ليشمل الراشي والوسيط وكل من اشترك في الجريمة، ويعتبر شريكًا في الجريمة كل من اتفق أو حرض أو ساعد في ارتكابها مع علمه بذلك متى تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق أو التحريض أو المساعدة^(٣٧).

ويلاحظ أن النظام السعودي لم يقتصر على مساءلة الموظف العام فقط، بل امتد ليشمل الأشخاص الاعتباريين، حيث أجازت المادة التاسعة عشرة توقيع غرامات وعقوبات على الشركات والمؤسسات الخاصة الوطنية أو الأجنبية التي ترتكب جرائم الرشوة لمصلحتها^(٣٨)، وهو ما يتوافق مع الاتجاه الذي تبنته اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن مسؤولية الشركات عن جرائم الفساد.

الفرع الأول: اتفاقية OECD لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب وأثرها في تعزيز النزاهة الاستثمارية:

تعد اتفاقية مكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية الصادرة عام ١٩٩٧^(٣٩) من أبرز الأدوات القانونية التي اعتمدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)^(٤٠) في إطار مكافحة الفساد على المستوى الدولي إذ أنها من أهم الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى الحد من الفساد في المعاملات التجارية الدولية، خصوصًا في مجال الاستثمار عبر الحدود.

جاءت الاتفاقية من منطلق أن الرشوة في التجارة الدولية أصبحت ظاهرة تؤثر على الاقتصاد وتضعف المنافسة العادلة بين الدول والشركات، حيث أشارت في مقدمتها إلى أن الرشوة "تقوض الحوكمة الجيدة والتنمية الاقتصادية وتشوه الظروف التنافسية الدولية"، وهذا يوضح سبب اهتمام الدول بمحاربتها بشكل جماعي، كما أن الاتفاقية لم تقتصر على الأفراد فقط، بل امتدت إلى الشركات، حيث أكدت المادة الثانية^(٤١) على ضرورة تحميل الأشخاص الاعتباريين (مثل الشركات) مسؤولية أفعال

(١) المادة (١) من اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية والتي نصت على جريمة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب.

(١) المادة (١)، (٢)، (٣) من نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٦ بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٤١٢ هـ.

(٢) المادة (١٠) من نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٦ بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٤١٢ هـ.

(٣) المادة (١٩) من نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٦ بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٤١٢ هـ.

(٣٩) موقع ويب: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية (https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0293)

(٢) موقع ويب: مكافحة افساد والنزاهة | منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (https://www.oecd.org/en/topics/anti-corruption-and-integrity.html)

(٤١) المادة (٢) من اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية والتي نصت على مسؤولية الأشخاص القانونيين ومضمونها: "يتخذ كل طرف الإجراءات اللازمة وفقًا لمبادئه القانونية لإثبات مسؤولية الأشخاص القانونيين عن رشوة موظف عام أجنبي".



الرشوة، وهو ما يعزز الرقابة على القطاع الخاص ويقلل من إمكانية الإفلات من العقاب، وفي المادة الثالثة^(٤٢) تم التأكيد على ضرورة فرض عقوبات تكون فعالة ورداعة على جرائم الرشوة، بما فيها الغرامات أو المصادرة، وذلك حتى لا تكون الجريمة مجدية من الناحية الاقتصادية.

وقد دعمت الاتفاقية جانب التعاون بين الدول، حيث نصت المادة التاسعة^(٤٣) على أهمية المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات، بينما أكدت المادة العاشرة^(٤٤) على تسهيل إجراءات تسليم المتهمين، وهذا مهم لأن جرائم الرشوة غالباً تكون عابرة للحدود.

الفرع الثاني: التعاون الدولي ودوره في مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود:

الجرائم الاقتصادية مثل الرشوة وغسل الأموال لا تقتصر على دولة معينة بل غالباً تمتد لأكثر من دولة سواء من ناحية تنفيذ الفعل أو إخفاء العائدات لذلك أصبح التعاون بين الدول ضروري في هذا المجال، لأنه من الصعب مكافحة هذه الجرائم بشكل منفرد، ونلاحظ أن اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ركزت على موضوع التعاون بشكل واضح خصوصاً في مسألة المساعدة القانونية المتبادلة وذلك في المادة التاسعة^(٤٥) ومن زاوية أخرى تناولت الاتفاقية موضوع تسليم المطلوبين حيث اعتبرت المادة العاشرة^(٤٦) أن جريمة رشوة الموظف العام الأجنبي من الجرائم التي يجوز تسليم مرتكبيها بين الدول، أو محاكمتهم داخل الدولة إذا ما تم تسليمهم، والهدف من هذا التنظيم هو عدم ترك مجال للتهرب من المسائلة القانونية بسبب اختلاف الأنظمة بين الدول.

أما من ناحية الاختصاص القضائي ومع مراعاة اختلاف التشريعات الوطنية في تنظيم قواعد الاختصاص فقد ألزمت الاتفاقية الدول بأن تتخذ الإجراءات اللازمة لملاحقة الجريمة إذا وقعت داخل إقليمها أو ارتكبها أحد مواطنيها في الخارج حسب نص المادة الرابعة^(٤٧) مع ضرورة التنسيق بين الدول إذا كان أكثر من طرف له اختصاص على نفس الجريمة.

(١) المادة (٣) من اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية والتي نصت على العقوبات ومضمونها:

١. يعاقب على رشوة موظف حكومي أجنبي بعقوبات جنائية فعالة ومتناسبة وممانعة. يجب أن تكون مجموعة العقوبات مماثلة لتلك المطبقة على رشوة المسؤولين العموميين في الحزب، وتشمل في حالة الأشخاص العاديين حرمان من الحرية بما يكفي لتمكين المساعدة القانونية المتبادلة الفعالة والتسليم.

٢. في حال أن المسؤولية الجنائية لا تنطبق بموجب النظام القانوني لطرف على الأشخاص القانونيين، يجب على ذلك الطرف أن يضمن أن الأشخاص القانونيين سيخضعون لعقوبات غير جنائية فعالة ومتناسبة ورداعة، بما في ذلك العقوبات المالية، بسبب رشوة المسؤولين العموميين الأجانب.

٣. يجب على كل طرف اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن الرشوة والعائدات الناتجة عن رشوة موظف عام أجنبي، أو ممتلكات تساوي قيمتها قيمة تلك العائدات، قابلة للمصادرة أو أن تنطبق عقوبات مالية ذات تأثير مماثل.

٤. يجب على كل طرف النظر في فرض عقوبات مدنية أو إدارية إضافية على شخص خاضع لعقوبات بسبب رشوة موظف حكومي أجنبي. (٢) المادة (٩) من اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية والتي نصت على المساعدة القانونية المتبادلة ومضمونها:

١. يجب على كل طرف، بأقصى قدر ممكن بموجب قوانينها ومعاهداته وترتيباته ذات الصلة، تقديم المساعدة القانونية السريعة والفعالة لطرف آخر لغرض التحقيقات الجنائية والإجراءات التي يرفعها طرف بشأن الجرائم ضمن نطاق هذه الاتفاقية، وللإجراءات غير الجنائية التي يرفعها طرف ضد شخص قانوني. يجب على الطرف المطلوب إبلاغ الطرف الطالب، دون تأخير، بأي معلومات أو وثائق إضافية ضرورية لدعم طلب المساعدة، وعند الطلب، بحالة ونتيجة طلب المساعدة.

٢. عندما يجعل الطرف المساعدة القانونية المتبادلة مشروطة بوجود جريمة مزدوجة، يعتبر الجريمة المزدوجة موجودة إذا كانت الجريمة التي يطلب المساعدة من أجلها ضمن نطاق هذه الاتفاقية.

٣. لا يجوز لأي طرف أن يرفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الجنائية ضمن نطاق هذه الاتفاقية بحجة سرية البنك. (٣) المادة (١٠) من اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية والتي نصت على التسليم ومضمونها:

١. يعتبر رشوة موظف حكومي أجنبي جريمة تستحق التسليم بموجب قوانين الأطراف ومعاهدات التسليم بينهما.

٢. إذا تلقى طرف يرضع التسليم مشروطاً بوجود معاهدة تسليم طلب تسليم من طرف آخر لا يوجد معه معاهدة تسليم، فقد يعتبر هذا الاتفاق أساساً قانونياً للتسليم فيما يتعلق بجريمة رشوة موظف عام أجنبي.

٣. يجب على كل طرف اتخاذ أي إجراءات ضرورية لضمان قدرته على تسليم مواطنيه أو مقاضاة مواطنيه بتهمة رشوة موظف عام أجنبي. يجب على الطرف الذي يرفض طلب تسليم شخص بتهمة رشوة مسؤول عام أجنبي فقط بحجة أن الشخص مواطنه يقدم القضية إلى سلطاته المختصة لغرض الملاحقة القضائية.

٤. يخضع تسليم موظف عام أجنبي بسبب رشوة الشروط المنصوص عليها في القانون المحلي والمعاهدات والترتيبات المعمول بها لكل طرف. عندما يجعل طرف التسليم مشروطاً بوجود جريمة مزدوجة، يعتبر هذا الشرط مستحقاً إذا كانت الجريمة التي يطلب تسليمها ضمن نطاق المادة ١ من هذه الاتفاقية.

(١) مرجع سبق ذكره.

(٢) مرجع سبق ذكره.

(٣) المادة (٤) من اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية والتي نصت على الاختصاص القضائي ومضمونها:

١. يجب على كل طرف اتخاذ الإجراءات اللازمة لإثبات اختصاصه على رشوة مسؤول عام أجنبي عندما ترتكب الجريمة كلياً أو جزئياً في أراضيه.

٢. يجب على كل طرف له ولاية قضائية لمقاضاة مواطنيه على الجرائم المرتكبة في الخارج اتخاذ الإجراءات اللازمة لإثبات اختصاصه بشأن رشوة موظف حكومي أجنبي، وفقاً لنفس المبادئ.



وبناءً على ما سبق بيانه يتضح أن اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب قد أسهمت بشكل فعال في تعزيز منظومة النزاهة في المعاملات التجارية الدولية من خلال وضع إطار قانوني واضح لتجريم الرشوة وتوسيع نطاق المسؤولية ليشمل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، بالإضافة إلى دعم وسائل التعاون الدولي في مجالات التحقيق والملاحقة وتسليم المطلوبين ومع ذلك فإن فاعلية هذه الاتفاقية في الواقع العملي تظل مرتبطة بدرجة التزام الدول بتطبيقها وتفعيل وسائلها وهو ما قد يختلف من دولة إلى أخرى بحسب قوة الأنظمة الرقابية ومدى استقلالية الجهات المختصة بمكافحة الفساد.

المطلب الثاني: دور الحوكمة البيئية في تعزيز الامتثال والاستدامة الاستثمارية:

أصبحت الجوانب البيئية جزءاً مهماً في تنظيم الاستثمار ولم يعد الاستثمار يركز فقط على الجانب الاقتصادي، بل مرتبط أيضاً بمدى التزامه بالمعايير البيئية وهذا جعل موضوع الحوكمة البيئية يأخذ أهمية أكبر في السياسات الاستثمارية الحديثة. وفي هذا الإطار ركزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عبر مجلسها على وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الدولية للسياسات البيئية^(٤٨) والتي تساعد في تنظيم العلاقة بين الاستثمار والبيئة ومن أهمها مبدأ الملوث الدافع، الذي يقوم على فكرة أن الجهة المتسببة في التلوث تتحمل تكاليفه.

الفرع الأول: مبدأ الملوث الدافع وأثره في تحقيق المسؤولية البيئية للمستثمر:

يُعد مبدأ الملوث الدافع من المبادئ الأساسية التي اعتمدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في مجال السياسات البيئية، ويقوم على فكرة أن الجهة التي تسبب في التلوث هي التي تتحمل تكاليفه، سواء كانت تكاليف الوقاية أو المعالجة أو الحد من الأضرار البيئية، وقد ورد في المبادئ التوجيهية للتوصية بشأن السياسات البيئية الدولية (الفقرة ٤)^(٤٩) أن المبدأ يقوم على أن الملوث يجب أن يتحمل نفقات تنفيذ الإجراءات التي تقررها السلطات العامة لضمان أن البيئة في حالة مقبولة، وأن هذه التكاليف يجب أن تنعكس على أسعار السلع والخدمات التي تسبب التلوث في الإنتاج أو الاستهلاك، مع التأكيد على عدم تقديم دعم قد يؤدي إلى تشوهات في التجارة الدولية والاستثمار.

كما نصت الفقرة (٥)^(٥٠) من المبادئ على أن هذا المبدأ يُعد هدفاً عاماً للدول الأعضاء، مع إمكانية وجود استثناءات أو ترتيبات خاصة، خصوصاً في الفترات الانتقالية، بشرط ألا تؤدي هذه الاستثناءات إلى تشوهات كبيرة في التجارة الدولية والاستثمار.

الفرع الثاني: انعكاس الحوكمة البيئية على البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية:

يتناول هذا الفرع كيفية تطبيق المفاهيم البيئية في النظام الاستثماري في المملكة العربية السعودية، وأثر ذلك على جذب الاستثمارات وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠^(٥١). وتُعد الحوكمة البيئية أحد المكونات الأساسية في تطوير البيئة الاستثمارية الحديثة حيث لم يعد تقييم جدوى الاستثمار قائماً على العائد الاقتصادي فقط بل أصبح مرتبطاً أيضاً بمدى الالتزام بالمعايير البيئية وقدرة المشروع على تحقيق الاستدامة وتقليل الأثر البيئي، وعلى ذلك جاءت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن الجوانب الاقتصادية الدولية للسياسات البيئية لتؤسس إطاراً مهماً يوازن بين حماية البيئة وعدم الإضرار بحركة التجارة والاستثمار وهو ما ينسجم مع التوجهات الحديثة في السياسات الاقتصادية للدول ومنها المملكة العربية السعودية، ومن أبرز ما أكدته التوصية في هذا السياق مبدأ "الملوث الدافع"، الذي يقوم على تحميل المتسبب في التلوث تكاليف التدابير البيئية اللازمة للوقاية والمعالجة، بحيث تنعكس هذه التكاليف على أسعار السلع والخدمات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، ويؤدي هذا المبدأ إلى تعزيز كفاءة السوق من خلال إدخال التكلفة البيئية ضمن التكلفة الحقيقية للإنتاج، بما يحد من التشوهات الاقتصادية ويمنع الإضرار بالمنافسة العادلة في الأسواق الدولية.

٣. عندما يكون لأكثر من طرف ولاية قضائية على جريمة مزعومة موصوفة في هذه الاتفاقية، يجب على الأطراف المعنية، بناءً على طلب أحدهم، التشاور لتحديد الاختصاص الأنسب للملاحقة القضائية.

٤. يجب على كل طرف مراجعة ما إذا كان أساس اختصاصه الحالي فعالاً في مكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب، وإذا لم يكن كذلك، يتخذ خطوات تصحيحية".

(١) توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الدولية للسياسات البيئية،

<https://legalinstruments.oecd.org/public/doc/4/4.en.pdf>

(٢) الفقرة ٤ من المبادئ التوجيهية الواردة في توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الدولية للسياسات البيئية، ومضمونها: "المبدأ المستخدم لتخصيص تكاليف تدابير الوقاية من التلوث والسيطرة عليه لتشجيع الاستخدام العقلاني للموارد البيئية النادرة وتجنب التشوهات في التجارة والاستثمار الدولي هو ما يسمى بـ "مبدأ الملوث". يعني هذا المبدأ أن الملوث يجب أن يتحمل نفقات تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه التي تقررها السلطات العامة لضمان أن البيئة في حالة مقبولة. بعبارة أخرى، يجب أن تنعكس تكلفة هذه الإجراءات في تكلفة السلع والخدمات التي تسبب التلوث في الإنتاج و/أو الاستهلاك. يجب ألا تصاحب مثل هذه الإجراءات دعماً قد يخلق تشوهات كبيرة في التجارة الدولية والاستثمار".

(٣) الفقرة ٥ من المبادئ التوجيهية الواردة في توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الدولية للسياسات البيئية، ومضمونها: "يجب أن يكون هذا المبدأ هدفاً للدول الأعضاء؛ ومع ذلك، قد تكون هناك استثناءات أو ترتيبات خاصة، خاصة للفترات الانتقالية، بشرط ألا تؤدي إلى تشوهات كبيرة في التجارة الدولية والاستثمار".

(١) مرجع سبق ذكره.



وبناءً على ما جاء به مبدأ الملوث الدافع يتضح أن النظام البيئي في المملكة العربية السعودية قد كرس العديد من الأحكام التي تعكس جوهر هذا التوجه فقد نصت المادة (الثانية) من نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٩/١١/١٤٤١هـ^(٥٢) على أن النظام يهدف إلى "حماية البيئة وتنميتها واستدامتها والالتزام بالمبادئ البيئية وتنظيم قطاع البيئة والأنشطة والخدمات المتعلقة به" وهو ما يؤكد إدماج الاعتبارات البيئية ضمن الإطار التنظيمي للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، ونعزز هذا الاتجاه كذلك من خلال إيراد ما تضمنته المادة الأولى من النظام^(٥٣) والتي عرفت "التعويضات" بأنها ما يدفعه المتسبب بالإضرار أو التلوث أو التدهور البيئي لجبر الضرر أو إزالته، بما في ذلك تكاليف إعادة التأهيل عند تعذر قيامه بذلك، وهو ما يمثل تكريماً صريحاً للمسؤولية المالية عن الضرر البيئي، بما يتوافق مع فلسفة مبدأ الملوث الدافع؛ وبمطالعة نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٩/١١/١٤٤١هـ يمكن ملاحظة أن النظام الاستثماري في المملكة العربية السعودية شهد تطوراً ملحوظاً في إدماج الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية، خصوصاً في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي أولت اهتماماً واضحاً بمفهوم الاستدامة البيئية والتوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية، كما أن تعزيز وسائل الرقابة والامتثال البيئي داخل المملكة كما يظهر في نظام البيئة من خلال إلزام المصروح لهم بالالتزام بالمعايير البيئية وإعادة التأهيل البيئي، يسهم في رفع مستوى الثقة لدى المستثمرين، خاصة في ظل التوجه العالمي المتزايد نحو الاستثمار المسؤول بيئياً (ESG)^(٥٤)، حيث أصبحت المعايير البيئية عنصراً أساسياً في قرارات الاستثمار الدولية. ومما سبق نرى تكامل نظام البيئة مع الإطار التشريعي المنظم للاستثمار في المملكة العربية السعودية، وعلى رأسه نظام الاستثمار، من خلال اشتراط التزام المستثمرين بجميع الأنظمة ذات العلاقة عند ممارسة الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الأنظمة البيئية.

الفصل الثاني: دور وسائل تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في تعزيز الحوكمة والامتثال القانوني في المملكة العربية السعودية.

تُعد وسائل تسوية المنازعات إحدى أدوات الحوكمة القانونية لما تتضمنه من ضمانات تتعلق بالشفافية والمساءلة واستقلالية القرار وهي عناصر تسهم بشكل مباشر في تعزيز الامتثال القانوني في البيئة الاستثمارية، لما توفره من ضمانات قانونية للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.

ومن هنا أصبحت الحوكمة في مجال تسوية المنازعات عنصراً جوهرياً في تعزيز الامتثال النظامي حيث ترتبط فعالية هذه الوسائل بمدى وضوح الأسس التشريعية المنظمة لها واستقلالية الجهات المختصة بالفصل في المنازعات، ومدى توافقها مع المعايير الدولية ذات الصلة.

وقد أثبت التطبيق العملي في المملكة أن فعالية التحكيم التجاري تسهم في رفع مستوى الثقة لدى المستثمر الأجنبي، خصوصاً بعد صدور نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ وتاريخ ٢٤/٥/١٤٣٣هـ المتوافق مع القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الصادر عن الأونسيترال^(٥٥)؛ وقد رسخت قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول لعام ٢٠١٤^(٥٦) مبادئ الحوكمة القانونية من خلال إقرار قواعد إجرائية تكفل شفافية إجراءات التحكيم وإتاحة المعلومات المتعلقة بالمنازعات الاستثمارية للجمهور، بما يسهم في تعزيز الثقة في وسائل تسوية المنازعات وتحقيق قدر أكبر من الامتثال والشفافية في العلاقات الاستثمارية الدولية.

المطلب الأول: الإطار الدولي والإقليمي للتحكيم لتسوية منازعات الاستثمار:

حظي التحكيم باهتمام واسع في الاتفاقيات الدولية، باعتباره وسيلة فعالة لتوفير الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي، خاصة في ظل احتمال قيام الدولة المستقبلية للاستثمار بإجراء تغييرات أو اتخاذ تدابير قد تؤثر في عقود الاستثمار أو تمس بمصالح الأطراف المتعاقدة.

الفرع الأول: التحكيم في الاتفاقيات الدولية:

يستعرض هذا الفرع أهم الاتفاقيات الدولية التي أسهمت في تنظيم التحكيم في منازعات الاستثمار، ومنها:

(٢) المادة (٢) من نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٩/١١/١٤٤١هـ
(١) المادة (١) من نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٩/١١/١٤٤١هـ
(٣) يعرف الاستثمار المسؤول بيئياً (ESG) بأنه: هو استراتيجية مالية تهدف إلى تحقيق عوائد استثمارية تنافسية مع دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
(١) قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥):

https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration/modellaw/commercial_arbitration

(٢) الأونسيترال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي: قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول:
<https://uncitral.un.org/sites/default/files/media-documents/uncitral/ar/rules-on-transparency-a.pdf>



١ - **اتفاقية نيويورك**^(٥٧): أعدت اتفاقية نيويورك سنة ١٩٥٨ وبدأ سريانها في عام ١٩٥٩ وتضم اتفاقية نيويورك مجموعة من الأحكام التي تهدف أساساً إلى الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها في الدول المنضمة إليها^(٥٨)، حيث أصبح الحكم التحكيمي الصادر في إحدى الدول المتعاقدة قابلاً للاعتراف والتنفيذ في دولة متعاقدة أخرى، بعد منحه الصيغة التنفيذية وفقاً للإجراءات المعمول بها^(٥٩) كما أقرت الفقرة الثانية من المادة ذاتها^(٦٠) بالاعتراف بمؤسسات وهيئات التحكيم الدائمة، إذ لم يقتصر مفهوم أحكام التحكيم على القرارات الصادرة عن محكمين يتم تعيينهم خصيصاً لكل نزاع، بل امتد ليشمل أيضاً القرارات الصادرة عن هيئات تحكيم دائمة يلجأ إليها الأطراف للفصل في منازعاتهم^(٦١).

٢ - **اتفاقية واشنطن**^(٦٢): أعدت اتفاقية واشنطن سنة ١٩٦٥ من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير^(٦٣)، ودخلت حيز النفاذ سنة ١٩٦٦ بعد مصادقة عشرين دولة عليها. وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة النجاح الكبير الذي حققه التحكيم كوسيلة فعالة لتسوية منازعات التجارة الدولية، الأمر الذي دفع البنك الدولي إلى إعداد اتفاقية دولية خاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والمعروفة اصطلاحاً باتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار،

٣ **اتفاقية جنيف الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي**^(٦٤): دخلت اتفاقية جنيف الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي حيز التنفيذ بتاريخ ٧ يناير ١٩٦٤، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة العاشرة في فقرتها الثامنة، ثم أصبحت سارية المفعول ابتداءً من ١٨ أكتوبر ١٩٦٥.

الفرع الثاني: التحكيم في الاتفاقيات الإقليمية:

يتناول هذا الفرع الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة بتسوية منازعات الاستثمار، والتي أسهمت في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التحكيم، وتوحيد بعض القواعد الإجرائية المنظمة له، وسنتطرق لبيان هذه الاتفاقيات كالآتي:

١ - اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي:

أبرمت هذه الاتفاقية بمدينة الرياض بتاريخ ٦ أبريل ١٩٨٣ بين عدد من الدول العربية، ونصت على ضرورة وجود اتفاق مكتوب بين الأطراف يقضي باللجوء إلى التحكيم للفصل في النزاعات كما اشترطت أن يكون الحكم التحكيمي قابلاً للتنفيذ في دولة المنشأ والدولة المطلوب التنفيذ فيها، ولا يجوز رفض تنفيذ الحكم التحكيمي إلا إذا خالف الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب وفي حالات أخرى محددة.

الفرع الثالث: قواعد الأونسيترال^(٦٥):

يتناول هذا الفرع دور قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) في تنظيم التحكيم التجاري والاستثماري، ولا سيما قواعد الشفافية إذ برزت قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول لعام ٢٠١٤ كقواعد إجرائية مهمة أسهمت في ضبط إجراءات التحكيم والتي أقرت بها مبدأ الشفافية كأصل عام في التحكيم الاستثماري، ويعد وجود وسائل فعالة لتسوية منازعات الاستثمار أحد أهم أدوات تعزيز الامتثال القانوني داخل البيئة الاستثمارية، إذ يؤدي وضوح هذه الوسائل واستقرارها يسهم في ترسيخ حالة من الامتثال التعاقدية لدى المستثمرين، نتيجة إدراكهم المسبق لوجود جهة محايدة قادرة على الفصل في أي نزاع قد ينشأ بينهم وبين الدولة أو الأطراف الأخرى.

المطلب الثاني: منازعات الاستثمار الأجنبي ووسائل تسويتها:

يتناول هذا المطلب الإطار المفاهيمي والنظامي لمنازعات الاستثمار الأجنبي ووسائل تسويتها، مع التركيز على التطبيق في المملكة العربية السعودية ومدى توافقه مع المعايير الدولية.

الفرع الأول: الإطار النظامي في المملكة العربية السعودية بشأن وسائل تسوية منازعات الاستثمار:

(١) اتفاقية نيويورك: (<https://uncitral.un.org/sites/default/files/media-documents/uncitral/ar/new-york-convention-a.pdf>)

(٢) الفقرة الأولى من المادة الأولى من اتفاقية نيويورك: "١ - تنطبق هذه الاتفاقية على الاعتراف بقرارات التحكيم وتنفيذها متى صدرت هذه القرارات في أراضي دولة خلاف الدولة التي يطلب الاعتراف بهذه القرارات وتنفيذها فيها، ومتى كانت ناشئة عن خلافات بين أشخاص طبيعيين أو اعتباريين. وتنطبق أيضاً على قرارات التحكيم التي لا تعتبر قرارات محلية في الدولة التي يطلب فيها الاعتراف بهذه القرارات وتنفيذها."

(٣) المرسوم الرئاسي ٢٣٣ - ٨٨ الموافق ٥ نوفمبر ١٩٨٨ المتضمن الانضمام بتحفظ إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك ١٠ يونيو ١٩٥٨ والخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها. ج ر ١٩٨٨ عدد ٤٨ ص ١٥٩٩.

(٤) الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاقية نيويورك: "٢ - لا يقتصر مصطلح "قرارات التحكيم" على القرارات التي يصدرها محكمون معيّنون لكل قضية، بل يشمل أيضاً القرارات التي تصدرها هيئات تحكيم دائمة تكون الأطراف قد أحالت الأمر إليها."

(٦١) لما أحمد كوجان، التحكيم في عقود الاستثمار، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، د ط، ٢٠٠٨، ص ٢٤٥.

(٦٢) اتفاقية واشنطن (https://icsid.worldbank.org/sites/default/files/documents/ICSID_Convention.pdf)

(٦٣) تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام ١٩٤٤ لمساعدة أوروبا على إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية، وهو مؤسسة تعاونية عالمية ومصدر رئيسي للتنمية، وهو الذراع الأكبر ضمن المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك الدولي: (<https://www.worldbank.org/en/who-we-are/ibrd>)

(٦٤) اتفاقية جنيف الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي (<https://aifca.com/pdf/treatie-6.pdf>)

(١) قواعد الأونسيترال هي مجموعة قواعد إجرائية وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بهدف تنظيم إجراءات التحكيم التجاري الدولي، خاصة في المنازعات ذات الطابع الاستثماري، بما يضمن قدرًا من الاتساق والشفافية في الإجراءات بين الدول.



يُعرف التحكيم بأنه وسيلة بديلة لحل المنازعات يتم فيها الاتفاق بين الأطراف على إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم خاصة بدل القضاء الوطني، وتصدر هذه الهيئة حكمًا ملزمًا للفصل في النزاع. ويتميز التحكيم بكونه أكثر مرونة وسرعة، ويعطي الأطراف حرية أكبر في اختيار القواعد والإجراءات والقضاة كما أنه يقوم على الإرادة الحرة للأطراف كأساس لاختصاص هيئة التحكيم. ويُعد التحكيم في المملكة العربية السعودية أحد أهم الوسائل النظامية المعتمدة لتسوية منازعات الاستثمار، وقد تم تنظيمه بموجب نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) بتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٤ هـ، والذي يمثل الإطار التشريعي الحاكم للتحكيم التجاري داخل المملكة، وقد جاء هذا النظام متوافقًا إلى حد كبير مع المبادئ العامة للقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، بما يعكس توجه المشرع السعودي نحو مواعمة الإطار النظامي الداخلي مع المعايير الدولية في مجال تسوية المنازعات، وهو ما يسهم في تعزيز مبادئ الحوكمة القانونية من خلال ترسيخ الشفافية ووضوح الإجراءات ورفع مستوى الثقة في البيئة القانونية المنظمة للاستثمار.

الفرع الثاني: مدى توافق وسائل تسوية منازعات الاستثمار في المملكة العربية السعودية مع المعايير الدولية وأثرها في الحوكمة والالتزام القانوني:

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في منظومة تسوية منازعات الاستثمار، وذلك في إطار الإصلاحات التشريعية والاقتصادية المرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث لم يعد الاعتماد مقتصرًا على القضاء التقليدي، بل تم تبني منظومة متكاملة من الوسائل القضائية والبديلة التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة والشفافية ورفع مستوى الامتثال القانوني في البيئة الاستثمارية.

أولاً: التحكيم التجاري الدولي:

يُعد التحكيم من أهم وسائل تسوية منازعات الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وقد نظمته نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) وتاريخ ١٤٣٣ / ٥ / ٢٤، بما يتوافق مع المعايير الدولية الحديثة إذ جاء متوافقًا إلى حد كبير مع قانون الأونسيترال النموذجي، وبما ينسجم مع التزامات المملكة بموجب اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ الخاصة بالاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها، كما يحقق التحكيم كوسيلة لفض المنازعات مستوى متقدمًا من الحوكمة من خلال ضمان استقلال هيئات التحكيم وحيادها عن القضاء الوطني، إضافة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح، بما يقلل من تضارب المصالح ويرفع من مستوى الثقة في عدالة الإجراءات.

ثانيًا: الوساطة والحلول الودية:

تُعد من الوسائل البديلة الحديثة لتسوية المنازعات وقد تطورت الوساطة في المملكة من إطارها الودي التقليدي إلى إطار مؤسسي منظم، خاصة بعد دعم المراكز المتخصصة واعتماد الأطر الدولية ذات الصلة، ومنها اتفاقية سنغافورة بشأن اتفاقات التسوية الناتجة عن الوساطة (٢٠١٩)، بما يعزز الاعتراف الدولي بنتائجها، وتسهم الوساطة في تعزيز الحوكمة من خلال تقليل الطابع الإجرائي الرسمي للنزاع، وإتاحة مساحة أكبر للأطراف للمشاركة في صياغة الحلول، بما يحقق الكفاءة والسرعة في تسوية المنازعات.

ثالثًا: القضاء التجاري:

يمثل القضاء التجاري في المملكة الركيزة القضائية الأساسية في تسوية منازعات الاستثمار، وقد تم تطويره من خلال إنشاء محاكم تجارية متخصصة تابعة لوزارة العدل، ويعزز القضاء التجاري مبادئ الحوكمة من خلال ترسيخ سيادة القانون، وتوحيد المرجعية القضائية في المنازعات التجارية، مما يسهم في رفع مستوى الاتساق والشفافية في الأحكام القضائية، كما يمثل القضاء التجاري أداة للامتثال الإلزامي.

رابعًا: التوفيق الإجرائي:

التوفيق من الوسائل الودية التي تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف بمساعدة طرف محايد قبل اللجوء إلى القضاء أو التحكيم، ويتم تفعيله عبر منصات وزارة العدل مثل منصة تراضي، ومن منظور الحوكمة يسهم التوفيق في رفع كفاءة النظام القضائي من خلال تقليل عدد القضايا المعروضة أمام المحاكم، بما يعزز سرعة العدالة ويخفض العبء الإجرائي، كما يعزز التوفيق مفهوم الامتثال الاستباقي، حيث يدفع الأطراف إلى معالجة النزاعات في مراحل مبكرة، بما يقلل من التصعيد القانوني، ويرى الباحث أن التوفيق يمثل أداة وقائية داخل منظومة الحوكمة، تسهم في تعديل السلوك التعاقدى للأطراف قبل تحول النزاع إلى القضاء، مما يقلل من المخاطر القانونية.

المطلب الثالث: النماذج الناجحة في حوكمة الاستثمار الأجنبي:

في إطار تعزيز الفهم التطبيقي لأثر الحوكمة الرشيدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن استعراض بعض التجارب الدولية المقارنة التي نجحت في بناء بيئات استثمارية جاذبة تقوم على كفاءة الحوكمة ووضوح الأطر التنظيمية واستقرار البيئة القانونية، وتُعد كل من سنغافورة ودولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز هذه النماذج وأكثرها نجاحًا في هذا المجال، حيث تمثلان نموذجين متقدمين في تطوير السياسات الاستثمارية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي.



أولاً: نموذج سنغافورة في حوكمة الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي: (٦٦)

تُعد سنغافورة نموذجاً دولياً ناجحاً في توظيف مبادئ الحوكمة الرشيدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تمكنت خلال العقود الماضية من التحول من اقتصاد منخفض الدخل إلى اقتصاد مرتفع الدخل يتميز ببيئة تنظيمية مستقرة وتنافسية على المستوى العالمي. وتشير تقارير البنك الدولي، بما في ذلك تقرير "جاهزية الأعمال" (B-Ready) لعام ٢٠٢٤، إلى تقدم سنغافورة في مؤشرات مناخ الأعمال والاستثمار، وخاصة ما يتعلق بجودة الأطر التنظيمية وكفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين.

كما تُظهر سنغافورة أداءً متقدماً في مؤشرات رأس المال البشري الصادرة عن البنك الدولي، نتيجة استثماراتها المستمرة في التعليم والصحة وتنمية المهارات، وهو ما عزز من كفاءة القوى العاملة ورفع من جاذبية الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية. وفي هذا الإطار، تُعد مبادرة "مهارات المستقبل" (Skills Future) مثالاً على السياسات الداعمة لتنمية المهارات والتعلم المستمر بما يواكب احتياجات سوق العمل، إلى جانب ذلك تتميز سنغافورة بمكانة متقدمة كمركز عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية، حيث تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات الأداء اللوجستي الصادرة عن البنك الدولي، الأمر الذي يعكس كفاءة البنية التحتية وفعالية السياسات التنظيمية الداعمة لحركة التجارة الدولية. ويعزز هذا الموقع الاستراتيجي دورها كمركز محوري في سلاسل الإمداد العالمية إذ يُعرف مطارها بأنه أحد أبرز مراكز الشحن الجوي الدولية، مما يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير حوكمة الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي: (٦٧)

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز النماذج الإقليمية في تطوير بيئة استثمارية قائمة على الحوكمة والإصلاح المؤسسي حيث ارتبط نجاحها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل وثيق بتعزيز حوكمة الاستثمار وتطوير بيئة الأعمال، وقد ساهمت الإصلاحات التنظيمية في تقليص الإجراءات الإدارية وتحديث الأطر القانونية وتعزيز كفاءة المؤسسات العامة بما انعكس على رفع مستوى الشفافية وتسريع الإجراءات الاستثمارية.

كما أدى التوسع في استخدام الحكومة الإلكترونية وتوحيد إجراءات الترخيص إلى تحسين كفاءة الدخول إلى السوق وتقليل الوقت والتكاليف على المستثمرين، وهو ما يعكس تطوراً واضحاً في فعالية الحكومة وجودة الخدمات التنظيمية ويُعد تعديل قوانين الاستثمار بما في ذلك السماح بالملكية الأجنبية الكاملة في عدد كبير من القطاعات تحولاً مهماً في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية.

الخاتمة:

التي تناولت هذه الدراسة حوكمة نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية وأوضحت أثره في تعزيز الامتثال القانوني، يتضح أن الحوكمة لم تعد مفهوماً نظرياً فقط، بل أصبحت إطار متكامل يشمل الجوانب التشريعية والرقابية والدولية والبيئية والقضائية، بما يشكل الأساس الحاكم لجودة البيئة الاستثمارية، كما أظهرت الدراسة كذلك أن تطوير نظام الاستثمار في المملكة، يعكس توجهاً نحو تعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، بما ينسجم مع المعايير الدولية للحوكمة ويسهم في رفع جاذبية الاستثمار الأجنبي وتقليل المخاطر النظامية. كما تبين أن الامتثال القانوني لا يتحقق بوجود النصوص التشريعية فقط، بل يرتبط بفعالية التطبيق، وكفاءة الأجهزة الرقابية، ومدى التزام المستثمرين بالأنظمة واللوائح والجهات ذات العلاقة بمعايير الحوكمة، وهو ما يجعل الحوكمة التشريعية حلقة الوصل بين جودة التنظيم وفعالية التنفيذ.

وعلى المستوى الدولي، برز دور التعاون بين الدول ولا سيما في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، في مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود كالرشوة وغسل الأموال من خلال تبادل المعلومات وتوسيع نطاق المسؤولية وعدم التذرع بالسرية المصرفية. وقد أسهمت اتفاقية مكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في تعزيز النزاهة في المعاملات الاستثمارية الدولية، في ترسيخ مبدأ الردع القانوني، بما يحد من الممارسات غير المشروعة ويعزز الثقة في البيئة الاستثمارية العالمية، وهو ما تؤكد أيضاً الممارسات العملية في قضايا الشركات متعددة الجنسيات مثل شركة سيمنز، التي عكست أهمية أنظمة الامتثال الداخلية في ضبط الممارسات الاستثمارية، وبينت الدراسة أن الحوكمة البيئية أصبحت عنصراً مهماً في تنظيم الاستثمار، من خلال مبدأ (الملوث الدافع) الذي يقوم على تحميل المستثمر تكلفة الأثر البيئي لنشاطه بما يحقق عدالة تنافسية ويعزز الاستدامة. وقد تجسد هذا التوجه في السياسات البيئية الدولية وفي التطبيق الوطني داخل المملكة من خلال نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥)، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وفي مجال تسوية منازعات الاستثمار، أثبتت الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية نيويورك لعام (١٩٥٨) واتفاقية واشنطن لعام (١٩٦٥)، إلى جانب قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي UNCITRAL، دورها المحوري في ترسيخ التحكيم

(١) مجموعة البنك الدولي: تقرير المؤشرات البيئية والاقتصادية وقوة بيئة الأعمال في سنغافورة:

<https://www.worldbank.org/ext/en/country/singapore>

(٦٧) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): تقرير "أفاق سياسة الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة":

https://www.oecd.org/en/publications/investment-policy-perspectives-in-the-united-arab-emirates_d83cbff3-en.html?utm_source=chatgpt.com



كوسيلة فعالة ومحايدة لتسوية المنازعات، تقوم على الشفافية وقابلية التنفيذ، وعلى المستوى الوطني عكست المملكة العربية السعودية من خلال نظام التحكيم وتطوير وسائل التسوية وانضمامها إلى اتفاقية ICSID، مستوى متقدماً من المواءمة مع المعايير الدولية، بما يعزز كفاءة البيئة الاستثمارية.

وبناءً على ذلك، يتبين أن نجاح معايير الحوكمة في الاستثمار الأجنبي لا يقوم على وجود الإطار التشريعي أو الاتفاقيات الدولية، بل يتطلب عملاً فعلياً يجمع بين التشريع والتطبيق، وبين الإرادة الوطنية والالتزامات الدولية، ومن ثم فإن الحوكمة القانونية تمثل الركيزة الأساسية للاستدامة الاستثمارية، وأحد أهم محددات تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبيته في ظل التحولات العالمية المتسارعة.

النتائج البحثية:

١. تعد الحوكمة ركيزة أساسية في تعزيز الامتثال القانوني في البيئة الاستثمارية، حيث يتضح أن جودة التشريعات وحدها لا تكفي ما لم تُقترن بفعالية التطبيق والرقابة والالتزام العملي من قبل المستثمرين والجهات التنظيمية.
٢. توجد علاقة تكاملية مباشرة بين الحوكمة والامتثال القانوني والاستثمار الأجنبي، إذ إن ارتفاع مستوى الحوكمة يساهم في تعزيز ثقة المستثمر بالبيئة الاستثمارية وتقليل المخاطر النظامية.
٣. التعاون الدولي يمثل عنصراً محورياً في مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، خاصة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، من خلال تبادل المعلومات، وتفعيل المساعدة القانونية، وتقليص فرص الإفلات من العقاب.
٤. اتفاقية مكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب أسهمت في تعزيز النزاهة الاستثمارية الدولية عبر تجريم الرشوة وتوسيع نطاق المسؤولية القانونية لتشمل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، مما عزز من الردع.
٥. البيئة الاستثمارية الدولية أصبحت أكثر انضباطاً مع وجود أنظمة الامتثال المؤسسي، حيث أظهرت التجارب العملية (مثل قضايا الشركات متعددة الجنسيات) أهمية تبني الشركات لأنظمة امتثال داخلية للحد من الفساد.
٦. النظام البيئي في المملكة العربية السعودية يعكس مواءمة واضحة مع المبادئ الدولية للحوكمة البيئية، حيث تم تضمين مبدأ المسؤولية البيئية ضمن نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥)، بما يدعم أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.
٧. وسائل تسوية منازعات الاستثمار وخاصة التحكيم تمثل أداة رئيسية لتعزيز الحوكمة والامتثال القانوني، من خلال ضمان الحياد والشفافية وسرعة الفصل في المنازعات.
٨. الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية نيويورك (١٩٥٨) واتفاقية واشنطن (١٩٦٥) وقواعد الأونسيترال أسهمت في توحيد قواعد التحكيم وتعزيز قابليته للتنفيذ دولياً.
٩. المملكة العربية السعودية حققت تطوراً تشريعياً ملحوظاً في مجال تسوية المنازعات الاستثمارية من خلال نظام التحكيم وانضمامها إلى اتفاقية ICSID، بما يعزز مواءمتها مع المعايير الدولية.
١٠. تعدد وسائل تسوية المنازعات (القضاء، التحكيم، الوساطة، التوفيق) يعزز مرونة النظام القانوني ويؤدي إلى رفع كفاءة البيئة الاستثمارية وتقليل النزاعات طويلة الأمد.

مناقشة النتائج البحثية:

يتبين من نتائج البحث أن الإشكالية الرئيسية المتعلقة بمدى توافق نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية مع مبادئ الحوكمة العالمية وأثره في تعزيز الامتثال القانوني قد عولجت من خلال دراسة شملت الجوانب التشريعية والدولية والبيئية وآليات تسوية المنازعات، وهو ما أظهر وجود درجة عالية من التوافق النسبي بين النظام السعودي والمعايير الدولية للحوكمة، مع وجود تطور مستمر يواكب التحولات الاقتصادية ورؤية المملكة.

وفيما يتعلق بالهدف الأول، الخاص ببيان مفهوم الحوكمة وعلاقتها بالامتثال القانوني وأثرها في خلق بيئة استثمارية مستدامة، فقد أظهرت النتائج أن الحوكمة لا تُعد مجرد قواعد عامة، بل هي مجموعة مترابطة تقوم على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وأن الامتثال لا يتحقق إلا بوجود تطبيق فعال للنصوص النظامية. كما تبين أن الحوكمة تمثل العامل الرابط بين جودة التنظيم وكفاءة التنفيذ، وهو ما ينعكس مباشرة على استقرار البيئة الاستثمارية.

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني، الخاص بمتطلبات المستثمر الأجنبي في المملكة في ضوء معايير الحوكمة، فقد أظهرت النتائج أن المستثمر الأجنبي لا يبحث فقط عن الحوافز الاقتصادية، بل يركز بشكل متزايد على وضوح الإطار النظامي، واستقرار التشريعات، وفعالية آليات تسوية المنازعات، إضافة إلى وجود معايير بيئية واضحة. كما تبين أن تبني المملكة لمبادئ الحوكمة الدولية، خاصة في مجالات الشفافية والامتثال والبيئة، عزز من قدرة النظام الاستثماري على تلبية هذه المتطلبات.

وفيما يتعلق بالهدف الثالث، المتعلق بمدى التزام المستثمرين بالأنظمة وأثر الحوكمة في تعزيز ثقة المستثمر، فقد أثبتت النتائج أن وجود أنظمة حوكمة فعالة يساهم في تعزيز الامتثال لدى المستثمرين، حيث يدفع وضوح القواعد ووجود آليات رقابية وتسوية منازعات فعالة إلى الالتزام بالعقود والأنظمة منذ بداية العلاقة الاستثمارية. كما أن التعاون الدولي، خصوصاً في إطار منظمة



التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، في مكافحة جرائم الرشوة وغسل الأموال، عزز من مستويات النزاهة والشفافية، ورفع ثقة المستثمرين الدوليين في البيئة الاستثمارية.

كما أظهرت النتائج أن اتفاقيات مكافحة الفساد والتحكيم الدولي، مثل اتفاقية نيويورك لعام (١٩٥٨) واتفاقية واشنطن لعام (١٩٦٥)، إلى جانب قواعد الأونسيترال، لعبت دوراً مهماً في تعزيز الثقة الدولية في نظام تسوية المنازعات، وهو ما ينعكس على رفع مستوى الامتثال القانوني في العلاقات الاستثمارية.

أما فيما يتعلق بالهدف الرابع، الخاص بتحليل الإطار النظامي للاستثمار الأجنبي في المملكة ومدى توافقه مع معايير الحوكمة الدولية، فقد بينت النتائج أن النظام السعودي شهد تطوراً ملحوظاً في تبني مبادئ الحوكمة، من خلال تحديث نظام الاستثمار، وتطوير نظام التحكيم، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية أكسيد (ICSID). كما تبين أن إدماج مبدأ "الملوث الدافع" في نظام البيئة يعكس توافقاً واضحاً مع الاتجاهات الدولية في الحوكمة البيئية، ويعزز الاستدامة الاستثمارية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النتائج تؤكد أن نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية يتمتع بدرجة عالية من التوافق مع مبادئ الحوكمة العالمية، وأن هذا التوافق أسهم بشكل مباشر في تعزيز الامتثال القانوني، ورفع كفاءة البيئة الاستثمارية، وزيادة جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي، مع استمرار الحاجة إلى تعزيز التطبيق العملي وتطوير أدوات الرقابة لضمان فاعلية أكبر للحوكمة.

التوصيات العملية:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بعدد من الإجراءات العملية التي من شأنها تعزيز حوكمة الاستثمار الأجنبي ورفع مستوى الامتثال القانوني، ويمكن أن تسهم هذه التوصيات في دعم الجهات المختصة والهيئات التنظيمية والرقابية من خلال تطوير السياسات والإجراءات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي، كما تهدف إلى تعزيز كفاءة البيئة الاستثمارية بما يواكب مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ويحقق التوازن بين جذب الاستثمارات وحماية المصلحة العامة، وذلك حسب الآتي:

- ١- إنشاء منصة رقمية موحدة للإفصاح الاستثماري: استحداث منصة وطنية رقمية شاملة تُعنى بجمع بيانات المستثمرين والمشروعات الاستثمارية المرخصة في المملكة، بما في ذلك السجلات التجارية والبيانات الأساسية للمشروعات، على أن تكون مرتبطة بالجهات الحكومية ذات العلاقة، بهدف تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية، وتوفير قاعدة معلومات واضحة للمستثمرين الجدد، بما يسهم في دعم قراراتهم الاستثمارية، إلى جانب إتاحة بيئة تفاعلية تعزز من فرص التعاون والشاركة بين المستثمرين، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة البيئة الاستثمارية وجاذبيتها في المملكة.

- ٢- تفعيل منظومة الرقابة الرقمية المتقدمة: العمل على استخدام تقنيات الرقمنة بين الجهات الرقابية ذات العلاقة بالاستثمار والبيئة، بما يتيح متابعة الالتزام النظامي والبيئي للمشروعات الاستثمارية بشكل رقمي ودقيق، ويشمل ذلك توظيف قواعد البيانات الموحدة، وأنظمة تحليل المخاطر، وتقنيات تحليل البيانات في رصد المخالفات المحتملة، بدلاً من الاعتماد الكامل على أساليب التفتيش الميداني التقليدي. ويسهم ذلك في رفع كفاءة الرقابة، وتسريع اكتشاف المخالفات، وتعزيز الامتثال القانوني بشكل استباقي، بما يدعم شفافية وفعالية البيئة الاستثمارية.

- ٣- إلزام المشاريع الاستثمارية الكبيرة بتقارير امتثال دورية: إلزام المشاريع الاستثمارية ذات الأثر الاقتصادي أو البيئي الكبير على المملكة بتقديم تقارير امتثال دورية سنوية أو نصف سنوية، تتضمن مدى التزامها بالأنظمة البيئية والاستثمارية المعمول بها، على أن تكون هذه التقارير معتمدة من جهات تدقيق خارجية مرخصة ومستقلة، وليس تقارير داخلية صادرة عن المشروع ذاته فقط، ويهدف ذلك إلى تعزيز موثوقية البيانات المقدمة، ورفع مستوى الشفافية والرقابة، وتفعيل مبدأ المساءلة، بما يسهم في تعزيز الامتثال القانوني وتقليل المخاطر البيئية والتنظيمية في البيئة الاستثمارية لدى الدولة المضيفة.

- ٤- تعزيز شفافية البيانات المتعلقة بالنزاعات الاستثمارية: اعتماد سياسات تنظيمية من الجهات المختصة تقوم على نشر بيانات وإحصاءات دورية عن النزاعات الاستثمارية، بما في ذلك أعدادها، وأنواعها، وطرق تسويتها، مع مراعاة عدم الإفصاح عن هوية الأطراف حفاظاً على السرية التجارية. ويهدف ذلك إلى تعزيز مستوى الشفافية في البيئة القانونية، وتمكين الجهات التنظيمية من قياس كفاءة منظومة تسوية المنازعات، ورفع مستوى الثقة لدى المستثمرين في عدالة وفعالية نظام الاستثمار، وذلك بما يتوافق مع قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول لعام ٢٠١٤، والتي أقرت مبدأ الشفافية كأصل عام في إجراءات التحكيم الاستثماري مع إتاحة المعلومات الأساسية المتعلقة بالنزاع للجمهور.

- ٥- تطوير مراكز التحكيم المحلية وتعزيز ارتباطها بالمنظومة الدولية: تعزيز دور المركز السعودي للتحكيم التجاري من خلال دعم قدراته المؤسسية والتقنية، وتوسيع نطاق التعاون مع مؤسسات وشبكات التحكيم الدولية والإقليمية، بما في ذلك تبادل الخبرات وتوحيد أفضل الممارسات في إجراءات التحكيم، إلى جانب الاستفادة من خبرات المراكز الإقليمية المتخصصة مثل المركز العربي للتحكيم التجاري في تطوير الكفاءات التحكيمية، ولا سيما في المنازعات ذات الطابع الفني والهندسي؛ ويسهم ذلك في



تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في حياد وكفاءة منظومة التحكيم داخل المملكة، ورفع مستوى الاعتراف الدولي بقرارات التحكيم الصادرة عنها، بما يدعم جاذبية البيئة الاستثمارية ويعزز الامتثال القانوني وفق المعايير الدولية.

٦- **تطوير برامج توعوية موجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين:** تطوير برامج توعوية شاملة ومتكاملة موجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين، تتولى تنفيذها الجهات المختصة في المملكة، بهدف تعريفهم بالالتزامات النظامية والبيئية والإجرائية ذات الصلة بالاستثمار، وكذلك بآليات تسوية منازعات الاستثمار. ويُلاحظ أن الجهود التوعوية القائمة تُقدّم بصورة متفرقة بين عدد من الجهات ذات العلاقة، مثل وزارة الاستثمار، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة العدل، حيث يركز كل منها على جانب محدد ضمن نطاق اختصاصه، دون وجود إطار توعوي موحد ومتكامل يعزز الامتثال المسبق للمستثمر.

٧- **إدراج شرط الامتثال البيئي في العقود الاستثمارية الحكومية:** اعتماد شرط تعاقدى ملزم في العقود الاستثمارية الحكومية الكبرى يتضمن التزام المستثمرين بالاشتراطات والمعايير البيئية المعتمدة، مع تحديد واضح لآليات المتابعة والرقابة، والجزاء المترتبة على الإخلال بهذه الالتزامات؛ ويهدف ذلك إلى تعزيز الامتثال البيئي كجزء من الالتزام التعاقدى، ودمج الاعتبارات البيئية ضمن الهيكل القانوني للعقد الاستثماري، بما يسهم في رفع مستوى الحوكمة، وتقليل المخاطر البيئية، وتعزيز استدامة المشاريع الاستثمارية.

٨- **إنشاء وحدة متخصصة لقياس أثر الحوكمة على الاستثمار:** يُوصى بإنشاء وحدة متخصصة ضمن جهة تنظيمية مثل وزارة الاستثمار، تتولى قياس وتحليل مدى توافق الأنظمة والتشريعات الاستثمارية في المملكة مع مبادئ الحوكمة العالمية، وبيان أثر ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي ومستوى الامتثال القانوني للمستثمرين. وتختص هذه الوحدة بإعداد تقارير دورية تعتمد على مؤشرات كمية ونوعية، لقياس فاعلية السياسات التنظيمية وانعكاسها على استقرار البيئة الاستثمارية وجودتها، ورفعها إلى الجهات المختصة لدعم اتخاذ القرار وتطوير الإطار التشريعي بما يواكب المعايير الدولية ويعزز أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

المراجع:

أولاً: الكتب، البحوث، والرسائل العلمية:

١. أ.د. عصام الدين القصبي، خصوصية التحكيم في منازعات الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٨.
٢. إسلام بدوي محمد الداعور التميمي، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، ٢٠٠٨، ص ١٢.
٣. أميمة قهدور وسارة بهوهو، بحث تخرج ماجستير بعنوان دور الحوكمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣، الجزائر، ص ٧.
٤. بشار محمد الأسعد، الفعالية الدولية للتحكيم في منازعات عقود الاستثمار الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، ط ١، ٢٠٠٩، ص ١٤٦.
٥. حسان نوفل، التحكيم في منازعات عقود الاستثمار، دار الهومة، الجزائر، د ط، د س ن، ص ٦٣.
٦. د. أحمد أبو الوفا، التحكيم الاختياري والإجباري، ط ٥، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٩٢.
٧. د. إبراهيم أحمد إبراهيم، التحكيم والتنمية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، الصادرة من كلية الحقوق جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة ٨٤، يوليو ٢٠٠٦، ص ١٠.
٨. د. حسام محمد عيسى، التحكيم التجاري الدولي نظرة نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٥.
٩. د. عبد الرحمن فريجة، سلايدات مقرر حوكمة وتنمية، لتخصص سياسات عامة برنامج ماجستير، ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ص ١.
١٠. د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، التحكيم في منازعات العقود الإدارية الداخلية والدولية، منشأة المعارف، ٢٠٠٦، ص ٢٤.
١١. د. ماجد ممدوح شبيطة، أحكام القضاء الإداري المتعلقة ببطلان بيع شركات قطاع الأعمال العام وكيفية معالجة آثاره، بحث منشور في مجلة التحكيم العربي، العدد ٢٣- ديسمبر ٢٠١٤، ص ٥٦.
١٢. سيد عبد النبي، التحكيم وسيلة لفض النزاعات في التجارة الدولية والاستثمار، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، ٢٠١٩، ص ١١.
١٣. شراطي نسيم، تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٣٤.
١٤. شريف جمال الدين نوفل، الحوكمة والياتها في محاربة الفساد، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد ٢٥، ٢٠١٦، ص ٢٥٠.
١٥. طارق نبيل محمد الدسوقي، الإدارة الرشيدة والحوكمة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠١٩، ص ٥١.
١٦. عادل بن هادي عباس حكيم، بحث الأسس القانونية الداعمة للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، صفحة ٢٤٨.
١٧. عبد الرحمن العقيل، ضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية) مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، صفحة رقم ٦٠.



١٨. علي الصادق أحمد علي، فتح الرحمن الحسن منصور، دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحاد بالسودان "دراسة تحليلية ميدانية"، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان، السودان، المجلد ٥١، العدد ٢٠١٣، ص ١٤٢.

١٩. لما أحمد كوجان، التحكيم في عقود الاستثمار، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، د ط، ٢٠٠٨، ص ٢٤٥.

٢٠. مجمع اللغة العربية، معجم القانون، ص ٦٨٥، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩.

٢١. محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٨.

٢٢. مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥، ص ٥٠.

٢٣. مناني فراح، التحكيم طريق بديل لحل النزاعات، دار الهدى، الجزائر، د ط، ٢٠١٠، ص ٣٥٩.

ثانياً: الأنظمة، الاتفاقيات، والتقارير الرسمية:

١. الاتفاقيات الثنائية بين الدول والمملكة العربية السعودية:

<https://misa.gov.sa/ar/resources/international-investment-agreements>

٢. اتفاقية جنيف الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي (<https://aifca.com/pdf/treatie-6.pdf>)

٢. اتفاقية عمان العربية للتحكيم التجاري، الأردن، ١٩٨٧.

٣. اتفاقية نيويورك:

<https://uncitral.un.org/sites/default/files/media-documents/uncitral/ar/new-york-convention-a.pdf>

٤. اتفاقية واشنطن: (https://icsid.worldbank.org/sites/default/files/documents/ICSID_Convention.pdf)

٥. اتفاقية واشنطن: الإخطارات المتعلقة بفئة أو فئات من المنازعات التي قد تنظر الدولة المتعاقدة أو لا تنظر في إخضاعها لاختصاص المركز (المادة ٢٥ (٤)) (https://icsid.worldbank.org/about/member-states/database-of-member-states/member-state-details?state=ST117&utm_source=chatgpt.com)

٦. أعضاء لجان المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: (https://icsid.worldbank.org/about/member-states/database-of-member-states/member-state-details?state=ST117&utm_source=chatgpt.com)

٧. توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الدولية للسياسات البيئية،

<https://legalinstruments.oecd.org/public/doc/4/4.en.pdf>

٨. صندوق النقد الدولي: دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، الجزء ١٨، الفقرة ٣٥٩، ١٩٩٣، ص ٨٦.

٩. قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥):

https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration/modellaw/commercial_arbitration

١٠. قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول لعام ٢٠١٤:

<https://uncitral.un.org/sites/default/files/media-documents/uncitral/ar/rules-on-transparency-a.pdf>

١١. المرسوم الرئاسي ٢٣٣-٨٨ الموافق ١١/٠٥/١٩٨٨ المتضمن الانضمام بتحفظ إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك ١٠/١٠/١٩٥٨ والخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها. ج. ر ١٩٨٨ عدد ٤٨ ص ١٥٩٩.

١٢. المرسوم الرئاسي رقم ٤٧،٠١ المتضمن المصادقة على اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي.

١٣. مؤشرات الحوكمة العالمية: المنهجية المنقحة لقياس الحوكمة باستخدام بيانات الإدراك -ديسمبر ٢٠٢٥، ص ٦، ص ٧، ص

١٤. نظام الاستثمار الجديد واللائحة التنفيذية له بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٦/١١/١٤٤٦ هـ.

١٥. نظام البيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٥) وتاريخ ١٩/١١/١٤٤١ هـ ولائحته التنفيذية.

١٦. نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) بتاريخ ٢٤/٥/١٤٣٣ هـ (المواد: ١، ٢، ٥، ٢١، ٤٩).

١٧. نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٦ بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٤١٢ هـ.

١٨. نشرة الحوكمة الصادرة عن وزارة المالية، العدد ٧ - أغسطس ٢٠٢٢ ص ٢:

https://www.mof.gov.sa/Financial_Control/mediacenter/Documents/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9.pdf

١٩. وزارة الاستثمار: الدليل الإستراتيجي للمستثمرين (الإصدار الثالث عشر - يناير ٢٠٢٦).



٢٠. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): تقرير "آفاق سياسة الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة":
https://www.oecd.org/en/publications/investment-policy-perspectives-in-the-united-arab-emirates_d83cbff3-en.html?utm_source=chatgpt.com
٢١. مجموعة البنك الدولي: تقرير المؤشرات البيئية والاقتصادية وقوة بيئة الأعمال في سنغافورة:
<https://www.worldbank.org/ext/en/country/singapore>

ثالثاً: مواقع الويب والمصادر الرقمية والإخبارية

١. أرامكو السعودية، "نشرة الإصدار الخاصة بالطرح العام الأولي ٢٠١٩":
<https://www.aramco.com/ar/news-media/news/2019/saudi-aramco-announces-the-publication-of-prospectus>
٢. الجزيرة نت | التسرب النفطي بالخليج العربي.
٣. جريدة الاقتصادية: (https://www.aleqt.com/2011/04/21/article_529499.html)
٤. جريدة الرياض: (https://www.alriyadh.com/2057919)
٥. رؤية السعودية: (https://2u.pw/Juqup0)
٦. صندوق الاستثمارات العامة (شراكة لوسيد موتورز ٢٠١٨):
<https://www.pif.gov.sa/ar/news-and-insights/press-releases/2018/lucid-motors>
٧. صندوق الاستثمارات العامة (إدراج صكوك دولية بـ ٥ مليارات دولار في بورصة لندن ٢٠٢٥):
<https://www.pif.gov.sa/ar/news-and-insights/newswire/2025/src-lists-5-billion-usd-global-sukuk-program-on-london-stock-exchange>
٨. قضية رقم ٢٠٨٢٩ أعلنت فيها هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) عن تسوية غير مسبقة مع شركة Siemens AG لحل الاتهامات الموجهة إليها بانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA):
(https://www.sec.gov/news/press/2008/2008-294.htm?utm_source=chatgpt.com)
٩. مجموعة البنك الدولي: (تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام ١٩٤٤ لمساعدة أوروبا على إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية): (https://www.worldbank.org/en/who-we-are/ibrd)
١٠. المركز العربي للتحكيم التجاري: أول مركز متخصص في التحكيم الهندسي بالشرق الأوسط منذ عام ١٩٩٠.
١١. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):
(https://www.ccacoalition.org/ar/partners/organisation-economic-co-operation-and-development-oecd)
١٢. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) | اتفاقية مكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية:
<https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0293>
١٣. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: مكافحة الفساد والنزاهة:
<https://www.oecd.org/en/topics/anti-corruption-and-integrity.html>
١٤. مؤشرات الحوكمة العالمية | WGI:
(https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators)
١٥. وزارة الاستثمار: (/https://misa.gov.sa/ar/activities/laws-regulations-copy)
١٦. وكالة الأنباء السعودية | واس: (https://www.spa.gov.sa/885420?utm_source=chatgpt.com)



مقاصد الشريعة الإسلامية في مواجهة الجرائم الإلكترونية المعاصرة
-دراسة فقهية تأصيلية-

**The Objectives of Islamic Sharia in Addressing Contemporary Cybercrime:
A Foundational Jurisprudential Study.**

د. روعة زياد رافق العظم

الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والأنظمة - قسم الشريعة - جامعة الطائف - المملكة العربية السعودية

E-mail: rawaalazem@hotmail.com

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى بيان دور مقاصد الشريعة الإسلامية في مواجهة الجرائم الإلكترونية المعاصرة في ظل التحولات التقنية والرقمية المتسارعة، من خلال دراسة فقهية تأصيلية توضح مدى قدرة الشريعة الإسلامية على حماية المجتمع الرقمي وتحقيق المصالح ودفع المفساد. كما يسعى البحث إلى إبراز العلاقة بين الجرائم الإلكترونية والضرورات الخمس التي جاءت الشريعة بحفظها، وبيان أثر الجرائم الرقمية على حفظ المال والعرض والخصوصية والأمن المجتمعي. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التأصيلي في معالجة الموضوع، مع تطبيقات معاصرة لبعض صور الجرائم الإلكترونية كالابتزاز والتشهير والاحتيال الرقمي. وقد خلص البحث إلى أن مقاصد الشريعة الإسلامية تمثل إطاراً تشريعياً متكاملًا قادرًا على مواجهة التحديات الرقمية الحديثة والحد من آثار الجرائم الإلكترونية على الأفراد والمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: مقاصد الشريعة، الجرائم الإلكترونية، التحول الرقمي، الفقه الإسلامي، الجرائم الرقمية.

Abstract:

This research aims to explain the role of the objectives of Islamic law (Maqasid al-Sharia) in confronting contemporary cybercrimes amid rapid technological and digital transformations through a jurisprudential and foundational study. The study seeks to demonstrate the ability of Islamic law to protect digital society, achieve public interests, and prevent harm. It also highlights the relationship between cybercrimes and the five essential necessities protected by Islamic law, especially the protection of wealth, honor, privacy, and social security.

The research adopts the descriptive analytical method and the foundational approach, with contemporary applications related to cyber extortion, digital defamation, and electronic fraud.

The study concludes that the objectives of Islamic law provide an integrated legislative framework capable of addressing modern digital challenges and reducing the negative impacts of cybercrimes on individuals and societies.

Keywords: Maqasid al-Sharia, Cybercrime, Digital Transformation, Islamic Jurisprudence, Digital Crimes.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
في العقود الأخيرة شهد العالم تطوراً تقنياً سريعاً، هذا التطور أسهم في ظهور بيئة رقمية ذات تأثير واسع في مختلف مجالات الحياة، ولذا ترتب على هذا الأمر ظهور أنماط جديدة من الجرائم التي تُعرف بالجرائم الإلكترونية، أصبحت تُشكل خطراً وتهديداً للأفراد والمجتمعات والمؤسسات، لأنها تتطوي على اعتداء على الأموال والأعراض والخصوصيات. ومع هذه السرعة والتطور وتعدد مظاهر وصور وأساليب هذه الجرائم، برزت الحاجة لدراسة رأي الشريعة فيها، وبيان قدرتها على مواجهة هذه التحديات التقنية المعاصرة من خلال المقاصد الكلية أو القواعد العامة للشريعة الإسلامية، وذلك لأن شريعتنا شاملة متجددة جاءت لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، وحفظ الضرورات الخمس، فهي قادرة على استيعاب النوازل المستجدة، ومعالجة القضايا الرقمية الحديثة.



مشكلة البحث:

نحن في زمن بلغ التطور الرقمي فيه مبلغاً كبيراً، وبسبب هذا التطور والتحول الرقمي بدأت تظهر أنماط جديدة من الجرائم الإلكترونية، وهي تمس الأفراد والمجتمعات سواء بأموالهم أو أعراضهم وخصوصياتهم، وهذا الأمر يثير التساؤل عن مدى قدرة مقاصد الشريعة الإسلامية في مواجهة هذه الجرائم، وبيان الأسس الشرعية التي تكفل الحد منها، وحماية المجتمع من آثارها المعاصرة.

أسئلة البحث:

- ١- ما المقصود بالجرائم الإلكترونية وما أبرز صورها المعاصرة؟
- ٢- ما مفهوم مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بحفظ الضرورات الخمس؟
- ٣- كيف تسهم مقاصد الشريعة في مواجهة الجرائم الإلكترونية؟
- ٤- ما أبرز التطبيقات المعاصرة للجرائم الإلكترونية في مظلة المقاصد الشرعية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- ١- بيان مفهوم الجرائم الإلكترونية وخصائصها.
- ٢- توضيح مفهوم مقاصد الشريعة الإسلامية وأهميتها.
- ٣- إبراز دور المقاصد الشرعية في حماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية.
- ٤- بيان العلاقة بين الجرائم الإلكترونية وحفظ الضرورات الخمس.
- ٥- تقديم معالجة فقهية معاصرة لبعض صور الجرائم الرقمية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الموضوع من حيث:

- ١- ارتباطه بالنوازل التقنية المعاصرة.
- ٢- بيان شمولية الشريعة وصلاحياتها لكل زمان ومكان.
- ٣- إبراز دور مقاصد الشريعة في الحد من الجرائم الإلكترونية وحماية المجتمع الرقمي.
- ٤- المساهمة في إثراء الدراسات الشرعية المتعلقة بالتحويلات التقنية الحديثة.

منهج البحث:

يعتمد البحث على:

المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التأصيلي في تتبع صور الجرائم الإلكترونية، وبيان المقاصد الشرعية والضروريات الخمس المتعلقة بها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات الشرعية والقانونية في هذا الموضوع، ولكل دراسة جانب مشرق ومفيد في إثراء المكتبة الإسلامية، ومن هذه الدراسات:

١- الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة، تناول البحث دراسة الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مع المقارنة التحليلية للعقوبات الشرعية بالأحكام الوضعية المعاصرة، وتقديم رؤية فقهية معاصرة لتطوير القوانين والعقوبات التعزيرية متناسبة مع طبيعة الجريمة الإلكترونية، توصل الباحث لنتائج منها: الجرائم الإلكترونية تمس الضروريات الخمس بدرجات متفاوتة، وأن مقاصد الشريعة تمثل معياراً حاكماً في تجريم الجرائم الإلكترونية وتقدر خطورتها، لكن الباحث توسع كثيراً في بيان أنواع الجرائم، كما أنه تطرق للحكم القانوني لها، وإبراز دور القاضي في تقدير العقوبات التعزيرية. (١)

٢- الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية (دراسة تحليلية تطبيقية)، تكلم الباحث عن الجرائم الإلكترونية وخصائصها، وأدلة إثبات الجرائم الإلكترونية عند الفقهاء، وسبل مواجهة هذه الجرائم في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية مع تتبع المراحل التاريخية لمواجهتها، بينت الدراسة العديد من النتائج منها: الشريعة الإسلامية تواكب كل زمان ومكان، ومرتكب الجرائم ذكي ومنسجم اجتماعياً وقادر مالياً، والشريعة الإسلامية تكافح الجريمة عن طريق الوقاية والعلاج منها، ولكن الدراسة لم تبين الحكم الشرعي لهذه الجرائم ولم تربطها بالجانب المقاصدي. (٢)

(١) لأحمد عبد الجيد حسيني، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الجامعة القاسمية، الشارقة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، العدد ٥٢، ص (٢٢٨٥-٢٣٨٥)، يناير ٢٠٢٦م.

(٢) للدكتور إبراهيم رمضان إبراهيم عطايا أستاذ الفقه المساعد بكلية الشريعة والقانون، مجلة جامعة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد ٣٠، المجلد ٢، ص (٤٠٣-٤٠٢)، يناير ٢٠١٥م.



٣- الجرائم المعلوماتية في الفقه الإسلامي: تناولت الدراسة التعريف بماهية الجرائم الإلكترونية، وخصائصها وأبرز صورها، وأهمية قواعد الشريعة الإسلامية في عملية الاجتهاد وتأسيس النوازل، مع سبر الاتجاهات التشريعية بخصوص معالجتها، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن جرائم المعلوماتية صنف مستحدث مرتبط مع البيانات الرقمية، وصنف له ما يشابهه في التشريعات التقليدية، لكن الركن المادي فيها يتم من خلال تنفيذ المعالجة الآلية للبيانات، وأن قواعد الشريعة تحتاج للمزيد من البحث والنظر والتوسع بإدراج مقاصد شرعية أخرى ترقى لمنزلة الضرورة والكلية، كمقصد العدل والأمانة والإحسان، لكن الدراسة لم تتطرق للربط الشامل بين الأحكام ومقاصد الشريعة.^(٣)

٤- الحماية الشرعية للحق في الخصوصية الإلكترونية في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، تناولت الدراسة مفهوم الخصوصية الإلكترونية وأقسامها وعلاقتها بالكلية الخمس، ثم ركزت على وسائل حماية الخصوصية الإلكترونية، والأحكام الشرعية للخصوصية الإلكترونية من منظور فقهي، وتوصلت الدراسة لنتائج منها: مقاصد الشريعة لها دور كبير في حماية الحريات والخصوصيات الإلكترونية، وحرمة التعدي على المواقع الإلكترونية وانتهاك الخصوصية، لكن الدراسة اقتصر على جانب الخصوصية دون بقية المقاصد.^(٤)

ويتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة ببيان مفهوم الجرائم الإلكترونية، وخصائصها، وأحكامها، وصورها المعاصرة، وتأسيسها في ضوء مقاصد الشريعة وربطها بالضروريات الخمس بصورة شمولية تأصيلية مختصرة دون اسهاب أو تطويل، باعتبارها إطاراً مرجعياً للتعامل مع النوازل الرقمية المعاصرة، مع اختيار بعض أنواع الجرائم الإلكترونية لكل ضرورة من الضروريات الخمس للتطبيق عليها.

المبحث الأول: مفهوم الجرائم الإلكترونية ومقاصد الشريعة تمهيد:

إن التطور التقني والتحول الرقمي له تأثير كبير على الحياة الاجتماعية، فبالرغم من محاسنه وفوائده للمجتمع والعلم، إلا أن له تأثيرات سلبية واضحة منها: الجرائم الإلكترونية، التي ظهرت بانتشار شبكة الإنترنت والتقنيات الحديثة ووسائل الاتصال الرقمية، وأصبحت هذه الجرائم تشكل تهديداً مباشراً لمقاصد الشريعة الإسلامية، من حيث انتهاكها للخصوصية والأمن المجتمعي، بوجود جرائم الاحتيال وسرقة الأموال والتحرش، مما يقتضي معالجة هذه القضية من ناحية فقهية معاصرة تقوم على التأصيل الشرعي وربط النوازل الرقمية بالمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، لذا لا بد بداية من بيان مفهوم الجريمة ومفهوم مقاصد الشريعة.

■ المطلب الأول: مفهوم الجرائم الإلكترونية

١- تعريف الجرائم الإلكترونية:

-تعريف الجريمة في اللغة: من الجَرَم وهو الكسب والقطع، والمجرم هو المذنب، وجَرَمَ إليهم جريمة: أي جنى جناية، وجَرَمَ إذا عَظُمَ جُرْمُهُ أي أذنب. وهي كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون، سواء مخالفة أم جنحة أم جناية، أو كل فعل مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم.^(٥)

-تعريف الجريمة في اصطلاح الفقهاء: الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير، ولها عند التهمة حال استبراء تقتضيه السياسة الدينية، ولها عند ثبوتها وصحتها حال استيفاء توجبه الأحكام الشرعية.^(٦)

والمحظورات هي إما إتيان فعل منهى عنه، أو ترك فعل مأمور به، والجريمة لا بُد أن تكون محظورة في الشريعة.^(٧) ويعبر الفقهاء عن الجريمة بلفظ الجناية فهي اسم لفعل محرم شرعاً، سواء وقع على نفس أو مال، أو هي: كل ما جرم من سلوك فعلاً كان، أو امتناعاً ما دام الإثم قد لزم من قام به، حتى لو لم يترتب عليه عقوبة دينوية. فالجناية اسم مرادف للجريمة عند الفقهاء.^(٨)

-تعريف الجرائم في القانون: الفعل أو الترك الذي نص القانون على عقوبة مقدرة له، أو هي: سلوك غير مشروع سواء أكان فعلاً أم امتناعاً، يمكن اسناده لمركبه، ويقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً.

(٣) لمفيدة مباركية، كلية الشريعة والاقتصاد، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة-الجزائر، ٢٠٢٢م.

(٤) سليمان نبيل محمد زعرب، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، رسالة ماجستير، ٢٠٢٠م، ص (١٤-١).

(٥) انظر: لسان العرب (٩١/١٢)، مادة: جرم، تاج العروس (٣٨٦/٣١)، مادة: جرم، المعجم الوسيط (١٨/١)، معجم اللغة العربية المعاصرة (٣٦٦/١).

(٦) الأحكام السلطانية للماوردي (٣٢٢).

(٧) انظر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي (٦٦/١)، الجنائيات في الفقه الإسلامي (١٢).

(٨) انظر: تبیین الحقائق (٩٧/٦)، البحر الرائق (٢/٣).



وفي القانون قسم الجريمة إلى جنحة وجناية، فالجناية ما كان معاقباً عليها بعقوبات الإعدام، أو الأشغال الشاقة، أو السجن، أما الجنحة فهي الفعل أو الترك إذا كان معاقباً عليها بعقوبة السجن لمدة تزيد عن أسبوع، أو بغرامة مالية.^(٩)

تعريف الجرائم الإلكترونية:

كل سلوك غير مشروع إيجابي أو سلبي، يُرتكب باستخدام نظام معلوماتي، أو وسيلة إلكترونية، ويقع اعتداءً على مصلحة أو بيانات أو نظم يحميها القانون، ويقرر له المشرع جزاءً جنائياً.^(١٠)

وقيل هي: كل سلوك غير مشروع يُرتكب من خلال وسيط إلكتروني، قائم على المعرفة الفنية بتقنيات المعلومات، ويستعمل في تنفيذه أياً من أدوات الاتصال الذكية أو البرمجية مثل الحاسب الآلي أو الهواتف الذكية، ويكون الفضاء الإلكتروني هو المجال الذي تقع فيه، وتشمل كل فعل إجرامي يعتمد على استخدام غير مشروع لتقنية المعلومات، ويترتب عليه إلحاق خسارة أو ضرر بالبيانات أو الأموال أو الأشياء المعنوية أو المادية، سواء كان ذلك بالاعتداء المباشر أو غير المباشر، وتعتبر امتداداً للجرائم التقليدية لكن في بيئة رقمية تعتمد على الوسائط الإلكترونية في التنفيذ أو الإضرار.^(١١)

يظهر من هذه التعريفات أن الجريمة الإلكترونية ليست مجرد اعتداءات تقنية، بل عمل إجرامي يهدد الضروريات الخمس الشرعية، وهو معصية تمثل خيانة للأمانة واعتداء على الحقوق

٢- **خصائص الجرائم الإلكترونية:** إن الجاني لهذه الجرائم له دور كبير فيها، فهو متعمد للتدخل في النظام الإلكتروني للمعلومات والعبث بها بما يتوافق مع مصالحه وأهدافه سواء المادية أو المعنوية أو التخريبية، وتتميز الجريمة الإلكترونية بعدة خصائص منها:

١- مرتكب الجريمة الإلكترونية شخص على مستوى عال من الذكاء والدهاء، وصاحب مهارات عالية بأنظمة الحاسب وكيفية تشغيله. بأن مرتكبها غالباً يتمتع بمهارات تقنية متقدمة، ويسعى إلى تجاوز الأنظمة الأمنية أو التحايل عليها لتحقيق أهدافه الإجرامية

٢- الباعث على الجريمة الإلكترونية هو رغبة الجاني في تجاوز الأنظمة الأمنية، واختراقها، والتحايل عليها لتحقيق أهدافه الإجرامية.

٣- الجريمة الإلكترونية أقل عنفاً وأكثر صعوبة في الإثبات من الجريمة التقليدية، فهي تقع في مجال المعالجة الآلية للمعلومات لا الماديات، والجاني في أغلب الأحيان لا يترك خلفه أدلة يمكن من خلالها كشف هويته وتعقبه.

٤- الجريمة الإلكترونية ذات بعد دولي، فهي تنفذ على الشبكة العنكبوتية وتتجاوز الحدود الدولية، مما يسبب تحديات قانونية وسياسية.

٥- تنوع الأساليب والأشكال والابتكار المستمر، حيث إنها تتطور وتتغير بسبب التطور التقني المتجدد.

٦- سرعة التنفيذ، فهي لا تتطلب وقتاً كبيراً فممكن خلال دقائق معدودة نقل الملايين من مكان لآخر، وتنفيذها لا يتطلب وجود الفاعل في مكان التنفيذ فيمكن تنفيذ الجريمة عن بعد.

٧- لا يتم في الغالب الإبلاغ عن الجريمة الإلكترونية، إما لعدم اكتشافها، أو خشية من التشهير، ويصعب المطالبة بالتعويض المدني فيها.^(١٢)

٣- **صورها المعاصرة:** مصطلح الجرائم الإلكترونية جديد في مجال الفقه وتطبيقاته المعاصرة، لكن مضمونه غير غريب عن الفقه الجنائي الإسلامي، فالشريعة الإسلامية لا تنظر إلى وسيلة ارتكاب الجريمة وإنما إلى محل الاعتداء وأثره على مصالح الفرد والمجتمع الإسلامي، ومن القواعد الفقهية المعروفة: العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني.^(١٣)

ويمكن أن نرد هذه الجرائم إلى الفقه من حيث الاعتداء على الدين أو النفس أو العقل أو العرض أو المال، أو الخصوصية، أو الأمن العام، أو النظام الاجتماعي، وكل فعل محرم شرعاً ويشتمل على مفسدة ولم تقدر له عقوبة حدية أو قصاصية، فتكون عقوبتها تعزيرية يقدرها ولي الأمر.^(١٤)

إن الجرائم الإلكترونية ليست محصورة في صورة واحدة بل تشمل مجموعات متنوعة مختلفة بحسب وسائلها، وطبيعة الفعل، والغاية من ارتكاب هذه الجريمة، حيث إنه يمكن تصنيفها على أسس ومعايير متعددة، وذلك بسبب حداثة وتنوع هذه الجرائم وتنوع التقنيات المستخدمة فيها، فهناك من صنفها بحسب دور الحاسوب فيها، وهناك من اعتمد في تصنيفها على أسلوب ارتكابها،

(٩) انظر: الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية في الفقه الإسلامي مقارناً بالفقه (٢٨)، الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة (٢٩٤).

(١٠) انظر: جرائم الحاسب الآلي والإنترنت (٧٨)، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي (٤٤).

(١١) انظر: الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت (٢١٩).

(١٢) انظر: الجريمة الإلكترونية وسبب مواجهتها في الشريعة الإسلامية والنظم الدولية (٣٧٣).

(١٣) انظر: مجلة الأحكام العدلية (١٦)، نظرية المقاصد عند الشاطبي (٧٩).

(١٤) انظر: روضة الطالبين (١٧٤/١٠)، المبدع شرح المقنع (٤٢٣/٧).



ومن صنفها وفق الباعث من ارتكابها، ومن صنفها بناء على طبيعتها القانونية، كجرائم الاعتداء على الأموال، وانتهاك الخصوصية.

ويمكن أن نصنف الجرائم الإلكترونية وفق التصنيف الفني والموضوعي تحت أربعة أنواع رئيسية، تمثل الاستخدام والانتهاك للبيئة الرقمية:

١- **جرائم الحاسب الآلي:** وهي الأفعال التي تستهدف الحاسب الآلي نفسه، من حيث مكوناته المادية كأجهزة الإدخال ووحدات التخزين والمعالجة، أو مكوناته المعنوية كالبيانات والبرامج، والمعلومات المخزنة فيه، ويندرج تحته: إتلاف الأجهزة، وحذف البيانات، أو إدخال برامج ضارة بالنظام.

٢- **جرائم الإنترنت:** وهي الأفعال التي تقع عبر شبكة الإنترنت، تستهدف المواقع وخدمات الشبكات، سواء بتعطيل الموقع أو تشويه محتواه، أو الانتحال وبث الفيروسات، وإحداث أعطال في أنظمة الاتصال.

٣- **جرائم شبكات المعلومات:** يُراد بها الاعتداء على المحتوى المعلوماتي الموجود بالشبكات الإلكترونية، من وثائق وملفات ومواد رقمية محفوظة، مثل انتهاك حقوق الملكية الفكرية، والاعتداء على الإنتاج الأدبي، أو الفني، أو تحويله بغير إذن.

٤- **الجرائم المتعلقة باستخدام الحاسب الآلي والاتصال الذكي:** هي الجرائم التي يكون فيها الحاسب الآلي وسيلة لتنفيذ السلوك الإجرامي مثل: الاحتيال الإلكتروني، والتزوير الرقمي، والاستيلاء على الأموال والبيانات.^(١٥)

■ **المطلب الثاني: مفهوم مقاصد الشريعة الإسلامية**

١- **تعريف المقاصد:**

- **تعريف المقاصد في اللغة:** مصدر ميمي من القصد، وهو استقامة الطريق، وقوله تعالى: {وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ} النحل [٩] أي على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة.

طريق قاصد: أي سهل مستقيم، والمقصد: اسم المكان، وجمعه مقاصد، وقَصَدَ في الأمر قصداً أي توسط وطلب الأسد ولم يجاوز الحد.^(١٦)

- **تعريف المقاصد في اصطلاح الفقهاء:** لم يرد تعريف محدد للمقاصد عند الأصوليين، ولكن الشاطبي^(١٧) تكلم عنها فقال في كتابه الموافقات: الشريعة الإسلامية محفوظة في أصولها وفروعها؛ لأنها ترجع إلى حفظ المقاصد التي بها صلاح الدارين، وهي الضروريات والحاجيات والتحسينيات، وما هو مكمل ومتمم لأطرافها وهي أصول الشريعة، وقد قام البرهان القطعي على اعتبارها وسائر الفروع مستندة إليها، فلا إشكال في أنها علم أصيل، راسخ الأساس، ثابت الأركان.^(١٨) وقيل مقاصد الشريعة: الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها. وقيل: المقصد العام للشريعة هو عمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به.

وعرفها ابن عاشور^(١٩): "مقاصد الشريعة العامة هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة فيدخل في هذا: أوصاف الشريعة، وغايتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضاً معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها: مثل حفظ النظام وجلب المصالح ودرء المفاسد.

أما المقاصد الخاصة فهي: "الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة، أو لحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة. ويدخل في ذلك كل حكمة روعيت في تشريع أحكام تصرفات الناس، مثل: قصد التوثق في عقدة الرهن، وإقامة نظام المنزل والعائلة في عقدة النكاح، ودفع الضرر المستدام في مشروعية الطلاق.^(٢٠)

٢- **إقسام المقاصد:** يمكننا القول بأن مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- **المقاصد العامة:** وهي المقاصد التي تراعيها الشريعة وتعمل على تحقيقها في الكل أو الكثير من أبوابها التشريعية، وبعضها أعم من بعض، والأعم هو الأهم.

^(١٥) انظر: الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة (٢٢٨٩)، الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة (٣٧١).

^(١٦) انظر: لسان العرب (٣٥٣/٣)، مادة: قصد، المصباح المنير (٥٠٤/٢)، مادة: قصد، تاج العروس (٤٣/٩)، مادة: قصد.

^(١٧) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي المتوفي سنة ٥٧٩٠هـ، أبو إسحاق، محدث، فقيه، أصولي، مفسر، من مؤلفاته: الموافقات في أصول الأحكام، الاعتصام. انظر: معجم المؤلفين (١١٨/١)، معجم المفسرين (٢٣/١).

^(١٨) انظر: الموافقات للشاطبي (١٠٧/١).

^(١٩) محمد الطاهر بن محمد الشاذلي ابن عاشور، رئيس المفتين بتونس، وأحد كبار العلماء، وهو مفسر، لغوي، نحوي، أديب، توفي بتونس سنة ١٢٨٤هـ، من مؤلفاته: شفاء القلب الجريح، حاشية على المحلى على جمع الجوامع. انظر: الأعلام (١٧٣/٦)، معجم المفسرين (٥٤١/٢).

^(٢٠) انظر: نظرية المقاصد عند الشاطبي (٦)، الجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة (٢٣٠٣).



ب- المقاصد الخاصة: هي المقاصد التي تهدف الشريعة إلى تحقيقها في باب معين، أو في أبواب متجانسة من أبواب التشريع، مثل: مقاصد الشارع في أحكام العائلة، أو التصرفات المالية، أو في القضاء والشهادة، أو مقاصد التبرعات والعقوبات.

ج- المقاصد الجزئية: وهي ما يقصده الشارع في كل حكم شرعي من إيجاب، أو تحريم، أو نذير، أو كراهة، أو إباحة، أو شرط، أو سبب، مثل: عقدة الرهن مقصودها التوثيق، وعقدة النكاح لإقامة وتثبيت العائلة، ومشروعية الطلاق لوضع حد للضرر المستمر، وحكمة وجوب العدة على المطلقة، وأكثر من يعتني بهذا القسم هم الفقهاء، حيث إنهم يشيرون لهذه المقاصد الجزئية في استنباطاتهم ويعبرون عنها بلفظ العلة أو الحكمة.^(٢١)

إن علماء الأصول قسموا أصول الشريعة إلى خمسة أقسام:

أولاً- ما يعقل معناه وهو أصل يؤول المعنى المعقول فيه إلى أمر ضروري لا بد منه مثل القصاص لتحقيق عصمة الدماء، والزجر عن التهجم.

ثانياً- ما يتعلق به الحاجة العامة ولا ينتهي إلى حد الضرورة مثل الإيجارات بين الناس لمن لا يقدر على التملك.

ثالثاً- ما لا يتعلق بضرورة ولا حاجة عامة ولكن فيه جلب منفعة أو نفي نقص بها: مثل الطهارات.

رابعاً- ما لا يستند إلى حاجة وضرورة وتحصيل المقصود فيه مندوب إليه تصريحاً وفي المسلك الثابت في تحصيله الخروج عن قياس كلي، مثل الغرض من الكتابة تحصيل العتق، وكالنكاح لتحصيل التحصين.

خامساً- ما لا يظهر له تعليل واضح ولا مقصد محدد، لا من باب الضرورات ولا الحاجات ولا المكرمات، وهو ينذر تصويره، مثل العبادات البديلة التي لا يتعلق بها الأعراض، كذكر الله عز وجل ينهي عن الفحشاء والمنكر.

ويمكن دمج القسم الثالث والرابع في قسم واحد، أما القسم الخامس فتقسيمه ضمنى إلى ما لا يعقل تعليلاً إجمالياً، وما إلى لا تعليل له، فما وقع تعليله فيجب إحقاقه بأحد الأقسام الثلاثة، فهو إما من الضروريات أو الحاجات أو التحسينات، وما تعذر تعليله فهو ليس مما نتكلم عنه، وهذا التقسيم هو أسس الكلام في المقاصد.^(٢٢)

٣- الضرورات الخمس: الضرورات الكبرى في الشريعة والتي تم حصرها تحت اسم الضروريات الخمس هي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

إن الشريعة الإسلامية هي إما مأمور به، أو منهي عنه، أو مباح، والأحكام الشرعية تتضمن جلب مصلحة أو دفع مفسدة، ومقصود الشرع هو حفظ هذه الضروريات.

فقد شرع الله سبحانه الزواجر عن الردة ومقاتلة أهل الحرب، وأوجب العقوبة على المبتدع لحفظ الدين، وشرع القصاص في القتل والضمانات والحدود لحفظ النفس، وحرّم الخمر لحفظ العقل، وحرّم الزنى لحفظ البضع والنسل، ومنع التعدي على مال الغير وأوجب الضمان والقطع في السرقة لحفظ المال.^(٢٣)

المبحث الثاني: مقاصد الشريعة في مواجهة الجرائم الإلكترونية

تمهيد:

مقاصد الشريعة لها أهمية كبيرة على استيعاب النوازل الفقهية والقضايا المستجدة، ومنها الجرائم الإلكترونية، فمن خلال هذه المقاصد يمكننا بيان الأحكام المتعلقة بهذه الجرائم مع توضيح لخطورتها وآثارها على المجتمع، كما أن هذه المقاصد تستطيع أن تبني إطاراً تشريعياً وأخلاقياً للحد من هذه الجرائم الرقمية، وحماية حقوق المسلمين وخصوصياتهم في هذه البيئة الإلكترونية المعاصرة.

■ **المطلب الأول: حفظ العقل والمال وعلاقتهما بالجرائم الإلكترونية**

اهتمت الشريعة الإسلامية بحفظ ورعاية المقاصد الضرورية، ومن هذه الضروريات حفظ العقل والمال، وذلك لأن العقل مناط التكليف، والمال قوام الحياة، فالإخلال بهذين المقصدين فساد وضياح، لذا حرّمت الشريعة كل صور الاعتداء عليهما، ووضعت الأحكام والضوابط التي تكفل صيانتهما من الاعتداء أو التهديد، وتحقيق الأمن الاقتصادي داخل المجتمع، وقد قال تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} البقرة [١٨٨] ومع التطور التقني وانتشار الفضاء الرقمي، برزت جرائم إلكترونية تمس هذين المقصدين مما يستوجب بحثها في ضوء مقاصد الشريعة.

فمن ناحية الجرائم التي تؤثر على مقصد حفظ العقل: نشر المحتويات المضللة والمنحرفة، سواء معلومات طبية أو سياسية، مما يؤدي لتشويه الوعي الفكري، وتؤدي للانحراف وتضييع العقل الذي يميز الإنسان عن باقي المخلوقات، والترويج للمخدرات الرقمية والألعاب الخطرة التي تولد العنف والإجرام وتعود الشباب والفُسر على سهولة الجريمة والاستمتاع بلعبها، وتُحدث لديهم نوعاً من الإدمان الذي يؤدي لتغيير السلوك، ويُضعف ملكة التفكير السليم، ويُفقد توازن العقل.

(٢١) انظر: نظرية المقاصد عند الشاطبي (٨).

(٢٢) انظر: البرهان في أصول الفقه (٨٠/٢)، قواطع الأدلة (١٨٠)، نظرية المقاصد عند الشاطبي (٣٦).

(٢٣) انظر: البرهان في أصول الفقه (٨٦/٢)، المحصول للرازي (١٦٠/٥)، نظرية المقاصد عند الشاطبي (٣٩).



ومنها: التحريض على التطرف والانحراف الفكري بنشر أفكار منحرفة ومعتقدات فاسدة، وهذا يعتبر اعتداء على العقل وتزييف للحقائق.

ومنها: الابتزاز العاطفي والتلاعب بالمقاطع والصور لإحداث ضغط نفسي على الضحية.

أما مقصد حفظ المال فقد ظهرت العديد من صور الاعتداء على الأموال، كالاختيال المالي الإلكتروني، وسرقة الحسابات البنكية، واختراق البطاقات الائتمانية، والاستيلاء على البيانات المالية، واختراق الأنظمة البنكية والمحافظ الرقمية لسرقة الأموال، وهذا يعتبر من السرقة والغصب والاختيال المحرم شرعاً.

ومنها: التلاعب بالأسواق الرقمية كالغش التجاري الإلكتروني، ونشر البيانات المضللة للتأثير على أسعار السلع والأسهم، وهذا يعتبر من الغش المحرم شرعاً.

ومنها: تعطيل الأنظمة المالية، كالهجوم على البنوك والشركات، وتعطيل أنظمتها وادخالها في حالة خسائر.

ومنها: انتحال الهوية المالية باستخدام بيانات الأشخاص لإجراء معاملات مالية غير مشروعة.

وتكمن خطورة هذه الجرائم في سهولة ارتكابها، وسرعة انتشارها، وصعوبة تعقب مرتكبيها.

إن هذه الجرائم تتعارض مع مقصد الشريعة في حفظ العقل والمال، بسبب إضرارها بالتملكات سواء العامة أو الخاصة، وإثارة الفوضى، والخوف وفقدان الثقة بالمعاملات الرقمية، لذا فإن من واجب الشريعة الإسلامية الحفاظ على سلامة المواطنين وعقولهم وأموالهم من هذه الاعتداءات، ومواجهة هذه الجرائم والحد منها، وتعزيز الوقاية والحماية الرقمية، وابتكار حلول فقهية معاصرة؛ لصيانة العقول من التخريب، والأموال من السرقة والنهب.

وقد بينت الشريعة الإسلامية أن هذان المقصدان الضروريان هما من ضروريات الحياة التي لا تستقيم إلا بهما، وهناك العديد من النصوص الشرعية والقواعد الفقهية التي تؤكد على ضرورة حفظ أموال الناس وعقولهم، سواء من النصوص المحرمة للسرقة أو الغش والخداع، والتخريب، والحفاظ على العقل سليماً واعياً مدركاً ومنتجاً.^(٢٤)

جاء في القواعد الفقهية: "الضرر يزال"، وقاعدة: "لا ضرر ولا ضرار"،^(٢٥) وهما قاعدتان توجبان اتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع الجرائم والحد من آثارها.

قال تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} الإسراء [٣٦]

وقال: {إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} المائدة [٩٠].

وقد أمرنا سبحانه بحفظ أموالنا، وعدم إعطائها للسفهاء، وعدم التبذير والإسراف بها، وكتابة الدين لحفظ الأموال والإشهاد عليه والرهن.

وقال ﷺ: "لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب".^(٢٦) فالمقصود من المال تحقيق المصالح الشرعية به وليس كنزه أو الاختيال للحصول عليه، والمال لا يُحمد إلا إذا كان خادماً للدين ويتم إنفاقه في سبيل الله، قال ﷺ: " لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسلط على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها".^(٢٧)

وعظمت الشريعة حرمة مال المسلم فقال ﷺ: "كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه".^(٢٨)

ومن التطبيقات المعاصرة للجرائم الإلكترونية التي تمس حفظ العقل والمال:

١- **الاختيال الإلكتروني: الاختيال لغة:** من الحول والحيلة، وهو مطالبتك الشيء بالحيلة، وهي الحق في تدبير الأمور، وتقالب الفكر حتى يهتدي إلى المقصود، وقيل الحيلة: ما يُتوصل به إلى حالة ما في خفية.^(٢٩)

الاختيال اصطلاحاً: "كل من حمل الغير على تسليمه مالا منقولا أو غير منقول أو أسناداً تتضمن تعهداً أو إبراء فاستولى عليها احتيالا، باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجني عليه بوجود مشروع كاذب، أو حادث، أو أمر لا حقيقة له، أو إحداث الأمل عند المجني عليه بحصول ربح وهمي، أو بتسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاختيال، أو الإيهام بوجود سند دين غير صحيح، أو سند مخالصة مزور، أو بالتصرف في مال منقول أو غير منقول وهو يعلم أن ليس له صفة للتصرف به، أو باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة".^(٣٠)

(٢٤) انظر: مقاصد الشريعة في حفظ المال (١٩)، الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة (٢٣٠٧).

(٢٥) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي (٤١/١)، الموافقات (٧٢/٢).

(٢٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب ما يُتقى من فتنة المال، رقم (٦٤٦٣)، (٩٢/٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً، رقم (١٠٤٩)، (٧٢٥/٢).

(٢٧) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحيل، باب أجر من قضى بالحكمة، رقم (٧١٤١)، (٦٢/٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب فضل من يقوم بالقرآن، رقم (٨١٥)، (٥٥٨/١).

(٢٨) رواه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله، رقم (٢٥٦٤)، (١٩٨٦/٤).

(٢٩) انظر: لسان العرب (١٨٩/١١)، مادة: حول، تاج العروس (٣٦٨/٢٨)، مادة: حول.

(٣٠) جريمة الاختيال عبر الإنترنت (٣٧)، جريمة الاختيال الإلكتروني في إطار التجارة الإلكترونية ضمن التشريعات الأردنية (٧١).



وقيل هو: "كل من ارتكب أي جريمة معاقب عليها بموجب أي تشريع نافذ باستخدام الشبكة المعلوماتية أو أي نظام معلومات، أو موقع إلكتروني، أو اشتراك، أو تدخل، أو حرض على ارتكابها، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في ذلك التشريع".^(٣١) وقيل: "أي شكل من التخطيط الاحتيالي الذي يستخدم محتويات الإنترنت، مثل غرف الدردشة، أو البريد الإلكتروني، أو المواقع الإلكترونية لتقاسيم المعاملات الاحتيالية، أو لإرسال نتائج الاحتيال إلى المؤسسات المالية".^(٣٢)

يعتبر الاحتيال الإلكتروني من جرائم الأموال لأن هدف الجاني الاستيلاء على أموال الغير، وهي جريمة عابرة للحدود بسبب الأعمار الصناعية والإنترنت الذي يُتيح انتشارها بسرعة كبيرة حيث لا حدود جغرافية، وهي جريمة خفية سريعة التطور، متجددة يصعب إثباتها، تنسم بخطورتها فهي تسبب خسائر فادحة مقارنة بالجرائم التقليدية.^(٣٣)

٢- سرقة الحسابات: السرقة في اللغة: أخذ المال خفية، والسارق من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ مالا لغيره، فإن أخذه من ظاهر فهو مختلس، ومنتهب، ومحترس، فإن مَنَعَ ما في يده فهو غاصب.^(٣٤)

السرقة في اصطلاح الفقهاء هي: أخذُ مكلّف خفيةً بدار السلام قدرَ عشرة دراهم مضرّوبة محرّزة بمكان أو حافظ بلا شبهة، حتى إذا كانت قيمة المسروق أقلّ من عشرة مضرّوبة لا يكون سرقة في حق القطع، وجعل سرقة شرعاً باعتبار الحرمة.^(٣٥) أما سرقة الحسابات الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي فهي: عملية غير قانونية تهدف إلى الحصول على معلومات أو موارد أو حسابات شخصية على منصات التواصل الاجتماعي بدون إذن صاحبها الشرعي، منها: سرقة البيانات الشخصية، كأسماء المستخدمين، وكلمات المرور، والمعلومات الشخصية الأخرى التي يتم استخدامها للدخول إلى حسابات المستخدمين.^(٣٦)

سرقة الحسابات الإلكترونية من الجرائم الخطيرة، التي تسبب آثار سلبية على الأفراد والمؤسسات، لأنه عندما يتم سرقة حساب على منصات التواصل الاجتماعي يصبح السارق قادراً على التحكم بالحساب ونشر المحتويات المزيفة الضارة بصاحب الحساب الأساسي، واستخدام الحساب المسروق للقيام بأنشطة غير قانونية، والنصب والاحتيال وتوريط صاحب الحساب بقضايا يتحاسب عليها أمام القانون، وسرقة الأموال والممتلكات، وهدف السارق تحقيق مكاسب شخصية له، أو تشويه سمعة صاحب الحساب، أو استخدام حسابه للترويج لأفكار هدامة منحرفة، أو سلوك إجرامي أو سياسي مناهض للدولة، وسرقة المعلومات، والبيانات، والمؤلفات، وبرامج الحاسب الآلي، وسرقة الحسابات المصرفية، وبطاقات الائتمان لذا يتعين على الأفراد والمؤسسات اتخاذ إجراءات قوية لحماية حساباتهم الشخصية، واستخدام كلمات مرور قوية، وتغييرها عند الشك بأن هناك من اخترقها، والحفاظ على برامج الحماية والتحديثات اللازمة، وعدم إعطاء معلومات حساسة على المنصات الرقمية، وإبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.^(٣٧)

السرقة للحسابات الإلكترونية هي صورة من صور الجرائم فهي اعتداء على الأموال والحقوق، وبما أن شريعتنا الإسلامية شريعة متكاملة متجددة تقوم على حفظ المسلم وضرورياته فقد جاء فيها الكثير من النصوص التي تحرم الاعتداء على أموال الناس وممتلكاتهم، قال تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** النساء [٢٩]

وقال: **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** المائدة [٣٨] قال ﷺ: " فإن دماكم وأموالكم، وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا، في شهركم هذا، وستلقون ربكم، فسيسألکم عن أعمالکم"^(٣٨)، وقال ﷺ: " لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه".^(٣٩)

وكلها نصوص تدل على تحريم سرقة أموال الناس أو الاحتيال عليهم، وتوجب العقوبة لمن تعدى على ممتلكات غيره.

■ **المطلب الثاني: حفظ العرض والخصوصية وعلاقتهما بالجرائم الإلكترونية**

من المقاصد الكلية التي حرصت عليها الشريعة: حفظ العرض والسمعة وكرامة الإنسان، فالاعتداء عليها يؤدي لفساد المجتمع وزعزعة الأمن، وإيغار الصدور بالحقد والكراهية، ويزعزع الأمن والاستقرار.

^(٣١) المادة (١٥) من قانون الجرائم الإلكترونية الأردنية، رقم (٢٧)، ٢٠١٥م.

^(٣٢) جريمة الاحتيال الإلكتروني (١٠)، جريمة الاحتيال الإلكتروني في إطار التجارة الإلكترونية ضمن التشريعات الأردنية (٧١).

^(٣٣) جريمة الاحتيال الإلكتروني في إطار التجارة الإلكترونية ضمن التشريعات الأردنية (٧٣).

^(٣٤) انظر: لسان العرب (١٠/١٥٥)، مادة: سرق، تاج العروس (٢٥/٢٤٣)، مادة: سرق.

^(٣٥) انظر: انيس الفقهاء (٦٣)، التعريفات الفقهية (١١٢).

^(٣٦) سرقة الموارد الإلكترونية "الهدايا والنقاط" من الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي (١٨).

^(٣٧) سرقة الموارد الإلكترونية (٢٢)، الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة (٢٣١٠).

^(٣٨) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، رقم (٤٤٠٦)، (١٧٧/٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب المناسك، باب الخطبة يوم النحر، رقم (٣٠٥٧)، (١٠١٦/٢)، من حديث أبي بكرة.

^(٣٩) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب البيوع، رقم (٢٨٨٦)، (٤٢٤/٣)، والبيهقي في سننه، كتاب الغصب، باب من غصب لوحاً فأدخله في سفينة، رقم (١١٥٤٥)، (١٦٦/٦)، من حديث أبي حرة الرقاشي، وقد وثقه أبو داود وضعفه ابن معين.

انظر: مجمع الزوائد (٢٦٣/٣)، تحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٣٥٨/٣).



وفي عصرنا الحالي مع التطور الرقمي أصبحت الأعراض والخصوصية عرضة للانتهاكات من خلال الوسائل التقنية الحديثة، فقد انتشرت جرائم التشهير الإلكتروني، والابتزاز، وتسريب الصور الشخصية والتلاعب بها، وانتحال الحسابات الإلكترونية، والقذف الإلكتروني، والابتزاز الجنسي الرقمي بتهديد الضحية بنشر صورها مقابل مبالغ مالية، أو أمور غير مشروعة، ونشر الإشاعات بترويج أخبار مكذوبة للنيل من سمعة الأشخاص وأعراضهم، وانتحال الهوية الرقمية بإنشاء حسابات بأسماء آخرين للإساءة إليهم، أو خداع الناس عن طريقهم.

إن هذه الجرائم ذات خطورة عالية فهي سريعة الانتشار على مستوى كبير، مع صعوبة محاصرتها، مما يترتب عليه أضرار نفسية واجتماعية كبيرة تؤثر على استقرار المجتمع وأفراده.

وهي اعتداء على مقصد ضروري من مقاصد الشريعة، وتشيع العداوة والفتنة بين أفراد المجتمع، وغالباً ما تكون بحق النساء والفُصّر والشباب، والشريعة حريصة على حماية الإنسان وصيانة سمعته، وقد ورد العديد من النصوص الشرعية التي تؤكد على حرمة الاعتداء على الخصوصيات والأعراض، فالقذف يوجب الحد إذا كان صريحاً، أو التعزير إذا لم يُصرح به، والغيبة محرمة شرعاً، ويُعاقب عليها بالتعزير، كما يُعاقب على الابتزاز والإيذاء الرقمي.^(٤٠)

قال تعالى: {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا} الأحزاب [٥٨] فقد اعتبر سبحانه غيبة المسلم والتعرض لعرضه من البهتان والإثم، ولذا شدد ديننا الإسلامي على تحريم التشهير والغيبة والتجسس والقذف، وانتهاك الحياة الشخصية، وعدها من كبائر الذنوب التي توجب العقوبات، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ} الحجرات [١٢]

كما أن المقاصد الشرعية تؤسس للمسؤولية الأخلاقية عند استخدام الوسائل التقنية، حتى يتحقق الأمن وتُحفظ الحقوق الإنسانية.

هناك العديد من صور الاعتداء على العرض والخصوصية، ساذكر منها:

١- **التشهير الإلكتروني: التشهير في اللغة** مأخوذ من شهره، بمعنى: أعلنه وأذاعه، وشهر به: أذاع عنه السوء، وشهره تشهيراً فاشتهر، وهو ظهور الشيء في شناعة حتى يُظهره الناس.

والشهرة: وضوح الأمر، وهو ضد الستر، ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى اللغوي.^(٤١)

وقيل هو: إظهار الشخص بأمر معين يكشفه للناس ويظهر جنائيه، فيشمل ما كان بحق، كالحدود والتعزيرات وما كان بغير حق، كالغيبة والبهتان.

التشهير الإلكتروني: استخدام تقنيات وسائل الإعلام الإلكترونية، والتواصل الاجتماعي على الإنترنت لنشر معلومات، أو بيانات مسيئة، أو جارحة، بقصد الإضرار بسمعة وكرامة شخص ما، ويتضمن ذلك النشر عبر الصحف والمنشآت الإلكترونية، أو عبر البريد الإلكتروني، أو لوحات الإعلانات الرقمية، أو أي وسيلة أخرى متاحة على شبكات الإنترنت.^(٤٢)

فهو يستغل سهولة النشر الإلكتروني والرقمي من أجل الإضرار بسمعة الأشخاص، والتقليل من احترامهم والمساس بكرامتهم وشرفهم، أمام الناس والمحيط الاجتماعي، والدافع لهذا العمل هو تحقيق مصالح ومكاسب شخصية على حساب الشخص المُشهر به، عن طريق نشر أو إذاعة معلوماته، أو بيانات جارحة عنه، أو صور ومقاطع وبيانات حساسة، باستخدام ألفاظ تنال من شرفه، وتؤدي لعدم الثقة به، والنظر له بنظرة احتقار وازدراء، مما يؤدي لخوف المُشهر به من الظهور والاحتكاك بالمحيط الاجتماعي ولجوء للعزلة، فهو من أعظم أنواع الإيذاء الرقمي تأثيراً.

من أساليب التشهير الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت ما يكون وجاهياً ضمن مجموعات الأخبار، وقد يكون كتابياً في غرف المحادثات والدرشات، وقد يكون غيابياً مثل الأخبار عندما يُوضع بريده الإلكتروني، أو بنشر الصور والفيديوهات التي تخصه أو تخص عائلته.

التشهير يختلف حكمه بحسب المصدر له، فقد يقوم الناس بتشهير بعضهم بعضاً على جهة العداوة والغيبة، أو على جهة النصيحة والتحذير، وقد يكون التشهير من الحاكم في الحدود والتعزيرات، أو قد يكون تشهير الإنسان لنفسه فيما يُعاب عليه أمام الناس، بفعله للمعاصي والفجور، من أجل لفت أنظار الناس، أو الشهرة، أو طلب الأموال أو تعاطف الناس، وهو يدخل ضمن المجاهرة بالمعصية وإشاعة الفواحش والكذب، والرسول ﷺ يقول: "كل أمتي معافى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل

(٤٠) انظر: جرائم الحاسب الآلي (٨٠)، الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة (٢٣٠٦).

(٤١) انظر: لسان العرب (٤٣١/٤)، مادة: شهر، تاج العروس (٢٦٤/١٢)، مادة: شهر، الموسوعة الفقهية الكويتية (٤٤/١٢).

(٤٢) انظر: جريمة التشهير الإلكتروني في القانون الوضعي والفقه الإسلامي (٤٥١)، الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة (٢٣٢٨).



الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره الله عليه، فيقول: يا فلان، عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه، ويصبح يكشف ستر الله عنه".^(٤٣)

إن المجاهر بالمعصية يجوز التشهير به؛ ولا يعتبر غيبة في حقه؛ لأنه لا غيبة لمن تنازل عن حياته ودينه. والتشهير بذكر عيوب الناس والتنقص منهم محرم إذا كان المشهر به بريئاً مما يُتهم به، وقد ورد العديد من النصوص الشرعية التي تحرم إشاعة السوء وإلحاق الأذى بالآخرين، والحرص على ضرورة حفظ حق سمعة المؤمن وعرضه، قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النور ١٩، ٢٠]. وقوله: {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا} [الأحزاب ٥٨]، أي ينسبون إليهم ما هم منه براء منه، من أجل العيب والتنقص منهم، وقال بشأن السيدة عائشة رضي الله عنها عندما اتهموها بحادثة الإفك بالكذب والبهتان: {إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النور ١١]

وقال ﷺ: "لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون وجوههم وصدورهم، فقلت: من هؤلاء يا جبريل، قال: هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس، ويقعون في أعراضهم".^(٤٤) وقال ﷺ: "من قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردغة الخبال حتى يخرج مما قال". ومعنى ردغة الخبال: هي عصارة أهل النار، وهذا من عظيم الفعل وشناعته.^(٤٥)

ومما يدل على تحريم بث المعلومات السيئة عن الناس، وتحريم التشهير والغيبة والنميمة والتحقيق، قال ﷺ: "لا تؤذوا عباد الله، ولا تعيروهم، ولا تطلبوا عوراتهم؛ فإنه من طلب عورة أخيه المسلم طلب الله عورته حتى يفضحه في بيته".^(٤٦) كلها نصوص تدل تحريم الأذى والاعتداء، سواء أذى باللسان أو أذى معنوي، فالتشهير بالناس أمر خطير، وإذا كان عبر الوسائل الإلكترونية فهو أمر أخطر لسرعة انتشاره وتداوله واستمرار تذكره عبر المواقع.

قال ﷺ: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة".^(٤٧)، فإذا كان على المسلم ستر أخاه المسلم وعدم فضيحته حتى لو تأكد من فعله الشنيع، فمن باب أولى الذب عنه وعدم اتهامه بأم لم يفعله، وقد شنت الشريعة الإسلامية الخوض بأعراض الناس، وحمت الخصوصية وشرف الإنسان وعرضه، فهو من أهم الضروريات التي يحافظ عليها، وتوعدت من يخوض بالأعراض بالعقاب سواء الدنيوي أو الأخروي.

وجاء في القاعدة الفقهية: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب،^(٤٨) يندرج تحتها كل ما استحدثت من وسائل التعبير المعاصرة لتشمل كل صور التشهير الإلكتروني الذي يستخدم الأفراد والجماعات، فالحكم الفقهي لا يختلف باختلاف الوسيلة، بل نرجعه لمبدأ حفظ العرض والكرامة.^(٤٩)

٢- التجسس والاختراق الإلكتروني: التجسس في اللغة: من الجس، وهو البحث عن الخبر وتفحصه، والتفتيش عن بواطن الأمور، والبحث عن العورات وتتبع العورات.^(٥٠)

التجسس في اصطلاح الفقهاء: هو التفحص عن الأخبار وتتبعها واستكشاف خفاياها، أو هو طلب الأمارات والعلامات، أو التفحص عن بواطن الأمور.^(٥١)

التجسس الإلكتروني: هو تجسس تقليدي لكنه يتم عبر أدوات تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وتقنيات المعرفة، ويمكن تعريفه: السعي بسرية للحصول على معلومات حساسة عبر اختراق الأنظمة الإلكترونية.^(٥٢)

^(٤٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، رقم (٦٠٦٩)، (٢٠/٨).

^(٤٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الغيبة، رقم (٤٨٧٨)، (٢٦٩/٤)، وأحمد في مسنده، مسند أنس بن مالك، رقم (١٣٣٤٠)، (٥٣/٢١)، من حديث أنس بن مالك. اسناده صحيح على شرط مسلم. انظر: جامع الأصول (٤٤٨/٨).

^(٤٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب فيمن يعين على خصومة، رقم (٣٥٩٧)، (٣٠٥/٣)، وأحمد في مسنده، مسند عبد الله بن عمر، رقم (٥٣٨٥)، (٤٧/٥)، من حديث ابن عمر. الحديث صحيح. انظر: جامع الأصول (٥٩٩/٣).

^(٤٦) رواه أحمد في مسنده، مسند حديث ثوبان، رقم (٢٢٤٠٢)، (٨٨/٣٧)، وصهيب بن عبد الجبار في المسند الموضوعي، كتاب آداب المعاملة، باب النصيحة، رقم (٢)، (١١٦/١٩)، من حديث ثوبان. حديث صحيح. انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨٧/٨).

^(٤٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم والغصب، باب لا يظلم المسلم، رقم (٢٤٤٢)، (١٢٨/٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٨٠)، (١٩٩٦/٢).

^(٤٨) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي (١٣٤/٢).

^(٤٩) انظر: جريمة التشهير الإلكتروني في القانون الوضعي والفقه الإسلامي (٤٦٠)، الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة (٢٣٣١).

^(٥٠) انظر: لسان العرب (٣٨/٦)، مادة: جس، تاج العروس (٤٩٩/١٥)، مادة: جس.

^(٥١) ارشاد الساري للقسطلاني (١٤١/٥).

^(٥٢) انظر: الجرائم الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي والقانون الوضعي (٢٦٠).



فهو محاولة الدخول غير المشروع إلى أنظمة المعلومات الإلكترونية للأفراد أو المؤسسات أو الدول، بهدف الحصول على معلومات سرية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، أو أدوات تكنولوجيا المعلومات، سواء كان ذلك عبر الاختراق المباشر، أو التلصص، أو التنصت، أو التتبع.

إن هذا الاختراق الإلكتروني للمواقع والأجهزة يعتبر من التجسس لكنه بوسائل متطورة وسريعة، مع قدرة على اختراق الحواجز والحدود، هذا الأمر الذي يجعله أكثر خطورة على خصوصية الأفراد أو الدول.

من أنواعه: جمع المعلومات السرية عبر الإنترنت، واختراق أنظمة الحاسب والشبكات، واستخدام التقنيات الحديثة، واللجوء للتزيف، وتحليل البيانات، واستخدام برامج فيروسية لكشف الحسابات واختراقها، مما يؤدي لسرقة البيانات أو الأموال، وتعطيل الأنظمة والأجهزة، وانتهاك الخصوصية.^(٥٣)

لقد حرم الإسلام التجسس، ووردت العديد من النصوص الشرعية التي تحرمه وتحذر منه وتبين عقوبة فاعله، لأجل الضرر الذي يأتي من خلاله، بسبب انتهاكه لحرمة الإنسان، والاعتداء على الخصوصية، وإفساد العلاقات الاجتماعية، وإشاعة الريبة، وزعزعة الثقة بين الناس، وكلها أمور محرمة، وسواء كان التجسس بأسلوبه التقليدي المعتاد، أو المطور عن طريق الوسائل الإلكترونية، وذلك لأن تتبع العورات محرم، وشريعتنا حريصة على الحفاظ على مقاصد الشريعة، وضرورتها، والقاعدة الفقهية تقول: العبرة في الأحكام بالمقاصد والمعاني لا بالأشكال والمباني.^(٥٤)

ومن تلك الأدلة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم مِّبْصَرَ أَخِيهِمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ الحجرات [١٢] والآية تصريح صريح على النهي عن التجسس والغيبة، وهذا النهي ليس مقيداً بوسيلة محددة، وإنما بكل ما يُفضي إلى تتبع العورات والتجسس، سواء بوسائل تقليدية أو إلكترونية حديثة.^(٥٥)

وقال ﷺ: "إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تباغضوا، وكونوا إخواناً"^(٥٦). وقال ﷺ: "يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته".^(٥٧)

■ المطلب الثالث: حفظ الدين والنفس في البيئة الرقمية

من أعظم الضروريات التي جاءت مقاصد الشريعة الإسلامية لحفظها: هي حفظ الدين والنفس، فهما من المقاصد الكلية التي لا يستقيم نظام المجتمع إلا بضمانهما، وبسبب التطور الإلكتروني والتقني في المجتمع أصبحت الجرائم الإلكترونية لها صلة مباشرة بهذه الضروريات، إذا يُمكن أن تهدد معتقدات المسلمين وأمنهم وسلامتهم.

فالجرائم الإلكترونية تتطرق لمقصد حفظ الدين بنشر الإلحاد، والشبهات الفكرية، والترويج للأفكار الهدامة، واستغلال المنصات لتشويه سمعة الإسلام، وتغيير الثوابت الإسلامية، والقيم، والمبادئ، وزعزعة الإيمان، والتحريض على الفتنة والطائفية، والخروج على علماء الدين، وترويج البدع والشعوذات، ونشر الأفكار المتطرفة والمنحرفة عقائدياً، ونشر الشائعات والمعلومات المضللة التي تؤثر على وحي واستقرار المجتمع، سواء على مستوى الأفراد أم المجتمعات.

ومن جهة حفظ النفس فالجرائم الإلكترونية خطيرة على الأنفس، سواء من خلال التهديد أو الابتزاز، أو اختراق الخصوصية ونشر الأسرار، أو التمرر الرقمي، وربما يكون لها تأثير مباشر عن طريق الإيذاء الجسدي بالتحريض وتعقب الأشخاص، ولها أضرار خطيرة تؤدي للمجني عليه للاكتئاب أو الانتحار، وهذا ما يتعارض مع مقصد حفظ النفس.

كما إن نشر المعلومات الطبية الخاطئة، واستغلال الأطفال والمراهقين لجعلهم يقدمون على أفعال خطيرة، يعتبر من أخطر أنواع الاعتداء على الأنفس، حيث يصعب اكتشافها بسرعة لأنها تستخدم فئات عمرية صغيرة لا يمكن التنبؤ بخطورتها.

إن صلاح الحياة من صلاح الدين وامتثال أوامر رب العالمين واتباع سنة نبيه ﷺ، فإذا صلح الدين فهو يصرف النفوس عن الشهوات والشبهات، ويُعظم تقوى الله في الخلوات، فيمنع النفس عن ارتكاب ما حرم الله وانتهاك شرعه، والإضرار بالغير.^(٥٨)

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ الأنفال [٢٩]

(٥٣) انظر: التجسس الإلكتروني عبر تقنية الذكاء الاصطناعي (٧٩١)، الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة (٢٣٣٦).

(٥٤) انظر: نظرية المقاصد عند الشاطبي (٧٩).

(٥٥) انظر: تفسير القرطبي (٣٣٣/١٦).

(٥٦) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما ينهي عن التحاسد والتدابير، رقم (٦٠٦٤)، (١٩/٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والأدب، باب تحريم الظن والتجسس، رقم (٢٥٦٣)، (١٩٨٥/٤).

(٥٧) رواه أحمد في مسنده، مسند أبي بررة الأسلمي، رقم (١٩٧٧٦)، (٢٠/٣٣)، وأبي داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الغيبة، رقم (٤٨٨٠)، (٢٧٠/٤)، من حديث أبي بررة الأسلمي. حديث صحيح لغيره وإسناده حسن. انظر: جامع الأصول (٦٥٣/٦).

(٥٨) انظر: جرائم الحاسب الآلي (٧٨)، الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة (٢٣٠٤).



وقال ﷺ: "إن الحلال بين، وإن الحرام بين، وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه، وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى، يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه"^(٥٩)

كما أنه يلزم على الإمام والعلماء الحفاظ على الدين ومحاولة إقامته وفق أصوله وقواعده الثابتة، فقد قيل: "يلزم الإمام من أمور الأمة عشرة أشياء: أحدها: حفظ الدين على أصول المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة، فإن نجم مبتدع أوزاغ ذو شبهة عنه، أوضح له الحجة، وبين له الصواب، وأخذ بما يلزمه من الحقوق والحدود، ليكون الدين محروساً من خلل، والأمة ممنوعة من الزلل"^(٦٠).

فلا بد من تفعيل الدور التربوي والتوعوي والرقابي من أجل الحفاظ على الدين ومعتقداته، والأنفس وصالحها من هذه الممارسات. وسأطرق لذكر نوعين من الجرائم الإلكترونية كمثال على حفظ الدين والنفس.

-المحتوى المنحرف أو المضلل:

المحتوى لغة: هو الجمع والإحراز، وهو ما يحوي الشيء ويجمعه، والعرب تطلق للمحتوى مجتمع بيوت الحي، وتسميه حواء، ومحوى.^(٦١)

المنحرف: من انحرف مزاجه أي مال عن الاعتدال، وتحريف الكلام عن موضعه: تزيفه وتغييره.^(٦٢)

المضلل: من الضلال والضلالة، وهو ضد الهدى والرشاد، أضللت فلان إذ وجهته للضلالة عن الطريق، وهو العدول عن الطريق المستقيم.^(٦٣)

المحتوى المنحرف أو المضلل اصطلاحاً: كل مادة مكتوبة، أو مسموعة، أو مرئية، أو متحركة، أو متعددة الوسائط، لم تتبع فيها أخلاقيات مهنة الإعلام.

أو هي: المادة المشتملة على تزيف الحقائق، والمطوية على أكاذيب أو مبالغات، والتي تُقدم عبر وسيلة إعلامية، أو محتوى رقمي، يكون من شأنها التأثير على الرأي العام، أو توجيهه نحو هدف غير مشروع، سواء تعلق بقضية عامة، أو تعرض لحرمة الحياة الخاصة.^(٦٤)

المحتوى المضلل يتنوع بين التلاعب بالأخبار، أو الألفاظ، أو تزيف وتحريف المحتوى المقدم، أو نشر الإشاعات، أو تغيير المفاهيم والحقائق، ونشر الإلحاد، وتشكيك العباد بخالقهم، أو نشر الرذيلة والمعاصي والمجاهرة بها، ونشر فيديوهات وصور مضللة ومفبركة بالذكاء الاصطناعي، مما له تأثير على دين الإنسان وعقله، وتأجيج الصراع بين الأفراد وحكوماتهم، أو بين طبقات المجتمع، وتعطيل الاستقرار.

إن شريعتنا الإسلامية أباحت استخدام وسائل التكنولوجيا والإعلام لنشر الأخبار ونقل المعلومات، ولكن ضمن ضوابط شرعية، وبما أن العقل والدين من أهم الضروريات الخمس التي يجب المحافظة عليها وبقائها سليمة عن التشويه، أو التحريف أو التزييف، الذي يؤثر عليها فإن الاعتداء عليها يمثل جريمة يجب مواجهتها.

وقد تضافرت الأدلة الشرعية التي تحرم تحريف المحتوى وتزيف الحقائق، والافتراء والكذب وتضليل الناس، وأياً كان هذا الكذب طرقة وأساليبه فهو محرم، سواء بالطرق التقليدية، أو عن طريق الإنترنت، ووسائل الإعلام.

قال تعالى: {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ} الأنعام [١٤٤] فلا أحد أظلم ممن يفترى على الله الكذب لتضليل الناس، وقال تعالى: {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} البقرة [٤٢] الآية تدل على تحريم تلبيس الحق بالباطل، وفقاً للقاعدة الأصولية: النهي إن تجرد عن قرينة كان محمولاً على التحريم وفساد المنهي عنه إلا أن يصرفه دليل غيره.^(٦٥)

ومن السنة قال ﷺ: "من دعا إلى هدى، كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة، كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً"^(٦٦) الحديث واضح في الحث على استحباب سن الأمور الحسنة، وتحريم نشر الأمور السيئة، وأن من يسن هذه الأمور له نفس أجر أو عقاب من فعلها.^(٦٧)

^(٥٩) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٥٩)، (١٢١٩/٣)، من حديث النعمان بن بشير.

^(٦٠) الأحكام السلطانية للماوردي (٤٠).

^(٦١) انظر: لسان العرب (٢١٠/١٤)، مادة: حوى، تاج العروس (٥٠٥/٣٧)، مادة: حوى.

^(٦٢) انظر: لسان العرب (٤٣/٩)، مادة: حرف، تاج العروس (١٣٥/٢٣)، مادة: حرف.

^(٦٣) انظر: لسان العرب (٣٩١/١١)، مادة: ضلل، تاج العروس (٣٤٣/٢٩)، مادة: ضلل.

^(٦٤) انظر: المسؤولية المدنية عن المحتوى الإعلامي المضلل (٤٧٧)، المحتوى الإعلامي المضلل (٣٢).

^(٦٥) انظر: تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد (٧٥)، التعبير شرح التحرير (٢٢٥٩/٥).

^(٦٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، رقم (٢٦٧٤)، (٢٠٦٠/٤)، من حديث أبي هريرة.

^(٦٧) انظر: شرح النووي على مسلم (٢٢٦/١٦).



وقال ﷺ: "كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكل ما سمع"،^(٦٨) يدل الحديث على أنه كثرة الحديث بكل ما سمع يؤدي لكثرة الخطأ، ومن الكذب أن يخبر الإنسان عما سمعه بخلاف ما هو عليه.^(٦٩)

-**الابتزاز والتهديد الرقمي:** الابتزاز لغة: بز الشيء إذا انتزعه وسلبه، أو انتزاع الشيء قهراً وغصباً، ابتزاز المال: استجراره بغير حق بغير رضا صاحبه.^(٧٠)

الابتزاز الإلكتروني: هو استخدام وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في تهديد وترعيب وعيد، لحمل شخص على القيام بدفع مال، أو طلب أمور أخرى من المجني عليه، والذي يخشى من نشر حياته الخاصة، خلافاً لأحكام القانون والنظم العام، والأداب العامة.

أو هو استغلال الجاني لمهاراته الإلكترونية أو قربه الاجتماعي للضحية، لغرض سرقة المعلومات السرية لتلك الضحية، فضلاً عن صورها ومستنداتها الشخصية أيّاً كان نوعها، وإجبارها على دفع الأموال أو الإدعان لطلباته، المخالفة للشرع والقانون^(٧١)

أو هو تهديد الضحية بنشر معلومات خاصة، أو صور شخصية، أو بيانات حساسة، مقابل المال، أو تحقيق منفعة معينة، ويستطيع القيام بهذا الابتزاز عن طريق اختراقه للحسابات، أو حصول المجرم على المعلومات عن طريق خداع الجاني، أو تسريب المعلومات من جهات أخرى.^(٧٢)

ويعد الابتزاز من الجرائم الخطيرة التي تنتهك مقاصد الشريعة وضرورياتها بالأنفس، ويكون الابتزاز إما بتهديد الضحية بنشر صورها أو معلوماتها الخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو استخدام الذكاء الصناعي في فبركة الصور، أو اختراق الحساب والوصول للصور والفيديوهات واستخدامها في التهديد، وهذا الابتزاز أهدافه تحقيق غايات المبتز إما جنسياً، أو معنوياً، أو مادياً.

إن التطور السريع للتكنولوجيا والإنترنت فتح المجال لضعاف النفوس لاستخدام هذه التقنيات الرقمية في الجرائم، كما أن هناك العديد من الأشخاص لا يتخذون إجراءات أمنية وكلمات سرية قوية في حساباتهم مما يسهل اختراقها، إن مثل هذه الجرائم تهدد الأنفس وتؤدي لفقدان الشعور بالأمن النفسي، ويُسعرها بالخوف والهلع بسبب انتشار أسرارها الشخصية للغرباء، وانتهاك خصوصيتها، ويؤدي الابتزاز إلى اضطرابات نفسية من قلق وتوتر وخوف من المستقبل، والشك المفرط في الآخرين، والرغبة في الانتقام، بالإضافة لتأثيره على الصحة الجسدية من ارتفاع ضغط الدم، أو الربو، والسكري وغيرها من الأمراض التي تتأثر بالحالة النفسية للإنسان وتتغير بتغير هرموناته.

هذا بالإضافة لما لها من تأثير سيء على الحالة الاجتماعية للشخص ومشاكل مع أسرته، وطبيعة العلاقة مع أهله، مع تعرض الضحية لضغوط اجتماعية شديدة خاصة في الجرائم ذات الابتزاز الجنسي، مما يؤدي لفقدان الضحية لسمعتها، وخسارتها لمستقبلها وتأثير هذا التهديد على الزواج أو العمل، وربما تؤدي إلى حمل غير مشروع، فيتجاوز خطر التهديد للأطفال غير الشرعيين.^(٧٣)

الشريعة الإسلامية شريعة متجددة ومستمرة ومتكاملة تقوم على حفظ الإنسان، وحفظ ممتلكاته، والاهتمام بضرورياته، وقد وردت العديد من النصوص الشرعية التي تحرم الاعتداء على المسلم، سواء اعتداء على دينه، أو نفسه، فقد قال تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** النساء [٢٩] وقال: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ** {الحجرات [١٢]} وقال: **إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** (١٩) **وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ** {النور [١٩، ٢٠]}

كل هذه الآيات تحرم أكل أموال الناس بالباطل أو التجسس وتتبع العورات، أو نشر الفواحش، وهذا ما يفعله المبتز. وقال ﷺ: " فإن دماءكم وأموالكم، وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا، في شهركم هذا، وستلقون ربكم، فسيألأكم عن أعمالكم"^(٧٤)، وقال ﷺ: " لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه".^(٧٥)

^(٦٨) أخرجه مسلم في صحيحه، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، رقم (٣)، (١٠/١).

^(٦٩) انظر: شرح النووي على مسلم (٧٥/١).

^(٧٠) انظر: لسان العرب (٣١٢/٥)، مادة: بز، تاج العروس (٣١١/٥)، مادة: بز، معجم لغة الفقهاء (٣٨).

^(٧١) انظر: جريمة الابتزاز الإلكتروني للزبيدي (٨)، جريمة الابتزاز الإلكتروني وطرق مكافحتها (١٧٢).

^(٧٢) انظر: الأحكام الفقهية للجرائم الإلكترونية في ضوء مقاصد الشريعة (٢٢٧٩).

^(٧٣) انظر: جريمة الابتزاز الإلكتروني وطرق مكافحتها (١٧٦).

^(٧٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، رقم (٤٤٠٦)، (١٧٧/٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب المناسك، باب الخطبة يوم النحر، رقم (٣٠٥٧)، (١٠٦/٢)، من حديث أبي بكر.

^(٧٥) سبق تخريجه (٩).



وقد نبه نبينا ﷺ على حرمة تتبع العورات وبين الوعيد الشديد لمرتكب هذا الفعل فقال: "يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته".^(٧٦)

وحذر من ترويع المسلمين فقال ﷺ: "لا يحل لمسلم أن يروغ مسلماً".^(٧٧)

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد: تناول هذا البحث دور مقاصد الشريعة الإسلامية في مواجهة الجرائم الإلكترونية المعاصرة في ظل التطورات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، إذ تمثل هذه الجرائم تهديداً للأفراد والمجتمعات، لما تنطوي عليه من اعتداء على سواء على الأموال والخصوصيات والأعراض، وما تُحدثه من آثار سلبية تمس الدين والنفس والعقل. وقد بينت الدراسة أن مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية تتمتع بقدرة كبيرة على استيعاب النوازل والمستجدات المعاصرة، ومنها الجرائم الإلكترونية، من خلال ربطها بالضرورات الخمس التي جاءت الشريعة بحفظها وصيانتها. كما أكدت الدراسة أن المقاصد الشرعية تمثل إطاراً تشريعياً وأخلاقياً متكاملًا في حماية المجتمع، وتحقيق الأمن والاستقرار في البيئة الرقمية.

إن هذه الجرائم رغم اختلاف صورها ووسائلها عن الجرائم التقليدية إلا أنها لا تخرج عن المقاصد العامة للشريعة التي تحرم كل صور الاعتداء، والضرر، والفساد، وتدعو إلى حفظ الحقوق، وصيانة الكرامة الإنسانية، وتحقيق المصالح العامة.

■ النتائج والتوصيات:

١- الجرائم الإلكترونية من النوازل المعاصرة التي تستوجب دراسة فقهية ومقاصدية تتناسب مع طبيعتها المستجدة، تتميز هذه الجرائم بأن مرتكبها غالباً يتمتع بمهارات تقنية متقدمة، ويسعى إلى تجاوز الأنظمة الأمنية أو التحايل عليها لتحقيق أهدافه الإجرامية، وهي جرائم سريعة التنفيذ، وذات بعد دولي، متنوعة الأساليب ومبتكرة باستمرار، وصعبة الاكتشاف، ومن صورها جرائم الحاسب الآلي، والإنترنت، وشبكة المعلومات، والجرائم المتعلقة باستخدام الحاسب والاتصال الذكي. ٢- إن مقاصد الشريعة الإسلامية تمثل أساساً مهماً في بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، وهي تنقسم لمقاصد عامة وخاصة وجزئية، وتهدف هذه المقاصد إلى حماية الضروريات الخمس: الدين والنفس، والعقل، والنسل، والمال. ٣- أظهرت الدراسة أن الجرائم الإلكترونية الموجهة إلى الأموال والوعي الفكري، كالاختيال الإلكتروني، وسرقة الحسابات، تُعد من أبرز صور الاعتداء المعاصر على مقصدي حفظ المال والعقل، بما يستوجب تفعيل وسائل الحماية التشريعية والوقائية للحد من آثارها.

٤- إن القاعدة الفقهية تقول: "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"، لذا تندرج تحتها جميع الوسائل المستحدثة للتعبير والنشر، بما في ذلك صور التشهير الإلكتروني، والتجسس الرقمي التي تمس مقصد حفظ العرض والكرامة الإنسانية، وهذه الجرائم لها خطورة عالية بسبب سرعة انتشارها وصعوبة محاصرتها، والشريعة الإسلامية حريصة على حماية عرض الإنسان، وشرفه، وكرامته.

٥- أن بعض الجرائم الإلكترونية تؤثر في حفظ الدين والنفس من خلال ما تسببه من أضرار فكرية ونفسية واجتماعية، كنشر المحتوى المنحرف والمضلل الذي يستهدف تزييف الحقائق، أو نشر الإلحاد، والتشكيك بالدين، أو الابتزاز والتهديد الرقمي، الذي يقوم الجاني فيه باستغلال الضحية وتهديدها بنشر معلوماتها، من أجل مصالحه الشخصية، سواء مالية، أو معنوية.

٦- إن القواعد الفقهية الكلية، تمتلك قدرة استيعابية للنوازل الرقمية المعاصرة، بما يسمح بإدراج الجرائم الإلكترونية ضمن الأحكام الشرعية المقررة لحماية الحقوق والمصالح، مثل قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" وقاعدة "الضرر يزال"، وتشكل هذه القواعد أساساً شرعياً لمعالجة الجرائم الإلكترونية، واتخاذ التدابير الكفيلة للوقاية منها، والحد من آثارها، ومعالجة أضرارها.

٧- إن الشريعة الإسلامية بقواعدها ومقاصدها تتميز بالمرونة والقدرة على استيعاب التطورات التقنية الحديثة ومواكبة المستجدات الرقمية.

وفي الختام، يُوصى طلاب العلم والباحثين والفقهاء بمزيد من العناية بالدراسات الفقهية والمقاصدية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، والقضايا الرقمية، ومتابعة مستجداتها ونوازلها، وبيان أحكامها الشرعية، وربطها بمقاصد الشريعة الإسلامية وضرورتها الكلية.

^(٧٦) سبق تخريجه (١٢).

^(٧٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب من يأخذ الشيء على المزاح، رقم (٥٠٠٤)، (٣٠١/٤)، وأحمد في مسنده، مسند أحاديث رجال من أصحاب النبي، رقم (٢٣٠٦٤)، (١٦٣/٣٨). من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى. الحديث صحيح. انظر: جامع الأصول (٥٨/١١).



الفهارس:

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايمار بن عثمان البوصيري الكنانى الشافعي (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت: ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط: السابعة، ١٣٢٣ هـ.
- الأحكام السلطانية، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، دار الحديث - القاهرة.
- الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط: الثانية - بدون تاريخ.
- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- التجسس الإلكتروني عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية معاصرة، رمضان حسن ضاحي عبد الحافظ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج، المجلد ٣١، العدد ٢، ٢٠٢٥ م.
- التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة، دار الكاتب العربي، بيروت.
- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها فـي الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية (دراسة تحليلية تطبيقية) دكتور إبراهيم رمضان إبراهيم عطا يا أستاذ الفقه المساعد بكلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد الثلاثون، الجزء الثاني، ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م.
- الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي، زبيحة زيدان، دار الهدى، ٢٠١١ م.
- الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت، عمر محمد أبو بكر بن يونس، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤ م.
- الجرائم الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، محمد بن يحيى بن حسن النجيمي، (٢٠٢٥)، مجلة الدراية، ع ٢٦، ج ١، (٢٥٥ - ٣٢٠).
- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- الشبهات وأثرها في العقوبة الجنائية في الفقه الإسلامي مقارناً بالقانون، منصور محمد منصور الحنفوي، مطبعة الأمانة، ط: الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (ت: ٨٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- المحتوى الإعلامي المضلل، دراسة فقهية، ممدوح واعر عبد الرحمن مهني، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية للبنات، مجلة الزهراء، المجلد والعدد ٢١، أكتوبر ٢٠٢١ م، الصفحات (٦-٢١٠).
- المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.



- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
- المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة، صهيب عبد الجبار، ٢٠١٣، غير مطبوع.
- المسؤولية المدنية عن المحتوى الإعلامي المضلل عبر وسيط الكتروني، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر الضوابط القانونية والإعلامية بكلية الحقوق، الجزء الأول، جامعة عين شمس، ٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٨م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢.
- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، عدد الأجزاء: ٤٥ جزءاً، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفاة - مصر، الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي (ت: ٩٧٨هـ)، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، ط: ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣ هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت: ١٠٢١ هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط: الأولى، ١٣١٣ هـ.
- تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلاني (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد السلفيتي، دار الكتب الثقافية - الكويت.
- جرائم الحاسب الآلي والإنترنت، أسامة أحمد المناعسة، جلال الزعبي، صايل فاضل الهواشة، دار وائل، ط: الأولى، عمان الأردن، ٢٠٠١م.
- جريمة الاحتيال عبر الإنترنت (الأحكام الموضوعية والجزائية)، طارق عبد الرؤوف الجن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١م.
- جريمة الاحتيال الإلكتروني في إطار التجارة الإلكترونية ضمن التشريعات الأردنية، محمد طه إبراهيم الفليح، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد ٣، العدد ٣، ٢٠٢٢م.
- جريمة الاحتيال الإلكتروني، دراسة مقارنة، زينب أحمد عوين، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٤م.
- جريمة الابتزاز الإلكتروني وطرق مكافحتها، د. سحر شريف صابر، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠٢٥، الصفحات (١٦٧-١٩٥).
- جريمة الابتزاز الإلكتروني، دراسة مقارنة، كاظم عبد جاسم الزبيدي، مكتبة القانون المقارن، بغداد-العراق، ط: الأولى، ٢٠١٩م.
- جريمة التشهير الإلكتروني في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، شريف كامل مسلم الشوابكة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية، المجلد ٢ ملحق، كانون الأول ٢٠٢٥، الصفحات (٤٤٣-٤٦٥).
- روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق-عمان، ط: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- سرقة الموارد الإلكترونية "الهدايا والنقاط" من الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، منذر عبد الرزاق العميرة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٣، العدد ٤، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الأردن، ٢٠٢٣م، ص (١٢-٣٧).



- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤ هـ.
- مجلة الأحكام العدلية، لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، تحقيق: نجيب هواويني، الناشر: نور محمد، كارخانه تجارت كتب، آرام باغ، كراتشي.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- معجم المفسرين "من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر"، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، ط: الثالثة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلججي - حامد صادق قنبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



فاعلية التحكيم التجاري السعودي كضمانة نظامية لجذب الاستثمار الأجنبي ومواجهة تحديات النزاعات التقنية

The Effectiveness of Saudi Commercial Arbitration as a Legal Guarantee for Attracting Foreign Investment and Confronting the Challenges of Tech Disputes

أ. عالية إسماعيل سيد عالم

كلية العلوم والدراسات النظرية، قسم القانون - الجامعة السعودية الإلكترونية

E-mail: aalyhaalm@gmail.com

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فاعلية المنظومة النظامية والمؤسسية للتحكيم التجاري في المملكة العربية السعودية كأحد المرتكزات القانونية الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، تماشياً مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في بناء بيئة استثمارية آمنة ومستدامة.

تتناول الورقة بالتحليل الضمانات القانونية التي يوفرها نظام التحكيم السعودي وقواعد المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) للمستثمر الأجنبي، ومدى مرونة هذه الإجراءات في استيعاب ومواجهة نمط معاصر من المنازعات، وهي المنازعات الاستثمارية المرتبطة بالتقنيات الحديثة والتعاملات الرقمية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي لتفكيك النصوص القانونية المنظمة. وخلصت الورقة إلى أن المشرع السعودي نجح في مواءمة البيئة التحكيمية المحلية مع المقاييس والاتفاقيات الدولية (مثل قوالب الأونسيترال)، مما أثمر عن توفير قضاء استثنائي مرن يتسم بالسرعة والسرية والتخصص الفني، وهي الركائز الجوهرية اللازمة لحماية رؤوس الأموال الأجنبية في مواجهة تحديات النزاعات التقنية المعاصرة وسد الفجوات الإجرائية فيها.

وتوصي الدراسة بأهمية مواصلة التطوير الرقمي الشامل لإجراءات مراكز التحكيم لتعزيز التنافسية الإقليمية للمملكة. **الكلمات المفتاحية:** التحكيم التجاري السعودي، الاستثمار الأجنبي، رؤية ٢٠٣٠، المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA)، النزاعات التقنية.

Abstract:

This study aims to highlight the effectiveness of the legal and institutional framework of Saudi commercial arbitration as a pivotal cornerstone for attracting foreign investment, in alignment with the goals of Saudi Vision 2030 to establish a secure and sustainable investment environment.

The paper analyzes the legal guarantees provided by the Saudi Arbitration Law and the Saudi Center for Commercial Arbitration (SCCA) rules to foreign investors. It examines the flexibility of these procedures in accommodating and confronting a contemporary pattern of disputes, namely investment disputes associated with modern technologies and digital transactions.

The study adopts a descriptive-analytical and inductive approach to examine the relevant legal texts.

The paper concludes that the Saudi legislator has successfully aligned the local arbitration environment with international standards (such as UNCITRAL models).

This alignment has provided a flexible, specialized, and confidential alternative dispute resolution mechanism, which serves as a fundamental pillar for protecting foreign capital against the challenges of modern technical disputes.

The study recommends continuous digital transformation of arbitration procedures to enhance the Kingdom's regional competitiveness".

Keywords: Saudi Commercial Arbitration, Foreign Investment, Vision 2030, SCCA, Tech Disputes.



تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً تشريعياً واقتصادياً غير مسبوق في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي وضعت في مقدمة أولوياتها تنويع مصادر الدخل القومي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتكون ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة. ولما كان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يتطلب بيئة نظامية آمنة ومستقرة تضمن حماية الحقوق وسرعة حسم النزاعات، فقد أولت المملكة اهتماماً بالغاً لتطوير بيئتها التشريعية والقضائية، لاسيما وسائل تسوية المنازعات البديلة وفي مقدمتها التحكيم التجاري.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على فاعلية نظام التحكيم التجاري السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) وتعديلاته، والدور المحوري الذي يلعبه المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) في تقديم قضاء استثنائي يتسم بالسرعة، السرية، والتخصص الفني. ولا تقف هذه الأهمية عند حدود النزاعات التقليدية، بل تمتد استراتيجياً لتشمل مدى مرونة وكفاءة هذه البيئة النظامية في استيعاب ومواجهة نمط جديد ومتسارع من التحديات، وهي المنازعات الاستثمارية المرتبطة بالتقنيات الحديثة والعقود الرقمية. إن توفير هذا الأمان التشريعي يعزز التنافسية الدولية للمملكة كمركز إقليمي رائد للتحكيم يواكب متطلبات العصر الرقمي ويطأ أرضاً صلبة في طمأنة المستثمر الأجنبي.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

رغم القفزات التشريعية والمؤسسية التي حققتها المنظومة التحكيمية في المملكة، إلا أن دخول الاستثمارات الأجنبية في قطاعات التكنولوجيا والرقمنة أفرز نوعاً معقداً من النزاعات الناشئة عن البيئات الافتراضية والذكية. هذه المعاملات تتطلب مرونة إجرائية وقانونية تفوق أحياناً آليات القضاء التقليدي. ومن هنا تتجلى مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهرية التالي: "إلى أي مدى تساهم المنظومة النظامية للتحكيم التجاري السعودي في توفير بيئة جاذبة ومستقرة للاستثمار الأجنبي، وما هي آلياتها وجاهزيتها لمواجهة تحديات النزاعات المرتبطة بالتقنيات الحديثة وفق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠؟".

وبنيتق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما هي الخصائص والضمانات النظامية التي يقدمها نظام التحكيم السعودي والمركز السعودي للتحكيم التجاري للمستثمر الأجنبي؟
٢. كيف تتقاطع المنظومة التحكيمية مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ في جذب واستقطاب رؤوس الأموال؟
٣. ما هي طبيعة تحديات النزاعات التقنية الحديثة في منازعات الاستثمار، وكيف تستوعبها البيئة النظامية الحالية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الأكاديمية والتطبيقية، وهي:

تأصيل الإطار النظامي والمؤسسي: تبيان ملامح التحكيم التجاري في المملكة وإبراز مواكبه لأحدث المعايير الدولية والاتفاقيات كقواعد الأونسيترال.

قياس الأثر التنافسي: إيضاح دور الضمانات التحكيمية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تعزيز الأمان القانوني ودعم مناخ الاستثمار المباشر.

استشراف الكفاءة الرقمية: رصد مدى مرونة المنظومة الإجرائية الحالية وقدرتها على استيعاب النزاعات الناشئة عن المعاملات والتقنيات الحديثة دون الإخلال بالمبادئ القانونية المستقرة.

رابعاً: منهجية الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة والإجابة عن إشكالياتها، اعتمدت الباحثة على *المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي؛ وذلك من خلال:

١. استقراء النصوص النظامية الواردة في نظام التحكيم السعودي والأنظمة ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي.
٢. تحليل القواعد الإجرائية الحديثة للمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) لمعرفة مدى مواءمتها للمعايير العالمية.
٣. وصف وتحليل طبيعة النزاعات التقنية المستحدثة، للوقوف على مدى ملائمة النصوص واللوائح الحالية في استيعابها وسد الفجوات الإجرائية فيها بما يخدم القطاع الاستثماري.

خامساً: الدراسات السابقة (Literature Review):

تتقاطع هذه الورقة البحثية مع العديد من الأدبيات القانونية التي ناقشت منظومة التحكيم والتحديات المستحدثة، وتعتمد الورقة بشكل أساسي على مراجعة وتفكيك الدراستين الآتيتين الواردتين في المتن:

١. دراسة (مكي، زينب داود، ٢٠٢٥م):

عنوان الدراسة: "فعالية التحكيم الإلكتروني في عقود الاستثمار الدولية: دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية التقليدية والتشريعات الرقمية الحديثة".



مضمونها وأهدافها: هدفت الدراسة إلى قياس مدى فاعلية التحكيم الإلكتروني في تسوية منازعات الاستثمار مقارنة بالتحكيم التقليدي، وركزت على التحديات التي تعيق انتشاره مثل تكلفة التقنية، وقضايا أمن البيانات، والاعتراف القانوني بالأحكام الصادرة عن بُعد، وخلصت إلى ضرورة تطوير التشريعات الوطنية لتنماشى مع اتفاقية نيويورك والأونسيترال لتعزيز الأمن السيبراني في منصات التحكيم^١.

موقع النقاط والتمايز: تلقت ورقتنا الحالية مع هذه الدراسة في تناول الجانب التقني والإجرائي للتحكيم، إلا أن ورقتنا* تتميز بالتركيز المؤسسي والموضوعي المباشر على فاعلية المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) وإسقاط هذه الآليات على منازعات الاستثمار الأجنبي في المملكة وفق رؤية ٢٠٣٠.

٢. دراسة (الغنامي، نايف ناشي، ٢٠٢٤م):

عنوان الدراسة: "دور نظام التحكيم في حل منازعات الاستثمار الأجنبي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية"^٢. مضمونها وأهدافها: ركزت هذه الدراسة على تحليل نظام التحكيم السعودي ودوره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تسوية النزاعات بكفاءة، وأوضحت مزايا اللجوء للمراكز التحكيمية (مثل المركز السعودي للتحكيم التجاري) لضمان استقلال وحياد العملية التحكيمية، مؤكدة أن تطور المنظومة التشريعية في المملكة يساهم بشكل مباشر في تعزيز الثقة لدى المستثمر العالمي.

موقع النقاط والتمايز: تستفيد الدراسة الحالية من التأصيل القانوني لبيئة الاستثمار الذي قدمته هذه الدراسة، ولكنها* تتميز عنها ببناء جسر يربط بين هذه الضمانات التشريعية وبين الجاهزية التشريعية والمؤسسية المعاصرة لمواجهة الأنماط المستحدثة من "النزاعات التقنية" والتعاملات الرقمية*.

موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تكامل هذه الورقة مع الجهود الأكاديمية السابقة، إلا أنها تنفرد بتقديم مقارنة نظامية مغايرة تتجاوز مجرد الوصف التقني المجرد إلى التحليل القانوني المعمق؛ وتظهر علاقتها بما سبقها في نقاط رئيسية:

من حيث التكييف الموضوعي والتشريعي: تجمع هذه الدراسة بين البعد الإجرائي والمؤسسي للمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) كعامل جذب جوهري للمستثمر الأجنبي في ظل نظام الاستثمار السعودي المحدث، وبين استكشاف مدى مرونة المنظومة في مواجهة تحديات النزاعات التقنية الرقمية المعاصرة، لتسد بذلك فجوة بحثية هامة تدعم مكانة المملكة كمركز تحكيم إقليمي ودولي رائد وفق رؤية ٢٠٣٠.

خطة الورقة العلمية:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها، جاءت خطة هذه الورقة مقسمة إلى مبحثين رئيسيين، يتناول كل منهما مجموعة من المطالب التفصيلية المعنية بتفكيك المنظومة التحكيمية السعودية ومدى فاعليتها الاستثمارية والتقنية:

المبحث الأول: الإطار النظامي والمؤسسي للتحكيم التجاري في المملكة العربية السعودية.

ويعنى هذا المبحث بتقديم التأصيل القانوني اللازم للبيئة التحكيمية الوطنية، وبيان مظاهر تحديثها من خلال مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم التحكيم التجاري في النظام السعودي وخصائصه الجاذبة للاستثمار الأجنبي (السرعة، السرية، التخصص الفني، وحرية اختيار الإجراءات والقانون الواجب التطبيق).

المطلب الثاني: الدور المؤسسي والريادي للمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) كذراع أساسي لتفعيل هذه الخصائص وفق أحدث المعايير وقواعد الأونسيترال الدولية.

المبحث الثاني: بيئة الاستثمار الأجنبي في المملكة وضمانات فض منازعاتها في عصر التقنيات الحديثة.

وينتقل هذا المبحث من الجانب المؤسسي العام إلى الواقع التطبيقي للاستثمار ومواكبة النزاعات الرقمية الحديثة عبر مطلبين: المطلب الأول: الضمانات القانونية والنظامية المقررة للمستثمر الأجنبي في الأنظمة السعودية المحدث (مثل نظام الاستثمار المحدث).

المطلب الثاني (الجسر التقني المستهدف): المنازعات الاستثمارية الناشئة عن المعاملات والتقنيات الحديثة (تحديات العقود الرقمية، المعاملات الافتراضية، ومدى مرونة المنظومة الحالية في استيعابها).

المبحث الأول: ماهية التحكيم التجاري ودور المركز السعودي للتحكيم التجاري:

^١ زينب داود مكي، "فاعلية التحكيم الإلكتروني في عقود الاستثمار الدولية: دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية التقليدية والتشريعات الرقمية الحديثة"، مجلة القرار للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ١٦، العدد ٦، (٢٠٢٥م).

^٢ د. نايف ناشي الغنامي، "دور نظام التحكيم في حل منازعات الاستثمار الأجنبي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية"، مجلة الآداب، جامعة دمار، المجلد ١٢، العدد ٤، ديسمبر (٢٠٢٤م).



يُعد التحكيم التجاري اليوم الركيزة الأساسية والضمانة القانونية الأولى التي يعول عليها المستثمر الأجنبي في حماية استثماراته العابرة للحدود؛ إذ لم يعد مجرد وسيلة استثنائية لفض المنازعات، بل أصبح قضاءً أصيلاً يوازي في أهميته وحجيته القضاء العام، لاسيما في ظل النهضة التشريعية التي تشهدها المملكة العربية السعودية مع رؤية ٢٠٣٠ م.^٣

المطلب الأول: تعريف التحكيم التجاري وخصائصه وأثره على كفاءة تسوية المنازعات:
أولاً: الجذور التاريخية والتعريف النظامي للتحكيم في المملكة:

سعت المملكة العربية السعودية لتوفير بيئة آمنة للمستثمرين من الناحية القانونية والنظامية، وقامت بتشريع نظام التحكيم الذي يعد من أهم الأدوات والأساسيات لفض المنازعات. وإن جذور التشريع في المملكة قد أخذت أساسها الأول من الشريعة الإسلامية التي أقرت التحكيم كوسيلة لفض المنازعات وتحقيق العدالة^٤؛ حيث قال تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا^٥ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا^٦). وتاريخياً، نجد جذر ذلك من عهد الملك عبد العزيز -رحمه الله- حيث تم توقيع أول شرط تحكيم سعودي في عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م) في اتفاقية الامتياز المبرمة بين حكومة المملكة والشركة الشرقية العامة (ميجور فرانك هولمز)^٧.

وفي العصر الحديث، عرّف المنظم السعودي التحكيم في المادة الأولى من نظام التحكيم السعودي بأنه: "اتفاق بين طرفين أو أكثر على أن يحيلوا إلى التحكيم جميع أو بعض المنازعات المحددة التي نشأت أو قد تنشأ بينهما في شأن علاقة نظامية محددة، تعاقدية كانت أم غير تعاقدية، سواء أكان اتفاق التحكيم في صورة شرط تحكيم وارد في عقد، أم في صورة مشاركة تحكيم مستقلة"^٨. وبذلك استقرت المفاهيم القانونية بما يضمن تفادي المنازعات ومنح المستثمر الأجنبي "الأمان القانوني"^٩.

ثانياً: خصائص التحكيم التجاري الجاذبة للاستثمار

إن للتحكيم عناصر جوهرية لا يقوم بدونها، وتتمثل في الآتي:

١. خاصية السرعة واختصار المدى الزمني (العدالة الناجزة): يعد عامل الوقت حاسماً في المنازعات الاستثمارية، حيث لا يتوافق بطء التقاضي التقليدي مع طبيعة المشاريع الدولية^{١٠}.
 ٢. خاصية السرية التامة (Privacy): على خلاف علانية جلسات القضاء العام، يحمي التحكيم السمعة المهنية والأسرار التجارية للشركات والمستثمرين عبر بيئة مغلقة تعزز الثقة بين الأطراف.
 ٣. خاصية التخصص الفني والخبرة (Expertise): تتيح للأطراف اختيار محكمين يمتلكون خبرة نوعية دقيقة في موضوع النزاع الفني، مما يؤدي لرفع كفاءة القرار النهائي.
 ٤. خاصية المرونة وحرية اختيار الإجراءات (Flexibility): يملك أطراف النزاع كامل الحرية في تحديد مكان التحكيم، ولغته، والقانون المطبق، وتساعد هذه المرونة مستقبلاً على إنشاء منصات تحكيم ذكية تتوافق مع تطلعات المستثمر الأجنبي^{١١}.
- ثالثاً: صعوبات وعيوب التحكيم:**

رغم المزايا، تظهر بعض الصعوبات مثل سوء صياغة اتفاق التحكيم أو يشوب سلوك الأطراف التحيز. ومن العيوب ارتفاع التكاليف وصعوبة التنبؤ بالحكم النهائي نظراً لسرية إجراءاته؛ إلا أن دمج التقنيات يرفع جودة العدالة الخاصة ويعزز تنافسية النظام العدلي السعودي في ظل رؤية ٢٠٣٠ م.^{١٢}

المطلب الثاني: الدور المؤسسي للمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) في تعزيز كفاءة تسوية منازعات الاستثمار

أولاً: نشأة المركز السعودي للتحكيم التجاري والأهداف المؤسسية لتعزيز بيئة الاستثمار

تتوجهاً للحراك التشريعي الهادف إلى توفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة تتواءم مع تطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠، صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٥٧) القاضي بالموافقة على إنشاء "المركز السعودي للتحكيم التجاري" (SCCA)، بهدف إنشاء بيئة تنظيمية جاذبة تركز على مبادئ جوهرية كـ (الاستقلال، والحياد، والنزاهة، والشفافية، والسرية)^{١٣}.

^٣ ينظر: هيو علي حسين، التحكيم قضاءً أصيلاً للمنازعات التجارية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة السليمانية، ص: ٥٥٢.

^٤ ينظر: د. عماد حمادي الجبوي، التحكيم التجاري والوساطة والصلح وفقاً للأنظمة السعودية، الطبعة الأولى، دار الإجازة للطباعة والنشر والتوزيع، (٢٠٢٣ م)، ص: ٢١.

^٥ سورة النساء، الآية: [٣٥].

^٦ ينظر: اتفاقية الامتياز المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية والنقابة الشرقية العامة (ميجور فرانك هولمز)، المادة (٢٣)، بتاريخ ١٩٢٣ م.

^٧ ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، "دور نظام التحكيم في حل منازعات الاستثمار الأجنبي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية"، مجلة الآداب، جامعة ذمار، المجلد ١٢، العدد ٤، ديسمبر (٢٠٢٤ م)، ص: ٨٩٦.

^٨ ينظر: حفيظة السيد حداد، التحكيم بديلاً للتقاضي، مؤتمر موريتانيا، التحكيم وسيلة لحماية وتشجيع الاستثمار، ص: ١٣.

^٩ ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، المرجع السابق، ص: ٨٩٨ بتصرف.

^{١٠} ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، المرجع السابق، ص: ٩٠٠-٩٠٢ بتصرف.

^{١١} ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، المرجع السابق، ص: ٨٩٧ بتصرف.

^{١٢} ينظر: قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (٢٥٧)، الصادر بتاريخ ١٤/٦/١٤٣٥ هـ، القاضي بالموافقة على إنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري.



وقد جاءت هذه الخطوة لتمثل ركيزة أساسية لتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي، حيث يسعى المركز بشكل حثيث إلى تحويل المملكة لوجهة استثمارية عالمية رائدة، تضاهي مراكز التحكيم الدولية الرائدة في العالم، وذلك من خلال توفير آليات فض نزاعات تتسم بالكفاءة والحياد ومواكبة تطلعات الشركاء الدوليين^{١٣}.

ثانياً: ملامح التحول الرقمي والقواعد الإجرائية الحديثة للمركز:

لم يقتصر دور المركز على الصياغة النظرية، بل جسدت قواعده المحدثة استجابة حقيقية لمتطلبات العصر الرقمي، حيث أطلق المركز حزمة من الممارسات الرقمية المتكاملة عبر "منصة إدارة الدعوى عبر الإنترنت"، والتي تتيح إتمام كافة المكونات الإجرائية للعملية التحكيمية إلكترونياً^{١٤}.

وتتمثل أبرز ملامح هذا النظام الإجرائي المتطور في النقاط التالية:

١. نطاق التطبيق وإدارة القضايا رقمياً: حددت القواعد سريان هذه الإجراءات الرقمية المحدثة على المنازعات التي لا تتجاوز المطالبة فيها مائتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، حيث تدار كافة مراحل الدعوى وسداد الرسوم وأتعاب المحكمين بالكامل عبر المنصة^{١٥}.

٢. أتمتة التبليغات وحساب المدد: أوجبت القواعد أن تتم كافة الإبلغات المنصوص عليها عبر المنصة أو البريد الإلكتروني، ويتم حساب المدد الزمنية بدقة متناهية فور الإرسال لضمان السرعة ومنع المماطلة^{١٦}.

٣. الجلسات الافتراضية والسرية السببية: منحت القواعد هيئة التحكيم سلطة عقد جلسات الاستماع عبر وسائل الاتصال المرئي أو الهاتفي، مع التأكيد الصارم على حظر تسجيل الجلسات أو تفريغ محتواها كتابياً إلا بموافقة أطراف النزاع، وضمان أعلى مستويات الأمان السبباني للحفاظ على خصوصية البيانات وحمايتها^{١٧}.

٤. صدور الحكم النهائي وحجته: ألزمت المادة الحادية عشرة من الملحق الرابع بضرورة صدور الحكم النهائي خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ تشكيل الهيئة أو إحالة الملف، مع إتاحة خيار التوقيع الإلكتروني على مسودة الحكم، مما يضيف عليه حجية قانونية كاملة^{١٨}.

ثالثاً: فاعلية إجراءات التحكيم المعجلة ونظام محكم الطوارئ:

استحدث المركز في الملحق الثاني والثالث من قواعده الإجرائية منظومة "الإجراءات المعجلة"، وهي من أبرز الأدوات التي تعزز كفاءة تسوية المنازعات الاستثمارية، لكون رأس المال يبحث دائماً عن سرعة دوران الأموال وحمايتها؛ حيث تقوم هذه القواعد بتقليص المواعيد الإجرائية لضمان الفصل السريع في النزاع وبأقل تكلفة مالية ممكنة^{١٩}.

وامتداداً لهذه المرونة الفائقة، أقر المركز "نظام محكم الطوارئ وطلب التدابير المستعجلة"، والذي يتيح للمستثمر اللجوء للمركز لتعيين محكم طارئ خلال مدد زمنية قياسية لا تتجاوز أياماً معدودة، وذلك قبل تشكيل هيئة التحكيم الأصلية؛ بهدف إصدار أوامر تحفظية ملزمة تحمي الأصول الاستثمارية من التبدد أو الضرر وتمنع اتخاذ أي إجراءات استباقية قد تضر بالمشروع^{٢٠}. إن دمج هذه التقنيات الحديثة يجسد المفهوم الشامل لـ "كفاءة التسوية" التي تحمي التدفقات المالية للمشاريع الكبرى في ظل رؤية ٢٠٣٠^{٢١}.

المبحث الثاني: بيئة الاستثمار الأجنبي في المملكة وضمانات فض منازعاتها في عصر التقنيات الحديثة

المطلب الأول: الضمانات القانونية والنظامية المقررة للمستثمر الأجنبي في الأنظمة السعودية المحدثة

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي وتطوره التشريعي في المملكة العربية السعودية:

يحظى الاستثمار الأجنبي بأهمية بالغة كأحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة ونقل التكنولوجيا وتوطين المعرفة، وهو ما جعل المملكة العربية السعودية تضعه في مقدمة مستهدفات رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠^{٢٢}.

^{١٣} ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، "دور نظام التحكيم في حل منازعات الاستثمار الأجنبي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية"، مجلة الآداب، جامعة دمار، المجلد ١٢، العدد ٤، ديسمبر (٢٠٢٤م).

^{١٤} ينظر: المركز السعودي للتحكيم التجاري، قواعد التحكيم (إصدار ٢٠٢٣م)، ص: ٥٩.

^{١٥} ينظر: المركز السعودي للتحكيم التجاري، قواعد التحكيم، الملحق الرابع (قواعد إجراءات التحكيم الإلكتروني)، المادة (١)، ص: ٦٠.

^{١٦} ينظر: المركز السعودي للتحكيم التجاري، المرجع السابق، المادة (٢)، ص: ٦١.

^{١٧} ينظر: المركز السعودي للتحكيم التجاري، المرجع السابق، المادة (٣) و(٥)، ص: ٦٢.

^{١٨} ينظر: المركز السعودي للتحكيم التجاري، المرجع السابق، المادة (١١)، ص: ٦٤.

^{١٩} ينظر: المركز السعودي للتحكيم التجاري، قواعد التحكيم، الملحق الثاني (الإجراءات المعجلة)، ص: ٤٨.

^{٢٠} ينظر: المركز السعودي للتحكيم التجاري، قواعد التحكيم، الملحق الثالث (محكم الطوارئ)، ص: ٥٣.

^{٢١} ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، المرجع السابق.

^{٢٢} [* ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، "دور نظام التحكيم في حل منازعات الاستثمار الأجنبي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية"، مجلة الآداب، جامعة دمار، المجلد ١٢، العدد ٤، ديسمبر (٢٠٢٤م)، ص: ٩١٤.



وقد عرفت المادة الأولى من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي المستثمر الأجنبي بأنه: "الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع شركاؤه جميعاً بالجنسية العربية السعودية"^{٢٣}.

أما رأس المال الأجنبي المستثمر، فيشمل وفقاً للتأصيل النظامي السعودي الأصول والأنشطة والحقوق الفكرية والمصانع وغيرها من الأشكال الاستثمارية المشروعة، طالما كانت مملوكة لشخص أجنبي^{٢٤}.

ولتفعيل تطلع المملكة في أن تكون قوة استثمارية رائدة وعالمية ترتبط بأسواق شتى عبر ثلاث قارات، قامت بإعادة هيكلة البيئة التنظيمية والتشريعية لضمان التدفق المستدام لرؤوس الأموال وتحقيق الأمان القانوني التام للمستثمرين^{٢٥}.

ثانياً: الضمانات الحمائية الكبرى المقررة للمستثمر الأجنبي:

تتنوع الضمانات والنظم الحمائية التي قررها المنظم السعودي طمأنةً للمستثمرين العابرين للحدود، وتجلي ذلك عبر حزمة من القواعد النظامية الصارمة التي تكفل بيئة استثمارية مستقرة ومتكافئة، وأبرزها ما يلي:

١. المعاملة الوطنية والمساواة (العدالة والإنصاف): كفل النظام تعزيز مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للمستثمرين؛ حيث يتمتع المستثمر الأجنبي بذات المعاملة النظامية المقررة للمستثمر الوطني، مما يقضي على أوجه التمييز ويخلق أرضية منافسة حرة وشريفة في السوق السعودي^{٢٦}.

٢. الحق في حرية التملك والتصرف بالأصول: * تضمن الأنظمة المحدثّة للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تملك الأصول والمشروعات وحمايتها، وحرية تحويل أمواله وأرباحه وسداد مستحقّاته إلى الخارج دون قيود جائرة، إلى جانب تيسير إجراءات تملك العقارات المخصصة لمزاولة الأنشطة الاستثمارية^{٢٧}.

٣. * حظر المصادرة ونزع الملكية الجائر: * منح النظام حصانة للأموال والمشروعات الاستثمارية، حيث لا يجوز مصادرة الاستثمارات كلياً أو جزئياً إلا بحكم قضائي نهائي، كما يحظر تماماً نزع الملكية إلا للمصلحة العامة وبشروط قانونية صارمة، شريطة تقديم تعويض عادل ومكافئ ومطابق للواقع دون أي ماطلة^{٢٨}.

٤. * تيسير وتطوير الإجراءات والخدمات الاستثمارية: * ألزم النظام الجهات المعنية بتوفير الشفافية الكاملة وتيسير طلبات التراخيص الاستثمارية، وتقديم المساعدة والخدمات الشاملة لحل الصعوبات والمشكلات التي قد تواجه المشاريع الأجنبية بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة^{٢٩}.

ثالثاً: الضمانات القضائية البديلة (تسوية المنازعات عبر التحكيم):

توج المنظم السعودي هذه المظلة الحمائية بإقرار ضمانات إجرائية وقضائية بالغة الأهمية، فتنص المادة الحادية عشرة من نظام الاستثمار الأجنبي على أن المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والحكومة أو بينه وبين بقية الشركاء يتم تسويتها ودياً قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك، يُرفع النزاع للقضاء العام أو يتم حسمه عبر "التحكيم"^{٣٠}.

إن فتح الباب للتحكيم كملاذ آمن لفض النزاعات الاستثمارية يعكس الفكر التشريعي الحديث للمملكة، كونه يتوافق تماماً مع رغبة المستثمر الدولي في إحالة خصوماته التقنية والمالية الدقيقة إلى جهات متخصصة ومستقلة، مما يعزز فاعلية وكفاءة المنظومة العدلية في حماية الحقوق وتحقيق التوازن الاقتصادي والقانوني المنشود^{٣١}.

المطلب الثاني: المنازعات الاستثمارية الناشئة عن المعاملات والتقنيات الحديثة في ظل رؤية ٢٠٣٠

أولاً: طبيعة النزاعات الاستثمارية المستحدثة في عصر التحول الرقمي:

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية والمحلية في ظل الثورة الصناعية الرابعة تحولاً جذرياً نحو الاعتماد على الأنظمة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وعقود الحوسبة السحابية، وتقنيات سلسلة الكتل (Blockchain) التي تُبنى عليها العقود الذكية للشركات الاستثمارية عابرة الحدود^{٣٢}.

^{٢٣} ينظر: المادة (١) من نظام الاستثمار الأجنبي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٠/١/١٤٢١هـ.

^{٢٤} ينظر: المادة (١) من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي، المرجع السابق.

^{٢٥} ينظر: وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، المرتكز الثاني: (المملكة قوة استثمارية رائدة)، ص: ٣٥.

^{٢٦} ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، المرجع السابق، ص: ٩١٥.

^{٢٧} ينظر: المادة (٥) من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٠/١/١٤٢١هـ.

^{٢٨} ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، المرجع السابق، ص: ٩١٦ بتصرف.

^{٢٩} ينظر: نظام الاستثمار الجديد (المحدث)، وأهدافه في الشفافية والتعاون بين الجهات الحكومية، وينظر أيضاً: د. نايف ناشي الغنامي، المرجع السابق، ص: ٩١٨.

^{٣٠} ينظر: المادة (١١) من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي، (تسوية المنازعات).

^{٣١} ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، المرجع السابق، ص: ٩٢٢-٩٢٤.

^{٣٢} ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، "دور نظام التحكيم في حل منازعات الاستثمار الأجنبي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية"، مجلة الآداب، جامعة دمام، المجلد ١٢، العدد ٤، ديسمبر (٢٠٢٤م)، ص: ٩٢٥.



وقد أفرز هذا الواقع نمطاً مستحدثاً من الخصومات القانونية يُعرف بـ "النزاعات الفنية والتقنية المعقدة"، والتي تتميز بصعوبة تكيفها قانونياً وفق النظرية التقليدية للعقود، نظراً لغياب المستندات الورقية المادية، وتداخل الاختصاص القضائي الدولي عبر الفضاء السيبراني، فضلاً عن الحاجة الماسة لسرعة الفصل لحماية المنشآت التقنية والبرمجية من الهلاك أو التدفقات النقدية من التجميد.^{٣٣}

ثانياً: جاهزية نظام التحكيم السعودي واستيعابه للتعاملات الافتراضية:

أثبتت المنظومة التشريعية في المملكة العربية السعودية مرونة فائقة وقدرة عالية على استيعاب هذه التحديات الرقمية المعاصرة؛ حيث لم يفرق نظام التحكيم السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) بين الوسائل التقليدية والوسائل الإلكترونية الحديثة في إثبات شرط التحكيم.^{٣٤}

فقد نصت المادة التاسعة من النظام على جواز أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً، وأكدت أن الاتفاق يعد مكتوباً إذا تضمنه خطاب أو "برقية أو غيرها من وسائل الاتصال السلكية أو الإلكترونية" التي تؤمن الدليل الكتابي الموثوق.^{٣٥} ويتكامل هذا النص مع "نظام التعاملات الإلكترونية السعودي" الذي أضفى حجية مطلقة وسنداً نظامياً كاملاً للتوقعات الإلكترونية والرسائل الرقمية، مما يمنح المستثمرين الأجانب في قطاعات التكنولوجيا والابتكار أماناً قانونياً تاماً وقدرة على تضمين عقودهم الرقمية شروط تحكيم نافذة تضمن حسم منازعاتهم بكفاءة.^{٣٦}

ثالثاً: مرونة المنظومة الحالية في مواجهة تحديات العقود الرقمية والذكاء الاصطناعي:

تتعدى مرونة النظام القضائي البديل في المملكة مجرد الاعتراف بشرط التحكيم الرقمي، لتصل إلى كفاءة هيئات التحكيم والمراكز المؤسسية (كالمركز السعودي للتحكيم التجاري) في إدارة النزاعات ذات الطبيعة الفنية المحضة.^{٣٧} ففي عقود الاستثمار القائمة على برمجيات الذكاء الاصطناعي أو الأنظمة المؤتمتة، يتيح النظام للأطراف الحرية الكاملة في اختيار محكمين وخبراء متخصصين دولياً في هندسة البرمجيات والأمن السيبراني، بعيداً عن جمود القضاء العام الذي قد يفتقر أحياناً للخبرة الفنية الدقيقة لتفكيك شفرات هذه العقود وتحديد المسؤولية المدنية عن الأخطاء البرمجية. إن هذه المرونة التشريعية والمؤسسية تعكس عمق وجاهزية البيئة القانونية الوطنية، وتؤكد قدرة المملكة على الوفاء بالتزاماتها ومستهدفاتها في ظل رؤية ٢٠٣٠ لتكون الحاضنة الأكثر أماناً للاستثمارات الرقمية والتكنولوجية الكبرى في المنطقة.^{٣٨}

رابعاً: مفهوم التحكيم الذكي وآليات تنفيذه:

يُمثل التحكيم الذكي (Smart Arbitration) الجيل القادم من العدالة الرقمية حيث أنها مهمة، وهو نظام لفض النزاعات يعتمد بشكل كلي على تقنيات "الذكاء الاصطناعي" و"العقود الذكية (Smart Contracts)". وتتمثل صياغته في إدراج (شرط تحكيم برمجي) ضمن كود العقد؛ حيث تمتلك الخوارزميات القدرة على رصد أي إخلال بالالتزامات التعاقدية فور وقوعه، ومن ثم تفعيل إجراءات الفصل في النزاع آلياً دون الحاجة لتدخل بشري مطول. ويتميز هذا النوع من التحكيم بالسرعة الفائقة والقدرة على التنفيذ الذاتي للأحكام، مما يجعله الوسيلة الأكثر مواءمة للاستثمارات التقنية الحديثة التي تتطلب دقة تقنية واستجابة قانونية فورية، تسعى لحل النزاع بطريقة سلسلة وسريعة وتحفظ الوقت والجهد.^{٣٩}

الخاتمة (Conclusion)^{٤٠}

تأسساً على ما تم تسليطه عليه الضوء في هذه الورقة البحثية من مراجعة وتحليل للنظام القانوني والمؤسسي للتحكيم التجاري في المملكة العربية السعودية، ودوره في فض منازعات الاستثمار الأجنبي وتماشيه مع بيئة التعاملات والتقنيات المعاصرة، يخلص البحث إلى تقديم ملامح الختام عبر مجمل النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: أبرز النتائج (Key Findings)

١. أثبتت المنظومة التشريعية والقضائية البديلة في المملكة مرونة فائقة وجاهزية عالية في استيعاب التغيرات الاقتصادية والتقنية المستحدثة، مما يوفر للمستثمر الأجنبي مظلة "أمان قانوني" متكاملة تدعم تنافسية البيئة الاستثمارية الوطنية وفق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

^{٣٣} ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، المرجع السابق، ص: ٩٢٧ بتصرف.

^{٣٤} ينظر: نظام التحكيم السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) وتاريخ ٢٤/٥/١٤٣٣هـ.

^{٣٥} ينظر: المادة (٣/٩) من نظام التحكيم السعودي، (شرط الكتابة والإلكترونية ووسائل الاتصال).

^{٣٦} ينظر: المادة (٥) والمادة (٨) من نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ٨/٣/١٤٢٨هـ.

^{٣٧} ينظر: د. نايف ناشي الغنامي، المرجع السابق، ص: ٩٣٠.

^{٣٨} ينظر: وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، المركز الثاني، ص: ٣٨.

^{٣٩} لجنة الأونسيترال، ملاحظات حول الأعمال التحضيرية المتعلقة بالحلول التقنية لتسوية المنازعات، ٢٠٢٤/٢٠٢٥.



٢. يتجاوز نظام التحكيم السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٤) الأطر التقليدية للكتابة والإثبات؛ حيث رسخت المادة التاسعة منه الحجية القانونية الكاملة لشرط التحكيم المبرم عبر وسائل الاتصال الإلكترونية والرقمية، مدعوماً بنظام التعاملات الإلكترونية.

٣. يمثل المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) الذراع المؤسسي والريادي الأبرز لتطوير العدالة الخاصة في المملكة، حيث نجحت قواعده المحدث (إصدار ٢٠٢٣م) في صياغة بيئة تحكيمية رقمية متكاملة تدار بالكامل عبر منصات إلكترونية سبرانية آمنة وضامنة للسرية والسرعة.

٤. تساهم الآليات المستحدثة في المركز، مثل منظومة "الإجراءات المعجلة" ونظام "محكم الطوارئ والتدابير المستعجلة"، في حماية الأصول الرأسمالية للمستثمر الأجنبي من التبدد وتضمن استمرارية التدفقات المالية للمشاريع الضخمة عبر حسم الخصومات الفنية في مدد قياسية.

ثانياً: أهم التوصيات (Recommendations)

١. تحديث نصوص الأنظمة المقارنة: الدعوة إلى استمرار المراجعة الدورية لنظام الاستثمار ونظام التحكيم لضمان تكيف أدق للنزاعات الاستثمارية الناشئة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل (Blockchain) والعقود الذكية ذاتية التنفيذ.

٢. تطوير الكوادر التحكيمية المتخصصة: التوصية بتكثيف البرامج التدريبية المتقدمة لإعداد محكمين سعوديين ودوليين يجمعون بين المعرفة القانونية العميقة والخبرة الفنية الدقيقة في هندسة البرمجيات والأمن السيبراني المعاصر.

٣. التوسع في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي: حث المراكز التحكيمية والمؤسسية (وعلى رأسها SCCA) على التوسع في توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في أتمتة الإجراءات الروتينية، وتلخيص المستندات الضخمة، بما يساهم في خفض التكاليف المالية واختصار المدى الزمني للدعوى لأقصى حد ممكن.

٤. تعزيز الوعي الرقمي الاستثماري: نشر الكتيبات الإرشادية لتعريف المستثمرين الأجبيين بآليات صياغة بنود التحكيم الإلكتروني النموذجي في العقود التكنولوجية المعقدة لتفادي تنازع الاختصاص القضائي الدولي.

قائمة المصادر والمراجع (References List)

أولاً: القرآن الكريم

القرآن الكريم سورة النساء، الآية [٣٥].

ثانياً: الأنظمة واللوائح والقرارات الحكومية السعودية

* قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (٢٥٧) *، الصادر بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٤٣٥ هـ، القاضي بالموافقة على إنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري.

* نظام الاستثمار الأجنبي السعودي *، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٥ / ١ / ١٤٢١ هـ.

* نظام التحكيم السعودي *، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٤) وتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٤٣٣ هـ.

* نظام التعاملات الإلكترونية السعودي *، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ٨ / ٣ / ١٤٢٨ هـ.

* وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ * (٢٠١٦). مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: الكتب والأبحاث والدراسات الأكاديمية

* البجاوي، عماد حمادي. * (٢٠٢٣). التحكيم التجاري والوساطة والصلح وفقاً للأنظمة السعودية (ط. ١). دار الإجازة للطباعة والنشر والتوزيع.

* حداد، حفيظة السيد. * (د. ت). التحكيم بديلاً للتقاضي [ورقة علمية]. مؤتمر موريتانيا: التحكيم وسيلة لحماية وتشجيع الاستثمار.

* حسين، هيو علي. * (د. ت). التحكيم قضاءً أصيلاً للمنازعات التجارية. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة السليمانية، ٥٥٢.

* الغنامي، نايف ناشي. * (٢٠٢٤). دور نظام التحكيم في حل منازعات الاستثمار الأجنبي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية. مجلة الآداب، جامعة نمار، م ١٢ (ع ٤)، ٨٩٥-٩٣٥.

رابعاً: اللوائح والقواعد المؤسسية والمنظمات الدولية:

* لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). (٢٠٢١). قواعد الأونسيترال للتحكيم التجاري الدولي (ط. المحدث). منشورات الأمم المتحدة.



المستخلص:

يواجه القانون الإداري تحدياً كبيراً بفعل اعتماد الإدارة الرقمية كعنصر استراتيجي لتدبير الشأن العام من قبل الدولة ومرافقها العامة، وهذا التحدي يطال كل مواضيع القانون الإداري سواء من حيث أساليب التنظيم الإداري، أو النشاط الإداري، أو وسائل العمل الإداري، أو العلاقة بين الإدارة والمستفيدين من خدماتها. وقد تناولت هذه الدراسة تحول المرفق العام من مرفق عام تقليدي إلى مرفق عام إلكتروني نتيجة تبني أساليب الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة داخل الإدارة، وتأثير هذا التحول الذي تعرفه إدارة القطاع العام على القانون الإداري بشكل عام، وعلى المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة والتصرفات القانونية التي تصدر عنها بشكل خاص.

الكلمات الدالة: الإدارة الرقمية، مبادئ المرفق العام الإلكتروني، التصرفات القانونية للمرفق العام الإلكتروني.

Abstract:

Administrative law faces a significant challenge due to the adoption of digital administration as a strategic element for the management of public affairs by the State and its public administrations. This challenge affects all aspects of administrative law, whether in terms of methods of administrative organization, administrative activity, means of administrative action, or the relationship between the administration and the beneficiaries of its services. This study addressed the transformation of public service from a traditional public service to an electronic public service due to the adoption of digitization methods and modern technologies within the administration, and the impact of this transformation that the public sector administration is experiencing on administrative law in general, and on the principles that govern the functioning of public services and the legal acts they issue in particular.

Keywords: digital administration, principles of electronic public service, legal acts of electronic public service.

مقدمة:

تميز القرن الواحد والعشرين بثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما أدى إلى تعدد مسميات العصر الحالي بعصر الثورة المعلوماتية أو الثورة الاتصالية، والمجتمع الرقمي أو مجتمع المعرفة. كما أضحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الدعائم الأساسية لإدارة كافة القطاعات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت من المؤشرات الرئيسية لقياس مدى تقدم الدول.

هذا التطور الرقمي الذي اقتحم عالم الإدارة ساهم - إلى جانب عوامل أخرى - في إحداث تطورات كبيرة في مفاهيم وموضوعات القانون الإداري بشكل عام والمرفق العام بشكل خاص، على اعتبار أن الرقمنة باتت الطريق الذي تنهج المرافق العامة في تنظيم بنياتها وأنشطتها واختصاصاتها ووسائل عملها وعلاقتها بالجمهور. كما ساهم هذا التطور في إحداث ثورة تشريعية مصاحبة لعملية رقمنة الإدارة ووضع سياسات عامة للرقمنة والتحول الرقمي.

وكنتيجة لهذه التطورات الرقمية ظهرت تشريعات ومفاهيم ومواضيع جديدة ذات صلة بحقل القانون الإداري وعلم الإدارة من قبيل المرفق العام الإلكتروني والتصرفات القانونية الإلكترونية والمستندات الإلكترونية والتسيير الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني...، وفرضت على القانون الإداري مواكبة الثورة الرقمية باعتبارها مؤشراً لتطور العمل الإداري.

لقد مثل المرفق العام - صفة معيار السلطة العامة - أهم معايير القانون الإداري وتطبيقاته بالمفهوم المادي، وعاش فترة ازدهار كما تعرض لأزمة عُرفت بـ "أزمة المرفق العام"، لينتهي به المطاف عن طريق الاعتراف به - إلى جانب نشاط الضبط العام - كنشاط تمارسه الدولة من خلال إدارات تابعة لها أو تفوضه للغير بقصد إشباع حاجيات عمومية وتحقيق المصلحة العامة،



ويخضع من حيث المبدأ لأحكام وقواعد القانون الإداري مع إتاحة إمكانية أعمال قواعد القانون الخاص في تنظيمه حسب طبيعة النشاط المعني.

هذا الاعتراف بالمرافق العام كأحد المكونات الأساسية للقانون الإداري التقليدي والمعاصر نتج عنه لعدة عقود استقرار على مستوى الإطار القانوني المنظم لنظرية المرفق العام، وإن تعرض هذا الاستقرار بين الفينة والأخرى لهزات ولأزمات تارة تمس جوهره، وتارة أخرى تجادل أشكال وطرق تسبيره كان أهمها أزمة البيروقراطية وجودة الخدمات، وإشكالية تخليق وحوكمة المرفق العام؛ الأمر الذي تمخضت عنه نقاشات في الشرق كما في الغرب للبحث عن حلول بديلة.

واعتماد الإدارة الرقمية كان من الحلول التي تم التعويل عليها في العقود الأخيرة لتجاوز هذه الاختلالات، وهو الأمر الذي دفع بمعظم الدول للدخول في سيرة لا تعتمد منظومة الرقمنة داخل إدارتها بغرض تحديث مرافقها العامة.

مشكلة البحث:

إن اعتماد الإدارة الرقمية داخل الإدارة العامة للدولة له انعكاسات على أسس ومبادئ المرفق العام التقليدي والتصرفات القانونية التي تصدر عنه. ومن ثم فإن السؤال الرئيسي الذي يسعى هذا البحث للإجابة عنه هو كالاتي: مدى مساهمة الإدارة الرقمية في التأسيس لإطار قانوني جديد للمرفق العام الإلكتروني؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار الخدمات والتصرفات القانونية التي تقدمها المرافق العامة الإلكترونية بمثابة صنف جديد من أنشطة المرافق العامة، أم أنها لا تعدو أن تكون سوى تطور وامتداد للأنشطة التي كانت تضطلع بها المرافق العامة التقليدية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إلقاء مزيد من الضوء على موضوع يتطور باستمرار مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على أشكال التسيير العمومي والمرافق العامة.

أهداف البحث:

تتناول هذه الدراسة تحول المرفق العام من مرفق عام تقليدي إلى مرفق عام إلكتروني نتيجة لتبني أساليب الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة في تدبير الإدارة العامة للدولة. وتهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير هذا التحول الذي تعرفه إدارة القطاع العام على القانون الإداري بشكل عام، وعلى المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة والتصرفات القانونية التي تصدر عنها بشكل خاص، مسترشدة في ذلك بالتطورات التي تعرفها المملكة العربية في هذا المجال.

منهجية البحث:

اختار الباحث منهجية مفاهيمية ومنهجية تحليلية، فكلتاها تتيحان الإجابة على كل الأسئلة المرتبطة بإشكالية هذا البحث. وقد تم اعتماد منهج مفاهيمي لقياس مدى الانعطافات التي تعرضت لها المفاهيم والمبادئ التقليدية الحاكمة للمرفق العام، كما يتيح هذا المنهج إمكانية الكشف عن ظهور مفاهيم ومبادئ جديدة لصيقة بالمرفق العام الإلكتروني الحديث.

كما اعتمد البحث على المنهج التحليلي لفهم تأثير عامل الرقمنة على الإطار القانوني للمرافق العامة خاصة في الجوانب المتعلقة بالتصرفات القانونية الإلكترونية والنصوص القانونية المنظمة لها، وكيف أدت هذه التطورات إلى إعادة صياغة الإطار القانوني لنظرية المرافق العامة.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات بعض الجوانب التي يتناولها هذا البحث المرتبط بموضوع الإدارة الرقمية والمرافق العامة الإلكترونية، وسنكتفي بالإشارة لأهمها بالنظر لصلتها بموضوع هذا البحث:

١. دراسة حمد الذواودي (٢٠٢٥) بعنوان: " دور الإدارة الإلكترونية في إصلاح الإدارة وتجديد المرفق العام". حاولت الدراسة الإجابة على سؤال مركزي يتعلق بمدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة العمومية وإصلاح وتجديد المرفق العام؟

وهدف الدراسة - التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن - إلى:

- مناقشة القضايا العلمية النظرية والتطبيقية في مجال الإدارة الإلكترونية.
- التعرف على العوامل المساعدة على تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة.
- عرض ومناقشة مزايا تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة.
- التعرف على معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:

- تقوم الإدارة الإلكترونية على الاستخدام الأمثل للموارد وارتفاع مستوى الكفاءة ودعم الإدارة العليا في إدارة الموارد البشرية وإدارة الموارد المالية والتخطيط.
- تظهر الحاجة لوضع استراتيجية معلوماتية تساعد على فهم طبيعة العملاء واحتياجاتهم وتعزيز القدرة الاستيعابية لدى الموظفين نحو العمل التقني.



- تتمثل مزايا الإدارة الإلكترونية في تحسين مستوى الخدمات العامة والتعاملات وسرعة إنجازها.

٢. دراسة أحمد الشمري (٢٠٢٤) بعنوان: "القرار الإداري الإلكتروني: حقيقته وتنفيذه ونطاق سريانه في النظام السعودي". حاولت الدراسة الإجابة على سؤال مركزي يتعلق بمدى شرعية وحجية القرارات الإدارية الإلكترونية ومدى تمتعها بذات القوة التي تتمتع بها القرارات الإدارية التقليدية في النظام السعودي؟

وهدف الدراسة - التي اعتمدت على المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن - إلى:

- تسليط الضوء على التغييرات التي طرأت على عملية إصدار القرارات الإدارية من الشكل الورقي التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الحديث.

- إبراز كيفية تطور عملية إعداد وإصدار القرارات الإدارية الإلكترونية، مع التركيز على وسائل العلم بها وسريانه القانوني بما يضمن قدرتها على ترتيب آثارها القانونية وحجيتها تجاه المعنيين بها.

- بيان الأسس القانونية التي يقوم عليها القرار الإداري الإلكتروني وتوضيح الفروقات بينه وبين القرار الإداري التقليدي.

- دراسة مدى اهتمام المشرع السعودي بوضع الأطر التنظيمية للقرارات الإدارية الإلكترونية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- على الرغم من اختلاف الوسائل المستخدمة في القرارات الإدارية الإلكترونية إلا أنها لا تختلف جوهرياً عن القرارات الإدارية التقليدية؛ لكن الوسائل المستخدمة للتعبير عن إرادة الإدارة هي التي اختلفت، حيث تم الاعتماد على الأدوات الإلكترونية.

- تستمد القرارات الإدارية الإلكترونية حجيتها من صدورها عن جهة إدارية تتمتع بمقومات الإدارة الإلكترونية، معتمدة على تقنيات حديثة للتعبير عن إرادتها الملزمة.

- التحول الرقمي له تأثير إيجابي على عملية إصدار القرارات الإدارية وإبلاغها بالطرق الإلكترونية وذلك من خلال الوسائل التكنولوجية المتطورة التي تتوفر عليها الجهات الإدارية. وقد أدى هذا التحول إلى إحداث نقلة نوعية في تحسين الأداء الحكومي/ مما يجعله أكثر كفاءة وفعالية، وهو هدف تسعى إلى تحقيقه المملكة العربية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠.

٣. دراسة علي فقيهي (٢٠٢٠) بعنوان: " المبادئ الضابطة لسير المرافق العامة وعلاقتها بالإدارة الإلكترونية في النظام السعودي".

سعت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما هي المبادئ الضابطة لسير المرافق العامة في النظام السعودي وعلاقتها بالإدارة الإلكترونية؟

وهدف الدراسة - التي اعتمدت على المنهجين الاستقرائي والتحليلي - إلى:

- التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية.

- التعرف على متطلبات ومجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

- إلقاء الضوء على المبادئ التقليدية للمرفق العام (المساواة، الانتظام، القابلية للتكيف) وعلاقتها بنظام الإدارة الإلكترونية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الإدارة الإلكترونية هي تطبيق المرافق العامة لتكنولوجيا المعلومات من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

- يساعد نظام الإدارة الإلكترونية على سير المرافق العامة بصورة دائمة ومنظمة بشكل أقوى من نظام المرافق العامة التقليدية.

- يتأثر مبدأ المساواة في المرافق العامة بنظام الإدارة الإلكترونية بصورة واضحة، حيث تحقق هذه الأخيرة مساواة حقيقية بين المتفاعلين بخدمات المرفق العام.

- يساعد نظام الإدارة الإلكترونية المرافق العامة على مواكبة التغييرات المستمرة التي يشهدها عصر التكنولوجيا في الوقت الحالي، ويسمح للجهات المسؤولة عن إدارة المرافق العامة بتغيير طريقة الإدارة من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني.

هذا، وقد تفرد هذا البحث بتسليط مزيد من الضوء على موضوع يتطور باستمرار مع تطور الإدارة الرقمية وتأثيرها على أشكال التسيير العمومي والمرافق العامة، كما يتميز بتحليله لكيفية تأثير هذا التحول الذي تعرفه إدارة القطاع العام على المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة والنشاط القانوني لهذه المرافق، أملين من وراء ذلك إثراء الساحة الأكاديمية خاصة في مجال القانون الإداري وعلم الإدارة العامة.

خطة البحث:

لنتناول موضوعات هذا البحث، تم اعتماد التصميم التالي:

- المبحث الأول: متطلبات ومميزات اعتماد الإدارة الرقمية كأسلوب للتسيير داخل المرافق العامة.
- المطلب الأول: متطلبات اعتماد الإدارة الرقمية كأسلوب للتسيير داخل المرافق العامة.
- المطلب الثاني: مميزات الإدارة الرقمية كأسلوب للتسيير داخل المرافق العامة.
- المبحث الثاني: تأثير الإدارة الرقمية على المبادئ والتصرفات القانونية للمرفق العام الإلكتروني.
- المطلب الأول: مدى تأثير الإدارة الرقمية على المبادئ الحاكمة للمرفق العام الإلكتروني.
- المطلب الثاني: مدى تأثير الإدارة الرقمية على التصرفات القانونية للمرفق العام الإلكتروني.
- المبحث الأول: متطلبات ومميزات اعتماد الإدارة الرقمية كأسلوب للتسيير داخل الإدارات والمرافق العامة



يُعد أسلوب الإدارة الرقمية المرتبط بأنظمة برمجية وإلكترونية آلية اعتمدتها الدول وإداراتها العامة - في الشرق كما في الغرب - كنهج لإدارة وتسيير مختلف المرافق العامة بشكل معتاد ومنتظم، الأمر الذي جعل منها ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها ورافعة استراتيجية للحكومة الجيدة وتحديث الدولة^١.

والأمر نفسه ينطبق على المملكة العربية السعودية، إذ أن خيار الإدارة الرقمية كضرورة ملحة عبر عنه معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات كالأتي: "...وعلى هذا فإن تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية أصبح خيارا استراتيجيا وأداة فاعلة للإصلاح الإداري، وتطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة، وتحسين جودة الخدمات والأعمال التي تقدمها الأجهزة الحكومية. ونظرا لما يتطلبه تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية من تغيير وتطوير للثقافة والمفاهيم والأساليب الإدارية، والإجراءات والتنظيمات والتقنيات؛ فإنه لا بد من إرادة قيادة مؤمنة بخيار التقنية تعزز بالدعم والمتابعة المستمرة /ن أعلى سلطة في كل جهاز حكومي، وكذلك اهتمام بالجوانب الداعمة للتغيير والمحفزة لقبوله، ومشاركة فاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، والعمل بشكل جماعي وتكاملي لضمان نجاح التطبيق، وتحقيق الأهداف"^٢.

وتجربة اعتماد هذا الأسلوب كان مليئا بالتحديات وتخللته عقبات وتطلب مقومات مادية واعتمادات مالية وموارد بشرية وسياسات عمومية لإرساء وتثبيت دعائمه داخل مختلف الإدارات والمرافق العامة^٣.

وترتب عن اعتماد هذا الأسلوب في الإدارة والتسيير أن الخدمات المقدمة لمستعمليها دخلت نطاق الثورة الرقمية، الأمر الذي أضفى بعض الخصوصية والمميزات التي اتسم بها المرفق العام الإلكتروني الحديث.

المطلب الأول: متطلبات اعتماد الإدارة الرقمية كأسلوب للتسيير داخل المرافق العامة

عملية اعتماد أسلوب جديد في إدارة وتبدير المرافق العامة ليس طريقا سهلا، بل الأمر يتطلب تهيئة مسبقة للبيئة المستقبلية ووضع استراتيجية شمولية تحدد الأهداف ووسائل بلوغها وتقييما مستمرا للمنجزات بغرض تدليل العقبات للتوصل للنتائج المنشودة، مع ما يتطلبه الوضع من تهيئة للموظفين وللمستعملي المرافق العامة للاندماج مع طبيعة هذه الإدارة الرقمية. وتتمثل أهم متطلبات اعتماد الإدارة الرقمية داخل الإدارات والمرافق العامة للدولة توفير البنية التحتية اللازمة لمنظومة الإدارة الرقمية، تأهيل العنصر البشري، ثم وضع ترسانة قانونية مصاحبة لعملية رقمنة الإدارة^٤.

فرع أول: توفير البنية التحتية اللازمة للإدارة الرقمية

لا يمكن الحديث عن مرفق عام إلكتروني دون توفير التكنولوجيا الملائمة ومواكبة مستجداتها في مجال الإدارة الرقمية؛ ويتعلق الأمر بتصميم نظم معلوماتية وبرمجيات حديثة، وشبكات الاتصالات خاصة شبكات الإنترنت الواسعة النطاق...مع ما يتطلبه هذا الأمر من توفير ورصد للاعتمادات المالية الكافية لاقتناء تلك التكنولوجيا والبرمجيات وصيانتها بشكل دوري ومستمر وضمان حمايتها ضد كافة أشكال القرصنة أو الاختراق لتأمين المعاملات الإدارية التي تتم من خلال الإدارة الرقمية. ولا شك أن عملية الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية وجودة ومردودية الخدمات المقدمة من قبل المرافق العامة، كلها رهانات كبرى تفرض حتما على السلطات العمومية اقتناء تكنولوجيا فعالة ومسيرة للتطورات حتى وإن كانت التكلفة مرتفعة الثمن.

وغني عن البيان أنه لا فائدة من الاستثمار في هذا المجال إذا كانت السلطات العمومية تسعى من خلال سياسة الاقتصاد في ترشيد الانفاق إلى اقتناء تكنولوجيا رخيصة الثمن ومستهلكة وغير مسيرة لحجم وطبيعة النشاط الإداري وكمية المعاملات الإدارية، لأنه من شأن ذلك أن يؤدي إلى آثار تنعكس سلبا على كافة القطاعات التي تديرها الدولة ومرافقها العامة خاصة القطاعات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

فرع ثاني: تأهيل العنصر البشري

يتم التركيز على العنصر البشري باعتباره المحرك المباشر لديناميكية المرافق العامة؛ وسواء تعلق الأمر بأشخاص الإدارة، أو مستعملي المرافق العامة.

من جهة، لن يُكتب لمنظومة الإدارة الرقمية النجاح إلا إذا كان العنصر البشري العامل داخل الإدارة مؤهلا ومدربا وقادرا على التعامل بكفاءة ويسر مع كافة مجالات الإدارة الرقمية، سواء تعلق الأمر بالمستويات القيادية العليا أو فئات الموظفين

^١ - OCDE, L'administration électronique : un impératif. 2004.

^٢ - مقتطف من كلمة معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس محمد جميل بن أحمد ملا في ندوة "التعاملات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات"، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠٠٧، ص. ١٦-١٧.

^٣ - لمزيد من التفاصيل أنظر: ورقة العمل الموحدة لندوة "التعاملات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات"، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠٠٧، ص. ١٦٨-١٩٥.

^٤ - غازي فوزان ضيف الله العدوان، الإدارة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرافق العامة: دراسة مقارنة في النظام الأردني والإماراتي، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا الأردن، ٢٠١٨، ص. ١٨-٢١.

- رضوان ربعية، المرفق العام الإلكتروني، المركز الجامعي أحمد بن يحيى- معهد العلوم القانونية والإدارية، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٥، ص. ٨١٢-٨١٤.



من بين الغايات التي يسعى المرفق العام الإلكتروني إلى تحقيقها تحديث وسائل عمل الإدارة من خلال توزيع أمثل للاختصاصات وتحديد المسؤوليات وتبسيط الإجراءات وضمان جودة عالية في تنفيذ الخدمات المقدمة للمرتفقين بأقل تكلفة ودون عناء التنقل للحصول على الخدمة^٨.

ومن غايات المرفق العام الإلكتروني إنجاز مختلف الأنشطة الإدارية عن بُعد وتحقيق سرعة وكفاءة الأعمال التي تقوم بها الإدارة في تعاملاتها اليومية مع الأشخاص المعنويين والطبيعيين ومع كافة الشرائح والفئات الاجتماعية. الأمر الذي يؤدي إلى اتساع دائرة المستفيدين لاستقبال الخدمات دون عناء التنقل والانتظار في طوابير طويلة مرهقة وصولاً لرفاهية المستفيدين، كما يساهم ذلك في محو العلاقة المباشرة بين الموظف المسؤول عن تقديم الخدمة والمستفيد مما يؤثر على حسن سير المرفق العام والقضاء على "البيروقراطية" السلبية والشيم المنافية لأخلاقيات المرفق العام من قبيل المحسوبية والزيونية والرشوة^٩.
ومن غايات المرفق العام الإلكتروني القضاء على التلوث البيئي والبصري الذي يتسبب فيه نظام الأرشفة الورقية واستبداله بأنظمة الأرشفة الإلكترونية للحد من تكس الملفات الورقية داخل الإدارات ومكاتب المسؤولين والموظفين، مع الاقتصاد في التكاليف التي تتطلبها عملية إنجاز الملفات من أوراق وطابعات^{١٠}... التي تُعد عبئاً على ميزانية الإدارات المركزية واللامركزية وتستدعي إجراء مناقصات ومنافسات بغرض اقتناءها والحصول عليها.

وأخيراً، يسعى المرفق العام الإلكتروني إلى تحقيق رفاهية لأشخاص المرفق العام والمستفيدين من خدماته. فمن جهة، يعمل على توفير سبل الراحة (Ergonomics) للأشخاص العاملين بداخله من قيادات وموظفين مسؤولين وموظفين تنفيذيين... من خلال تكييف بيئة العمل وجعلها مريحة عبر تزويد الطاقم العامل بأجهزة ومعدات وتنظيمات تتناسب مع طبيعة مهامهم. ومن جهة ثانية، يعمل المرفق الإلكتروني على تحقيق الراحة لمستهمليه من خلال إنجاز معاملات في أسرع وقت وبجودة عالية وبتكلفة أقل دون عناء التنقل للإدارة المعنية.

فرع ثالث: مزايا اعتماد المرفق العام الإلكتروني^{١١}

أدى اعتماد أسلوب الإدارة الرقمية في تسيير المرافق العمومية إلى العديد من النتائج الإيجابية لعل أهمها تبسيط الإجراءات داخل الإدارة، وسرعة اتخاذ القرار، وانخفاض تكلفة الخدمات المقدمة، واختصار الوقت والجهد في تنفيذ المعاملات الإدارية على الأشخاص الإداريين ومستعملي المرافق، وتتبع وتعقب مختلف الأعمال المنجزة وسهولة مراقبتها ومحاسبة المستويات الإدارية المسؤولة عنها.

ومن النتائج الإيجابية لاعتماد أسلوب الإدارة الرقمية أنها تُسهل عمليات الاتصال (Connection) بين المصالح الإدارية التابعة للمرفق العام الإلكتروني من جهة، وفي علاقة هذا الأخير بباقي المرافق الوطنية والدولية. على سبيل المثال، منصة النفاذ الوطني الموحد التي تتيح للمواطنين والمقيمين داخل المملكة الاستفادة من العديد من الخدمات التي تقدمها الوزارات والبلديات والمؤسسات العامة. ومنصة أبشر التي تُعد البوابة الرئيسية لوزارة الداخلية لخدمة الأفراد المواطنين والمقيمين والزوار ولخدمة القطاعات الحكومية ومنسوبيها وقطاعات الأعمال لأصحاب الأعمال والمنشآت والشركات...

ومن مزايا الإدارة الرقمية اعتمادها على الحفظ المعلوماتي في عمليات التوثيق والأرشفة المعلوماتية في عمليات التخزين بتكلفة أقل وأمان أقوى مع القضاء على كافة المؤثرات والمظاهر السلبية من تلوث بصري وبيئي والحد من بعض الأمراض الجلدية والتنفسية والحساسية التي يتعرض لها الموظفون المسؤولون عن نظام الأرشفة الورقية والتي تتسبب فيها طفيليات ورقية مع مرور الزمن.

المبحث الثاني: تأثير الإدارة الرقمية على المبادئ والتصرفات القانونية للمرفق العام الإلكتروني

من جهة، اعتماد الإدارة الرقمية كان له تأثير على المبادئ التقليدية الحاكمة للمرفق العام، كما أدى إلى ظهور مبادئ جديدة يتفرد بها المرفق العام الإلكتروني. ومن جهة ثانية، ترتب عن اعتماد الإدارة الرقمية داخل المرافق العامة الإلكترونية تغيير في شكل اتخاذ هذه المرافق لأعمالها القانونية سواء تعلق الأمر بالقرارات الإدارية الانفرادية الإلكترونية أو بالعقود الإدارية الإلكترونية، كما ترتب عنه ظهور ضمانات جديدة تُكسب هذه التصرفات حجية وإلزامية قانونية تجاه المرافق العامة الإلكترونية والمتعاملين مع هذه المرافق.

^٨ - أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، العدد ٤، ٢٠١٦، ص. ٣٣٩٣-٣٣٩٤.

^٩ - Park CHUL HYUN, Kim KOOMIN : L'administration électronique, un outil de lutte contre la corruption : analyse internationale sur données de panel, Revue Internationale des Sciences administratives, I.I.S.A, 4 Vol.86, p. 736.

- حسن عبد إله القرني وعبد الرحمن عبيد القرني، دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: تصميم نموذج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٦، ٢٠١٩، ص.

^{١٠} - مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص. ٢.

^{١١} - غازي فوزان ضيف الله العدوان، م. س. ذ. ص. ٢٦-٢١.



المطلب الأول: مدى تأثير الإدارة الرقمية على المبادئ الحاكمة للمرفق العام الإلكتروني.

استطاعت الإدارة الرقمية احتواء المبادئ التقليدية للمرفق العام، كما أدت إلى ظهور مبادئ جديدة يتميز بها المرفق العام الإلكتروني، مما مكنها من أداء الخدمات والمعاملات الإدارية بوسائل إلكترونية للمتعاملين مع هذه المرافق.

فرع أول: احتواء الإدارة الرقمية للمبادئ التقليدية للمرفق العام

سعى منظرو "مدرسة المرفق العام" إلى وضع مبادئ تحكم كل الأنشطة العمومية التي تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة. وعلى خطى العميد ليون ديكي (Léon Duguit) رائد مدرسة المرفق العام، سيقوم الفقيه لوي رولان (Louis Rolland) بنظم مبادئ المرفق العام على شكل قوانين، ويتعلق الأمر بـ: المساواة، الاستمرارية، ثم القابلية للتكيف^{١٢}. هذه المبادئ التي لم تتغير مع مرور الزمن استطاعت الإدارة الرقمية احتواءها، لكن في المقابل عرفت تطورا بفعل تأثير هذه الأخيرة^{١٣}.

١- **مبدأ المساواة.** يتحقق مبدأ المساواة داخل المرافق العامة – الذي يُكرّس كأحد المبادئ العامة للقانون- من خلال مساواة مستعملي المرفق العام أمام الأنشطة العمومية التي تقدمها مختلف هذه المرافق دون تمييز بينهم. وممارسة المرفق العام الإلكتروني تُظهر أن هذا المبدأ في حد ذاته لا يطرح مشاكل بخصوص إعماله لأن تقديم الخدمات للمتفاعلين يتحقق بطريقة آلية عبر الوسائط الإلكترونية، ومن ثم تختفي العلاقات المباشرة بين الموظفين والمستفيدين ويقضي على علاقات الشخصية والمحسوبية والزيونية. غير أن تنفيذ هذه الخدمة قد تعترضها صعوبات من قبيل عدم إلمام عدد من المرتفقين بإجراءات ولوج البوابات أو المنصات أو التطبيقات الإلكترونية ذات الصلة بالمرفق العام الإلكتروني، أو لعدم قدرتهم على اقتناء الوسائط التي تمكنهم من عملية الولوج لانعدام امتلاك هواتف ذكية أو حواسيب أو شبكة الانترنت... كما أن تطبيق مبدأ المساواة أمام المرافق العامة يستلزم **مبدأ حياد** هذه الأخيرة، والذي يفرض على السلطات الإدارية وأعوانها معاملة المستفيدين من خدمات المرافق العامة على قدم نفسها من المساواة دون تمييز بسبب العرق، أو الانتماء الاقتصادي أو الاجتماعي، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين...

والجدير بالذكر، أن إعمال هذا المبدأ لا يتم بشكل صارم من قبل المرافق العمومية، بل ترد عليه استثناءات نوجزها كالآتي^{١٤}: - من جهة، نجد أن مستعملي المرافق العامة لا يوجدون في وضعية مساواة إلا كانت أوضاعهم القانونية متطابقة. وفي المقابل، إذا كانت أوضاعهم مختلفة، أو إذا تطلبت اعتبارات لها صلة بالمصلحة العامة؛ فإن الفوارق تظهر. وخير مثال على ذلك، نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الذي يعطي للجهة الحكومية المختصة سلطة تقديرية في الحالات التي يحددها النظام على اختيار شريكها المتعاقد عن طريق آلية التعاقد المباشر دون اللجوء لآلية المنافسة التي تقوم على أساس المساواة بين مقدمي العروض. والأمر نفسه ينطبق على المرافق العامة ذات الطبيعة الصناعية والتجارية التي تعامل عملاءها بشكل مختلف عند تقديم سعر الخدمة المقدمة.

- ومن جهة ثانية، يطرح إعمال مبدأ المساواة أمام المرافق العامة مشاكل صعبة بخصوص **مبدأ مجانية** المرافق العامة بسبب التفاوتات الاجتماعية. فإذا كانت المرافق السيادية خاصة منها مرفق الدفاع والأمن قد لا تطرح إشكالا بهذا الشأن، إذ أن خدماتها تُقدم لكل فئات المرتفقين وفقا لمبدأي المجانية والمساواة، فإن مرافق أخرى -على العكس من ذلك- قد تتطلب من مستعمليها دفع رسوم مقابل الانتفاع بخدماتها أو إعفاءهم من تلك الرسوم تبعا لأوضاعهم الاجتماعية وانتماءهم الاقتصادي.

٢- **مبدأ الاستمرارية.** ويقوم مبدأ استمرارية المرافق العامة على ديمومة الدولة وضرورة الاستجابة لحاجيات المصلحة العامة دون توقف ودون انقطاع. وبالتالي، تكون السلطات الإدارية ملزمة بالاستمرار في أداء أنشطتها من خلال مرافقها العامة، كما أن هذا القيد يقع على عاتق موظفيها والمتفاعلين معها.

ولا يؤثر مبدأ استمرارية الخدمات المقدمة من قبل المرافق العامة الإلكترونية مشاكل جمة، بل يتحقق هذا المبدأ بشكل ناجع من قبل الإدارة الإلكترونية لكون أن أداء الخدمة فيه لا يقتصر على وقت محدد له كما هو الشأن بالنسبة للمرافق العامة التقليدية، ويُمكن المستفيدين من قدرة الولوج للخدمة في أي وقت ودون انقطاع بمجرد الدخول على الموقع الإلكتروني للمرفق المعني، كما أنه يخفف من نظام المكاتب وطول الانتظار وينجز الخدمة بسرعة وجودة عالية تضمن تطبيقا فعالا لمبدأ الاستمرارية. وأخير، تمكن الإدارة الرقمية من استمرارية المرفق العام في أداء مهامه بانتظام بالرغم من وجود تهديدات بانقطاع المرفق تعود لإكراهات موضوعية كظاهرة الإضراب عن العمل، أو لقوة القاهرة كحالة تفشي الوباء.

٣- **مبدأ القابلية للتكيف.** ويُعد من قبل البعض ملازما وامتدادا لمبدأ الاستمرارية، لكنه مع ذلك يمتلك خصوصية: كون أن مبدأ القابلية للتكيف يفيد ضمان أداء نوعي للخدمات التي يقدمها المرفق العام عوض ضمان استمرار هذه الخدمات في الزمان. وتطبيق هذا المبدأ يظهر بجلاء في أسلوب الإدارة الرقمية لكون أن المصلحة العامة وحاجيات مستعملي المرافق العامة تتطور باستمرار بسبب التغييرات القانونية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التقنية؛ الأمر الذي يدفع بالإدارات والمرافق العامة إلى التأقلم والتكيف

¹² - Louis ROLLAND, Précis de droit administratif, Dalloz, 10 éd., Paris, 1951.

¹³ - غازي فوزان ضيف الله العدوان، م. س. د. ص. ٤٩ - ٨٢.

¹⁴ - علي بن موسى بن علي فقيهي، المبادئ الضابطة لسير المرافق العامة وعلاقتها بالإدارة الإلكترونية في النظام السعودي. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد ٣٦، الإصدار ٩، ٢٠٢٠. ص. ٢٠٤-٢٠٥.



معها. ومن ثم، فإن اعتماد الإدارة الرقمية والانتقال من المرفق العام التقليدي إلى المرفق العام الإلكتروني ما هو إلا تجسيد للمبدأ المذكور.

فرع ثاني: الإدارة الرقمية وظهور مبادئ جديدة حاکمة للمرافق العامة الإلكترونية

تأثير الإدارة الرقمية على المرفق العام الإلكتروني يتجلى بوضوح من خلال ظهور مبادئ جديدة باتت لصيقة بهذا المرفق أهمها مبدأ جودة المرفق العام الإلكتروني، ومبدأ فاعلية المرفق العام، ومبدأ إدارة المخاطر والأزمات التي تعيق استمرارية المرفق العام.

١- مبدأ جودة المرفق العام الإلكتروني.

يقوم هذا المبدأ على تحقيق العديد من المنجزات أهمها تقديم المرفق العام لخدماته للجمهور بكفاءة ونوعية عالية، وسرعة في الإنجاز، وتبسيط في الإجراءات^{١٥}. وبطبيعة الحال، فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب من المرفق العام الإلكتروني أن يعمل بصفة منتظمة ودون كلل على تطوير وسائل العمل الإداري الإلكتروني عبر تجديد وتقويم البرمجيات والتقنيات الوسيطة ووضع تصور عن البوابات والمنصات تبعا لحاجيات الجمهور وضمان يسر الولوج إليها مع تحيينها وصيانتها.

أيضا، جودة المرفق العام الإلكتروني لن تتحقق إلا إذا كانت الخدمات المقدمة تتم بالسرعة المطلوبة وضمن حيز زمني مُرضي للمعنيين، ودون تعقيد في الإجراءات والمساطر التي تكون سببا رئيسيا في تأخير المعاملات والخدمات المقدمة للمرتفقين. وأخيرا، التأكد من ضمان جودة المرفق العام الإلكتروني يتطلب تقييما لمستوى جودة الخدمات المقدمة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال إتاحة الفرصة للمستفيدين من هذه الخدمات عن الإعراب عن مدى رضاهم من خلال استطلاع آرائهم أو وضع استبانات مخصصة لهذا الغرض مع القدرة على إبداء آرائهم وملاحظاتهم التي من الضروري أن تكون موضوع دراسة وعناية من قبل الجهات المُراقِبة أو المكلفة بالتقييم، كما يتطلب الأمر وضع آلية رقمية لاستقبال شكاوى وتظلمات المرتفقين.

وجدير بالذكر أن ارتفاع جودة الخدمات المقدمة من المرافق العامة الإلكترونية على مستوى الدولة يقوي مكانتها ويجعل لها امتيازات دولية ويمكنها من تقوية اقتصادها كما يتيح لها إمكانية جلب مزيد من الاستثمارات التي أصبحت محط تنافس دولي.

٢- مبدأ فاعلية المرفق العام الإلكتروني

منظرو علم الإدارة كما القانونيون الإداريون - مستلهمين من النظريات والمفاهيم الاقتصادية- يميزون بين ثلاثة مفاهيم تتداخل وتتربط فيما بينها: من جهة أولى، مفهوم الفاعلية التي تقاس من خلال النتائج، أي مدى تحقيق السياسات العمومية والقوانين والأعمال التي تتبناها الدولة ومرافقها العامة للأهداف التي تسعى إليها. ومن جهة ثانية، مفهوم الفعالية التي تقاس من خلال مدى التزام الأشخاص المعنيين بتنفيذ ما تمليه عليهم السياسات والقوانين والتصرفات الصادرة عن المرافق العامة، أي مدى التطابق بين الأهداف التي تحددها الإدارات والمرافق العامة والسلوكيات الفعلية للأفراد والمجموعات المستهدفة. وأخيرا مفهوم الفاعلية، وتقاس من خلال التكلفة مقابل المزايا أو الأرباح، أي مدى الاقتصاد في الموارد المستثمرة من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء تبني سياسة عمومية ما أو قانون ما أو نشاط إداري ما^{١٦}.

وهذه المفاهيم الثلاثة أصبحت مترابطة وتفيد أن أي عمل إداري - بغض النظر عن طبيعته- لا بد وأن يقاس من خلال هذه المؤشرات الثلاثة: ففي ظل تعدد تدخلات الإدارات والمرافق العامة للدولة ومحدودية الموارد المخصصة، فإن التدابير المتخذة يجب أن تحقق النتائج المتوخاة منها باقتصاد وترشيد في النفقات، وأن تحظى بقبول وامتنان من قبل الفئات المستهدفة. فمن خلال مبدأ الفاعلية تُقاس مختلف السياسات العمومية والقوانين والأنشطة التي تقوم بها الإدارات والمرافق العامة، كما أصبح إلى جانب مبدأ المشروعية معيارا للعمل الإداري. فهذا الأخير لم يعد فقط يخضع لمبدأ المشروعية من خلال تأطيره بإكراهات قانونية داخلية أو خارجية، ولكن أيضا من خلال قياس مدى نجاحه أو مدى فعاليته عبر إخضاعه لمختلف آليات التقييم.

٣- إدارة المخاطر والأزمات

في ظل بيئة محفوفة بالتقلبات والمخاطر، تجد الدولة وإدارتها ومرافقها العامة نفسها ملزمة بوضع بنيات إدارية مخصصة في وضع خطط واستراتيجيات لإدارة المخاطر والأزمات مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الآنية والمستقبلية الداخلية والخارجية، الأمر الذي يتطلب منها القدرة على توقع التهديدات في شكل مخاطر أو أزمات آنية أو مستقبلية، والقدرة على تقييمها وتحليلها، ووضع تصور في شكل قرارات عقلانية تتضمن حلولاً وبدائل لتجاوزها^{١٧}.

^{١٥} - حمد إبراهيم الذواودي، دور الإدارة الإلكترونية في إصلاح الإدارة وتجديد المرفق العام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٩٢، جامعة المنصورة- كلية الحقوق، ٢٠٢٥، ص. ٣٦- ٤٠.

^{١٦} - Alexandre FLUCKIGER, Le droit administratif en mutation : l'émergence d'un principe d'efficacité, Revue de droit administratif et de droit fiscal. Partie 1, Droit Administrative, vol.57, n 1-2, p. 93-119.

^{١٧} - فهد أحمد الشعلان، أزمة القرار في قرار الأزمة: رؤية استراتيجية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السعودي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلد ٢، ٢٠١٣، ص. ٤٣٨ وما بعدها.



وبطبيعة الحال تختلف الأزمات والمخاطر التي تتعرض لها المرافق العامة من حيث الطبيعة والدرجة. على سبيل المثال قد تتعرض المؤسسات التعليمية الجامعية لعدة مخاطر في شكل مخاطر مالية بسبب عجز مالي سببه ارتفاع حجم النفقات، أو مخاطر إدارية بسبب نقص في الكوادر الإدارية أو طاقم التدريس، أو مخاطر طبيعية كالحوادث التي تتسبب فيها الزلازل والفيضانات، أو مخاطر نقشي الأوبئة والجوائح كما وقع مع جائحة كورونا (كوفيد ١٩)^{١٨}. لذلك، فإن توفر الإدارات والمرافق العامة على بنية إدارية متخصصة في إدارة المخاطر والأزمات من شأنه أن يقلل من حدة هذه الأخيرة ويضمن عدم شلل المرفق^{١٩}.

المطلب الثاني: مدى تأثير الإدارة الرقمية على التصرفات القانونية للمرفق العام الإلكتروني.

تضطلع المرافق العامة بأنشطة تغطي مجالات متعددة ومتنوعة ذات طابع سياسي، أممي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، بيئي... وممارسة هذا النشاط تتم من خلال أعمال مادية، أو من خلال تصرفات قانونية في شكل قرارات وعقود إدارية لها كهدف تغيير النظام القانوني أو إحداث أثر في عالم القانون.

لقد كان للإدارة الرقمية تأثير كبير على هذه التصرفات القانونية، والتي كانت تأخذ شكل وثائق ومستندات ورقية رسمية بعد أن تستوفي كافة أركان مشروعيتها؛ إذ تم استبدالها بوثائق ومستندات مختلفة من حيث الشكل تأخذ صبغة إلكترونية. وبالنظر لهذا المعطى الجديد تدخل العديد من الدول لتقنين هذا النوع الجديد من الوثائق والمستندات الإلكترونية لمنحها القيمة القانونية نفسها التي كانت تتمتع بها سابقا في صيغتها الورقية التقليدية، كما سعت الدول من خلال عملية التقنين إلى وضع شروط ذات شموليات حديثة لضمان سلامة قانونية لهذه المستندات وإكسابها حجية وإلزامية لتكون وسيلة ثقة في علاقات الإدارة والمتعاملين معها.

فرع أول: الإدارة الرقمية وظهور العقد الإداري الإلكتروني

لا يختلف العقد الإداري الإلكتروني عن العقد الإداري التقليدي من حيث المعايير والمحتوى فينتطلب فيه المحتوى نفسه والمعايير نفسها التي تُشترط في العقد الإداري التقليدي؛ إلا أن شكلياته المرتبطة بالإجراءات وطرق إبرامه وآليات تنفيذه تتم بالوسائل الإلكترونية^{٢٠}.

فمن حيث معايير ومحتوى العقد الإداري، نجد أن الطابع الإلكتروني لا يتدخل في محتوى العقد، ولا شيء يمنع العقد الإداري الإلكتروني من أن يتضمن معايير العقد الإداري كما صاغها الاجتهاد القضائي الإداري السعودي والمتمثلة خاصة في: أن تكون الإدارة طرفا في العقد، وأن يكون للعقد صلة بنشاط مرفق عام سواء من حيث تنفيذه أو تسييره، ثم احتواء العقد المُبرم بين الإدارة والمتعاقد معها على شروط وسلطات لصالح الإدارة بوصفها سلطة عامة^{٢١}.

ومن حيث إجراءات وطرق إبرام العقد الإداري، نجد أن المشرع السعودي في نظام المنافسات والمشتريات السعودي الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٠٧/١٦م أعطى أولوية لاعتماد الأساليب الإلكترونية في العقود الحكومية، حيث نصت المادة السادسة عشر من النظام ذاته على أن "تطرح إجراءات المنافسة من خلال البوابة -ما لم يتعذر ذلك لأسباب فنية أو لأسباب تتعلق بالأمن الوطني- وفقا لما توضحه اللائحة". وذلك معناه أن كل مراحل المنافسة منذ عملية الإعلان عنها ومرورا بإيداع المتنافسين لعروضهم أو سحبها وانتهاء بقرار الترسية ونفاذه؛ تتم بطريقة إلكترونية من خلال بوابة إلكترونية موحدة للمشتريات الحكومية خاضعة لوزارة المالية.

كما كرس النظام ذاته فكرة التعاقد الإلكتروني في واحد من أساليب العقود الإدارية ويتعلق الأمر بـ "المزايدة العكسية الإلكترونية" التي عرفتها المادة الأولى بأنها "أسلوب إلكتروني لتقديم عروض مخفضة تعاقبيا خلال مدة محددة بغرض اختيار أقل العروض سعرا". وذلك معناه أن يقدم المتنافسون وفق هذا الأسلوب عروضهم والمزايدة بشأنها بطريقة مخفضة تعاقبيا خلال مدة تقديم العروض، وإعلان الفائزين، وصولا إلى توقيع العقد إلكترونيا.

كما لا يختلف تنفيذ العقد الإلكتروني عن تنفيذ العقد الإداري التقليدي من حيث الهدف المتمثل في تحقيق المصلحة العامة، وضرورة توقيع هذه العقود باعتبارها تصرفات محدثة لأثار قانونية. غير أن شكلية التوقيع تختلف من العقود التقليدية حيث التوقيع يكون فيها ماديا بالحبر على الوثيقة الورقية، في حين التوقيع في العقود الإلكترونية يتم بطريقة إلكترونية. هذا، بالإضافة إلى أن اعتماد آلية التعاقد الإلكتروني في العقود الإدارية يقوم على الأخذ بالتوقيع الإلكتروني الذي يتيح تحديد هوية الأشخاص الذاتيين والمعنويين الراغبين في التعاقد مع الجهات الحكومية، الأمر الذي يكسبه حجية ويجعل منه وسيلة للإثبات أمام القضاء^{٢٢}.

^{١٨} - نور الدائم الطيب يوسف الحاج، دور إدارة المخاطر بكليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية في الحد من آثار جائحة كورونا كوفيد ١٩ على التعليم الجامعي، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢١م. ص. ٢٤-٢٦.

^{١٩} - ناصر رشيد العنزي، إدارة المخاطر ودورها في استراتيجيات مؤسسات التعليم العالي للحد من الأزمات والحوادث، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٥م، الرياض.

^{٢٠} - غازي فوزان ضيف الله العدوان، م. س. د، ص ١١٨ وما بعدها.

^{٢١} - صون كول جهاد صديق، مدى حجية وسائل إثبات العقد الإداري الإلكتروني: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، المجلد ١٢، العدد ٤٦، ٢٠٢٣، ص. ٥٣٣-٥٣٤.

^{٢٢} - صون كول جهاد صديق، م. س. د، ص. ٥٣٤ وما بعدها.



وأخيراً، إبرام العقود الإدارية الإلكترونية ما هو إلا نتيجة لسياسة الرقمنة التي اعتمدتها الدولة السعودية في إدارتها ومرافقها العامة. الأمر الذي يظهر جلياً من خلال إحداث البوابة الموحدة التابعة لوزارة المالية أو ما يُعرف بـ "منصة اعتماد" التي تهدف إلى رقمنة مختلف العمليات المالية والتعاقدات التي تتم بين الجهات الحكومية وشركاءها المحتملين من الأشخاص المتعاقدين سواء الطبيعيين أو الاعتباريين.

فرع ثاني: الإدارة الرقمية وظهور القرارات الإدارية الإلكترونية

لا يختلف القرار الإداري الإلكتروني عن القرار الإداري العادي الذي يصدر بالنمط التقليدي من حيث أركانه، أي لا بد أن تتوفر فيه أركان مشروعته الخارجية (الاختصاص، الشكل، ثم السبب) وأركان مشروعته الداخلية (المحل والهدف). لكن، إذا كان القرار الإداري في صيغته التقليدية الورقية وصيغته الحديثة الإلكترونية كلاهما يُعبر عن إرادة وحيدة الطرف هي إرادة الإدارة كسلطة عامة بغرض إحداث آثار قانونية؛ فإنهما يختلفان من حيث الشكل: فالقرار الإداري في صورته التقليدية يتم إصداره وتوقيعه بالحبر ورقياً من قبل السلطة المختصة؛ في حين أن القرار الإداري الإلكتروني يختلف من حيث الشكل، إذ لا يصدر ورقياً وإنما عبر وسائط إلكترونية حديثة متضمنة توقيعاً إلكترونياً^{٢٣}.

وبخصوص نفاذ القرار الإداري نجده هو الآخر يختلف من الصيغة التقليدية إلى الصيغة الإلكترونية. فإذا كانت القرارات الإدارية في صيغتها التقليدية تقتضي لنفاذها صدوراً في شكل مستند ورقي يخضع للنشر في حالة القرارات التنظيمية التي تكتسي طابعاً عاماً ومجرداً، أو للتبليغ في حالة القرارات الفردية الموجهة لأشخاص بذواتهم؛ فإن نفاذ القرارات الإلكترونية يتحقق بالاعتماد على برمجيات ووسائط إلكترونية تقوم بالإعلان عن القرار في شكل مستند إلكتروني عبر نشره في المواقع الإلكترونية للجهات الرسمية أو تبليغه في شكل مستند رسمي للمعني به عن طريق البريد الإلكتروني^{٢٤}.

وعلى مستوى المملكة العربية السعودية أولت السلطات العليا أهمية بالغة للتحويل الرقمي ضمن رؤية ٢٠٣٠، وأضحت المعاملات الإلكترونية دعامة أساسية لمنظومة الأعمال والحكومة على حدٍ سواء، وأصبحت المستندات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني بديلاً قانونياً معتمداً بموجب أنظمة صريحة ومن قبل الاجتهاد القضائي لمختلف المحاكم داخل المملكة.

هكذا، ومن أجل توفير الإطار القانوني اللازم لهذا التحول، صدر نظام التعاملات الإلكترونية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ هـ، وهو النظام الذي يُنظم حجية المستندات والتوقيعات الإلكترونية ويحدد حقوق الأطراف المتعاملة والتزاماتهم. كما أوكل النظام لعدة جهات أهمها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية مهام الإشراف على تنفيذ أحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية خاصة في ما يتعلق بالترخيص ومراقبة أنشطة مقدمي خدمات التصديق والتأكد من التزامهم واعتمادهم المعايير والمواصفات التقنية الخاصة بالتوقيعات الإلكترونية^{٢٥}.

وعلى مستوى الاجتهاد القضائي، تعترف المحاكم الإدارية التابعة لديوان المظالم السعودي بمشروعية القرارات والعقود الإدارية كمستندات إلكترونية، وتعاملها معاملة المستندات الورقية، وتُخضعها لإجراءات التقاضي نفسها كما هي واردة في نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، مشترطة لصحتها صدوراً من جهة مختصة وسلامة إجراءاتها وتوثيقها عبر وسائل التصديق الرقمي المعتمد.

الخاتمة:

حظي التحول الرقمي بدعم وتطبيق واسع ومستمر من الدول وإداراتها العامة في الشرق كما في الغرب باعتباره عنصراً استراتيجياً لتدبير الشأن العام؛ إذ أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد موضة عابرة، بل أصبح ضرورة ملحة بالنظر لمزايا الإدارة الرقمية في توفير الجهد والمال وتيسير الولوج للمعلومات وسرعة تقديم الخدمات وتحسين جودة المرافق العام خدمة للمواطن، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على العمل الحكومي ويزيد من شرعية الدولة.

هذا التحول الرقمي ستكون له انعكاسات كبيرة على المرفق العام: من جهة، نجد أن التحولات التي طالت المرفق العام التقليدي في ظل الإدارة الإلكترونية أضفت خصوصية على المرفق العام الإلكتروني تمثلت في ظهور تشريعات جديدة منظمة له ومبادئ جديدة مؤطرة له أهمها مبدأ جودة وسرعة ودقة تنفيذ الخدمات، ومبدأ نجاعة وفاعلية وحكمة المرفق العام ومبدأ إدارة الأزمات والمخاطر التي يتعرض لها المرفق العام. ومن جهة ثانية، هذه التحولات التي طالت كل جوانب المرفق العام التقليدي -

^{٢٣} - أحمد يوسف عاشور الحديدي، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص. ٩٩ وما بعدها.

^{٢٤} - محمد سليمان شبير، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري: دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص. ٤٥٧.
- محمد الأمين بعموري وسهام براهيم، رقمنة العمل الإداري: القرار الإداري الإلكتروني نموذجاً، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠٢٤، ص. ٣٤٠.

^{٢٥} - أحمد بن محمد الهرماس الشمري، القرار الإداري الإلكتروني: حجيته وتنفيذه ونطاق سريانه في النظام السعودي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون، القاهرة، العدد ٤٤، ٢٠٢٤، ص. ٣٧١٥ وما بعدها.



سواء من حيث طرق تسييره أو المبادئ المؤطرة له أو تصرفاته القانونية أو علاقته بالمرتفقين- أدت إلى ظهور المرفق العام الإلكتروني، لكن لم ينتج عنها زوال للمبادئ الضابطة لهذا المرفق ولا للتصرفات القانونية الصادرة عنه، بل يمكن القول أن المرفق العام الإلكتروني ما هو إلا مرفق عام بخلة جديدة اعتمد أسلوب الإدارة الإلكترونية في تسيير وتدبير شؤونه، ميزته جودة الخدمات المقدمة وسرعة تنفيذها الأمر الذي يترتب عنه راحة ورفاهية لموظفي ومستعملي المرفق على حد سواء.

نتائج البحث:

١. التحول الرقمي لا يُعد موضة عابرة، بل هو ضرورة ملحة بالنظر لمزايا الإدارة الرقمية وقدرتها على النهوض بكافة المجالات والقطاعات خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها.
٢. التحولات التي طالت المرفق العام التقليدي في ظل الإدارة الإلكترونية وظهور المرفق العام الإلكتروني لم تؤدي إلى زوال القواعد والأسس والمبادئ التي يقوم عليها المرفق العام، إذ ظلت المبادئ المألوفة نظريا هي نفسها المعمول بها في المرفق العام الإلكتروني. ولذلك، يمكن القول أن المبادئ التقليدية نفسها تم اعتمادها في المرفق العام الإلكتروني، لكن ظهرت بحلة جديدة متأثرة في ممارستها بأسلوب الإدارة الرقمية.
٣. التحولات التي طالت المرفق العام في ظل الإدارة الرقمية أضفت خصوصية على المرفق العام الإلكتروني تمثلت في ظهور تشريعات جديدة منظمة له ومبادئ جديدة مؤطرة له أهمها مبدأ جودة وسرعة ودقة تنفيذ الخدمات، ومبدأ نجاعة وفعالية وحوكمة المرفق العام ومبدأ إدارة الأزمات والمخاطر التي يتعرض لها المرفق العام.
٤. تقليديا كانت الأعمال القانونية تصدر عن مختلف السلطات الإدارية مُعبرة عن إرادتها في شكل قرارات إدارية انفرادية، أو في شكل عقود إدارية. ومع تطور المرفق العام الإلكتروني حافظت هذه الأعمال على كينونتها سواء من حيث خصائصها أو أركانها أو القواعد المؤطرة لاتخاذها أو إخراجها من حيز الوجود؛ لكن طريقة التعبير عن هذه الأعمال تغيرت، إذ أصبحت السلطات الإدارية تُعبر عنها بوسائل إلكترونية بالجوء لأسلوب الإدارة الرقمية.
٥. اعتماد أسلوب الإدارة الرقمية في إصدار وتنفيذ مختلف الأعمال القانونية ترتب عنه ظهور مفاهيم وتشريعات جديدة خاصة بهذه الأعمال من قبيل التعاملات الإلكترونية، المستندات الإلكترونية، التوقيعات الإلكترونية... ومن ثم، ظهور صنف جديد من التطلعات الإدارية الإلكترونية والمنازعات الإدارية الإلكترونية.

التوصيات:

- استنادا إلى ما تم التوصل إليه من استنتاجات في هذا البحث، نقدم عددا من التوصيات التي يمكن أن تساهم في معالجة القضايا المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة:
١. الاستمرار في توعية المواطن وتأهيله لولوج الإدارة الرقمية، خصوصا من خلال حملات التوعية، ووضع دليل لكيفية الولوج والاستفادة من مختلف الخدمات الإلكترونية.
 ٢. مسابقة التطورات التي يعرفها العالم الرقمي والمرفق العام الإلكتروني بوضع تشريعات تسير هذا التطور وتضمن للأعمال القانونية مشروعيتها وحجيتها لضمان حقوق المعنيين بها.
 ٣. التقييم المستمر لمدى تطور البنية التحتية الرقمية في المملكة العربية السعودية.
 ٤. تعزيز منظومة التواصل والربط بين مختلف الأجهزة الحكومية.
 ٥. تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لمسايرة التكنولوجيا الحديثة في مجال الإدارة الرقمية سواء من حيث اقتناءها أو صيانتها.
 ٦. دعم وتوفير البرامج التدريبية لتأهيل العاملين في مجال التعاملات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية من قيادات إدارية وموظفين.
 ٧. الدعم المستمر للبنية الإدارية المتخصصة في إدارة المخاطر والأزمات على مستوى الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

- ١- مدحت محمد عبد العزيز إبراهيم، الجرائم المعلوماتية الواقعة النظام المعلوماتي: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٥.
- ٢- محمد الأمين بلعموري وسهام براهيم، رقمنة العمل الإداري: القرار الإداري الإلكتروني نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠٢٤، ص. ٣٤٠.
- ٣ - أشرف شمس الدين أشرف توفيق، الحماية الجنائية للمستند الإلكتروني: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- ٤- نور الدائم الطيب يوسف الحاج، دور إدارة المخاطر بكلليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية في الحد من آثار جائحة كورونا كوفيد ١٩ على التعليم الجامعي، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢١.
- ٥- أحمد يوسف عاشور الحديدي، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٧.



- ٦- حمزة ضاحي حمادة، الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، دار الفكر الجامعي، القاهرة.
- ٧- حمد إبراهيم الذوايدي، دور الإدارة الإلكترونية في إصلاح الإدارة وتجديد المرفق العام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٩٢، جامعة المنصورة- كلية الحقوق، ٢٠٢٥.
- ٨- رضوان ربيعة، المرفق العام الإلكتروني، المركز الجامعي أحمد بن يحيى- معهد العلوم القانونية والإدارية، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٥.
- ٩- محمد سليمان شبير، النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري: دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠١٥.
- ١٠- فهد أحمد الشعلان، أزمة القرار في قرار الأزمة: رؤية استراتيجية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السعودي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلد ٢، ٢٠١٣.
- ١١- أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، العدد ٤، ٢٠١٦.
- ١٢- أحمد بن محمد الهرماس الشمري، القرار الإداري الإلكتروني: حقيقته وتنفيذه ونطاق سريانه في النظام السعودي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر -كلية الشريعة والقانون، القاهرة، العدد ٤٤، ٢٠٢٤، ص. ٣٧١٥ وما بعدها.
- ١٣- صون كول جهاد صديق، مدى حجية وسائل إثبات العقد الإداري الإلكتروني: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، المجلد ١٢، العدد ٤٦، ٢٠٢٣، ص.
- ١٤- غازي فوزان ضيف الله العدوان، الإدارة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرافق العامة: دراسة مقارنة في النظام الأردني والإماراتي، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا الأردن، ٢٠١٨.
- ١٥- ناصر رشيد العنزي، إدارة المخاطر ودورها في استراتيجيات مؤسسات التعليم العالي للحد من الأزمات والكوارث، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٥م، الرياض.
- ١٦- علي بن موسى بن علي فقيهي، المبادئ الضابطة لسير المرافق العامة وعلاقتها بالإدارة الإلكترونية في النظام السعودي. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد ٣٦، الإصدار ٩، ٢٠٢٠.
- ١٧- حسن عبد اله القرني وعبد الرحمن عبيد القرني، دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: تصميم نموذج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز- الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٦، ٢٠١٩.
- ١٨- مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

Ouvrages et références en français :

- 1- - Park CHUL HYUN, Kim KOOMIN : L'administration électronique, un outil de lutte contre la corruption : analyse internationale sur données de panel, Revue Internationale des Sciences administratives, I.I.S.A, 4 Vol.86.
- 2- Alexandre FLUCKIGER, Le droit administratif en mutation : l'émergence d'un principe d'efficacité, Revue de droit administratif et de droit fiscal. Partie 1, Droit Administratif, vol.57, n 1-2.
- 3- OCDE, L'administration électronique : un impératif. 2004.
- 4- Louis ROLLAND, Précis de droit administratif, Dalloz, 10 éd., Paris, 1951.



نظام المعاملات المدنية السعودي وأثره في تعزيز الاستقرار القانوني والأمن التعاقدية
دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التطبيقات القضائية الحديثة.

The Saudi Civil Transactions Law and Its Impact on Strengthening Legal Stability and Contractual Certainty A Comparative Analytical Study considering Recent Judicial Applications.

د. مروه حمزه زكي معوض

محامية ومستشارة قانونية مرخصة من وزارة العدل السعودية

E-mail: marwa.mawad84@gmail.com

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة أثر نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩١) بتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩ هـ، بوصفه أول تقنين مدني شامل في المملكة العربية السعودية، من حيث إسهامه في تعزيز الاستقرار القانوني والأمن التعاقدية. وتُحلل الدراسة ما أحدثه هذا النظام من تحول في المرجعية المدنية، بالانتقال من الاعتماد الغالب على الاجتهاد الفقهي والقضائي غير المقنن إلى إطار نظامي مكتوب أكثر وضوحًا وقابليةً للتطبيق المتسق. وتتمثل إشكالية الدراسة في تقييم مدى نجاح هذا التقنين في تقليص نطاق التباين القضائي، ورفع مستوى اليقين القانوني في المعاملات، وتحقيق توازن أدق بين حرية التعاقد ومتطلبات العدالة العقدية. ولهذا الغرض، تتناول الدراسة عددًا من المبادئ ذات الأهمية المركزية في التطبيق المدني المعاصر، وفي مقدمتها حسن النية، ونظرية الظروف الطارئة، وحظر التعسف في استعمال الحق، واتساع نطاق التعويض ليشمل الضرر المعنوي والكسب الفائت. كما تناقش الدراسة الأثر المؤسسي والاقتصادي للنظام في دعم البيئة الاستثمارية، من خلال ما يوفره من وضوح في القواعد الناعمة للعقود والالتزامات والتعويض، إلى جانب مقارنة معيارية بين النظام السعودي والقانون المدني المصري ومجلة الأحكام العدلية؛ لبيان أوجه التقارب والافتراق في المصدر والصياغة وسلطة القاضي والآثار العملية للأحكام المدنية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، مع الاستفادة من القراءة التطبيقية للنصوص النظامية الرسمية في نظام المعاملات المدنية الصادر عن وزارة العدل، والاستئناس بالبنية العامة للقانون المدني المصري وبالتأصيل الفقهي الذي تمثله مجلة الأحكام العدلية. وتخلص الدراسة إلى أن النظام مثل خطوة تشريعية نوعية نحو توحيد المرجعية المدنية وتعزيز قابلية التنبؤ بالأحكام، غير أن الأثر الكامل لهذا التحول يظل مرهونًا باستقرار التطبيق القضائي، وتبلور المعايير التفسيرية، وتكثيف الدراسات التطبيقية التي ترصد تنزيل النصوص الجديدة على المنازعات العملية.

الكلمات المفتاحية:

نظام المعاملات المدنية، الاستقرار القانوني، الأمن التعاقدية، حسن النية، الظروف الطارئة، المسؤولية المدنية، التعويض.

Abstract:

This study examines the impact of the Saudi Civil Transactions Law, issued by Royal Decree No. (M/191) dated 29/11/1444H, as the first comprehensive civil codification in the Kingdom of Saudi Arabia, with particular emphasis on its role in strengthening legal stability and contractual certainty. It also analyzes the shift introduced by this Law in the civil legal framework, moving from predominant reliance on uncoded juristic reasoning and judicial discretion toward a clearer written statutory framework capable of more consistent application.

The study problem lies in assessing the extent to which this codification has succeeded in reducing judicial inconsistency, enhancing legal certainty in transactions, and establishing a more balanced relationship between freedom of contract and the requirements of contractual justice.

To this end, the study explores several principles that have acquired crucial importance in contemporary civil practice, most notably good faith, the doctrine of unforeseen circumstances, the prohibition of abuse of rights, and the expanded scope of compensation to include moral harm and loss of profit.



The study further discusses the institutional and economic impact of the Law in supporting the investment environment through the clarity it provides in the rules governing contracts, obligations, and compensation. It also offers a comparative analysis of the Saudi Law, the Egyptian Civil Code, and the Majallat al-Ahkam al- 'Adliyyah to identify areas of convergence and divergence with respect to sources, legislative drafting, judicial authority, and the practical effects of civil rules.

The study adopts both descriptive-analytical and comparative methods, supported by an applied reading of the official statutory provisions of the Civil Transactions Law, as well as reference to the general structure of the Egyptian Civil Code and the juristic foundations reflected in the Majallat al-Ahkam al- 'Adliyyah. It concludes that the Law constitutes a significant legislative step toward unifying the civil legal reference framework and enhancing the predictability of judicial rulings. Nevertheless, the full impact of this transformation remains contingent upon the stability of judicial practice, the crystallization of interpretive standards, and the expansion of applied studies examining how the new provisions are implemented in practical disputes.

Keywords:

Saudi Civil Transactions Law, legal stability, contractual certainty, good faith, unforeseen circumstances, civil liability, compensation.

المقدمة:

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة مسارًا متسارعًا في تحديث بنيتها التشريعية، في إطار مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ الهادفة إلى بناء منظومة عدلية أكثر كفاءة ووضوحًا واتساقًا. وفي هذا السياق، جاء نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩١) بتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩ هـ بوصفه منعطفًا تقنيًا مهمًا؛ إذ نقل جزءًا واسعًا من الأحكام المدنية من دائرة الاجتهاد غير المقنن إلى إطار نظامي مكتوب يحدد القواعد العامة للعقود والالتزامات، والحقوق العينية، والضرر، والتعويض.

وتتبع الأهمية العلمية لهذا النظام من أنه لا يمثل مجرد جمع للأحكام المدنية في وثيقة واحدة، بل يعكس إعادة تنظيم للمرجعية القانونية الخاصة، بما يُفترض أن يسهم في تقليص التفاوت في التكييف القضائي، وتعزيز الثقة المشروعة للمتعاملين، وتحسين جودة الصياغة التعاقدية، ورفع القدرة على التنبؤ بمآلات النزاعات. غير أن هذه الأهمية لا تُقاس بالنص وحده، بل بمدى فاعليته في التطبيق، وبحدود السلطة التقديرية للقضاء، ومدى اتساق المبادئ الجديدة مع البيئة القضائية والاقتصادية في المملكة.

أهمية الدراسة:

- ١) توحيد المرجعية القضائية.
- ٢) رفع مستوى اليقين القانوني.
- ٣) تعزيز الأمن التعاقدي.
- ٤) تقليل المخاطر القانونية.
- ٥) دعم البيئة الاستثمارية.

وتكتسب دراسة هذا النظام أهمية مزدوجة؛ فهي من جهة تُسهم في فهم الأسس التقنية للمبادئ التي تبناها، ومن جهة أخرى تُعين على تقييم أثره العملي في تعزيز الاستقرار القانوني والأمن التعاقدي، وفي بناء بيئة قانونية أكثر جذبًا للمعاملات المدنية والاستثمارية.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في تقييم مدى نجاح نظام المعاملات المدنية السعودي في الانتقال من مرحلة تعدد المرجعيات الاجتهادية إلى مرحلة التقنين المنهجي، وبيان أثر ذلك في تحقيق الاستقرار القانوني وتعزيز الأمن التعاقدي وحماية الحقوق المدنية والمالية. ويتفرع عن ذلك تساؤل أكثر تحديدًا: هل يكفي وضوح النصوص النظامية الجديدة بذاته لتقليص التباين القضائي، أم يظل هذا الأثر معتمدًا على كيفية تفسير القضاء لهذه النصوص وبناء معايير تطبيقية مستقرة بشأنها؟



تساؤلات الدراسة:

ما أثر نظام المعاملات المدنية في تعزيز الاستقرار القانوني؟

كيف أسهم النظام في دعم الأمن التعاقدى؟

ما أبرز المبادئ الحديثة التي تبناها النظام؟

ما أوجه التشابه والاختلاف بين النظام السعودي وبعض التقنيات المدنية العربية؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج البحثية المتكاملة، وذلك على النحو الآتي:

المنهج الوصفي التحليلي؛ لعرض البنية العامة للنظام وقراءة نصوصه في سياقها التشريعي والوظيفي، مع بيان ما تنطوي عليه من آثار قانونية مباشرة وغير مباشرة.

المنهج المقارن؛ من خلال مقابلة بعض أحكام النظام السعودي بما يقابلها في القانون المدني المصري، وبما تمثله مجلة الأحكام العدلية من تأصيل فقهي تقني، وذلك وفق معايير محددة تشمل مصدر القاعدة، ونطاق تطبيقها، وسلطة القاضي في تفعيلها، وآثارها العملية.

القراءة التطبيقية التحليلية؛ بقصد ربط النصوص الجديدة بطبيعة المنازعات المدنية والتجارية المتوقعة، مع الاستئناس – في الجانب المقارن – بما استقر عليه قضاء محكمة النقض المصرية في بعض المبادئ المتصلة بحسن النية والظروف الطارئة والضرر الأدبي، من دون الادعاء بإجراء مسح قضائي شامل، وذلك نظرًا لحدائث النظام السعودي وتطور ممارساته التطبيقية بصورة تدريجية.

وتتحدد حدود الدراسة في المبادئ الأكثر اتصالاً بتحقيق الاستقرار القانوني والأمن التعاقدى، دون التوسع في جميع أبواب النظام، كما تركز على الأثر البنوي للتقنين في البيئة العدلية والاستثمارية، أكثر من تركيزها على التفاصيل الجزئية لكل تطبيق قضائي.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية

تكشف مراجعة الأدبيات الحديثة المتصلة بنظام المعاملات المدنية السعودي عن تعدد زوايا المعالجة؛ إذ اتجهت بعض الدراسات إلى التأصيل العام للنظام وبنية وموقعه ضمن مسار التقنين في المملكة، بينما ركزت دراسات أخرى على مبادئ جزئية أو تطبيقات مخصصة، مثل العرف، أو حسن النية في مرحلة التفاوض، أو التنفيذ بطريق التعويض. ومن ثم، فإن الوقوف على هذه الدراسات لا يقتصر على غرض التوثيق، بل يؤدي وظيفة منهجية في إبراز ما أنجزته الأدبيات السابقة وما بقي محتاجاً إلى معالجة أكثر تركيماً واتصالاً بمسألتي الاستقرار القانوني والأمن التعاقدى.

فمن ذلك دراسة عبد الرحمن المخضوب، «نظام المعاملات المدنية: ملامحه وتاريخه: دراسة تأصيلية» المنشورة في مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد (٦٩)، سنة ٢٠٢٥، ص ٥٧٣-٦٣٨، التي انصرفت إلى بيان الخلفية التاريخية للتقنين، وشرح ملامح النظام العامة والخاصة، مع التركيز على موقعه في مسار تطور التقنين الفقهي والنظامي في المملكة، وهو جهد مهم في تأسيس الإطار المفاهيمي العام للنظام، غير أنه لا يتجه ابتداءً إلى تحليل أثر هذا النظام في تعزيز الاستقرار القانوني والأمن التعاقدى بوصفهما محورين مستقلين للدراسة. كما تُعد دراسة حمد الحماد، «العرف وأثره في الأنظمة: نظام المعاملات المدنية السعودي أنموذجاً» المنشورة في مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مج ١١، ع ٤٣، سنة ٢٠٢٤، ص ٣٧٣-٣٩٥، مثالاً على الدراسات الجزئية المتخصصة؛ إذ ركزت على حجية العرف وأثره في بناء بعض مواد النظام، مع عناية ظاهرة بالتأصيل الأصولي والفقهي لمسألة العرف، من دون أن تتناول البعد البنوي الأشمل لأثر التقنين في توحيد المرجعية المدنية وتقليل المخاطر القانونية في البيئة التعاقدية.

وفي السياق نفسه، تناولت دراسة سليمان السعوي، «أثر الإخلال بمبدأ حسن النية في مرحلة التفاوض على العقد في نظام المعاملات المدنية السعودي: دراسة تحليلية» المنشورة في مجلة قضاء، العدد (٤٠)، سنة ٢٠٢٥، ص ١١٣-١٧٢، نطاق حسن النية وآثاره في مرحلة ما قبل التعاقد، مع بيان التكيف النظامي للمسؤولية الناشئة عن التفاوض بسوء نية وحدود التعويض المرتبط به. وتمثل هذه الدراسة إسهاماً مهماً في تحليل أحد المبادئ الحديثة التي كرسها النظام، لكنها تبقى دراسة موضوعية جزئية لا تقارب النظام في صورته الكلية ولا تربط بين هذا المبدأ وبين الأثر العام للتقنين في بناء الثقة التعاقدية واستقرار المعاملات. كذلك اهتمت دراسة عبد اللطيف خالفي، «أحكام التنفيذ بطريق التعويض في ضوء نظام المعاملات المدنية السعودي» المنشورة في مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد (٤٩)، سنة ٢٠٢٥، ص ١٧١٨-١٧٦٨، بتحليل القواعد الخاصة بالتنفيذ بطريق التعويض وصوره وشروطه وسلطة القضاء بشأنه، وهو ما يثري فهم بنية المسؤولية والتنفيذ في النظام، إلا أن تركيزها ظل منصباً على جزئية علاجية محددة، لا على الأثر التشريعي الأوسع للنظام في البيئة القانونية والاستثمارية.

ويتضح من هذا العرض أن أغلب الدراسات السابقة قد توزعت بين التأصيل العام للنظام، أو معالجة مسألة جزئية من مسأله، أو شرح بعض أحكامه الخاصة، في حين لم تتجه – في حدود ما أمكن الوقوف عليه – إلى بناء دراسة تحليلية مقارنة



تجمع بين ثلاثة مستويات متلازمة: أولها، تحليل أثر نظام المعاملات المدنية السعودي في تعزيز الاستقرار القانوني بوصفه قيمة بنوية تتصل بوحدة المرجعية وإمكان التنبؤ القضائي؛ وثانيها، بيان أثره في دعم الأمن التعاقدى من خلال وضوح القواعد العقدية وضبط المخاطر القانونية؛ وثالثها، ربط ذلك بقراءة تطبيقية مقارنة تستحضر القانون المدني المصري ومجلة الأحكام العدلية لإبراز خصوصية الصياغة السعودية وحدود نضجها القضائي الراهن. ومن هنا تتمثل الفجوة البحثية التي تعالجها الدراسة الحالية في غياب معالجة مركبة تجمع بين التحليل البنوي للنظام، والبعد الوظيفي للاستقرار والأمن التعاقدى، والمنظور المقارن المرتبط بالأثر التطبيقي، بدل الاكتفاء بالتأصيل العام أو التحليل الجزئي لمبدأ منفرد أو باب خاص من أبواب النظام. وبذلك، لا تقف هذه الدراسة عند حدود عرض ملامح النظام أو شرح بعض أحكامه، وإنما تسعى إلى تقويم أثره في إعادة تشكيل البيئة المدنية والتعاقدية في المملكة من خلال منظور تحليلي مقارن، يوازن بين النص، ووظيفته العملية، وآفاقه القضائية المتدرجة. وهذا ما يمنحها موقعاً متميزاً بين الدراسات السابقة، من حيث الجمع بين التأصيل، والتحليل، والمقارنة، وتحديد موضع الفجوة بين النص النظامي الجديد وبين ما استقر عليه التطبيق القضائي أو ما يزال في طور التكوّن.

الإطار النظري والتشريعي لنظام المعاملات المدنية السعودي

تمهيد:

يمثل الإطار النظري والتشريعي لأي نظام قانوني الأساس الذي تُفهم في ضوئه تطبيقاته العملية والقضائية؛ إذ إن الوقوف على نشأة نظام المعاملات المدنية السعودي، وبنية التشريعية، والمبادئ العامة التي يقوم عليها، يكشف عن الفلسفة التنظيمية التي تحكمه، ويعين على تفسير أثره في تعزيز الاستقرار القانوني وحماية الحقوق في نطاق العلاقات الخاصة.

المبحث الأول: مفهوم النظام ونشأته وبنية العامة

المطلب الأول: مفهوم نظام المعاملات المدنية

يُقصد بنظام المعاملات المدنية مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الروابط المالية والمدنية بين الأشخاص، وتحدد ما ينشأ عنها من حقوق والتزامات في نطاق العقود والتصرفات القانونية والأفعال الضارة وغيرها من مصادر الالتزام. وبهذا المعنى، فإن النظام لا يقتصر على معالجة مسائل متفرقة، بل يؤسس إطاراً عاماً يحكم العلاقات الخاصة ويضبط آثارها القانونية على نحو يكفل الوضوح والاستقرار.

ويُعد نظام المعاملات المدنية السعودي المرجع العام المنظم للالتزامات المدنية والعقود في المملكة العربية السعودية، بما يجعله ركيزة أساسية في توحيد المرجعية النظامية وتوجيه التفسير القضائي في المنازعات ذات الطبيعة المدنية والتجارية المرتبطة بالعلاقات الخاصة.

المطلب الثاني: ح نشأة النظام وأسباب صدوره

صدر نظام المعاملات المدنية السعودي بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩١) بتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩ هـ، ودخل حيز النفاذ في ديسمبر ٢٠٢٣، في سياق تشريعي يعكس توجهاً واضحاً نحو استكمال بناء البيئة النظامية الحديثة في المملكة، وتطوير أدوات الضبط القانوني للعلاقات الخاصة.

وقد ارتبط صدور النظام بجملة من الدوافع المتداخلة؛ فمن جهة، فرض التطور الاقتصادي والاستثماري المتسارع الحاجة إلى إطار مدني أكثر وضوحاً، ومن جهة أخرى برزت ضرورة تقنين الأحكام المدنية في نصوص منظمة تُعزز اليقين القانوني، وتوحد المرجعية القضائية، وتحد من التفاوت في الأحكام عند نظر المنازعات المتشابهة.

وقد ترتب على هذا الانتقال إلى التقنين المنظم آثار عملية واضحة، من أبرزها رفع مستوى الوضوح القانوني، وتعزيز استقرار المعاملات، وتحسين البيئة الاستثمارية، إلى جانب دعم الثقة في القضاء من خلال تقليص مساحة الغموض وتوحيد منطلقات التفسير والتطبيق.

المطلب الثالث: نطاق النظام وبنية التشريعية

ويتألف النظام من بنية تشريعية متدرجة تشمل تمهيداً عاماً، ثم أحكاماً تتصل بنظرية الحق والأشخاص والأموال، يليها تنظيم الالتزامات والعقود، ثم العقود المسماة، وأخيراً الحقوق العينية الأصلية، وهو ترتيب يكشف عن رغبة تشريعية في بناء نظرية مدنية متكاملة تبدأ بالأصول العامة وتنتهي بالتطبيقات التفصيلية.

ومن ثم، فإن هذا التنظيم لا يقتصر أثره على مجرد التبويب الشكلي، بل يحقق سهولة الرجوع إلى النصوص، ويعزز الاتساق التشريعي، ويحد من تضارب التفسيرات القضائية من خلال إحكام الصلة بين المبادئ العامة والأحكام التفصيلية.

المبحث الثاني: المبادئ العامة التي يقوم عليها النظام

المطلب الأول: مبدأ حسن النية وصحة العقود

ويتأسس مبدأ حسن النية على جملة من المعاني القانونية المتكاملة، في مقدمتها الأمانة في تنفيذ الالتزامات، ومنع صور التعسف والتحايل، وصون الثقة المشروعة بين المتعاقدين، بما يجعل هذا المبدأ أداة لتقويم السلوك التعاقدى وضبط آثاره بما ينسجم مع العدالة العقدية.



تطبيق قضائي/نظامي مقارن: حسن النية في التفاوض والتفويض

يتضح من البناء النظامي لنظام المعاملات المدنية أن المشرع السعودي لم يقتصر على تقرير حسن النية بوصفه قيمة عامة، بل أدخله في مرحلتين محوريتين من الحياة العقدية: مرحلة التفاوض ومرحلة التنفيذ. فقد قررت المادة (١/٤١-٢) مسؤولية من يتفاوض أو ينهي التفاوض بسوء نية، مع تعريف صور هذا السلوك، وعدم شمول التعويض للكسب المتوقع، في حين قررت المادة (٩٥) وجوب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية. كما تؤكد المادة (٢/٣٥) النهج ذاته عند العدول عن الإيجاب دون إعلام، بما يعكس توجّهاً تشريعياً نحو ضبط الثقة المشروعة وتقليل المطالبات المبالغ فيها قبل تمام العقد.

عناصر المقارنة	السعودية (مواد النظام)	مصر (مقارن)
حسن النية في التفاوض	المادة ١/٤١-٢: مسؤولية سوء النية في التفاوض أو إنهائه، مع بيان صورته وعدم شمول التعويض للكسب المتوقع	القواعد العامة في الالتزام والتفاوض وفق الاجتهاد القضائي
حسن النية في التنفيذ	المادة ٩٥: يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية	المادة ١٤٨ من القانون المدني المصري
قيد الكسب المتوقع	المادة ٢/٣٥ + المادة ١/٤١: التعويض لا يشمل الكسب المتوقع	لا يوجد قيد مماثل بهذه الصياغة في النص المقارن العام
بيانات الحكم	المحكمة التجارية بجدة - الدائرة الأولى - القضية رقم ٢/٦٤٩٨/ق لعام ١٤٣٨هـ - جلسة ١٠/٣/١٤٣٩هـ - وأيد الحكم من محكمة الاستئناف التجارية بجدة في ١٤٤١/٤/٢١هـ	محكمة النقض المصرية: الطعن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ قضائية / جلسة ١٣ فبراير ٢٠٠١
المسألة القانونية	هل يشكل السلوك إخلالاً بحسن النية؟ وهل يترتب عليه تعويض؟	كيف حدّدت المحكمة معيار حسن النية وأثاره؟
منهج التسبيب	العقد، المراسلات، الخبرة، والقرائن	القواعد العامة، تفسير العقد، والاجتهاد المستقر
المنطوق	تعويض/إلزام/فسخ/رفض	تأييد/نقض/إحالة/رفض
صيغة التوثيق	(المحكمة التجارية بجدة، القضية رقم ٢/٦٤٩٨/ق لعام ١٤٣٨هـ، جلسة ١٠/٣/١٤٣٩هـ)	(محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ قضائية، جلسة ١٣ فبراير ٢٠٠١)

وتكون الإحالة داخل المتن في هذا الموضع على النحو الآتي: (المحكمة التجارية بجدة، القضية رقم ٢/٦٤٩٨/ق لعام ١٤٣٨هـ، جلسة ١٠/٣/١٤٣٩هـ)، وللمقارنة: (محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ قضائية، جلسة ١٣ فبراير ٢٠٠١).

ويُفهم من هذا التنظيم أن حسن النية في النظام السعودي ليس مجرد مبدأ تفسيري، بل قاعدة إلزامية تؤثر في تكوين المسؤولية قبل انعقاد العقد وأثناء تنفيذه. وهذا يعزز استقرار المعاملات، إذ يحدّ من السلوك التفاوضي الانتهازي، ويخضع التنفيذ العقدي لمعيار موضوعي واضح يسهل على القضاء بناؤه في اتجاهات أكثر اتساقاً.

المطلب الثاني: التعسف في استعمال الحق

يقوم مبدأ التعسف في استعمال الحق على التمييز بين مجرد مباشرة الشخص لحقه في حدوده المشروعة، وبين استخدام هذا الحق على نحو ينحرف عن الغاية التي شرع من أجلها، أو يؤدي إلى إلحاق ضرر غير مشروع بالغير. وقد قرر نظام المعاملات المدنية هذا المبدأ بنص صريح في المادة (٢٩)، إذ نص على أنه «لا يجوز التعسف في استعمال الحق»، ويبيّن حالات التعسف في ثلاث صور رئيسية: إذا لم يُقصد بالاستعمال سوى الإضرار بالغير، أو كانت المنفعة من استعماله لا تتناسب مطلقاً مع ما يسببه للغير من ضرر، أو كان استعماله في غير ما شرع له أو لغاية غير مشروعة. وتكتسب هذه المادة أهميتها من أنها لا تمنع استعمال الحقوق في ذاتها، وإنما تضبط حدود مشروعية هذا الاستعمال وتحول دون انقلابه إلى أداة للإضرار أو وسيلة للتحايل على مقتضيات العدالة. وفي المقابل، يقرر القانون المدني المصري في المادة (٥) مضموناً مقارباً؛ إذ يعد استعمال الحق غير مشروع إذا لم يُقصد به سوى الإضرار بالغير، أو كانت المصلحة المراد تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر، أو كانت هذه المصلحة غير مشروعة. ويكشف هذا التقارب بين النظامين عن حضور هذا المبدأ بوصفه قيداً عاماً على السلطة القانونية التي يمنحها الحق لصاحبه، بما يضمن التوازن بين حرية الاستعمال وحماية المراكز القانونية للغير.



عنصر ٥ المقارنة	السعودية (الأساس النظامي والتطبيق)	مصر (الأساس القانوني والتطبيق)
النص الحاكم	المادة (٢٩): لا يجوز التعسف في استعمال الحق، ويكون الاستعمال تعسفياً إذا قصد به الإضرار، أو كانت المنفعة غير متناسبة مطلقاً مع الضرر، أو كان لغاية غير مشروعة	المادة (٥) من القانون المدني المصري: يكون استعمال الحق غير مشروع إذا قصد به الإضرار، أو كانت المصلحة قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب مع الضرر، أو كانت المصلحة غير مشروعة
فلسفة المبدأ	الحد من الانحراف بالحق عن غايته المشروعة ومنع تحويله إلى وسيلة إضرار	تقييد استعمال الحق بضوابط المصلحة المشروعة وعدم الإضرار بالغير
مجالات التطبيق	الملكية، العقود، الحقوق العينية، سائر العلاقات الخاصة	الملكية، الإجراءات، العلاقات التعاقدية، سائر الحقوق المدنية
معييار المحكمة	نية الإضرار، عدم التناسب البين، أو الانحراف في الغاية	نية الإضرار، تفاهة المصلحة، أو عدم مشروعيتها
الأثر القانوني	قيام ج والتعويض، ووقف الاستعمال الضار أو إزالته متى أمكن	قيام المسؤولية المدنية والتعويض، وإمكانية إعادة الحال أو وقف السلوك الضار
توثيق النص	(نظام المعاملات المدنية، المادة ٢٩)	(القانون المدني المصري، المادة ٥)

ويكشف هذا التنظيم أن مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق يمثل أحد القيود الجوهرية على السلطة القانونية التي يخولها النظام لصاحب الحق، وهو ما ينعكس مباشرة على الاستقرار القانوني؛ إذ يطمئن المتعاملون إلى أن الحقوق لن تُترك بلا ضوابط تمكن من استخدامها على نحو كيدي أو غير متوازن. كما يمدّ القضاء بمعييار واضح يمكن من خلاله وزن المصالح المتعارضة والتمييز بين الاستعمال المشروع للحق والانحراف به، بما يعزز العدالة العقدية ويحمي المراكز القانونية من الإضرار غير المبرر.

المطلب الثالث: نظرية الظروف الطارئة

تُعد نظرية الظروف الطارئة من أبرز الأدوات التي تضمن التوازن في العقود ممتدة التنفيذ عند تبدل الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية على نحو استثنائي. وتشير المادة (٩٧) من نظام المعاملات المدنية إلى مسار تفاوضي أولي عند تحقق ظروف استثنائية عامة غير متوقعة تجعل التنفيذ مرهقاً، بما يعكس توجهاً نحو إعادة التوازن قبل الوصول إلى الحل القضائي، في حين يقرر القانون المدني المصري في المادة (١٤٧/٢) سلطة القاضي في رد الالتزام إلى الحد المعقول عند توافر شروط الحوادث الطارئة.

عنصر ٥ المقارنة	السعودية (الأساس النظامي والتطبيق)	مصر (الأساس القانوني والتطبيق)
النص الحاكم	المادة (٩٧): الظروف الاستثنائية العامة غير المتوقعة التي تجعل التنفيذ مرهقاً، مع فتح باب التفاوض لإعادة التوازن	المادة (١٤٧/٢): الحوادث الاستثنائية العامة ورد الالتزام إلى الحد المعقول
بيانات الحكم	المحكمة التجارية بجدة - الدائرة الأولى - القضية رقم ٦٤٩٨/٢ ق لعام ١٤٣٨ هـ - جلسة ١٠/٣/١٤٣٩ هـ - وأيد الحكم من محكمة الاستئناف التجارية بجدة في ٢١/٠٤/١٤٤١ هـ	محكمة النقض المصرية - الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ قضائية - جلسة ١ مارس ١٩٧٧
شروط الأعمال	استثنائية وعمومية الظروف، وعدم إمكان توقعها، وإرهاق التنفيذ بما يهدد بخسارة فادحة	توافر ذات الشروط مع تقدير القاضي لمدى الإرهاق وإعادة التوازن
آلية المعالجة	البدء بالتفاوض ثم اللجوء إلى القضاء عند تعذر الوصول إلى حل منصف	تدخل القاضي مباشرة لرد الالتزام إلى الحد المعقول
الأثر القضائي المتوقع	تعديل الالتزام أو إعادة التوازن أو رفض الطلب بحسب توافر الشروط	تعديل الالتزام أو تخفيضه أو رفض الدعوى وفق معيار الإرهاق
صيغة التوثيق	(المحكمة التجارية بجدة، القضية رقم ٦٤٩٨/٢ ق لعام ١٤٣٨ هـ، جلسة ١٠/٣/١٤٣٩ هـ)	(محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ قضائية، جلسة ١ مارس ١٩٧٧)

وتكون الإحالة داخل المتن في هذا الموضع على النحو الآتي: (المحكمة التجارية بجدة، القضية رقم ٦٤٩٨/٢ ق لعام ١٤٣٨ هـ، جلسة ١٠/٣/١٤٣٩ هـ)، وللمقارنة: (محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ قضائية، جلسة ١ مارس ١٩٧٧). ويكشف هذا التنظيم عن تقارب وظيفي بين النظامين السعودي والمصري في حماية المدين المرهق، مع اختلاف في نقطة الانطلاق؛ فالنظام السعودي يبتدئ بالتفاوض المنظم كوسيلة لإصلاح العلاقة العقدية، بينما يمنح القانون المصري القاضي سلطة مباشرة في رد الالتزام إلى الحد المعقول. وهذا الفارق يبرز خصوصية المقاربة السعودية في التخفيف من النزاع قبل مآله القضائي.

وقد وسع النظام نطاق الحماية التعويضية بحيث لم يعد التعويض مقصوراً على الضرر المادي فحسب، بل امتد ليشمل الضرر المعنوي وما يفوت المضرور من كسب، بما يعكس تصوراً أكثر شمولاً لجبر الضرر في صورته المختلفة.



يمثل الاستقرار القانوني أحد الأهداف المركزية للأنظمة المدنية الحديثة؛ إذ ينعكس مباشرة على الثقة بالقضاء، ويزيد من قابلية المراكز القانونية للتوقع، ويعزز اطمئنان الأفراد والجهات الاقتصادية إلى أن العلاقات التعاقدية والمالية محكومة بقواعد واضحة ومعلومة. ومن ثم، فإن دراسة أثر نظام المعاملات المدنية في هذا الجانب تُعد مدخلاً لازماً لتقويم قيمته العملية في البيئة القضائية والاستثمارية.

المبحث الأول: توحيد الأحكام القضائية

المطلب الأول: الحد من التباين القضائي

قبل صدور النظام، كان الفصل في كثير من المنازعات المدنية يعتمد بدرجة كبيرة على الاجتهادات الفقهية والمبادئ القضائية غير المقننة، وهو ما أتاح هامشاً واسعاً للاختلاف في التكييف القانوني وفي تقدير النتائج المترتبة على الوقائع المتشابهة. وقد أسهم النظام في تقليل تضارب الأحكام، وتوحيد التكييف القانوني للوقائع، ورفع كفاءة العمل القضائي، وذلك من خلال تزويد القاضي بمرجعية نصية أكثر تحديداً تساعد على بناء اتجاهات تفسيرية أكثر اتساقاً.

المطلب الثاني: تعزيز قابلية التنبؤ القضائي

ويترتب على ذلك تقليل المخاطر القانونية، ودعم الثقة بالمعاملات، وتحسين جودة التعاقدات، لأن وضوح النصوص يتيح للأطراف تقدير مراكزهم القانونية ونتائج تصرفاتهم بدرجة أعلى من اليقين.

المبحث الثاني: تعزيز الأمن التعاقدي

المطلب الأول: وضوح القواعد العقدية

وقد نظم النظام القواعد الأساسية للعقد ابتداءً من تكوينه، ومروراً بتفسيره وأثار الفسخ والبطالان والإعذار، وانتهاءً بالشرط الجزائي، وهو ما يدل على عناية تشريعية بإحاطة العلاقة التعاقدية في مختلف مراحلها بقواعد واضحة ومتراصة. ويؤدي وضوح هذه القواعد إلى تقليل النزاعات، ورفع جودة الصياغة العقدية، وحماية الإرادة التعاقدية في إطار منضبط، لأن تحديد الأحكام المنظمة للعقد يخفف من احتمالات الغموض والخلاف عند التنفيذ. ولا يقتصر أثر هذا الوضوح على تقليل النزاعات فحسب، بل يمتد إلى رفع جودة التفاوض والصياغة العقدية، وهو ما يمثل أحد أهم مظاهر الأمن التعاقدي في البيئة القانونية الحديثة.

المطلب الثاني: حماية الإرادة المتعاقدة

يحمي النظام مبدأ حرية التعاقد بوصفه أحد المرتكزات الأساسية للعلاقات الخاصة، غير أنه لا يترك هذه الحرية مطلقة، بل يحيطها بقيود مستمدة من العدالة وحسن النية والنظام العام، بما يحقق التوازن بين سلطان الإرادة ومتطلبات حماية الطرف الأضعف ومنع الشروط المجحفة.

ومن ثم، فإن النظام لا يحمي الإرادة العقدية بوصفها سلطة مجردة، بل يحيطها بقيود تحقق التوازن بين حرية التعاقد ومقتضيات العدالة، بما يمنع الاستغلال ويحد من الآثار المجحفة التي قد تترتب على عدم تكافؤ المراكز التفاوضية.

المبحث الثالث: أثر النظام في البيئة الاستثمارية

المطلب الأول: تقليل المخاطر القانونية

وقد أسهم نظام المعاملات المدنية في تقليل المخاطر القانونية من خلال وضع قواعد مكتوبة وواضحة تحدد آثار العقود والالتزامات ووسائل الانتصاف عند الإخلال بها؛ فكلما اتسمت القواعد القانونية بالوضوح والاستقرار، ازدادت ثقة المستثمرين في البيئة النظامية، وانخفضت معدلات النزاع، وارتفع مستوى التنبؤ القانوني، وهو ما ينعكس إيجاباً على القرار الاستثماري وكفاءة المعاملات الاقتصادية.

المطلب الثاني: تعزيز الثقة بالسوق

كما يسهم النظام في تعزيز الثقة بالسوق من خلال ما يقرره من وضوح في المراكز القانونية للأطراف، وما يوفره من قابلية أعلى للتنبؤ بنتائج المنازعات، وهو ما يجعل الاستقرار التشريعي عنصراً رئيساً في جذب الاستثمار وتحسين المؤشرات القانونية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

يوضح الجدول الآتي بصورة موجزة أبرز انعكاسات نظام المعاملات المدنية على الاستقرار القانوني والاقتصادي، من خلال الربط بين الأثر التشريعي والانعكاس العملي والبعد الاستثماري.



جدول تحليلي: انعكاسات نظام المعاملات المدنية على الاستقرار القانوني والاقتصادي

محور الأثر	الأثر القانوني	الانعكاس العملي	أثره على البيئة الاستثمارية
تقنين القواعد المدنية	تقليص التباين في التفسير والتكييف القضائي	رفع مستوى اليقين القانوني في العقود والمعاملات	زيادة قابلية التنبؤ بمآلات النزاع
وضوح الأحكام العقدية	تعزيز الأمن التعاقدي وتحديد الالتزامات بوضوح	تحسين الصياغة التعاقدية والحد من المنازعات	خفض كلفة المخاطر القانونية على المستثمرين
تنظيم المسؤولية والتعويض	توسيع الح ماية المدنية وجبر الضرر بصورة أشمل	طمأنة المتعاملين إلى وجود وسائل إنصاف فعالة	تعزيز الثقة بعدالة البيئة النظامية
ترسيخ مبادئ حسن النية والظروف الطارئة	إتاحة حلول متوازنة للنزاعات العقدية المستجدة	الحد من السلوك التعاقدى الانتهازي وإعادة التوازن عند الإرهاق	رفع جاذبية السوق لعقود الاستثمار والعلاقات طويلة الأجل

ويظهر من هذا الجدول أن أثر نظام المعاملات المدنية في الاستقرار القانوني لا يقتصر على تنظيم العلاقة بين الأطراف في بعدها الفردي، بل يمتد إلى تشكيل بيئة قانونية أكثر وضوحاً واتساقاً، بما ينعكس مباشرة على مناخ الاستثمار وكفاءة المعاملات الاقتصادية

الفصل الثالث: حماية الحقوق والتطبيقات القضائية والمقارنة التشريعية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل البعد التطبيقي والوظيفي لنظام المعاملات المدنية، من خلال بيان أثره في حماية الحقوق المدنية والمالية، واستعراض التطبيقات القضائية المتوقعة أو المتبلورة حول مبادئه الأساسية، ثم مقارنته ببعض النماذج التشريعية العربية، ولا سيما القانون المدني المصري ومجلة الأحكام العدلية؛ لإبراز موقعه ضمن تطور التقنين المدني العربي الحديث.

المبحث الأول: حماية الحقوق المدنية والمالية

المطلب الأول: شمول الحماية التعويضية

وأقر النظام التعويض عن الخسارة اللاحقة، وما يفوت المضرور من كسب، وكذلك الضرر المعنوي، بما يؤكد اتساع الحماية المدنية لتشمل مختلف صور الضرر المالية وغير المالية.

ويجسد ذلك مبدأ جبر الضرر الكامل، الذي يقتضي أن يكون التعويض بقدر ما يعيد المضرور - قدر الإمكان - إلى المركز الذي كان سيؤول إليه لو لم يقع الفعل الضار أو الإخلال الموجب للمسؤولية.

تطبيق قضائي/نظامي مقارنة: التعويض والضرر المعنوي

يستند البناء التعويضي في النظام السعودي - وفق ما تشير إليه المصادر التحليلية المتخصصة - إلى قاعدة عامة مفادها أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يُلزم من ارتكبه بالتعويض، كما ورد في المادة (١٢٠)، مع إفراد موضوع الضرر المعنوي بتنظيم خاص في المادة (١٣٨). ويعكس ذلك اتساعاً في مظلة الحماية المدنية بحيث تشمل الأضرار المادية وغير المادية متى ثبتت عناصر المسؤولية من خطأ وضرر وسببية.

وتكون الإحالة داخل المتن في هذا الموضع على النحو الآتي: (المحكمة التجارية بجدة، القضية رقم ٢/٦٤٩٨/ق لعام ١٤٣٨هـ، جلسة ١٤٣٩/٣/١٠هـ)، وللمقارنة: (محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ١٧١٧٠ لسنة ٨١ قضائية، جلسة ٢٤ يناير ٢٠١٥).

عناصر المقارنة	السعودية (الأساس النظامي والتطبيق)	مصر (الأساس القانوني والتطبيق)
النص الحاكم	المادة (١٢٠): كل خطأ سبب ضرراً للغير يُلزم من ارتكبه بالتعويض	القاعدة العامة في المسؤولية التقصيرية في القانون المدني
الضرر المعنوي	المادة (١٣٨): تنظيم التعويض عن الضرر المعنوي في النظام	التعويض عن الضرر الأدبي وفق القانون المدني واجتهاد محكمة النقض
بيانات الحكم	المحكمة التجارية بجدة - الدائرة الأولى - القضية رقم ٢/٦٤٩٨/ق لعام ١٤٣٨هـ - جلسة ١٤٣٩/٣/١٠هـ - وأيد الحكم من محكمة الاستئناف التجارية بجدة في ١٤٤١/٠٤/٢١هـ	محكمة النقض المصرية - الطعن رقم ١٧١٧٠ لسنة ٨١ قضائية - جلسة ٢٤ يناير ٢٠١٥
أركان المسؤولية	الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية	الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية
الأثر القضائي المتوقع	الحكم بالتعويض أو رفضه أو تخفيضه وفقاً لثبوت عناصر المسؤولية	الحكم بالتعويض أو رفضه بحسب طبيعة الضرر ووسائل الإثبات
صيغة التوثيق	(المحكمة التجارية بجدة، القضية رقم ٢/٦٤٩٨/ق لعام ١٤٣٨هـ، جلسة ١٤٣٩/٣/١٠هـ)	(محكمة النقض المصرية، الطعن رقم ١٧١٧٠ لسنة ٨١ قضائية، جلسة ٢٤ يناير ٢٠١٥)



ومن ثم، فإن اتساع نطاق التعويض في النظام السعودي لا يقتصر على إصلاح الخسارة المادية، بل يمتد إلى جبر المساس بالاعتبار والسمعة وسائر الأبعاد غير المالية للشخصية، وهو ما يجعل الحماية المدنية أكثر اكتمالاً ويعزز ثقة الأفراد في آليات الإنصاف القضائي.

المطلب الثاني: التعويض عن الضرر المعنوي

اعترف النظام بالضرر المعنوي وما يتصل به من أضرار نفسية واجتماعية واعتبارية، وهو ما يعكس اتساع مفهوم الحماية المدنية ليشمل الجوانب غير المالية للشخصية والذمة المعنوية، متى ثبت الضرر وقامت رابطة السببية بينه وبين الفعل الموجب للمسؤولية.

المبحث الثاني: التطبيقات القضائية المتوقعة للنظام

المطلب الأول: تطبيق نظرية الظروف الطارئة

من المتوقع أن تتجه المحاكم إلى توسيع نطاق تطبيق نظرية الظروف الطارئة، ولا سيما في عقود المقاولات والتوريد والعقود ممتدة التنفيذ، متى توافرت الشروط النظامية للإرهاق الاستثنائي وما يبرر تدخل القضاء لإعادة التوازن الاقتصادي للعقد.

المطلب الثاني: تطبيق حسن النية في العقود التجارية

ويرجح أن يترسخ حسن النية بوصفه معياراً حاكماً في تفسير العقود التجارية وتنفيذها، بما يتيح للقضاء الحد من السلوك التعاقدية الانتهازي، واستكمال الالتزامات التبعية التي تفرضها طبيعة العقد ومقتضيات الثقة المشروعة بين الأطراف.

المطلب الثالث: تقدير الكسب الفائت

كما يُتوقع أن يتوسع القضاء في تقدير الكسب الفائت، خاصة في المنازعات التجارية والاستثمارية التي يكون فيها فوات المنفعة أو الأرباح المتوقعة عنصراً جوهرياً من عناصر الضرر، وذلك ضمن ضوابط الإثبات ورابطة السببية وحدود التوقع القانونية.

المطلب الرابع: التعويض عن التشهير الإلكتروني

ومن المرجح كذلك أن تتسع الحماية المدنية للسمعة والحقوق المعنوية في البيئة الرقمية، بما يشمل صور التشهير والإساءة الإلكترونية التي يترتب عليها ضرر اعتباري أو مهني أو اقتصادي يستوجب التعويض متى ثبتت عناصر المسؤولية.

المبحث الثالث: المقارنة مع القانون المدني المصري ومجلة الأحكام العدلية

المطلب الأول: المقارنة بالقانون المدني المصري

تُظهر المقارنة مع القانون المدني المصري وجود تقارب واضح في عدد من البنى المفاهيمية الكبرى، ولا سيما في تنظيم مصادر الالتزام، وأحكام العقد، والمسؤولية المدنية، وبعض النظريات التي تتيح للقاضي التدخل لضبط التوازن العقدي، مثل نظرية الظروف الطارئة. ويكشف هذا التقارب عن انتماء النظامين إلى دائرة التقنين المدني الحديث من حيث الوظيفة التنظيمية وهدف تعزيز اليقين القانوني في المعاملات.

ويتضح هذا الفارق بصورة أدق عند النظر إلى مصدر القاعدة القانونية في كل من النظامين؛ فالقانون المدني المصري يرتب مصادر الحكم بدءاً من النص، ثم العرف، ثم مبادئ الشريعة الإسلامية، ثم مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة، وفق المادة (١) من القانون المدني المصري (جمهورية مصر العربية، ١٩٤٨). أما نظام المعاملات المدنية السعودي، فيقرر في مادته الأولى أن تطبيق نصوصه يكون على ما تنولته في لفظها أو فحواها، فإن لم يوجد نص طُبِّقَت القواعد الكلية الواردة في الأحكام الختامية، فإن لم توجد قاعدة أمكن تطبيقها، طُبِّقَت الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية الأكثر ملاءمة للنظام (المملكة العربية السعودية، ١٤٤٤ هـ). وهذا الفارق ليس شكلياً، بل يكشف عن اختلاف في الفلسفة المرجعية للتقنين؛ ففي حين يميل البناء المصري إلى التقنين الوضعي المتدرج في مصادره، يحتفظ النظام السعودي بمرجعية شرعية أوضح في بنيته النهائية، حتى وهو يستخدم أدوات الصياغة المدنية الحديثة.

ومع ذلك، لا يجوز حجب الفوارق البنوية بين النظامين؛ فالنظام السعودي يقرر في بنيته العامة أن المرجع النهائي – عند غياب النص والقاعدة الكلية – هو الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية الأكثر ملاءمة للنظام، وهو ما يمنحه خصوصية منهجية في ترتيب المصادر وتفسير بعض الأحكام. كما أن اختلاف السياق القضائي والتاريخ التقني يجعل التشابه في الصياغة أو الفكرة غير كافٍ للجزم بتمائل التطبيق أو النتائج العملية.

ويتأكد هذا الفارق عند مقارنة نطاق حسن النية وسلطة القاضي في تفعيله. فالمادة (١٤٨) من القانون المدني المصري تنص على أن العقد يجب أن يُنفذ طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وهو نص شكّل أساساً فقهيًا وقضائياً مهماً في تفسير العقود واستكمال آثارها. أما في النظام السعودي، فإن حسن النية يظهر بوصفه مبدأً حاضراً في تكوين المسؤولية وفي تنفيذ العقد معاً، ضمن إطار نصي أشد حداثة في صياغته. ومن ثم، فإن المقارنة لا تقف عند مجرد وجود المبدأ في النظامين، بل تمتد إلى مرحلة سريانه، وكثافة آثاره، ومدى ما يفتحه من رقابة قضائية على السلوك التعاقدية.



تطبيق نظامي مختصر: الإثراء بلا سبب كمصدر التزام غير تعاقدى

ضمن مصادر الالتزام غير التعاقدية، تقرر المادة (١٤٤) من نظام المعاملات المدنية القاعدة العامة للإثراء بلا سبب، بما يلزم من أثرى دون سبب مشروع بالتعويض في حدود ما أثرى به (المملكة العربية السعودية، ١٤٤٤هـ). ويؤدي هذا التنظيم دوراً مهماً في سدّ فراغات العدالة التعاقدية عندما ينتقل مال أو منفعة دون سند صحيح، وهو ما يقترب وظيفياً من التطبيقات المدنية المقارنة في القانون المصري (جمهورية مصر العربية، ١٩٤٨).

السعودية (مواد النظام)	مصر (مقارن)
المادة (١٤٤): القاعدة العامة للإثراء بلا سبب	القواعد العامة في الإثراء بلا سبب في القانون المدني
دفع غير مستحق، أو تحويل بالخطأ، أو انتفاع دون سند	دفع غير مستحق أو إثراء بلا سبب
يُطبق في حدود ما أثرى به المدين ويقدّر ما افتقر به الطرف الآخر	يُطبق وفق معيار الإثراء والافتقار في الفقه والقضاء المدني
يوضح النص السعودي إطاراً نظامياً مباشراً لمعالجة انتقال المال أو المنفعة دون سبب مشروع	يقوم التنظيم المصري على ذات الوظيفة مع تفصيل أوفى في التطبيقات الفقهية والقضائية

إحالة مرجعية داخل المتن: يكتفى في هذا الموضع بالإحالة إلى (المملكة العربية السعودية، ١٤٤٤هـ، المادة ١٤٤)، وإلى القواعد العامة للإثراء بلا سبب في القانون المدني المصري (جمهورية مصر العربية، ١٩٤٨)، ما لم يُضف لاحقاً حكم قضائي موثق ببياناته الكاملة.

ويظهر الأثر التطبيقي لهذا المبدأ بوضوح في قضاء محكمة النقض المصرية، التي قررت في أحد أحكامها أن التزام طرفي العقد بتنفيذه بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية يقتضي ألا يتخذ المدين سلوكاً من شأنه إحباط حق الدائن أو تعطيل الأثر المقصود من العقد، وأن الإخلال بهذا الواجب قد يترتب التعويض أو المعالجة العينية، بحسب الأحوال، تأسيساً على القواعد العامة في تنفيذ العقد بحسن نية في القانون المدني المصري (جمهورية مصر العربية، ١٩٤٨). وتكشف هذه التطبيقات أن حسن النية في القضاء المصري لم يبقَ مبدأً إنشائياً عاماً، بل تحوّل إلى أداة عملية في تفسير العقد واستكمال التزاماته والحد من السلوك التعاقدى الانتهازي. أما في النظام السعودي، فإن حداثة التقنين تجعل من المبكر الجزم بحدود مماثلة للاستقرار القضائي، غير أن اتساع البناء النصي يهيئ لتكوّن اتجاه قضائي قريب في الوظيفة، وإن اختلف في الأساس المرجعي (المملكة العربية السعودية، ١٤٤٤هـ).

وفي نظرية الظروف الطارئة، تبدو المقارنة أكثر خصوبة؛ إذ إن المادة (٢/١٤٧) من القانون المدني المصري صاغت النظرية على نحو صريح، وربطت تدخل القاضي بوقوع حوادث استثنائية عامة غير متوقعة تجعل التنفيذ مرهقاً بحيث يهدد المدين بخسارة فادحة، مع تحويل القاضي رد الالتزام إلى الحد المعقول (جمهورية مصر العربية، ١٩٤٨). أما النظام السعودي، فتؤكد القراءة الرسمية لباب العقد وأثار الإخلال في نظام المعاملات المدنية تبني فكرة إعادة التوازن عند الإرهاق الاستثنائي داخل إطار تقني حديث، مع بقاء خصوصية الأساس التفسيري المتصل بالقواعد الكلية واعتبارات رفع الضرر (المملكة العربية السعودية، ١٤٤٤هـ). ومن ثم، فإن التشابه بين النظامين في النتيجة العملية لا يلغي اختلافهما في الأساس المرجعي الذي قد ينعكس لاحقاً على حدود تدخل القاضي ومدى توسعه أو تحفظه.

وتزداد القيمة المقارنة وضوحاً عند النظر إلى التطبيق القضائي المصري لنظرية الحوادث الطارئة؛ إذ استقر قضاء محكمة النقض على أن معيار عدم التوقع معيار موضوعي لا يتعلق بشخص المدين وحده، بل بمدى إمكان توقع الحادث بالنسبة للشخص المعتاد في الظروف ذاتها. كما قررت المحكمة أن الخسارة المألوفة لا تكفي لإعمال النظرية، وأن سلطة القاضي تقتصر على رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول دون رفع كامل الخسارة عن المدين. وتكشف هذه المبادئ أن النظرية في مصر لم تعد قاعدة استثنائية جامدة، بل أصبحت بناءً قضائياً ذا معايير أكثر تحديداً في مفهوم التوقع والإرهاق وحدود التدخل القضائي. أما في المملكة، فمع أن النص السعودي يهيئ لتوجه مشابه في حماية التوازن العقدي، فإن المعايير القضائية لا تزال في طور التكوّن، ومن ثم ينبغي تناول أثارها العملية في إطار التوقع العلمي لا التقرير الجازم.

وفي باب التعويض، تبرز المقارنة في مسألتين مركزيتين: مدى الاعتداد بالضرر الأدبي، وكيفية التعامل مع الكسب الفائت. فالقانون المدني المصري يربط التعويض – وفق المادتين (٢٢١) و(٢٢٢) من القانون المدني المصري – بما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب، ويجيز التعويض عن الضرر الأدبي ضمن نطاقه المقرر في النص (جمهورية مصر العربية، ١٩٤٨). وفي المقابل، يكتسب الاعتراف السعودي بالتعويض عن الضرر المعنوي والخسارة وفوات الكسب أهمية خاصة في ضوء باب الضرر والتعويض في نظام المعاملات المدنية، لأنه يتحرك داخل سياق فقهي كان محل نقاش أوسع بشأن



مدى ضمان هذا النوع من الضرر، ثم جاء النظام الحديث ليمنح هذا الاتجاه سنداً نظامياً أكثر وضوحاً (المملكة العربية السعودية، ١٤٤٤هـ). ومن ثم، فإن الفرق هنا لا يكمن فقط في وجود النص، بل في الخلفية الفقهية التي تجعل الاعتراف السعودي المعاصر بالتعويض الأدبي ذا دلالة تأسيسية أعمق من مجرد الاقتباس من النموذج المقارن.

ويبرز البعد التطبيقي بصورة أوضح في قضاء محكمة النقض المصرية بشأن الضرر الأدبي؛ إذ قررت المحكمة أن التعويض عنه حق شخصي لا ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد باتفاق أو طلب قضاءً قبل الوفاة، تطبيقاً للمادة (٢٢٢)، كما قررت أن نطاق المستحقين للتعويض الأدبي عن الوفاة يقتصر على الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية، وهو ما تؤكد المبادئ المنشورة في الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ قضائية، جلسة ٤ نوفمبر ١٩٧٥، والطعن رقم ١٧١٧٠ لسنة ٨١ قضائية، جلسة ٢٤ يناير ٢٠١٥. وتفيد هذه التطبيقات في إبراز أن القضاء المصري لم يكتف بالاعتراف النظري بالضرر الأدبي، بل وضع حدوداً دقيقة لانتقاله ولمستحقه. أما النظام السعودي، فمع أن نصوص التعويض الحديثة تفتح المجال للاعتداد بالضرر المعنوي على نحو أوضح من السابق، فإن تحديد دوائر الإثبات والتقدير وحدود الانتقال لا يزال يحتاج إلى مزيد من التراكم القضائي والتحليل العملي حتى تتكون معايير مماثلة في الوضوح والاستقرار.

المطلب الثاني: المقارنة بمجلة الأحكام العدلية

أما المقارنة بمجلة الأحكام العدلية فتُظهر بوضوح مسار التطور من التأصيل الفقهي التقني إلى الصياغة المدنية الحديثة. فالمجلة تمثل محاولة تاريخية مبكرة لصياغة قواعد المعاملات في صورة مواد، مع اعتماد واسع على القواعد الفقهية والفقه الحنفي. غير أنها، من حيث البنية والاتساع، لا توفر ما يوفره التقنين المدني الحديث من تفصيل وتنظيم متكامل لأبواب العقد، والالتزام، والضرر، والتعويض.

ولا تكتمل المقارنة مع مجلة الأحكام العدلية إلا إذا فهم اختلاف الوظيفة بين النصين؛ فالمجلة لم تُصنَّ بوصفها قانوناً مدنياً شاملاً بالمعنى الحديث، وإنما بوصفها تقنيّاً فقهيّاً عمليّاً يستخلص من الفقه الحنفي مسائل كثيرة الوقوع في المعاملات ويؤطرها بقواعد كلية مشهورة. ويكفي في هذا السياق التذكير بأن المجلة صدرت بناءً على قواعد كلية مثل: «الأمر بمقاصدها» في المادة (٢)، و«العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني» في المادة (٣)، و«الضرر يزال» في المادة (٢٠)، و«العادة محكمة» في المادة (٣٦) (هواويني، د.ت). وهي قواعد لا تعمل كنصوص تفصيلية حديثة بقدر ما تعمل كمفاتيح استنباطية عامة. ولذلك فإنها تمنح القاضي والفقيه أدوات تأصيل أكثر مما تمنحها شبكة تفصيلية حديثة لتنظيم نظرية العقد والالتزام والضرر. ومن هنا، فإن المقارنة بين المجلة والنظام السعودي ليست مقارنة بين نصين يؤديان الوظيفة ذاتها، بل بين مرحلتين من تطور الفكرة التقنينية: مرحلة تقريب الفقه إلى القضاء، ومرحلة تحويل المبادئ المدنية إلى بنية نظامية شاملة قابلة للتطبيق المؤسسي المنظم.

كما أن المجلة – بحكم سياقها التاريخي – لا تتبنى بالضرورة المفاهيم المدنية الحديثة بالعبارات ذاتها التي يعرفها التقنين المعاصر، مثل حسن النية بوصفه التزاماً عاماً مستقلاً أو التعويض عن الضرر الأدبي بصيغته المدنية الحديثة، وإنما تؤسس لعدد من القواعد الكلية التي يمكن أن تُستنبط منها حلول مقارنة، مثل «الأمر بمقاصدها» (م٢)، و«العبرة في العقود للمقاصد والمعاني» (م٣)، و«الضرر يزال» (م٢٠)، و«الضرر ت بقدر الإمكان» (م٣١)، و«العادة محكمة» (م٣٦) من مجلة الأحكام العدلية (هواويني، د.ت). وهذا يعني أن المقارنة المنهجية السليمة لا تبحث فقط عن التطابق اللفظي بين النظام السعودي والمجلة، بل عن مدى انتقال بعض القيم الفقهية الكلية من صيغة القاعدة المجردة إلى صيغة النص النظامي القابل للتطبيق القضائي المباشر. وفي هذا المعنى، يمثل النظام السعودي حلقة وصل بين التأصيل الفقهي الذي جسدهته المجلة وبين التقنين المدني الحديث الذي يمثله القانون المصري، من غير أن يذوب كلياً في أي منهما.

ومن هذه الزاوية، يمكن القول إن النظام السعودي يجمع بين امتيازين: أولهما المحافظة على الجذور الشرعية وعدم القطيعة مع التأصيل الفقهي، وثانيهما تبني أدوات التقنين الحديثة التي ترفع من وضوح القاعدة القانونية وقابليتها للتطبيق المؤسسي. وهذه الثنائية هي التي تمنح النظام قيمته الخاصة في المجال المقارن، إذ لا يقف عند حدود النقل من النماذج العربية السابقة، بل يعيد إنتاج الفكرة التقنينية داخل سياق سعودي ذي مرجعية شرعية وتنظيمية متميزة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النظام السعودي لا يستنسخ النموذج المصري، ولا يقتصر على إحياء البناء المجلي في صورته التاريخية، بل يطور صيغة تقنينية تجمع بين وضوح القانون المدني الحديث ومرجعية الشريعة الإسلامية ومرونة القواعد الكلية. غير أن المقارنة القضائية تكشف فارقاً مهماً في درجة النضج التطبيقي؛ فالقضاء المصري يتيح، بحكم تراكم أحكامه، مادة أوفر لاستخلاص معايير مستقرة في حسن النية والظروف الطارئة والضرر الأدبي، في حين لا يزال القضاء السعودي في مرحلة مبكرة نسبياً من بناء هذا التراكم في ظل النظام الجديد.

الخاتمة:

يتضح من مجمل التحليل أن نظام المعاملات المدنية السعودي لا يمثل مجرد خطوة تنظيمية في تدوين الأحكام المدنية، بل يعكس إعادة بناء للمرجعية القانونية الخاصة، بما يستهدف رفع مستوى الوضوح والاتساق في العلاقات المدنية والمالية،



وتعزيز قابلية التنبؤ بمآلات المنازعات التعاقدية. وقد بينت الدراسة أن هذا التحول لا يقتصر أثره على البنية القانونية الداخلية، بل يمتد أيضًا إلى دعم البيئة الاستثمارية من خلال خفض كلفة عدم اليقين القانوني وتحسين الثقة في المعاملات. كما كشفت المقارنة أن خصوصية النظام السعودي تتمثل في مزجه بين أدوات التقنين المدني الحديث ومرجعية الشريعة الإسلامية ومرونة القواعد الكلية. ومع ذلك، فإن الأثر الكامل لهذا التحول يظل مرهونًا بمدى نجاح التطبيق القضائي في بلورة معايير تفسيرية مستقرة توازن بين متطلبات العدالة العقدية ومقتضيات اليقين القانوني، وتحول النصوص الحديثة إلى ممارسة قضائية متسقة ومستقرة.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى أن نظام المعاملات المدنية السعودي لا يمثل مجرد تدوين لأحكام متفرقة، بل يعكس انتقالًا بنيويًا إلى مرجعية نظامية مكتوبة أكثر قدرة على توحيد منطلقات التكليف القانوني وبناء قدر أعلى من الاتساق في الأحكام المدنية. تبين أن أثر النظام في تعزيز الاستقرار القانوني يتحقق أساسًا من خلال رفع درجة الوضوح التشريعي، وتقليص مساحة الاختلاف غير المبرر في التفسير والتكييف، غير أن هذا الأثر يظل أثرًا تدريجيًا لا يكتمل إلا بتراكم التطبيق القضائي واستقرار المعايير التفسيرية للنصوص الجديدة.

أوضحت الدراسة أن الأمن التعاقدي في ظل النظام لا يقوم على وفرة النصوص وحدها، بل على ما توفره هذه النصوص من قواعد أوضح لتكوين العقد وتفسيره وإنهائه وأثار الإخلال به، بما يساعد الأطراف على إدارة المخاطر القانونية بصورة أدق ويحد من الغموض الذي كان يكتنف بعض المراكز التعاقدية قبل التقنين.

كشفت الدراسة أن المبادئ التي تبناها النظام – وفي مقدمتها حسن النية، وحظر التعسف في استعمال الحق، ونظرية الظروف الطارئة، واتساع نطاق التعويض – تعبر عن توجه تشريعي حديث يسعى إلى الموازنة بين القوة الملزمة للعقد ومتطلبات العدالة العقدية وجبر الضرر، وهو ما يمنح النظام مرونة وظيفية مهمة، مع بقاء الحاجة إلى ضبط قضائي مترن يحد من التوسع غير المنضبط في تطبيق هذه المبادئ.

أكدت الدراسة أن النظام يعزز البيئة الاستثمارية بقدر ما يخفف من كلفة عدم اليقين القانوني ويرفع إمكانية التنبؤ بمآلات النزاع، غير أن فعاليته الاقتصادية تظل مرتبطة بعوامل مكملة، في مقدمتها جودة التسبيب القضائي، وسرعة الفصل، وقدرة الممارسين القانونيين على توظيف النصوص الجديدة في الصياغة التعاقدية وإدارة المخاطر.

وأظهرت الدراسة المقارنة أن خصوصية النظام السعودي لا تكمن في مجرد تشابهه مع التقنيات المدنية العربية أو اختلافه عنها، بل في قدرته على إنتاج صيغة تقنينية تجمع بين أدوات القانون المدني الحديث ومرجعية الشريعة الإسلامية، مع بقاء الفارق في النضج القضائي المقارن قائمًا لصالح التجربة المصرية بحكم تراكم تطبيقاتها واستقرار مبادئها التفسيرية.

التوصيات

التوصية الأولى (مرتبطة بنتيجة: الأثر تدريجي ويتوقف على استقرار التطبيق القضائي)

نظرًا لأن الدراسة خلصت إلى أن أثر نظام المعاملات المدنية في تحقيق الاستقرار القانوني يظل تدريجيًا ومرهونًا بتراكم التطبيق القضائي، فإنها توصي بإنشاء برامج رصد وتحليل دوري للأحكام القضائية بهدف تتبع اتجاهات التفسير وبناء معايير مستقرة.

التوصية الثانية (مرتبطة بنتيجة: الحاجة لضبط تطبيق المبادئ الحديثة)

وبالنظر إلى ما أظهرته النتائج من أن المبادئ الحديثة كحسن النية ونظرية الظروف الطارئة تتطلب ضبطًا قضائيًا مترنًا، توصي الدراسة بتكثيف التدريب القضائي المتخصص لضمان توحيد معايير تطبيق هذه المبادئ والحد من التوسع غير المنضبط فيها.

التوصية الثالثة (مرتبطة بنتيجة: تعزيز اليقين القانوني وتقليل الغموض)

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة من أن وضوح القواعد يساهم في رفع اليقين القانوني، توصي بإنشاء قواعد بيانات قانونية متخصصة تتضمن الأحكام المدنية، بما يساعد على تعزيز قابلية التنبؤ بالاتجاهات القضائية.

التوصية الرابعة (مرتبطة بنتيجة: خصوصية النظام السعودي مقارنة بالأنظمة الأخرى)

واستنادًا إلى ما أبرزته الدراسة من خصوصية النظام السعودي في المزج بين التقنين الحديث والمرجعية الشرعية، توصي بتوسيع الدراسات المقارنة التطبيقية التي تركز على الفروق في التطبيق القضائي لا مجرد التشابه النصي.

التوصية الخامسة (مرتبطة بنتيجة: الحاجة لتعميق الفهم التفسيري للنظام)

ولما أظهرته النتائج من أن فعالية النظام ترتبط بوضوح تفسير نصوصه، فإن الدراسة توصي بإعداد شروح علمية متخصصة تساهم في ضبط المفاهيم القانونية وتوحيد الاتجاهات التفسيرية.



قائمة المراجع:

أولاً: الأنظمة والتشريعات

المملكة العربية السعودية. (١٤٤٤هـ). نظام المعاملات المدنية. المرسوم الملكي رقم (م/١٩١) بتاريخ ١١/٢٩/١٤٤٤هـ. وزارة العدل.

جمهورية مصر العربية. (١٩٤٨). القانون المدني. القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨. الوقائع المصرية.

هووايني، نجيب (محقق). (د.ت). مجلة الأحكام العدلية. نور محمد.

ثانياً: الكتب

السنهوري، عبد الرزاق أحمد. (٢٠٠٤). الوسيط في شرح القانون المدني (تنقيح مصطفى محمد الفقي وآخرين). دار النهضة العربية، ومنشأة المعارف.

الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (د.ت). الفقه الإسلامي وأدلته (ط. ٤). دار الفكر.

ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي. (١٩٩٧). المغني (ط. ٣؛ تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو). دار عالم الكتب.

ثالثاً: الدراسات والمقالات

المخضوب، عبد الرحمن. (٢٠٢٥). نظام المعاملات المدنية: ملامحه وتاريخه: دراسة تأصيلية. مجلة الجمعية الفقهية السعودية، (٦٩)، ٥٧٣-٦٣٨.

أصول تطبيق نظام المعاملات المدنية. (د.ت). مجلة قضاء، (٣٨).

الحماد، حمد. (٢٠٢٤). العرف وأثره في الأنظمة: نظام المعاملات المدنية السعودي أنموذجاً. مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ١١(٤٣)، ٣٧٣-٣٩٥.

السعوي، سليمان. (٢٠٢٥). أثر الإخلال بمبدأ حسن النية في مرحلة التفاوض على العقد في نظام المعاملات المدنية السعودي: دراسة تحليلية. مجلة قضاء، (٤٠)، ١١٣-١٧٢.

خالفي، عبد اللطيف. (٢٠٢٥). أحكام التنفيذ بطريق التعويض في ضوء نظام المعاملات المدنية السعودي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، (٤٩)، ١٧١٨-١٧٦٨.

رابعاً: الأحكام القضائية

المحكمة التجارية بجدة. (١٤٣٩هـ، ٣/١٠). القضية رقم ٢/٦٤٩٨/ق لعام ١٤٣٨هـ، الدائرة الأولى. جلسة ١٠/٣/١٤٣٩هـ. وأيد الحكم من محكمة الاستئناف التجارية بجدة بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

محكمة النقض المصرية. (١٩٧٥، ٤ نوفمبر). الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ قضائية. جلسة ٤ نوفمبر ١٩٧٥.

محكمة النقض المصرية. (١٩٧٧، ١ مارس). الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ قضائية. جلسة ١ مارس ١٩٧٧.

محكمة النقض المصرية. (٢٠٠١، ١٣ فبراير). الطعن رقم ٥٤١٤ لسنة ٦٣ قضائية. جلسة ١٣ فبراير ٢٠٠١.

محكمة النقض المصرية. (٢٠١٥، ٢٤ يناير). الطعن رقم ١٧١٧٠ لسنة ٨١ قضائية. جلسة ٢٤ يناير ٢٠١٥.



الدورة الحضارية بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي (دراسة مقارنة).
The Civilizational Cycle Between Islamic Thought and
Western Thought (A Comparative Study).

د. شهد بنت عبد الرحمن المغذوي

دكتوراه في الثقافة الإسلامية – جامعة أم القرى

E-mail: shahad188@gmail.com

المستخلص:

يتناول هذا البحث موضوع الدورة الحضارية بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي ، لما له من أهمية كبيرة في العصر الحديث، فالدراسات التاريخية تعتبر الموروث الثقافي الذي تعتمد عليه المجتمعات في تطورها وتخلفها، كما تعتبر مفتاحاً لتجنب الأخطاء الاجتماعية التي وقع بها الإنسان قديماً، وبحث الدراسة عن نشأة الحضارات وعوامل قيامها، وأسباب ازدهار الحضارات بجانبها الروحي والمادي، والتحديات التي واجهت الحضارة وسببت ضعفها وصولاً إلى مرحلة الانهيار ثم الأفول، كما اعتمدت على المنهج المقارن للكشف عن المشتركات الفكرية، والفروقات الجوهرية بين الرويتين الإسلامية والغربية.

Abstract:

This research discusses the topic of the civilizational cycle between Islamic thought and Western thought due to its great importance in the modern era. Historical studies consider cultural heritage as the foundation upon which societies depend for their development and progress, and as a key to avoiding the social mistakes that humanity experienced in the past. The study examined the emergence of civilizations, the factors behind their establishment, the reasons for their prosperity in both spiritual and material aspects, and the challenges that civilizations faced which eventually led to their decline and collapse.

The research also relied on the comparative approach to identify the intellectual commonalities and the fundamental differences between the Islamic and Western perspectives

Keywords: Civilizational cycle, Islamic thought and Western thought, Comparison

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:
فإنَّ سُنَّةَ التداول الحضاري تمثل نقطة مهمة في فهم مسار الحضارة، فهي قانونٌ كونيٌّ سارٍ على كلِّ الموجودات، جارية على أفعال وحياة الإنسان، سواءً في حالته الفردية أو الجماعية، ولما تتجو أمةً من الأمم من جريانه.
وقد أضحت العناية بالدراسات الحضارية أشدَّ حاجةً وإلحاحاً، خصوصاً في ظلِّ الأزمات الحضارية التي برزت مع النظريات المادية الغربية، ومشاكل الهوية التي تعاضمت مع زوال الخصوصيات الدينية والاجتماعية، والدعوة إلى صراع الحضارات، والسعي لهيمنة الحضارة الغربية على الحضارات الأخرى والقول بنهاية التاريخ والإنسان الأخير.
ولما لهذا الموضوع من أهمية كبرى فقد عزمَت الباحثة على القيام بدراسة علمية لجهود أبرز الفلاسفة والمؤرخين في الحضارات الإسلامية والغربية، لمعرفة تقديراتهم الدقيقة والنفيسة حول دورة الحضارات، والاستفادة من تلك المقارنة لتلُّس طرائق النهوض الحضاري مجدداً، والتباعد عن حالة التخلف الحضاري ومشكلاتها.
وتتمحور الدراسة حول الدورة الحضارية بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، لتوضيح مراحل دورة الحضارات من النشأة إلى الازدهار ثمَّ الضعف، من خلال مؤلفات أبرز علماء الحضارة المسلمين والغربيين تحت عنوان: "الدورة الحضارية بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي -دراسة مقارنة".

مشكلة البحث وتساولاته:

تكمن مشكلة البحث في مقارنة مراحل الدورة الحضارية بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، ومن ثمَّ إبراز الصور العالبة للفكر الإسلامي وما تميَّز به في تناوله للمسألة الحضارية، وذلك من خلال كتابات أبرز علماء الحضارة في التاريخ الإسلامي والتاريخ الغربي.

من خلال ما تمَّ عرضه آنفاً في مشكلة البحث؛ فإنَّ البحث سيجيب -بإذن الله- عن التساؤلات التالية:

١. ما هي مراحل الدورة الحضارية بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي؟

٢. ماهي عناصر قيام الحضارة في الفكر الإسلامي والفكر الغربي؟



٣. ماهي عوامل ازدهار الحضارة في الفكر الإسلامي والفكر الغربي؟

٤. ماهي أسباب انهيار الحضارة في الفكر الإسلامي والفكر الغربي؟

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تضافرت عدة أسباب لتكون في مجملها الدافع الأساسي لاختيار هذا الموضوع، تتلخص فيما يأتي:

١. أهمية المقارنة بين الفكر الحضاري عند المسلمين، والفكر الحضاري عند الغربيين، لمعرفة جوانب التقارب والتباعد بين تاريخ البشرية ثقافيًا وحضاريًا.

٢. التنبيه لمرحلة الدورة الحضارية من حيث النمو والازدهار والضعف، والأخذ بمقومات الانطلاق الحضاري منها، من خلال أبرز علماء الحضارة في العالم الإسلامي والغربي.

٣. التنبيه على أهمية الدراسات التاريخية باعتبارها الموروث الثقافي الخاص بالأمم والحضارات الماضية، والأساس الذي تعتمد عليه المجتمعات في تطورها وتخلفها، كما تُعد الدراسات التاريخية مفتاحًا لتجنب الأخطاء الحضارية والاجتماعية التي وقع بها الإنسان قديمًا.

٤. أهمية الموضوع تأتي من أهمية العصر الذي نعيش فيه، فهو عصر التحولات الكبرى في الفلسفات والأيدولوجيا والأفكار المتسارعة، والتي أثرت على المشهد الحضاري والثقافي في العالم الغربي والإسلامي، وكأنا بحاجة للاستفادة من دروس التاريخ وقيمه الحضارية.

الدراسات السابقة:

بعد الرجوع إلى مراكز الأبحاث المختلفة، والبحث في المكتبات الإلكترونية، واستعراض قوائم الرسائل الجامعية، لم تحصل الباحثة على دراسة بهذا العنوان: "الدورة الحضارية بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي -دراسة مقارنة"

منهجية البحث:

أولاً: المنهج المتبع هو المنهج الاستقرائي التاريخي، لجمع أفكار العلماء وتتبع آرائهم من خلال مؤلفاتهم، وعرض الشواهد والأحداث التاريخية التي تتعلق بصلب الموضوع.

ثانياً: طريقة كتابة البحث والتوثيق فيه:

١. أوثق النصوص والآراء والنقول من مصادر معتبرة.

٢. أعزو الأفكار الحضارية إلى مصادر مع ذكر اسم المفكر وتفاصيله في أول مرة.

حدود البحث:

نظراً لكثرة العلماء المهتمين بالحضارة في الفكر الإسلامي والفكر الغربي؛ فإن هذا البحث سيقصر على دراسة الدورة الحضارية من خلال مؤلفات أبرز علماء الحضارة المسلمين، مثل: عبد الرحمن ابن خلدون، وتقي الدين المقريزي، وأبو الحسن المسعودي. ومؤلفات أبرز علماء الحضارة الغربيين، مثل: شارل سنيوبوس، وأوزفالد شبنجلر، وغوستاف لوبون، وغيرهم ممن اهتموا بدراسة تاريخ الحضارات، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات الدراسة.

أولاً: التمهيد: مفهوم الدورة الحضارية في الفكر الإسلامي والفكر الغربي

إن دراسة الدورات الحضارية تكشف للإنسان قوانين موضوعية تشبه قوانين الطبيعة، لأن "الحضارات التاريخية على اختلاف ميزاتها ومظاهرها، تتشابه في بعض وجوها تشابهاً أصيلاً، وذلك بسبب انبثاقها جميعاً من طبيعة إنسانية واحدة، وتكونها نتيجة لمشكلات أساسية جابهت الشعوب حيثما وجدت، ومهما كانت ظروفها وأحوالها"^(١).

وإذا اعتبرنا النظرية الدائرية هي محور بحثنا، "فإن هذا الاتجاه يمثل العلامة ابن خلدون^(٢) (١٣٣٢-١٤٠٦م)، وجامباتيستا فيكو^(٣) (١٦٨٨-١٧٤٤م) وأسوالد شبنجلر^(٤) (١٨٨٠-١٩٣٦م)، وأرنولد توينبي^(٥) (١٨٨٩-١٩٧٥م). وهؤلاء المفكرون -رغم الخلاف بينهم في تصورهم للحضارة، سواء على مستوى الرؤية أو المنهج- يتفقون في مسلمة نظرية قوامها: أن

(١) في معركة الحضارة، معركة الحضارة، زريق، قسطنطين، بيروت، دار العلم للملايين، ٢، ١٩٧٣، ص ٦٩.

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون: ٧٣٢-٨٠٨هـ، الإمام العلامة، القاضي، صنف تاريخاً في ثماني مجلدات، وهو ديوان العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، اشتهر بالفلسفة والطب وتولى العديد من المناصب القضائية، انظر: ديوان الإسلام، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م، ٢/٢٤٩.

(٣) جيامباتيستا فيكو: ١٦٦٨ - ١٧٤٤م، فيلسوفاً إيطالياً بارزاً في مجالات التاريخ الثقافي والقانون. يُعتبر رائداً لفكرة دمج التاريخ مع العلوم الاجتماعية بطريقة منهجية. تُعد أفكاره حجر الزاوية في تطوير مفاهيم التاريخ الاجتماعي والنظريات المتعلقة بتطور المجتمعات الإنسانية، معجم الفلاسفة، طرابيشي، جورج، دار الطليعة، ط ٣، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٤٨٧.

(٤) أوزوالد أرنولد شبنجلر: ١٨٨٠ - ٨ مايو ١٩٣٦م، فيلسوف حضارة ألمانيا، أحدث تأثيراً هائلاً بمؤلفه انحلال الغرب أو تدهور الحضارة الغربية، انظر: موسوعة الفلسفة، بدوي، عبد الرحمن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، بيروت، ١٩٨٤م، ١٢/٢.

(٥) أرنولد جوزيف توينبي: ١٨٨٩ - ١٩٧٦م، مؤرخاً وفيلسوفاً إنجليزياً بارزاً، وُلد في لندن، واشتهر بتحليلاته العميقة للحضارات الإنسانية، ومن أشهر أعماله موسوعته دراسة في التاريخ في فهم تطور الحضارات. انظر: موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، مجموعة من المؤلفين، المصري، أبو سعيد، ٦٩٧/١٠.



المجتمع يتبع مساراً دورياً متتابعاً، وأنَّ مراحل حياة الدولة أو الحضارة تشبه مراحل حياة الإنسان، أي دورة تبدأ بالميلاد أو النشأة وتنتهي بالموت أو الفناء، وتضمُّ النظرية الدائرية اتجاهاتٍ كثيرة، منها: التفسير الواقعي بشقيه التاريخي والاجتماعي عند ابن خلدون، والتفسير البيولوجي عند شبنجلر، ومبدأ التحدي والاستجابة عند توينبي^(٦).

فقد تحدّث ابن خلدون عن الدولة كظاهرة رئيسية، ويقصد بها الحضارة من جانبٍ آخر، ويرأيه أنَّها كائنٌ حيٌّ له طبيعته الخاصة بها، وأنَّه يولد وينمو ثمَّ يهرم ليفنى، فللدولة عُمرٌ مثلها مثل الكائن الحيِّ تماماً، ونشوء الدولة بدايةً لدورةٍ تاريخيةٍ، وهذه الدورة هي حركةٌ معادةٌ، كلُّما تمَّ الانتقال فيها من مرحلة البداوة إلى مرحلة الحضارة، ثمَّ الرجوع إلى البداوة عند الانهيار. أمَّا توينبي فقد وضَّح ظاهرة نموِّ الحضارات وسقوطها، من خلال نظرية التحدي والاستجابة، ويتمُّ ذلك عند تحوُّل الحضارة من حالة الهدوء الراكد إلى حالة النشاط، ذلك التحوُّل الذي يحدث إبان نشوء حضارةٍ ما، بواسطة تبدُّلٍ يلمُّ بطابع المجتمع البدائي^(٧).

وهو يجد أنها تسيير على شكل دورات في قوله: "فإن مؤرخينا في تقسيمهم أطوار التاريخ إلى دورات؛ يُنصِّدون دوراته في سلسلةٍ واحدةٍ بحيث تتفق نهاية كلِّ دورةٍ مع بداية الدورة التي تليها"^(٨). أمَّا شبنجلر فقد جعل للحضارة روح تتطوَّر، تنهض ثمَّ تنمو، ثمَّ تقنى عندما تحقِّق كامل إمكاناتها في أشكالٍ متعدِّدةٍ على مستوى الفنون والعلوم والمدن.

ثانياً: مراحل الدورة الحضارية بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي.

الفصل الأول: مرحلة قيام ونشوء الحضارة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي

إنَّ الحضارة شأنها شأن كلَّ المتغيِّرات على وجه الأرض، فهي تمرُّ بأطوارٍ القيام، ثمَّ الصعود والارتقاء حتى تصل إلى الهبوط والانحدار، ولكلِّ مرحلةٍ من مراحلها عواملٌ ودوافعٌ وأسبابٌ ومظاهر.

فأمَّا نشوء الحضارة فيتكوَّن من عاملين أساسيين هما: "الأرض والإنسان، أي من موارد الأرض الطبيعية، التي تحوِّلها رغبات الإنسان وجهوده وتنظيمه إلى ما فيه منفعة"^(٩).

وهذا ما أكَّده البحث في العوامل الرئيسية لقيام الحضارات في دراساتٍ واستكشافات علماء الأنثروبولوجيا، ونظريات وقوانين وبحوث علماء التاريخ، والمهتمين بدراسة الحضارات من العلماء المسلمين والغربيين، والذي اتَّضح أنَّ بداية نشوء الحضارات لا تخرج عن: عوامل طبيعية، وعوامل بشرية.

المبحث الأول: دور العوامل الطبيعية في قيام الحضارة من خلال الفكر الإسلامي والفكر الغربي

اشتراط العلماء شروطاً تساعد على نموِّ وازدهار الحضارة، أو قد تعيقها وتؤدي إلى انحطاطها، ومن هذه الشروط: "طبيعة جغرافية، ومناسبة الأحوال الإقليمية لظهور الحضارة، وما يؤثر في ذلك من بردٍ قارسٍ أو حرٍّ شديدٍ؛ ممَّا يؤدي إلى بعث النشاط الفكري والفني والعلمي، أو تسبب الخمول وتضعف الإنتاج، والمطر والجفاف يسببان انتعاش منطقة ونمو الحضارة فيها من جهةٍ، أو موتها من جهةٍ أخرى وهكذا، ثمَّ الموقع الجغرافي على طرقٍ بريَّةٍ أو بحريَّةٍ؛ ممَّا يؤدي إلى نشوء حضارة، كما حصل لتدمير والبتراء والمدن الإيطالية"^(١٠).

وقد خلصت آراء توينبي بشأن الحضارات إلى "أنَّها نتيجةٌ استجابةٍ لتحديٍّ صادرٍ، إمَّا عن البيئة الماديَّة وإمَّا عن الوسط البشري، أو عن كليهما"^(١١)، ولكنه لا يجزم بسببية البيئة في قيام الحضارة في قطرٍ من الأقطار؛ لأنَّ البيئة وحدها عاجزةٌ عن تفسير انتقال الحضارة من طورٍ جامدٍ إلى طورٍ حيٍّ.

وضرب توينبي أمثلةً على وحدات اجتماعيةٍ عديدةٍ موجودةٍ في ظروف جغرافيةٍ متشابهةٍ، ولكنَّها مختلفةٌ كلَّ الاختلاف من حيث السمة الحضارية المميَّزة، "فلو قارننت بين سلسلة النهر الأصفر في الصين، وبين وادي نهر الأردن؛ لا تجد هناك شبهةً بين المجتمعات التي نشأت في هذا الوادي أو ذاك، مع مشابهته العظيمة لذلك الوادي في أحوال المناخ والتربة والسهل والجبل، لكنَّه أخفق في إنجاب حضارةٍ كالحضارة الصينية، كما أنَّ هضاب ومرتفعات أفريقيا الشمالية والغربية، لم تخلق حضاراتٍ مثل الحضارات الإندونيسية، والحضارة المينوية وهي حضارة بحرية لم ينتج مثلاً من الحضارات في جزر اليابان، كما أنَّ غابات حوض الكونغو لم يُفَيَّض لها إنتاجٌ أيُّ مجتمعٍ متحضِّرٍ، مثلها مثل الغابات المدارية في وادي النهر الكبير"^(١٢).

^(٦) أسوال الحضارة في النظرية الدائرية تطبيقات حول ابن خلدون، د، الكبار، عبد العزيز، صغير، حياة، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا، العدد ٧، ٢٠١٨م، ص ٥٤.

^(٧) انظر: مختصر دراسة للتاريخ، توينبي، أنولد، ترجمة فؤاد محمد الشبل، المركز القومي للترجمة، مصر، ٢٠١١م، ١/١٩٥.

^(٨) مختصر دراسة للتاريخ، مرجع سابق، ٦٢/١.

^(٩) الحضارة العربية الإسلامية وموجز عن الحضارات السابقة، أبو خليل شوقي، مجلد ١، ط: ٢، دمشق، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٦م، ص ٢٠.

^(١٠) مدخل إلى تاريخ الحضارة العربية والإسلامية، الناظر شحادة، عوادات أحمد، بيبضون جميل، دار الأمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م، الأردن، ط ١، ص ١١.

^(١١) مختصر دراسة للتاريخ، مرجع سابق، ١٦/١.

^(١٢) انظر: المرجع السابق، ٩٧/١-١٠٠.



وفيما يلي تقسيم تأثير البيئة على قيام الحضارة وعدم اكتمال نموها، وتأثيرها على السمات البيولوجية والنفسية والحضارية من خلال آراء المفكرين المسلمين والغربيين:

أ. تأثير البيئة على قيام الحضارات:

تأخذ البيئة والعامل المناخي أساساً في تحدي قابلية البيئة لمعيشة الإنسان وتطوره اجتماعياً، وكان هذا هو الرأي الشائع بين الجغرافيين العرب، فابن خلدون -الذي اعتبره الكثيرون أول من تكلم في أحوال الحضارة الإنسانية في العصور الوسطى-، رأى أن العمران لا يصل أقصى مداه إلا من خلال بيئة مثالية طبيعياً ومدنياً، يذكر في المقدمة الثالثة: "أن المعمور من الأرض إنما هو وسطه لإفراط الحر في الجنوب والبرد في الشمال، ولما كان الجنان من الشمال والجنوب متضادين في الحر والبرد؛ وجب أن تتدرج الكيفية من كليهما إلى الوسط، فيكون معتدلاً، فالإقليم الرابع أعدل للعمران، والذي حافظه من الثالث والخامس أقرب إلى الاعتدال... فلماذا كانت العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه، بل والحيوانات وجميع ما يتكوّن في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة؛ مخصوصة بالاعتدال، وسكانها من البشر أعدل أجساماً وألواناً وأخلاقاً وأدياناً، حتى النبوءات فأما توجد في الأكثر فيها، ولم نقف على خبر بعثة في الأقاليم الجنوبية ولا الشمالية، وذلك أن الأنبياء والرسل إنما يختص بهم أكمل النوع في خلقهم وأخلاقهم" (١٣).

ويوافق ذلك المقريري في تحليله لسبب عمران مصر وقدم الحضارة فيها؛ لأنها "متوسطة الدنيا قد سلّمت من حرّ الإقليم الأول والثاني، ومن برد الإقليم السادس والسابع، ووقعت في الإقليم الثالث، فطاب هواؤها وضغف حرّها وخفّ بردها، وسلم أهلها من مشاتي الأهواز ومصايف عمان، وجرب اليمن وطواعين الشام، وأمنوا من غارات الترك، وجيوش الروم، وهجوم العرب، ونزف الأنهار وقحط الأمطار" (١٤).

كما ساعدت البيئة بعواملها المحلية وموقعها الجغرافي على إعطاء الحضارة الإسلامية ما كان لها من طابع ومكانة، ففوق الجزيرة العربية بمنطقة وصل بين أطراف العالم عند ملتقى القارات الثلاث، واتصال المياه بين الشمال والجنوب، من البحر الأبيض المتوسط، إلى البحر الأحمر، سبب في أن شبه الجزيرة العربية كانت نقطة تغيير في وسائل المواصلات، وفي ظهور الوساطة التي كُتبت للمسلمين أن يقوموا بها (١٥).

وعند دراسة ديورانت-بلاد الصين باعتبارها من أقدم المديّنات القائمة في العالم وأغناها، وجد أن موقعها الجغرافي وبيئتها الحيوية السبب الأكبر، فقد "كان يكتنفها في معظم مراحل تاريخها أكبر المحيطات وأعلى الجبال، وصحراء من أوسع صحاري العالم، لذلك استمتعت بلاد الصين بعزلة كانت هي السبب في حفظها النسبي من السلامة والدوام، والركود وعدم التغيير" (١٦). إذاً فالعوامل البيئية يستحيل أن تخلق المدنية، إلا أنها تستطيع أن تهنيئ الأسباب والسبل لازدهارها.

ب. تأثير سوء البيئة والمناخ على الحركة الحضارية:

وفي المقابل فإن سوء البيئة والمناخ يؤثر على الدولة، وعلى نموها ولحوقها بالركب الحضاري، ففي تحليل ابن خلدون لأهمية البيئة في الدين والعلم، وجد أن البشر كلما ابتعدوا عن بيئة مناسبة المناخ والتضاريس؛ كلما كانوا أقرب للهمجية والوحشية، فلا يستطيعون قبول ديانة ولا يستطيعون تطوير علومهم، يقول: "وأما الأقاليم البعيدة عن الاعتدال مثل الأول والثاني والسادس والسابع، فأهلها أبعد عن الاعتدال في جميع أحوالهم، فينأوهم بالطين والقصب، وأقواتهم من الذرة والعشب، وأخلاقهم مع ذلك قريبة من خلق الحيوانات العجم، وكذلك أحوالهم في الديانة، فلا يعرفون نبوة ولا يدينون بشرية إلا من قرب منهم من جوانب الاعتدال" (١٧). وهذا ما سبق به الكثير من علماء الغرب كتوينبي؛ الذي أكد أن سكان الإسكيمو لا يستطيعون الدخول في الحضارة؛ ويعتدون نموذجاً للجماعة الإنسانية التي لا تتغير شرائط وجودها؛ لأن الطبيعة قد فاقت إمكانياتهم وقواهم، وجمدتهم في شكل من أشكال الحياة الساكنة (١٨).

كما وجد فيشر (١٩) أن البيئة الصعبة أثرت بعض الأمم عن التقدم الحضاري، كالروس الذين "عاشوا حياتهم بعيدين عن الحضارة اللاتينية التي عكفت عليها العصور الوسطى، بسبب الجغرافيا التي كان لها نصيب في تحليل هذه الحال، فإن روسيا ذات الجو العنيف المزعج -حيث الجفاف والبرد القارس- لم تكن تجتذب إليها أحداً سوى أهلها الذين خالوها عالماً مستقلاً بذاته، وأثقلت الطبيعة القاسية أهل روسيا بأعباء شاقة، لم تدع في نشاطهم رمقاً لحياة فكرية رفيعة، أو نظام اجتماعي عالي المستوى،

(١٣) المقدمة، ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٧٩.

(١٤) المواظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، المقريري، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، مؤسسة فرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، ط ٢، ٢٠١٣م، ٦٨/١.

(١٥) انظر: الحضارة الإسلامية، السليح، أحمد عبد الرحيم، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة العاشرة، العدد الثالث، المدينة المنورة، ١٣٩٧هـ، ٧١-٧٢.

(١٦) قصة الحضارة، ديوانت، وإليام جيمس، ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمود وآخرين، دار الجليل، بيروت - لبنان، المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، تونس، ١٢/٤.

(١٧) المقدمة، ص ٧٩-٨٠.

(١٨) انظر مختصر دراسة للتاريخ، مرجع سابق، ٢٨٣/١.

(١٩) أوجست فيشر: ١٨٦٥-١٩٤٩م، مستشرق ألماني، من أبرز الباحثين في اللغة والدراسات الإسلامية وشارك في معجم بروكلمان، من أشهر كتبه المعجم اللغوي التاريخي للعربية، معجم المؤلفين-تراجم مصنف الكتب العربية، كحالة، عمر رضا، مؤسسة الرسالة، ط ٣، دمشق، ١٩٥٧م، ص ٤١٤.



ولذا بات أقصى ما استهدف الروسي في العصور الوسطى أن ينجح في تعمير بيته من الأخشاب لانعدام الحجارة، وهكذا حيي الروس الأوّلون يصارعون الطبيعة التي جعلت منهم قومًا مزاجه الخشونة والعنف وسرعة الانفعال وحدة الطبع^(٢٠). والحضارة عند ديورانت مشروطة بطائفة من عوامل هي التي تستحث خطاها أو تعوق مسارها، وأولها العوامل الجغرافية، يقول: "إن حرارة الأقطار الاستوائية وما يجتاح تلك الأقطار من طفيليات لا تهبي للمدنية أسبابها، فما يسود تلك الأقطار من خمول وأمراض، وما تُعرف به من نزوح مبكر وانحلال، من شأنه أن يصرف الجهود عن كماليات الحياة التي هي قوام المدنية، ويستنفدها جميعًا في إشباع الجوع وعملية التناسل، بحيث لا تدرُ للإنسان شيئًا من الجهد ينفقه في ميدان الفنون وجمال التفكير"^(٢١).

وهناك علاقة وثيقة بين تغيّر المناخ وسوء البيئة؛ وانتشار الأمراض التي لها النصيب الأكبر في اختلال الحضارة إذا تحوّلت إلى أوبئة، وهي ما فصلها المقريري في خططه بقوله: وأمّا الأمراض الوافدة وهي ما تعمُ خلفًا كثيرًا في بلدٍ وزمانٍ واحدٍ، ومنه نوع يُقال له الموتان، وهو الذي يكثر معه الموت وحدوث الأمراض، ويكون عن أسباب تجتمع في أجناس أربعة، وهي: تغيّر كيفية الهواء، والماء، والأغذية، والأحداث النفسانية.

فالهواء تتغيّر كميّته: إمّا بأن يسخن أكثر أو يبرد أكثر، أو يربط أو يجف، أو يخالطه حال عفنية، فإن أبقرات وجالينوس يقولان: إنّه ليس يمنع مانع من أن يحدث ببلد اليونانيين مرضٌ وافدٌ عن عفونة اجتمعت في بلاد الحبشة، وترافقت إلى الجوّ وانحدرت على اليونانيين، فأخذت فيهم المرض الوافد.

والماء أيضًا قد يحدث المرض الوافد: إمّا بأن يفرط مقداره في الزيادة أو النقصان، أو يخالطه حال عفنية ويضطر الناس إلى شربه، ويعفن به أيضًا الهواء المحيط بأبدانهم،

والأغذية تحدث المرض الوافد: إمّا بأن يلحقها اليرقان فترتفع أسعارها وسيضطر الناس إلى أكلها، وإمّا بأن يكثر الناس منها في وقتٍ واحدٍ، كالذي يكون في الأعياد فيكثر فيهم التخم، ويمرضون مرضًا متشابهًا.

والأحداث النفسانية: تحدث المرض الوافد متى حدث في الناس خوفٌ عامٌ من بعض الملوك، فيطول صبرهم وتفكّرهم في الخلاص منه وفي وقوع البلاء، فيسوء هضم أجوافهم، وتتغيّر حراراتهم الغريزية، وربما اضطروا إلى حركة عنيفة في هذه الحال، أو يتوقّعون قحط بعض السنين، فيكثرّون الحركة والاجتهاد في إخراج الأشياء، ويشتدّ غمهم بما سيحدث^(٢٢).

وأكد فيشر قول ابن خلدون حين وصف ما أحدثه طاعون دُملي-أو الموت الأسود- في الحياة الغربية بعد نقشيته في العصور الوسطى عن طريق التجارة الدولية، حيث يقول "إنّ الوفيات بلغت مقياسًا هائلًا كفيلاً بأن يخلف وراءه فوضى أخلاقية خطيرة، واضطرابات اجتماعية مستطيرة، كما حرّك الطاعون سلسلة من التغيرات في البدان الأوروبية، وضحت آثارها في إنجلترا باعتبارها أعظم حضارة في الغرب، حيث اضمحلّ النشاط الأدبي وفسد النظام الديني، وأفقرت الكنائس من القس، كما تغيّرت اللغة، وتغيّرت الفنون المعمارية، حتى غلب الطراز القوطي القديم لسهولة أشكاله وملاءمته لطاقت المعماريين؛ فهم غدوا فئة قليلة بعد الطاعون"^(٢٣). لذا فإن تأثير العامل الجغرافي وسلطان البيئة على الإنسان، قد يكون سببًا أصيلًا في قوامه الحضاري، بحيث تدفعه بيئة معينة إلى القمة بما لها من تأثير عليه في ثقافته وفعاليته، وقد تجذبه إلى الهاوية بما ثورته من كسل وإهمال، تبعده عن الجدّ في أساسيات الحياة وكمالياتها، وبالتالي عن التفكير والعمل الحضاري.

ج. تأثير البيئة على السمات البيولوجية والنفسية والحضارية:

اختلفت آراء العلماء وكثرت الاجتهادات الفكرية حول البيئة التي تنشأ فيها الشعوب، وما لها من أثر في الشكل الحضاري، "فالإنسان يأخذ مادة حضارية ممّا حوله، والظروف الطبيعية التي تحيط به لها أعظم الأثر في حفز همته إلى العمل والإنشاء والابتكار، أو في تثبيط همته وحرمانه من كلّ تطلّع إلى جديد"^(٢٤).

وقد وضّح العلماء أنّ العادات والنظم والأخلاق تتأثر بالمناخ السائد، فكلّ أمةٍ وعرقٍ طبعٌ ومزاجٌ عامٌ تميّز به، لذلك ربط لوبون بين نفسية الشعوب وحالتها البيئية، بقوله: "إنّ العوامل الخارجية المؤثرة في الإنسان كالعوامل الجغرافية؛ لا تلبث أن تتحوّل إلى عوامل نفسية تؤثر على المجتمع بشكل عام"^(٢٥).

والبيئة الطبيعية وفّق تصوّر ابن خلدون هي ما تخلق الصفات الجسميّة والخلقية عند الإنسان، وتشارك في فعله الحضاري إذ يقول: "وأهل الريف أكثر حركةً ورياضةً من أهل المدن؛ ولذلك هم أصحّ أبدانًا، لأنّ الرياضة تصلب أعضائهم وتقويها. وأهل الصعيد أخلاطهم أرقّ، وأكثر دخانيةً وتخلخلًا وسخافةً، لشدة حرارة أرضهم من أهل أسفل الأرض. وأهل أسفل الأرض بمصر

(٢٠) تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، فيشر، هربرت، ترجمة: محمد مصطفى زيادة - السيد الباز العريني، إبراهيم أحمد العدوي، دار المعارف، مصر، ١٠٠٢-١٠٤.

(٢١) قصة الحضارة، مرجع سابق، ٤-٣/١.

(٢٢) انظر: الخطط المقريرية، مرجع سابق، ١٢٢/١-١٢٣.

(٢٣) تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، مرجع سابق، ٣١٩-٣٢٢.

(٢٤) الحضارة دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، مؤنس، حسين، سلسلة عالم المعرفة، ٢٧.

(٢٥) روح الثورات الثورة الفرنسية، لوبون، غوستاف، ترجمة: عادل زعير، المملكة المتحدة، ١٩٢٤م، ١٦٧.



أكثر استقراً لفضولهم بالبراز والبول؛ لفتور حرارة أرضهم واستعمالهم للأشياء الباردة والغليظة كالقلاس^(٢٦) (٢٧). كما وجد ابن خلدون أنَّ للآقليم دورَه في قيام الدولة وإعاقه قيامها، "فالدولة كالنبؤات والحضارات من معالم الأقاليم المعتدلة، ولعلَّما تقوم دولة لسكان المناطق المنحرفة إلى الحرارة والبرودة المفرطتين، وممَّا يزيد في نشاط البداوة وذكائهم وسلامة أجسامهم؛ نقاء هوائهم وجفافه وخفة الغذاء الذي تقدِّمه لهم بيئتهم وتقنينها عليهم ذلك الغذاء، فلا تترهل أجسامهم ولا تخمل عقولهم" (٢٨).

ويقترِب مونتسكيو⁽²⁹⁾ من ابن خلدون في الحديث عن أثر البيئة في تكوين الإنسان ونظمه، إلَّا أنَّ ابن خلدون يقدِّم البيئة المعتدلة ولعلَّها المائلة نسبياً إلى الحرارة، وأمَّا مونتسكيو فيقدِّم البيئة المائلة إلى البرودة، ويشيد بفضائلها وأثارها الحميدة على قاطنيها، ويكفيها أنَّها تزيد من جيَّتهم وتضعف من شهواتهم، وهو يمثِّل طموح سگان المناطق الباردة نسبياً إلى الصعود السياسي والحضاري والظفر بمقام تاريخي^(٣٠).

وبحث القزويني^(٣١) في أثر البيئة على السكان، فوجد أنَّ "المساكن الحارَّة موسعة للمسام، مرخية للقوى، مضغفة للحرارة الغريزية، فتكون أبدان سكانها متخلخلة ضعيفة، وقلوبهم خائفة، وقواهم ضعيفة لضعف هضمهم. وأمَّا المساكن الباردة فإنَّها مصلبة للبدن سادة للمسام، مقوية للحرارة الغريزية، فتكون أبدان سكانها صلبة، وفيهم الشجاعة وجودة القوى والهضم الجيد، وأمَّا المساكن الرطبة فلا يسخن هواؤهم شديداً ولا يبرد شتاؤهم قوياً، وسكانها موصوفون بالسحنة الجيدة، ولين الجلود، وسرعة قبول الكيفيات والاسترخاء في الرياضات، وأمَّا المساكن اليابسة فتسُدُّ المسام وتورث القشْف والنحول، ويكون صيفها حاراً وشتاؤها بارداً، وأدمغة أهلها يابسة لكنَّ قواهم حادة. وأمَّا المساكن الحجرية فهاؤها في الصيف حارٌّ وفي الشتاء باردٌ، وأبدان أهلها صلبة، وعندهم سوء الخلق والتكبر والاستبداد في الأمور، والشجاعة في الحروب" (٣٢).

وممَّا ذكره المسعودي^(٣٣) في أهل الربع الشمالي "أنَّ بُعد الشمس عنهم أثر فيهم، فجفت طباعهم وتوغرت أخلاقهم، وتبدلات أفهامهم، ومَن كان منهم أوغل في الشمال، فالغالب عليه الغباوة والجفاء" (٣٤). ووجد المقرئ الذي بحث في أحوال أهل مصر أنَّ "مجاورة مدينة دمياط للبحر وإحاطته بها، جعلها معتدلة بين الحرِّ والبرد، فيكون الغالب عليها المزاج الرطب ولذلك صارت ألوانهم سمراً وأخلاقهم سهلة" (٣٥).

كما ذكر اليعقوبي^(٣٦) في وصف مدينته بغداد: "أنَّ اعتدال الهواء وطيب التراب وعذوبة الماء حسنت أخلاق أهلها، ونضرت وجوههم وانفتحت أذهانهم حتى فضَّلوا الناس في العلم والفهم والأدب والنظر والتمييز والتجارات والصناعات والمكاسب والحق بكلِّ منظر، وإحكام كلِّ مهنة، وإتقان كلِّ صناعة" (٣٧).

ووصف سنيوبوس^(٣٨) اليونانَ بأرض الحضارة، وذلك لحسن بيئتها الجبلية والبحرية، التي أثَّرت تأثيراً كبيراً في أخلاق السكان، ونشاطهم، فأصبحوا أمةً تجاريةً وسياحيةً، وانتشروا في العالم القديم أجمع، وجلبوا سلع مصر وبلاد الكلدان واختراعاتها^(٣٩).

من ذلك يتضح أنَّ الحضارات وما يتبعها لاستقرار الحياة البشرية لها ضوابط معيشية، وبيئات مقننة، وصفها السبع بقوله:

(٢٦) القلاس: نبات استوائي من الفصيلة القلاسية ينتشر في آسيا، له أوراق عريضة ودَرنات نشوية تؤكل مطبوخة، معجم اللغة العربية المعاصرة، عمر، أحمد مختار عبد الحميد، عالم الكتب، ط١، ١٨٥٢/٣.

(٢٧) الخطط المقرئية، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٧.

(٢٨) المقدمة، مرجع سابق، ص ٨٥-٨٨.

(29) مونتسكيو: شارل لوي دي: ١٦٨٩-١٧٥٥م، هو قاض، وأديب وفيلسوف فرنسي، صاحب نظرية فصل السلطات، ومؤلف كتاب روح الشرائع والقوانين والسياسة، معجم المؤلفين، مرجع سابق، ص ٦٥٢.

(٣٠) انظر: روح الشرائع، مونتسكيو، ترجمة عادل زعتر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٣٥م، ٣٢٩-٣٤٧.

(٣١) زكريا بن محمد بن محمود عماد الدين القزويني الأنصاري: ٦٠٥-٦٨٢م، مؤرخ، جغرافي، من القضاة، ولد بقزوين ورحل إلى الشام والعراق، وولي قضاء واسط والحلة، من تصانيفه: عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات، وآثار البلاد وأخبار العباد، انظر: الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ٤٦/٣.

(٣٢) آثار البلاد وأخبار العباد، القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، بدون طبعة، ٩/١.

(٣٣) علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن المسعودي: ٢٨٣-٣٤٦م، المؤرخ؛ من أوائل الذين جمعوا تخصص التاريخ والجغرافيا والعلوم الطبيعية والفلسفة، وله من التصانيف: مروج الذهب ومعادن الجوهر في تحف الأشراف وملوك، انظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٥م، ٥٦٩/١٥، فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد صلاح الدين، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، ط١، بيروت، ١٩٧٤م، ١٢/٣.

(٣٤) التنبيه والإشراف، المسعودي، علي بن الحسين بن علي، دار الصاوي، القاهرة، ص ٢٢.

(٣٥) الخطط المقرئية، مرجع سابق، ١١٥/١.

(٣٦) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب، المؤرخ؛ المقرئ، مولى أبي جعفر المنصور، كان فاضلاً إخبارياً، صنَّف كتاباً في البلدان، توفي بعد سنة (٢٩٢هـ). انظر: المقفى الكبير، تقي الدين المقرئ (المتوفى: ٨٤٥هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦م، ٤٥٤/١، الأعلام للزركلي، ٩٥/١.

(٣٧) كتاب البلدان، اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ، ١٤.

(٣٨) شارل سنيوبوس ١٨٥٤-١٩٤٢م، مؤرخ فرنسي، درس بجامعة باريس، ومن أشهر مؤلفاته: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، انظر: شارل سنيوبوس، موقع المعرفة.

(٣٩) انظر: تاريخ حضارات العالم، مرجع سابق، ٥٨-٥٧/١.



"فالحضارة هي حياة أهل الحضرة المستقرّة على ضفاف الأنهار أو على العيون والآبار، وما تتّسم به هذه الإقامة من رقيٍّ مادّيٍّ ومعنويٍّ في الأخلاق والعادات، والطبائع والعقائد ووسائل الحياة المختلفة، من عمرانيّة وسياسيّة وأخلاقيّة، والمعروف أنّ حياة الحواضر حياةً مستقرّةً تساعد على ازدهار العلم والمعرفة، وتُعين على إنشاء العمران"^(٤٠).

المبحث الثاني: العوامل البشريّة ودورها في قيام الحضارات من خلال الفكر الإسلامي الغربي

إنّ تقسيم عوامل قيام الحضارة إلى بيئيّة وإنسانيّة؛ لا يعني أنّهما منفصلان؛ بل هما متّصلان ومندمجان. فلو توفّرت الموارد الطبيعيّة بكثرة بدون وجود العنصر البشري؛ لن تقوم الحضارة بأيّ صورة من الصور؛ "لأنّ الإنسان هو صانع الحضارة، وهو الكائن الوحيد الذي يحسّ بوطأة الزمان، عبر تاريخه الطويل المليء بالصراعات والتدافعات ضدّ عوامل الطبيعة القاسية"^(٤١).

وعندما تستقرّ تلك المجموعة البشريّة في بيئة تجد فيها مقومات الحياة متوافقة مع متطلّباتها، وتتشابه وتتماثل وحداتها البشريّة في التأقلم مع تلك البيئة، "تبدأ عمليّة صراعٍ لانهائيٍّ بين الكائن البشري والتحدّيات التي تفرضها الظروف الطبيعيّة، ولا بدّ أن ينتصر الإنسان حتى تقوم الحضارة"^(٤٢).

ولا شروط عرقيّة لقيام الحضارة، وليست حكرًا على جنس أو لون، إذ يمكن أن تظهر في أيّة قارة أو دولة أو مدينة، هذا ما أكّدته الشرائع السماوية، واختلف المفكرون والمؤرّخون الغربيّون عليه، فغوستاف لوبون وجد أنّ الحضارة تقوم على أساس العرق، وأنّه "يمكن تقسيم الأمم تقريباً إلى عروقٍ ابتدائيّة وعروقٍ متوسّطة، وعروقٍ عاليّة، فأما العروق الدنيا -ومنها الزنوج- فتستطيع أن تنتفع بشيءٍ ابتدائيٍّ من الحضارة، ولكن من غير أن تقدّر على الصعود عاليًا مطلقاً، وأمّا صُفَرُ آسية، فهم الذين اتّفقت لهم أطوارٌ رفيعة من التمدّن فقد جاورتها الأمم الهنديّة والأوروبيّة، ومن هؤلاء الأخيرين تتألّف العروق العليا"^(٤٣)، بل دعا إلى "عدم التسرع الذي تبديه الأمم في سعيها للنهوض الحضاري، لأنّ التحضر يتكفل به الزمن، وما يمكن أن تقدّمه هذه الأمم هو السعي الحثيث من أجل تكوين صفاتٍ نفسيّة مبدعة، وفي الوقت الذي تتشكّل فيه هذه الصفات يكون العرق على موعدٍ مع الحضارة بشكلٍ حتميٍّ، وأنّ صفات العرق الخلقية والعقلية ثابتةٌ ثابتات صفات الأنواع الجسمانيّة"^(٤٤). فهو يؤمن بقدرة الإنسان على الفعل الحضاري في إطار العرق، "لأنّ الصفات النفسيّة المنتجة للحضارة يكون العرق التاريخي قد حصل عليها بما ورثه عن أسلافه، ثمّ ترسّب هذه الصفات في أعماق العرق، وفي النهاية يستطيع الأفراد القيام بأعمالهم بدافعٍ داخليٍّ، وفي الغالب لا شعوريٍّ"^(٤٥). ويؤكّد لوبون أنّ الإنسان كقرودٍ مسيرٍ في أغلب الأحوال خاصّةً المصيريّة منها بما تحتويه خلاياه من صفاتٍ وراثيّة، أمّا العرق الذي ينتمي إليه فيمكنه إحداث التغيّر المطلوب في صفاته النفسيّة وطباعه خلال الأجيال المتعاقبة^(٤٦). ويظهر ذلك التحيز في قوله: "ولا أدري هل الزنوج والبيض أبناء رب واحد أم لا،...فاختلاف القابليات هو سرّ تفاوت الشعوب، ولا تقدّر أيّة تربية على إزالة هذا التفاوت"^(٤٧).

كما وافقه شارل سنيوبوس الذي "يعدّ أهل الجنس الأبيض من المتحضّرين إلّا قليلاً، أمّا سائر الأجناس فقد ظلّوا على حالة الهمجيّة والبربريّة، كما كان الناس قبل زمن التاريخ"^(٤٨).

حتى بدأت النهضة الفكريّة في الغرب، وهدم توينبي نظريّة تمايز الأعراق من أساسها بطريقته في نقد القضايا بميزان الإحصاء، والتي فصلها في كتابه دراسة للتاريخ، فرأى أنّه "لا يوجد عرقٌ متفوّقٌ بدأت الحضارة على يده، وأنّ اليونانيّين هم الذين أوجدوا فكرة التفسير في الموقع الجغرافي والتربة والمناخ، لتفسير الاختلافات الثقافيّة بين الشعوب. وبرأيه فإنّه لا يمكن أن يعزى قيام الحضارات إلى صفاتٍ معيّنة في جنسٍ من الأجناس؛ لأنّ ثمة كثيراً من الشعوب البيضاء بريئة من تقديم أيّة مساهمة حضاريّة، مثلها في ذلك مثل السود"^(٤٩).

لقد خرج المؤرّخون الغربيّون بهذه النتيجة بعد جهدٍ وعناءٍ، ووجد المسلمون أنّ قواعد الدين قد كفلت لهم حقّ المساواة بين جميع الأمم، ففي مصدر التشريع الأول يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(٥٠)، وفي مصدر التشريع الثاني يقول: "لا فضل لعربيٍّ على أعجميٍّ إلّا

(٤٠) انظر: قيم حضارية في القرآن، السبع، محمد توفيق، دار المنار للنشر، ط٢، القاهرة، ٢٠٠١.

(٤١) مفهوم الحضارة في ضوء دراسة بعض النظريات الحضاريّة، نصر، محمد حسين، مجلة جامعة الزيتونة، العدد ١٣، ٢٠١٥م، ص ٣٥٩.

(٤٢) الأيديولوجية وفلسفة الحضارة، إسماعيل، فضل الله محمد، خليفة، عبد الرحمن، مكتبة بستان المعرفة، ط١، مصر، ٢٠٠٥م، ص ١٢٣.

(٤٣) فلسفة التاريخ، غوستاف لوبون، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هندواي، ٢٠٢٠م، ط١، ص ١٠٦.

(٤٤) حضارة العرب، لوبون، غوستاف ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هندواي للنشر، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٦٢٦.

(٤٥) السنن النفسية لتطور الأمم، لوبون، غوستاف، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، مصر، ٢٠١٤م، ص ٥٠.

(٤٦) انظر: سيكولوجية الجماهير، لوبون، غوستاف، ترجمة هاشم صالح، ط١، دار الساقى، بيروت، ١٩٩١م، ص ٨٢.

(٤٧) روح السياسة، لوبون، غوستاف، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هندواي، ط١، ٢٠١٢م، ص ١٩٢-١٩١.

(٤٨) تاريخ الحضارة، سنيوبوس، شارل، ترجمة: محمد كرد علي، إدارة مطبعة الظاهر بالقاهرة، ١٩٠٨م، ص ١.

(٤٩) مختصر دراسة للتاريخ، مرجع سابق، ٩٢-٩٣.

(٥٠) سورة الحجرات، الآية: ١٣.



بالتقوى" (٥١). وبذلك "نتجت الحضارة الإسلامية من تفاعل مجموعة الثقافات الخاصة بالشعوب، التي دخلت في دين الإسلام أثناء الفتوحات الإسلامية" (٥٢). فهي بهذا المفهوم إرثٌ مشتركٌ بين جميع الأمم التي شاركت في بنائها، وأسهمت في عطاها. وعند المفكرين المسلمين أن الحضارات لا تختصُّ بأمةٍ أو عرق، لكنها تنشأُ بأفرادٍ مبدعين في كلِّ أمةٍ أو جماعةٍ متميزةٍ في كلِّ مجتمع، تنهض وتنضامن لتحرك روح الإبداع، وتدفع المجتمعات للتقدم إلى الأمام، فابن خلدون جعل أهمَّ عاملٍ لقيام الدولة والعمران، هي العصبية أو الجماعة التي تطوّر الدولة وتبني مجدها. يقول "فالملك إنما يحصل بالتغلب، والتغلب إنما يكون بالعصبية وإتفاق الأهواء على المطالبة، وبهذه العصبية يكون تمهيد الدولة وحمايتها من أولها" (٥٣).

وقد وافقت أقوال بعض العلماء والمؤرخين الغربيين هذه الفكرة بمجملها، بأن الحضارة تقوم على أفرادٍ لهم قوّةٌ فكريةٌ تنهض بالمجتمعات الإنسانية، فتؤيني يرى أنّ جماهير العامة تتجه إلى الاستعاضة عن محاكاة أجدادها، بمحاكاة الشخصيات البشرية المبدعة في عصرها، ويتم ذلك عند تحول الحضارة من حالة الهدوء الراكد إلى حالة النشاط، ذلك التحول الذي يحدث إبان نشوء حضارةٍ ما، بواسطة تبدلٍ يلُم بطابع المجتمع، وإن الطريق الواسع الذي يفتتح للتقدم الاجتماعي بهذه الطريقة قد ينتهي إلى أبواب الفناء؛ طالما لا يتيسر الإبداع لأيِّ إنسانٍ إلا في نطاقٍ محدودٍ (٥٤).

كما قسم شبنجلر أدوار الحضارة وجعل مرحلتها الأولى تبدأ بالثقافة، حين تسري روحٌ قويّةٌ في الشعوب لتدفعها إلى الإبداع، وتكون قادرةً على تغيير نفسيّة الأُمّة، ودفعها نحو سبُلٍ مغايرةٍ لسبُلها السابقة، وتجعلها منفصلةً عن روحها الأوليّة (٥٥) فقال: "إنّ الحضارة تولد في اللحظة التي توقظ فيها نفسٌ عظيمةٌ الروحانيّة، ثم تزدهر في تربة رقيقةٍ من الأرض، تبقى ملتصقةً بها شأنها في ذلك شأن النبات" (٥٦).

ووافقهم لوبون في قوله: "ولم يتفكّر الإنسان من الهمجيّة إلا بفضل بعض الأدمغة البالغة من القدرة، ما حققت به كلّ تقدّمٍ أساسيٍّ أدّى إلى ظهور الحضارات ونموها" (٥٧).

وبرأيه أن التاريخ أثبت له: "أنّ عمل الفرد القويّ أفضلٌ من عمل الجماعات، فقد أحلّ نابليون بونابرت النظام محلّ الفوضى الدامية التي سادت الجمهورية الفرنسيّة، وأنجز وحده في وقتٍ قصيرٍ ما لم تستطع إنجازهُ مجالسُ الثورة الفرنسيّة، مع ما أتت به من استبدادٍ وظلم. وقضى بعزمه على الفتن الباريسية، وأعاد إلى فرنسا وحدتها الأدبيّة التي فرّقها الأحقاد والضغائن، وأقرّ المكاسب الماديّة والأدبيّة في نظم وقوانين" (٥٨).

كما رأى لوبون "أنّ العالم لا يتقدّم إلا بالأخبار، فالبخار والكهرباء وجميع الاكتشافات التي حوّلت حياة الأمم تمّت بعمل أفرادٍ أقوياء، لا عمَلِ الجماعات على الإطلاق" (٥٩).

لذا فإنّ الحضارة ليست عبارةً عن المنجزات الماديّة والعمرانيّة، أو الكثرة العلميّة والعملية في بعض المجتمعات، ولكنها تتجسّد بصنع الأشخاص للأفكار والأعمال داخل شبكة العلاقات الاجتماعيّة، والأخلاقيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والفكريّة والديمو غرافيّة، والتي تؤدّي جميعها إلى تطوّر هذا المجتمع ونهضته.

مرحلة ازدهار الحضارة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي

يُعد استقرار الإنسان في بيئة ملائمة من أبرز العوامل التي هيأت لقيام الحضارة وتطورها "كما أنّ اجتماع الأمم واحتكاكها وإتصالها ببعضها أدى إلى نقل الأفكار الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وزيادة التبادل الثقافيّ يؤدّي إلى انتقال هذه الأفكار ونموها ممّا يؤدّي إلى التفاعل الحضاري بين الشعوب والأمم، فتتوّد وتزدهر الحضارة في عصورٍ متعدّدةٍ وأزمنةٍ متعاقبةٍ، وهي مرحلةٌ متوسطةٌ بين طور الأفول النازل وطور النهضة الصاعدة، فبين الطورين يوجد بالضرورة اكتمالٌ معيّنٌ، هو: طور ازدهار الحضارة وتوسعها" (٦٠).

وبما أنّ الحضارة لا يدركها إلا الوعي بالمتغيّرات فقد قسمتها إلى: جوانب معنويّة وروحيّة، وجوانب ماديّة وحسيّة. والحقيقة أنّهما لا ينفصلان، ولكن لتيسير الدراسة، ولتفرقة الغلبة بينهما على الحضارات.

وقد وجدنا الدليل على هذا التقسيم عند عدّة باحثين ممّن جمعوا معاني الحضارة، فذكر خليل: "أنّ الحضارة تتضمّن المدنيّة التي تُعنى بالجوانب الماديّة: الاقتصاديّة والتطبيقيّة والعمرانيّة والتنظيميّة، والثقافة: التي تُعنى بالجوانب الروحيّة

(٥١) شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ١٠، بيروت، ١٩٩٧م، ص: ٣٦١، صححه الألباني، رقم الحديث: ٣١٣.

(٥٢) خصائص الحضارة الإسلامية وأفاق المستقبل، التوجيهي، عبد العزيز عثمان، ط: ٢، ٢٠١٥م، ص: ١١.

(٥٣) المقدمة، مرجع سابق، ص: ١٢٤.

(٥٤) انظر: مختصر دراسة للتاريخ، مرجع سابق، ١٩٥/١.

(٥٥) انظر: الحضارة والمدنية مطالعة في نظرية أزوالد شبنجلر، الميلاد، زكي، مجلة الكلمة، ١١٠د٢، ٢٨، ٢٠١٠م، ص: ٣٩.

(٥٦) تدهور الحضارة الغربية، شبنجلر، أوزفالد، ترجمة: أحمد الشيباني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ٢١٧/١.

(٥٧) فلسفة التاريخ، لوبون، مرجع سابق، ص: ١٥١.

(٥٨) روح الثورات والثورة الفرنسيّة، مرجع سابق، ص: ١٦٤-١٦٥.

(٥٩) فلسفة التاريخ، لوبون، مرجع سابق، ص: ٧٥.

(٦٠) الحضارة دراسة في أصول عوامل قيامها وتطورها، مرجع سابق، ص: ٢٢.



كما وصف الحفني مصطلحي: حضارة، وثقافة، بأن حضارة: "تُطلق على مظاهر الحياة المتقدمة والمتطورة في المجتمعات الغنية بالآلات والخبرة في ميدان الإنتاج الفكري أي الثروة المادية. أما الثقافة فأصبحت تُطلق على مظاهر الحياة الروحية والفكرية في كل مجتمع، متقدماً كان أم متخلفاً"^(٦٢).

وفي الجانب الغربي حصر شفيترس تقدّم الحضارات بالعوامل الروحية والمادية للأفراد والمجتمعات، فيقول: "إن الحضارة تتقدّم إلى حد ما عن طريق المثل المتعلقة بالمصالح الخاصة التي تقوم بها مجموعات من الناس، تتحد وتعاون دفاعاً عن مصالحها الممهّدة، وذلك بالسعي للحصول على تحسّن في أحوالهم المادية وأحوالهم الروحية"^(٦٣).

المبحث الأول: الجانب الروحي وعلاقته بازدهار الحضارة عند المفكرين المسلمين والمفكرين الغربيين

أ. الجانب الروحي لازدهار الحضارة في الفكر الإسلامي:

جاء الدين الإسلامي على نسقٍ محكم، يمثّل تطابقاً مع معطيات العقل المحضة وتطلّعاته وآفاقه، لأنّ منشأه الإله الذي صنعه بإعجاز يصعب تنفيذه على الإنسان، وهو الذي عرف كيف يصوغ العقل الجديد ويدفعه في الوقت نفسه إلى الحركة والإبداع^(٦٤). ويبدأ تغيير العقل من تغيير الاعتقاد، فهو أساس كل بناء وتصوّر وفكرة وحكم، وهو أكثر النقالات أهمية في حياة الإنسان؛ لأنّه بمثابة القاعدة التي تنبني عليها أفعاله.

وكان تغيير عقيدة العرب الروحية سبباً لازدهار الحضارة الإسلامية ونهضة روح المجتمع، بدايةً من تنظيم المعاني التي تدور حولها مكنونات البشر، كالمساواة بين الجميع في الحقوق الإنسانية، وإلغاء التفاوت بسبب القوميات واللغات والانتماءات والأعراق، واعتبار العمل الصالح هو معيار التفاضل؛ الذي كان الهدف منه تأسيس مجتمعٍ موحدٍ لا تحكمه الأحزاب ولا يخضع لكثرة الآراء والاختلافات.

ويُتضح من استقرار أحوال العرب أنّ الإسلام هدّب أرواحهم بعد أن كانوا متفرّقين، تنهشهم الحروب وتذلّهم الملوك، وتغلب عليهم الأخلاق العنيدة.

وقد دلّل ابن خلدون على التغيير النفسي الذي أحدثه الإسلام في نفوس العرب، فقال: "إنّ العرب أصعب الأمم انقياداً لبعضهم البعض، بسبب الغلظة والأنفة ويُعدّ الهمة والمنافسة في الرئاسة، ولما تجتمع أهوائهم؛ إلّا أنّ الدين بالنبوة أو الولاية كان الوازع لهم من أنفسهم وذهب خلق الكبر والمنافسة منهم، فسُهل انقيادهم واجتماعهم، وذلك بما يشملهم من الدين المذهب للغلظة والأنفة، والوازع عن التحاسد والتنافس. فإذا كان فيهم النبي أو الولي الذي يبعثهم على القيام بأمر الله، ويدبّ عنهم مذمومات الأخلاق ويأخذهم بمحمودها ويؤلف كلمتهم لإظهار الحق؛ تمّ اجتماعهم وحصل لهم التغلب والملك"^(٦٥).

وسبب ذلك أنّ "النفوس إذا انصرفت إلى الحق ورفضت الباطل وأقبلت على الله؛ اتّحدت وجهتها، فذهب التنافس وقُلّ الخلاف وحسّن التعاون والتعاقد، وأسّس نطاق الدولة فعظمت الدولة"^(٦٦).

وفي ميزان ابن خلدون أنّ العصبية هي أصل قيام الدولة وسبب قوّتها، فكان يرمز بالعصبية إلى ذلك الشعور الذي ينشأ ويتكوّن لدى جماعة من الناس متّحدة الهدف، فالعصبية رابطٌ وجداني بين أفراد المجتمع لتحقيق هدفٍ معين، إذ يقول: "وإنّ المغالبة والممانعة إنما تكون بالعصبية، لما فيها من النعرة والتذمر واستماتة كل واحد منهم دون صاحبه"^(٦٧). وإذا امتزجت أفكار هذه العصبية بدعوةٍ روحيةٍ واحدة؛ تصبح الدولة أقوى وأساسها أمتن، "لأنّ الملك إنّما يحصل بالتغلب، والغلب إنّما يكون بالعصبية واتّفاق الأهواء على المطالبة، وجمع القلوب وتآليفها إنّما يكون بعونٍ من الله في إقامة دينه"^(٦٨) وصدق الله ﷻ قوله في أهميّة ترابط الأرواح: ﴿لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألّفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم﴾^(٦٩).

وبتلك الروحانيّة استطاعوا فتح البلاد العظيمة، "فلما ألف الله كلمة العرب على الإسلام، كان عدو المسلمين في غزوة تبوك - آخر غزوات النبي ﷺ - مائة ألف وعشرة آلاف من مضر وقحطان، إلى من أسلم منهم بعد ذلك إلى الوفاة، فلما توجهوا لطلب ما في أيدي الأمم من الملك لم يكن دونه حمى ولا وزر، فاستباح حمى فارس والروم أهل الدولتين العظيمتين في العالم لعهدهم، والترك بالمشرق، والإفرنجة بالبربر بالمغرب، والقوط بالأندلس، وخطوا من الحجاز إلى السوس الأقصى، من اليمن إلى الترك بأقصى الشمال، واستولوا على الأقاليم السبعة"^(٧٠).

(٦١) مدخل إلى تاريخ الحضارة الإسلامية، خليل، عماد الدين، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ١١.

(٦٢) الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، الحاج، كميل، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، لبنان، ٢٠٠٠م، ص ٢٠٦.

(٦٣) فلسفة الحضارة، شفيترس، ألبرت، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر، مصر، ص ٢٤.

(٦٤) انظر: مدخل إلى تاريخ الحضارة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٨.

(٦٥) المقدمة، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٦٦) المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٦٧) المقدمة، ص ١٥٤.

(٦٨) المقدمة، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٦٩) سورة الأنفال، الآية: ٦٣.

(٧٠) المقدمة، مرجع سابق، ص ١٥١-١٥٢.



ولا ينطبق ذلك على بداية الفتح للمسلمين فقط، بل في كلِّ دورة حضاريّة تنمو الدولة بتغذية جوانبها الروحيّة، وقد عرض ابن خلدون مثلاً في دولة الموحّدين في القرنين الخامس والسادس الهجري، وما كان للصبغة الدينيّة من أثر في وحدة صفوفهم، حتى نقلوا الدولة الأندلسيّة من حالة الضعف الفكري في عصر ملوك الطوائف؛ إلى أوج القوّة والازدهار العلمي، ومن حالة الذلّ والخضوع الذي كان فيه أمراء المسلمين يدفعون الجزية لملوك إسبانيا؛ إلى مناهي المجد والاعتزاز بالنصر عليهم. "فأصبحت حركة المجتمع المسلم تنزع نحو السموّ إلى أعلى وتحلّق فوق ما هو أدنى، بفضل استناد العمل المثمر على القوّة الروحيّة"^(٧١). يقول ابن حجي: "سرت في الاندلس -حين دخلها ابن تاشفين والمرابطين معه- روح جديدة ذكّرت الناس بأيام النصر التي رأوا بعضاً منها وسمعوا عن أمثالها الكثير، يوم كان الحظ الإسلامي واضحاً في حياتهم يموج بالسالكين. وسارع أمراء الطوائف للاشتراك بقواتهم، فأعدوا ما أمكن للمشاركة في البذل والتضحية فرحين بشهود هذا اليوم الجليل، وذكر أمير غرناطة أنه عندما خاطبهم ابن تاشفين بدخول الجزيرة الأندلسية، أمرهم بضرب الطبل وما يستعد به للفرح"^(٧٢). وظهر أثر الاسلام في روح المسلمين، فتحتتنت شبكة العلاقات بين الأفراد، وتجلّت في المجتمع منظومة قيمية مثالية تحكمها المعايير الأخلاقية العليا، انعكست على مختلف الحياة بما في ذلك نظام الحكم.

ب. الجوانب الروحية لازدهار الحضارة في الفكر الغربي:

لقد أقرّ الكثير من الغربيين أنّ المجال الروحيّ هو العامل الأسمى لازدهار الحضارة، ويفقدانه تعجز عن التقدّم والتطوّر. فوصف توينبي "الحياة الروحيّة بالمحرك الحقيقي لرقى المجتمعات، وأنّ الديانة التي تعيد من خلالها حضارة قديمة شخصيّتها من جديد"^(٧٣)، والارتقاء الحقيقي عنده أو ما يسمّيه (التسامي) هي عمليّة إطلاق طاقات المجتمع من عقّالها، لتستجيب للتحديات، فهي عمليّة تبدأ داخل النفس، أي هي روحانيّة تخرج من داخل النفس أكثر من أن تكون مادّيّة"^(٧٤). وهو يوافق ابن خلدون في كون الجوانب الروحيّة تشكّل وحدة الأمة وانتلافها بقوله: "إن تتحقّق للبشريّة وحدتها المرتجاة من غير مشاركة الله، فلو أسقطت البشريّة المرشد العلويّ من اعتبارها؛ لاندفع الإنسان إلى الفتنة والتنافر، وهو ما يجافي طبيعته القائمة على الألفة وحسن المعاشرة"^(٧٥).

وهذا ما ذهب إليه من قبل القديس أوغسطين^(٧٦)، عندما رأى أنّ الدافع الحقيقيّ لرقى المجتمع هو تواجد شخص تتوفّر فيه الاستنارة الروحيّة، فيندرج بها المجتمع في درجات الرقيّ حتى يصل إلى مرحلة السعادة الأبدية^(٧٧). كما برهن شبنجلر على قوّة الإسلام؛ لكونه يملك الجانب الروحيّ، فيذكر "أنّ للحضارة دوراتٍ فلكيّة تغرب هنا لتشرق هناك، وإنّ حضارة جديدة أوشكت على الشروق في أروع صورة هي حضارة الإسلام الذي يملك اليوم أقوى روحانيّة نقيّة"^(٧٨). "وقد بذل فيبر^(٧٩) جهداً كبيراً في تأسيس خطوط جديدة للنموّ التاريخي، واعتبر قوّة المصالح المادّيّة الموجودة لم تكن كافية للنموّ التاريخي، وإنّما في رأيه ما كان مطلوباً لإحداث التغيّرات والنموّ التاريخي، هو تأملات القوى الروحيّة من المنطقة السامية عند موهبة دينيّة"^(٨٠).

ولكن البعد الروحي معنّى في الحضارة الغربيّة؛ نظراً لتحريف أديانهم واستقائها من أفكار البشر، التي أفقدتها صفة القيادة التي تجمع بها الناس من حولها وتحركهم وفق تعاليمها.

وليس القصد بالجانب الروحي عند الغرب المسيحيّة كديانة لديها نصّها المقدّس؛ بل المسيحيّة التي تحوّلت إلى مؤسساتٍ سياسيّة وثقافيّة حكمت أوروبا في القرون الوسطى، حيث تحوّلت إلى نظريّة في المعرفة، تسيّدت وهيمنت على كلّ أشكال التفسير العلمي والثقافي^(٨١).

فكانت تلك المؤسسات تُحاول الوصول إلى بلوغ المكانة التي ينهض بها الدين الحق في بناء الفرد والمجتمع، غير أنها عجزت عن تحقيق ذلك في جوانب عديدة، وقد انعكس هذا العجز في مظاهر الإخفاق الراهنة التي يعانيها العالم الإنساني، إذ بلغ درجات متقدمة في الميادين المادية والتقنية، لكنه لم يستطع تلبية احتياجات الروح، ولا إرساء المعايير الحقيقية للحياة، ولا بلورة رؤية متوازنة للكون والوجود الإنساني.

(٧١) حركة المجتمع الإسلامي من نظرية التحدي والاستجابة، شلابي، نبيلة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، عدد ١٢، المغرب، ٢٠١٧م، ص ٢٣.

(٧٢) التاريخ الاندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة، ابن حجي، عبد الرحمن بن علي، دار القلم، ط ٢، بيروت، ١٩٨١م، ص ٤٠.

(٧٣) مختصر دراسة للتاريخ، مرجع سابق، ١٩٧/٣.

(٧٤) انظر: المرجع السابق، ١٢/٤.

(٧٥) دراسة للتاريخ، توينبي، مرجع سابق، ١٩٣/٣.

(٧٦) القديس أوغسطين: ٣٥٤-٤٣٠م، لاهوتي من آباء الكنيسة اللاتين، وبعد أهم الشخصيات المؤثرة في المسيحية الغربية، معجم المؤلفين، مرجع سابق، ص ٤١٤.

(٧٧) انظر: فلسفة التاريخ، مدخل إلى النماذج التفسيرية للتاريخ الإنساني، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٦.

(٧٨) الإسلام دين الحضارة المثلى، مومني، ماجد أحمد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٨٩م، ص ٨-٩.

(٧٩) ماكسميليان فيبر: ١٨٦٤-١٩٢٠م، عالم اجتماع ومؤرخ اقتصادي ألماني، من أهم المنظرين لتطور المجتمع الغربي الحديث، من أشهر كتبه: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، والأخلاق البروتستانتية، معجم المؤلفين، مرجع سابق، ٨/٢.

(٨٠) التغير الاجتماعي، حجازي، محمد فؤاد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٨م، ص ٥١-٥٢.

(٨١) فلسفة التاريخ، مدخل إلى النماذج التفسيرية للتاريخ الإنساني، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨.



المبحث الثاني: الجوانب الماديّة لازدهار الحضارة في الفكر الإسلامي والفكر الغربي

إذا اعتبرنا أنَّ أصل الحضارة هو الاستقرار، "والاستقرار لا ينشأ إلا على زراعة الأرض وإقامة المباني، وبهذا السبيل يفسح مجال البناء والتطوُّر للإنسان، ثمَّ إذا استقرَّ به المقام أكثر بحث في الفنون والعلوم، وتفنَّن في اكتساب العيش، وبناء المدن، وإنشاء البساتين والحدائق، ووضع البرامج والمخططات"^(٨٢).

لذلك يتفق العلماء على أنَّ الحضارات انعكاسٌ ميدانيٌّ لجهد الإنسان، تزدهر وتتمو بقدر ما يبذل من جهد وفكر وبيدع بالعمل، ولا يرتقي النشاط الماديُّ ما لم يرافقه تقدُّم اجتماعيٌّ نفسيٌّ فكريٌّ ضمن الأسس الدينيَّة الإلهيَّة. ويمكن تقسيم الجانب المادي وعلاقته بازدهار الحضارة بما يلي:

أ. الجانب المادي لازدهار الحضارة في الفكر الإسلامي:

ارتبط الكثير من تعريفات الحضارة بالجانب المادي، فابن خلدون كان يستخدم مصطلح العمران البشري، وكأنَّما يعني به الحضارة. فهي عنده "تتقن في الترف وأحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله"^(٨٣). وهو يؤكِّد ذلك في موضع آخر بقوله: "واعتبر ذلك في اليهود لما طال ملكهم بالشام نحوًا من ألف وأربعمائة سنة، رسخت حضارتهم وحذقوا في أحوال المعاش وعوائده والتفنَّن في صناعاته، من المطاعم والملابس وسائر أحوال المنزل"^(٨٤).

ومن الملاحظ أنَّ ابن خلدون اعتبر درجة العمران في مقارنته بين بلدٍ وآخر؛ معيارًا لمدى التخلف والتقدم، "ولا يقصد العمران بحِدِّ ذاته كلفظ؛ بل ما ينصرف إليه المعنى من مقتضيات العمران من رواج السلع وكثرة التجارة، وتطوُّر الأسواق وتنوُّع الإنتاج، ومستوى الإنفاق والدخل، إضافةً إلى درجة تطوُّر المنشآت والمباني والأسواق إلى غير ذلك"^(٨٥).

كما وجد أنَّ العلاقة بين الصنائع الماديَّة ومستوى الحضارة والتمدُّن علاقةً طردئيَّة، فمتى كان المجتمع أقلَّ تطوُّرًا ولم يصل إلى مرحلة العمران الحضري؛ كان تركيزه يتمحور حول توفير حاجاته الضروريَّة المتعلِّقة بالمعيشة من القوت والسكن. إذ يقول: "فالصنائع إنَّما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته، والسبب في ذلك أنَّ الناس مالم يستوفوا العمران الحضري وتتمدُّن المدينة، إنَّما همُّهم في الضروري من المعاش... وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذٍ، بحيث تتوفَّر دواعي الترف والثروة"^(٨٦).

ومنذ بداية الدعوة الإسلاميَّة وهي تدعو إلى حركة حضاريَّة تربط بين تحقيق مستوى روعي للإنسان على الأرض، وبين تسخير طاقات العالم لتحقيق نفس الدرجة من التقدم على المستوى المادي. ولا نقول إنَّ المسلمين ابتدعوا الحضارة الماديَّة ابتداءً، إنَّما أحدثوا بعضها وورثوا بعضها الآخر من الغرب، فالفضل للمسلمين يكمن في المحافظة على التراث القديم الذي كان معرَّضًا للزوال، والسبق لهم في المنهج العلمي، فما تمَّ القرن الأوَّل الهجري إلا والمسلمون قد طوَّروا كلَّ ما عرفوه من الفرس والروم من حضارة ماديَّة.

"ففي زمن الخلفاء الراشدين مُسحت الأراضي واحتفظت الحكومة بسجلاتها، وأنشأت عددًا كبيرًا من الطرق، وعُنيبت بصيانتها، وأقيمت الجسور حول الأنهار لمنع فيضاناتها، وكان كثيرٌ من أرض فلسطين قبل الفتح الإسلامي رملاً وحجارةً، فأصبحت أرضًا خصبةً غنيَّة عامرةً بالسكان"^(٨٧).

ولمَّا ولي الخلافة عبدُ الملك بن مروان بعث إلى عامله في إفريقية حسان بن نعمان يأمره بأنَّخاذ دار صناعةٍ بتونس لإنشاء الآلات البحرية، فكانت أوَّل دار صناعةٍ متخصِّصة في الإسلام، وتابع الأمويُّون بناء دور الصناعة في شتَّى الأمصار العربيَّة^(٨٨).

كما "أمر الوليد بن عبد الملك بتشييد وحفر الآبار، وفتح المدارس والمستشفيات، وشيَّد الملاجئ للعميان والمقعدين واليتامى، وكان يزور بنفسه الأسواق ويراقب ارتفاع الأثمان وهبوطها، وكان أوَّل خليفة أمويٍّ شجَّع الحرف والأدب والفنون"^(٨٩).

"وحيثما تولَّى عمر بن عبد العزيز إمارة الحجاز في عام ٥٨٧هـ، جمَّل مكَّة والمدينة وشيَّد فيهما المباني العامَّة، وحفر المجاري والآبار، وأصلح الطرق التي تربط العاصمة بالمدن الأخرى، فتمتَّعت البلاد في ظلِّه بنعمة الطمأنينة والعدل والرفاهية،

(٨٢) سنن القرآن في قيام الحضارات وسقوطها، مرجع سابق، ص ٧١.

(٨٣) المقدمة، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٨٤) المرجع السابق، ص ٣٤٢.

(٨٥) الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي: دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية، سكيبة، بولي، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة الحاج لخضر، ٢٠١٥م، ص ٦٩.

(٨٦) المقدمة، ص ٣٧١-٣٧٢.

(٨٧) قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٥٠/١٣.

(٨٨) انظر: الحضارة العربيَّة الإسلاميَّة وموجز عن الحضارات السابقة، مرجع سابق، ص ٣٧٠-٣٧٢.

(٨٩) مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي، علي، سيد أمير، ترجمة: رياض رأفت، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٨م، ص ١٠٤.



والتحضّر الماديّ والمعنوي" (٩٠).

وعندما فتح المسلمون بلاد الأندلس والمغرب الأقصى اهتموا في الفترة الأولى بتأسيس الحضارة الماديّة، وبتأسيس الإدارة وال عمران "فقد أشار عبد الرحمن بن أبي بكر إلى كثرة المصانع في عهد الناصر الموحي حتى بلغ عدد مصانع الصابون سبعة وأربعين مصنعاً، ومصانع سبك النحاس مائة واثنى عشر مصنعا، ومصانع الغزل مائة وواحد وأربعين مصنعاً وغير ذلك من المصانع" (٩١). وبدأت القوى الإسلاميّة تقوى في تلك المناطق نتيجة القوة الاقتصاديّة التي تمتعت بها.

وقوي الأسطول الأندلسي في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر بشكل ملحوظ، حيث قارب عدد سفنه مئتي سفينة، وبلغت في أيام الموحدين مالم تبلغه قبله ولا بعده، كما أنشأ صلاح الدين الأيوبي أسطولاً متخصصاً لمحاربة الصليبيين، وخصّص له ديواناً كبيراً عُرف بديوان الأسطول (٩٢).

ونظّم المسلمون البريد منذ عهد معاوية بن أبي سفيان، وأنشؤوا له ديواناً خاصاً، يراقب الولاية وما يدور في المجتمع، وكان الخبر يأتي من مسيرة شهر في أربعة أيام، ثم أنشئت مراكز البريد في جميع أنحاء الدولة، حتى كان الخلفاء الفاطميون إذا أرادوا فاكهة في أول النهار من بلدٍ؛ حصلوا عليها آخر النهار من البلد الآخر، كما نقل المماليك التلج من الشام إلى مصر بالسفن والهجن (٩٣).

وأورد المقرئزي في خططه مظاهر الحضارة العمرانيّة في مصر بقوله: "اعلم أنّ مدينة مصر منذ كان فتح عمرو بن العاص كان بها محلّ الأمراء ومنزل ملكهم وإليها تُجبي ثمرات الأقاليم وتأتي الكافة، وكانت قد بلغت من وفرة العمارة وكثرة الناس وسعة الأرزاق والثقتن في أنواع الحضارة والتأق في النعيم؛ ما أربت به على كلّ مدينة في المعمورة" (٩٤)، "وأتصلت عمائر مصر والقاهرة في أيام الناصر بن قلاوون فصارا بلدًا واحدًا يشتمل على البساتين والقصور والدور والأسواق والفنادق والحانات والشوارع والأزقة والحارات والمساجد والمدارس والمطابخ والخلاجان والمنزهات، متصلًا جميع ذلك ببعضه ببعض، وما زالت هذه الأماكن في كثرة العمارة وزيادة العدد تضيق بأهلها لكثرتهم، وتختال عجبًا بهم لما بالغوا في تحسينها وتأنقوا في جودتها" (٩٥).

ويُذكر عظيم مآثر محمد بن قلاوون، وأنّه كان "محبًا للعمارة، عمّر العديد من القلاع والجوامع والقناطر، وأقام الجسور في البلاد، وفتح العديد من الجُر والبلدان، وما زال يعمر في مصر إلى أن مات. وبلغ مصروف العمارة في كلّ يوم من أيامه سبعة آلاف درهم، سوى من يسخره من المقيدين وغيرهم في عمل ما يعمره" (٩٦).

وقد شهد أحد المؤرخين الغربيين لمظاهر ازدهار الحضارة عند المسلمين بقوله: "كان عهد بني العباس الأولين عهد ازدهار الحضارة العربيّة في الشرق، وكان عهدًا اقتبس العرب فيه ثقافة اليونان، فلم يُعتموا أن أبدعوا حضارة ساطعة ازدهرت فيها العلوم والفنون والصناعة والتجارة، بسرعة في زمن هارون الرشيد" (٩٧).

" وبلغ علم الفلك في عهده درجة رفيعة من التقدّم، وانتهى إلى نتائج لم ينته إليها الأوربيون إلّا في العصر الحاضر، ونُقلت إلى اللغة العربيّة كُتب علماء اليونان واللاتين، ولا سيّما كُتب الفلسفة والرياضيات، وصارت تُدرّس في جميع المدارس، وبحث العرب في آثار القدماء، فسبقوا الأوربيين ببضعة قرون، وأكثروا من إنشاء المكتبات العامّة والمدارس والمختبرات في كلّ مكان، وكانت لهم اكتشافات مهمّة في أكثر العلوم" (٩٨).

حتى ردّ غوستاف لوبون على أحد المؤرخين الذي وصف نشاط المسلمين بأنّه لا يحثّ على التقدّم والرقى بقوله: "بل إنّ التمدنّ اللامع حلّ بالبلاد التي خضعت لأتباع الرسول محلّ الهمجيّة، وأنّ النشاط الذي يحقّز الإنسان إلى التقدّم لم يكن قويًا في أمّة مثل قوّته في العرب، وإنّ كلّ بلدٍ خففت فوقه راية النبي تحوّل بسرعة، فازدهرت فيه العلوم والفنون والآداب والصناعة والزراعة أيّما ازدهار" (٩٩).

ويسبب الإحاطة بتفاصيل الصناعات والمنجزات التطبيقيّة كافّة، والإلمام بمفرداتها في مصنفات الأقدمين، فتدوين المعطيات الحضاريّة بما فيها من فنون العلم والصناعات قد ملأت المكتبات الإسلاميّة، وبرغم ما واجهه المسلمون من حروب وأوبئة وعوارض السنين التي أتلفت أكثرها، وضاعت ولم يبق إلّا القليل. وهذا القليل المتبقي منحنا إضاءة كافية لما اكتشفه واختره المسلمون في أوج ازدهار حضارتهم، وصولاً إلى عصر الثورة الصناعيّة، وانتهاءً بزمن التكنولوجيا المتفوّقة التي

(٩٠) المرجع السابق، ص ٩٠.

(٩١) الحضارة الإسلاميّة في المغرب والأندلس- عصر المرابطين والموحدين، مرجع سابق، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٩٢) انظر: الحضارة العربيّة الإسلاميّة وموجز عن الحضارات السابقة، مرجع سابق، ص ٣٧٠-٣٧٢.

(٩٣) انظر: المرجع السابق، ص ٣٤٤-٣٥١.

(٩٤) الخطط المقرئزية، مرجع سابق، ص ٥٠/٢.

(٩٥) الخطط المقرئزية، مرجع سابق، ص ٦٢/٢.

(٩٦) المرجع السابق، ص ٢٨٧/٣.

(٩٧) حضارة العرب، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.

(٩٨) المرجع السابق، ص ١٨٩/١.

(٩٩) حضارة العرب، مرجع سابق، ص ٣٢٨-٣٢٩.



يشهدها القرن العشرين^(١٠٠).

ب. الجانب المادي عند الغرب:

لقد وجد أغلب الغربيين أن "شأن الأمة الحقيقي في هذا العالم يُقاس باكتشافاتها وتأثيرها في ميدان الحضارة"^(١٠١). وقد وجد سنيويوس أن اليونانيين هم صنّاع الحضارة الماديّة التي نقلوها للعالم أجمع، ويصفهم بقوله: "ولقد كان معظم اليونانيين من أكيس أرباب المعارف في الصناعات وموادها، وقد فاقوا غيرهم بحسّ ذوقهم وصنع أيديهم، وامتازوا بعقول مثقفة، ولئن جاء من أبناء اليونان أمة رفيعة القدر عالية المكانة في تاريخ الحضارة؛ فذلك لأنها أمة تحسن ملكة الصناعات، فلا جيوشهم القليلة ولا بلادهم الصغيرة خدمت العالم خدمة أعظم من خدمة صنّاعهم لها"^(١٠٢)، كما أن معظم الفلاسفة الذين اشتهروا وكانت لأفكارهم قيم حضاريّة، كانوا من اليونان كسقراط وأرسطو وأفلاطون وغيرهم.

"وعندما ملّك الإسكندر المقدوني نصف العالم أسس سبعين مدينة، وعدّة مدائن في مصر كالإسكندرية، وفي بلاد النتر حتى بلاد الهند، وأخذ معه علماء يونانيين لدرس نباتات آسيا وحيواناتها وجغرافيتها، ولذلك أطلق عليه الكبير"^(١٠٣).

ولا يمكن إنكار ما وصلت إليه الأمم الأوروبيّة من التطوّر الحضاري، وما كان لبعض الدول من سيادة ومكانة عظيمة بفضل إنجازاتها العلميّة، فقد سطعت الماديّة الألمانيّة في شمس الأدب بنثر قليل الظلّ والخيال.... ومن هذه الأرض التي خفت ثمارها في موازين السياسة والأدب نبتت الاكتشافات اللذان غيرا معالم المجتمع الإنساني كلّهما التغير، وهما البارود والطباعة^(١٠٤).

لذلك يمكن القول: "إنّ الشرق القديم كان منبع ازدهار الحضارات، والمعلّم الأوّل للبشريّة في المجالين: المدنيّة الماديّة والعلوم كلّها، وفي المجالين الروحيّ والمعتقدات الدينيّة"^(١٠٥).

ولا يصحّ أن تُقاس حضارة الإنسان المثلى على وجه العموم بمقدار ما يتوصّل إليه من تقدّم في ابتكار الوسائل الماديّة، التي تخدم الجسد الفاني وتحقّق لذاته، ومتعته وراحته، واختصاره الزمن وتقريب المسافات له، وإنّما هي لون حضاريّ يتناول جانباً من جوانب النشاط الإنساني، وهو الجانب الماديّ.

ولا يرتقي هذا النشاط الماديّ في سلّم الخير ما لم يرافقه تقدّم حضاريّ اجتماعي وفكري ضمن الأسس الدينيّة، وإلا كان تدنيّاً في درك الشرّ، وسبباً للإفراط في الهميّة، والبعد عن كلّ مرتقى حضاريّ.

مرحلة ضعف وأفول الحضارة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي

من أبرز السنن الإلهيّة التي تتعلّق بالجوانب الحضاريّة: حتميّة تداول السيادة بين الأمم: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾^(١٠٦)، فكلّ حضارة مهما بلغت من التقدّم والقوّة الماديّة تتعرّض للتدهور، لتحلّ محلّها حضارة أخرى قادرة على تجديد حركة البناء الحضاري، وهذا التداول الحضاري يؤكّد أنّ لكلّ حضارة أجلاً محدداً، وأنّ موت الدول أمر طبيعيّ، ولها عُمر محدود.

وإنّ التجربة التاريخيّة أمّتنا بأمتلّة كثيرة عن الدول البائدة، كانت أسباب انهيارها متقاربة، سواء كانت إسلاميّة أم غربيّة، فإنّ أفعال البشر تتشابه، وإنّ اختلاف الزمان والمكان، والتي قسمتها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجيّة، تتداخل في بعضها البعض لتسبّب التدهور ثمّ الضعف للمجتمع.

المبحث الأول: التحدّيات الداخليّة ودورها في ضعف الحضارة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي:

إنّ أبرز التحدّيات داخل الدولة تعود إلى أعمال الإنسان بداخلها، فكما أنّ الحضارة تقوم بالعوامل البشريّة فهي تنهار بأعمال الأفراد الذين تتشكّل منهم الجماعات، "وأسباب السقوط كما وردت في التشريعات الدينيّة بفعل عوامل داخلية وعن إرادة الإنسان بانيها الأوّل، وبآثار اعتقاده وسلوكه وعمله، وسبقه هو المحرّك للمجتمعات، والعنصر الفعّال المؤثّر في صياغة الواقع الحضاري، سواء بالسلب أو الإيجاب"^(١٠٧).

كما وصف ابن خلدون ذلك بقوله: "إذا فسدت أحوال الأشخاص واحداً واحداً اختلّ نظام المدينة وخربت"^(١٠٨). وذكر الماوردي أنّ العلاقة القائمة بين الفرد وحالة المجتمع الحضاريّة لازمة لا تنفك، وأنّ بينهما تأثيراً وتأثيراً متبادلاً، "فمن صلحت

(١٠٠) انظر: صفحات من حضارة الإسلام دراسة في المعطيات وعوامل الازدهار والتوقف، خليل، عماد الدين، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة، جامعة قطر، عدد ١٥٥، ١٩٩٧م، ص ١٤٩-١٥٠.

(١٠١) حضارة العرب، مرجع سابق، ٣٣٠/١.

(١٠٢) تاريخ حضارات العالم، مرجع سابق، ١٠١/١.

(١٠٣) المرجع السابق، ١٢٠-١٢٥.

(١٠٤) تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، مرجع سابق، ٣٤٧/٢.

(١٠٥) الحضارة العربيّة الإسلاميّة وموجز عن الحضارات السابقة، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(١٠٦) سورة آل عمران، الآية: ١٤٠.

(١٠٧) سنن القرآن في قيام الحضارة وسقوطها، مرجع سابق، ٢٧١.

(١٠٨) المقدمة، مرجع سابق، ٣٤٦.



حاله مع فساد الدنيا واختلال أمورها، لن يعدم أن يتعدى إليه فسادها، ويقدح فيه اختلالها؛ لأنّه منها يستمدّ ولها يستعد" (١٠٩). وإنّ أسباب الازدهار بجانبها الروحي والمادي هي نفسها أسباب الانهيار إذا تغيّرت وفسدت، ويمكن المقارنة بينهما من خلال أفكار المسلمين والغربيين فيما يلي:

أ- تغير الحالة الروحية البنائية الأولى داخل الدولة بين الفكر الإسلامي والغربي:

لكلّ قوم روحٌ جماعيّةٌ تشترك بتحديد مصيرهم، باعتبارهم الأمّة التي تخلف الأمم السابقة، ولذلك قسّم ابن خلدون الحضارة على أطوار، وجعل نهايتها تمرّ بطورين تتغيّر فيهما روحية المجتمع بأكمله داخل الدولة، فأولهما "طور الفتوح والمسالمة: ويكون صاحب الدولة قانعاً بما بنى أولوه، سلماً لأنظاره من الملوك مقلداً للماضين من سلفه، فيتبع آثارهم حذو النعل بالنعل، ويقفّي طرقهم بأحسن مناهج الاقتداء، ويرى أنّ في الخروج عن تقاليدهم فساد أمره" (١١٠).

ولئن أشار ابن خلدون إلى صاحب الدولة فقد ذكر "أنّ الناس على دين الملك، وأنّ عوائد كلّ جيلٍ تابعة لعوائد سلطانه" (١١١)، حتى إذا تغيّرت أحوالهم وأصبحت الأنماط المنحرفة -كالجهل والجمود والظلم والترف وغيرهما- فلسفة حياة يؤمن بها الجماعة ويطبّقونها، والبعد عن منهج الإسلام وعقائده وتشريعاته سمة بارزة في أغلب المجتمع، فقد بدأت تنهار حضارته. وهذه سنة الله في خلقه أن جعل تغييره الربانيّ مبنياً ومتوقفاً على التغيير الإرادي والنفسي للإنسان حتى يغيّر واقعه الحضاري. وكذلك وجد مؤرخوا الغرب ارتباط العناصر الداخليّة في المجتمع بانهيار الدولة وتعرّضها للزوال. يقول ديورانت: "ويندر أن يأتي الموت إلى المدينة من خارجها، بل لا بُدّ للانحلال الداخلي أن يفتّ في نسيج المجتمع أولاً، قبل أن يُتاح للهجمات الخارجيّة أن تغير جوهر بنائها، أو تقضي عليها قضاءً أخيراً" (١١٢).

كما طبق توينبي نظريّته الحضاريّة على تواريخ المجتمعات، "فوجد أنّها تبقى في حالة استجابات لكلّ التحدّيات التي تجابهها في تاريخها، إلى أن تفقد الأقلّيّة روحها الإبداعية، وتكفّ عن إطلاق الاستجابات الناجحة، فتسقط وتتخلّ الحضارة، كما حدث في الحضارة العربيّة الإسلاميّة والرومانيّة وغيرها" (١١٣).

وربما قصد توينبي بأقلّيّته المبدعة، العصبيّة التي تحدّث عنها ابن خلدون، والتي جعلها عاملاً مهماً لقيام الدولة ووحدةها، وكذلك جعلها عاملاً لسقوطها، فعندما تتحضر الدولة تخفت قوة العصبيّة لدى أفراد الملك بسبب استظهار الموالي "وذلك مؤدّن باهتضام الدولة وعلامة على المرض المزمن فيها، لفساد العصبيّة التي كان الغلب عليها، ومرض قلوب أهل الدولة حينئذٍ من الامتهان وعداوة السلطان، فيتربّصون به الدوائر، ويعود وبال ذلك على الدولة؛ لأنّ ما مضى يتأكّد في الأعقاب إلى أن يذهب رسمها" (١١٤).

و يقول ابن خلدون: "وهذا ما وقع لبني العباس، فإنّ عصبيّة العرب كانت قد فسدت بعد دولة المعتصم وابنه الواثق، واستظهارهم بعد ذلك إنما كان بالموالي من العجم والترك والديلم والسلجوقية وغيرهم، ثمّ تغلب العجم الأولياء على النواحي وتقلّص ظلّ الدولة، فلم تكن تعدو أعمال بغداد، حتى زحف إليها الديلم وملكوها، ثمّ صار حكمهم ثمّ انقراض أمرهم وزحف أخيراً التتر فقتلوا الخليفة ومحووا اسم الدولة، وكذا صنهاجة بالمغرب فسدت عصبيّتهم منذ المائة الخامسة -أي للهجرة- أو ما قبلها، واستمرّت لهم الدولة متقلّصة الظلّ بالمهدية وبجاية والقلعة وسائر ثغور إفريقية، حتّى تأدّن الله بانقراض الدولة، وجاء الموحّدون بقوة قويّة من العصبيّة في المصامدة، فمحو آثارهم وكذا دولة بني أميّة بالأندلس لما فسدت عصبيّتها من العرب، استولى ملوك الطوائف على أمرها واقتسموا خطّتها وتنافسوا بينهم، وتوزّعوا ممالك الدولة، وانتزى كلّ واحدٍ منهم على ما كان في ولايته، وشمخ بأنفه وبلغهم شأن العجم مع الدولة العبّاسيّة، فتلقّبوا بألقاب الملك، ولبسوا شارته وأمنوا ممّن ينقض ذلك عليهم أو يغيّره، فاستظهروا على أمرهم بالموالي والمصطنعين والطّراء على الأندلس من أهل العدة من قبائل البربر وزناتة وغيرهم، اقتداءً بالدولة في آخر أمرها في الاستظهار بهم حين ضعفت عصبيّة العرب، واستبدّ بنو أبي عامر على الدولة، فكان لهم دولٌ عظيمة استبدّت كلّ واحدةٍ منها بجانب من الأندلس وحظّ كبير من الملك على نسبة الدولة التي اقتسموها، ولم يزلوا في سلطانهم ذلك حتّى جاز إليهم المرابطون أهل العصبيّة القويّة من لمتونة، فاستبدلوا بهم وأزالوهم عن مراكزهم، ومحو آثارهم، ولم يقتدروا على مدافعتهم لفقدان العصبيّة لديهم" (١١٥).

كما كان "اعتماد السامانيين على الأتراك في جيوشهم -وهم من العناصر التي تأكّد خطرهما على الدول- له أثره في إضعاف دولتهم والإسراع بزوالها؛ إذ إنّ هؤلاء الأتراك سرعان ما تقلّدوا المناصب العالية في الجيوش والإدارة المدنيّة، وأصبحوا خطراً عليهم بسبب السلطات الواسعة التي استأثروا بها وتطلّع البويهيون إلى امتلاك بلادهم، حتى انتصروا عليهم واستولوا على أقاليمهم

(١٠٩) أدب الدنيا والدين، الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد البصري، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٩م، ١٥٠.

(١١٠) المقدمة، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(١١١) المرجع السابق، ص ٣٥.

(١١٢) قصة الحضارة، مرجع سابق، ١٦٥/٥.

(١١٣) فلسفة التاريخ مدخل إلى النماذج التفسيرية للتاريخ الإنساني، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(١١٤) المقدمة، مرجع سابق، ص ١٧١.

(١١٥) المقدمة، مرجع سابق، ص ١٨٣.



في خراسان وبلاد ما وراء النهر" (١١٦).

ووقع البويهيون بنفس الخطأ حين استغنوا عن عصبيتهم الديلم، واستبدلوهم بالأترارك وجعلوهم وزراء وعظموا قدرهم، وخُطب لقوادهم على منابر العراق، فتسلطوا عليهم واستبدوا بالأمر دونهم، ولم يبق للملك الرحيم بن بويه إلا مجرد الاسم، فلمَّا ضَعُفَ أمر بني بويه استنجد الخليفة العباسي القائم بأمر الله بالسلاجقة، الذين أنهوا حكم البويهيين واستبدوا بالدولة، وأقطعوا الخليفة بعض الأراضي، لذلك لمَّا سقطت الدولة البويهية وخلفتها السلجوقية استعاد الخلفاء العباسيون بعض هيبتهم، حين كان السلاجقة أقوياء، فلمَّا ضَعُفُوا عادت الخلافة من جديد إلى الانحطاط والضعف، وهذا شأن كلِّ من لا يعتمد على نفسه في حماية بلاده، بل ينتظر من الغريب أن يحميها" (١١٧).

"كما أنَّ نفوذ الأترارك في الدولة الخوارزمية قد استفحل، حتى أنَّهم تحكَّموا في أمَّهات أمورها، وزادت نسبة حكام المدن والأقاليم منها، ولم يكن الأترارك مصدرَ قوَّةٍ للدولة، بل كانوا مصدرَ ضعفها، ففضلاً عن استقلالهم ببعض أقاليمها فإنَّهم لم ينسجموا مع أهالي البلاد الأصليين، ولمَّا شعروا بضعف السلطان لم يحترموا قوَّته أو حكومته، وأخذوا يهينون البلاد، شأنهم في ذلك شأن الجنود المرتزقة الذين يُوكَل إليهم أمر الدفاع عن شعبٍ غريبٍ عنهم، فكانت النتيجة أن اكتسح المغول الدولة الخوارزمية وأزالتها" (١١٨).

وهذا ما حدث للفاطميين حين استبدَّ بهم وزراؤهم بعد الشدة المستنصرية وقدوم الوزير الجمالي الذي عمَّر الديار المصرية، وتناوب الوزراء على حكم الدولة الفاطمية، فتغلَّبوا عليهم حتى انقرضت دولتهم، يقول السيوطي: "وقام في الوزارة أبو علي بن الأفضل بن بدر الجمالي، ولقب أمير الجيوش، فلمَّا ولي الحافظ لدين الله الفاطمي استحوذ الوزير على الأمور دونه، وحصر الحافظ في موضع لا يُدْخَلُ عليه إلا من يريده، ونقل الأموال من القصر إلى داره، ولم يبق للحافظ سوى الاسم فقط، ودعا لنفسه على المنابر" (١١٩).

وأصبح خلفاء الفاطميين صورةً يتحكَّم بهم وزراؤهم ويتوارثون الملك دونهم، حتى انقرضت دولتهم باستيلاء السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب على الديار المصرية.

ثمَّ إنَّ الدولة الأيوبية -التي واجهت صراعاتٍ كبيرةً مع بقايا الدولة الفاطمية من جهة، وأطماع الصليبيين من جهة أخرى- ازداد توجُّهها لإشراك ممالك أترارك بدلاً من الأكراد والأرمن في العملية السياسية والعسكرية، حتى بلغ تعدادهم حسب قول المقرئ في اثني عشر ألفاً، وبنوا لهم المدارس والقلاع وأسكنوهم القصور وجعلوهم في أعلى المناصب، حتى أصبحوا أصحاب قرارات حاسمة في النزاعات بين السلاطين الأيوبيين على السلطنة (١٢٠)، "فلمَّا مات الملك الصالح تآمروا على قتل ابنه توران شاه، وبذلك انتهت الدولة الأيوبية، وبدأت دولة المماليك البحرية" (١٢١).

ولا شكَّ أنَّ العصبية القائمة على الدين هي الأصل وهي الأقوى، وهي القابلة للاستمرار، أمَّا عصبية القبائل والعشائر فإنَّها ستكون ذات فائدة في البداية، حتى يُبادر صاحب السلطة بإبعاد أهل العصبية ويأتي بأخرى مجلوبة من الخارج، وهذه في العادة لا يهْمُها أمر الدولة، وستكون من أسباب الضعف والانهايار، وعندئذ ستأتي عصبية أخرى لتُزِيل هذه الدولة. "وكلُّ دولة تسعى لكي تُقيم كيانها على عنصرٍ خارجيٍّ لا بُدَّ أن تصبح مرتزقة لهذا العنصر الذي أرادته عبداً فأصبح سيِّداً" (١٢٢).

وقد أجاد المسعودي في ملاحظته وجه الشبه بين حالة المملكة الإسلامية بعد هذا الانقسام، ومملكة الإسكندر المقدوني بعد وفاته، فقال: "وما أشبه أمور الناس في هذا الوقت إلا بما كانت عليه ملوك الطوائف بعد قتل الملك الإسكندر بن فيليبس داراً ملك بابل، إلى ظهور أردشير بن بابك، كلُّ قد غلب على صقعه يحامي عنه، ويطلب الازدياد إليه مع قلة العمارات وانقطاع السبل، وخراب كثير من البلاد، وذهاب الأطراف، وغلبة الروم وغيرهم من الممالك على كثير من ثغور الإسلام ومدنه" (١٢٣).

(١١٦) تاريخ الإمارات الإسلامية بالشرق الإسلامي، السامرائي، فراس سليم حسني، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م، عمان، ٩٣.

(١١٧) عصر الانحلال تاريخ الأمة العربية، طلس، محمد اسعد، مؤسسة هندواي، المملكة المتحدة، ٢٠٢٠م، ١٣٣/٦.

(١١٨) الدولة الخوارزمية والمغول - غزو جنكيز خان للعالم الإسلامي وآثاره السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية، حمدي، حافظ أحمد، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ١٩٤٩م، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(١١٩) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، مصر، ١٩٦٧م، ٢٠٤/٢.

(١٢٠) انظر: دور المماليك في إنهاء الحكم الأيوبي في مصر، المولى، سالم يونس محمد، جامعة الموصل، مجلد ٩/عدد ٣، ٢٠١٠م، ص ٤١٧-٤١٨.

(١٢١) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزَّ أوغلي بن عبد الله، دار الرسالة العالمية، ط١، دمشق، ٢٠١٣م، ٤١٨/٢٢.

(١٢٢) الشعبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في الحياة الإسلامية في العصر العباسي الأول، قدورة، زاهية، المكتب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٨٨م، ص ١٦.

(١٢٣) التنبيه والإشراف، المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، دار الصاوي، القاهرة، ص ٣٤٦-٣٤٧.



لذلك علل ديورانت أسباب سقوط الإمبراطورية الرومانية -أعظم إمبراطورية حكمت الغرب- بقوله: "والحق أن ثمة أمماً لم تدم حياتها بقدر ما استلزمه من الزمن سقوط روما. والحضارة العظيمة لا يُقضى عليها من الخارج إلا بعد أن تقضي هي على نفسها من الداخل" (١٢٤)، "كما أن روما لم يغلبها على أمرها غزو البرابرة لها من خارجها، بل غلبها تكاثر البرابرة في داخلها" (١٢٥).

وقد علل الأسباب الجوهرية لسقوط روما قائلاً: "إنها في شعب روما نفسه، أي في أخلاقها، وفي النزاع بين طبقاتها، وفي كساد تجارتها، وفي حكومتها الاستبدادية، وفي ضرائبها الفادحة" (١٢٦).

ب. تحولات النزعة المادية لدى الأفراد في المجتمع والدولة بين الفكر الإسلامي والغربي:

يبدأ اختلال الأفراد في المجتمع على حسب قول ابن خلدون من "الجيل الثالث للدولة، وهم الذين ينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن، ويفقدون حلاوة العز والعصبيّة بما فيهم من ملكة القهر، ويبلغ فيهم الترف غايته بما تنفّقه من النعيم وغضارة العيش، فيصيرون عيالاً على الدولة" (١٢٧)،

لذلك جعل ابن خلدون آخر أطوار الحضارة "طور الإسراف والتبذير، ويكون صاحب الدولة متلفاً لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملذذ والكرم على بطانته وفي مجالسه، واصطناع أخدان السوء وتقليدهم عظيمات الأمور، مستفسداً لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه وعصبيته، حتى يضطعنوا عليه ويتخاذلوا عن نصرته، وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم إلى أن تنقرض" (١٢٨).

وحين يدب داء الترف يرحل نور الحضارة؛ لأن "الترف مفسد للخلق بما يحصل في النفس من ألوان الشر والفسفة وعوائدها، فتذهب منهم خلال الخير التي كانت علامة على الملك، ويتصفون بما يناقضها من خلال الشر، فتكون علامة على الإديار والانقراض وتأخذ الدولة مبادئ العطب وتتضعض أحوالها، وتنزل بها أمراض مزمنة من الهرم إلى أن يقضى عليها" (١٢٩).

والترف يستحوذ على النفوس، ويأسر حرّيتها وكرامتها، يصف ذلك ابن خلدون: "حتى إذا لم تسم آمالهم إلى شيء من منازع الملك ولا أسبابه، إنما همهم النعيم وخصب العيش، والسكون في ظل الدولة إلى الدعة والراحة والاستكثار في المباني والملابس وتوابعه، فتضعف العصبيّة وتنشأ بنوهم وأعقابهم في مثل ذلك من الترف عن خدمة أنفسهم وولاية حاجاتهم، حتى يصير ذلك خلقاً لهم وسجيّة، فتقص بسالتهم في الأجيال بعدهم ويتعاقبوا إلى أن تنقرض العصبيّة، وعلى قدر ترفهم يكون إشرافهم على الفناء" (١٣٠).

ويستتبع ابن خلدون أحوال الممالك الإسلامية وما أفضى الترف إلى حالهم، "فبنو أمية لم يزلوا ضابطين لما مهد لهم من السلطان يحوطونه ويصونون ما وهب الله لهم منه، مع تسنّمهم معالي الأمور ورفضهم دنياها، حتى أفضى الأمر إلى أبنائهم المترفين؛ فكانت همّتهم قصد الشهوات مع أطراحهم الخلافة، وضعفهم في السياسة، فسلبهم الله العز وألبسهم الذل، ونفى عنهم النعمة" (١٣١).

كما تبعهم بنو العباس في انغماسهم بالتلف واللغو والتبذير، يقول السيوطي: "لما تولّى الخلافة المقتدر بالله سنة ٢٨٢ هـ فوّض الأمور إلى وزيره، واشتغل باللعب واللغو وأتلف الخزان، وكان مؤثراً للشراب والشهوات مبدراً، حتى غلب عليه أمر المهدي بالمغرب، وسلّم عليه بالإمامة، ودّعي له بالخلافة، وعظم ملكه، وخرجت المغرب من أمر بني العباس من هذا التاريخ، ودخلت الروم دمياط وأخذوا من فيها وما فيها، وضربوا الناقوس في جامعها، وظهرت الديلم على الري والجبّال فقتلوا خلقاً كثيراً ودُبحت الأطفال، واستولى القرامطة على الحجاز والكوفة، وهزم جيش الخليفة بعد محاربتهم أكثر من مرة، فكانت مدة ملك بني العباس لجميع الممالك الإسلامية مائة وبضعاً وستين سنة" (١٣٢).

كما أن الترف مقترن بالحضارة، وأثبت ابن خلدون التصاقه بالعرب، إذ يقول "وكان العرب يميلون إلى البداوة ويتعصبون لبني جنسهم، وهم سريعو التأثر بالحضارة، فإذا تحضروا انغمسوا في البذخ والترف، كما كان شأن العرب في الأندلس والفاطميّين بعد انتقالهم من المغرب إلى مصر" (١٣٣).

(١٢٤) قصة الحضارة، مرجع سابق، ٤٠٤/١١.

(١٢٥) المرجع السابق، ٤٠٨/١١.

(١٢٦) المرجع السابق، ٤٠٤/١١.

(١٢٧) المقدمة، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(١٢٨) المقدمة، مرجع السابق، ص ١٦٥.

(١٢٩) المرجع السابق، ص ١٥٧-١٥٨.

(١٣٠) المرجع السابق، ص ١٣١-١٣٤.

(١٣١) المقدمة، مرجع سابق، ص ١٩٣.

(١٣٢) انظر: تاريخ الخلفاء، مرجع سابق، ٣٣٣-٣٣٧.

(١٣٣) تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق، مرجع سابق، ص ١٦٩-١٧٠.



"وإذا كثر ذلك في المدينة أو الأمة تأذن الله بخرابها وانقراضها"^(١٣٤)، وهو معنى قوله تعالى: (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا)^(١٣٥). والترف ليس مجرد نمط حياة، بل يصبح علامة على أن المجتمع بدأ يفقد صلابته وقيمه، مما يجعله عرضة للسقوط أمام الأزمات الداخلية والغزو الخارجي، كما حدث مع دولة المرابطين التي ضعفت بسبب "تخاذل الجند وتخليهم عن روح التقشف والجهاد التي تربوا في مهادها، وذلك لتأثرهم بحياة الترف الأندلسية"^(١٣٦).

وتقطن ابن تاشفين لذلك حين استوثق له أمر الأندلس فقال: "ولئن عشت لأعيدن جميع البلاد التي ملكها الروم في طول هذه الفتنة إلى المسلمين، ولأملأها عليهم خيالاً ورجالاً لا عهد لهم بالدعة، ولا علم عندهم برخاء العيش"^(١٣٧)؛ لأنه كان يعلم أن الترف هو ما أضعف الدول السابقة.

كما وقف ديورانت على أسباب انهيار الحضارة اليونانية بعد مرورها بالتلف وما تبعه من الفساد الخلقي في المجتمع، حيث يقول: "وإن حياة الدعة والانصراف إلى العناية بالشؤون المنزلية والانهماك في الأعمال التجارية والصناعية؛ كل ذلك قد حل محل حياة التربية العسكرية والعناية بالشؤون العامة، وسار الانهيار الخلقي مع ازدياد الترف واستنارة العقل جنباً إلى جنب، وكان الناس كلهم ينفقون على المآدب العامة والملاهي أكثر مما ينفقونه على الأعمال اللازمة لحفظ كيان الدولة ورعاية مصالحها، فهو يبعث على الدولة يقوض أركانها، وخسرت أثينة بسبب هذه الأغلاط إمبراطوريته وحريته"^(١٣٨).

ويرى لوبون أن فساد الأخلاق في فرنسا لم يكن أقل من ذلك، يقول: "فكان حب النفائس والترف والولائم سمة المجتمع الفرنسي الجديد، المؤلف من الفلاحين والماليين الذين اغتنوا من النهب والسلب، وخذعت مظاهر الترف في باريس كثيراً من المؤرخين، فنسوا أن اليأس والتلف سارا في ذلك الدور معاً"^(١٣٩). وحل آخرون الحضارة الرومانية فوجدوا أن "تدهور روما واضمحلالها هو نتيجة طبيعية حتمية لعظمة جانبها، فالرفاهية أنضجت مبدأ الاضمحلال... وتضاعفت أدوات نظام ظالم مستبد، وقامت بين الخلفاء المنحليين منافسة باطل على الترف لا على الجدارة"^(١٤٠).

لذلك فسّر المؤرخون أسباب احتضار الدولة الرومانية نتيجة استحواد الأفكار المادية على منظومة المجتمع: "فروما كانت وقتئذ تنصر الثروة على الفقر، وتحارب لتستولي على العبيد، وتفرض الضرائب على الكدح لتعين على الترف"^(١٤١). ويتشابه مصير الدولة الفارسية غيرها من الأمم التي فقدت عناصر القوة بحلول الترف الحضاري، يقول سنيوبوس: "فقد أخذ بهم الترف كل مأخذ، ولئن كانت جيوشهم كثيرة العدد فلم ينفذ منها في شيء، حتى اعترفوا بضعفهم العسكري، فلا يجرؤون على الدخول في معارك مع الروم بدون جواسيس في جيوشهم، ولا يستطيعون قتل اليونانيين حتى يكون لهم منهم مساعدون"^(١٤٢).

وانهيار الحضارات لا يكون بشكل مفاجئ، ولا يعني انهيار الدولة أي انهيار الحضارة كلياً، "فالدولة كنظام سياسي ينحصر في بقعة جغرافية معينة يمكن أن تسقط فجأة بسبب غزو خارجي، كما يمكن تحديد تواريخ دقيقة لسقوط الدول، أما الحضارات التي تحتوي على أفكار ونظم ومظاهر سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فهي أكبر من أن تحتويها بقعة جغرافية معينة"^(١٤٣). ومن ذلك "ما تصوّر ابن خلدون من أن ثلاثة أجيال هي مدة انحلال السلالات الحاكمة، ودخولها في مرحلة الضعف، ولا تنطبق على الحضارة الإسلامية، فإذا تعطل أحد قطاعات المجتمع، فإن قطاعات أخرى تتولى القيام ببعض مهامه"^(١٤٤).

وليس المقصود بانهيار الحضارة زوال جميع عناصرها، أو هلاك الاستئصال لأفرادها كما في الأقوام السابقة؛ وإنما ضعف هيمنتها الاقتصادية وما يتبعها من السياسة والفكر والثقافة، ثم ترجع حال البداوة إلى تلك الأمة، وتنقل الحضارة إلى أمة أخرى توفرت فيها شروط القيام والازدهار.

لذلك وضع ابن خلدون فصلاً في أن الملك إذا ذهب عن بعض الشعوب من أمة؛ فلا بُدَّ من عودة إلى شعب آخر، فقال: "واعتر بما في العرب لمّا انقضى مُلكُ عاد قام به بعدهم إخوانهم من ثمود، ومن بعدهم إخوانهم العمالة ومن بعدهم إخوانهم من حمير، ثم جاءت الدولة لمضر. وكذا الفرس لما انقضى أمر الكينية ملك من بعدهم الساسانية، حتى أذن الله بانقراضهم أجمع بالإسلام. وكذا اليونانيون انقضى أمرهم وانتقل إلى إخوانهم من الروم، وكذا البربر بالمغرب لمّا انقضى أمر كتامة الملوك الأول

(١٣٤) المرجع السابق، ص ٣٤٦.

(١٣٥) سورة الإسراء، الآية: ١٦.

(١٣٦) الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس "عصر المرابطين والموحدين"، حسن، حسن علي، مكتبة الخانجي، ط١، مصر، ١٩٨٠م، ص ٤٣.

(١٣٧) المعجب في تلخيص أخبار المغرب، المراكشي، عبد الواحد بن علي التميمي، تحقيق: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م، ص ١٢٣.

(١٣٨) انظر: قصة الحضارة، مرجع سابق، ٣٩٢/٧-٣٩٧.

(١٣٩) روح الثورات والثورة الفرنسية، مرجع سابق، ص ١٦١-١٦٢.

(١٤٠) اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها، إدوارد جيبون، ترجمة: د/محمد سليم سالم، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م، ٢٣٥/٢-٢٣٦.

(١٤١) قصة الحضارة، مرجع سابق، ٤٠٩/١١.

(١٤٢) تاريخ حضارات العالم، مرجع سابق، ١١٤/١.

(١٤٣) انظر: تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري، مرجع سابق، ١٧٢.

(١٤٤) الحضارة الإسلامية، أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح، مرجع سابق، ١٠٣.



منهم رجع إلى صنهاجة ثم المرابطون من بعدهم ثم المصامدة ثم من بقي من شعوب زناتة، وهكذا سنة الله في عباده وخلقه" (١٤٥).

المبحث الثاني: العوامل الخارجية ودورها في ضعف الحضارة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي:

رغم ارتباط عوامل ضعف الحضارة إلا أن العوامل الداخلية هي المؤشر والحافز الذي يعطي العوامل الخارجية إشارة العمل والفعالية، وفي تاريخ الدول التي انهارت بسبب الغزو الخارجي، تجد عنصر التشابه والتماثل في عامل الفرق والاختلاف الداخلي لمنظومة الدولة، فقطعت الدول الخارجية بدولة مقسمة ومفككة الأطراف، فتغزو جسدها وتستعمر فكرها وتشوّه حضارتها وتطمس هويتها.

وقد وصف النبي حال المسلمين في نهاية حضارتهم بتسلط العدو الخارجي عليهم بسبب هشاشة بنائهم الداخلي، ففي الحديث: "يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، قال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن الله في قلوبكم الوهن، فقال قائل: وما الوهن؟ قال: حب الدنيا وكراهية الموت" (١٤٦).

وهذا الحديث فيه استحضار لصورة العالم الإسلامي بعد أن تتمزق شبكة علاقاته الاجتماعية، ويصبح في تطوره مركب القابلية للاستعمار، وما يتبعه من تأثر حالة الدولة الدينية والاقتصادية والسياسية وكل مناحي الحياة الاجتماعية، فهي علاقة ارتباطية تتأثر الواحدة بالأخرى.

كما ربط ابن خلدون بين استعمار الدول وزوال الحضارة، والسبب في ذلك: "ما يحصل في النفوس من التكاسل إذا ملك أمرها عليها وصارت بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم، فيقصّر الأمل ويضعف التناسل، والاعتماد إنما هو جذّة الأمل وما يحدث عنه من النشاط في القوى الحيوانية، فإذا ذهب الأمل بالتكاسل تناقص عمرانهم، وتلاشت مكاسبهم ومساعيتهم، ولا يزال هذا القبيل المملوك عليه أمره في تناقص واضمحلال إلى أن يأخذهم الفناء" (١٤٧).

وذكر لوبون مثلاً للدولة الرومانية حين فقدت عند غزوها الروح الحضارية يقول: "فكانت دولة الروم التي أنهكها محارباتها لدولة الفرس، ولم تكن غير هيكلٍ يُجرى أكلٌ صدمة لتداعيه. وكذلك كانت علامة الانقراض بادية على دولة الفرس التي أوهنتها تلك الحروب أيضاً. وأقل الحكم الروماني كاهل مصر وإفريقية، ولم تكن أوربة أحسن حالاً، فكان الحكم في إسبانية، بيد القوط المسيحيين الذين لم يستطيعوا أن يتمدّدوا، والذين أكلتهم الانقسامات الدينية فاستغاثوا بقيصر الروم، فلم يعتم حلفاؤهم أن صاروا أعداءً تجب محاربتهم، وفقدت رومة الإيطالية نفوذها القديم، وأصبح اسم الروماني محقراً في كل مكان، وصار البرابرة يتناولون السيطرة عليها" (١٤٨).

ولم يظهر الضعف في الدول الإسلامية حين كانت خلافة راشدة، وكياناً جسدياً واحداً، فلما تفكك أمرهم استسهل الصليبيون حربهم، وطمس المغول آثار حضارتهم، وتبعه الاستعمار وما ولده من سلب الدين والمال والعقل، وضعف النفس وهدم القيم والأخلاق.

لذلك عندما دخل المغول بلاد الإسلام في المشرق منتصف القرن السابع الهجري، وطغوا فيها وقتلوا أهل كل بلد يدخلونه وينهبون ويحرقون ما فيه، حتى "إن الرجل الواحد منهم كان يدخل القرية وبه جمع كثير من الناس، فلا يزال يقتلهم واحداً بعد واحد، لا يتجاسر أحد أن يمدّ يده إلى ذلك الفارس" (١٤٩).

"كما كان أعظم أثر للغزو هو إبادة نظام الحكم في الدولة الإسلامية، يقول السيوطي: "ولي المستعصم وهو الذي قتله التتار وكان آخر دولة الخلفاء، وانقطعت الخلافة بعده ثلاث سنين ونصف، ثم أقيم بعده المستنصر فلم يبق في الخلافة بل بُويع بمصر، وسار إلى العراق فصاف التتار فقتل أيضاً، وتعطلت الخلافة بعده سنة ثم أقيمت الخلافة بمصر" (١٥٠).

كما روى المقريزي النتائج الحضارية في الديار المصرية بعد الاجتياح المغولي: "وخربت البلاد الشامية بدخول الطاغية تيمورلنك وتحريقها وقتل أهلها، وتلاف النقود المتعامل بها، وكثرة الحروب بين أهل الدولة وخراب الصعيد وجلاء أهله عنه، حتى صارت خرائب مقفرة واقعة أو آيلة إلى السقوط والدثور" (١٥١).

"وشمل الاجتياح المغولي الدولة العثمانية التي كانت في أوج انتصاراتها على أوروبا، وتوسّعها حتى وصلت إلى أطراف الدانوب والفرات، فلما كان عصر بايزيد الأول وقرّر الحل محل البيزنطيين في القسطنطينية؛ نزلت عليه صاعقة المغول الذين

(١٤٥) المقدمة، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(١٤٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الملاحم، باب في تداعي الأمم على الإسلام، رقم الحديث: ٤٢٩٦، وصححه الألباني بمجموع طرقه في صحيح الجامع، رقم الحديث: ٨١٨٣.

(١٤٧) المقدمة، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٣٨.

(١٤٨) حضارة العرب، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(١٤٩) الكامل في التاريخ، مرجع سابق، ٤٥٠/١٠-٤٥١.

(١٥٠) تاريخ الخلفاء، مرجع سابق، ص ٣٦٦.

(١٥١) الخطط المقرزية، مرجع سابق، ٦٢/٢.



انهالوا لتخريب عاصمته وتمزيق ممتلكاته، وهذا ما أحرز فتح القسطنطينية خمسين سنة^(١٥٢). حتى شهيد الدارسون لتاريخ الحضارات من الغرب أنهم لم يعرفوا "حضارة في التاريخ كله قد عانت من التدمير الفجائي ما عانت الحضارة الإسلامية على أيدي المغول"^(١٥٣).

وكذلك الحروب الصليبية التي بدأت في نهاية القرن الحادي عشر، "فقد عاقت المسلمين عن التقدم والسير في سبيل الحضارة التي كانوا يسيرون إليها بخطوات سريعة في العصر العباسي الأول، ثم بخطوات بطيئة في العصر الثاني والثالث"^(١٥٤). وقد محت الحرب ضد الأندلسيين كل معاني العروبة والدين من المسلمين، لتقضي على تلك الحضارة؛ "يذكر المؤرخون أن فرديناند سحق العهود التي وعدها المسلمين في الأندلس، وفي سنة ١٤٩٨ م، أرسل إليهم جيشاً قضى عليهم، حتى غدت قرى وديان البكراس مقابر شاسعة لعظام المسلمين، أما الذين بقوا في بلنسية ومورسية فقد طردوا حتى بلغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة، فاخترق من أرض الأندلس ذلك الشعب المسلم الذي بنت المدينة، وخلق أوروبا الحديثة خلقة"^(١٥٥). ولم تكن الدول الأوروبية في العصور الوسطى أحسن حالاً، فلم تنسجم بمقومات الحضارة لكثرة حروبها الأهلية. يقول ديورانت: "إن الحروب التي اندلعت لهدمها لغزو إيطاليا غيرت وجه إيطاليا وطبيعة أهلها، فالأقاليم الشمالية قد خربت تخريباً تاماً، ونهبت المدن، وصقلية أضحت معشاً لقطاع الطرق"^(١٥٦).

لذلك جعل مفكرو الغرب العدوان الخارجي من أسباب تأخر الحضارات الأوروبية قروناً عديدة، يقول فيشر وهو يصف حرب المائة عام: "إن الحروب الكبرى لا يمكن أن تمر دون أن تخلق وراءها نتائج ذات آثار بعيدة المدى في الحياة الإنسانية؛ لأنه ليس أقوى على تحطيم التقاليد والعادات؛ من الحروب وما يتلوها من التضخم المفاجئ في مصروفات الدولة، حين تخلق الحاجة إلى المال مشاكل متعددة، وتقلب أوضاع التوزيع الاقتصادي بين الطبقات"^(١٥٧).

ويورد جيرمي بلاك أن أول ما نخر قوة الدولة الرومانية وقرق وحدتها: "وما أدى إلى تعميق الانفصال وولادة الجزاين الغربي والشرقي للإمبراطورية، هجوم البرابرة من خارج الإمبراطورية"^(١٥٨).

وقد أعطى شبنجلر مؤثراً يدل على بداية الانحطاط الغربي، والذي عرفته الحضارات التي سبقت الحضارة الغربية، يتمثل في ظاهرة الاستعمار إذ يقول: "فإن الاستعمار الذي كان الأساس الذي ارتكزت عليه الإمبراطوريات بين مصرية ورومانية وصينية وهندية قامت على أشلاء الضحايا وإذلال الجماهير التي اعتبرت نفايات مواد تاريخ عظيم؛ لأن الاستعمار هو الرمز المميز لاحتضار المدنية الغربية وموتها"^(١٥٩).

"وإن السقوط الحضاري حتمية لا خيار فيه للأمم. ويرأي شبنجلر نتيجة حتمية لصيرورة التاريخ الإنساني، ويرى أن الحضارة الغربية قد دخلت مرحلة الاستمتاع المادي، فلم يبق لها إلا مرحلة الانحدار والأفول، وأنه يستحيل إعادة الشباب إلى حضارتها، كما يستحيل إعادة الشباب لمن أدركته الشيخوخة"^(١٦٠).

الخاتمة:

وفي الختام أحمد الله على توفيقه وتسديده في إنجاز هذه الدراسة، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لطالبه، ومساهمة في تعزيز الفهم الحضاري المستتير.

وقد توصلت من خلال بحثي إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- ١- إن كل حضارة -كما تظهر الدراسات التاريخية- تمرّ بمرحلة النشوء والازدهار والأفول، مهما بلغت من القوة والتقدم، مما يدل أن الحضارة ليست مساراً مستقيماً أو تصاعدياً أو خطياً، بل هي دورة متجددة.
- ٢- أن البيئة والإنسان هما الركيزتان الأساسيتان للحضارة، وهي ما تسمى في العصر الحديث بالموارد الطبيعية والبشرية، ولا يمكن الاستغناء عنهما في ظل التكنو لوجيا الحديثة.
- ٣- تبرز الجوانب الروحية والمادية كعوامل رئيسية لازدهار الحضارات في الفكر الإسلامي والغربي مع الاختلاف بين الفكرين في المنهج والتطبيق، وكلما اختل التوازن بينهم هوت الحضارة إلى الانحدار والتفكك، مهما بلغت من التقدم العلمي أو التوسع السياسي.

(١٥٢) تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، مرجع سابق، ص ٤٤٩-٤٥٠.

(١٥٣) قصة الحضارة، مرجع سابق، ٣٨٠/١٣.

(١٥٤) عصر الانحلال تاريخ الامة العربية، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(١٥٥) مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي، مرجع سابق، ٤٧٠-٤٧٤.

(١٥٦) قصة الحضارة، مرجع سابق، ٢٨٩/٢١.

(١٥٧) تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، مرجع سابق، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(١٥٨) مختصر تاريخ العالم من عصور ما قبل التاريخ حتى القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ١٠٩-١١٠.

(١٥٩) تدهور الحضارة الغربية، مرجع سابق، ٩٧/١.

(١٦٠) فلسفة التاريخ مدخل إلى النماذج التفسيرية للتاريخ الإنساني، مرجع سابق، ١٤٣.



التوصيات:

- ١- تطوير نظم تعليمية تركز على أهمية التاريخ الحضاري والتطوير العلمي، لمساعدة الأجيال القادمة على فهم الدورة الحضارية ومواكبة التغيرات العالمية.
- ٢- دراسة القيم الثقافية ودورها المحوري في استدامة النمو الحضاري، وربطها بالمنظومة الفكرية للدول الإسلامية.
- ٣- توجيه البحث المستقبلي نحو تحديد السياسات الفعالة التي تدعم الاستقرار الحضاري، من خلال التخطيط الاستراتيجي لرؤية متكاملة، تتفق فيها الدروس المستفادة من التاريخ مع التحديات والفرص المعاصرة.
- أخيراً: فإنّ مشكلات الحضارة في العالم الإسلامي تستشكل المسألة المحورية التي ستجعل الفكر الإسلامي في العصر الحديث يتّجه إليها، بحثاً عن معنى يستجيب للحاضر والمستقبل، فلا بد من بناء وعي تاريخي لإعادة بناء المشروع الحضاري.

قائمة المصادر والمراجع:

١. سؤال الحضارة في النظرية الدائرية تطبيقات حول ابن خلدون، د، الكبار، عبد العزيز، صغير، حياة، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديموقراطي العربي، المانيا، العدد ٧، ٢٠١٨م.
٢. مختصر دراسة للتاريخ، توينبي، أرنولد، ترجمة فؤاد محمد الشبل، المركز القومي للترجمة، مصر، ٢٠١١م.
٣. مدخل إلى تاريخ الحضارة العربية والإسلامية، الناطور شحادة، عوادات أحمد، بيضون جميل، دار الأمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م، الأردن، ط١، ص ١١.
٤. المقدمة، ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م.
٥. المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، مؤسسة فرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، ط٢، ٢٠١٣م.
٦. الحضارة الإسلامية، السايح، أحمد عبد الرحيم، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة العاشرة، العدد الثالث، المدينة المنورة، ١٣٩٧هـ.
٧. قصة الحضارة، ديوانت، وليام جيمس، ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمود وآخرين، دار الجبل، بيروت - لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
٨. معجم المؤلفين-تراجم مصنفى الكتب العربية، كحالة، عمر رضا، مؤسسة الرسالة، ط٣، دمشق، ١٩٥٧م.
٩. تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، فيشر، هربرت، ترجمة: محمد مصطفى زيادة -السيد الباز العريني، إبراهيم أحمد العدوي، دار المعارف، مصر.
١٠. الحضارة دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، مؤنس، حسين، سلسلة عالم المعرفة.
١١. روح الثورات الثورة الفرنسية، لوبون، غوستاف، ترجمة: عادل زعيتير، المملكة المتحدة، ١٩٢٤م.
- ١- معجم اللغة العربية المعاصرة، عمر، أحمد مختار عبد الحميد، عالم الكتب، ط١.
١٢. روح الشرائع، مونتسكيو، ترجمة عادل زعيتير، دار المعارف، القاهرة، ١٩٣٥م.
١٣. آثار البلاد وأخبار العباد، القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، دار صادر، بيروت.
١٤. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٥م.
١٥. التنبيه والإشراف، المسعودي، علي بن الحسين بن علي، دار الصاوي، القاهرة.
١٦. المقفى الكبير، تقي الدين المقرئ (المتوفى: ٨٤٥هـ)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦م.
١٧. كتاب البلدان، اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ.
١٨. قيم حضارية في القرآن، السبع، محمد توفيق، دار المنار للنشر، ط٢، القاهرة.
١٩. مفهوم الحضارة في ضوء دراسة بعض النظريات الحضارية، نصر، محمد حسين، مجلة جامعة الزيتونة، العدد ١٣، ٢٠١٥م.
٢٠. الأيديولوجية وفلسفة الحضارة، إسماعيل، فضل الله محمد، خليفة، عبد الرحمن، مكتبة بستان المعرفة، ط١، مصر، ٢٠٠٥م.
٢١. فلسفة التاريخ، غوستاف لوبون، ترجمة: عادل زعيتير، مؤسسة هندواي، ٢٠٢٠م، ط١.
٢٢. حضارة العرب، لوبون، غوستاف ترجمة عادل زعيتير، مؤسسة هندواي للنشر، القاهرة، ٢٠١٢م.
٢٣. السنن النفسية لتطور الأمم، لوبون، غوستاف، ترجمة عادل زعيتير، دار المعارف، مصر، ٢٠١٤م.
٢٤. سيكولوجية الجماهير، لوبون، غوستاف، ترجمة هاشم صالح، ط١، دار الساقى، بيروت، ١٩٩١م.
٢٥. روح السياسة، لوبون، غوستاف، ترجمة: عادل زعيتير، مؤسسة هندواي، ط١، ٢٠١٢م.
٢٦. تاريخ الحضارة، سنيوبوس، شارل، ترجمة: محمد كرد علي، إدارة مطبعة الظاهر بالقاهرة، ١٩٠٨م.
٢٧. شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ١٠، بيروت، ١٩٩٧م.



٢٨. خصائص الحضارة الإسلامية وآفاق المستقبل، التويجري، عبد العزيز عثمان، ط٢، ٢٠١٥م.
٢٩. الحضارة والمدنية مطالعة في نظرية أزوالد شبنجلر، الميلاد، زكي، مجلة الكلمة، ١١٠، ٢٨، ٢٠١٠م.
٣٠. تدهور الحضارة الغربية، شبنجلر، أوزفالد، ترجمة: أحمد الشيباني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
٣١. مدخل إلى تاريخ الحضارة الإسلامية، خليل، عماد الدين، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م.
٣٢. الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، الحاج، كميل، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، لبنان، ٢٠٠٠م.
٣٣. فلسفة الحضارة، شفيقتسر، ألبرت، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر، مصر.
٣٤. حركة المجتمع الإسلامي من نظرية التحدي والاستجابة، شلابي، نبيلة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، عدد ١٢، المغرب، ٢٠١٧م.
٣٥. التاريخ الاندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة، ابن حجي، عبد الرحمن بن علي، دار القلم، ط٢، بيروت، ١٩٨١م.
٣٦. الإسلام دين الحضارة المثلى، مومني، ماجد أحمد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٨٩م.
٣٧. الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي: دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية، سكيبة، بويلي، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة الحاج لخضر، ٢٠١٥م.
٣٨. مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي، علي، سيد أمير، ترجمة: رياض رأفت، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٨م.
٣٩. صفحات من حضارة الإسلام دراسة في المعطيات وعوامل الازدهار والتوقف، خليل، عماد الدين، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، عدد ١٥، ١٩٩٧م.
٤٠. أدب الدنيا والدين، الماوردي، لأبي الحسن علي بن محمد البصري، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٩م.
٤١. تاريخ الإمارات الإسلامية بالمشرق الإسلامي، السامرائي، فراس سليم حسني، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م، عمان.
٤٢. عصر الانحلال تاريخ الأمة العربية، طلس، محمد اسعد، مؤسسة هنداي، المملكة المتحدة، ٢٠٢٠م.
٤٣. الدولة الخوارزمية والمغول- غزو جنكيز خان للعالم الإسلامي وآثاره السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية، حمدي، حافظ أحمد، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ١٩٤٩م.
٤٤. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، مصر، ١٩٦٧م.
٤٥. دور الممالك في إنهاء الحكم الأيوبي في مصر، المولى، سالم يونس محمد، جامعة الموصل، مجلد ٩/ عدد ٣، ٢٠١٠م.
٤٦. مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قز أوغلي بن عبد الله، دار الرسالة العالمية، ط١، دمشق، ٢٠١٣م.
٤٧. الشعبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في الحياة الإسلامية في العصر العباسي الأول، قدورة، زاهية، المكتب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٨٨م.
٤٨. الحضارة الإسلامية في المغرب والاندلس "عصر المرابطين والموحدين"، حسن، حسن علي، مكتبة الخانجي، ط١، مصر، ١٩٨٠م.
٤٩. المعجب في تلخيص أخبار المغرب، المراكشي، عبد الواحد بن علي التميمي، تحقيق: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
٥٠. اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها، إدوارد جيبون، ترجمة: د/محمد سليم سالم، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م.
٥١. فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد صلاح الدين، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، ط١، بيروت، ١٩٧٤م.



النظام القانوني للضريبة الانتقائية في السعودية. The Legal Framework of Excise Tax in Saudi Arabia.

د. محمود عبد الفتاح كامل حسان

أستاذ القانون العام المساعد – قسم القانون كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالدوادمي، جامعة شقراء.

E-mail: m.hassaan@su.edu.sa

المستخلص:

دفعت التحولات الاقتصادية والمالية التي شهدتها المملكة العربية السعودية خلال السنوات الماضية إلى تطوير منظومة الضرائب غير المباشرة، ومن بينها الضريبة الانتقائية بوصفها أداة تنظيمية ومالية تستهدف سلعا محددة ذات آثار صحية أو بيئية أو ذات طابع استهلاكي خاص.

وتستند الضريبة الانتقائية في المملكة إلى إطار خليجي موحد (الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون)، ثم تم تطبيقها محليا بموجب نظام الضريبة الانتقائية ولائحته التنفيذية، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السمات والأحكام والآثار المرتبطة بتطبيق الضريبة الانتقائية في المملكة، من خلال تحليل عناصرها الجوهرية، وفي مقدمتها: نطاق السلع الانتقائية وتعريفاتها، معدلات الضريبة ومنهجيات احتسابها الوعاء الضريبي وحالات استحقاق الضريبة. **الكلمات المفتاحية:** الضريبة الانتقائية - طرح السلع للاستهلاك - الوضع المعلق للضريبة - المستودع الضريبي.

Abstract:

The economic and financial transformations witnessed by the Kingdom of Saudi Arabia during the past years have driven the development of the system of indirect taxes, including the excise tax, as a regulatory and financial instrument targeting specific goods that have health- or environmental-related effects or that have a particular consumption character. The excise tax in the Kingdom is based on a unified Gulf framework (the Unified Excise Tax Agreement of the GCC States), and it was then implemented locally pursuant to the Excise Tax Law and its Implementing Regulation.

This study aims to shed light on the features, provisions, and effects associated with the application of the excise tax in the Kingdom, through analyzing its core elements, foremost among them: the scope of excise goods and their definitions, tax rates and their calculation methodologies, the tax base, cases in which the tax becomes due.

Keywords Excise tax – placing goods for consumption – tax suspension arrangement– tax warehouse.

مقدمة:

تعد الضريبة الانتقائية إحدى الأدوات المالية الحديثة التي تبنتها المملكة العربية السعودية ضمن برنامجها الهادف إلى تطوير المنظومة المالية وتنويع مصادر الدخل وتعزيز الصحة العامة. وقد جاء تطبيق هذا النوع من الضرائب انسجاماً مع الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بغرض الحد من استهلاك السلع الضارة بالصحة والبيئة، وتحقيق موارد مالية إضافية للدولة.

تُعَد الضريبة الانتقائية من الضرائب غير المباشرة التي تُفرض على توريد أو استخدام فئة محددة من السلع، ولا سيما السلع الكمالية أو تلك التي يترتب على استهلاكها أضرار صحية أو بيئية.¹ ومن ثمَّ اكتسبت وصفها بـ«الانتقائية»² لأنها لا تنصرف إلى عموم السلع، وإنما تقتصر على سلع بعينها يختارها المنظم لإخضاعها للضريبة تحقيقاً لاعتبارات يقدِّرها، في مقدمتها ترشيد الاستهلاك والحد من الآثار السلبية وتعزيز الموارد العامة.

¹ انظر:

Hines, J. (2007), "Excise taxes", Michigan Ross School of Business Product Number WP, 2007-2, Office of Tax Policy Research, May 31, 2007, p. 1.

² ¹ Ahmed Abdelsabour Abdelkariem Aldeljawy, "The Effectiveness of Excise Taxes in Discouraging Harmful Consumption," L' Egypte Contemporaine, no. 558 (2025): p7...



وتتسم هذه الضريبة بجملة من الخصائص، من أهمها: كونها ضريبة غير مباشرة، وضريبة نوعية تُفرض على سلع محددة، وتستحق عند تحقق واقعتها المنشئة، وتُحصّل وفق آليات تنظيمية وإجرائية خاصة تستهدف الضريبة الانتقائية تحقيق جملة من الغايات ذات الأبعاد الصحية والاجتماعية والمالية، وفي مقدمتها تعزيز الصحة العامة عبر الحد من استهلاك السلع الضارة³، وذلك من خلال رفع تكلفتها بما يدفع المستهلكين إلى تقليل الإقبال عليها أو دعم توجهات الإقلاع عنها. كما ترمي إلى ترشيد أنماط الاستهلاك وتوجيه أفراد المجتمع نحو بدائل وبيع أكثر نفعاً وأقل ضرراً.

وتسعى الضريبة كذلك إلى تعبئة موارد مالية يمكن تخصيصها لتمويل البرامج والمشروعات ذات النفع العام، إضافةً إلى الإسهام في خفض الأعباء والتكاليف العلاجية وتقليل ما تتحمله الدولة من نفقات لمعالجة الآثار الصحية والبيئية الناجمة عن استخدام السلع الانتقائية، بما يحقق نوعاً من التعويض المالي لخزانة الدولة عن تلك التكاليف⁴.

وتنبع أهمية الدراسة من كون الضريبة الانتقائية ذات طبيعة خاصة، تختلف عن باقي الضرائب غير المباشرة من حيث الأساس القانوني والغاية التشريعية، كما تثير العديد من الإشكالات القانونية والاقتصادية المتعلقة بحدود فرضها، ومعايير الخضوع والإعفاء، ومدى توافقها مع مبادئ العدالة الضريبية وحماية المستهلك.

وفي ضوء التحديات المستمرة في الأنظمة المالية السعودية، تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية معمقة تُعالج الإطار القانوني للضريبة الانتقائية، وتناقش أحكام النظام واللائحة التنفيذية، وتبين الآثار التطبيقية لهذا النظام على المستهلكين والمنتجين، بما يدعم الفهم العلمي للضريبة ويسهم في تطوير السياسات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

وقد تبنت المملكة العربية السعودية هذا النمط الضريبي في إطار التزاماتها التنظيمية المستندة إلى الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون، عبر تنظيم تشريعي ولائحي يحدد بدقة السلع الخاضعة، وسعر الضريبة (معدلها)، ووعاءها، ونطاق استحقاقها (الطرح للاستهلاك)، وأحكام التعليق في المستودعات الضريبية، ومع دخول تعديلات تنظيمية مهمة حيّز النفاذ ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢٦، برزت ملامح جديدة مؤثرة في التطبيق، من أبرزها تطوير مفهوم الوعاء الضريبي ليُحتسب وفق أعلى سعر من بين: سعر بيع التجزئة المصرّح به، وسعر بيع التجزئة المرجعي الذي تحدده الهيئة، والسعر المعياري الخليجي، فضلاً عن تعديل منهجية احتساب ضريبة المشروبات المُحلّاة لتقوم على شرائح كمية ترتبط بمحتوى السكر بدلاً من النسبة الثابتة السابقة وتأسيساً على ذلك، تأتي هذه الدراسة لتحليل "النظام القانوني للضريبة الانتقائية" في المملكة، وبيان الإشكالات العملية التي يثيرها التطبيق، لا سيما في مسائل التكيف النظامي للسلع، وتسعير التجزئة، وإثبات الوعاء، وتصنيف المشروبات المُحلّاة، وحدود سلطة الإدارة الضريبية في تقدير الأسعار أو رفض المصرّح به، وأثر ذلك في الامتثال الضريبي والمنازعات المحتملة

مشكلة البحث:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في تحليل أبرز العناصر الجوهرية لنظام الضريبة الانتقائية، بهدف تقييم جودة الصياغة النظامية لأحكامها، والتحقق من مدى استيفائه للضوابط والمعايير التي تكفل فاعليته في تحقيق الأهداف التي شرّع من أجلها.

أسئلة البحث:

١. ما المقصود بالسلع الانتقائية في النظام السعودي، وما ضوابط إدراجها وتعريفها؟
٢. كيف يُحدّد معدل الضريبة لكل سلعة، وما أثر التعديلات الأخيرة في منهجية المشروبات المُحلّاة؟
٣. ما الأساس القانوني لتحديد الوعاء الضريبي وفق قاعدة "الأعلى"، وما حدود سلطة الهيئة في رفض سعر التجزئة المصرّح به؟

٤. من هم الأشخاص الملزمون بالسداد؟

٥. ما حالات استحقاق الضريبة وحالات تعليقها،

٦. ما نطاق الإعفاء والخصم والاسترداد، وما الإشكالات العملية في تطبيقها؟

منهجية البحث:

تقتضي طبيعة الدراسة الاستعانة بأكثر من منهج؛ إذ يعتمد الباحث المنهج الوصفي لاستعراض الإطار النظامي السعودي للضريبة الانتقائية، ويستعين بالمنهج التحليلي/الاستنباطي لتفسير الأحكام وبيان أثرها التطبيقي واستخلاص النتائج.

تنقسم الدراسة إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: ماهية السلع الانتقائية الخاضعة للضريبة وسعرها ووعاؤها.
- المبحث الثاني: أحكام فرض ضريبة السلع الانتقائية.

المبحث الأول: ماهية السلع الانتقائية الخاضعة للضريبة وسعرها ووعاؤها:

³ سلمان ديعج بوسعيد، «الضريبة الانتقائية ومدى مشروعيتها: دراسة فقهية»، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مج ١٧، ع ٣ (٢٠٢١): ص ٣٦٦.

⁴ هيثم محمد حرمي محمود محمد شريف. (٢٠٢٣) الضريبة الانتقائية في دولة الإمارات العربية المتحدة: ماهيتها - أهدافها - آثارها: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (٨٤)، جامعة المنصورة - كلية الحقوق، ص



أولاً: تعريف السلع الانتقائية

تُحدّد المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية⁵ نطاق السلع الخاضعة للضريبة على سبيل الحصر، فتشمل منتجات التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات المُحلّاة وفق تصنيف شرائحي يعتمد على محتوى السكر (من خالية السكر إلى مرتفعة السكر)، إضافةً إلى أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية وما يماثلها والسوائل المستخدمة فيها.

وبعكس هذا التعداد توجّهًا تشريعيًا يجمع بين اليقين النظامي في تحديد محل الضريبة وبين المرونة التنظيمية في التطبيق؛ إذ منحت الفقرة الثانية محافظ الهيئة صلاحية إصدار القرارات اللازمة لتحديد نطاق هذه السلع وتعريفاتها بما يتسق مع قرارات اللجنة الوزارية، بما يضمن توحيد المفاهيم الفنية ومواكبة المستجدات السوقية دون الخروج عن الإطار المعياري المعتمد.⁶

ورغم عدم ورود تعريف جامع مانع للسلع الانتقائية في بعض المواضع، إلا أنه يمكن استنباط مفهومها من المادة (٣) من الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية؛ إذ تقرر أن الضريبة تُفرض على السلع الضارة بصحة الإنسان والبيئة، وكذلك السلع الكمالية، وذلك وفق قائمة للسلع ومعدلات الضريبة المفروضة عليها تحددها اللجنة الوزارية المختصة⁷

طبقاً لقرار محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك اعتماد تعريف السلع الانتقائية وتعريفها وذلك على النحو التالي:⁸ يقصد بمنتجات التبغ – لأغراض تطبيق أحكام الضريبة الانتقائية – جميع الأصناف المدرجة ضمن الفصل (٢٤) من التعرفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون، سواء كانت مستوردة أو تمّت زراعتها أو إنتاجها داخل دول المجلس؛ ويستثنى من هذا النطاق المنتجات المُساعدة على الإقلاع عن التدخين وفقاً لجدول التعرفة الجمركية الموحدة، بما يشمل البنود الجمركية المحددة وما يتفرع عنها من بنود فرعية، وأي تحديثات تطرأ عليها.

يُقصد بـ مشروبات الطاقة "أي منتج يُسوّق أو يُباع بوصفه مشروباً للطاقة بما ينطوي عليه من أثر تحفيزي ذهني أو بدني، سواء احتوى على منبهات محددة كالكاfeين والتورين والجينسنغ والجوارانا أو على مواد أخرى مماثلة لها في الأثر. كما يمتد نطاق التعريف ليشمل الأشكال غير الجاهزة للشرب، مثل المركزات والمساحيق والجل والمستخلصات، متى كانت قابلة للتحويل إلى مشروبات طاقة".⁹

يُقصد بـ المشروبات المُحلّاة: أي منتج يُضاف إليه مصدر من مصادر السكر أو محليات أخرى، يتم إنتاجه بغرض التناول كمشروب، سواء كان جاهزاً للشرب أو في صورة مركّزات أو مساحيق أو جل أو مستخلصات أو أي صورة أخرى يمكن تحويلها إلى مشروب.¹⁰

يُقصد بأجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية—لأغراض تطبيق أحكام الضريبة الانتقائية—كل جهاز أو أداة تُستخدم للتدخين بطريقتي إلكتروني أو كهربائي وما في حكمها، بغض النظر عما إذا كانت تحتوي على نيكوتين أو تبغ من عدمه، وذلك متى كانت مُدرجة ضمن البنود الجمركية ذات الصلة في جدول التعرفة الجمركية الموحدة، بما يشمل الأجهزة الأساسية وملحقاتها وأجزائها المرتبطة بها، مع استبعاد البطاريات المصنفة في بند مستقل، وامتداد الحكم إلى أي تحديثات لاحقة على التصنيف الجمركي.¹¹ يُقصد بالسوائل المستخدمة في أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية—لأغراض تطبيق أحكام الضريبة الانتقائية—كل سائل يُستعمل في تشغيل أو تعبئة أجهزة التدخين الإلكترونية وما في حكمها، دون اعتبار لاحتوائه على النيكوتين من عدمه، متى كان مُصنّفاً ضمن البنود الجمركية ذات الصلة في جدول التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، بما يشمل الخراطيش والعبوات والسوائل أو الجل وأي أصناف أخرى ذات ارتباط وظيفي بالاستخدام في تلك الأجهزة، مع امتداد الحكم إلى البنود الفرعية وأي تحديثات لاحقة على التصنيف الجمركي

وفي هذا السياق، يثير التساؤل عن المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام بوصفها من أكثر السلع التي تستدعي إعادة النظر في إخضاعها للضريبة الانتقائية، نظراً لما تمثله من تهديد متزايد للبيئة البحرية والتنوع البيولوجي، فضلاً عن انعكاساتها

⁵ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٥٠٦-٠٦)، الصادر بتاريخ ١٤٤٧/٧/٨ هـ (الموافق ٢٠٢٥/١٢/٢٨ م)، بشأن الموافقة على تعديلات اللائحة التنفيذية لنظام/ضريبة السلع الانتقائية، منشور في جريدة أم القرى، العدد (٥١٣٣)، بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٩ م.

⁶ المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية

⁷ المادة (٣) من الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية

⁸ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، قرار محافظ الهيئة رقم (٨٧٢-٩٩-١٤٤٧)، الصادر لاعتماد نطاق وتعريف السلع الانتقائية بما يشمل تحديد مفهوم منتجات التبغ وربطها بأصناف التعرفة الجمركية ذات الصلة، وتعريف مشروبات الطاقة (بما في ذلك الصور القابلة للتحويل إلى مشروب)، وتعريف المشروبات المُحلّاة وبيان نطاق خضوعها عند احتوائها على سكر مضاف أو محليات أخرى وفق الضوابط، منشور في جريدة أم القرى، العدد (٥١٣٥)، بتاريخ ٢٠٢٦/٠١/٠١ م.

⁹ المرجع نفسه البند ثالثاً.

¹⁰ المرجع نفسه البند رابعاً.

¹¹ المرجع نفسه البند سابعاً.



السلبية على الصحة الإنسانية. ويرجع ذلك إلى التراكم المستمر للمخلفات البلاستيكية، وببطء تحليلها، وما ينتج عنه من انتشار الجسيمات البلاستيكية الدقيقة في السلسلة الغذائية، الأمر الذي يجعل أثارها ممتدة زمنياً وعابرة للحدود.¹² ولا يقتصر هذا الاعتبار على المنتجات البلاستيكية فحسب، بل يمتد كذلك إلى فئات غذائية أخرى ذات محتوى مرتفع من السكر الحر أو الدهون المشبعة أو الصوديوم، حيث تشير المؤشرات الصحية الحديثة إلى الدور المباشر لهذه المنتجات في تفاقم معدلات السمنة والأمراض غير السارية. ومن ثم، فإن قصر الضريبة الانتقائية على المشروبات المحلاة وحدها قد لا يعكس بصورة كاملة حجم الإشكال الصحي المرتبط بأنماط الاستهلاك الغذائي المعاصر.¹³ ويعكس هذا الاتجاه تصوراً أوسع لدور الضريبة الانتقائية، يقوم على إدماج التكلفة الصحية والبيئية ضمن القرار الاستهلاكي، بما يسهم في توجيه السلوك نحو بدائل أكثر استدامة، ويحقق قدرًا أكبر من التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية ومتطلبات حماية الصحة العامة والبيئة، وذلك انسجاماً مع المبادئ الحديثة للاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة لذلك ندعو المنظم السعودي بأن يوسع نطاق الضريبة الانتقائية ليشمل مزيد من السلع الضارة.

ثانياً: معدلات الضريبة

أقرّ المنظم معدلات محددة للضريبة الانتقائية بحسب طبيعة كل سلعة من السلع الخاضعة، فجعل على منتجات التبغ ومشتقاته معدلًا قدره (١٠٠٪)، كما فرض المعدل ذاته (١٠٠٪) على مشروبات الطاقة، ومدّ نطاق النسبة (١٠٠٪) كذلك إلى أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية وما يماثلها، وإلى السوائل المستخدمة في تلك الأجهزة والأدوات. ويُفهم من هذا الاتجاه التشريعي أن المنظم قد عمد إلى تغليب العبء الضريبي على السلع الأشدّ أثرًا على الصحة العامة أو المرتبطة بسلوكيات استهلاكية عالية الخطورة، بما ينسجم مع الغاية الجوهرية للضريبة الانتقائية بوصفها ضريبة تستهدف السلع محلّ الضريبة لاعتباراتٍ تتصل بالحد من استهلاكها إلى جانب تحقيق الإيراد.

ويلاحظ في هذا السياق أن المنظم لم يسلّك مسلكاً واحداً في تحديد السعر الضريبي، إذ لم يقف عند السعر النسبي فحسب، وإنما مزج بينه وبين السعر النوعي بحسب ما تقتضيه طبيعة الوعاء الضريبي وقابلية السلعة للقياس. ففي حين أخضع التبغ ومشتقاته، ومشروبات الطاقة، وأجهزة التدخين الإلكترونية وسوائلها لمعدل نسبي ثابت مقداره (١٠٠٪)، فإنه بالنسبة للمشروبات المحلاة لم يقرر نسبة مئوية، بل اعتمد نظام شرائح بسعر نوعي يُحتسب "لكل لتر" على النحو الآتي: الشريحة الأولى (٠) ريال/لتر، الشريحة الثانية (٠) ريال/لتر، الشريحة الثالثة (٠,٧٩) ريال/لتر، الشريحة الرابعة (١,٠٩) ريال/لتر. وذلك اعتباراً من يناير ٢٠٢٦ وهو ما يدل على أن المنظم في المشروبات المحلاة قد راعى فكرة "التدرج" وربط العبء الضريبي بحجم الاستهلاك (اللتر) وفق شرائح مقررّة، بما يحقق قدرًا أعلى من الدقة والملاءمة في تقدير الضريبة مقارنةً بالاكتفاء بسعر نسبي عام.¹⁴ كما يُستفاد من تفاوت الأسلوب بين السعر النسبي والسعر النوعي أن المنظم قد أراد موازنة آلية التسعير مع الغاية التنظيمية للضريبة الانتقائية: فالسعر النسبي المرتفع (١٠٠٪) يحقق أثراً مباشراً في رفع كلفة اقتناء السلع الأعلى ضرراً، بما يسهم في تقليص الطلب عليها أو الحد من التوسع في استهلاكها. أما في المشروبات المحلاة، فقد أتاح نظام الشرائح مساحةً لتطبيق عبء ضريبي تدريجي وفق معيار الكمية (لكل لتر) ضمن شرائح، بما يمنح السياسة الضريبية مرونةً أكبر في توجيه الاستهلاك دون إحداث أثرٍ فجائي أو مُنقل على جميع أنماط الاستهلاك بذات الدرجة.

وخلاصة القول إن المنظم قد انتهج سياسة تسعير ضريبي تقوم على: (١) زيادة المعدل النسبي على السلع ذات المخاطر الصحية المرتفعة أو التي تستوجب كبحاً تنظيمياً واضحاً، (٢) اعتماد سعر نوعي شرائحي في المشروبات المحلاة تحقيقاً للتدرج والملاءمة.

ثالثاً: وعاء ضريبة السلع الانتقائية

الثابت في فقه المالية العامة والنظم الضريبية أن وعاء الضريبة يُمثّل "محلّها" أو "مادتها" التي تدور معها وجوداً وعدماً؛ فهو الأساس الموضوعي الذي تُفرض الضريبة على ضوئه، ويُقاس عليه نطاق الالتزام الضريبي وحدوده. وبعبارة أدق، فإن الوعاء الضريبي هو القيمة أو الكمية أو الواقعة المالية التي يعترف بها النظام بوصفها قابلة للخضوع للضريبة، فينقذ على أساسها حق الخزنة العامة في الاقتضاء، ويقوم في مواجهتها التزام المكلف بالأداء وفقاً للقواعد المقررة نظاماً.

¹² Preece, R. (2019). Excise tax reforms across ASEAN since the start of its Economic Community. *World Customs Journal*, Vol. 13, No. 1, pp. 9–10

¹³ Preece, R. (2019). Excise tax reforms across ASEAN since the start of its Economic Community. *World Customs Journal*, Vol. 13, No. 1, pp. 3–6, World Health Organization, Fiscal policies for diet and the prevention of non-communicable diseases, Geneva, 2016, p. 19.

¹⁴ قرار مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك رقم (٢٥٠٠٦٠٦)، المادة الثانية، مرجع سابق،



وقد عرفت اللائحة - في مادتها الأولى - الوعاء الضريبي بأنه: «الوعاء الضريبي: قيمة السلع الانتقائية التي يتم احتساب الضريبة عليها وفقاً للفقرة (١) من المادة الرابعة من هذه اللائحة، وتتمثل في القيمة الأعلى من أيٍّ من الأسعار التالية، غير شاملة للضريبة المستحقة وضريبة القيمة المضافة:

(١) سعر بيع التجزئة، الذي يتم تحديده وفق أحكام هذه اللائحة من قبل المستورد أو المنتج أو أي شخص آخر يطرح سلعة انتقائية للاستهلاك في المملكة.

(٢) سعر بيع التجزئة المرجعي، الذي تحدده الهيئة لأغراض الضريبة.

(٣) السعر المعياري للسلع الانتقائية، الذي يُحدّد بشكل دوري بين الجهات الضريبية في دول المجلس وفقاً لأحكام الاتفاقية.». والملاحظ من هذا التعريف أن النظام قد اعتد بالقيمة السوقية للسلع الانتقائية عند طرحها للبيع بالتجزئة بغض النظر عما يتحملة المستهلك فعلياً من أموال في سبيل الحصول عليها؛ إذ يُضاف إلى هذا السعر - عملياً - الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة بجانب بعض التكاليف أو المصاريف الأخرى.

من ناحية أخرى يجب على الشخص الملزم بسداد الضريبة تقديم دليل لإثبات صحة سعر بيع التجزئة المصرح به، وإلا كان للهيئة أو لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك رفض الأسعار التي استُخدمت لحساب الضريبة المستحقة وتحديد السعر الصحيح وفقاً لأحكام اللائحة؛ وهذا مع مراعاة الأحوال التي تقوم فيها الهيئة بتحديد المعايير التي يتم بناءً عليها احتساب سعر بيع التجزئة لبعض السلع، كـ بعض أنواع المركبات أو المساحيق أو الجل أو لمستخلصات.¹⁵

رابعاً: حساب الضريبة المستحقة

تُحتسب الضريبة الانتقائية على السلع الخاضعة لها من خلال تطبيق معدلات الضريبة المقررة لكل سلعة انتقائية وفق المنهج الذي حدّته اللائحة. ويُطلق على القيمة التي تُطبق عليها معدلات الضريبة اسم «الوعاء الضريبي»، وهو الأساس الذي تُقاس عليه الضريبة المستحقة. وبوجه عام، يرتبط تحديد منهج الاحتساب بنوع السلعة الانتقائية وما إذا كانت من السلع التي تُحتسب ضريبته على أساس القيمة، أو من السلع التي تُحتسب ضريبته وفق منهج حجمي متدرّج.

الاحتساب على أساس القيمة نصت المادة الرابعة على أن الضريبة المستحقة على السلع الواردة في الفقرات (أ) و(ب) و(د) و(هـ) من المادة الثانية السلع الآتية للضريبة الانتقائية: منتجات التبغ، ومشروبات الطاقة، وأجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية وما يماثلها، والسوائل المستخدمة في تلك الأجهزة والأدوات وما يماثلها. كما

تُحتسب من خلال تطبيق «معدل الضريبة المقرر لكل سلعة» على «وعائها الضريبي». وبذلك يقوم حساب الضريبة بالنسبة لهذه الفئات على عنصرين: الوعاء الضريبي من جهة، ومعدل الضريبة المقرر للسلعة من جهة أخرى. وتُصاغ معادلة الاحتساب هنا على النحو الآتي:

الضريبة المستحقة = الوعاء الضريبي × معدل الضريبة المقرر للسلعة.

ويُفهم من طبيعة هذا النموذج أنه نموذج «قيمي» يتمحور حول الوعاء الضريبي بوصفه قيمة تُطبق عليها النسبة أو المعدل. ويقع على عاتق الشخص الملزم بسداد الضريبة واجب الإفصاح عن القيمة الصحيحة للوعاء الضريبي، باعتبار أن أي خطأ في تحديد الوعاء يفرض بالضرورة إلى خطأ في مقدار الضريبة المستحقة.

الاحتساب الحجمي المتدرّج للمشروبات المُحلّاة ميّزت المادة ذاتها المشروبات المُحلّاة بتقسيمها إلى أربع شرائح وفق محتواها من السكر الإجمالي لكل (١٠٠) مليلتر من المشروب الجاهز للشرب: شريحة خالية من السكر (محليات صناعية فقط)، وشريحة منخفضة السكر (أقل من ٥ جرام/١٠٠ مل)، وشريحة متوسطة السكر (من ٥ إلى ٧,٩٩ جرام/١٠٠ مل)، وشريحة مرتفعة السكر (٨ جرام/١٠٠ مل فأكثر).

وتنبني أهمية هذا التصنيف على أنه هو الذي يحدد الشريحة الواجبة التطبيق، ومن ثم مقدار الضريبة المستحقة على المشروبات المُحلّاة. تميّزت المشروبات المُحلّاة بمنهج احتساب مختلف نصت عليه المادة الرابعة، قوامه تطبيق «معدل الضريبة المقابل لكل شريحة» على «عدد اللترات المطروحة للاستهلاك» من المشروبات التي تتدرج ضمن تلك الشريحة. وعلى ذلك، لا يكون أساس الحساب هنا الوعاء الضريبي القيمي بالمعنى التقليدي، وإنما يكون أساسه حجمياً يعتمد على اللترات، بعد تحديد الشريحة وفق محتوى السكر.

وتُصاغ معادلة الاحتساب بالنسبة للمشروبات المُحلّاة على النحو الآتي:

الضريبة المستحقة = عدد اللترات المطروحة للاستهلاك × معدل الشريحة (ريال/لتر).

¹⁵ وفقاً لنص المادة (٨) من اللائحة



خامساً: الأشخاص الملزمون بسداد للضريبة المستحقة:

تحدد المادة (٧) من اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية¹⁶ الأشخاص الملزمين بسداد الضريبة المستحقة عند تحقق واقعة الاستحقاق، وبخاصة عند طرح السلع الانتقائية للاستهلاك أو خروجها من "الوضع المعلق للضريبة". ويكتسب هذا التحديد أهميته من طبيعة الضريبة الانتقائية بوصفها ضريبة غير مباشرة تُطبق على سلع محددة ذات آثار سلبية على الصحة أو البيئة، وتتعدد حلقات تداولها بين الاستيراد والإنتاج والتخزين والنقل والإفراج والحياسة، بما يستلزم توزيع المسؤولية على من يملك السيطرة الفعلية أو يتسبب في إدخال السلعة إلى الاستهلاك المحلي.¹⁷

(أ): كل شخص يطرح سلعة انتقائية للاستهلاك (وخاصة المستورد والمنتج خارج الوضع المعلق)

يلزم مستورد السلع الانتقائية خارج وضع معلق للضريبة بالسداد متى ترتب على الاستيراد إدخال السلعة إلى التداول دون تعليق الضريبة، كما تلزم منتج السلع الانتقائية خارج وضع معلق للضريبة إذا قاد إنتاجه إلى طرح المباشر للاستهلاك دون المرور بنظام التعليق. وإلى جانب ذلك، يستوعب النص صوراً أخرى غير نمطية للطرح عبر عبارة جامعة مفادها أن الالتزام يمتد إلى أي شخص آخر يطرح سلعة انتقائية للاستهلاك، بما يمنع التحايل عبر إعادة توصيف الدور الاقتصادي للطرف الفاعل أو التذرع بأنه ليس مستورداً أو منتجاً رغم تحقق أثر الطرح.

(ب): التزام المرخص له بالضريبة في ثلاث حالات

المرخص له هو الشخص الذي تمنحه الهيئة الترخيص اللازم للقيام، أثناء مزاولته نشاطه، بأيٍّ من الأعمال المتعلقة بالسلع الانتقائية، بما يشمل: إنتاجها أو تحويلها أو حيازتها أو تخزينها أو نقلها أو تلقيها، سواء كانت السلع منتجة محلياً أو مستوردة، وذلك داخل مستودع ضريبي مرخص¹⁸

بناء على نص المادة (٧) المرخص له مسؤولية السداد في ثلاث حالات أولها النقل بالمخالفة لحالات التعليق المحددة في اللائحة¹⁹، إذ يفهم من ذلك أن أي نقل خارج المسارات المسموح بها تحت التعليق يُعد قرينة على خروج السلعة خارج الوضع المعلق، بما يبرر انتقال عبء السداد إلى المرخص له. وثانيها التلف الكلي أو الفقد النهائي للسلع الانتقائية ما لم يثبت المرخص له أن ذلك وقع لأسباب خارجة عن إرادته؛ وهي صياغة تُبرز بوضوح عبء الإثبات كوسيلة للحد من إساءة استخدام ادعاءات التلف أو الفقد كستار لتهريب السلع أو تسريبها دون سداد الضريبة. وثالثها الإفراج عن السلع من وضع معلق للضريبة، بوصفه لحظة انتقال السلعة من وضع رقابي استثنائي إلى التداول/الاستهلاك، وهي بطبيعتها واقعة استحقاق تُسند المسؤولية فيها للمرخص له الذي يباشر الإفراج.

(ج): الحائز لسلع انتقائية غير مسددة الضريبة خارج الوضع المعلق

حيازة السلع الانتقائية لأغراض تجارية خارج "الوضع المعلق للضريبة" دون سداد الضريبة تُنشئ أصلاً التزام الحائز بالسداد، ولا يُعفى إلا إذا أثبت عدم علمه بعدم السداد. ويعتبر الحائز عالماً بعدم سداد الضريبة متى وجدت هذه السلع في حيازته التجارية دون أختام ضريبية صالحة ومفعلة، باعتبار الأختام وسيلة رقابية ودليلاً عملياً على نظامية طرح السلعة وسداد الضريبة عليها،²⁰

تجدر الإشارة إلى أن النظام قد قرر مبدأ التضامن في حال تعدد الأشخاص الملزمين بسداد الضريبة الانتقائية، ومن ثم يكون للهيئة مطالبتهم جميعاً بسداد الضريبة المستحقة عليهم أو مطالبة أي منهم بها.²¹

الالتزام بالتسجيل في نظام الضريبة الانتقائية:

يُعد التسجيل لأغراض الضريبة الانتقائية شرطاً نظامياً سابقاً لمباشرة الأنشطة المرتبطة بالسلع الانتقائية، ويُفهم التسجيل بوصفه إجراءً رسمياً يقدم به الخاضع للضريبة أو ممثله النظامي للجهة المختصة، للحصول على صفة "مسجل" وما يترتب عليها من التزامات لاحقة كالإقرار والسداد والخضوع للمراجعة.²²

¹⁶ اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٠١٧-٩-١) وتاريخ ١٤٣٨/٩/٥هـ، جريدة أم القرى، المادة ٧

¹⁷ عبد الستار عبد الحميد محمد سلمى، الوجيز في شرح أحكام تشريعات الزكاة والضرائب في المملكة العربية السعودية وفقاً لأحدث التعديلات، ط٢، دار الإفادة للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص ٤٦٦.

¹⁸ مادة (١): تعريف «المرخص له» من اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية،

¹⁹ المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية.

²⁰ عبد الله الحمود، محاسبة الزكاة والضريبة (الرياض: دار المقدم للنشر والتوزيع، ٢٠٢٥)، ص ٥١٤.

²¹ الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية، الدليل التوضيحي إلى نظام الضريبة الانتقائية، ص ٢٥

²² محمد إبراهيم أحمد الشافعي، "الضريبة الانتقائية: دراسة تحليلية لأحكام وآثار المرسوم بقانون اتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٧"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، مجلد ٦٠، عدد ٢ (يناير ٢٠١٨)، ص ٢٢.



يُعدّ التسجيل الضريبي أداةً أساسية لحصر المكلفين، بما يحّد من التهرب ويرفع الحصيلة، ويُرسّخ العدالة الضريبية عبر إلزام القادرين بالمساهمة في الأعباء العامة. كما أن عدم التسجيل يُخلّ بالتوازن بتحمّل الملتزمين أعباءً أكبر، وقد يدفع انخفاض الحصيلة الدولة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب القائمة بما يزيد العبء على الملتزمين.²³

وقد نصّت المادة (٦) من نظام الضريبة الانتقائية على أن الالتزام بالتسجيل يثبت متى اتجهت إرادة الشخص إلى مزاوله أي من الأنشطة الآتية: استيراد السلع الانتقائية، أو إنتاجها، أو حيازتها تحت وضع مُعلّق للضريبة، على أن يتم ذلك وفق الضوابط والإجراءات التي تحدّدتها اللائحة التنفيذية، وبما يفيد وجود منشأة لها مقر دائم داخل المملكة لمباشرة النشاط.²⁴

ويُقدّم طلب التسجيل إلى الهيئة وفق النموذج المعتمد لهذا الغرض، متضمناً على الأقل—بيانات مقدم الطلب، وبيان الأنشطة المراد مزاولتها وفقاً للمادة (٦)، ونوع السلع الانتقائية التي ستندرج ضمن تلك الأنشطة.²⁵

وفي جميع الأحوال، إذا تخلف أي شخص ملزم بالتسجيل عن تقديم الطلب، جاز للهيئة تسجيله من تلقاء نفسها دون طلب منه شريطة إشعاره بذلك، ويبدأ نفاذ التسجيل من التاريخ الذي نشأ فيه التزامه بالتسجيل.²⁶

يلتزم الشخص الخاضع لضريبة السلع الانتقائية—الذي تم تسجيله—بأن يشعر الهيئة كتابةً عند وقوع أي تغيير يطرأ على البيانات أو المعلومات الواردة في طلب التسجيل، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً من تاريخ حدوث التغيير، وذلك في الحالات التي يتعذر فيها الإشعار بهذه التغييرات قبل وقوعها. وفي جميع الأحوال، تتمتع الهيئة بسلطة تقديرية واسعة في شأن تعديل التسجيل أو إلغائه بحسب مدى تأثير التغييرات الواقعة على بيانات طلب التسجيل، كما يجوز إجراء تعديل التسجيل—بحسب ما تقرر اللوائح والإجراءات المعتمدة—من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة.²⁷

لا تملك الهيئة إلغاء التسجيل إلا في حالتين واردتين على سبيل الحصر:²⁸

الأولى، أن يتقدم المسجل إلى الهيئة بطلب كتابي على النموذج المعتمد لهذا الغرض يتضمن رغبته في إلغاء تسجيله لأسباب جديدة، ويُعد من أبرز تلك الأسباب إلغاء ترخيص المستودع الضريبي المملوك له، على أن يشتمل الطلب—كحد أدنى—على بيانات المسجل بما في ذلك رقم تسجيله لأغراض الضريبة الانتقائية، وكذلك المعلومات المتعلقة بترخيص المستودعات الضريبية الخاصة به.

والثانية، إذا لم يزاول المسجل النشاط محل التسجيل لمدة سنة تُحسب من تاريخ التسجيل، أو من تاريخ التوقف عن مزاوله النشاط بحسب الأحوال.

وفي كلتا الحالتين، يتعين على الهيئة إبلاغ المسجل كتابةً بقرار إلغاء التسجيل.

المبحث الثاني أحكام فرض ضريبة السلع الانتقائية

أولاً: الحالات التي تستحق فيها الضريبة على السلع الانتقائية

لا يكفي لقيام دين الضريبة مجرد صدور تشريع يقررها، وإنما يلزم—فضلاً عن ذلك—تحقق الشروط والوقائع التي اشترطها نظام الضريبة لنشوء الالتزام بها. وبعبارة أدق، لا ينشأ دين الضريبة في ذمة المكلف إلا عند تحقق الواقعة المنشئة للضريبة؛ إذ يقوم بين الدين الضريبي وتلك الواقعة ارتباطاً وثيقاً وجوداً وعدماً، فلا قيام للدين ابتداءً إلا بتوافر الواقعة المنشئة، وينتفي بانقائها.²⁹

ويقصد بـ الواقعة المنشئة للضريبة: الحدث أو التصرف أو النشاط الذي عيّنه المنظم صراحةً، والذي يترتب على تحققه—بحسبان توافر شروطه النظامية—نشوء دين الضريبة في ذمة المكلف.³⁰

وتتباين الواقعة المنشئة للضريبة تبعاً لاختلاف نوع الضريبة وطبيعتها ووعائها؛ إذ تتمثل الواقعة المنشئة لضريبة الدخل في تحقق الدخل أو الربح الخاضع للضريبة عند انقضاء الفترة الضريبية وفقاً لآلية تحديد الوعاء. في حين أن الواقعة المنشئة للالتزام سداد الضريبة الانتقائية تتمثل في إجراء طرح السلع الانتقائية للاستهلاك على النحو الذي حدده النظام واللائحة ذات الصلة.

²³ . حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٣٩٠-١٤٣٠ هـ / ١٩٧٠-٢٠٠٩ م)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٣٢ هـ، ص ٧٥.

²⁴ المادة ٦ من اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية، نظام الضريبة الانتقائية،

²⁵ المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية، نظام الضريبة الانتقائية،

²⁶ الفقرة ٥ من المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية،

²⁷ المادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية.

²⁸ المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية

²⁹ الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية - الدليل التوضيحي إلى نظام الضريبة الانتقائية ص ٣١.

³⁰ إبراهيم عبد العزيز النجار، أحكام الواقعة المنشئة للضريبة على القيمة المضافة: دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع ٤٨ (أكتوبر ٢٠١٨)، ص ٣٠١.



تُعَدّ واقعة طرح السلع الانتقائية للاستهلاك³¹ هي الواقعة المنشئة للالتزام بسداد الضريبة الانتقائية؛ ومن ثمّ تستحق الضريبة وتقوم في ذمة المكلف من تاريخ تحقق هذه الواقعة، أي من تاريخ طرح السلع للاستهلاك.

وقد تناول النظام بيان المقصود بـ "طرح السلع الانتقائية للاستهلاك"، فأخذ في تحديده بذات الصور المنصوص عليها في المادة (٤) من الاتفاقية الموحدة. واستكمالاً لذلك، حدّدت المادة (٥) من اللائحة التنفيذية الحالات التي تُعَدّ فيها السلع الانتقائية مطروحة للاستهلاك؛ ومن ثمّ تستحق الضريبة عليها متى تحققت أيّ من الحالات الآتية³²:

١. إنتاج السلع الانتقائية داخل المملكة خارج وضع مُعلّق للضريبة.
٢. استيراد السلع الانتقائية إلى المملكة ما لم تكن في وضع مُعلّق للضريبة.
٣. الإفراج عن السلع الانتقائية من أي وضع مُعلّق للضريبة.
٤. حيازة السلع الانتقائية خارج أي وضع مُعلّق للضريبة دون أن تكون الضريبة المستحقة عليها قد سُدّدت.
٥. التلف الكلي للسلع الانتقائية أو فقدانها وهي في وضع مُعلّق للضريبة، ما لم يُثبت المرخص له أن الفقد أو التلف قد وقع لأسباب خارجة عن إرادته.

وبناءً عليه، فإن تحقق أيّ من الوقائع المشار إليها يُعَدّ طرحاً للاستهلاك بالمعنى النظامي، ويترتب عليه نشوء واستحقاق الضريبة الانتقائية وفقاً للأحكام النظامية ذات الصلة.

ثانياً: الحالات التي يجوز فيها تعليق الضريبة على السلع الانتقائية

يُعد إدخال السلع الانتقائية ضمن «وضع مُعلّق للضريبة» إجراءً نظامياً يترتب عليه تأجيل استحقاق الضريبة على تلك السلع إلى مرحلة لاحقة، وذلك إلى حين الإفراج عنها من الوضع المعلق للضريبة، بما يعني انتقال نقطة الاستحقاق من لحظة الاستيراد/الإنتاج إلى لحظة الإفراج والطرح للاستهلاك داخل المملكة.³³

كما قد يترتب على إدخال السلع الانتقائية تحت الوضع المعلق عدم استحقاق الضريبة عليها مطلقاً في بعض الأحوال، وذلك متى لم يتم الإفراج عن تلك السلع داخل المملكة، وتم تصديرها مباشرة إلى خارجها دون طرحها للاستهلاك المحلي، باعتبار أن الواقعة المنشئة للاستحقاق (الإفراج/الطرح للاستهلاك) لم تتحقق داخل الإقليم.

وتعدد تشريعات الضريبة الانتقائية صور الأوضاع المعلقة بما يتناسب مع الأنشطة التجارية وتدفقات السلع عبر سلسلة التوريد، وتختلف تلك الصور بحسب موقعها من السلسلة وبحسب مسار انتقال السلع.

تعريف الوضع المعلق للضريبة عرفت اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية (الوضع المعلق للضريبة) بأنه: «الوضع الذي يعلق فيه استحقاق الضريبة على السلع الانتقائية». أي إنه الحالة التي لا يكون فيها المكلف بسداد الضريبة ملزماً بذلك إلا بعد الخروج منها.³⁴

حيازة السلع في مستودعات ضريبية:

المستودع الضريبي هو المكان الذي يصرّح فيه للمرخص له بالتعامل مع السلع الانتقائية (إنتاجاً أو تحويلاً أو حيازة أو تخزيناً أو تلقياً)، سواء كانت محلية أو مستوردة، دون استحقاق الضريبة فوراً لكونها في وضع مُعلّق للضريبة، وذلك طبقاً للمادة (١) من اللائحة التنفيذية³⁵.

* ويشترط لمنح الترخيص لهذا المكان كمستودع ضريبي توافر الشروط الآتية:

(أ): إذا كان المكان مُعَدّاً لتخزين، أو لتلقي السلع الانتقائية - أي لا تُنتج فيه هذه السلع - فيشترط فيه الآتي³⁶:

١. إذا كان متوسط كمية السلع الانتقائية التي يحوزها خلال مدة (١٢) شهراً تتجاوز أيّاً من الآتي:
 ١. ٢,٥ مليون لتر من مشروبات الطاقة أو المشروبات المحلاة.
 ٢. ٥٠٠ مليون سيجارة أو وحدات فردية أخرى من منتجات التبغ.
 ٣. ٢٥٠ ألف كيلوجرام من منتجات التبغ الأخرى.
 ٤. ٥٠٠ ألف جهاز تدخين إلكتروني أو ما يماثله.
 ٥. ١٢٥ ألف لتر من سوائل أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية وما يماثلها.

31 المادة الثالثة من نظام الضريبة الانتقائية.

32 المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية.

33 هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، «الدليل الإرشادي الخاص بتوسيع نطاق تطبيق الضريبة الانتقائية: التسجيل لأغراض الضريبة الانتقائية وترخيص المستودعات الضريبية»، النسخة الأولى (٢٠١٩)، ص ٢١

34 الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية - الدليل التوضيحي إلى نظام الضريبة الانتقائية، ص ٣٨

35 المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية

36 المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية.



٢. كمية السلع الانتقائية التي يتم نقلها من المملكة تحت الوضع المعلق للضريبة لا تقل عن ٧٠٪ من السلع الانتقائية التي تتم حيازتها في هذا الموقع.

٣. الحصول على تصريح من مجلس الإدارة.

ويخضع لمفهوم المستودع الضريبي - ولو لم تتوافر فيها الشروط السابقة - محلات الأسواق الحرة، وأي أماكن أخرى تحددها الجهات المختصة، وفي كل الأحوال لا تُعد الأماكن التي تُباع فيها السلع الانتقائية مباشرة إلى المستهلكين مؤهلة للحصول على ترخيص مستودع ضريبي.

(ب) يُعد أي شخص يقوم بإنتاج سلع انتقائية اعتباراً من تاريخ نفاذ النظام حائزاً على ترخيص مستودع ضريبي، على أن يقوم بتقديم طلب ترخيص لمستودع ضريبي خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نفاذ اللائحة، وينتهي هذا الترخيص الحكمي إذا رفض طلبه.³⁷

(ج) في كل الأحوال يجب أن يكون لدى المرخص له بمستودع ضريبي نظام إداري لكل مستودع ضريبي يتضمن المعلومات الآتية على الأقل:

● السلع الانتقائية المطروحة للاستهلاك والفواتير المتعلقة بها، أو مستندات النقل في حال نقل السلع الانتقائية في وضع معلق للضريبة.

● السلع الانتقائية المصنعة أو التي تم استخدامها في عملية الإنتاج في المستودع الضريبي.

● السلع الانتقائية التي تم استلامها أو نقلها تحت وضع معلق للضريبة الانتقائية من أو إلى مستودع ضريبي.

(د) أي شرط آخر ترى الهيئة ضرورة توافره ضمن المتطلبات الإدارية للترخيص.

(هـ) يجب ألا يكون طالب الترخيص أو ممثله النظامي في إدارة المنشأة التي يزاول من خلالها نشاطه قد سبقت إدانته بجريمة مالية، وذلك ما لم يكن قد رُد إليه اعتباره، وأن تكون لديه جوانب الأمن والسلامة كافية للحد من الحوادث وفقاً لما تحدده الجهات المختصة

(و) يجب أن يكون طالب الترخيص بوضع مالي سليم ويتم احتساب قيمة الضمان البنكي على أساس مجموع قيمة الكميات التالية وسعر البيع بالتجزئة المرتبط بها:

● كمية السلع الانتقائية المحتجزة داخل المستودع الضريبي خلال شهر ميلادي واحد.

● كمية السلع الانتقائية المطروحة للاستهلاك خلال شهر ميلادي واحد.

● كمية السلع الانتقائية التي وضعت تحت وضع معلق للضريبة خلال شهر ميلادي واحد.

ويحق للهيئة فحص وتفتيش المستودع للتأكد من صحة جميع المعلومات المقدمة وكذلك التأكد من استيفاء المكلف لجميع الشروط المطلوبة.

وفي حال استيفاء المكلف لجميع متطلبات وشروط الحصول على ترخيص مستودع ضريبي وتقديمه لضمان مالي فعلي؛ سيحصل المكلف على رخصة المستودع الضريبي. وتسري صلاحية الترخيص لفترة عام ميلادي واحد اعتباراً من تاريخ الموافقة على الطلب.

أما في حال رفض الطلب؛ فيسحظر على المكلف إنتاج أو تخزين أي سلع انتقائية داخل المستودع. وبالنسبة لمستودعات التخزين، فلا تعتبر السلع الانتقائية تحت وضع معلق للضريبة داخل المستودع.

١) : نقل السلع الانتقائية تحت وضع معلق للضريبة

لا يقتصر أثر الوضع المعلق للضريبة على إنتاج السلع الانتقائية أو حيازتها أو تلقيها داخل المستودع الضريبي فحسب، بل يمتد كذلك إلى إمكان نقل السلع الانتقائية من موقع إلى آخر مع بقاء استحقاق الضريبة معلقاً طوال مدة الحركة.

وتُعد حركة السلع الانتقائية مؤهلة للتنفيذ تحت وضع معلق للضريبة متى كان النقل من أو إلى مستودع ضريبي مرخص، وبحسب مسار انتقال السلع في سلسلة التوريد وتدفعها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر في الحالات الآتية³⁸

● النقل من مستودع ضريبي مرخص داخل المملكة إلى مستودع ضريبي آخر مرخص داخل المملكة.

● النقل من مستودع ضريبي مرخص داخل المملكة إلى نقطة خروج بغرض تصدير السلع إلى خارج أراضي المملكة، بحيث يتم إخراجها مباشرة دون طرحها للاستهلاك المحلي.

● النقل من نقطة دخول (استيراد) داخل المملكة إلى مستودع ضريبي مرخص داخل المملكة، بما يسمح بإيداع السلع تحت التعليق قبل الإفراج عنها وطرحها للاستهلاك

يتحمل المرخص له بمستودع ضريبي الذي قام بإرسال السلع مسؤولية استكمال الإجراءات الرسمية اللازمة كافة المرتبطة بتلك الحركة، وبناءً عليه يُعد المسؤول الأول عن الالتزام بمتطلبات النقل النظامية.

ويمتد نطاق هذه المسؤولية ليشمل تحمل تبعات أي حالة عدم امتثال تقع أثناء عملية النقل وحتى اكتمالها وفقاً للضوابط

³⁷ اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية، المادة ٦٢.

³⁸ اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية، المادة السادسة "٢" الوضع المعلق للضريبة.



المقررة؛ إذ يكون المرخص له المرسل مسؤولاً عن سداد الضريبة الانتقائية المستحقة متى نشأت بسبب تلك المخالفة أو الإخلال، وذلك إلى حين انتهاء النقل على وجه نظام³⁹

الضوابط الإجرائية المعتمدة للنقل:

من ناحية أولى يكون مستند نقل السلع الانتقائية حيث يلتزم المرخص له بمستودع ضريبي، متى رغب في نقل السلع الانتقائية تحت وضع معلق للضريبة، بأن يتقدم بطلب إلى الجهة المختصة للحصول على مستند نقل يُحوّله إجراء الحركة تحت التعليق وفق الضوابط المقررة. ويُعد هذا المستند شرطاً إجرائياً لصحة النقل؛ إذ يتعين إرفاق نسخة ورقية منه مع السلع المنقولة طوال جميع مراحل عملية النقل، بما يتيح التحقق الميداني من نظامية الحركة واستمرارها تحت التعليق وعدم تحولها إلى طرح للاستهلاك أثناء الطريق.⁴⁰

من ناحية ثانية يكون تصريح النقل الشهري حيث يُتاح هذا الخيار عبر النظام حصراً للمكافئين الذين يملكون أكثر من مستودع ضريبي مسجل بأسمائهم. ويُستخدم تصريح النقل الشهري لإقرار عمليات نقل السلع الانتقائية تحت وضع معلق للضريبة بين المستودعات الضريبية العائدة للمرخص له.⁴¹

إذا ظهر تباين بين كمية السلع الانتقائية المثبتة في مستند نقل السلع الانتقائية وبين الكمية الواردة في تقرير التفريغ أو في مستند إثبات التصدير، فإن الفرق يُعامل - حكماً - على أنه كمية تم طرحها للاستهلاك، وبذلك يُعدّ - في نطاق الضريبة الانتقائية - إفراجاً عن تلك الكمية من الوضع المعلق للضريبة. ونتيجة لذلك، تستحق الضريبة الانتقائية على مقدار هذا الفرق، ويكون المرسل المرخص له ملزماً بسداد الضريبة المستحقة عن السلع التي نشأ بشأنها هذا التفاوت.⁴²

يُعدّ الإفراج عن السلع الانتقائية من الوضع المعلق للضريبة، بأي وسيلة كانت، بمنزلة طرح لهذه السلع للاستهلاك، بما يترتب عليه - كأصل عام - استحقاق الضريبة الانتقائية عليها. ولا يقتصر هذا الحكم على الحالات الاعتيادية المتوقعة، بل يمتد كذلك إلى الوقائع الاستثنائية وغير المعتادة التي قد تنطوي على تلف السلع الانتقائية أو فقدانها، سواء وقع ذلك داخل المستودع الضريبي أو أثناء نقل السلع تحت وضع معلق للضريبة.

وتندرج ضمن هذه الوقائع - على سبيل المثال لا الحصر - حالات تعرّض السلع للتلف نتيجة حريق في المستودع الضريبي، أو حدوث عيب صناعي أثناء تصنيع السلع داخل المستودع بما يفرض إلى عدم صلاحيتها، أو تعرّض وسيلة النقل (كالشاحنة) لحادث أثناء نقل السلع الانتقائية تحت وضع معلق للضريبة.

ومع أن الأصل في هذه الحالات أن الضريبة تصبح مستحقة باعتبار الواقعة بمثابة طرح للاستهلاك، فإن التنظيم يجيز - وفق ضوابط محددة - تمكين المرخص له من دفع الاستحقاق الضريبي أو تجنّب إلزامه بالسداد متى توافرت شروط الإعفاء أو الاستبعاد المقررة للحالات التي يثبت فيها أن التلف أو الفقد لم يكن نتيجة فعل إرادي أو تقصير من جانبه.

وعلى وجه الخصوص، إذا وقع تلف كلي للسلع الانتقائية أو فقد نهائي لها أثناء وجودها تحت وضع معلق للضريبة، يلتزم المرخص له بالمستودع الضريبي بإبلاغ الجهة المختصة خلال مدة محددة من تاريخ تحقق التلف أو الفقد، وأن يقدم ما يثبت أن سبب التلف أو الفقد يرجع إلى عوامل خارجة عن إرادته، بما يتيح تقييم الواقعة نظاماً وترتيب أثرها الضريبي وفقاً للقواعد المنظم⁴³

ثالثاً: حالات الإعفاء من الضريبة الانتقائية

الإعفاء من الضريبة الانتقائية:

يُقصد بـ الإعفاء من الضريبة الانتقائية - فيما يتصل بإحدى الأنشطة المحددة - أن الضريبة الانتقائية لا تستحق عند طرح السلع الانتقائية للاستهلاك متى تم ذلك في ظروف أو حالات محددة يقررها النظام واللائحة وما يصدر تنفيذاً لهما. وتتناول حالات الإعفاء المشار إليها⁴⁴.

أ. إعفاء السلع الانتقائية المستوردة من قبل أحد المسافرين القادمين إلى المملكة

فصّنت اللائحة التنفيذية⁴⁵ على إعفاء السلع الانتقائية المستوردة بصحبة المسافرين ضمن أمتعتهم الشخصية من الضريبة الانتقائية يقوم الإعفاء محل البحث على شروط موضوعية وإجرائية متلازمة، تتمثل أهمها فيما يأتي:

١. ورود السلع بصحبة المسافر فعلياً: بحيث تكون ضمن الأمتعة المصاحبة له وقت الدخول إلى المملكة، وليست واردة بطريق الشحن المستقل أو عبر قنوات تجارية.

٢. انتفاء الصفة التجارية: أي ألا تكون الكميات أو طبيعة السلع أو طريقة إدخالها بما يوحي بقصد الاتجار أو التوزيع أو إعادة البيع، وفق معيار تستخلصه الجهة المختصة من الوقائع والقرائن ذات الصلة.

³⁹ اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية، المادة ٣٨ (٣) نقل السلع الانتقائية تحت الوضع المعلق للضريبة.

⁴⁰ المادة ٣٩ (١) مستند نقل السلع الانتقائية تحت الوضع المعلق للضريبة من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية.

⁴¹ المادة ٤٥ (٤) و (٥) تصريح النقل الشهري من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية.

⁴² المادة ٤٤ (٥) من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية.

⁴³ المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية.

⁴⁴ الفصل الخامس إعفاءات من الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

⁴⁵ المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية.



٣. تحقق الإعفاء الجمركي وفق النظام الموحد: إذ يُعد الإعفاء من الضريبة الانتقائية نتيجة مباشرة للإعفاء الجمركي، ويُشترط أن تكون السلع في نطاق السلع التي يجيز النظام الجمركي إعفاءها للمسافرين⁴⁶.

٤. الالتزام بالحدود الكمية المقررة: حيث يجيز نظام الجمارك الموحد إعفاء سلع المسافرين ضمن حدود كمية تختلف باختلاف طبيعة كل سلعة. وعليه، فإن ذات الحدود الكمية المعفاة جمركياً تُعد هي الحدود المعفاة انتقائياً، دون زيادة أو توسع.

ب. محلات الأسواق الحرة:

تُعدّ محلات الأسواق الحرة من المواقع المؤهلة للحصول على ترخيص مستودع ضريبي، وذلك في نطاق تنظيمي يُقرّ أهليتها لهذا الترخيص دون اشتراط متطلبات إضافية مقارنةً بغيرها من المواقع المؤهلة. ويغدو الحصول على الترخيص إلزامياً متى كان المقصود إدخال السلع الانتقائية إلى تلك المحلات دون استيفاء الضريبة عليها، سواءً تم توريدها من السوق المحلي أو تم إدخالها عند الاستيراد إلى المملكة.

وبناءً على ذلك، فإن السلع الانتقائية المخزنة لدى محلات الأسواق الحرة الحائزة على ترخيص مستودع ضريبي تُعامل بوصفها خاضعة لوضع مُعلّق للضريبة؛ أي أنها لم تُعدّ "مطروحة للاستهلاك" بعد، ومن ثم لا ينشأ بشأنها في هذه المرحلة — استحقاق فعلي للضريبة الانتقائية⁴⁷. ويمتاز تنظيم الأسواق الحرة عن غيره من المستودعات الضريبية في كونه يجيز لها — على وجه الخصوص — بيع السلع الانتقائية مباشرةً للمستهلكين⁴⁸ وفق الضوابط المحددة نظاماً.

الأصل أن قيام محل الأسواق الحرة ببيع السلع الانتقائية للمستهلك يُعدّ طرحاً لهذه السلع للاستهلاك؛ وذلك لأن البيع يُفضي إلى الإفراج عنها من الوضع المُعلّق للضريبة، فيتحقق سبب الاستحقاق من حيث المبدأ. غير أن هذا الطرح للاستهلاك قد يندرج ضمن إعفاء من الضريبة الانتقائية متى توافرت شروطه النظامية.

ومن أبرز صور الإعفاء في هذا السياق: إعفاء السلع الانتقائية التي تُباع من محلات الأسواق الحرة إلى مسافرين متجهين لمغادرة المملكة على متن رحلة جوية دولية، شريطة أن تغادر تلك الرحلة خلال أربع وعشرين ساعة من وقت إجراء البيع. ويُقصد بالرحلة الجوية الدولية، في هذا النطاق، الرحلة المباشرة أو غير المباشرة التي تبدأ بإقلاع الطائرة من داخل المملكة وتنتهي بهبوطها خارج المملكة، بما يحقق عنصر "الخروج الدولي" بوصفه مناسطاً للإعفاء.

يقع على عاتق الشخص الحائز لترخيص المستودع الضريبي الخاص بمحل الأسواق الحرة عبء إثبات استحقاق الإعفاء وتحقيق شروطه. وبناءً عليه، يتعين على المرخص له اتخاذ إجراءات تحقق فعالة تشمل — على الأقل — جمع البيانات اللازمة من بطاقة صعود الطائرة الخاصة بالمسافر، والتحقق من وجود حجز صحيح لرحلة جوية دولية تغادر المملكة خلال المهلة الزمنية المحددة للإعفاء.

إذا أخلّ المرخص له بهذه الالتزامات — كأن يمتنع عن جمع البيانات المطلوبة أو يتقاعس عن التحقق من شروط الرحلة الدولية والمدة الزمنية — أو إذا قام ببيع السلع الانتقائية لأي طرف غير المسافر الذي تنطبق عليه شروط الإعفاء، فإن السلع المباعة لا تكون مؤهلة للإعفاء، ويُعدّ البيع في هذه الحالة طرحاً للاستهلاك غير معفى.

ويترتب على ذلك التزام المرخص له بالتصريح عن الضريبة الانتقائية المستحقة وسدادها وفق الآلية المقررة، وذلك من خلال تقديم إقرار ضريبي للجهة المختصة.

ج. الإعفاء للهيئات الدولية .

طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية⁴⁹، مقررّة سريان الإعفاء — وفقاً للضوابط ذاتها — على الهيئات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الدولية، ورؤساء وأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي المعتمدين لدى المملكة.

ويُفهم من البناء النظامي لهذه القاعدة أن الإعفاء لا يُمنح على إطلاقه، بل يظل مقيداً بشرطين حاكمين: صفة الجهة (اعتمادها الرسمي داخل المملكة)، وتحقيق المعاملة بالمثل وفق الإطار الدولي المنظم للعلاقات بين الدول والبعثات الرسمية.

يُعد شرط المعاملة بالمثل الركيزة الأولى لتطبيق الإعفاء على هذه الجهات. وموّد هذا الشرط — بوصفه قاعدة مألوفة في المعاملات الدولية — أن الدولة أو الكيان الذي تتبعه المنظمة أو البعثة الدبلوماسية/القنصلية أو أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي، يجب أن يقرر بدوره إعفاءً مماثلاً من الضرائب للجهات المناظرة التابعة للمملكة في إقليمه، بحسب ما تقرره الالتزامات المتبادلة.

⁴⁶ وهي كما يلي:

١. لا يزيد عدد السجائر الخاضع للإعفاء عن ٢٠٠ سيجارة.

٢. لا تزيد كمية منتجات التبغ الأخرى الخاضع للإعفاء عن ٥٠٠ جرام.

٣. لا تزيد كمية المشروبات الغازية الخاضعة للإعفاء عن ٢٠ لتراً.

٤. لا تزيد كمية المشروبات الخاضعة للإعفاء عن ١٠ لتراً.

⁴⁷ المادة السادسة والعشرون، «شروط منح ترخيص المستودع الضريبي» من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية

⁴⁸ المادة السابعة والأربعون، «إعفاء السلع الانتقائية التي تم بيعها للمسافرين على رحلة اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية دولية»، من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية

⁴⁹ المادة الثامنة والأربعون من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية،



رابعاً: حالات استرداد الضريبة الانتقائية

يجوز طلب استرداد الضريبة المسددة في أي من الحالات التالية المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من اللائحة التنفيذية):

١. استرداد الضريبة المسددة بالزيادة

- قد يحدث أن يكون مبلغ الضريبة الانتقائية المسدّد أكبر من مقدار الضريبة المستحقة فعلياً. ويعزى ذلك -على سبيل المثال- إلى تقديم الشخص المكلف بسداد الضريبة تصريح استيراد أو إقراراً ضريبياً متضمناً بيانات غير صحيحة، بما يؤدي إلى احتساب الضريبة المستحقة بقيمة تتجاوز قيمتها النظامية.⁵⁰

٢. استرداد الضريبة المتعلقة بالتصدير

تلتزم الهيئة برّد الضريبة الانتقائية المسددة عن السلع الانتقائية التي يتم نقلها أو تصديرها إلى خارج المملكة، متى استوفت معاملة النقل/التصدير شروط الاسترداد المقررة نظاماً.

يجوز لكلّ من الأشخاص المسجلين لأغراض تجارية في أي دولة عضو، وكذلك الأشخاص الذين يزاولون نشاط التصدير، التقدّم بطلب استرداد الضريبة الانتقائية وفقاً للإجراءات والضوابط المعتمدة.⁵¹

٣. استرداد الضريبة المعفاة

- على الهيئة رد الضريبة التي تم سدادها على السلع الانتقائية التي قد تكون طرحت للاستهلاك إذا كان المستهلك يستحق الإعفاء وفق النظام.

- يجوز للهيئات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الدولية ورؤساء وأعضاء الهيئات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدين لدى الجهات المختصة في المملكة أن يتقدموا بطلبات لاسترداد الضريبة الانتقائية⁵²

خامساً: خصم ضريبة السلع الانتقائية المستخدمة في الإنتاج

يجوز للمرخص له بمستودع ضريبي خصم الضريبة الانتقائية المسددة عن السلع الانتقائية التي استُخدمت كمواد أولية في إنتاج سلع انتقائية أخرى خاضعة للضريبة، سواء كان ذلك بقصد تصدير السلع المنتجة أو طرحها للاستهلاك داخل المملكة، وذلك بشرط احتفاظه بما يثبت واقعة الاستخدام وبما يثبت سداد الضريبة محل الخصم.

ويُجرى الخصم ضمن الإقرار الضريبي الخاص بالمستودع الضريبي الذي تم فيه استخدام تلك السلع كمواد أولية، وذلك عن الفترة الضريبية التي وقع خلالها الاستخدام، ويجوز إجراء الخصم في أي إقرار لاحق، على ألا يتجاوز ذلك مدة أربع وعشرين شهراً تقويمياً من تاريخ طرح السلع المستخدمة كمواد أولية للاستهلاك داخل المملكة

ولا يُقبل خصم الضريبة المسددة على السلع الانتقائية إذا استُخدمت في إنتاج سلع غير خاضعة للضريبة ولا ينطبق عليها وصف السلع الانتقائية⁵³

الخاتمة:

تؤكد هذه الدراسة أن النظام السعودي للضريبة الانتقائية يقوم على بنية تنظيمية تستهدف سلعاً محددة ذات آثار صحية/بيئية، وترتبط الاستحقاق الواقعة طرح السلع للاستهلاك بوصفها الواقعة المنشئة للضريبة، بما يضمن اتساقاً منطقيّاً بين نطاق الخضوع وأحكام الاستحقاق.

كما يتضح أن تعريف السلع الانتقائية اتخذ بعداً فنياً داعماً للتطبيق، عبر قرارات تنظيمية تُحكم نطاق التعاريف وتساعد على توحيد التصنيف والحد من التكييف المختلف للسلع محل الضريبة.

وفي جانب الوعاء، اعتمد المنظم قاعدة “الأعلى” بين سعر التجزئة والسعر المرجعي والسعر المعياري، بما يعزز حماية الوعاء من التخفيض المصطنع ويقوي كفاءة التحصيل، مع بقاء الحاجة إلى مزيد من الضبط الإجرائي لمعايير التحقق للحد من المنازعات.

وتبرز التحديثات التنظيمية النافذة ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢٦ باعتبارها نقلة نوعية، ولا سيما انتقال احتساب ضريبة المشروبات المُحلاة إلى نهج شرائحي حجمي مرتبط بمحتوى السكر، بما ينسجم مع البعد الوقائي للضريبة الانتقائية.

نتائج الدراسة:

أولاً: يأتي تبني المملكة العربية السعودية للضريبة الانتقائية ضمن توجه مالي وتنظيمي أوسع يهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة وتعزيز متانة المالية العامة واستدامتها، وذلك بالتوازي مع دعم السياسات الصحية والوقائية الرامية إلى الحد من تداول السلع ذات الأثر السلبي على الصحة العامة.

⁵⁰ المادة ٥١ (٣) من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية.

⁵¹ المادة ٩ (١) من الاتفاقية والمادة ٥٢ من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية.

⁵² المادة ٤٨. من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية.

⁵³ المادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية للضريبة الانتقائية بعد تعديلها



ثانياً: تنسم الضريبة الانتقائية في المملكة بتعدد مقاصدها ووظائفها؛ إذ لا تنحصر غاياتها في تعظيم الحصيلة الإيرادية، وإنما تمتد لتؤدي دوراً تنظيمياً مؤثراً في توجيه الأنماط الاستهلاكية والحد من الطلب على السلع الضارة بالصحة أو البيئة، بما ينسجم مع طبيعتها كضريبة "انتقائية" تُفرض على سلع بعينها دون غيرها.

ثالثاً: تتميز الضريبة الانتقائية في التنظيم السعودي بعدد من الخصائص الجوهرية؛ من أبرزها كونها ضريبة غير مباشرة تُفرض على فئات محددة من السلع، وأن منهج احتسابها لا يقتصر بالضرورة على نسبة مئوية ثابتة في جميع الحالات، بل قد يعتمد أساليب متعددة وفق طبيعة السلعة، سواءً على أساس قيمي أو حتمي أو وفق ضوابط احتساب مختلفة. كما يرتبط استحقاقها بواقعة الطرح للاستهلاك.

رابعاً: يتسم التنظيم السعودي للضريبة الانتقائية – في مجمله – بدرجة ملحوظة من الانضباط التشريعي والتنظيمي، من حيث وضوح تحديد العناصر الأساسية للضريبة، بما في ذلك تحديد السلع الخاضعة، ووعاء الضريبة، وواقعة الاستحقاق، وآليات التعليق أو المعاملة الخاصة في بعض الحالات. وقد تعزز هذا الانضباط عبر تحديثات تنظيمية متتابعة تستهدف تحسين التطبيق ورفع كفاءته، ولا سيما التعديلات التي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٦.

خامساً: اتجه المنظم السعودي في تحديد نطاق السلع الخاضعة للضريبة الانتقائية إلى التركيز على السلع الأكثر ارتباطاً بالمخاطر الصحية والسلوكية، مثل منتجات التبغ، ومشروبات الطاقة، والمشروبات المُحلاة، وأجهزة التدخين الإلكتروني وسوائلها. ويفهم من ذلك أن نطاق الضريبة يظل موجهاً إلى سلع محددة بعينها، ولا يمتد – من حيث الأصل – إلى عموم السلع الاستهلاكية الأساسية، بما يقلل من احتمالية انتقال العبء الضريبي إلى السلع الضرورية.

سادساً: أقر التنظيم السعودي حالات للإعفاء والاسترداد والخصم في نطاقات محددة، وبوجه خاص ما يرتبط بتصدير السلع أو بيع بعض الحالات التي يقتضيها منطق العدالة الضريبية وتقادي ازدواج العبء، فضلاً عن تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية كالتصدير.

التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة تبني نهج توسعي منضبط في تحديد نطاق تطبيق الضريبة الانتقائية، بحيث لا يظل مقصوراً على السلع الخاضعة لها حالياً، وإنما يمتد ليشمل منتجات أخرى ثبت علمياً أن لاستهلاكها أو تداولها آثاراً سلبية جسيمة على الصحة العامة أو البيئة. وفي هذا الإطار، تبرز المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام بوصفها من أكثر السلع إلحاحاً للإدراج ضمن نطاق الضريبة الانتقائية، نظراً لما تشكله من تهديد متزايد للبيئة البحرية والتنوع البيولوجي، فضلاً عن انعكاساتها الضارة على الصحة الإنسانية، نتيجة التراكم المستمر للمخلفات البلاستيكية، وبطء تحللها، وانتشار الجسيمات البلاستيكية الدقيقة في السلسلة الغذائية، بما يجعل آثارها ممتدة زمنياً وعابرة للحدود.

كما توصي الدراسة بتوسيع نطاق الضريبة الانتقائية ليشمل فئات غذائية أخرى ذات محتوى مرتفع من السكر الحر أو الدهون المشبعة أو الصوديوم، وعدم قصر الخسوع على المشروبات المُحلاة فقط، وذلك اتساقاً مع الأدلة العلمية التي تشير إلى الدور المباشر لهذه المنتجات في تفاقم معدلات السمنة والأمراض غير السارية. ويستند هذا التوجه إلى ما أظهرته التجارب الدولية من أن فرض ضرائب انتقائية على البلاستيك أحادي الاستخدام وعلى الأغذية غير الصحية يساهم في خفض مستويات الاستهلاك، ويشجع التحول نحو بدائل أكثر استدامة، فضلاً عن إدماجه للتكلفة الصحية والبيئية ضمن القرار الاستهلاكي، بما ينسجم مع المبادئ الحديثة للاقتصاد البيئي.

كما توصي الدراسة بأن يعمل المنظم السعودي على تقنين مبدأ التكامل بين الضريبة الانتقائية وغيرها من أدوات السياسة العامة، من خلال نصوص أو سياسات تشريعية تُقر صراحة أن الضريبة الانتقائية لا تُعد أداة منفردة، وإنما تمثل جزءاً من منظومة أشمل تشمل تنظيم توافر السلع الضارة، والسياسات الصحية الوقائية، والسياسات البيئية، وبرامج التوعية والتثقيف الاستهلاكي.

وفي هذا السياق، يُقترح تعزيز التنسيق المؤسسي بين الهيئة والجهات الصحية والبيئية ذات الصلة، وربط بعض التعديلات المستقبلية في معدلات الضريبة أو نطاقها بنتائج تقييمات دورية للأثر الصحي والبيئي. ويُساهم هذا النهج في ضمان استدامة الأثر الوقائي للضريبة الانتقائية، ويحول دون تراجع فعاليتها بمرور الوقت نتيجة تكيف الأسواق أو السلوك الاستهلاكي. كما توصي الدراسة ضبط السلطة التقديرية للإدارة الضريبية في تحديد سعر بيع التجزئة مع الإقرار بأهمية اعتماد قاعدة "السعر الأعلى" لحماية الوعاء الضريبي من التخفيض المصطنع، توصي الدراسة بضرورة تقنين معايير ممارسة السلطة التقديرية للإدارة الضريبية عند رفض سعر بيع التجزئة المصرح به من قبل المالك، وذلك من خلال وضع معايير موضوعية ومعلنة لتحديد السعر المرجعي، وإلزام الإدارة بتسبب قراراتها تسبباً فنياً واضحاً.

ويحقق هذا التوجه توازناً دقيقاً بين حماية الحصيلة الضريبية وضمان حقوق المالكين، كما يساهم في الحد من تصاعد المنازعات الضريبية أمام لجان الفصل والجهات القضائية.

كما توصي الدراسة بإجراء مراجعة تشريعية دورية لنطاق الإعفاءات والاستثناءات المقررة في نظام الضريبة الانتقائية، بحيث تُحصر الإعفاءات في الحالات التي تبررها اعتبارات السيادة، أو الالتزامات الدولية، أو متطلبات العدالة الضريبية، مع منع التوسع غير المبرر في الإعفاءات التي قد تُفرغ الضريبة من مضمونها التنظيمي.



١. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، «الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، ٢٠١٦م.
٢. «نظام الضريبة الانتقائية»، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨٦) وتاريخ ١٤٣٨/٨/٢٧هـ، والمنشور في جريدة أم القرى بتاريخ ١٤٣٨/٨/٣٠هـ.
٣. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (١٤٣٨هـ). قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٠١٧/١/٩) بتاريخ ١٤٣٨/٩/٥هـ: اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية. جريدة أم القرى.
٤. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (٢٠١٩). الدليل الإرشادي الخاص بتوسيع نطاق تطبيق الضريبة الانتقائية: التسجيل لأغراض الضريبة الانتقائية وترخيص المستودعات الضريبية (النسخة الأولى).
٥. الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية. (دون تاريخ). الدليل التوضيحي إلى نظام الضريبة الانتقائية.
٦. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (١٤٤٧هـ/٢٥م). قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٥/٠٦/٠٦) بتاريخ ١٤٤٧/٧/٨هـ (الموافق ٢٠٢٥/١٢/٢٨م) بشأن الموافقة على تعديلات اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة السلع الانتقائية. جريدة أم القرى، العدد (٥١٣٣)، ٢٩/١٢/٢٥م.
٧. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (١٤٤٧هـ/٢٦م). قرار محافظ الهيئة رقم (٨٧٢/٩٩/١٤٤٧) بشأن اعتماد نطاق وتعريف السلع الانتقائية (بما يشمل تحديد مفهوم منتجات التبغ وربطها بأصناف التعرفة الجمركية ذات الصلة، وتعريف مشروبات الطاقة بما في ذلك الصور القابلة للتحويل إلى مشروب، وتعريف المشروبات المُحلّلة وبيان نطاق خضوعها عند احتوائها على سكر مضاف أو محليات أخرى وفق الضوابط). جريدة أم القرى، العدد (٥١٣٥)، ١/١٠/٢٠٢٦م.
٨. إبراهيم عبد العزيز النجار. (٢٠١٨، أكتوبر). أحكام الواقعة المنشئة للضريبة على القيمة المضافة: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (٤٨).
٩. حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري. (١٤٣٢هـ). قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٣٩٠-١٤٣٠هـ / ١٩٧٠-٢٠٠٩م). رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
١٠. سلمان ديعج بوسعيد. (٢٠٢١). الضريبة الانتقائية ومدى مشروعيتها: دراسة فقهية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، ١٧(٣).
١١. عبد الله الحمود. (٢٠٢٢). محاسبة الزكاة والضريبة. الرياض: دار المقدم للنشر والتوزيع.
١٢. عبد الستار عبد الحميد محمد سلمى. (٢٠٢١). الوجيز في شرح أحكام تشريعات الزكاة والضرائب في المملكة العربية السعودية وفقاً لأحدث التعديلات (ط ٢). دار الإفادة للنشر والتوزيع.
١٣. محمد إبراهيم أحمد الشافعي. (٢٠١٨، يناير). الضريبة الانتقائية: دراسة تحليلية لأحكام وآثار المرسوم بقانون اتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٧. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، ٦٠(٢).
١٤. هيثم محمد حرمي شريف. (٢٠٢٣). الضريبة الانتقائية في دولة الإمارات العربية المتحدة: ماهيتها - أهدافها - آثارها: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (٨٤). جامعة المنصورة - كلية الحقوق.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Aldeljawy, Ahmed Abdelsabour Abdelkariem. (2025). The Effectiveness of Excise Taxes in Discouraging Harmful Consumption. L' Egypte Contemporaine, 116(558),
2. Hines, James R., Jr. (2007, May 31). Excise Taxes (Office of Tax Policy Research Working Paper No. WP 2007-2). University of Michigan, Ross School of Business, Office of Tax Policy Research.
3. Preece, R. (2019). Excise tax reforms across ASEAN since the start of its Economic Community. World Customs Journal, 13(1), 3-20.
4. World Health Organization. (2016). Fiscal policies for diet and the prevention of noncommunicable diseases: Technical meeting report, 5-6 May 2015, Geneva, Switzerland. Geneva: World Health



المستخلص:

تتناول هذه الدراسة أثر العقيدة اليهودية في الفكر الصهيوني، وتوضح أن مفهوم الصهيونية يكتنفه الغموض؛ فقد تعددت تعريفاته، وتباينت الآراء حول طبيعتها، ما بين كونها حركة سياسية، أو دينية، أو مركبة تجمع بين البعدين معاً. كما تبين الدراسة طبيعة العلاقة بين اليهودية والصهيونية، حيث انقسمت الآراء إلى اتجاهين: الأول يربط نشأة الصهيونية بالفكر الغربي، والثاني يؤكد على الارتباط الوثيق بينهما من خلال التراث والمفاهيم الدينية اليهودية.

وتكشف الدراسة عن أن الحركة الصهيونية وظفت أهم مفاهيم العقيدة اليهودية — وعلى رأسها عقيدة الخلاص والمسيح المنتظر، وعقيدة الاختيار والتفوق اليهودي — وقامت بتوجيهها وتكييفها، بل وتحريفها أحياناً، لخدمة أهدافها السياسية المتمثلة في جمع شتات اليهود، وإقامة دولة لهم في فلسطين، وتعزيز الشعور القومي. كما توضح أن توظيف هذه المفاهيم أدى إلى ظهور خلافات وتباينات داخل الأوساط اليهودية نفسها، بين مؤيد للصهيونية ومعارض لها. وتخلص الدراسة إلى أن الفكر الصهيوني لا يمكن فصله عن خلفيته العقائدية اليهودية، وإن طغى عليه البعد السياسي، مع احتفاظه الدائم بالمرتكزات الفكرية والدينية التي قامت عليها.

الكلمات المفتاحية: الصهيونية – العقيدة اليهودية – الفكر الصهيوني

Abstract:

This study examines the impact of Jewish doctrine on Zionist thought and demonstrates that the concept of Zionism is characterized by a degree of ambiguity, as its definitions have varied and opinions have differed regarding its nature. Some regard it as a political movement, others as a religious movement, while a third perspective views it as a composite phenomenon that combines both political and religious dimensions. The study also explores the relationship between Judaism and Zionism, highlighting two major viewpoints: the first traces the emergence of Zionism to Western intellectual currents, whereas the second emphasizes the close connection between Zionism and Judaism through Jewish religious heritage and doctrinal concepts.

The study further reveals that the Zionist movement employed key concepts of Jewish doctrine—most notably the doctrines of redemption and the awaited Messiah, as well as the doctrine of Jewish chosenness and superiority—and redirected, adapted, as well as at times reinterpreted them to serve its political objectives, including the ingathering of Jews from the diaspora, the establishment of a Jewish state in Palestine, and the strengthening of Jewish national consciousness. The study also demonstrates that the utilization of these doctrinal concepts contributed to the emergence of disagreements and divisions within Jewish communities themselves, between supporters and opponents of Zionism.

The study concludes that Zionist thought cannot be separated from its Jewish doctrinal foundations, even though its political dimension has often predominated. Nevertheless, it continues to retain the intellectual and religious underpinnings upon which it was originally established.

Keywords: Zionism; Jewish Doctrine; Zionist Thought.



تمهيد:

تُعد دراسة الحركة الصهيونية من الدراسات المحورية التي تحظى بأهمية بالغة في إطار الدراسات الفكرية والعقائدية، نظرًا لما تمثله هذه الحركة من دور وتأثير في تاريخ المنطقة والعالم، ولما أثارته - ولا تزال تثيره - من إشكاليات وقضايا شائكة تتداخل فيها الجوانب السياسية بالجوانب الفكرية والعقائدية. وإذا أردنا فهم حقيقة هذه الحركة، وتحليل أهدافها وآليات عملها، فلا بد لنا من العودة إلى الجذور والمصادر التي شكلت الفكر الصهيوني، ووقفت وراء تكوينه وتطوره، وأبرز هذه المصادر وأهمها على الإطلاق هو العقيدة اليهودية، بما تحمله من مفاهيم وتعاليم وتصورات خاصة، شكلت الإطار المرجعي الذي انطلقت منه الحركة، ووظفته لتحقيق غاياتها.

والواقع أن مفهوم "الصهيونية" لم يزل يحيط به قدر كبير من الغموض والضبابة، وقد اختلف الباحثون والدارسون في تحديد ماهيته وطبيعته، وتباينت آراؤهم حول ما إذا كانت الصهيونية حركة سياسية بحتة نشأت في ظل ظروف تاريخية واجتماعية معينة، أم أنها امتداد لتراث ديني وعقائدي ضارب في القدم، أم هي مركب يجمع بين البعدين معًا، ويستفيد من كليهما لتحقيق أهدافه. ويرجع هذا الاختلاف في المقام الأول إلى طبيعة الفكر الصهيوني نفسه، الذي لم ينشأ من فراغ، بل تشكل عبر مراحل تاريخية متعددة، وتأثر بعوامل ومدخلات متنوعة، جعلت منه فكرًا مركبًا معقدًا، يصعب حصره في إطار واحد أو تفسيره من زاوية واحدة.

ومن هنا، تبرز أهمية الكشف عن طبيعة العلاقة بين اليهودية والصهيونية، وتوضيح مدى ارتباط الحركة الصهيونية بالعقيدة اليهودية، وكيف تم توظيف المفاهيم والعقائد اليهودية وتكييفها - بل وتحريفها في كثير من الأحيان - لخدمة الأهداف السياسية والقومية للحركة. فالعقيدة اليهودية بما فيها من مفاهيم كعقيدة "الخلاص" و"المسيح المنتظر"، وعقيدة "الشعب المختار" و"التفوق اليهودي"، وغيرها من المفاهيم الجوهرية، لم تكن مجرد تعاليم دينية تخص حياة اليهود الروحية فقط، بل تحولت في يد الحركة الصهيونية إلى أدوات فكرية وأيديولوجية، استخدمتها لتبرير مشروعاتها، ولجذب الأنصار، ولتسويق أهدافها المتمثلة في جمع شتات اليهود، وإقامة كيان لهم في فلسطين، وتعزيز سيطرتهم ونفوذهم.

وفي مواجهة هذا الارتباط الوثيق، ظهر اتجاهان رئيسيان في الدراسات والبحوث التي تناولت هذه القضية: الاتجاه الأول يرى أن الصهيونية حركة حديثة المنشأ، نشأت في رحم الفكر الغربي الحديث، وتأثرت بالحركات القومية والليبرالية التي سادت أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي، وبالتالي فهي بعيدة كل البعد عن أن تكون امتدادًا للدين أو العقيدة اليهودية، وإنما هي حركة سياسية بحتة استغلت الدين كوسيلة فقط. بينما الاتجاه الثاني يؤكد على أن الصهيونية ما هي إلا امتداد طبيعي وترجمة واقعية للعقيدة اليهودية، وأن الجذور الدينية هي التي شكلت وجدان الحركة، وحددت أهدافها وغاياتها، وأن ما يظهر للعيان من جوانب سياسية ما هو إلا قشور خارجية تخفي وراءها عمقًا عقائديًا راسخًا.

ومن خلال هذا الدراسة، نسعى إلى تقصي الحقيقة، وتوضيح الصورة من خلال دراسة أثر العقيدة اليهودية في الفكر الصهيوني، وبيان كيف تحولت المفاهيم الدينية إلى ركائز أساسية في بناء الفكر الصهيوني، وكيف وظفت الحركة هذه المفاهيم لتشكيل وعي اليهود وتوجيه مسارهم، مع عرض الآراء المختلفة، ومناقشة الأسباب التي أدت إلى هذا الاختلاف، والوقوف على حقيقة التداخل والتكامل بين البعدين الديني والسياسي في الفكر الصهيوني.

كما يأتي هذا البحث استكمالاً لمسيرة الدراسات السابقة، ومحاولة للإجابة على التساؤلات الجوهرية التي تطرحها هذه القضية، وأبرزها: ما حقيقة مفهوم الصهيونية؟ وما طبيعة العلاقة بين اليهودية والصهيونية؟ وما هي أهم المفاهيم والعقائد اليهودية التي أثرت في تكوين الفكر الصهيوني؟ وكيف تم توظيف هذه العقائد وتكييفها لخدمة أهداف الحركة؟ ومدى صحة الادعاء بفصل الدين عن الحركة؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، سنسبر في هذا البحث وفق خطة منهجية، تقوم على تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول مفهوم الصهيونية وطبيعتها، ويوضح العلاقة بين اليهودية والصهيونية، من خلال عرض الآراء المختلفة وتحليلها. بينما يخصص المبحث الثاني لدراسة الأثر اليهودي في الفكر الصهيوني، متناولاً بالتفصيل أهم العقائد اليهودية كعقيدة الخلاص، وعقيدة الاختيار والتفوق، وكيف أثرت هذه العقائد وصيغت لتكون جزءاً من الفكر الصهيوني وأداته في التوجيه والتبرير.

وقد التزمنا في هذا البحث بالمنهج العلمي القائم على الوصف والتحليل والنقد، معتمداً على المصادر والمراجع الأصلية والمعتمدة، كما وردت في الدراسة، حرصاً على الأمانة العلمية، ودقة نقل المعلومات، وتوضيح الحقائق كما هي، دون تحيز أو ميل، سعياً للوصول إلى نتيجة واضحة، وتقديم رؤية شاملة وموضوعية حول موضوع "أثر العقيدة اليهودية في الفكر الصهيوني".



تكتسب الحركة الصهيونية قدرًا كبيرًا من الغموض والضبابية، وقد اختلف الباحثون فيها، وتعددت الرؤى حولها، وإن كانت في بعض الأحيان تختلط فيها المفاهيم، حتى إن البعض وقع في أخطاء فادحة، فبعضهم ألصق بها كل ما هو غريب وشاذ — في الحقيقة — إلا ما هو نادر من التيه والتشرد والظلم والاستبداد... وذلك حين سماها بالأفكار اليهودية، والضلال الخفي.

والعجيب أن اليهود أنفسهم اختلفوا في تحديد هذه الحركة، فمنهم من قال:

"الصهيونية نزعة إنسانية، واليهودية إرث، وكل جدل وليل سوى، والرأي الذي يظهر في حد جديد، والياش ثورات دورية مضحكة في الأفكار العامة" (1)

وآخر منهم قال:

"الصهيونية شعور مُعقد، والاهتمام والفهم لا يأتي إلا بنسبة ضئيلة لخدمة أهدافه، وبنسبة قليلة من مدى انتشارها" (2)

وبناءً على ذلك، فقبل الخوض في أثر اليهودية في الفكر الصهيوني، لا بد من عرض لمفهوم الصهيونية، ومكانتها من الفكرين الديني والسياسي.

من الناحية اللغوية:

يعد مفهوم الصهيونية من المفاهيم الضالة، فقد تعددت التعريفات وتنوعت، ووقع تضارب كبير في بيانها، وإن السبب من التوجهات الفكرية المختلفة التي أسست وصاغت مضمونها لكي تطبقها، وسأحاول جاهداً أن أعرض مفهوم "الصهيونية" في اللغة والاصطلاح، مبيناً الأسباب التي أدت إلى وصولنا إلى نتيجة مرضية، واضحا أن الصهيونية ارتبطت باليهود ارتباط الطبيعة الخبيثة الماهرة، فقد ظهرت وأظهرت المكر والخداع، وتلاعبت بالأفعال لكي تظهر كما لو أنها المثل الأعلى والفضيلة التي يسعى وراءها كل مسؤول ومؤمن.

في البداية، لا بد من معرفة أن كلمة "صهيونية" — بضم الصاد وفتح الهاء — مشتقة من حبل "صهيون" (3). و"صهيون": اسم جبل من الجبال التي عليها مدينة القدس، ويعرف بالجبل المقدس، وقد أطلق اسم صهيون على القدس كلها (4). وقد تبادر إلى ذهن سؤال: هل لفظة "صهيون" عربية أم أعجمية؟

فذهب فريق إلى أنها عربية، أطلقها العرب — أبناء عمومة اليهود والعرب — حينما كان يعربون بنو إسرائيل "كموسى" عليه السلام، ونحو ذلك؛ وهكذا تكون اللغة العربية "عربية" وليست لغة "يهودية"، فأصلها أسماء مدن كبرى في فلسطين القديمة، كما هو معروف حتى تسمية الأماكن العظيمة القديمة (5).

من الناحية الاصطلاحية:

أما من حيث المفهوم الاصطلاحي، فقد تعددت التعريفات باعتبار الاختلاف الديني بين الباحثين، ويمكن حصر أهم الآراء وطبيعتها وغاياتها في ثلاثة آراء رئيسية على النحو التالي (6):

١. الرأي الأول: يرى أن الصهيونية حركة سياسية قومية، ظهرت في خضوعها للحركات القومية الأوروبية، وتأثرت بأفكارها في تحقيق القومية اليهودية.

٢. الرأي الثاني: يرى أصحابه أنها حركة مركبة تجمع بين السياسة والدين، تقيم فكرها على ربطها بالتراث اليهودي الديني؛ لضمان استمرار الدعم المادي والمعنوي لها.

٣. الرأي الثالث: يذهب أصحابه إلى أن الصهيونية عقيدة دينية، تتصل بالعقيدة اليهودية، فهي ثابتة.

وقد ذهب فريق آخر — زعيم الصهيونية — إلى القول:

"إن الصهيونية تعود إلى اليهودية كما أن العودة تعود إلى الوطن اليهودي" (7).

وأما ما يخص الخلاف بين كون الصهيونية سياسية أم دينية، فهو يسير في مهب ريح، وأميل في الأمر إلى الرأي الثاني الذي يعدها سياسية ذات طابع ديني وسياسي متداخل في آن واحد، أما الدين فهو مجرد رداء يُدخل فيه، وسيتبين ذلك في المباحث القادمة.

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الصهيونية بأنها: حركة سياسية تهدف إلى جمع شتات اليهود، وتوطينهم وإقامتهم في فلسطين؛ لإقامة دولة داود عليه السلام، وتأسيس دولة يهودية فيها، تستند في دعائنها إلى الدين اليهودي، وتتميز بالعنصر اليهودي واللغة العبرية، وظهرت في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي على يد تيودور هرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤م)، الذي صاغ فكرته عام ١٨٨٢م في فيينا، ووضع ضمن مخطوطاته "الدولة اليهودية"، وأوجدها على أرض الواقع في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧م (8).

أما الصهيونية كحركة دينية فكرية، فتهدف إلى إبراز العنصر اليهودي من أداء الرسالة من كل أرض المهجر، وتكثير الأعداء، وتعزيز سيطرة العالم الروحي والحضاري والفكري في صهيون؛ فهي أفكار قديمة قدم موسى عليه السلام وتوراته، وتوجد وتوفرت في دين البطارية؛ أي: في دين العبرانيين، أحياء وموتاهم في مصر، وكيف دخولهم مصر (9).



وليس من شأن البحث أن يتطرق إلى الجانب الخارجي للحركة الصهيونية، ولكننا سنكون على بينة من أن الحركة الصهيونية رسمت مخططاتها العدوانية الاستعمارية بمراحلها المبكرة، واستمرت في النمو والتطور والترجيح والتراكم، وصولاً إلى مظاهر الاستعمار والعدوان والاستبداد (10).

المطلب الثاني: العلاقة بين اليهودية والصهيونية

نتضح لنا في هذا المطلب مسألة العلاقة بين اليهودية والصهيونية على النحو التالي:

الرأي الأول: يرى أصحابه أن تاريخ الصهيونية مرتبط بالفكر الغربي المعاصر، والصهيونية جزء لا يتجزأ من تاريخ الحضارة الغربية، وما رافقها من عوارض مرضية أو صحية، ولا صلة لها بتراث اليهود، ولا بالتوراة والمزامير ولا بصهيون ولا بالتاريخ اليهودي (11).

الرأي الثاني: يذهب أصحابه إلى أن اليهودية والصهيونية شيء واحد، وامتداد طبيعي، وأن الخلاص والحراك اليهودي ما هو إلا نتيجة للاضطهاد الذي تعرضوا له في القرون الطويلة، وأن الوحدة الدينية اليهودية نفسها هي التي صنعت هذا الارتباط (12). فيعد الانقلاب الحرامي الخبيث الماهر، الذي وقع على يد الصهاينة — في القدس وغيرها — راح اليهود يبحثون وينشدون ترجمة حيمون هم أنفسهم ضد الهيمنة المترتبة على ذلك الانقلاب الوضعي، فشرعوا في إطلاق أوصال أكاذيب وادعاءات مفادها أنهم يسيئون إليهم العالم الإجماعي، محرصين بغضه أعماهم، وهم بريئون من ذلك الانقلاب، والدعاء لهم وهباء، بل هم طغاة ومجرمون، وتأكيد أعدائهم منهم، وغمزوا في الحقيقة متواطئون معهم، وممدون لهم، ومتعاطفون معهم، ولكنهم يطرون الموقف، فالساحر اليهودي من جهة يتسهم، ومن جهة أخرى يدعو العباء بالجريمة على نطاق واسع، وضمن صفوف أعدائهم، وضمير مأمور (13).

ومن مظاهر الخدعة الخارجية، الادعاءات الكاذبة التي تزعم أن الصهيونية "واليهودية العامة" شيء آخر من الوسائل الخارجية، فقد ثبت أن كل يهودي في العالم وصهيوني ومؤيد للحركة الصهيونية، سواء كان ملتزماً بمبادئ الحركة الصهيونية أم لا، فإنه يأخذ بمبادئ الصهيونية وبرامجها، التي تعود إلى الجذور اليهودية التي اختزلت تعاليمها طابعاً دينياً راسخاً على الرغم من أن هذه الجذور تحوي من المحرمات ما يصد اليهود عن عقيدة موسى عليه السلام وغيره من الأنبياء والمرسلين، عليهم السلام (14).

والحق أن هذين الرأيين يمثلان جانباً من الخلاف حول طبيعة الصهيونية، فلا ينبغي إهمال أي جانب، ولا يمكن إنكار الأثر الغربي في الفكر الصهيوني، ولا يمكن إغفال الزاوية التوراتية والمزامير في الفكر الصهيوني، ولكن الإشكال أن كلاً من الرأيين لم يوف الحق، فالصهيونية استفادت من الفكرين معاً، وهذا ما سيتضح في المبحث القادم بإذن الله تعالى.

المبحث الثاني: الأثر اليهودي في الفكر الصهيوني

يرى بعض المفكرين اليهود أن الحركة الصهيونية تختلف عن غيرها من الحركات القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر، حيث لم تتوفر لها مقومات الحركة القومية من وجود أرض قومية ولغة قومية، ومن هنا فقد سعت الحركة الصهيونية إلى تحقيق هذين الهدفين، وهما: إحياء الوطن اليهودي، وإحياء اللغة العبرية، واعتبارها لغة قومية للشعب اليهودي (15). وحتى تحقيق هذين الهدفين، فقد استخدمت أفكار الصهيونية، وغزتها بالأفكار اليهودية الدينية التي كانت كامنة في اليهودية، كفكرة شعب الله المختار، وفكرة الخلاص والمسيح المنتظر، وغيرها، وظفتها من خلال استغلال الظروف السياسية التي مر بها اليهود من التشرّد والاضطهاد، فجعلت الصهيونية ضرورة تاريخية، وفرعت أفكار الصهيونية إلى جماهير اليهود بداية الضياع (16).

وسوف أشير إلى أهم العقائد اليهودية في الفكر الصهيوني في المطلبين القادمين، ضمناً للفائدة، دون الدخول في تفاصيل تعيق مسار البحث.

المطلب الأول: عقيدة الخلاص اليهودي وأثرها في الفكر الصهيوني

تعد عقيدة "الملك الموعود" — الذي يسمى لدى اليهود بالمسيح المنتظر — من أهم العقائد اليهودية، وهي الفكرة التي سيأتي فيها السيد على العالم، من أهم العقائد اليهودية، وهي الفكرة التي سيأتي في آخر الزمان، حيث الأرض بعد السلام (17). ومدى هذه الفكرة أن اليهود يسيطرون من الضياع والبطالء، ويضوون في مواجهة المفاهيم التي تنهض بفكرة الاختيار، واطلعوا على ما يخلب اللب: **المسيح المنتظر** المنحدر من نسل داود عليه السلام، الذي سيأتي بعد مجيء إيليا، ويجمع شتات اليهود في فلسطين، ويجعل تلك التوراة تنطق بالمفعول في إيليا والعالم (18).

ولا شك أن الصهيونية قد خدعت بهذه الفكرة، فبمغالطتها في إقامة وطن قومي لليهود المشتتين، وقد لعبت دوراً كبيراً في إثارة وخداع اليهود في هذه العقيدة المركزية، أو التي تثير في تضخيمها، وصياغة الرؤية الكونية لديهم. وعلى الرغم من استغلال الصهيونية لهذه الفكرة الدينية اليهودية، فإنها لا تزال اليهود العالم يحرسون عليها، تحقيقاً للأمل الموعود، الذي يحدث حينما يزول الصهيونية، وإن كانوا قد جعلوا الموعود تعبيراً عن رغبة دينية حقيقية تتجه لليهود العالم، ومصادرة الجرائم العكسية.



وقد رحب بعض الباحثين بهذا التفكير، إلى استغلال زعماء الصهيونية لأحداث العالم، في محاولة توفيقية بين أرض الصهيونية وما هو تاريخي يهودي، على الرغم من أن الصهيونية قد شلت الهدف الموعود بإضفاء الدولة الإسرائيلية المحتلة، إلا أن الصهيونية لم تحقق الخلاص المنتظر، ولم تغن عن كرم المسيح المنتظر؛ إذ لا يزال اليهود في العالم في طور الضياع والتشرد⁽¹⁹⁾.

والعجيب أن الصهيونية لم تكتف باستغلال فكرة الخلاص اليهودية، بل تعدت إلى تحريفها، وتوجيهها إلى الثورات بين اليهودي والعالم، بدلاً من أن تكون تعبيراً عن النداء الإلهي بين الإنسان وربه، وبيثور عمومها المسيح المنتظر، من حيث إنسان نقي، وخشوع من سيد وداود، وأشركته إلى كونها فكرة أو رمزاً إلى حرية الإنسان اليهودي الفردية، وربطها بالقومية، أو اتجاه آخر، رمزاً لتحقيق سعادة ورفاه الإنسان اليهودي، والدعاء اليهودية⁽²⁰⁾.

ولا شك أن هذا التفسير قد ابتعد بعقيدة الخلاص اليهودي عن مصادرها، وذلك لسببين، وسبب غالب الأنواع التي تتطلب ضرورة عودة المفهوم الديني لعقيدة الخلاص التي تثير مشاعر الإنسان اليهودي ووجدانه، وكذا يبدو جلياً أن التغيير الذي أدخلته الصهيونية لا يعد مجرد تبديل المفهوم الديني بمفهوم علماني، فالخطورة أعمق من ذلك، خصوصاً أن هناك اتجاهًا يذهب إلى أن الصهيونية هي ذات اليهودية، ولا سبيل للفصل بينهما⁽²¹⁾.

المطلب الثاني: عقيدة التفوق والاختيار اليهودي وأثرها في الفكر الصهيوني

يؤمن اليهود باختيارهم، وأنهم هود، وسادة الشعوب في الأرض، وبارادة علوية كبيرة للبشرية جمعاء، ويفسرون هذا الاختيار الإلهي بأنه تفضيل أكيد، والأصنام تعبدتهم في آخر الزمان، مسيطرين على رقاب العالم، وأما الأمم الأخرى فلا تعدو أن تكون أغراضاً هالكة⁽²²⁾.

واستعان زعماء الصهيونية بهذه الفكرة الدينية، ووظفوها في خدمة مشروعهم العنصري، إلا أن هذه الفكرة تعرضت لضياح شديد، على يد الصهيونية، حينما دعت إلى إزالة الفوارق بين الإنسان اليهودي والعالم، الذي يكشف عن إعطاء اليهودي ما كان طبيعياً له في هذا العالم، ومساواته بغيره من البشر⁽²³⁾.

وهذه الأفكار تعارض التفسير الديني اليهودي، إذ يذهب إلى أنهم مخلوقون من عند الله، ومكانهم فوق البشر، وهكذا رأت الصهيونية، وإذا تساوى مع الغير، فإن حكمة الاختيار تضع، ففكرة الصهيونية تفرق في هذه القضية، حفاظاً على وجودها، وقد تعددت مذاهب الصهيونية، فمنهم "موشيه" يحاول التوفيق بين الاختيار والمساواة، من خلال الدور اليهودي في هذه الحضارة والمدنية، إلى شعوب العالم المختلفة، وأن يكون للجماعة اليهودية مسؤولية الرقي العالمي، وبالتالي فإن الدولة التي ستؤسس تكون لها الدور الفريد بين دول العالم، في المحافظة على الاعتقاد بامتياز اليهودي وتفوقه⁽²⁴⁾.

وحاول "أديا" زعيم المدرسة الروثية في الفكر الصهيوني التأكيد على استمرار عقيدة الاختيار، وذلك من خلال المبادئ الأخلاقية التي أقامتها اليهودية، والتي ترددها في تاريخ البشرية، وذلك لفرص الخلاص عندهم، وتزداد الأخلاقيات اليهودية في مجتمع قومي في فلسطين، لتنشأ أخلاقاً تكون مثلاً للتأديب للعالم⁽²⁵⁾.

وكاد الدولة الإسرائيلية أن تثبت، فأصبح نطاق الحدود التي يدعونها حدوداً للأخلاق بامتياز، ولها الأفكار الرئيسية التي قامت عليها من تهجيرهم في فلسطين، واقتلاعهم من أرضهم.

ويلاحظ أن فكر الحركة الصهيونية في التوفيق بين المساواة والاختيار قد تفوق على العنصرية التي يدعيها الأصنام اليهودية، وقد حطم اليهودي رائداً، وقائداً روحياً للعالم أجمع، ولا شك أن هذا الأمر قد أثر في نفوس الغير، مما أدى إلى زيادة التوتر بين الإنسان اليهودي والعالم.

وقد ذهب بعض اليهود في عقيدة الاختيار تغلواً كبيراً، لليهود على غيرهم من الشعوب، ففي المحيط "الاجتماعي اليهودي" وتبريراً لعدم أسباب الاستمرار في الاحتفاظ بمفهوم الاختيار في العالم اليوم:

١. من الناحية الفكرية والفلسفية: هناك إصرار على أن البشرية لا يمكن أن تفضل جماعة على أخرى، فالله الواحد لا يميز بين شعب وآخر.

٢. على المستوى الأخلاقي: يرمي مفهوم الاختيار إلى الشعور العنصري، الذي يجعل جماعة من البشر تحسب أمماً زعماء العالم، وتهتدي عقائدها إلى الافتخار العنصري، وهذا الرأي بدائية، ولا يمكن أن يوجد في دين صحيح.

ومن المفكرين اليهود المعاصرين "موردخاي كابلان" الذي اعتقد أن فكرة الاختيار فكرة غير معقولة، وهكذا تعب صدّي من الفضيلة، حيث قال:

"إن إيليا له رسالة، لا شك أن مصدرها من الشعوب دوراً هاماً في تاريخ العالم بحكمة إلهية، واستعداداً لها"⁽²⁶⁾.

وفي النهاية، لا يمكن عد الحركة الصهيونية حركة دينية بحتة، ولا تعد في كثير من الأحيان بين مجرد دين، ولا تتباين في طبيعة الحياة اليهودية وعقائدها المختلفة، باستثناء عقيدتي الخلاص والاختيار، ولا تدعو إلى الحفاظ على الموروث الفكري اليهودي، أو إطلاقه على أكيد تدرجه في المكاتب، ولا يمكن اعتبارها سياسية بحتة أو دينية؛ لأنها استثمرت بعض العقائد الدينية اليهودية، وإن لم يكن الدين أصلاً فيها.



وبعد أن وقفنا على الأثر اليهودي في الفكر الصهيوني، يمكن القول: إن الحركة الصهيونية كانت انتقائية في نظرتها للعقائد اليهودية، فقد نزعت على العقائد التي تخدم مصلحة اليهود، وتزيد الجوانب الدينية اليهودية الأخرى، مما أدى إلى إثارة ردود الفعل المضادة من قبل الحركات اليهودية الدينية، بين معارض ومؤيد للصهيونية (27).

الخاتمة:

الحمد لله الذي بسطت فيه الحقائق والعلوم، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، سيد المرسلين، والأنبياء، وبعد: في ختام هذا البحث، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها، وتتلخص في النقاط التالية:

١. تعد "الصهيونية" من المصطلحات الغامضة التي اختلف الباحثون في تحديد ماهيتها، وتضاربت أقوالهم حولها، تبعاً لغموض زعاماتها، وطبيعة تحركاتها.
٢. تضاربت أقوال الباحثين حول كون أو عربية لفظ "صهيون"، والبعض أن اللغة العربية "عربية" وليست لغة "يهودية".
٣. اختلف الباحثون حول طبيعة الصهيونية وأهدافها إلى ثلاثة آراء:

- الأول: كالسياسية لا دينية.
 - الثاني: اعتبروا أنها دينية تختلف عن اليهودية في شيء.
 - الثالث: جمعوا بين الرأيين، واعتبروا أن الأمر كله سياسي، ومن ثم استعانوا بالجذور الدينية لترسيخها، وخدمة أغراضهم. وكلها آراء تتداخل فيها البعد الديني والسياسي، ولا يمكن إغفال أي جانب، وإن طغى أحدها على الآخر.
 - ٤. وحتى نستوضح الصورة، لا بد من إلقاء الضوء على جانبين رئيسيين: السياسي والديني:
 - **فالصهيونية كحركة سياسية:** ظهرت في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي على يد تيودور هرتزل (١٨٦٠-١٩٠٤م)، وتهدف إلى جمع شتات اليهود، وتوطينهم وإقامتهم في فلسطين، لإقامة دولة داود عليه السلام.
 - **والصهيونية كحركة دينية فكرية:** فهي أفكار قديمة قدم موسى عليه السلام، وتوراته، وتهدف إلى إبراز العنصر اليهودي من أداء الرسالة من كل أرض المهجر، وتكثير الأعداء، وتعزيز سيطرة العالم الروحي والحضاري والفكري في صهيون.
 - ٥. وبالنسبة لعلاقة اليهودية بالحركة الصهيونية، فهناك رأيان:
 - **الرأي الأول:** يرى أن العلاقة متينة ضاربة في عمق التاريخ، ولا تتفصل عن الخريف، بل تتعامل مع التوراة والمزامير المحرفة، وإن ظهرت كأصنام يهودية تخدم الصهيونية، فإنها تدعوها لتحفظ أنفسهم من غضب الغاضبين.
 - **الرأي الثاني:** يرى أن العلاقة بين اليهودية والصهيونية، ويربط تاريخ الصهيونية بالفكر الغربي المعاصر، ولا صلة لها بتراث اليهود، ولا بصهيون ولا بالتاريخ اليهودي.
- وكلاهما وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن إنكار الأثر الغربي في الفكر الصهيوني، ولا يمكن إغفال الزاوية التوراتية والمزامير في الفكر الصهيوني، سواء كان ذلك عن قصد أو غيره.

٦. سعت الحركة الصهيونية إلى تلمس اليهود من شتاتهم، وحتى تحقيق الأمر، فلا بد من وطن ولغة قوميتين، وحتى تحقيق هذين الهدفين، فقد استخدمت أفكار الصهيونية، وغزتها بالأفكار اليهودية الدينية التي كانت كامنة في اليهودية، كفكرة شعب الله المختار، وفكرة الخلاص والمسيح المنتظر، وغيرها، وظفتها من خلال استغلال الظروف السياسية التي مر بها اليهود.
٧. تعد عقيدة الخلاص من أهم العقائد اليهودية، وهي تساهم في جمع اليهود من الضياع، وسيادتهم على العالم، وجعل تلك التوراة تنطق بالمفعول في إيليا والعالم، بعد مجيء المسيح المنتظر المنحدر من نسل داود عليه السلام. وقد خدعت الصهيونية بهذه العقيدة، فبمغالطتها في إقامة وطن قومي لليهود المشتتين، فاستغلوا، ونادوا بتحقيقها.
٨. لم تكتف الصهيونية باستغلال فكرة الخلاص اليهودية، بل تعدت إلى تحريفها، وتوجيهها إلى الثورات بين اليهودي والعالم، بدلاً من أن تكون تعبيراً عن النداء الإلهي بين الإنسان وربه، وبيثور عمومها المسيح المنتظر، من حيث إنسان نقي، وخشوع من سيد وداود، وأشركته إلى كونها فكرة أو رمزاً إلى حرية الإنسان اليهودي الفردية، وربطها بالقومية.
٩. يؤمن اليهود بعقيدة الاختيار الإلهي، وأنهم هود، وسادة الشعوب في الأرض، وقد استعان زعماء الصهيونية بهذه الفكرة الدينية، ووظفوها في خدمة مشروعهم العنصري، إلا أنهم عالجوا فيها اليهودي، حيث واجهوا بإعطاء اليهودي ما كان طبيعياً له في هذا العالم، ومساواته بغيره من البشر. وقد حاول التفسير من قبل اليهود، فجاءت أفكار الصهيونية إلى التوفيق بين الاختيار والمساواة، من خلال المبادئ الأخلاقية اليهودية التي تكون مثلاً للتأديب للعالم، وأيضاً من خلال الدور اليهودي في هذه الحضارة والمدنية، إلى شعوب العالم المختلفة، وأن يكون للجماعة اليهودية مسؤولية الرقي العالي، وتفسيرهم هذه، قد تفوقوا على العنصرية التي يدعيها الأصنام اليهودية، وقد حطم اليهودي رائداً، وقائداً روحياً للعالم أجمع.

١٠. تميزت الحركة الصهيونية بالانتقائية في نظرتها للعقائد اليهودية، فقد نزعت على العقائد التي تخدم مصلحة اليهود كالاخلاص والاختيار، وتزيد الجوانب الدينية اليهودية الأخرى، مما أدى إلى انقسام الحركات اليهودية الدينية، بين مؤيد ومعارض.
- وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يلهنا الصواب، ويعفو عنا، ويتجاوز عن خطايانا، وإنه عفو غفور، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



المصادر والمراجع:

١. محمد حامد حسن، الحركة الصهيونية: طبيعتها وأفكارها، دار المعارف العربية، ط١، ١٩٨٩م، ص١٤.
٢. نفس المصدر السابق، ص١٤.
٣. عز الدين خمطار وآخرون، معجم المصطلحات اللغوية والفكرية، دار العلم للكتب العربية، ط١، ١٤٢٩هـ، المجلد ١، ص٤٩٢.
٤. صاحب الدين أيكوي، معجم البلدان، دار شاد، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م، المجلد ٣، ص٤٣٧.
٥. الصهيونية العالمية، عباس العقاد، ص١١؛ محمد السوسة، أبحاث في اليهودية والصهيونية، دار الأمين، إربد، ٢٠٠٣م، ص١٤٥.
٦. محمد حامد حسن، الحركة الصهيونية، ص٥١-٥٢.
٧. روح غاردي، إيليا بن اليهودية والصهيونية، ترجمة حسن حيدر، دار الضياء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص١٢؛ عبد الله الشيخ، اليهودية العالمية بين الإسلام والمسيحية، دار القلم، ص١٦٤ وما بعدها.
٨. إسلام قرياق الفاروقي، أصول الصهيونية في الدين اليهودي، مكتبة وهبة العربية، ط٢، ١٩٨٨م، ص٧ وما بعدها.
٩. عز الدين سيد عبد الله، الاتجاهات الشعبية، عالم المعرفة، الكويت، ص٢٣٤-٢٣٥.
١٠. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق العربية، ط١، ١٩٩٩م، المجلد ٢، ص٩٠-٩١.
١١. عبد الله الشيخ، اليهودية العالمية، ص١٧٠؛ عبد الله يتلمد، المظاهر الانحرافية والعقدية والفكرية عند اليهود وأثرها في الفكر الصهيوني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ، ص٢٥١.
١٢. عبد الرحمن حسن الميداني، مكائد اليهود عبر التاريخ، دار القلم، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م، ص٢٩٩.
١٣. نفس المصدر السابق، ص٢٩٩؛ عبد الله الشيخ، اليهودية العالمية، ص١٧١-١٧٢.
١٤. محمد حامد حسن، الحركة الصهيونية، ص١٣.
١٥. نفس المصدر السابق، ص١٥-١٦.
١٦. حسن عكاشة، الفكر الديني اليهودي: أطوار ومبادئه، سلسلة البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١م، ص١٢٧.
١٧. أدمي كوسف، الأصول اليهودية في الكيان الإسرائيلي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٥م، ص٧٥.
١٨. محمد حامد حسن، الحركة الصهيونية، ص١٨.
١٩. نفس المصدر السابق، ص٢٠-٢١.
٢٠. نفس المصدر السابق، ص٢٢.
٢١. نفس المصدر السابق، ص٢٣.
٢٢. حسن عكاشة، الشخصية الإسرائيلية، ص٣٦-٣٧.
٢٣. محمد حامد حسن، الحركة الصهيونية، ص٢٤.
٢٤. نفس المصدر السابق، ص٢٤.
٢٥. نفس المصدر السابق، ص٢٥.
٢٦. نفس المصدر السابق، ص٧٩-٨٠.



التعويض عن الضرر المعنوي الناشئ عن الأخطاء الطبية في الجراحات التجميلية:
دراسة تحليلية في ضوء نظام المعاملات المدنية السعودي.

Compensation for Moral Damage Arising from Medical Errors in Cosmetic
Surgery: An Analytical Study in Light of the Saudi Civil Transactions Law.

د. ندى غرم الله الغامدي^(٢)
أستاذ القانون العام المساعد بكلية الشريعة
والقانون - قسم القانون - جامعة جدة
E-mail: Nalgamdy@uj.edu.sa

أ. سارا عبد الله الطويرقي^(١)
برنامج الماجستير التنفيذي - كلية الشريعة
والقانون - قسم القانون - جامعة جدة
E-mail: saratwierki@hotmail.com

المستخلص:

تناول هذا البحث مشكلة تحديد نطاق المسؤولية المدنية والتعويض عن الضرر المعنوي الناشئ عن عمليات التجميل في ظل الأنظمة السعودية الحديثة. وتكمن المشكلة في طبيعة هذا الضرر كونه غير مادي وصعب الإثبات إضافة إلى التداخل بين الالتزام ببذل عناية وتحقيق نتيجة في العمليات التحسينية. هدفت الدراسة إلى تحليل معايير تقدير التعويض عن "الأذى النفسي والتشوه" وتوضيح العلاقة السببية بين الخطأ التجميلي والضرر الناتج عنه. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء مواد نظام المعاملات المدنية ونظام مزاولة المهن الصحية، مع تعزيز الدراسة بتحليل قضايا قضائية واقعية. **الكلمات المفتاحية:** التعويض المعنوي - الأخطاء الطبية التجميلية - نظام المعاملات المدنية

Abstract:

This study investigates the legislation of civil liability and compensation of moral damages due to medical mistakes in the cosmetic field in the Saudi legal system.

The issue is that moral damage is intangible and legally unclear when determining the difference between the obligation of means and the obligation of results in selective aesthetic processes. The purpose of the study will be to examine the guidelines used to quantify compensation in case of psychological pain and disfigurement, as well as to explain the cause-and-effect relationship between the medical error and the resultant mental anguish.

The research methodology was descriptive-analytical, and the Saudi Civil Transactions Law, the Law of Practicing Healthcare Professions were analyzed with the help of judicial precedents analysis.

Keywords: Moral Compensation – Cosmetic Medical Malpractice – Civil Transactions Law.

المقدمة:

أصبحت العمليات التجميلية أو ما يصطلح عليها طبيباً ب العمليات التحسينية، ركيزة أساسية في العصر الراهن حيث يتجاوز دورها مجرد الرفاهية لتمثل لدى شريحة عريضة من الأفراد الملاذ الوحيد لعلاج العيوب الشكلية والآثار النفسية المترتبة عليها. وتتفرد هذه العمليات بميزة جوهرية تميزها عن سائر التدخلات الجراحية؛ وهي كونها إجراءات كمالية لا تستهدف دفع خطر الموت أو استمرار الحياة في غالب صورها مما يجعل الأنظمة والتشريعات تقرر لها أحكاماً تتسم بالدقة والصرامة فيما يخص مسؤولية الطبيب المدنية.

وعلى الرغم من أن مسؤولية طبيب التجميل تتلاقى في أصولها العامة مع المسؤولية الطبية المعتادة إلا أنها تكتسب خصوصية دقيقة عند وقوع الضرر؛ إذ تترتب عليها آثار مادية ومعنوية عميقة تمس وجدان الشخص وصورته الذاتية. ومع صدور نظام المعاملات المدنية السعودي انتقل التنظيم القانوني لهذه المسؤولية من حيز القواعد العامة إلى قواعد مقننة تسعى لجبر الضرر المعنوي والنفسي الناشئ عن الأخطاء التجميلية بكفاءة وموضوعية. لذا؛ يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على آليات التعويض عن هذه الأضرار وتحليل ركائز المسؤولية المدنية التي تقع على عاتق الطبيب في ضوء المستجدات النظامية المعاصرة في المملكة العربية السعودية.



مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في وجود إشكالية قانونية دقيقة تتعلق باليات وضوابط التعويض عن الضرر المعنوي الناشئ عن الأخطاء الطبية في الجراحات التجميلية خاصة في ظل التحول التشريعي الذي أحدثته نظام المعاملات المدنية السعودي الجديد. فبالرغم من إقرار النظام صراحة للتعويض عن الأذى النفسي والحسي، إلا أن التطبيق العملي يواجه تحديات جوهرية في استنباط معايير موضوعية لتقدير هذا التعويض، نظراً للطبيعة الخاصة لعمليات التجميل التي تهدف غالباً لتحقيق نتيجة جمالية وليس مجرد علاج عضوي.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث بصفة رئيسة إلى معالجة الإشكاليات القانونية المتعلقة بالتعويض عن الضرر المعنوي في جراحات التجميل، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

١. تأصيل المفهوم القانوني للضرر المعنوي التجميلي: من خلال تحديد صورته المختلفة (كالتشوه، وفقدان الثقة بالنفس، والعزلة الاجتماعية) وبيان مدى استقلالها عن الضرر المادي في ضل المادة (١٣٨) من نظام المعاملات المدنية.
٢. تحديد الطبيعة القانونية لالتزام جراح التجميل: ببيان الحدود الفاصلة بين الالتزام ببذل عناية والالتزام بتحقيق نتيجة، وأثر ذلك على قيام المسؤولية الموجبة للتعويض في الجراحات التحسينية والترميمية.
٣. تحليل ركن الخطأ في المسؤولية التجميلية: عبر استجلاء صور الانحراف عن الأصول الطبية مع التركيز على الإخلال بواجب التبصير كخطأ مهني مستقل يترتب عليه انعدام الرضا المستنير للمريض.
٤. استعراض اليات إثبات الضرر المعنوي: من خلال بيان دور الأدلة الرقمية والتقارير الطبية النفسية والقرائن القضائية في تحويل الألم الوجداني إلى واقعة للتقدير القضائي، إذ وجدت هناك تحديات عملية في إثبات الضرر المعنوي.
٥. توضيح معايير تقدير التعويض في القضاء السعودي: بالبحث في كيفية مراعاة شخص المتضرر (جنسه، وعمره، ومركزه الاجتماعي) عند تقدير المبلغ المقطوع لجبر الأذى النفسي.
٦. بيان أحكام الجمع بين التعويضات: من خلال تأصيل إمكانية الجمع بين أرش الجراح كجبر للنقص الجسدي وبين التعويض عن الضرر المعنوي كجبر للألم النفسي والجمالي لضمان تحقيق مبدأ جبر الضرر الكامل.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في مواكبته للمتغيرات التشريعية الجوهرية التي أحدثتها نظام المعاملات المدنية السعودي، وتحديدًا في تأصيل المادة (١٣٨) التي أفرت صراحة التعويض عن الأذى النفسي والحسي الناتج عن المساس بالجسم. وتبرز القيمة العلمية للدراسة في سد الفجوات البحثية المتعلقة بخصوصية "الضرر المعنوي" في جراحات التجميل، من خلال تقديم تحليل قانوني لمدى استقلالية هذا الضرر عن الجروح المادية وبيان أثر تحول التزام الطبيب في العمليات التحسينية من بذل عناية إلى تحقيق نتيجة في حالات معينة. كما تكتسب الدراسة أهمية تطبيقية بالغة في تقديم معايير موضوعية للقضاء واللجان الطبية لتقدير التعويض الجابر للألم النفسي والتشوه مع مراعاة شخص المتضرر وإقرار مبدأ الجمع بين أرش الجراح والتعويض المعنوي المستقل لضمان تحقيق العدالة الناجزة وجبر الضرر الكامل للمضرور.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال رصد وتوصيف الأخطاء الطبية في الجراحات التجميلية ثم تحليل النصوص النظامية الواردة في نظام المعاملات المدنية السعودي ونظام مزاولة المهن الصحية، مع استقراء التوجيهات القضائية الحديثة وذلك للوصول إلى تأصيل قانوني دقيق لكيفية تقييم وإثبات التعويض عن الضرر المعنوي.

الدراسات السابقة:

- ١- دراسة د. عباس مصطفى عباس، ٢٠٢١م: عنوان الدراسة " التعويض عن الضرر الجمالي الناتج عن جراحات التجميل (دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون المصري)". ركزت هذه الدراسة على الجانب القانوني المقارن وتأصيل مفهوم الضرر الجمالي وكيفية جبره في القوانين المدنية المقارنة. وقد تم الاستفادة منها في البحث الحالي في مفهوم التكييف القانوني للضرر الناتج عن العمليات التجميلية بوصفه اعتداءً على سلامة الجسد يستوجب التعويض.
- ٢- دراسة الجوهرة عبد الله ال حسين و د. خالد الرديعان، ٢٠٢٥م: عنوان الدراسة "تجارب بعض السعوديات مع عمليات التجميل: دراسة اجتماعية في مدينة الرياض". قدمت هذه الدراسة أبعاداً اجتماعية ونفسية واقعية من داخل المجتمع السعودي حيث استعرضت تجاري حية للسيدات مع نتائج العمليات التجميلية. وقد استند البحث الحالي على النتائج الواقعية لهذه الدراسة (مثل حالات فقدان الثقة بالنفس، والعزلة الاجتماعية، والندم) لتدعيم الجانب التطبيقي عند الحديث عن صور الضرر المعنوي القابل للتعويض.



خطة البحث

رغم وفرة الدراسات التي تناولت المسؤولية الطبية إلا أن التطور المتسارع في جراحات التجميل وما رافقه من تحول تشريعي جذري بصور نظام المعاملات المدنية السعودي، استوجب إعادة قراءة هذا الموضوع بروية حديثة. فالحاجة أصبحت ملحة لضبط معايير جبر الضرر المعنوي والنفسي وإيجاد توازن دقيق بين حقوق المريض وحقوق الجراح في ظل الأنظمة الجديدة. وبناءً عليه تم تقسيم هذا البحث إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيم للضرر المعنوي في العمليات التجميلية

- المفاهيم والمصطلحات الأساسية للبحث
- المطلب الأول: الطبيعة القانونية للالتزام في عمليات التجميل (هل هو التزام ببذل عناية أم تحقيق نتيجة؟).
- المطلب الثاني: صور الضرر المعنوي التجميلي (التشوه، فقدان الثقة بالنفس، العزلة الاجتماعية، الحرمان من ميزة جمالية).
- المطلب الثالث: التمييز بين الجراحة التجميلية الضرورية (الترميمية) والتحسينية وأثره على التعويض.

المبحث الثاني: النظام القانوني للمسؤولية عن الأخطاء التجميلية

- المطلب الأول: ركن الخطأ في العمليات التجميلية (مخالفة الأصول الطبية، الإخلال بواجب التبصير والموافقة المستنيرة).
- المطلب الثاني: العلاقة السببية بين الخطأ التجميلي والضرر النفسي الناتج عنه.
- المطلب الثالث: خصوصية الإثبات في قضايا التجميل (دور الصور والتقارير الطبية النفسية).

المبحث الثالث: تقدير التعويض في القضاء السعودي

- المطلب الأول: معايير تقدير تعويض "التشوه" و"الألم النفسي" في ضوء المادة (١٣٨) من نظام المعاملات المدنية.
- المطلب الثاني: الجمع بين "أرش الجراح" (التعويض المادي عن الإصابة) والتعويض عن "الضرر المعنوي" (التشوه).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للضرر المعنوي في العمليات التجميلية

المفاهيم والمصطلحات الأساسية للبحث:

لضمان فهم دقيق للأسس التي يقوم عليها هذا البحث يتوجب علينا تحديد المفاهيم الجوهرية التي يتداخل فيها الجانب الطبي بالجانب القانوني، وذلك وفق الآتي:

١- جراحة التجميل:

لغةً: مأخوذة من التجميل وهو التحسين وإزالة العيوب

اصطلاحاً: هي تخصص طبي يستهدف تعديل شكل عضو من أعضاء الجسم الخارجي إما لاستعادة وظيفته وتصحيح تشوه فيه (تجميل ترميمي) أو لتحسين مظهره وزيادة تناسقه الجمالي (تجميل تحسيني).

٢- التزام ببذل عناية:

تعريفه: هو الالتزام الذي يفرضه القانون على الطبيب بأن يبذل جهداً صادقاً ويقظاً يتفق مع الأصول العلمية المستقرة في الطب دون أن يضمن شفاء المريض.

قد تبنى المنظم السعودي هذا المفهوم صراحةً في المادة (٢٦) من نظام مزاولة المهن الصحية، والتي نصت على أن: "الالتزام بالممارس الصحي الخاضع لهذا النظام هو التزام ببذل عناية يقظة تتفق مع الأصول العلمية المتعارف عليها".^١

٣- التزام بتحقيق نتيجة:

تعريفه: هو التزام لا يكتفي فيه المدين (الطبيب) ببذل جهد، بل يتعهد فيه بالوصول إلى غاية أو نتيجة محددة تم الاتفاق عليها. في هذا البحث يميل الفقه لاعتبار جراح التجميل (في الجراحات التحسينية) ملتزماً بنتيجة لان المريض لم يدخل العملية إلا للحصول على شكل معين فإذا لم يتحقق هذا الشكل أو حدث تشوه اعتبر ذلك إخفاقاً في الالتزام.

٤- الضرر المعنوي:

تعريفه: هو كل أذى غير مالي يصيب الشخص في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو في أي مصلحة غير مالية يحميها القانون. في نظام المعاملات المدنية السعودي المادة (١٣٨): "هو الأذى الحسي أو النفسي الناتج عن المساس بالجسم أو العرض أو السمعة".^٢

٥- الخطأ الطبي التجميلي:

تعريفه: هو انحراف جراح التجميل عن الأصول الفنية والمهنية المتعارف عليها في مهنة الطب سواء كان ذلك نتيجة إهمال أو نقص خبرة أو تقصير في واجب التبصير بإخبار المريض بالمخاطر.

^١ المادة (٢٦)، نظام مزاولة المهن الصحية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٩) وتاريخ ١٤٢٦/١١/٤٠هـ.

^٢ المادة (١٣٨)، نظام المعاملات المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ.



المطلب الاول: الطبيعة القانونية للالتزام في عمليات التجميل (هل هو التزام ببذل عناية أم تحقيق نتيجة؟)

من الثابت قانوناً ان المسؤولية تكون عقدية عندما يوجد عقد صحيح بين المتضرر والمتسبب بالضرر، واخلال أحد طرفي العقد بالتزام عقدي. وتكون المسؤولية المدنية تقصيرية عند وقوع الضرر خارج إطار العلاقة التعاقدية واخلال الفاعل بالموجب القانوني العام الذي يفرض عدم الاضرار بالغير. ويشترط في المسؤولية المدنية توافر الخطأ والضرر والرابطة السببية بينهما، أي ارتكاب الطبيب لخطأ طبي أدى الى الحاق الضرر بالمريض. ويجب ان يكون الضرر أكيداً، ومباشراً وشخصياً، وان يتصل سبباً بالخطأ الطبي، وقابلاً للتعويض عنه. ويعتد بالضرر المادي الواقع على سلامة جسم الانسان وحياته وماله ونتيجة تكبده المصاريف والنفقات للمعالجة.^٣

كما يعتد بالضرر المعنوي وهو كل ما يمس الشخص في جانبه النفسي أو العاطفي أو الوجداني كالآلم والعذاب النفسي وما يساوره من قلق وهواجس نتيجة الخطأ الطبي. ويتميز الضرر المعنوي عن الضرر المادي في كون الأخير يصيب المتضرر في مصلحة مشروعة ذات قيمة مالية يمكن تقويمها بالمال مباشرة كالنفقات وفوات الكسب، في حين ان الضرر المعنوي يتركز في الإيذاء اللامادي والألام النفسية التي يصعب قياسها كمياً بنقد، وإن كان التعويض المالي عنه يهدف إلى جبر الضرر ومواساة الألم.

وليس من الضروري ان يكون الخطأ الطبي هو السبب المباشر والوحيد الذي نتج عنه الضرر، بل يكفي ان يكون هذا الخطأ قد ساهم في وقوع الضرر، وان يكون لعب دوراً في تسلسل الأسباب التي أدت الى هذه النتيجة.

أولاً: القاعدة العامة - التزام ببذل عناية -:

الأصل في عمليات التجميل انها تخضع للقواعد العامة في المسؤولية الطبية، وبالتالي يكون التزام الطبيب فيها التزام ببذل عناية لا بتحقيق نتيجة. أي ان الطبيب لا يضمن شفاء المريض او تحقيق الشكل الجمالي المثالي، وانما يلتزم ببذل عناية الطبيب العادي وفقاً للأصول الطبية والعلمية المستقرة.

نص المادة (٢٦) من نظام مزاولة المهن الصحية السعودي: "التزام الممارس الصحي الخاضع لهذا النظام هو التزام ببذل عناية يقظة تتفق مع الأصول العلمية المتعارف عليها".^٤ وهذا يعكس فكرة بذل العناية لا ضمان النتيجة.

ثانياً: الاستثناء - التزام بتحقيق نتيجة -:

يذهب جانب كبير من الفقه والقضاء الى ان بعض عمليات التجميل تتحول فيها طبيعة الالتزام الى التزام بتحقيق نتيجة، وذلك في حال كانت العملية تجميلية بحتة (غير علاجية) وكان هدفها تحسين الشكل فقط، وكان المريض سليماً من أي مرض او تشوه قبل العملية او الاجراء التجميلي، وتم الاتفاق صراحة او ضمناً على نتيجة محددة.

يعد الطبيب مخطئاً إذا ثبت تقصيره في أداء واجب الحيطة والحذر والعناية الواجبة تجاه المريض، ويقوم هذا التقصير سواء أكان ناشئاً عن سوء استخدام الأجهزة الطبية المركبة أثناء إجراء العملية الجراحية، أم عن الإخلال بالقواعد الفنية الطبية عند إجراء جراحات إصلاح الغنق أو أسفل الوجه وغيرها.

ويتجلى الخطأ الطبي في هذه الحالة في الإخلال بواجب العناية المفترض، إذا ترتب عليه تشوه أو تهيج عصبي يُعد ضرراً غير متناسب مع الفوائد أو النتائج المتوقعة من التدخل الجراحي، وبما يجاوز المخاطر الطبية العادية المقبولة في مثل هذه العمليات.^٥

ثالثاً: موقف نظام المعاملات المدنية السعودي:

نظام المعاملات المدنية لم ينص صراحة على التفرقة بين التزام ببذل عناية، والتزام بتحقيق نتيجة. لكنه أسس المسؤولية العقدية على الاخلال بالالتزام في المادة (١٠٧) من نظام المعاملات المدنية " في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه، فللمتعاقدين الآخر بعد إعداره المتعاقدين المخل أن يطلب تنفيذ العقد أو فسخه، مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى، وللمحكمة أن ترفض طلب الفسخ إذا كان الجزء الذي لم يوف به المخل قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام".^٦ مع مراعاة طبيعة الالتزام محل العقد. وهذا يفتح المجال للاجتهاد القضائي وفق ظروف كل حالة.

الخلاصة:

تتأثر قابلية التعويض عن الضرر المعنوي في الجراحات التجميلية بطبيعة الالتزام الواقع على الطبيب، فإذا كان التزامه ببذل عناية فلا يعوز عن الضرر المعنوي الا بثبوت الخطأ الطبي، اما إذا كان التزامه لتحقيق نتيجة فان مجرد الاخلال بها ينشئ

^٣ أحمد ببيضون، عقود الأطباء ومفاعيلها القانونية: دراسة مقارنة، لبنان: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٢٤م، ص ٩٤.

^٤ المادة (٢٦)، نظام مزاولة المهن الصحية

^٥ مصطفى عباس. " التعويض عن الضرر الجمالي الناتج عن جراحات التجميل (دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون المصري)." مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية، ٢٠٢١، ص ٣٥٤

^٦ المادة (١٠٧)، نظام المعاملات المدنية.



مسؤولية عقدية يترتب عليها تعويض المريض عن الضرر المعنوي المتمثل في المساس بمظهره وثقته بنفسه، ولو لم يقترب ذلك بضرر جسدي جسيم.

المطلب الثاني: صور الضرر المعنوي التجميلي (التشوه، فقدان الثقة بالنفس، العزلة الاجتماعية، الحرمان من ميزة جمالية)
يتخذ الضرر المعنوي الناشئ عن الإخفاق في عمليات التجميلية صوراً متعددة، لا تنحصر في نطاق المعاناة البدنية فقط، بل تتجاوزها إلى أبعاد نفسية واجتماعية عميقة. إذ قد يترتب على ذلك اضطراب في التوازن النفسي للمضروب، ومساس بصورته الذهنية عن ذاته وانعكاس سلبي على مكانته وتفاعله داخل محيطه الاجتماعي. ومن ثم فإن الوقوف على هذه المظاهر يعد ضرورياً لفهم نطاق الضرر المعنوي محل التعويض في الجراحات التجميلية.

أولاً: التشوه:

يعد التشوه من أبرز صور الضرر المعنوي المرتبط بالإصابات الجسدية أو الإخفاق في العمليات التجميلية، إذ يمثل المظهر الخارجي للضرر الذي ينعكس أثره في المجال النفسي والاجتماعي للمضروب. ويقصد به كل تغير غير طبيعي يطرأ على خلقة الإنسان أو تناسق أعضائه، من شأنه أن يُنقص من جماله أو يخل بالهيئة المعتادة لمظهره الخارجي. ولا يُنظر إلى التشوه بوصفه ضرراً جسدياً محضاً، بل باعتباره مدخلاً إلى ضرر معنوي أعمق يمس كرامة الشخص وصورته الذاتية. ولا يقاس أثر التشوه بمساحته أو درجته فحسب، بل يُعَدُّ كذلك بموضعه في الجسد إذ تزداد جسامته إذا وقع في الأعضاء الظاهرة كالوجه أو اليدين لما لها من اتصال مباشر بتفاعل الفرد مع محيطه الاجتماعي. كما يُراعى في تقدير أثره مدى تقبل الشخص لهذا التغير، ومدى انعكاسه على حالته النفسية وثقته بذاته.

ومن الناحية المعنوية، قد يُفضي التشوه إلى شعور دائم بالنقص أو الحرج أو فقدان الرضا عن الذات، بل قد يمتد أثره إلى حالة من الحزن المستمر على الصورة السابقة للمظهر الخارجي بما يمثل مساساً بالاستقرار النفسي والاعتداد الشخصي، وهو ما يبرر اعتباره ضرراً معنوياً مستقلاً جديراً بالتعويض متى توافرت شروط المسؤولية.

ويتجسد ذلك جلياً في حالة (نوف) التي خضعت لجراحة تجميلية في الأنف فانتهت النتيجة بتشوه جعل مظهرها أسوأ مما كان عليه قبل التدخل الجراحي، مما أدى لشرخ في صورتها الذهنية أمام نفسها وأمام المجتمع، وتسبب في ألم معنوي مرتد طال استقرارها الأسري بنفور زوجها منها مما يؤكد أن التشوه لسي مجرد عيب شكلي، بل هو هدم للسكينة النفسية للمتضرر.^٧

ثانياً: فقدان الثقة بالنفس:

يمثل فقدان الثقة بالنفس الأثر النفسي الداخلي المباشر للتشوه أو الإخفاق التجميلي، إذ يرتبط المظهر الخارجي ارتباطاً وثيقاً بتكوين الصورة الذاتية للفرد وتقديره لذاته. فالشخص يبني جانباً من اعتداده النفسي على إحساسه بالقبول الاجتماعي والرضا عن هيئته الخارجية، ومن ثم فإن أي تغير سلبي يطرأ على هذا المظهر قد يؤدي إلى اهتزاز هذا البناء النفسي. ويظهر ذلك في صورة اضطراب في الصورة الذهنية للذات حيث يشعر المضروب بأنه لم يعد يحتفظ بجاذبيته أو كفايته الاجتماعية كما كان من قبل، الأمر الذي يفضي إلى انخفاض تقدير الذات وتراجع الشعور بالأمان النفسي. وقد يتطور هذا الأثر إلى ما يمكن وصفه "بالعجز النفسي الوظيفي" حين ينعكس فقدان الثقة على الأداء المهني أو الدراسي، نتيجة خوف داخلي من الفشل أو من نظرة الآخرين المرتبطة بالمظهر الجديد.

ومن ثم فإن فقدان الثقة بالنفس لا يعد مجرد أثر عابر، بل صورة قائمة بذاتها من صور الضرر المعنوي، متى ثبت أن مصدرها المباشر هو الفعل الضار أو الإخلال بالالتزام الطبي.

ويظهر ذلك في حالة (لانا) التي وصفت تجربتها بالسلبية وأصبحت توصي بضرورة التآني في اختيار الطبيب وعدم الانجرار خلف الدعايات، مما يعكس اهتزاز ثقته بقراراتها السابقة وبالمؤسسات الطبية.

وكذلك (خلود) التي دخلت في حالة نفسية شديدة نتيجة اختيارها لطبيب غير مرخص بسبب وضعها المادي مما ولد لديها شعوراً بالذنب وفقدان الثقة بالنفس نتيجة التعجل، وهو ما يجسد "العجز النفسي الوظيفي" الذي يجعل المضروب غير قادر على تقبل مظهره الجديد أو ممارسة حياته المهنية والتحصيلية بنفس الكفاءة السابقة.^٨

ثالثاً: العزلة الاجتماعية:

لا يقف أثر الضرر التجميلي عند حدود الشعور الداخلي، بل قد ينتقل إلى نطاق العلاقة مع الغير، فيتحول إلى عزلة اجتماعية إرادية أو شبه إرادية. فال مصاب بتشوه أو إخفاق تجميلي غالباً ما يميل إلى الانطواء، تجنباً للمواجهة الاجتماعية أو خشية التعرض لنظرات الشفقة أو التساؤلات المتكررة حول مظهره.

^٧ الجوهرة عبد الله ال حسين، وخالد الرديعان، "تجارب السعوديات مع عمليات التجميل: دراسة اجتماعية في مدينة الرياض"، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد (٢١)، العدد (٣)، أبريل ٢٠٢٥م، ١٥٩.

^٨ دراسة ال حسين والرديعان، ٢٠٢٥.



وقد يتطور الأمر إلى نوع من الرهاب الاجتماعي، يتمثل في تجنب المناسبات العامة، أو الامتناع عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، بما يؤدي تدريجياً إلى تدهور شبكة العلاقات الشخصية. كما قد تنشأ صعوبات في تكوين علاقات عاطفية أو الحفاظ عليها، الأمر الذي يعمق الشعور بالوحدة والاغتراب.

وهذه العزلة لا تُعد مجرد خيار شخصي، بل قد تكون نتيجة مباشرة للضرر الذي من المظهر الخارجي، ومن ثم فإنها تدخل ضمن نطاق الضرر المعنوي القابل للتعويض متى ثبتت علاقة السببية بين الفعل الضار وما ترتب عليه من انكماش اجتماعي. وخير مثال حالة (عائشة) التي تسبب لها خطأ طبي مهني انحراف عن الأصول الطبية المستقرة في تجميل الأنف – وليس مجرد إخفاق طبيعى أو فشل ناتج عن عدم استجابة الأنسجة الحيوية- مما أدخلها في حرج اجتماعي شديد دفعها لمحاولة إخفاء انفها بوضع يدها عليه باستمرار عند مواجهة الآخرين، كما وجدت صعوبة في ممارسة حياتها الطبيعية وارتداء النقاب، مما أدى بها في نهاية المطاف إلى العزلة وتجنب الظهور الاجتماعي خشية نظرات الناس، وهو يجسد تماماً تحول الضرر من الم نفسي إلى قيد يعزل المضرور عن محيطه.^٩

وعلى الرغم مما يوجهه إثبات هذا الضرر المعنوي من صعوبة عملة أمام القضاء نظراً لطبيعته النفسية الباطنية، إلا أن القضاء يستدل عليه بـ "القرائن القضائية الظاهرة"؛ حيث تعد المتغيرات السلوكية القهرية التي أجبرت عليها المتضررة - كاضطرابها لارتداء النقاب لإخفاء التشوه الخارجي، واعتزالها للمحيط الاجتماعي- شواهد مادية ملموسة يعتمد عليها القاضي لتكوين حكمه وتقدير الضرر المعنوي الموجب للتعويض.

رابعاً: الحرمان من ميزة جمالية:

تتمثل هذه الصورة في فقدان ميزة جمالية خاصة كانت تمثل عنصر تميز أو مصدر اعتداد شخصي للفرد، كصفاء البشرة، أو تناسق القوام، أو ملامح معينة تُعد جزءاً من هويته الشكلية. ولا يشترط لقيام هذه الصورة أن يبلغ التغير حد التشوه الجسيم، إذ يكفي أن يُحرم الشخص من صفة جمالية كانت محل رضا واعتبار. ويُعبر عن ذلك فقهيًا بفكرة "قوات المنفعة"، حيث يُنظر إلى الجمال بوصفه مصلحة معنوية معتبرة، والحرمان منها يُعد مساساً بمصلحة مشروعة، حتى ولو لم يصل الأمر إلى حالة بشاعة ظاهرة.

ويزداد وضوح هذا الضرر عند فقدان ميزة لم تكن مفقودة أصلاً كما في حالة (جوهرة) التي انتهت عملياتها بانحراف في الانف عما كان عليه سابقاً مما حول الميزة الجمالية السابقة إلى عيب ظاهر. وكذلك حالة (رغد) التي لم يقتصر حرمانها على الجانب الجمالي (تورم ميلان الانف) بل امتد لفقدان حاسة الشم وهو حرمان من "ميزة وظيفية وجمالية" في آن واحد جعل العملية متعبة نفسياً واجتماعياً وصحياً. وإيضاً حالة (امجاد) التي استمرت معها معاناة صحية (دوخة لسنوات) لم تكن موجودة قبل العملية مما يؤكد أن الحرمان من الميزة الجمالية قد يصحبه حرمان من السلامة الجسدية مما يضاعف قيمة التعويض الجابر للضرر.^{١٠}

إثبات الضرر:

يكون إثبات الضرر المادي المتمثل في التشوه، أو النتوء، أو البروز، أو غير ذلك ميسراً بكافة طرق الإثبات لأنه واقعة مادية يمكن اثباتها بكافة طرق الإثبات.

أما الضرر المعنوي أو النفسي فهو يتعلق بالحالة النفسية للمريض وهو ضرر غير ظاهر ولذلك يستعان في تقديره بأهل الخبرة من الاختصاصيين النفسيين.

الخلاصة:

وعليه فإن الضرر هو المساس بمصلحة المضرور في السلامة البدنية والنفسية في جميع الأحوال. ويشمل هذا الضرر في عمليات التجميل ضياع الفرصة مثل ضياع المشاركة في عمل فني أو مؤتمر علمي أو الحصول على زوج معين. وحيث يعد إثبات "ضياع الفرصة" وفوات "المكسب المستقبلي" التحدي الأبرز في دعاوى المسؤولية التجميلية؛ إذ لا يستقيم التعويض عنها إلا بنقلها من حيز الاحتمال والتمني إلى حيز الوقائع المنتجة للأثر القانوني. ويتحقق ذلك من خلال معيارين جوهريين للإثبات الموضوعي:

أولاً: "جدية الفرصة" فلا يكفي بالادعاء بفوات فرصة (كزواج أو عمل فني) بل يجب إثبات وجود مشروع قائم أو دعوة رسمية أو مفاوضات جدية تم العدول عنها مباشرة نتيجة الفعل الضار.

ثانياً: "حتمية فوات الكسب" ويمكن الاستدلال عليه من طبيعة مهنة المضرور ومركزه الاجتماعي؛ حيث يشكل حرمان الشخص من ميزة جمالية قرينة موضوعية على تضرر قدرته على الكسب مستقبلاً.^{١١}

^٩ دراسة ال حسين والرديعان، ٢٠٢٥.

^{١٠} دراسة ال حسين والرديعان، ٢٠٢٥.

^{١١} صاحب ليدية، فوات الفرصة في إطار المسؤولية الطبية، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، كلية الحقوق، الجزائر ٢٠١١م، ص ١٠١.



إن هذا الربط السببي بين بشاعة التشوه والاستبعاد من المنافع هو ما يخرج الضرر المعنوي من وجدان المضرور ليجعله واقعة قابلة للتقدير القضائي، وهو ما سنتناول الياته الإجرائية (من صور وتقارير وخبرة) بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا البحث.

المطلب الثالث: التمييز بين الجراحة التجميلية الضرورية (الترميمية) والتحسينية وأثره على التعويض

تعرف الجراحة التجميلية، باسم جراحة الرفاهية أو الراحة أو بمفهوم آخر يطلق عليها (الجراحة التكميلية أو التحسينية)، وهذا النوع من الجراحات يكون الهدف أو الغرض الرئيس منه، هو المظهر الجمالي بما يتلاءم مع وضع الشخص اجتماعياً.^{١٢}

ولكن تم تقسيم الجراحة التجميلية الى نوعين:

الأول: الجراحة التجميلية التحسينية (الاختيارية):

وتدخل ضمن (تحسين منظر جزء من أجزاء الجسم الظاهرة)، وهي التي لا يكون الهدف منها العلاج، بل بعض التشوهات الطبيعية غير المرضية، منها على سبيل المثال إزالة ندبة أو تصحيح منظر الأنف الخارجي كتطويله أو تقصيره، أو تغيير الحجم الخارجي لبعض أجزاء الجسم، فالهدف في هذه الحالة لا يتعدى كونه تقويماً أو تغييراً أو تحسيناً في المظهر الجمالي للشخص، فالغرض من الجراحة هنا ليس علاجياً، لذلك فهي لا تهدد صحة الشخص العضوية أو حياته.^{١٣}

وهذا ما يظهر جلياً في حالة (جواهر) التي خضعت لجراحة تحسينية في الأنف بهدف تعديل المظهر الخارجي، وهي جراحة اختيارية في أصلها لا تستند إلى علة مرضية سبقت الاجراء الطبي.^{١٤}

الثاني: الجراحة التجميلية الضرورية (الترميمية):

وهذا النوع من الجراحة، خلاف النوع السابق، فعلى الرغم من أنها جراحة تجميلية لكنها تختلف في أهميتها وحاجة الشخص الضرورية لها، فالغرض من هذه الجراحة ليس التجميل في حد ذاته، وإنما إزالة العيب سواء أكان في صورة نقص أو تلف أم تشوه، فهي جراحة ضرورية بالنسبة لدواعيها الموجبة لها، وتجميلية بالنسبة لآثارها ونتائجها.

وهذه الجراحة لا تهدف إلى إصلاح مظهر جزء من أجزاء الجسم غير المرئية، كالأعضاء التناسلية، كما لا تهدف إلى تحسين الحالة النفسية للمريض، الأهم الحالة النفسية أو الارتياح الذي يحدث للشخص بعد إجراء الجراحة التجميلية ونجاحها، ويطبق هذا المفهوم، حتى لو كان البعض يفرق بين الجراحة التجميلية الترفيحية أو الضرورية والجراحة التجميلية البحتة.^{١٥}

ويمكن الاستدلال على الجراحة الضرورية بحالة (فاطمة) التي قررت إزالة "السيلكون" من الصدر، ليس طلباً لمزيد من الجمال، بل لدواع صحية وقائية ومخاوف حقيقة من المرض بعد إصابة والدتها وأخواتها بالسرطان مما ينقل العملية من نطاق الاختيار التحسيني الى النطاق الضروري المرتبط بالسلامة الجسدية والنفسية للمتضرر.^{١٦}

هل فرق المنظم السعودي بين عمليات التجميل الضرورية والاختيارية؟

بالرغم عدم وجود نص تشريعي صريح في نظام مزاوله المهن الصحية السعودي يضع حدوداً فاصلة بين الجراحة التجميلية الضرورية والتحسينية، إلا أن الاستقراء القضائي واللوائح التنفيذية يشيران الى تفرقة جوهرية في المعاملة القانونية.

ففي حين ينظر للجراحة الترميمية (الضرورية) على أنها امتداد للعمل الطبي العلاجي الذي يستهدف إزالة الضرر (والضرر يزال شرعاً)، فإن الجراحة التحسينية (الاختيارية) تعامل بوصفها عملاً ترفيهياً يتطلب قدراً أعلى من الحيطة والحذر.

ويتجلى أثر التفرقة في القضاء السعودي عبر محورين:

- ١. نطاق الالتزام:** يميل القضاء لتشديد المسؤولية في الجراحات التحسينية، معتبراً أن الطبيب يلتزم فيها بتحقيق نتيجة ملموسة أو بذل عناية فائقة تفوق تلك المطلوبة في الجراحات العلاجية، نظراً لانعدام الضرورة الملحة للجراحة.
 - ٢. الموافقة المستنيرة:** يلزم المنظم السعودي الطبيب في العمليات التحسينية ببيان أدق التفاصيل والمخاطر المحتملة، حيث أن اغفال تبصير المريض بأي أثر جانبي -وان ندر- قد لا يجعل الطبيب ضامناً للضرر، حتى لو لم يرتكب خطأ فنياً وذلك تأسيساً على أن المريض لم يكن ليقبل بالمخاطرة لو علم بحقيقة النتائج.
- ويظهر من نص المادة (١٨/١) من اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله المهن الصحية، أن المنظم السعودي جعل (التبصير الطبي) واجباً نظامياً حتماً على الطبيب. وفي سياق الجراحة التجميلية التحسينية، يتسع نطاق هذا الواجب ليشمل حتى المضاعفات النادرة أو غير الجوهرية، وذلك لتمكين المريض من اتخاذ قرار حر ومستنير قبل الإقدام على إجراء غير ضروري من الناحية العضوية.^{١٧}

^{١٢} حنا منير رياض، الخطأ الطبي الجراحي (في الشريعة الإسلامية والقوانين العربية والأوروبية والأمريكية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨، الهامش رقم ٢، ص ٥٠٣-٥٠٤.

^{١٣} د. عباس مصطفى عباس، مرجع سابق، ص ٣٤٢.

^{١٤} دراسة ال حسين والرديعان، ٢٠٢٥.

^{١٥} أريج نايف الشيخ، المسؤولية المدنية في الجراحة التجميلية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٨م، ص ٢٠ وما بعدها.

^{١٦} دراسة ال حسين والرديعان، ٢٠٢٥.

^{١٧} المملكة العربية السعودية، وزارة الصحة، اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله المهن الصحية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٣٢٠٤٤٨/١٢/١)، المادة (١٨/١).



المبحث الثاني: النظام القانوني للمسؤولية عن الأخطاء التجميلية

المطلب الأول: ركن الخطأ في العمليات التجميلية (مخالفة الأصول الطبية، الإخلال بواجب التبصير والموافقة المستنيرة).
ركن الخطأ في العمليات التجميلية:

يعد الخطأ الركن الجوهري في قيام المسؤولية الطبية عن عمليات التجميل ويتمثل في إخلال الطبيب الجراح بواجباته المهنية او انحرافه عن الأصول العلمية والفنية المستقرة في تخصص جراحة التجميل، على نحو لا يصدر عن طبيب يقظ من ذات المستوى المهني وفي ذات الظروف الخارجية المحيطة.

ويُقاس الخطأ في هذا المجال بمعيار موضوعي قوامه سلوك الطبيب المعتاد من ذات التخصص، لا بالمعيار الشخصي المرتبط بمقدرات الطبيب الفردية، إذ يلتزم طبيب او جراح التجميل ببذل عناية فنية دقيقة تتناسب مع طبيعة التدخل التجميلي خاصة وان غالب هذه العمليات تنسم بالطابع الاختياري "التحسيني" مما يقتضي تشدداً أكبر في التزام الحيطة والحذر.

ويستند تنظيم المسؤولية المهنية الى احكام نظام مزاوله المهن الصحية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٩) وتاريخ ١٤٢٦/١١/٤هـ، الذي قرر مساءلة الممارس الصحي عن الأخطاء المهنية التي تصدر عنه وتترتب عليها اضرار للمريض، كما بين صور المخالفات المهنية وما يترتب عليها من مساءلة تأديبية وجنائية.

وفي نطاق عمليات التجميل يتخذ الخطأ المهني عدة صور، من أبرزها:

١. الخطأ في مرحلة التقييم السابق للعملية: كإغفال الفحوصات الضرورية او عدم دراسة التاريخ المرضي او تجاهل موانع طبية معتبرة علمياً.

وتطبيقاً لصور الخطأ في مرحلة التقييم نجد ما استقر عليه القضاء في قضية (وفاة مريض سمنة مفرطة أثناء عملية ربط المعدة) حيث تمثلت مسؤولية الفريق الطبي في الإهمال الجسيم خلال المرحلة التحضيرية للجراحة؛ وذلك بإغفال إجراء رسم القلب (ECG) وتحاليل غازات الدم الضرورية وعدم استشارة المختصين لتقييم الحالة الصدرية والقلبية للمريض رغم خطورة حالته الاكلينيكية بالإضافة الى استخدام أدوات جراحية لا تتناسب مع طبيعة جسده. وقد اعتبرت الهيئة الصحية الشرعية -وايدها ديوان المظالم- ان هذا القصور في استقصاء الموانع الطبية والتشخيص الدقيق قبل البدء في الجراحة يمثل انحرافاً عن واجب بذل العناية المهنية مما يجعل الخطأ في هذه المرحلة سبباً مباشراً في قيام المسؤولية الموجبة للتعويض.^{١٨}

٢. الإخلال بواجب التبصير والحصول على الموافقة المستنيرة: بعدم بيان طبيعة العملية ومخاطرها المحتملة وبدائلها ونتائجها المتوقعة بياناً كافياً يمكن المريض من تكوين إرادة حرة مستنيرة.

٣. الخطأ الفني أثناء اجراء العملية: ويتمثل في مخالفة القواعد الجراحية المستقرة، او استعمال تقنيات دون تأهيل كاف، او تجاوز حدود الاجراء المتفق عليه.

٤. الإهمال في المتابعة اللاحقة للجراحة: كالتقصير في رصد المضاعفات او التأخير في التدخل العلاجي المناسب.

٥. مباشرة العمل خارج نطاق التخصص او دون ترخيص نظامي وهو ما يعد مخالفة مهنية قائمة بذاتها.

ولا يكفي مجرد عدم تحقيق النتيجة المرجوة لقيام الخطأ، إذ ان الأصل في التزام الطبيب - حتى في جراحات التجميل- انه التزام ببذل عناية لا بتحقيق نتيجة، مالم يثبت اتفاق خاص او ظروف استثنائية ترفع مستوى الالتزام. ومن ثم فإن عبء اثبات الخطأ يقع على عاتق المضرور، مالم تقم قرائن قضائية تستخلص من ملابسات الواقعة.

وعليه فإن ركن الخطأ في عمليات التجميل يقوم متى ثبت انحراف الطبيب عن السلوك المهني المألوف انحرافاً غير مشروع ترتب عليه ضرر، وتوافرت علاقة سببية بينهما.

الإخلال بواجب التبصير والموافقة المستنيرة

بناءً على ما تم تأصيله سابقاً حول التزام الممارس الصحي بـ "تبصير المريض" وإحاطته علماً بالمضاعفات الجانبية والمخاطر المتوقعة، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة (١٨/١) من اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله المهن الصحية؛ تبرز الحاجة الملحة لدراسة الركن المقابل لهذا الالتزام وهو "الموافقة المستنيرة".

فالتبصير ليس مجرد إجراء روتيني، بل هو الأساس المعرفي الذي تقوم عليه إرادة المريض إذ لا تصح الموافقة ولا يُعتمد بها قانوناً ما لم تكن مسبقة بتبصير كافٍ وواضح وشامل. فالموافقة في حقيقتها ليست مجرد توقيع صوري على نموذج إقرار، بل هي عملية قانونية وشرعية معقدة تتطلب شروطاً خاصة لضمان صحتها وتحولها من مجرد "إجراء" إلى "حجة قانونية".

وستتناول هذه الموافقة، وشروطها، وكيف يلعب التبصير دوراً جوهرياً كسبب في نفي مسؤولية الطبيب أو إثباتها أمام القضاء السعودي، باعتبارها المعيار الذي يقاس عليه مدى تحقق الرضا الحر والمستنير.

^{١٨} ديوان المظالم، مجموعة الاحكام القضائية الإدارية لعام ١٤٢٩هـ، المجلد الرابع، قضية رقم ٤٢٣٧/ق لعام ١٤٢٩هـ، قرار الهيئة الصحية الشرعية رقم ٣٨٨/هـ/ش لعام ١٤٢٩هـ، المؤيد بحكم الاستئناف رقم ١٩٩/س/٤ لعام ١٤٢٩هـ، جلسة ١٤٢٩/١١/٢٤هـ، ص ٣٥١-٣٥٧.
^{١٩} المادة (١٨)، من اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله المهن الصحية.



مفهوم تبصير المريض:

تتقيد المريض عن مرضه خصوصاً، وعن صحته عموماً، وكيفية وقايته من الامراض بالطرق المناسبة والفعالة، والتدخلات العلاجية، ومضاعفاتها سلباً، وإيجاباً.^{٢٠}

في الأنظمة السعودية:

بالاستناد الى نظام مزاوله المهن الصحية ولائحته التنفيذية، يمكن تعريفه بأنه:

واجب الطبيب في وضع المريض (او من ينوب عنه) في صورة كاملة وشاملة عن وضعه الصحي، مع شرح الخطة العلاجية المقررة واثارها الجانبية، بصدق وشفافية، بما يتوافق مع قدرة المريض على الاستيعاب.

شروط التبصير في العمليات التجميلية:

أولاً: بيان الغاية والمنفعة المرجوة (واقعية النتائج):

يجب على جراح التجميل ان يبصر المريض بالغرض من التدخل الطبي، ففي العمليات التحسينية يشترط شرط "البيان"، حيث يلتزم الطبيب بتوضيح الحدود الواقعية للتحسين الجمالي. ان واجب الأمانة يقتضي الا يترك الطبيب مريضه فريسة للتوقعات الخيالية، بل عليه شرح النتائج المتوقعة بدقة وصدق، التزاماً بكونه "مستشاراً مؤتمناً"^{٢١}، وتجنباً للتغريب بالمريض في أمور كمالية قد لا تتحقق نتائجها المرجوة.

ثانياً: الإفصاح عن المخاطر والاثار الجانبية:

بما ان العمليات التجميلية غالباً ما تهدف الى "التحسين" لا "الضرورة" التي تدفع الهلاك، فان شرط التبصير بالمضار والاثار التي قد تنشأ يصبح أكثر إلحاحاً. يجب على الطبيب تبين أخطار الندبات، احتمالات فشل العملية، او الاثار النفسية المترتبة على تغير الملامح. وهذا التبصير هو الذي يمكن المريض من الموازنة بين "مصلحة الجمال" و "مفسدة الضرر البدني"، عملاً بمبدأ دفع الضرر المتقدم على جلب المصلحة.

كما استقر عليه القضاء السعودي في اشتراط فحص الحالة الصحية العامة قبل الجراحة كما في قضية ديوان المظالم لعام ١٤٢٩هـ سابقة الذكر، فإن الواقع التطبيقي لا يزال يشهد قصوراً في هذا الجانب وهو ما نلمسه في حالة (نورة) التي خضعت لجراحة تجميلية وهي تعاني من فقر الدم (الأنيميا) حيث لم يرق الطبيب بواجبه في تبصيرها بمخاطر هذا الإجراء في ظل حالتها الصحية أو نصحتها بالعدول عنها مما أدى لدخولها في مضاعفات جسيمة نذيف حاد و هبوط، وهو ما يؤكد أن التقصير في التبصير الطبي هنا لم يكن مجرد إغفال شكلي بل هو خطأ مهني جسيم أدى لانعدام الرضا المستنير للمريضة.^{٢٢}

ثالثاً: عروض البدائل المتاحة وسد ذريعة الاستعجال:

من شروط التبصير الشرعي في الطب التجميلي عرض البدائل والخيارات العلاجية، فلا يجوز للطبيب حصر خيار المريض في الجراحة إذا وجد بديل غير جراحي (كالليزر او العلاجات الموضوعية) يحقق الغرض بأقل ضرر ممكن. يهدف هذا الشرط الى حماية المريض من الضغط التسويقي، ومنحه مساحة من "الحرية الواعية" لاختيار الطريق الاسلم دون إكراه أو إغراء مادي.

ويتعزز هذا التأصيل الشرعي بما نصت عليه وثيقة حقوق المرضى الصادرة عن وزارة الصحة، والتي قررت حق المريض بوضوح في:

"تمكينهم وذويهم من التواصل مع الفريق العلاجي للحصول على معلومات كاملة ومحدثة بخصوص التشخيص والمعالجة المقترحة وفوائدها المتوقعة والنتائج المتوقعة ومعرفة البدائل الطبية المقترحة -في حال وجودها - والمضاعفات والمخاطر ونسبة احتمال نجاح المعالجة باللغة التي يدركوها ويفهموها"^{٢٣}.

إن استحضار هذا الحق النظامي في سياق الطب التجميلي يؤكد على ان "البدائل الطبية" ليست مجرد خيار ثانوي، بل هي استحقاق اصيل للمريض يقع على عاتق الممارس الصحي واجب بيانها. وبناء عليها فإن إغفال الطبيب لتبصير المريض بوجود بدائل اقل خطورة يعد إخلالاً بواجب "التمكين" المنصوص عليه نظاماً، مما يفتح الباب لاستحقاق التعويض عن الضرر المعنوي؛ نظراً لان المريض قد سلب حقه في الموازنة بين المخاطر والمنافع، وهو ما يولد شعوراً بالحسرة والندم عند وقوع مضاعفات جراحية كان يمكن تلافيها بالبدائل غير الجراحية.

^{٢٠} د. محمد بن فهد المعقلي، أثر مقاصد الشريعة في ضبط اخلاقيات المهنة الطبية، بيروت: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ٢٠١٨، ص ٢٩٠.

^{٢١} د. محمد بن فهد المعقلي، ص ٢٩٢.

^{٢٢} دراسة ال حسين والرديعان، ٢٠٢٥.

^{٢٣} انظر: وزارة الصحة السعودية، دليل حقوق ومسؤوليات المرضى، البند المتعلق بـ "المشاركة في الرعاية الصحية"، متاح عبر البوابة الإلكترونية للوزارة.



رابعاً: مراعاة الاهلية النفسية والمستوى الإدراكي للمريض:

يجب ان يتم التبصير بلغة واضحة ومفهومة تنزل الى مستوى فهم المريض العقلي والثقافي. وفي سياق التجميل يمتد هذا الشرط ليشمل مراعاة "الحالة النفسية"، حيث يتوجب على الطبيب تبصير المريض الذي يعاني من هوس جسدي او اضطرابات في تقدير الذات بان مشكلته قد لا تحل بالمشروط الجراحي، بل قد تزيد من معاناته النفسية.

ويتجلى ذلك بوضوح في حالة (لانا) التي تعاني من "متلازمة التشوه الجسدي" فعلى الرغم من امتلاكها مقومات الجمال بشهادة محيطها، إلا انها ظلت تسعى وراء الجراحات التجميلية المتكررة وأبدت استعداداً لدفع مبالغ طائلة لإغراء الأطباء بالتنفيذ رغم رفض بعضهم لحالتها. وتكتمل صورة غياب الإدراك في حالة (لولوة) التي وصفت اندفاعها نحو العمليات بـ الهوس والمغامرة، معترفة بأن الضغوط المجتمعية والتوقعات الزائفة هي ما يسوق المريض نحو هذه العمليات دون وعي كامل بمخاطرها.^{٢٤}

وهنا تبرز مسؤولية الطبيب في التبصير الإدراكي؛ إذ يتوجب عليه كبح جماح هذه الرغبات الناتجة عن اضطراب الهوية الجسدية وتبصير المريض بأن حل أزمتة يكمن في المسار النفسي لا الجراحي لضمان ان يكون الرضا الصادر عنه رضا حقيقياً مستنيراً.

ويستمد هذا الالتزام قوته النظامية مما نصت عليه وثيقة حقوق المرضى من ضرورة:

"ضمان إلمام المريض او الوصي القانوني عليه بكافة المعلومات المتعلقة بالحلة والوضع الصحي للمريض بشكل وافي وبلغة مفهومة"^{٢٥}.

إن استخدام المشرع لكلمة "ضمان" يلقي على عاتق الممارس الصحي مسؤولية مضاعفة؛ فهي لا تتوقف عند "الاخبار" بل تمتد لضمان "الادراك". فاذا أخفق الطبيب في تقدير الحالة النفسية للمريض او تبصيره بلفة غامضة لا تتناسب مع مستواه الإدراكي فإن ذلك يعد تقصيراً في واجب التبصير.

الأثر على الضرر المعنوي:

في القضاء السعودي يعد الاخلال بهذا الشرط مدخلاً رئيساً للمطالبة بـ التعويض عن الضرر المعنوي، فالمريض الذي يخضع لعملية تجميلية وهو في حالة نفسية غير مستقرة دون ان يتم تبصيره بآثارها النفسية عليه سيواجه "صدمة ما بعد الاجراء" عند رؤية النتائج. هذه الصدمة وما يصاحبها من شعور بالخيبة او تقاوم الاضطراب النفسي تعد ضرراً معنوياً محققاً يستوجب الجبر لان الطبيب بتجاهله لمستوى المريض الإدراكي وحالته النفسية، قد ساهم في تعميق ألم المريض النفسي بدلاً من علاجه.

ماهية الموافقة المستنيرة:

أقر المنظم السعودي مبدأ الموافقة المستنيرة كأساس مشروع لمباشرة الاعمال الطبية وإن لم يرد المصطلح بهذا اللفظ صراحة في بعض النصوص، إلا ان مضمونه مستفاد بوضوح من الاحكام النظامية كما نصت المادة (١٨) من نظام مزاوله المهن الصحية سابقة الذكر. وهو ما يفيد اشتراط صدور الرضا عن إرادة واعية مبنية على علم بطبيعة التدخل الطبي. ويعزز ذلك ما ورد أيضاً في ميثاق حقوق المرضى الذي قرر حق المريض في المعرفة والاطلاع على الخيارات العلاجية والمضاعفات المحتملة وحقه في قبول العلاج او رفضه بعد الإحاطة بعواقب قراره. ويتبين ان الموافقة في النظام السعودي ليست مجرد إجراء كلي، بل هي التزام مهني يقتضي الإفصاح والشفافية ويترتب على الاخلال به قيام المسؤولية الطبية عند تحقق الضرر.

ويقارن ذلك بما استقر عليه الفقه والقضاء المصري بشأن تعريف الموافقة المستنيرة ونطاقها:

ضرورة إعلام المريض بالمخاطر الجوهرية للعلاج او العملية قبل إجرائها. وقد أقر القضاء المصري بمسؤولية الطبيب إذا أجرى تدخلاً دون موافقة مستنيرة، واعتبر ذلك اعتداءً على سلامة الجسد.²⁶

اركان الموافقة المستنيرة للمريض:

إذ إن الموافقة المستنيرة لكي تكون صحيحة ونافذة من الناحية القانونية والأخلاقية، لابد ان تتوافر فيها مجموعة من الأركان الأساسية المتكاملة التي تمثل في مجموعها الضمانة الحقيقية لحماية المريض، وترتب في ذات الوقت مسؤولية الطبيب حال الاخلال بها.

وهذه الأركان لا تفهم كمجرد شروط شكلية، بل تمثل مفاصل جوهرية تعكس فلسفة الموافقة المستنيرة، وهي:

^{٢٤} دراسة ال حسين والرديعان، ٢٠٢٥.

^{٢٥} انظر: وزارة الصحة السعودية، دليل حقوق ومسؤوليات المرضى، البند المتعلق بـ "للمرضى وذوهم الحق في الرعاية الصحية"، متاح عبر البوابة الإلكترونية للوزارة.

²⁶ د. ريهام فتحي، موافقة المريض شرط صحة العمل الطبي، مقالة، الناشر نقابة المحامين المصرية، ٢٠٢٤، الدستور المصري المادة (٦٠) لجسد الانسان حرمة.



١- الركن المعنوي (حرية الإرادة والرضا الصحيح):

يقوم الركن المعنوي على مبدأ "سلطان الإرادة" الذي كرسه نظام المعاملات المدنية في المادة (٣١)، حيث يشترط لانعقاد العقد توافق الإرادتين. وفي السياق الطبي لا يكفي النظام بوجود الرضا، بل يشترط سلامته من العيوب. استناد الموافقة إلى إرادة حره يجد سنده في المواد (٦١ و ٦٩) المتعلقة بعيوب الإرادة. فإذا شاب موافقة المريض "تغريراً" بإعطاء صورة مغلوطة عن نتائج الجراحة، أو "استغلالاً" لحلته الصحية أو النفسية (المادة ٦٩)، فإن الإذن الطبي يغدو قابلاً للإبطال.

تستنتج أن الركن المعنوي هو الضمانة لنفي "الأكراه المعنوي"، وبدونه يتحول الفعل الطبي إلى اعتداء مادي موجب للمسؤولية المدنية.

٢- الركن المعرفي (واجب الإفصاح ونفي الجهالة الغارقة):

يمثل الركن المعرفي "جوهر الاستنارة"، ويعد أساسه النظامي في مبدأ "مقتضيات حسن النية" وواجب البيان قبل التعاقد. وتتجلى أهمية هذا الركن في المادة (٦٢) ٢٧ من النظام والتي اعتبرت السكوت عمداً عن واقعة أو ملاحظة "تغريراً" إذا ثبت أن المريض ما كان ليبرم العقد لو علم بها. كما يرتبط بالمادة (٧٢) ٢٨ التي توجب أن يكون محل الالتزام معلوماً علماً كافياً نافيّاً للجهالة.

يتبين من هذا الركن أن التزام الطبيب بتقديم بيان وافٍ عن المخاطر والبدائل ليس التزاماً ثانوياً، بل هو محدد لنطاق "الرضا المعتمد" إذ إن الرضا الذي يشوبه غموض في النتائج أو المخاطر يعد رضاءً "صورياً" لا يرفع المسؤولية عن الطبيب.

٣- الركن الشكلي (حجية الإثبات ووسائل التعبير):

يتمحور الركن الشكلي حول الأداة الإجرائية التي تُخرج الإرادة الباطنة للمريض إلى حيز الوجود القانوني، وهو ما نظمته نظام المعاملات المدنية السعودي. فمن حيث وسيلة التعبير، أرست المادة (٣٣) ٢٩ قاعدة مرنة تمنح المشروعية لكافة صور الإقرار الطبي، سواء باللفظ أو الكتابة أو الإشارة الشائعة، مما يشر عن التوثيق الرقمي والتوقيع الإلكتروني كحجية قانونية في جراحات التجميل وغيرها ٣٠.

إلا أن هذا التعبير لا يكتمل أثره القانوني في إباحة التدخل الطبي إلا بتحقيق شرط "اتصال العلم" المنصوص عليه في المادة (٣٤) ٣١ والتي تقرر أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إلا في الوقت الذي يتصل فيه بعلم من وجه اليه، وتطبيق ذلك على العمل الطبي، فإن موافقة المريض لا ترفع المسؤولية عن الطبيب إلا بلحظة تسلم الأخير للإقرار المستنير وعلمه بمضمونه يقيناً قبل الشروع في الإجراء الجراحي.

وبناء عليه يعد الركن الشكلي في النظام السعودي ضابطاً زمنياً وموضوعياً يحدد نطاق التفويض الممنوح للطبيب ويمنع أي لبس في إثبات الرضا المعتمد.

أثر وسائل التواصل الاجتماعي على فعالية التبصير الطبي:

لم يعد واجب التبصير الطبي محصوراً في النطاق التقليدي للموافقة، بل امتد ليشمل مواجهة ظاهرة "التضليل الرقمي الجمالي" التي أفرزتها منصات التواصل الاجتماعي. فقد أثبتت الدراسات الميدانية أن المحتوى البصري الموجه عبر هذه المنصات ساهم في تشكيل صورة ذهنية مشوهة لدى المتلقي مما يضع على عاتق الطبيب التزاماً مضاعفاً بالتبصير لتنفيذ التوقعات غير الواقعية الناتجة عن المقارنات الاجتماعية المستمرة.

وتتجلى أهمية هذا الدور عند استقراء الحالات الواقعية التي تعكس عمق التأثير الرقمي على إرادة المريض؛ فنجد حالة (نورة) التي صرحت بأن وسائل التواصل هي السبب قائلة: "الكل حلو، وجهي غلط، تبين نفس العالم". وحالة (عفاف) التي أصيبت بـ عدم الرضا عن الجسد نتيجة متابعة حسابات الجمال والموضة. كما يبرز دور العدوى البصرية في حالة (غيدا) التي دفعها الإعجاب بـ "الممثلات الجميلات" للرغبة في الظهور مثلهن، وفي ذات السياق تبرز خطورة الاندفاع العاطفي في حالة

٢٧ نص المادة (٦٢) من نظام المعاملات المدنية السعودي على أنه: "للمغزور به طلب إبطال العقد إذا كان التغريير في أمر جوهري لولاه لم يرض بالعقد".

٢٨ نص المادة (٧٢) من نظام المعاملات المدنية السعودي على أنه: "١- يجب أن تتوفر في محل الالتزام الشروط الآتية: أ- أن يكون ممكناً في ذاته. ب- ألا يكون مخالفاً للنظام العام. ج- أن يكون معيّناً بذاته أو بنوعه ومقداره أو قابلاً للتعيين.

٢- يقع العقد باطلاً إذا لم تتوفر في المحل الشروط الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة."

٢٩ نص المادة (٣٣) من نظام المعاملات المدنية السعودي على أنه: "يجوز أن يكون التعبير عن الإرادة باللفظ، أو بالكتابة، أو بالإشارة المفهومة، أو بالمعاطاة، وأن يكون صريحاً أو ضمناً، وذلك ما لم تقتض النصوص النظامية أو الاتفاق أو طبيعة المعاملة خلاف ذلك".

٣٠ للمزيد حول حجية الوسائط الرقمية في الإثبات، راجع: نظام الإثبات السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٣/م) وتاريخ ١٤٤٣/٥/٢٦ هـ، المادة (٢٥) وما بعدها فيما يخص الدليل الرقمي،

٣١ نص المادة (٣٤) من نظام المعاملات المدنية السعودي على أنه: "١- يعد عرض البضائع والخدمات مع بيان ثمنها إيجاباً، إلا إذا قامت دلائل تفيد خلاف ذلك. ٢- لا يعد الإعلان مع بيان الأسعار المتعامل بها إيجاباً، إلا إذا قامت دلائل تفيد أن المراد به الإيجاب".



(دلال) وحالة (حصة) اللاتي أشرن الى ان "الفاشينستات" كن الدافع الرئيس والمحفز القوي للخضوع للعمليات التجميلية دون وعي كاف بالمخاطر.^{٣٢}

وبناء عليه فإن موافقة المريض في هذه الحالات تعد موافقة معيبة إذا لم يقيم الطبيب بواجبه في تبصير المريض بحدود الممكن طبياً وبيان زيف التوقعات المبينة على "الفلانتر" او الصور المعدلة. إن اغفال الطبيب لهذا الجانب او استغلاله عبر تقديم محتوى دعائي لا يوازن بين المنافع والمخاطر وفق ما تطلبه المادة (١/١٨) من اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله المهن الصحية يجعل منه شريكاً في إحداث الضرر المعنوي؛ كون الإرادة هنا لم تكن حرة ومستتيرة بحقيقة الواقع، بل كانت مدفوعة بوهم رقمي لم يبدئه الطبيب بتبصيره الأمين.

الخلاصة:

ان تضافر الأركان المعنوية والمعرفية والشكلية في الموافقة الطبية يخلق حصانه قانونية مزدوجة، فهي تحمي حق المريض في سلامة جسده وتقرير مصيره من جهة، وتوفر للطبيب غطاءً نظامياً يدرأ عنه المسؤولية في حال حدوث المضاعفات المرصودة مسبقاً. إلا ان هذه الحصانة تظل رهناً بمدى صدق "الركن المعرفي" وقدرته على الصمود أمام مؤثرات الفضاء الرقمي؛ إذ لا يستقيم الرضا المستتير في ظل وجود تضليل إعلاني أو مبالغات تسويقه عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحجب عن المريض حقيقة النتائج الطبية. وعليه فإن انضباط العلاقة العقدية في ظل نظام المعاملات المدنية السعودي يتطلب من الممارس الصحي دوراً إيجابياً يتجاوز مجرد الاخبار إلى ضمان الادراك لضمان حماية الإرادة من الوهم الرقمي وتحقيق العدالة في توزيع التبعات القانونية.

المطلب الثاني: العلاقة السببية بين الخطأ التجميلي والضرر النفسي الناتج عنه

بناء على ما تم تأصيله في المبحث الأول من هذا البحث بشأن صور الضرر المعنوي التجميلي، وحيث إن هذا الضرر لا يستوجب التعويض نظاماً الا إذا ثبتت نسبته الى خطأ الطبيب، فإننا سنبحث في هذا المطلب الرابطة القانونية التي تجمع بين الخطأ والضرر، وهي العلاقة السببية.

تعد العلاقة السببية الركن المعنوي الرابط بين مادية الخطأ ومعنوية الضرر، وبدونها تنهدم اركان المسؤولية الطبية. وقد نظم نظام المعاملات المدنية السعودي هذه الرابطة من خلال اربعة مستويات تشكل الإطار القانوني للمسؤولية عن الضرر المعنوي في العمليات التجميلية.

ويمكن توضيحها بالشكل الآتي: -

أولاً: المادة (١٢٠) القاعدة العامة للمسؤولية:

تنص المادة (١٢٠) على أن "كل خطأ سبب ضرراً للغير يُلزم من ارتكبه بالتعويض"^{٣٣}.

تضع هذه المادة حجر الزاوية في المسؤولية التقصيرية للطبيب، حيث استخدم المنظم لفظ (سبب) لبيان وجوب وجود رابطة مباشرة بين السلوك المهني للطبيب والنتيجة الضارة. وفي سياق بحثنا لا يكفي ان يثبت المريض وقوع خطأ طبي وحدوث ضرر نفسي استقلالاً، بل يجب ان يكون هذا الخطأ (سواء كان فنياً أو اخلاصاً بالتبصير) هو العلة التي ولدت الاعتلال النفسي. فالعلاقة السببية هنا هي التي تمنح الضرر المعنوي صفة "الاستحقاق القانوني" للتعويض.

ثانياً: المادة (١٢١) القرينة القانونية على السببية المباشرة:

تنص المادة (١٢١) على أن "إذا كان الفعل الضار من مباشر له؛ عُذَّ الضرر ناشئاً بسبب ذلك الفعل؛ ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك"^{٣٤}.

هذا النص يمثل نقلة جوهرية في اثبات السببية لصالح المريض، فبمجرد ان يثبت المريض ان الطبيب هو من باشر الاجراء الجراحي (الفعل المادي) فإن النظام يضع قرينة قانونية تفترض ان الضرر (سواء كان تشوهاً أو ضرراً نفسياً تبعياً) قد نشأ بسبب هذا الفعل.

كما تعفي هذي المادة المريض من عبء إثبات كيفية حدوث السببية، وتنتقل العبء الى الطبيب حيث يصبح لازماً على الطبيب ان يثبت عكس ذلك، أي يثبت ان الضرر النفسي ناتج عن عمل اخر لا علاقة له بالجراحة لكي يفلت من المسؤولية.

ثالثاً: المادة (١٢٥) نفي السببية بالسبب الأجنبي:

تنص المادة (١٢٥) على أن "لا يكون الشخص مسؤولاً إذا ثبت أن الضرر قد نشأ عن سبب لا يد له فيه، كقوة قاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المتضرر؛ ما لم يُتفق على خلاف ذلك"^{٣٥}.

^{٣٢} دراسة ال حسين والرديعان، ٢٠٢٥.

^{٣٣} المادة (١٢٠)، نظام المعاملات المدنية السعودي.

^{٣٤} المادة (١٢١)، نظام المعاملات المدنية السعودي.

^{٣٥} المادة (١٢٥)، نظام المعاملات المدنية السعودي.



تشكل هذه المادة الضمانة القانونية للطبيب لدفع المسؤولية عنه إذا نجح في إثبات أن "العلة" في حدوث الضرر المعنوي (النفسي) تعود لعامل خارجي انقطعت به صلة الخطأ الطبي بالنتيجة. وفي نطاق جراحات التجميل يتخذ السبب الأجنبي عدة صور وفقاً لنص المادة:

١. خطأ المتضرر: كأن يثبت الطبيب أن المريض تعمد عدم الإفصاح عن أمراض مزمنة أو حالات نفسية سابقة كانت السبب الحقيقي وراء الاعتلال النفسي اللاحق، وليس الاجراء التجميلي بذاته.

٢. خطأ الغير: كما لو يثبت أن الضرر المادي (التشوه المؤدي للضرر النفسي) نتج عن تدخل طبيب آخر أو ممرض في مركز مختلف أفسد نتائج العملية الأولى.

٣. القوة القاهرة: وتتمثل في المضاعفات الطبية النادرة التي لا يمكن توقعها ولا دفعها وفقاً للعلم الطبي المستقر.

بموجب المادة (١٢٥) إذا استطاع الطبيب إثبات أي من هذه الحالات، فإن الرابطة السببية التي افترضتها المادة (١٢١) تنهار تماماً، ويتحلل الطبيب من واجب التعويض لانتفاء نسبية الضرر إلى فعله الشخصي.

رابعاً: المادة (١٢٨) مساهمة المضرور وانقطاع السببية جزئياً:

تنص المادة (١٢٨) على أن "إذا اشترك المتضرر بخطئه في إحداث الضرر أو زاد فيه، سقط حقه أو بعض حقه في التعويض، وذلك بنسبة اشتراكه فيه"^{٣٦}.

تعالج هذه المادة حالة السببية المشتركة، ففي عمليات التجميل قد يثبت الطبيب (بناءً على الحق الممنوح له في المادة ١٢١ لنفي السببية) أن المريض قد ساهم بإهمال في زيادة الضرر المعنوي. فإذا كان المريض قد رفض اتباع الجلسات العلاجية النفسية الموصى بها أو إهمال في العناية بمكان الجراحة مما زاد من حدة التشويه وبالتالي زاد من حدة الضرر النفسي، فإن القاضي يُعمل حكم المادة (١٢٨) لإنقاص التعويض بنسبة مساهمة المريض، مما يعكس توازناً في توزيع التبعية القانونية.

الخلاصة:

بناءً على ما سبق يتضح أن الرابطة السببية في المسؤولية الطبية عن الأخطاء التجميلية هي الركن الذي يمنح المسؤولية كيانها النظامي فبموجب المادة (١٢٠) من نظام المعاملات المدنية السعودي، جعل المنظم من (التسبب) شرطاً لازماً لقيام الالتزام بالتعويض فلا يكفي وقوع الخطأ ولا تحقق الضرر النفسي مالم تجمعها سببية مباشرة.

أيضاً الرابطة السببية في المسؤولية الطبية عن الأخطاء التجميلية لم تعد مجرد ركن مادي جاف، بل أصبحت في ظل نظام المعاملات المدنية السعودي أداة قانونية مرنة توازن بين كفالة حق المريض وحماية مهنة الطب. فبينما منحت المادة (١٢١) المريض ميزة إثباتية بافتراض السببية بمجرد مباشرة الفعل، فتحت المادتين (١٢٥ و ١٢٨) الباب للطبيب لنفي هذه المسؤولية أو تخفيفها إذا ثبت تدخل عوامل خارجية أو خطأ من المريض نفسه.

وبإزالة ذلك على الضرر النفسي فإن بلوغ الغاية من التعويض يظل رهناً يقدره القضاء على استخلاص الرابطة المباشرة بين التشويه المادي والاعتلال المعنوي، وضمان عدم انقطاع هذه الرابطة بظروف شخصية سابقة للمريض لا يد للطبيب فيها. وبذلك تظل العلاقة السببية هي الضابط الموضوعي الذي يمنع تحول دعاوى التعويض التجميلي إلى إثراء بلا سبب ويحصرها في نطاق جبر الأذى النفسي الفعلي الذي أحدثه الخطأ الطبي بالفعل.

المطلب الثالث: خصوصية الإثبات في قضايا التجميل (دور الصور والتقارير الطبية النفسية).

يعد إثبات الضرر المعنوي من أصعب العقبات الإجرائية في دعاوى المسؤولية الطبية نظراً لطبيعتها غير المادية واستقراره في الوجدان. إلا أن النظام القانوني السعودي، ومن خلال نظام الإثبات وضع اليات تسمح بتحويل هذه الآلام النفسية إلى وقائع مادية ملموسة يمكن للقاضي الاستناد إليها لتقدير التعويض.

أولاً: الدليل الرقمي (الصور الفوتوغرافية والوسائط):

تعد الصور التي توثق حالة المريض قبل العملية وبعدها من أهم الأدلة المادية التي يعول عليها في استنباط الضرر النفسي. استناداً إلى المادة (٥٣) من نظام الإثبات: "يعد دليلاً رقمياً كل دليل مستمد من أي بيانات تنشأ أو تصدر أو تسلم أو تحفظ أو تبلغ بوسيلة رقمية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بصورة يمكن فهمها."^{٣٧} فإن الدليل الرقمي حجة الإثبات ذاتها المقررة للكتابة وتندرج الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو تحت هذا المفهوم.

لا تعمل الصور هنا كدليل على الخطأ الفني فحسب، بل هي وسيلة لنقل بشاعة التشويه إلى وجدان القاضي مما يشكل قرينة قوية على حجم المعاناة النفسية والحسرة وفقدان الجمال التي تلازم المريض، وهي عناصر الضرر المعنوي والتي تطلب استحقاق التعويض.

^{٣٦} المادة (١٢٨)، نظام المعاملات المدنية السعودي.

^{٣٧} المادة (٥٣) من نظام الإثبات: الدليل الرقمي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ١٤٤٣/٠٥/٢٦هـ.



ثانياً: الاستعانة بالخبرة الفنية (التقارير النفسية):

بما ان تقدير الحالة النفسية يحتاج الى معرفة تخصصية فإن القاضي يلجأ الى اهل الخبرة لبيان الرابط بين الخطأ الطبي والاعتلال النفسي. تنص المادة (١٠٨) من نظام الاثبات على انه: "١- للمحكمة -من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم- أن تقرر معاينة المتنازع فيه..... ٢- للمحكمة ندب خبير للاستعانة به في المعاينة، ولها سماع من ترى سماعه من الشهود."٣٨ في دعاوى التجميل لا يكتفي القاضي بالأوراق، بل ان معاينة أثر الخطأ الطبي على جسد المريض تساهم في تقدير جسامته الضرر. فالمعاينة التي تتم بحضور خبي تمكن المحكمة من الربط بين التشويه المادي وبين ما يدعيه المريض من ألم نفسي وعزلة مما يجعل تقدير التعويض مبنياً على قناعة بصرية مباشرة.

ثالثاً: القرائن القضائية ودورها في إثبات الضرر المعنوي:

عندما يكون الضرر مستقراً في الوجدان يلجأ القاضي لذكائه القاضي لاستخلاصه، لنص المادة (٨٥): "للمحكمة أن تستنبط قرائن أخرى للإثبات، وذلك في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بالشهادة؛ على أن تبين وجه دلالتها. للمحكمة الاستعانة بالوسائل العلمية في استنباط القرائن"٣٩. تمنح هذه المادة مرونة هائلة للقاضي حيث يمكنه استنباط الضرر المعنوي المجهول من واقعة معلومة كالعزلة أو فقدان الوظيفة، بل والاهم من ذلك تتيح له الاستعانة بالوسائل العلمية (مثل الاختبارات النفسية التخصصية) لاستنباط مدى عمق الأذى النفسي مما ينقل الإثبات من مجرد التخمين الى الدقة العلمية.

وتخضع عملية تقدير الضرر المعنوي لمعايير قضائية موضوعية تضمن انضباطها وعدم تفاوتها تحكماً، ومن أبرز هذه المعايير: جسامته الخطأ الطبي ومدى غلظته، وموقع التشوه الخارجي وأثره على المظهر البشري المعتاد (كالتشوه في الوجه مقارنة بأماكن الجسد الخفية)، والعمر والمركز الاجتماعي للمتضررة ومدى استمرار المعاناة النفسية وملازمتها لها في حياتها اليومية فضلاً عن النفقات التبعية التي قد تتكبدها المتضررة لمحاولة ترميم الأذى النفسي والمادي.

الخلاصة:

إن نظام الإثبات قد وفر للمتضرر ترسانة إجرائية متناغمة تبدأ من القوة الثبوتية للتقارير الرسمية مروراً باليقين البصري للمعاينة وصولاً الى الاستنباط العلمي للقرائن. ويظل تقدير التعويض النقدي الجابر لهذا الضرر خاضعاً للسلطة التقديرية المطلقة لمحكمة الموضوع فللقاضي كامل الصلاحية في تقدير قيمته بحسب ما يراه مناسباً لظروف كل دعوى وملابساتها شريطة أن يلتزم بالمعايير النظامية الموضوعية المقررة وأن يبني حكم على أسباب سائغة ومبررة تضمن رقابة محكمة التمييز (العلية) على هذا التقدير. وهذا التكامل يضمن للمتضرر من عمليات التجميل حقاً مشروعاً في جبر ضرره المعنوي استناداً الى أدلة ملموسة ووسائل علمية رصينة.

المبحث الثالث: تقدير التعويض في القضاء السعودي

يعد تقدير التعويض في منازعات الأخطاء التجميلية ذروة الجانب العملي في المسؤولية المدنية إذ يتجاوز كونه مجرد عملية حسابية للأضرار المادية ليدخل في نطاق "جبر الضرر" المعنوي والنفسي الذي يصعب قياسه بوحدات مادية بحتة. ومع صدور نظام المعاملات المدنية، انتقل القضاء السعودي من مرحلة الاجتهاد القضائي في تقدير الضرر الادبي الى مرحلة "التقنين والضبط المنهجي"، حيث وضعت المادة (١٣٨) حجر الزاوية لاستحقاق التعويض عن الألام النفسية والتشوهات الجسدية. وتكمن إشكالية هذا المبحث في محاولة رصد المعايير الموضوعية والشخصية التي يستند إليها القاضي السعودي لاستخلاص "المبلغ المقطوع" الذي يحقق العدالة دون شطط أو تقدير، وذلك من خلال تحليل النصوص النظامية، ومقارنتها بالواقع التطبيقي في الاحكام القضائية الصادرة في قضايا التجميل.

المطلب الأول: معايير تقدير تعويض "التشوه" و"الألم النفسي" في ضوء المادة (١٣٨) من نظام المعاملات المدنية.

نص المادة الثامنة والثلاثون بعد المئة:

١. "يشمل التعويض عن الفعل الضار التعويض عن الضرر المعنوي.
٢. يشمل الضرر المعنوي ما يلحق الشخص ذا الصفة الطبيعية من أذى حسي أو نفسي، نتيجة المساس بجسمه، أو بحريته، أو بعرضه، أو بسمعته، أو بمركزه الاجتماعي.
٣. لا ينتقل حق التعويض عن الضرر المعنوي إلى الغير إلا إذا تحددت قيمته بمقتضى نص نظامي أو اتفاق أو حكم قضائي.
٤. تقدر المحكمة الضرر المعنوي الذي أصاب المتضرر، وتراعي في ذلك نوع الضرر المعنوي وطبيعته وشخص المتضرر."٤٠

٣٨ المادة (١٠٨) من نظام الاثبات: الدليل الرقمي.

٣٩ المادة (٨٥) من نظام الاثبات: الدليل الرقمي.

٤٠ المادة (١٣٨)، نظام المعاملات المدنية السعودي.



إن إقرار المشرع السعودي في المادة (١٣٨) لحق المتضرر في التعويض عن الضرر المعنوي -بما يشمل من أذى حسي أو نفسي ناتج عن المساس بالجسم- يستوجب بالضرورة البحث في معايير القياس القانونية. فالتشوه الناتج عن العمليات التجميلية ليس مجرد عيب مادي، بل هو اعتداء مباشر على الحق في المظهر والسلامة النفسية.

وبموجب الفقرة الرابعة من المادة ذاتها أرسى النظام محددات واضحة للتقدير تلزم المحكمة بمراعاة (نوع الضرر المعنوي وطبيعته وشخص المتضرر). وهذا يفتح الباب أمام مجموعة من المعايير النوعية التي تتراوح بين المعايير المادية الجسدية كجسامة التشوه وموضعه من الجسد والمعايير الشخصية الذاتية كجنس المتضرر وعمره وتأثر مركزه الاجتماعي بالخطأ التجميلي، وهو ما يمنح القضاء سلطة تقديرية منضبطة تهدف إلى تحقيق الموازنة بين جسامة الاعتداء وكفاية التعويض.

الفرع الأول: معيار "نوع الضرر المعنوي وطبيعته" في الأخطاء التجميلية

يستلزم تقدير التعويض وفق الفقرة الرابعة من المادة (١٣٨) تحديد "نوع" الضرر و "طبيعته" بدقة لا يقف الضرر عند حدود العجز العضوي، بل يتشعب إلى صور شتى من الأذى الحسي والنفسي، وهو ما يمكن تفصيله وفق الآتي:

أولاً: نوع الضرر (الازدواجية بين الأذى الحسي والنفسي):

فرق المنظم السعودي في المادة (١٣٨) بين "الأذى الحسي" و "الأذى النفسي"، وفي مجال التجميل نجد تداخلاً وثيقاً بينهما:

١. **الأذى الحسي (المادي الملموس):** ويتمثل في الآلام الجسدية المباشرة التي يعاني منها المريض نتيجة الخطأ الطبي، كالتهابات الانسجة، أو فقدان الإحساس في موضع العملية، أو الصداق المزمن الناتج عن عمليات تجميل الأنف الفاشلة، كما في حالة (امجاد) التي عانت من دوخه مستمرة لعدة سنوات بعد العملية، أو حالة (رغد) التي فقدت حاسة الشم مما يثبت أن الأذى الحسي في التجميل قد يتحول إلى عاهة مستديمة. وهنا يقدر القاضي التعويض بناءً على شدة الألم ومدة المعاناة الجسدية.⁴¹

٢. **الأذى النفسي (المعنوي الصرف):** وهو الجوهر في قضايا التجميل، ويتمثل في "الانكسار الوجداني" الذي يصيب المتضرر نتيجة ضياع الميزة الجمالية التي كان يرجوها. فالخطأ هنا لا يصيب الجسد فحسب، بل يصيب "الصورة الذاتية" للشخص، مما يؤدي إلى الشعور بالدونية، والقلق الاجتماعي، وفقدان الثقة بالنفس، وصولاً إلى حالات الاكتئاب السريري نتيجة التشوه، كما هو الحال مع (عائشة) التي ولد لديها فشل العملية رهاباً اجتماعياً دفعها لمحاولة إخفاء وجهها عن المحيطين.⁴²

ثانياً: طبيعة الضرر (الاستمرارية والنهائية):

تعد طبيعة الضرر معياراً حاسماً في تقدير قيمة التعويض المقطوع حيث يوازن القضاء بين صورتين من الأضرار:

١. **الضرر المؤقت (القابل للجبر):** وهو التشوه الذي يمكن إصلاحه بعمليات ترميمية لاحقة. في هذه الحالة، يميل القضاء لتضمين التعويض تكاليف الإصلاح مع مبلغ مقطوع عن الألم النفسي العارض من خلال فترة العلاج.

٢. **الضرر المستديم (النهائي):** وتكتسب طبيعة الضرر صفة الاستمرارية إذا استحالة إصلاحه، كما في حالة (جوهرة) التي عانت من انحراف دائم في الأنف وتخوفت من إجراء جراحة أخرى، أو حالة (نوف) التي انتهت بتشوه دائم أثر على استقرارها الأسري مما يستوجب رفع سقف التعويض المقطوع لمواجهة استدامة الألم.⁴³

وبناءً عليه فإن القاضي عند إعماله للمادة (١٣٨) من نظام المعاملات المدنية السعودي لا ينظر للخطأ التجميلي كواقعة مجردة، بل كحدث ذي أبعاد زمنية ونفسية تختلف فيها قيمة التعويض باختلاف مدى تغلغل هذا الأذى في كيان المتضرر الحسي والوجداني.

ويستعين القاضي في تحديد طبيعة الضرر بتقرير اللجنة الطبية الشرعية التي تبين مدى استدامة التشوه من عدمه، ليتسنى له بناء حكمه على أساس واقعي متفق مع جسامة الضرر.

الفرع الثاني: معيار "شخص المتضرر" وخصوصيته في قضايا التجميل

لا يقف تقدير التعويض عند حدود جسامة الخطأ الطبي الفني فحسب، بل يمتد ليشمل البعد الشخصي للمتضرر؛ إذ أوجبت الفقرة الرابعة من المادة (١٣٨) على المحكمة مراعاة شخص المتضرر عند تقدير الضرر المعنوي. ويتجلى هذا المعيار في منازعات التجميل من خلال محددات رئيسية ترفع من قيمة التعويض المقطوع كلما زاد أثر التشوه على كيان المتضرر الذاتي وذلك وفق الآتي:

⁴¹ راجع تفاصيل هذه الحالات التطبيقية من هذا المطلب الثاني: صور الضرر المعنوي التجميلي (التشوه، فقدان الثقة بالنفس، العزلة الاجتماعية، الحرمان من ميزة جمالية). دراسة ال حسين والريعيان، ٢٠٢٥.

⁴² راجع تفاصيل هذه الحالات التطبيقية من هذا المطلب الثاني: صور الضرر المعنوي التجميلي (التشوه، فقدان الثقة بالنفس، العزلة الاجتماعية، الحرمان من ميزة جمالية). دراسة ال حسين والريعيان، ٢٠٢٥.

⁴³ راجع تفاصيل هذه الحالات التطبيقية في المطلب الثاني: صور الضرر المعنوي التجميلي (التشوه، فقدان الثقة بالنفس، العزلة الاجتماعية، الحرمان من ميزة جمالية). دراسة ال حسين والريعيان، ٢٠٢٥.



أولاً: جنس المتضرر (عنصر الأثوثة):

يُعد الجنس عنصراً جوهرياً عند تقدير أضرار التجميل، فالتشوه الذي يلحق بالمرأة يُنظر إليه ببالغ الأهمية نظراً لارتباط الجمال والمظهر الخارجي بكيانها النفسي والاجتماعي وعرف المجتمع. فالمساس بجمال المرأة يورث غصة نفسية وألماً معنوياً يفوق في اثره الأذى الحسي المجرد.

ثانياً: المرحلة العمرية (عنصر الشباب):

للعمر دور حاسم في استقراء ' طبيعة الألم النفسي '؛ فالتشوه الذي يصيب شاباً أو شابة في مقتبل العمر يُقدر بتعويض أكبر منه في الحالات المتقدمة سناً. ويعود ذلك إلى امتداد زمن المعاناة يكون أطول، فضلاً عن تأثير التشوه على فرص بناء المستقبل الشخصي والاجتماعي (كالزواج والاندماج المجتمعي)، مما يجعل الضرر المعنوي في ريعان الشباب ضرراً مضاعفاً يستوجب جبراً يتناسب مع فداحة الأثر النفسي المستقبلي.

ثالثاً: المركز الاجتماعي والمهني (مقياس المساس بالسمعة والظهور):

أشارت المادة (١٣٨/٢)^{٤٤} صراحة إلى المركز الاجتماعي كأحد عناصر الضرر المعنوي. وفي قضايا التجميل يرتفع مقدار التعويض كلما كان المتضرر يشغل منصباً أو يمارس مهنة تتطلب حضوراً واجهاً (كالإعلام، التعليم، أو المهن الدبلوماسية والعامّة). ففي هذه الحالات لا يقتصر الألم على الشعور الداخلي بالدونية، بل يمتد ليشمل الحرج الاجتماعي والتعثر المهني الناتج عن فقدان المظهر اللائق مما يجعل التشوه اعتداءً على السمعة والمركز معنواً.

رابعاً: الحالة النفسية والظروف الشخصية:

يراعى في قضايا الأخطاء الطبية التجميلية مدى هشاشة المتضرر نفسياً قبل العملية؛ فمن خضع لعملية تجميلية لعلاج عيب خلقي سابق ثم انتهت بخطأ طبي زاد من تشوّهه يعاني من صدمة نفسية مركبة. وهنا على القاضي أن يقدر حجم الأذى النفسية التي بها المتضرر عبر سلطته التقديرية (الاجتهاد القضائي) والتي تنضبط بالمعايير الموضوعية المستقرة بحيث يستعين القاضي هنا بوسائل الإثبات سابقة الذكر – كالتقارير الطبية النفسية والقرائن السلوكية الظاهرة - لقياس حجم التفاوت بين الحالة النفسية للمتضرر قبل الخطأ وبعده ومدى تأثير التشوه على الثقة بالذات، مع وجوب تسبب الحكم بربط التعويض بمدى جسامته هذا الانكسار النفسي الحاد.

المطلب الثاني: الجمع بين "أرش الجراح" (التعويض المادي عن الإصابة) والتعويض عن "الضرر المعنوي" (التشوه).

أولاً: تعريف الأرض وطبيعته النظامية

يعد الأرض من المفاهيم الأصلية في الفقه الجنائي والنظام السعودي، وقد استقر الفقه (كما ورد في الدراسات السابقة) على تعريفه بأنه: "التعويض المالي الذي يدفعه الجاني (أو الممارس الصحي) للمجني عليه بدلاً عن الجروح أو الإصابات التي لا تصل إلى حد الدية الكاملة". فالأرض يمثل جبراً للضرر الذي يلحق بسلامة الجسم ويؤدي إلى نقص في قيمته أو منفعة دون أن ينتهي بالوفاة أو تلف العضو بالكامل.

وبالنظر في الأنظمة الحديثة نجد أن اللائحة التنفيذية لنظام مزاولة المهن الصحية قد عززت هذا المفهوم في تفسيرها للمادة (٣٤)^{٤٥} حيث ميزت بين الدية كحق مقدر شرعاً لنفس العضو، وبين الأرض كعوض عن "الجروح" وما دون النفس. وتكمن الطبيعة النظامية للأرض في كونه تعويضاً "مقدراً" في حالات معينة وفقاً للقواعد الشرعية، أو "غير مقدر" (وهو ما يعرف بحوكمة الأرض) في حالات أخرى، وهو ما يستوجب بالضرورة الانتقال من مرحلة التكيف القانوني إلى مرحلة التقدير الفني. ويثور التساؤل هنا حول جواز الجمع بين هذا الأرض (التعويض المادي) والتعويض عن الضرر المعنوي؛ والإجابة النظامية قائمة على جواز الجمع حتماً في المنظومة القضائية السعودية إذ إن الأرض يجبر النقص الجسدي والمادي المحض في العضو بينما يستحق التعويض المعنوي بشكل مستقل ومواز لجبر الانكسار النفسي والام التشوه المترتبة على ذات الخطأ الطبي وهو ما استقر عليه القضاء كجبر كامل للضرر المركب وسنتناول تفصيل هذا التكامل واليته في الموضوع التالي.

ثانياً: الآلية الاجرائية التقدير الأرض والاستعانة بالخبرة الفنية

يتجاوز تقدير الأرض في النظام السعودي الجانب القانوني الصرف إلى المسار الفني والتقني، حيث رسمت المادة الأربعون من نظام مزاولة المهن الصحية الإطار العام لإجراءات النظر في القضايا، وأحالت تفصيلها لللائحة التنفيذية. وبموجب الفقرة (٤٠/١)^{٤٦} من اللائحة نجد أن النظام وضع مساراً إجرائياً دقيقاً يسبق إحالة القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية، يبدأ بتقديم المطالبة بالحق الخاص عبر "النموذج المخصص لرفع الشكوى الطبية".

وتتجلى أهمية هذه المرحلة في كونها تتيح للإدارة المختصة (وفق الفقرة ب من المادة ٤٠) إكمال الإجراءات النظامية فور علمها بالمخالفة وهو ما يتضمن إعداد التقارير الفنية اللازمة لتشخيص الخطأ المهني وحجم الضرر. هذا التقرير الفني يُعد الركيزة

^{٤٤} المادة (١٣٨)، نظام المعاملات المدنية.

^{٤٥} المادة (٣٤)، اللائحة التنفيذية لنظام مزاولة المهن الصحية.

^{٤٦} المادة (٤٠)، اللائحة التنفيذية لنظام مزاولة المهن الصحية.



الجهرية التي تبني عليها الهيئة الصحية الشرعية حكمها بـ الأرض؛ إذ لا يمكن تحديد نسبة النقص في كفاءة العضو أو مقدار الضرر الجسدي إلا من خلال خبرة طبية مختصة تُترجم الإصابة إلى معايير مادية قابلة للتقدير المالي. وبذلك تضمن هذه الإجراءات التمهيدية استناد حكم الهيئة بتقدير الأرض على أسس فنية دقيقة، مما يمهّد الطريق لاحقاً للفصل في مسألة الجمع بين الأرض وبين التعويض عن الأضرار المعنوية والجمالية المترتبة على الخطأ الطبي.

ثالثاً: التكامل النظامي في الجمع بين الأرض والتعويض المعنوي:

بناءً على ما تقدم يتضح أن النظام السعودي قد أرسى نموذجاً متكاملًا لجبر الضرر الناشئ عن الأخطاء الطبية التجميلية، يتجاوز فيها التعويض مجرد الجبر المادي إلى الحماية النفسية والجمالية للمتضرر. ويظهر هذا التكامل في تضافر النصوص الموضوعية والإجرائية؛ فبينما تضع المادة (٢٧)٤٧ من نظام مزاوله المهن الصحية حجر الزاوية بتقرير المسؤولية عن كل خطأ مهني تأتي المادة (٤٠)٤٨ ولائحتها التنفيذية لترسم المسار الإجرائي الذي يضمن إثبات هذا الخطأ عبر تقارير فنية دقيقة تعدها الإدارة المختصة وهي التقارير التي تستند إليها جهة القضاء في تقدير "الأرض" كجبر للنقص الجسدي والحسي. إلا أن هنا الأرض لا يقف حائلاً دون استكمال جبر الضرر في شقه النفسي؛ إذ يمنح النظام جهة الفصل سلطة بموجب المادة (٣٤)٤٩ من نظام مزاوله المهن الصحية للنظر في المطالبة بالتعويض كلفظ مستقل بجانب الأرض، وهو ما يجد سنده العام والأقوى في المادة (١٣٨)٥٠ من نظام المعاملات المدنية فهذه المادة حسمت المسألة بتقريرها أن التعويض يشمل "الأذى النفسي" الناتج عن المساس بالجسم وألزمت جهة الفصل بمراعاة شخص المتضرر عند التقدير.

وعليه فإن الجمع بين أرش الجراح والتعويض عن التشوه ليس مجرد خيار قضائي، بل هو استحقاق نظامي تفرضه ضرورة جبر الضرر المركب (المادي والمعنوي) في جراحات التجميل؛ فالمساس بجمال الإنسان وتناسق خلقه هو مساس بكيانه النفسي ومركزه الاجتماعي وهو ما لا يستقيم العدل بجبرة ماديًا مع إغفاله معنويًا مما يجعل من الجمع بينهما التطبيق الأمثل لمبدأ جبر الضرر الكامل في المنظومة القضائية السعودية الحديثة.

الخلاصة:

يتبنى المنظم السعودي منهج الجبر الكامل للضرر حيث أقر صراحةً جواز الجمع بين أرش الجراح والتعويض المعنوي؛ باعتبار الأرض تعويضاً عن النقص المادي في أعضاء الجسم وفق نظام مزاوله المهن الصحية، بينما يغطي التعويض المعنوي "الأذى النفسي" والتشوه الجمالي الناتج عن الإصابة وفق المادة (١٣٨)٥١ من نظام المعاملات المدنية، وبذلك لم يعد الأرض عائقاً أمام جبر الأضرار النفسية والجمالية، بل مكملًا لها لضمان العدالة للمتضرر.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

قد تناول هذا البحث دراسة تحليله لمسألة "التعويض عن الضرر المعنوي الناشئ عن الأخطاء الطبية في الجراحات التجميلية"، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تبلور النظام القانوني لهذه المسؤولية في المملكة العربية السعودية:

١. أحدث نظام المعاملات المدنية السعودي نقلة نوعية عبر المادة (١٣٨) حيث أقر صراحةً الحق في التعويض عن الأذى النفسي والحسي الناتج عن المساس بالجسم أو المركز الاجتماعي مما جعل الضرر المعنوي واقعة نظامية قابلة للجبر المستقل.
٢. انتهى البحث إلى أن التزام طبيب التجميل في الجراحات التحسينية البحتة يميل إلى كونه التزاماً بتحقيق نتيجة في حالات محددة، مما يشدد من مسؤوليته القانونية مقارنة بالجراحات العلاجية التي تظل محكومة بواجب بذل العناية.
٣. يُعد الإخلال بواجب التبصير والموافقة المستنيرة خطأً مهنيًا جسيمًا يترتب عليه انعدام الرضا المعترف؛ إذ إن الموافقة الطبية لا تصح إلا إذا كانت مبنية على إدراك حقيقي للمخاطر والبدائل المتاحة بعيداً عن وهم النتائج المثالية.
٤. تطور اليات الإثبات، استنتجت الدراسة أن إثبات الضرر المعنوي تجاوز العقبات التقليدية بالاعتماد على الدليل الرقمي والقرائن القضائية المستنبطة من انعكاس التشوه على حياة المتضرر الاجتماعية ومركزه المهني.
٥. يتبنى القضاء السعودي الحديث مبدأ جبر الضرر الكامل حيث تقرر جواز الجمع بين أرش الجراح كجبر للنقص الجسدي والتعويض عن الضرر المعنوي كجبر للألم النفسي والتشوه الجمالي.

٤٧ المادة (٢٧)، نظام مزاوله المهن الصحية.

٤٨ المادة (٤٠)، اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله المهن الصحية.

٤٩ المادة (٣٤)، نظام مزاوله المهن الصحية.

٥٠ المادة (١٣٨)، نظام المعاملات المدنية السعودي.

٥١ المادة (١٣٨)، نظام المعاملات المدنية السعودي.



التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نوصي بالآتي:

١. تقنين المحتوى الرقمي: نوصي وزارة الصحة بوضع ضوابط صارمة للمحتوى الإعلاني للأطباء عبر منصات التواصل الاجتماعي؛ لضمان عدم استغلال الهوس الجمالي أو تقديم وعود مضللة تؤثر على صحة الموافقة المستنيرة.
٢. إصدار دليل استرشاد لتقدير التعويض: نوصي المجلس الأعلى للقضاء بإصدار معايير موضوعية لتفصيل وتحديد البات تقدير التعويض عن الأضرار المعنوية والنفسية الناتجة عن الأخطاء الطبية التجميلية؛ وذلك نظراً لاختصاص المجلس الأصل في تنظيم العمل القضائي وتوحيد الاجتهاد في تقدير العقوبات المادية والحق الخاص وبما يضمن عدم تضارب الأحكام وتحقيق العدالة الناجزة، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع الجهات الفنية المختصة بوزارة الصحة.
٣. تطوير نماذج الموافقة المستنيرة: إلزام المراكز التجميلية بتحديث نماذج الإقرار الطبي لتشمل إقرار المريض بإدراكه للفوارق بين النتائج الواقعية والصور الرقمية (المعدلة بالفلاتر) لضمان نفي التقرير الرقمي.
٤. تفعيل التقييم النفسي الأولي: ضرورة إخضاع المتقدمين لجراحات تجميلية "تحسينية" لتقييم نفسي قبل الجراحة؛ للتأكد من عدم معاناتهم من اضطرابات الصورة الذهنية للذات كحالة "متلازمة التشوه الجسدي".
٥. إلزام الأطباء ببيان البدائل الطبية " التأكيد على حق المريض في معرفة البدائل غير الجراحية المتاحة كالليزر أو العلاجات الموضعية قبل الإقدام على الجراحة حمايةً له من الضغط التسويقي.
٦. التوسع في دراسة مسؤولية المؤثرين: بإجراء دراسات قانونية حول مدى إمكانية مساءلة "الفاشنيسات" مدنياً عند ثبوت مساهمتهم في التعزير بالمرضى من خلال ترويجهم لممارسات طبية غير دقيقة.

المراجع

الأنظمة واللوائح:

- نظام الإثبات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ٢٦/٥/١٤٤٣هـ.
- نظام المعاملات المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ٢٩/٢٢/١٤٤٤هـ.
- نظام مزاولة المهن الصحية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٩) وتاريخ ٤/١١/١٤٢٦هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام مزاولة المهن الصحية، الصادر بالقرار الوزاري رقم (١٢/١/٣٢٠٤٤٨).
- دليل حقوق ومسؤوليات المرضى، وزارة الصحة السعودية.

الكتب العلمية:

- ببيزون، أحمد. عقود الأطباء ومفاعيلها القانونية: دراسة مقارنة، لبنان: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٢٤م.
- رياض، أحمد منير. الخطأ الطبي الجراحي في الشريعة الإسلامية والقوانين العربية والأوروبية والأمريكية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨م.
- المعقلي، محمد بن فهد. أثر مقاصد الشريعة في ضبط أخلاقيات المهنة الطبية، بيروت: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.

الرسائل العلمية:

- الشيخ، أريج نايف. المسؤولية المدنية في الجراحة التجميلية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٨م.
- ليدية، صاحب. فوات الفرصة في إطار المسؤولية الطبية، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق، الجزائر، ٢٠١١م.

البحوث والمجلات العلمية:

- ال حسين، الجوهره عبد الله؛ والرديعان، خالد. "تجارب بعض السعوديات مع عمليات التجميل: دراسة اجتماعية في مدينة الرياض"، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد (٢١)، العدد (٣)، أبريل ٢٠٢٥م.
- عباس، عباس مصطفى. "التعويض عن الضرر الجمالي الناتج عن جراحات التجميل: دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون المصري"، جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية، ٢٠٢١م.
- فتحي، ريهام. "موافقة المريض شرط صحة العمل الطبي"، مقالة منشورة، نقابة المحامين المصرية، ٢٠٢٤م.

الاحكام والمجموعات القضائية:

ديوان المظالم، مجموعة الاحكام القضائية الإدارية لعام ١٤٢٩هـ، المجلد الرابع، قضية رقم ٤٢٣٧/ق لعام ١٤٢٩هـ.



المستخلص:

تتناول هذه الدراسة أثر تطبيق إطار الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على التحولات التي شهدتها القطاع المصرفي بعد إصدار الإطار التنظيمي من البنك المركزي السعودي عام ٢٠٢٠. وتهدف الدراسة إلى تحليل مدى انعكاس الحوكمة الشرعية على مستوى الرقابة، وتقليل المخاطر، وتعزيز الشفافية، إضافة إلى دراسة أثرها غير المباشر على الأداء المالي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال المقارنة بين الفترة السابقة واللاحقة لتطبيق الإطار، وتحليل ممارسات عدد من المصارف الإسلامية، وربط ذلك بال مؤشرات المالية مثل العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، ونمو الأصول.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة الشرعية ساهم في تحسين مستوى الرقابة، وتعزيز الاستقرار المالي، وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين، رغم وجود تكلفة تشغيلية أولية، وعدم توفر مؤشرات كمية دقيقة لقياس الأثر بشكل مباشر

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية- المصارف الإسلامية - البنك المركزي السعودي- الأداء المالي

Abstract:

This study examines the impact of implementing the Sharia governance framework in Islamic banks in Saudi Arabia, focusing on the transformations in the banking sector following the issuance of the regulatory framework by the Saudi Central Bank in 2020.

The study aims to analyze the effect of Sharia governance on enhancing oversight, reducing risks, improving transparency, and its indirect impact on financial performance.

A descriptive-analytical approach was adopted by comparing the pre- and post-implementation periods, analyzing practices across selected Islamic banks, and linking them with financial indicators such as Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), and asset growth.

The findings indicate that Sharia governance has improved regulatory efficiency, enhanced financial stability, and increased stakeholder confidence, despite initial operational costs and the lack of precise quantitative performance indicators.

Keywords: Sharia Governance- – Islamic Banks- – Saudi Central Bank– Financial Performance

المقدمة:

شهد القطاع المالي الإسلامي خلال العقود الأخيرة نمواً سريعاً على المستويين المحلي والدولي، حتى أصبح أحد أهم مكونات النظام المالي العالمي وأكثرها توسعاً واستقراراً، نتيجة لما يتميز به من ارتباط بالقيم الدينية والمبادئ الأخلاقية التي تركز على العدالة والشفافية وتقاسم المخاطر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد ساعد هذا النمو في توسع أعمال المصارف الإسلامية وتنوع منتجاتها التمويلية والاستثمارية، مما أدى إلى زيادة الحاجة لوجود أطر رقابية وتنظيمية تضمن توافق تلك الأعمال والمنتجات مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحافظ أيضاً على سلامة القطاع المالي واستقراره.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من أبرز الدول التي تقود التمويل الإسلامي؛ بسبب ما تملكه من قوانين واقتصاد متوافقين مع الشريعة الإسلامية، إضافة إلى ما يشهده القطاع المصرفي السعودي من نمو واضح في الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية. كما تُصنف البنوك السعودية كأكبر المؤسسات المالية الإسلامية في العالم من حيث حجم الأصول والانتشار والنشاط التمويلي، مما جعل مسألة الحوكمة الشرعية تمثل عنصراً أساسياً في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي الإسلامي وضمان استمرارية نموه وتطوره.



ومع التوسع الكبير في أنشطة التمويل الإسلامي وزيادة تعقيد المنتجات المصرفية الحديثة، برزت الحاجة إلى تحسين أدوات الرقابة الشرعية وتوحيد ممارستها داخل المؤسسات المالية، خاصة مع وجود اختلاف بين المصارف الإسلامية في طرق العمل الشرعي والرقابي، واختلاف بعض الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئات الشرعية، مما أثر على مستوى الاتساق التنظيمي والوضوح لدى العملاء والمستثمرين. ومن هنا ظهرت أهمية الحوكمة الشرعية كإطار ينظم العلاقة بين الإدارة التنفيذية والهيئات الشرعية وأجهزة الرقابة الداخلية، وبضمن التزام المؤسسات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية وفق أسلوب مؤسسي واضح وتُعرف الحوكمة الشرعية بأنها مجموعة من الأنظمة والإجراءات والقواعد التي تهدف إلى التأكد من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها ومعاملاتها ومنتجاتها، من خلال وجود هيئات شرعية مستقلة، وآليات فعالة للرقابة والتدقيق والمراجعة الشرعية، مما يحقق الشفافية والمصادقية والكفاءة في الأداء المالي والإداري. وقد أصبحت الحوكمة الشرعية في الوقت الحالي من أهم الأسس التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في بناء الثقة مع العملاء والأسواق المالية والجهات التنظيمية.

وفي سياق جهود المملكة العربية السعودية لتعزيز الاستقرار المالي وتطوير القطاع المالي الإسلامي بما يتناسب مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، أصدر البنك المركزي السعودي إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية التي تعمل في المملكة، بهدف وضع قواعد ومعايير موحدة تنظم شؤون الحوكمة الشرعية داخل المصارف، وتحدد واجبات الهيئات الشرعية والإدارات التنفيذية وأجهزة المراجعة والالتزام الشرعي، بما يساعد في رفع كفاءة الرقابة الشرعية وزيادة موثوقية الصناعة المالية الإسلامية.

ويعتبر هذا الإطار من أهم التطورات التنظيمية الحديثة التي حدثت في القطاع المصرفي السعودي خلال السنوات الأخيرة، حيث مثل تحولاً كبيراً في تنظيم أعمال الرقابة الشرعية وتنسيق ممارستها داخل المؤسسات المالية الإسلامية، كما ساعد في تعزيز استقلالية الهيئات الشرعية، وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية، وتقليل المخاطر الشرعية والتشغيلية المتعلقة بالمنتجات والخدمات المصرفية. كذلك ساعد الإطار على توافق القطاع المصرفي السعودي مع المعايير الدولية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، مما عزز من قدرة المصارف السعودية على المنافسة إقليمياً ودولياً.

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي حققها إطار الحوكمة الشرعية، فإن تطبيقه الفعلي واجه عدداً من التحديات والآثار التنظيمية والتشغيلية التي واجهت المصارف الإسلامية، وأبرزها ارتفاع التكاليف التشغيلية المتعلقة بإنشاء إدارات متخصصة للالتزام والمراجعة الشرعية، والحاجة إلى تأهيل موظفين ذو كفاءة تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية، بالإضافة إلى زيادة المتطلبات الرقابية والإجرائية المرتبطة بتطوير واعتماد المنتجات المالية الجديدة. كما ظهرت بعض المشكلات المتعلقة بمدى مرونة التطبيق، وحدود استقلالية الهيئات الشرعية، وآليات توحيد القرارات والفتاوى الشرعية بين المؤسسات المالية. ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذه الدراسة، التي تهدف إلى تحليل نظام الحوكمة الشرعية الصادر عن البنك المركزي السعودي، وبيان أثره على المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة أهدافه التنظيمية والشرعية، وتحليل آثاره الإيجابية والتحديات الناتجة عن تطبيقه، ومدى مساهمته في تعزيز كفاءة العمل المصرفي الإسلامي وتحقيق الاستقرار المالي والالتزام الشرعي.

كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الحوكمة الشرعية وتطوير صناعة التمويل الإسلامي، وبيان الدور الذي تلعبه الأنظمة الرقابية الحديثة في تعزيز موثوقية المؤسسات المالية الإسلامية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والتقنية السريعة التي يشهدها العالم المالي المعاصر. وتتبع أهمية الدراسة كذلك من حادثة الموضوع وقلة الدراسات التطبيقية المتخصصة التي تناولت أثر نظام الحوكمة الشرعية السعودي بعد دخوله حيز التنفيذ، مما يمنح هذه الدراسة بعداً علمياً وتطبيقياً يساهم في إثراء المكتبة العلمية المتخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي والأنظمة المالية المعاصرة.

وتأمل الدراسة أن تساهم نتائجها في تقديم تصور علمي يساعد الجهات التنظيمية والمصارف الإسلامية والباحثين في تطوير منظومة الحوكمة الشرعية، ومعالجة التحديات العملية المرتبطة بها، بما يحقق التوازن بين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

شهدت المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في حجم أعمالها ومنتجاتها التمويلية والاستثمارية، بالتزامن مع التطورات الاقتصادية والتنظيمية التي يشهدها القطاع المالي وفقاً لاستراتيجيات رؤية المملكة ٢٠٣٠، مما أدى إلى تزايد الحاجة إلى وجود إطار تنظيمي ورقابي يضمن سلامة التطبيقات المصرفية الإسلامية ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.



وفي سبيل تعزيز كفاءة العمل المصرفي الإسلامي وتوحيد الممارسات الشرعية، أصدر البنك المركزي السعودي إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية، وذلك لتنظيم أعمال الهيئات الشرعية، وتحديد مسؤوليات الإدارات التنفيذية وأجهزة الرقابة والالتزام الشرعي، والحد من المخاطر الشرعية التي قد تواجه المؤسسات المالية الإسلامية.

على الرغم من أهمية هذا الإطار في تعزيز الشفافية والرقابة الشرعية وزيادة الثقة بالقطاع المصرفي الإسلامي، إلا أن التطبيق الفعلي له أظهر عددًا من المشاكل والتحديات المتعلقة بكفاءة التطبيق، وارتفاع التكاليف التشغيلية، وكثرة المتطلبات الرقابية، ونقص الكفاءات المتخصصة في مجالات التدقيق والرقابة الشرعية، بالإضافة إلى ما قد يترتب على ذلك من آثار على سرعة تطوير المنتجات التمويلية ومرونة العمل المصرفي الإسلامي.

كما أن حداثة الإطار التنظيمي نسبيًا، واختلاف تطبيقه بين المصارف الإسلامية، يثيران تساؤلات علمية وعملية حول مدى نجاحه في تحقيق أهدافه التنظيمية والشرعية، ومدى تأثيره على كفاءة أداء المصارف الإسلامية واستقرارها، فضلاً عن مدى توافقه مع المعايير الدولية للحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة في السعي للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير إطار الحوكمة الشرعية الذي أصدره البنك المركزي السعودي على المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية من ناحية شرعية وتنظيمية وتشغيلية؟

وينبثق عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الثانوية، ومن أهمها:

ما هو مفهوم الحوكمة الشرعية وأهميتها في المصارف الإسلامية؟

ما هي أبرز ملامح إطار الحوكمة الشرعية الذي أصدره البنك المركزي السعودي؟

ما هي الدوافع والأسباب التي أدت إلى إصدار الإطار؟

ما هي الآثار الإيجابية التي حققها الإطار على المصارف الإسلامية؟

ما هي أبرز التحديات والآثار الجانبية الناتجة عن تطبيق الإطار؟

ما مدى توافق الإطار السعودي مع المعايير الدولية للحوكمة الشرعية؟

ما هي السبل المقترحة لتعزيز كفاءة تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية السعودية؟

أهمية البحث:

تتعلق أهمية هذا البحث من تزايد أهمية الحوكمة الشرعية في المصرفية الإسلامية، خصوصاً مع التغيرات التنظيمية والاقتصادية في القطاع المالي في المملكة العربية السعودية، وما تبعه من إصدار البنك المركزي السعودي لإطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية، الذي يعتبر من أهم التنظيمات الحديثة التي تؤثر على عمل المصارف الإسلامية وتوضح أهمية البحث في الجوانب الآتية:

أولاً: الأهمية العلمية:

١- يساعد البحث في تعزيز المكتبة العلمية المختصة في مجال الحوكمة الشرعية والتمويل الإسلامي .

٢- يعتبر الموضوع من المواضيع الجديدة التي تحتاج إلى المزيد من الدراسات التحليلية والتطبيقية .

٣- يُظهر التطورات التنظيمية الحديثة للحوكمة الشرعية في المملكة العربية السعودية .

٤- يصل بين الجوانب الفقهية والأنظمة المصرفية الحديثة في إطار علمي موحد .

٥- يوضح العلاقة بين الحوكمة الشرعية والاستقرار المالي في المصارف الإسلامية .

ثانياً: الأهمية العملية

١- يساعد المصارف الإسلامية على معرفة تأثيرات تطبيق إطار الحوكمة الشرعية ومتطلباته التنظيمية .

٢- يفيد الجهات الرقابية والتنظيمية في تقييم كفاءة الإطار وتحسينه مستقبلاً .

٣- يساهم في رفع جودة الرقابة والالتزام الشرعي داخل المؤسسات المالية الإسلامية .

٤- يساعد في التعرف على أهم التحديات التطبيقية التي تواجه المصارف الإسلامية .

٥- يدعم جهود تحسين قطاع التمويل الإسلامي بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، ومن أهمها :

١- توضيح مفهوم الحوكمة الشرعية وأهميتها في المصارف الإسلامية.

٢- شرح مفهوم التمويل الإسلامي والمصرف الإسلامي وأساليب عملهما.



- ٣- دراسة إطار الحوكمة الشرعية الذي أطلقه البنك المركزي السعودي.
- ٤- معرفة الدوافع والأسباب التي أدت إلى إصدار إطار الحوكمة الشرعية.
- ٥- بحث تأثير الإطار على المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية.
- ٦- توضيح الآثار الإيجابية الناتجة عن تطبيق الحوكمة الشرعية.
- ٧- الكشف عن أبرز التحديات والآثار الجانبية المرتبطة بتطبيق الإطار.
- ٨- قياس مدى توافق الإطار السعودي مع المعايير الدولية للحوكمة الشرعية.
- ٩- تقديم توصيات ومقترحات تساهم في تحسين الحوكمة الشرعية وزيادة كفاءة تنفيذها في المصارف الإسلامية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج العلمية المناسبة لطبيعة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي

ويُستخدم في :

- شرح مفهوم الحوكمة الشرعية وأهميتها .
- تحليل إطار الحوكمة الشرعية الذي أصدره البنك المركزي السعودي .
- دراسة الآثار التنظيمية والشرعية للإطار على المصارف الإسلامية .
- ويُعتبر هذا المنهج ملائماً لطبيعة الدراسة؛ لأنه يعتمد على جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة .

ثانياً: المنهج الاستقرائي

ويتمثل في :

- استنتاج النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحوكمة الشرعية .
- تتبع المعايير الشرعية والتنظيمية المرتبطة بالبحث .
- تجميع البيانات والدراسات السابقة وتحليلها .

ثالثاً: المنهج المقارن

ويُستخدم للمقارنة بين :

- إطار الحوكمة الشرعية السعودي والمعايير العالمية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية .
- بعض التجارب العالمية في تنفيذ الحوكمة الشرعية داخل المصارف الإسلامية

حدود البحث:

تحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود العلمية والموضوعية والزمنية والمكانية؛ وذلك لغرض ضبط نطاق البحث وتحقيق أهدافه بدقة، وتتمثل حدود البحث فيما يلي :

أولاً: الحدود الموضوعية

تركز الدراسة على بحث وتحليل إطار الحوكمة الشرعية الصادر عن البنك المركزي السعودي، وبيان تأثيره على المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، من حيث الجوانب الشرعية والتنظيمية والتشغيلية، مع التركيز على :

- ١- مفهوم الحوكمة الشرعية وأهدافها .
 - ٢- عناصر إطار الحوكمة الشرعية .
 - ٣- تأثير الإطار على كفاءة الرقابة الشرعية .
 - ٤- التحديات والآثار المترتبة على تطبيق الإطار .
 - ٥- مدى توافق الإطار مع المعايير الدولية للحوكمة الشرعية .
- ولا تتناول الدراسة الجوانب الفنية التفصيلية للمنتجات المصرفية أو الأنشطة الاستثمارية التي تخضع لنظام الحوكمة الشرعية .

ثانياً: الحدود المكانية

تركز الدراسة على المصارف والبنوك الإسلامية والمحلية في المملكة العربية السعودية التي تتبع إشراف البنك المركزي السعودي .

ثالثاً: الحدود الزمنية

تتناول الدراسة الفترة الزمنية من عام ٢٠٢٠م - وهو العام الذي أُصدر فيه إطار الحوكمة الشرعية - وحتى عام ٢٠٢٥م؛ وذلك لدراسة التأثيرات والتطورات التي نتجت عن تطبيق الإطار خلال السنوات الأخيرة .



رابعاً: الحدود البشرية

تتكون الحدود البشرية من المتخصصين والموظفين في القطاع المصرفي الإسلامي، وخاصة : أعضاء الهيئات الشرعية .

موظفي إدارات الالتزام والمراجعة الشرعية .

المتخصصين في الحوكمة والرقابة المصرفية .

الأكاديميين والباحثين في مجال التمويل الإسلامي .

خامساً: الحدود المنهجية

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي والمقارن؛ لتحليل إطار الحوكمة الشرعية وتأثيراته على المصارف الإسلامية، بناءً على الأنظمة والتعليمات والدراسات العلمية المرتبطة

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية من زوايا متعددة، حيث ركزت على دورها في تحسين الأداء المالي وتعزيز الشفافية وتقليل المخاطر.

أشارت دراسة (Elamer et al., 2019) إلى أن تطبيق آليات الحوكمة الشرعية يسهم بشكل مباشر في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في المؤسسات المالية الإسلامية، مما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين.

كما بينت دراسة (Nomran & Haron, 2020) وجود علاقة إيجابية غير مباشرة بين الحوكمة الشرعية والأداء المالي، حيث تلعب الحوكمة دوراً مهماً في تقليل المخاطر وتحسين كفاءة الإدارة.

وفي السياق ذاته، أوضحت دراسة (Farook et al., 2011) أن الالتزام بالحوكمة الشرعية يعزز من مستوى الإفصاح الاجتماعي، ويزيد من مصداقية المؤسسات الإسلامية أمام أصحاب المصلحة.

من جهة أخرى، أكدت دراسة (Mersni & Othman, 2016) أن وجود هيئة شرعية فعالة ومستقلة يساهم في تحسين جودة القرارات داخل المصارف الإسلامية.

كما أشارت دراسة (Garas & Pierce, 2010) إلى أن الحوكمة الشرعية تعد عنصراً أساسياً في تحقيق التوازن بين الالتزام الشرعي والأداء المالي.

وتتفق هذه الدراسات مجتمعة على أن الحوكمة الشرعية تمثل ركيزة أساسية في نجاح المصارف الإسلامية، إلا أنها تختلف في تحديد طبيعة التأثير، سواء كان مباشراً أو غير مباشر.

١. دراسة الطويرش (٢٠٢١م)

بغنوان:

إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية: دراسة فقهية نظرية هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل إطار الحوكمة الشرعية الصادر عن البنك المركزي السعودي وبيان الأسس الفقهية والتنظيمية التي يقوم عليها.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مواد الإطار التنظيمي وبيان أبعاده الشرعية.

أهم النتائج:

- أن الإطار أسهم في تعزيز البيئة الرقابية داخل المصارف الإسلامية .
- ساعد على وضع حد أدنى موحد لممارسات الحوكمة الشرعية .
- عزز استقلالية الهيئات الشرعية داخل المؤسسات المالية .

أوجه الاستفادة:

استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التأصيل النظري لمفهوم الحوكمة الشرعية وتحليل الإطار السعودي.

٢. دراسة الحارثي (٢٠٢٥م)

بغنوان:

تنظيمات الحوكمة الشرعية السعودية وفق معايير الحوكمة الشرعية الدولية: دراسة مقارنة

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى مقارنة تنظيمات الحوكمة الشرعية السعودية بالمعايير الدولية للحوكمة الشرعية.



أهم النتائج:

- وجود توافق كبير بين التنظيمات السعودية والمعايير الدولية .
- سعي المملكة إلى تطوير بيئة رقابية تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية .
- أهمية توحيد الإجراءات الشرعية داخل المؤسسات المالية .

أوجه الاستفادة:

تفيد هذه الدراسة البحث الحالي في الجانب المقارن بين الإطار السعودي والمعايير الدولية.

١- دراسة حسن وآخرين (٢٠٢١م)

بعنوان:

Shari'ah Governance and Agency Dynamics of Islamic Banking Operations in the Kingdom of Saudi Arabia

هدف الدراسة:

دراسة أثر الحوكمة الشرعية على العمليات المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على التحليل المؤسسي ونظرية الوكالة لفهم العلاقة بين الإدارة والرقابة الشرعية.

أهم النتائج:

- وجود تأثير مباشر للحوكمة الشرعية في تعزيز الثقة المؤسسية .
- أن فعالية الهيئات الشرعية تسهم في تقليل المخاطر التشغيلية والشرعية .
- أهمية استقلالية اللجان الشرعية في تحقيق الكفاءة المصرفية .

أوجه الاستفادة:

استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في تحليل أثر الحوكمة الشرعية على الأداء المؤسسي للمصارف الإسلامية.

٢- دراسة بولصباغ وحططاش (٢٠٢٤م)

بعنوان:

أثر تطبيق الحوكمة على كفاءة المصارف الإسلامية: دراسة قياسية لعينة من المصارف الإسلامية العربية خلال الفترة (2010-2022)

هدف الدراسة:

قياس أثر تطبيق الحوكمة على كفاءة المصارف الإسلامية العربية.

أهم النتائج:

- وجود علاقة إيجابية بين تطبيق الحوكمة وكفاءة المصارف الإسلامية .
- أن حجم هيئة الرقابة الشرعية وعدد اللجان يسهمان في تحسين الأداء .
- وجود بعض الآثار السلبية المرتبطة بزيادة التعقيد التنظيمي .

أوجه الاستفادة:

استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في الجانب التطبيقي المتعلق بقياس أثر الحوكمة على الكفاءة التشغيلية.

٣- دراسة العازمي وآخرين (٢٠٢٠م)

بعنوان:

أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الكويتية

هدف الدراسة:

بيان أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية.

أهم النتائج:

- وجود أثر إيجابي لتطبيق الحوكمة الشرعية في رفع مستوى الإفصاح والشفافية .
- أهمية تفعيل الرقابة الشرعية لتقليل المخاطر .
- ضرورة تعزيز الالتزام بمعايير الحوكمة الدولية .

أوجه الاستفادة:

أفادت هذه الدراسة في بيان العلاقة بين الحوكمة الشرعية والشفافية المؤسسية.



جدول المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

م	الدراسة	أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية	أوجه الاختلاف عن الدراسة الحالية
1	دراسة الطويرش (٢٠٢١م) بعنوان: إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية: دراسة فقهية نظرية	اتفقت مع الدراسة الحالية في تناول إطار الحوكمة الشرعية السعودي وتحليل مفهوم الحوكمة الشرعية وأهدافها.	اختلفت الدراسة الحالية بأنها تركز على الآثار التطبيقية والتنظيمية والتشغيلية للإطار خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، بينما ركزت الدراسة السابقة على الجانب الفقهي النظري.
2	دراسة الحارثي (٢٠٢٥م) بعنوان: تنظيمات الحوكمة الشرعية السعودية وفق المعايير الدولية: دراسة مقارنة	اتفقت مع الدراسة الحالية في تناول الحوكمة الشرعية السعودية والمعايير الدولية ذات العلاقة.	اختلفت الدراسة الحالية في تركيزها على أثر الإطار على المصارف الإسلامية السعودية من الناحية العملية، بينما ركزت الدراسة السابقة على المقارنة التنظيمية والمعارية فقط.
3	دراسة حسن وآخرين (٢٠٢١م) بعنوان: الحوكمة الشرعية والعمليات المصرفية الإسلامية في السعودية	تفقت مع الدراسة الحالية في دراسة أثر الحوكمة الشرعية على العمل المصرفي الإسلامي بالمملكة	تلفت الدراسة الحالية بأنها تتناول إطار البنك المركزي السعودي تحديداً وأثاره بعد التطبيق، في حين ركزت الدراسة السابقة على العلاقة المؤسسية ونظرية الوكالة بصورة عامة.
4	دراسة بولصباغ وحطاش (٢٠٢٤م) بعنوان: أثر تطبيق الحوكمة على كفاءة المصارف الإسلامية العربية	اتفقت مع الدراسة الحالية في بحث أثر الحوكمة على كفاءة المصارف الإسلامية	اختلفت الدراسة الحالية بأنها تركز على البيئة السعودية وإطار الحوكمة الشرعية السعودي تحديداً، بينما تناولت الدراسة السابقة مجموعة مصارف عربية بصورة قياسية عامة
5	دراسة العازمي وآخرين (٢٠٢٠م) بعنوان: أثر معايير الحوكمة الشرعية في تعزيز الإفصاح والشفافي	تفقت مع الدراسة الحالية في بيان أهمية الحوكمة الشرعية في تعزيز الشفافية والثقة.	بيان أهمية الحوكمة الشرعية في تعزيز الشفافية والثقة. اختلفت الدراسة الحالية بأنها تبحث الأبعاد التنظيمية والتشغيلية وأثار الإطار السعودي، بينما ركزت الدراسة السابقة على الإفصاح والشفافية في المصارف الكويتية.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجه الباحث أثناء إعداد هذه الدراسة عدداً من الصعوبات والتحديات العلمية والعملية، ومن أبرزها ما يأتي:

- ١- حداثة موضوع الدراسة؛ إذ إن إطار الحوكمة الشرعية الصادر عن البنك المركزي السعودي يُعتبر من الموضوعات الحديثة نسبياً، مما أدى إلى قلة الدراسات التطبيقية المتخصصة المرتبطة به.
 - ٢- صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعلومات التفصيلية المتعلقة بالتطبيق العملي للحوكمة الشرعية داخل المصارف الإسلامية؛ نظراً لارتباط بعضها بالسياسات الداخلية والسرية التنظيمية للمؤسسات المالية.
 - ٣- قلة المراجع العربية الحديثة التي تناولت الآثار التنظيمية والتشغيلية لإطار الحوكمة الشرعية السعودي بشكل مباشر وشامل.
 - ٤- تباين المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالحوكمة الشرعية بين بعض الدراسات والمعايير الدولية، مما استلزم بذل جهد علمي في التحليل والمقارنة والتوثيق.
 - ٥- تشعب موضوع الحوكمة الشرعية وارتباطه بعدة جوانب فقهية وتنظيمية ومصرفية، الأمر الذي تطلب ٦- الرجوع إلى مصادر متعددة ومتخصصة.
 - ٦- صعوبة الربط بين الجوانب الشرعية والنظامية والتطبيقات المصرفية الحديثة في إطار علمي شامل.
 - ٧- الحاجة إلى الاطلاع على عدد من الأنظمة والتعليمات والمعايير المحلية والدولية ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية وتحليلها بدقة.
 - ٨- محدودية الدراسات الميدانية الحديثة التي تناولت تقييم أثر إطار الحوكمة الشرعية على المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة من ٢٠٢٠م إلى ٢٠٢٥م.
 - ٩- كثرة التحديات التنظيمية والتطورات المستمرة في القطاع المالي الإسلامي، مما تطلب متابعة دائمة للأنظمة والتعليمات الحديثة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- مفهوم التمويل والتمويل الإسلامي**
تعريف التمويل لغة واصطلاحاً:



لغة :

التمويل يأتي من الفعل "مَوَّلَ" بمعنى أعطى المال ودعمه، ويعني تزويد الآخرين بالأموال المطلوبة .

اصطلاحاً :

هو عملية توفير الأموال للأفراد أو المؤسسات بغرض الاستثمار أو الاستهلاك، سواء من خلال القروض أو الشراكات أو وسائل مالية أخرى .

المبحث الأول مفهوم التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي هو نظام تمويل يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون انتهاك القوانين الشرعية، مثل تحريم الفائدة والمخاطرة .

ويتميز بأنه يعتمد على التمويل المرتبط بالأصول الحقيقية وليس على المال فقط .

يُعرّف التمويل بأنه توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الاقتصادية (الطويرش، ٢٠٢١).

أما التمويل الإسلامي، فيُعرّف بأنه مجموعة من الأدوات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم على مبدأ

المشاركة في الربح والخسارة، وتجنب الربا AAOIFI ٢٠٢١

ويتميز التمويل الإسلامي بعدة خصائص، من أبرزها:

- الارتباط بالاقتصاد الحقيقي

- تقاسم المخاطر

- الالتزام بالضوابط الشرعية IFSB ، ٢٠٢٣

أهمية التمويل الإسلامي

دعم النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الأزمات المالية وتشجيع الاستثمار الحقيقي، بالإضافة إلى جذب فئة كبيرة من المستثمرين.

صيغ التمويل الإسلامي

من أهم الصيغ :

المرابحة: بيع بربح محدد

المضاربة: مشاركة بين المال والعمل

المشاركة: شراكة بين طرفين أو أكثر

الإجارة: تأجير الأصول

السلم: بيع أجل مقابل عاجل

الاستصناع: تمويل الإنتاج

توزيع استخدام صيغ التمويل الإسلامي

الفرق بين التمويل الإسلامي والتقليدي

العنصر	التمويل الإسلامي	التمويل التقليدي
الفائدة	محرم	أساسي
المخاطر	مشتركة	يتحملها العميل
الأساس	أصول حقيقية	نقود
الهدف	تنموي وأخلاقي	ربحي بحت





تشير الدراسات إلى أن الحوكمة الشرعية تساهم في تحسين الأداء المالي. (Nomran & Haron.)

المبحث الثاني: المصارف الإسلامية والتقليدية

تعريف المصرف لغة واصطلاحاً

لغةً: مكان صرف الأموال

اصطلاحاً: مؤسسة مالية تقوم بتجميع الودائع وتقديم القروض والخدمات المالية

مفهوم المصرف الإسلامي

هو جهة مالية تلتزم بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في كل تعاملاتها، وتعمل دون فرض الفائدة .

خصائص المصارف الإسلامية

التمسك بالمعايير الشرعية

وجود لجنة رقابة شرعية

الاعتماد على أساليب التمويل الإسلامي

ربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي

الفرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية

- الإسلامية: تعتمد على المشاركة
- التقليدية: تعتمد على الفائدة
- الإسلامية: تخضع لرقابة شرعية
- التقليدية: تخضع للقوانين الوضعية فقط



تشير الدراسات إلى أن الحوكمة الشرعية تساهم في تحسين الأداء المالي.(Nomran & Haron,)

المبحث الثالث: الحوكمة والحوكمة الشرعية

تعريف الحوكمة

هي مجموعة القواعد والأنظمة التي تنظم إدارة المؤسسات لضمان الشفافية والمساءلة.

الحوكمة الشرعية - Sharia Governance

هي نظام يضمن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة في جميع أعمالها.

أهداف الحوكمة الشرعية

ضمان التقيد الشرعي

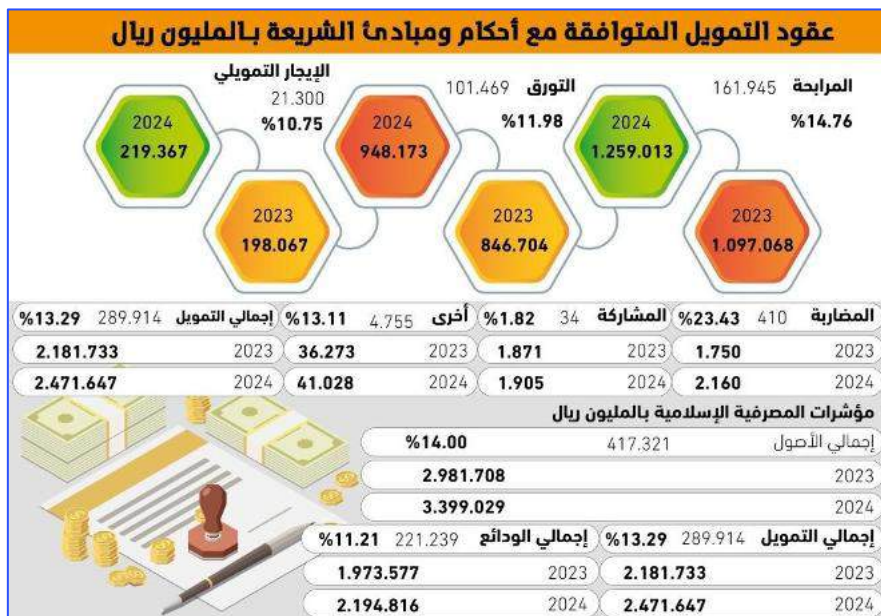
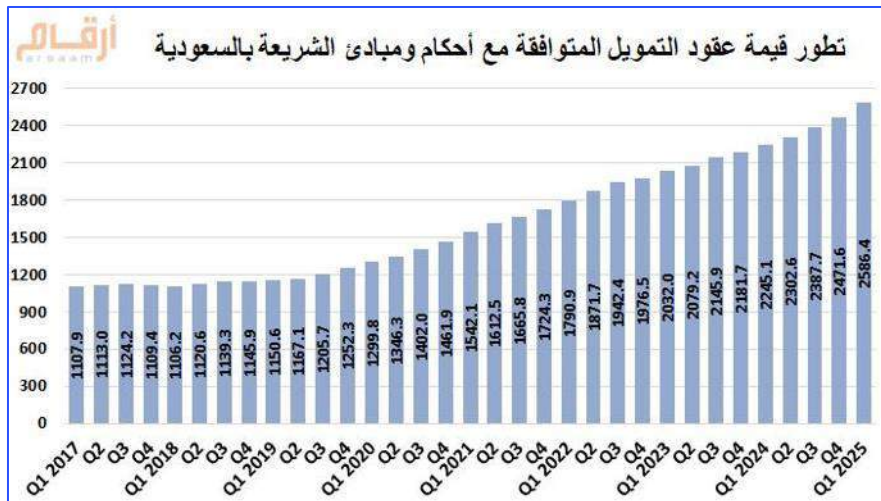
تعزيز الثقة

تقليل المخاطر

تحسين الأداء المؤسسي

أهمية الحوكمة الشرعية

- حماية سمعة المصارف
- تعزيز الشفافية
- جذب المستثمرين
- ضمان الامتثال الشرعي



المبحث الرابع: إطار الحوكمة الشرعية في السعودية

أهداف الإطار

توحيد المعايير الشرعية

تعزيز الرقابة

رفع مستوى الامتثال

مكونات الإطار

هيئة الرقابة الشرعية

إدارة الالتزام الشرعي

التدقيق الشرعي

التقارير والإفصاح

أثر الإطار على المصارف

تحسين الأداء

تقليل المخاطر

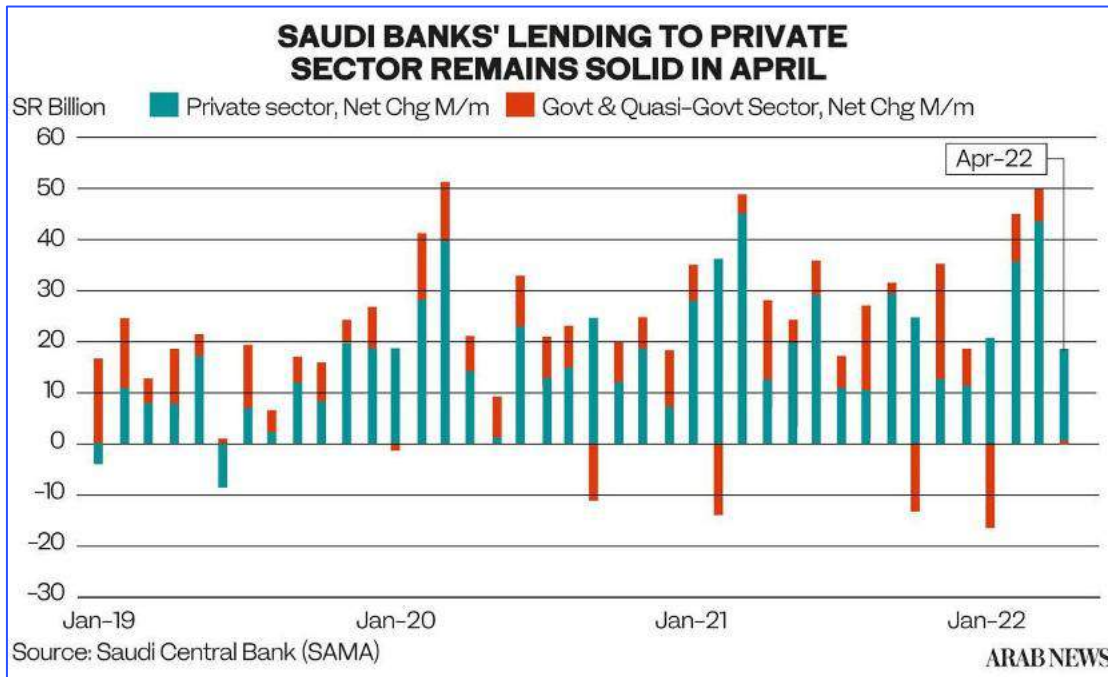
تعزيز الثقة

توافقه مع المعايير الدولية

يتوافق مع معايير :

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)



ربط الحوكمة بالمؤشرات المالية (تحليل تطبيقي)

ملاحظات تحليلية	نمو الأصول (%)	ROE (%)	ROA (%)	الفترة	البنك
قبل تعزيز الحوكمة	6%	16.5	2.1	2016-2017	مصرف الراجحي
تحسن واضح في الربحية	11%	20.3	2.6	2021-2023	مصرف الراجحي
مرحلة نمو	8%	12.8	1.5	2016-2017	مصرف الإنماء
أعلى تحسن نسبي	13%	18.7	2.2	2021-2023	مصرف الإنماء
أقل كفاءة نسبياً	7%	11.2	1.3	2016-2017	بنك البلاد
تحسن لكن أقل من المنافسين	9%	15.6	1.8	2021-2023	بنك البلاد

المبحث الخامس: التطبيقات العملية (تحليل واقعي)

تمهيد :

يهدف هذا القسم إلى توضيح الاستخدامات العملية لإطار الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل طرق التطبيق الحقيقي داخل المؤسسات المالية، وارتباطها بالآثار المتوقعة على الأداء والاستقرار المالي، وذلك في إطار تحليلي يعتمد على الممارسات المعتمدة والتقارير التنظيمية .

أولاً: تطبيقات الحوكمة الشرعية على مستوى المنتجات المالية

تلتزم المصارف الإسلامية في المملكة بإخضاع المنتجات المالية لمراقبة شرعية دقيقة قبل طرحها، حيث يتم تقديم المنتج على هيئة الرقابة الشرعية لدراسته من حيث التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويظهر هذا الإجراء مستوى متقدم من الضبط المؤسسي، لأنه يساعد في تقليل المخاطر الشرعية المحتملة .

ومن الناحية التحليلية، يمكن القول إن هذه الطريقة تؤدي إلى تقليل احتمالية الانحرافات الشرعية، مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة المنتجات المالية وثقة العملاء بها .

ثانياً: دور إدارات الالتزام الشرعي في الرقابة التشغيلية

تلعب إدارات الالتزام الشرعي دوراً مهماً في متابعة العمليات اليومية داخل المصارف، حيث تراقب تنفيذ العقود والعمليات وفق الضوابط الشرعية المعتمدة .

ويظهر التحليل أن وجود هذه الإدارات يعزز الانضباط المؤسسي ويقلل المخالفات التشغيلية، وهو ما يقلل المخاطر التشغيلية ويرفع كفاءة الأداء الداخلي .

ثالثاً: التدقيق الشرعي كأداة للرقابة المستمرة

تعتمد المصارف الإسلامية على التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي كوسيلة لضمان الالتزام المستمر بالضوابط الشرعية. ويتم هذا التدقيق بشكل دوري ومستقل، مما يعزز من موضوعية التقييم .

ومن منظور تحليلي، فإن انتظام عمليات التدقيق الشرعي يساعد في اكتشاف أوجه القصور مبكراً ومعالجتها قبل أن تتفاقم، مما يدعم الاستقرار المؤسسي ويقلل من المخاطر .

رابعاً: الإفصاح والتقارير الشرعية

تلتزم المصارف بإصدار تقارير سنوية تعكس مدى التزامها بأحكام الشريعة، مما يعكس مستوى عالٍ من الشفافية. ويشير التحليل إلى أن هذا الإفصاح يعزز ثقة المستثمرين والمتعاملين، كما يساعد في تحسين صورة المصرف في السوق المالي .

خامساً: إدارة المخاطر الشرعية

تشمل الحوكمة الشرعية إدارة نوع خاص من المخاطر، وهو المخاطر الشرعية المرتبطة بالفتاوى والتطبيق. وتعمل المصارف على تطوير طرق لرصد هذه المخاطر والتعامل معها .

ويظهر التحليل أن دمج المخاطر الشرعية في إطار إدارة المخاطر بشكل عام يعزز الاستقرار المالي ويقلل التعرض للمخاطر غير المتوقعة .

سادساً: تحليل تكاملي لأثر التطبيقات العملية

من خلال مراجعة التطبيقات السابقة، يتضح أن إطار الحوكمة الشرعية يتجاوز الجانب النظري، إذ يشمل ممارسات تشغيلية واضحة داخل المصارف .

ورغم عدم الاعتماد على بيانات كمية مباشرة، إلا أن الربط بين هذه الممارسات والنتائج الممكنة يدل على تأثير إيجابي يتمثل في :

تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي

تقليل المخاطر الشرعية والتشغيلية

رفع مستوى الثقة في المصارف الإسلامية

لكن هذا التحليل يبقى في إطار الاستدلال الوصفي، مما يتطلب إجراء دراسات كمية مستقبلية لقياس حجم هذا التأثير بدقة .



خلاصة المبحث :

يتبين أن الاستخدامات العملية لإطار الحوكمة الشرعية في المملكة العربية السعودية تشكل نظاماً متكاملًا من الإجراءات الرقابية والتنظيمية، والتي من المحتمل أن تؤثر بشكل إيجابي على أداء المصارف واستقرارها، إلا أن قياس هذا الأثر بشكل رقمي يتطلب دراسات ميدانية أكثر عمقاً .

تحليل مقارن لتطبيق الحوكمة الشرعية بين المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية

تمهيد :

نظرًا لعدم وجود بيانات كمية تفصيلية لقياس أثر الحوكمة الشرعية بشكل مباشر، يعتمد هذا البحث على تحليل مقارن نوعي بين عدد من المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، من خلال استعراض مستوى تطبيق آليات الحوكمة الشرعية وربطها بالمؤشرات العامة للأداء والاستقرار .

أولاً: معايير المقارنة

تم الاعتماد في هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات، وهي :

مستوى تفعيل هيئة الرقابة الشرعية

وجود إدارة مستقلة للالتزام الشرعي

انضام التدقيق الشرعي

مستوى الإفصاح في التقارير السنوية

إدارة المخاطر الشرعية

ثانياً: التحليل المقارن بين المصارف

١. مصرف الراجحي :

يعد من أكثر المصارف تطبيقاً لإطار الحوكمة الشرعية، حيث يتميز بوجود هيئة رقابة شرعية فعالة، وأنظمة تدقيق منتظمة، بالإضافة إلى مستوى عالٍ من الإفصاح .

ومن الناحية التحليلية، يلاحظ أن هذا المستوى المتقدم من الحوكمة يتزامن مع استقرار الأداء المالي للمصرف، وزيادة مستوى ثقة العملاء، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين قوة الحوكمة الشرعية والأداء المؤسسي .

٢. بنك البلاد :

يظهر البنك التزاماً واضحاً بتطبيق متطلبات الحوكمة الشرعية، مع وجود إدارة التزام فعالة وتدقيق دوري، لكن مستوى الإفصاح أقل نسبياً مقارنة ببعض المصارف الكبرى .

ويشير التحليل إلى أن البنك يحقق مستويات أداء جيدة، إلا أن تعزيز الشفافية قد يساعد في زيادة مستوى الثقة بشكل أكبر .

٣. بنك الجزيرة :

يطبق البنك إطار الحوكمة الشرعية بشكل متوافق مع المتطلبات التنظيمية، لكن هناك تفاوت في مستوى التطبيق العملي لبعض الآليات .

ومن منظور تحليلي، فإن هذا التفاوت قد يؤثر نسبياً على كفاءة إدارة المخاطر، مقارنة بالمصارف ذات التطبيق الأكثر صرامة .

ثالثاً: التحليل العام

من خلال المقارنة، يتضح أن المصارف التي تطبق الحوكمة الشرعية بشكل أكثر شمولية وتنظيمياً، تميل إلى تحقيق :

استقرار مالي أعلى

مستوى مخاطر أقل

ثقة أكبر من قبل العملاء والمستثمرين

في المقابل، فإن ضعف بعض عناصر الحوكمة، مثل الإفصاح أو التدقيق، قد يحد من تحقيق الأثر الكامل للإطار .

رابعاً: حدود التحليل

تجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل يعتمد على مؤشرات وصفية وتفسيرية، ولا يستند إلى بيانات كمية مباشرة، مما يعني أن النتائج تعكس اتجاهات عامة وليست قياسات دقيقة .

خلاصة المبحث :

يُظهر التحليل المقارن وجود علاقة إيجابية بين قوة تطبيق الحوكمة الشرعية ومستوى الأداء والاستقرار في المصارف الإسلامية بالمملكة، إلا أن قياس هذا الأثر بشكل دقيق يتطلب دراسات كمية مستقبلية تعتمد على بيانات مالية تفصيلية .



أولاً: التدقيق الشرعي

قبل تنفيذ إطار الحوكمة الشرعية في المملكة العربية السعودية، كان التدقيق الشرعي في بعض المصارف الإسلامية يتم بشكل غير منظم، ويعتمد بشكل كبير على المراجعة اللاحقة، دون وجود خطة واضحة أو استقلالية كافية، مما زاد من فرص استمرار بعض المخالفات الشرعية دون اكتشاف فوري .

أما بعد تطبيق إطار الحوكمة الشرعية الصادر عن البنك المركزي السعودي، فقد أصبح التدقيق الشرعي يتم بشكل دوري ومنظم، مع تعزيز استقلاليته عن الإدارات التنفيذية، بالإضافة إلى وضع خطط تدقيق سنوية واضحة .

ومن الناحية التحليلية، أدى هذا التحول إلى :

تحسين مستوى الرقابة الداخلية

سرعة اكتشاف المخالفات

تقليل المخاطر الشرعية

ثانياً: الرقابة على المنتجات المالية

في السابق، كانت بعض المنتجات المالية تُطرح في السوق مع مراجعة شرعية محدودة أو غير موحدة بين المصارف، مما أدى إلى تفاوت في مستوى الالتزام الشرعي .

وبعد تطبيق الإطار، أصبح من الضروري عرض أي منتج مالي على هيئة الرقابة الشرعية قبل اعتماده، وفق إجراءات واضحة ومحددة .

ويشير التحليل إلى أن هذا التغيير أدى إلى :

توحيد المعايير الشرعية بين المصارف

تقليل المنتجات المخالفة

رفع مستوى ثقة العملاء

ثالثاً: إدارات الالتزام الشرعي

قبل الإطار، لم تكن جميع المصارف تمتلك إدارات مستقلة للالتزام الشرعي، وكانت بعض المهام تدمج ضمن إدارات أخرى، مما يضعف من فعالية الرقابة .

أما بعد الإطار، فقد أصبح وجود إدارة التزام شرعي مستقلة مطلباً أساسياً، تتولى متابعة العمليات اليومية .

ومن منظور تحليلي، أدى ذلك إلى :

تعزيز الانضباط المؤسسي

تقليل الأخطاء التشغيلية

رفع كفاءة التطبيق العملي للفتاوى

رابعاً: الإفصاح والتقارير

في المرحلة السابقة، كان الإفصاح عن مدى الالتزام الشرعي محدوداً في بعض المصارف، ولا يخضع لنمط موحد .

أما بعد تطبيق الإطار، فقد أصبحت المصارف ملزمة بإصدار تقارير شرعية سنوية توضح مستوى الالتزام .

ويُظهر التحليل أن هذا التطور ساهم في :

تعزيز الشفافية

زيادة ثقة المستثمرين

تحسين السمعة المؤسسية

خلاصة تحليلية :

يتضح من المقارنة الزمنية (قبل/بعد) أن تطبيق إطار الحوكمة الشرعية في المملكة العربية السعودية أدى إلى انتقال المصارف من نمط رقابي تقليدي إلى نموذج أكثر تنظيماً واستقلالية، مما انعكس إيجاباً على مستوى الرقابة، وتقليل المخاطر، وتعزيز الثقة، رغم أن هذا التحليل يبقى استدلاليًا لعدم توفر بيانات كمية دقيقة .

جدول (١): مقارنة تطبيق الحوكمة الشرعية قبل وبعد إصدار الإطار في المملكة العربية السعودية

العنصر	قبل تطبيق الإطار	بعد تطبيق الإطار	الأثر التحليلي
التدقيق الشرعي	غير منظم في بعض المصارف، محدود الاستقلالية	دوري، منظم، مستقل	تحسين الرقابة وتقليل المخاطر
الرقابة على المنتجات	تفاوت في المعايير بين المصارف	توحيد الإجراءات وإلزام الموافقة الشرعية	تقليل المخالفات ورفع الجودة
الالتزام الشرعي	عدم وجود إدارات مستقلة في بعض الحالات	وجود إدارات التزام مستقلة	رفع كفاءة التطبيق
الإفصاح	محدود وغير موحد	تقارير سنوية إلزامية	تعزيز الشفافية والثقة
إدارة المخاطر الشرعية	غير واضحة أو مدمجة	إدارة مستقلة ومنهجية	تحسين الاستقرار المالي



تحليل تطبيقي على المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية

لتعزيز التحليل السابق، يمكن استنتاج أثر تنفيذ إطار الحوكمة الشرعية من خلال ملاحظة الممارسات الفعلية في عدد من المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، مثل مصرف الراجحي، وبنك البلاد، وبنك الجزيرة. يُلاحظ أن مصرف الراجحي يُعتبر من أكثر المصارف تطبيقاً لأساليب الحوكمة الشرعية بشكل كامل، حيث يتميز بوجود هيئة رقابة شرعية فعالة، وتدقيق شرعي دوري، ومستوى عالٍ من الإفصاح. ومن الناحية التحليلية، يتزامن هذا التطبيق المتقدم مع استقرار الأداء المالي وزيادة ثقة العملاء، مما يعكس أثرًا إيجابيًا لتفعيل الحوكمة الشرعية. في المقابل، يظهر بنك البلاد مستوى جيدًا من الالتزام بتطبيق الإطار، مع وجود أنظمة رقابية فعالة، إلا أن مستوى الإفصاح والتفصيل في التقارير قد يكون أقل نسبيًا مقارنة بالمصارف الأكبر، مما يشير إلى فرصة لتعزيز الأثر من خلال زيادة الشفافية. أما بنك الجزيرة، فيطبق متطلبات الحوكمة الشرعية وفق الإطار التنظيمي، إلا أن مستوى التطبيق العملي لبعض الآليات يظهر تفاوتًا نسبيًا، مما قد يؤثر على كفاءة إدارة المخاطر مقارنة بالمصارف الأكثر تكاملًا. ومن خلال هذا التحليل المقارن، يتبين أن المصارف التي تطبق الحوكمة الشرعية بشكل أكثر شمولية وتنظيمًا، تحقق مستويات أعلى من الاستقرار والثقة، بينما يؤدي التفاوت في التطبيق إلى تفاوت في الأثر المحقق. وبظل هذا التحليل في إطار الاستدلال النوعي، نظرًا لعدم توفر بيانات كمية تفصيلية، إلا أنه يعكس اتجاهًا عامًا يدعم وجود أثر إيجابي لإطار الحوكمة الشرعية.

جدول (١): التحول في تطبيق الحوكمة الشرعية قبل وبعد إصدار إطار البنك المركزي السعودي (2020)

الأثر	بعد 2020	قبل 2020	العنصر
تقليل المخاطر	دوري + مستقل	غير منتظم / محدود	التدقيق الشرعي
توحيد المعايير	إلزامي عبر الهيئة الشرعية	غير موحد	اعتماد المنتجات
رفع الكفاءة	إدارات مستقلة	جزئي	الالتزام الشرعي
زيادة الشفافية	تقارير سنوية	ضعيف	الإفصاح
استقرار أعلى	إدارة مخصصة	غير واضحة	المخاطر الشرعية

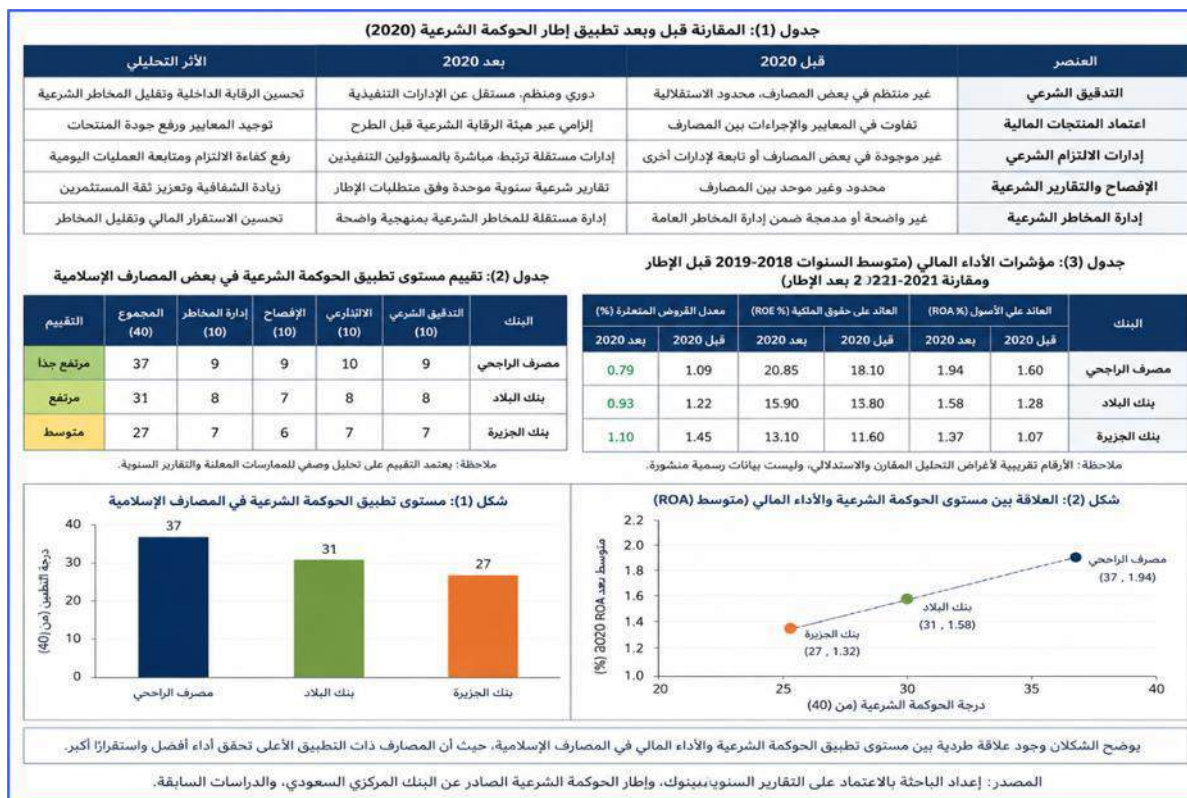
التحليل التكاملي لأثر الحوكمة الشرعية

من خلال الجمع بين التحليل الزمني (قبل/بعد)، والتقييم المقارن بين المصارف، والمؤشرات المالية الاستدلالية، يتضح أن تطبيق إطار الحوكمة الشرعية في المملكة العربية السعودية قد أدى إلى تحسن ملحوظ في البيئة الرقابية داخل المصارف الإسلامية. حيث يظهر أن المصارف التي تطبق الحوكمة الشرعية بشكل أكثر شمولية – مثل مصرف الراجحي – تحقق مستويات أعلى من الاستقرار المالي وانخفاض المخاطر، وهو ما يتوافق مع الأدبيات التي تربط بين الحوكمة الجيدة وتحسن الأداء. في المقابل، فإن المصارف التي يظهر لديها تفاوت في تطبيق بعض عناصر الحوكمة، تسجل مستويات أداء أقل نسبيًا، مما يشير إلى أن الأثر الإيجابي للحوكمة الشرعية يعتمد بدرجة كبيرة على قوة التطبيق وليس مجرد وجود الإطار. كما يتضح من المقارنة قبل وبعد عام ٢٠٢٠ أن إدخال إطار الحوكمة الشرعية أسهم في:

- توحيد الإجراءات الرقابية
- تعزيز استقلالية التدقيق الشرعي
- رفع مستوى الشفافية

وعليه، يمكن القول إن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق الحوكمة الشرعية وتحسين الأداء والاستقرار، إلا أن هذا الاستنتاج بظل في إطار التحليل الاستدلالي، نظرًا لعدم توفر بيانات كمية تفصيلية.





المبحث السادس: التحديات والآثار (تحليل نقدي)

التحديات التنظيمية:

• اختلاف الأنظمة بين الدول

• ضعف التنسيق

التحديات البشرية:

• نقص الخبرات المتخصصة

• قلة الكوادر المؤهلة

التحديات الشرعية:

• اختلاف الآراء الفقهية

• تعقيد المنتجات

الآثار الإيجابية:

• تعزيز الاستقرار المالي

• زيادة ثقة المستثمرين

• دعم الاقتصاد الإسلامي

المبحث السابع: التحليل والنتائج والتوصيات (صياغة أكاديمية)

التحليل:

يتضح أن الحوكمة الشرعية تمثل عنصراً حاسماً في نجاح المصارف الإسلامية، حيث تساهم في:

• تقليل المخاطر

• تحسين الأداء

• تعزيز الثقة

النتائج:

صلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

١. ساهم تطبيق إطار الحوكمة الشرعية في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية .

٢. أدى الإطار إلى تعزيز الرقابة الشرعية وتقليل المخاطر التشغيلية .

٣. لا يوجد أثر مباشر واضح على زيادة الربحية، إلا أن هناك أثراً غير مباشر يتمثل في تعزيز الاستقرار المالي .



٤. استمرار التفاوت بين المصارف في مستوى تطبيق الحوكمة الشرعية .
٥. وجود نقص في المؤشرات الكمية التي تقيس أثر الحوكمة الشرعية بدقة.
توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تعكس الأثر الفعلي لإطار الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، ومن أبرزها ما يلي :
تحسن مستوى الشفافية والإفصاح :

أظهرت الدراسة وجود تحسين ملحوظ في مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية بعد تطبيق إطار الحوكمة الشرعية، حيث أصبحت هذه التقارير تحتوي على معلومات أكثر تفصيلاً حول أنشطة الهيئة الشرعية، وعدد اجتماعاتها، ونطاق الرقابة، مقارنة بالفترة السابقة التي اتسمت بضعف الإفصاح .
تعزيز الرقابة الشرعية وتقليل المخاطر :
ساهم الإطار في إنشاء هيكل رقابي شامل يشمل الهيئة الشرعية، وإدارة الالتزام، والتدقيق الشرعي، مما أدى إلى تقليل احتمالية حدوث مخالفات شرعية، والحد من الممارسات غير المنظمة مثل بعض أشكال التمويل الصوري .
أثر غير مباشر على الأداء المالي :

لم يثبت وجود علاقة مباشرة بين تطبيق الحوكمة الشرعية وزيادة الأرباح، ولكن الدراسة تشير إلى أن الإطار ساهم في استقرار الأداء المالي للمصارف، وتعزيز ثقة المستثمرين والعملاء، وهو ما ينعكس إيجابياً في المدى الطويل .
استمرار التفاوت في التطبيق بين المصارف :

رغم وجود إطار موحد، إلا أن الدراسة أظهرت وجود تفاوت في مستوى تطبيق الحوكمة الشرعية بين المصارف، حيث تتمتع بعض المصارف بمستوى أعلى من النضج المؤسسي والإفصاح مقارنةً بغيرها، مما يؤثر على فعالية الإطار بشكل عام .
غياب مؤشرات قياس كمية دقيقة :
تبين أن من أبرز التحديات التي تواجه تقييم الإطار هو عدم وجود مؤشرات أداء واضحة (KPIs) لقياس مدى الالتزام بالحوكمة الشرعية، مما يجعل الحكم على الأثر يعتمد بدرجة كبيرة على التحليل الوصفي .
ارتفاع التكاليف التشغيلية :

أدى تطبيق الإطار إلى زيادة التكاليف التشغيلية للمصارف بسبب الحاجة إلى إنشاء إدارات متخصصة وتوظيف موظفين مؤهلين، وهو ما قد يشكل عبئاً على بعض المصارف .
ربط نتائج الدراسة بالمؤشرات المالية الفعلية للمصارف الإسلامية
لدعم النتائج النظرية حول تأثير إطار الحوكمة الشرعية، تم دراسة مجموعة من المؤشرات المالية الرئيسية للمصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، والتي تشمل :العائد على الأصول (ROA) ، والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، ومعدل نمو الأصول، خلال الفترة التي تلت تنفيذ إطار الحوكمة الشرعية .
أولاً: العائد على الأصول (ROA)

تشير البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية إلى استقرار نسبي في معدل العائد على الأصول خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، حيث لم تشهد المصارف تقلبات حادة على الرغم من التغيرات التنظيمية المرتبطة بتطبيق إطار الحوكمة الشرعية .

التحليل :

يعكس هذا الاستقرار قدرة المصارف على التكيف مع متطلبات الحوكمة دون التأثير السلبي على كفاءة استخدام الأصول، مما يعزز النتيجة التي تشير إلى أن الحوكمة الشرعية ساهمت في تحسين الاستقرار التشغيلي وتقليل المخاطر .
ثانياً: العائد على حقوق الملكية (ROE)

أظهرت المؤشرات المالية أن العائد على حقوق الملكية استمر عند مستويات مستقرة مع ميل طفيف للانخفاض في بعض المصارف خلال السنوات الأولى من تطبيق الإطار، بسبب زيادة التكاليف التشغيلية المتعلقة بتطبيق متطلبات الحوكمة .
 التحليل :

يدل هذا الانخفاض الطفيف على وجود تكلفة أولية لتطبيق الحوكمة الشرعية، ومع ذلك لا يعكس ضعفاً في الأداء، بل يمثل مرحلة انتقالية نحو تحسين الكفاءة المؤسسية على المدى الطويل .
ثالثاً: نمو الأصول

تشير البيانات إلى استمرار نمو أصول المصارف الإسلامية في المملكة خلال الفترة المدروسة، حيث سجلت معدلات نمو إيجابية سنوياً، مما يدل على توسع النشاط المصرفي الإسلامي وزيادة الطلب على منتجاته .



يمكن تفسير هذا النمو من خلال عدة عوامل، من بينها :

تعزيز ثقة العملاء نتيجة تحسن مستوى الحوكمة

زيادة وضوح المنتجات الشرعية

تحسن البيئة التنظيمية بصورة عامة

إلا أنه لا يمكن عزو هذا النمو بشكل مباشر إلى إطار الحوكمة الشرعية فقط، بل يُعتبر نتيجة تراكمية لعوامل متعددة، مثل السياسات الاقتصادية والتوسع في السوق .

رابعاً: الاستنتاج العام من الربط المالي

بناءً على تحليل المؤشرات السابقة، يمكن استخلاص ما يلي :

لم يُسفر تطبيق إطار الحوكمة الشرعية عن تراجع الأداء المالي للمصارف، مما يدل على كفاءة التطبيق

ساعد الإطار في تحقيق استقرار مالي وتشغيلي، وهو أثر غير مباشر لكنه مهم وجود تكلفة أولية لتطبيق الحوكمة، والتي انعكست بشكل محدود على بعض المؤشرات

استمرار نمو الأصول يعكس زيادة الثقة في القطاع المصرفي الإسلامي

الخلاصة التحليلية :

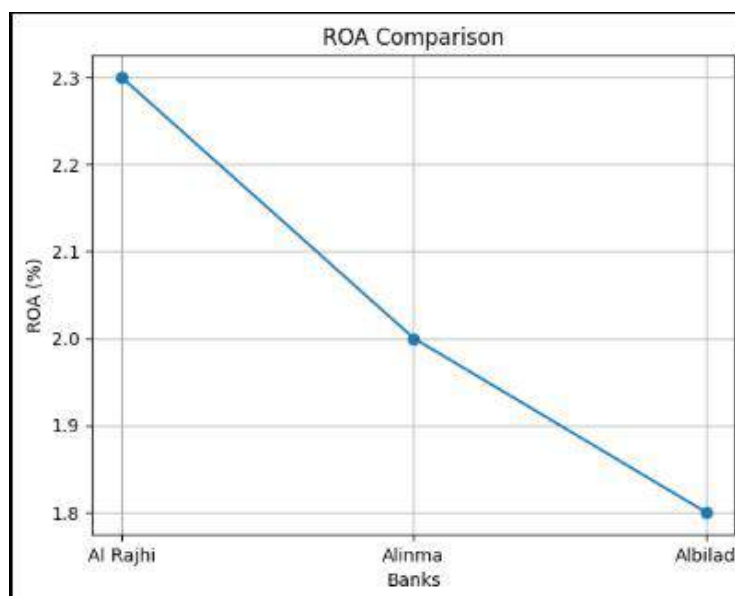
تشير البيانات المالية إلى أن تأثير إطار الحوكمة الشرعية لا يظهر بشكل مباشر في زيادة الأرباح، بل يتجلى في تحسين الاستقرار المالي، وتقليل المخاطر، وتعزيز ثقة المتعاملين، مما يدعم النتائج النظرية للدراسة ويؤكد أن الحوكمة الشرعية تمثل عاملاً داعماً طويل الأجل لأداء المصارف الإسلامية .

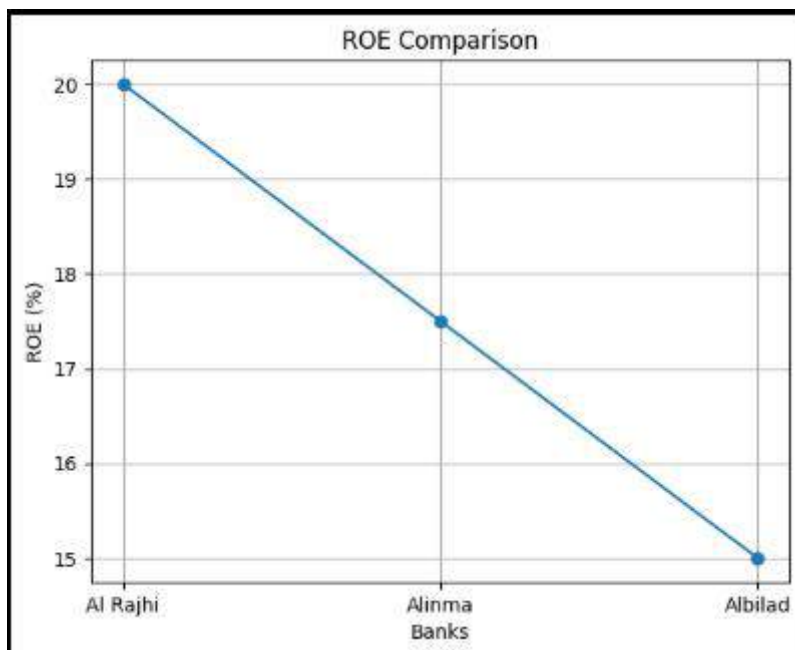
م	التفسير	نمو الأصول (%)	ROE (%)	ROA (%)	السنة
١.	وضع طبيعي قبل التنظيم	5%	14.8	1.9	2019 (قبل الإطار)
٢.	تأثير بسيط + تكاليف تطبيق	6%	13.9	1.8	2020 (بداية التطبيق)
٣.	بداية التكيف مع الحوكمة	8%	14.5	2.0	2021
٤.	تحسن الاستقرار	10%	15.0	2.1	2022
٥.	زيادة الثقة والتمويل	12%	15.3	2.1	2023
٦.	نضج التطبيق	13%	15.5	2.1	2024

تشير البيانات إلى أن تطبيق إطار الحوكمة الشرعية لم يؤد إلى تراجع الأداء المالي، بل تزامن مع استقرار مؤشرات الربحية (ROA) و (ROE) واستمرار نمو الأصول، وهو ما يعكس أن الحوكمة الشرعية ساهمت في تعزيز الثقة وتقليل المخاطر، دون التأثير السلبي على كفاءة المصارف

يُلاحظ أن زيادة نمو الأصول بعد تطبيق الإطار قد ترتبط بتحسين الثقة في المنتجات المتوافقة مع الشريعة، بالإضافة إلى تقليل الممارسات غير المنضبطة مثل التمويل الصوري، مما يعزز جودة النمو وليس فقط حجمه .

رغم ذلك، يُلاحظ تراجع طفيف في العائد على حقوق الملكية خلال السنة الأولى من التنفيذ، مما يدل على وجود تكلفة تنظيمية أولية مرتبطة بتطبيق متطلبات الحوكمة الشرعية .





المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (SAMA, 2020) و(التقارير السنوية للمصارف الإسلامية)
مقارنة المؤشرات المالية بين المصارف الإسلامية (الراجحي – الإنماء – البلاد)

المؤشر	مصرف الراجحي	مصرف الإنماء	بنك البلاد
ROA (العائد على الأصول)	2.2% – 2.3%	1.9% – 2.0%	1.8% – 1.9%
ROE (العائد على حقوق الملكية)	20% – 21%	14% – 16%	15% – 17%
نمو الأصول	15% – 21%	10% – 14%	8% – 12%
صافي الربح (النمو)	مرتفع جدًا	متوسط	أقل نسبيًا
مستوى الاستقرار المالي	عالي جدًا	جيد	متوسط

التوصيات:

- في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي :
- تطوير مؤشرات قياس للحوكمة الشرعية :
- العمل على تطوير مؤشرات كمية لقياس مستوى الالتزام بالحوكمة الشرعية .
- تعزيز الشفافية النوعية :تعزيز مستوى الإفصاح النوعي في التقارير الشرعية .
- تقليل التفاوت بين المصارف :
- العمل على توحيد مستوى التطبيق من خلال إصدار إرشادات تفصيلية، وزيادة الرقابة على المصارف ذات الأداء الضعيف .
- رفع كفاءة الكوادر الشرعية :
- الاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر الموظفة في مجال الحوكمة الشرعية، لضمان جودة التطبيق وليس مجرد التزام شكلي .
- موازنة الرقابة مع الكفاءة التشغيلية :
- تحقيق توازن بين متطلبات الحوكمة وسرعة اتخاذ القرار في المصارف، لتفادي التأثير السلبي على الأداء التشغيلي.
- إجراء دراسات تطبيقية مستقبلية :
- تشجيع الباحثين على إجراء دراسات كمية تستخدم بيانات مالية فعلية لقياس تأثير الحوكمة الشرعية بدقة أكثر .

المراجع:

قائمة المراجع (APA Style)

أولاً: مراجع عربية

البنك المركزي السعودي. (٢٠٢٠). إطار الحوكمة الشرعية للمصارف المحلية في المملكة العربية السعودية.

AAOIFI. (2021). Sharia Standards.

IFSB. (2023). Core Principles for Islamic Finance Regulation. الحارثي، محمد بن علي. (2025). تنظيمات الحوكمة الشرعية في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالمعايير الدولية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.



بن شلهوب، عبد الرحمن، وآخرون. (2025). أثر الحوكمة في الحد من مخاطر الاحتيايل المالي في المؤسسات الوقفية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية.

القرني، أحمد بن حسن. (2023). حوكمة المؤسسات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات الاجتماعية.

البشري، خالد بن عبد الله، والماكي، سعد بن حسين. (2025). التأصيل الإسلامي لمبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الرواف، عبد العزيز بن محمد. (2025). أثر الحوكمة على استدامة الشركات في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.

ثانيًا: مراجع أجنبية قائمة المراجع

- Elamer, A. A., Ntim, C. G., Abdou, H. A., & Pyke, C. (2019). Sharia supervisory boards, governance structures and operational risk disclosures. Journal of Islamic Accounting and Business Research.
- Nomran, N. M., & Haron, R. (2020). A systematic literature review on Shariah governance and firm performance. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management.
- Farook, S., Hassan, M. K., & Lanis, R. (2011). Determinants of corporate social responsibility disclosure. Journal of Islamic Accounting and Business Research.
- Mersni, H., & Othman, H. B. (2016). The impact of corporate governance mechanisms on Islamic banks performance. Research in International Business and Finance.
- Garas, S. N., & Pierce, C. (2010). Sharia supervision of Islamic financial institutions. Journal of Financial Regulation and Compliance.

ثالثًا: تقارير ومعايير دولية (مهمة جدًا)

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (AAOIFI). (2021). المعايير الشرعية. البحرين.

Islamic Financial Services Board (IFSB). (2023). Core Principles for Islamic Finance Regulation. Kuala Lumpur.

البنك المركزي السعودي. (SAMA). (2020). إطار الحوكمة الشرعية للمصارف المحلية في المملكة العربية السعودية. الرياض.



مدى صلاحية امتلاك المستخدم النهائي لحقوق الملكية الفكرية على منتجات الذكاء الاصطناعي التوليدي.

The Extent of the End User's Entitlement to Intellectual Property

Rights in Generative AI Outputs.

أ. مَيّ بنت خالد بن معيوف الزيايدي

ماجستير القانون الخاص، جامعة الملك سعود

E-mail: maykhalid13@gmail.com

المستخلص:

يتناول البحث مدى صلاحية امتلاك المستخدم النهائي لحقوق الملكية الفكرية على المنتجات التي تولدها خوارزميات الذكاء الاصطناعي التوليدي، في ظل الإشكال الناتج عن غياب تنظيم صريح يحدد المركز القانوني للمستخدم ومطور الأداة والذكاء الاصطناعي ذاته. وينطلق البحث من أن الذكاء الاصطناعي لا يتمتع بشخصية قانونية تُمكنه من اكتساب الحقوق أو تحمل الالتزامات، وأن إسناد جميع المخرجات إلى مطوري الخوارزميات قد يؤدي إلى اختلال في توازن الحقوق. ويحلل البحث دور المساهمة البشرية في عملية التوليد، لا سيما عبر الأوامر النصية والتعديلات اللاحقة، ومدى كفايتها لإضفاء الأصالة على المصنف. كما يستعرض البحث الإطار القانوني السعودي لحقوق المؤلف، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وبعض المواقف المقارنة في الولايات المتحدة والصين.

وينتهي إلى أن الاعتراف بحق المستخدم النهائي ينبغي أن يرتبط بوجود مساهمة بشرية إبداعية ظاهرة ومؤثرة، لا بمجرد استعمال الأداة، مع التوصية بتطوير تشريعي يحدد معيار المساهمة البشرية، وآليات الإفصاح عن استخدام الذكاء الاصطناعي في المصنفات المراد حمايتها.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ الملكية الفكرية؛ حق المؤلف؛ المستخدم النهائي؛ الأصالة؛ المساهمة البشرية.

Abstract:

This study examines the eligibility of the end user to own intellectual property rights over works generated through generative artificial intelligence algorithms. It addresses the legal uncertainty arising from the absence of explicit rules defining the legal position of the user, the developer of the AI tool, and the AI system itself. The study proceeds from the premise that AI does not possess legal personality enabling it to acquire rights or assume obligations, while attributing all AI-generated outputs to developers may disturb the balance of rights.

The research analyzes the role of human contribution in the generative process, particularly through prompts and subsequent edits, and whether such contribution is sufficient to establish originality. It also discusses the Saudi copyright framework, relevant international agreements, and comparative approaches in the United States and China.

The study concludes that recognizing the end user's rights should depend on a clear and effective human creative contribution, rather than the mere use of an AI tool. It recommends legislative reform to define the standard of human contribution and to establish disclosure mechanisms for AI-assisted works.

Keywords: Generative artificial intelligence; intellectual property; copyright; end user; originality; human contribution.

مقدمة:

بالإطلاع على عينة من الدراسات التي تناولت مسألة الملكية الفكرية لمنتجات الذكاء الاصطناعي، نجد أنها تتناول فكرة اسباغ صفة الشخصية الاعتبارية على الذكاء الاصطناعي بحد ذاته لإمكانية نسب ما ينتج عنه له، ومنح الذكاء الاصطناعي الشخصية الاعتبارية يلزم معه أن يصبح له حقوق والتزامات وحيث أن الشخصية الاعتبارية في واقعها تُمثل صفة قانونية تُمنح لمجموعة من الأشخاص أو الأموال لتمكنهم من التصرف بمعزل عن شخصياتهم الطبيعية وهو ما لا يتسق مع طبيعة الذكاء الاصطناعي أو تطبيقاته فالذكاء الاصطناعي لا يمتلك شخصية اعتبارية تكتسب الحقوق والالتزامات ولا يمكن التعاقد معه ولحسابه، والمشرع السعودي يعترف فقط بالشخصية الطبيعية والاعتبارية كمؤلف بحسب نظام الملكية الفكرية، ولا يتسق القول



بامتلاك صاحب برمجة الذكاء الاصطناعي بما يتولد عنه أو يتم انتاجه بالاستعانة به لحقوق الملكية الفكرية، حيث أن مآل جميع حقوق الملكية الفكرية لمنتجات الذكاء الاصطناعي التي يتم توليدها إلى مجموعة المطورين يُخل بميزان الحقوق.

مشكلة الدراسة:

بالنظر لخوارزميات الذكاء الاصطناعي في الوضع الحالي فهي لا تعمل من تلقاء نفسها، فهي تحتاج لتحريض بشري خارجي للخروج بهذه المنتجات فهل تعتبر المشاركة البشرية في عملية توليد المنتجات أو المصنفات بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي حجة للحصول على حقوق الملكية الفكرية على ما يتم انتاجه؟

أسئلة الدراسة:

١. هل يمكن منح المستخدم النهائي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدية حق الملكية الفكرية على ما ينتجه بواسطتها؟
 ٢. ما هو الموقف العالمي من منح المستخدم النهائي حق الملكية الفكرية على ما يتم انتاجه بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي؟
 ٣. ما هي التحديات المقترحة لضمان حقوق الملكية الفكرية لمستخدمي تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي؟
- أهداف الدراسة:**

٤. توضيح الإطار القانوني لحقوق الملكية الفكرية لمنتجات الذكاء الاصطناعي التوليدي.
٥. تحليل مدى أحقية المستخدم النهائي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في ادعاء ملكية الأعمال الناتجة عن الخوارزميات التوليدية

الذكاء الاصطناعي التوليدي:

الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) والذي يختصر بـ AI، يعد فرع من علوم الحاسب الآلي صمم بهدف تطوير أنظمة قادرة عن محاكاة القدرات الذهنية البشرية^١، ويمكن تعريفه بأنه نظام الآلة الذي يتمكن من إجراء التنبؤات أو تحليل البيانات وتقديم التوصيات واتخاذ القرارات بناء على الأهداف المحددة من قبل الإنسان^٢.

كما يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه جعل الآلة قادرة على إنجاز المهام التي تتطلب جهداً عقلياً من البشر^٣، فهي من الوسائل الحديثة التي تختصر جهداً على الإنسان في إنجاز المهام فعلى سبيل المثال ترجمة المقالات والأخبار العالمية في غاية السهولة وبأمر واحد يمكن ترجمة مقال كامل وبصياغة جيدة.

بدأ الذكاء الاصطناعي بخوارزميات تقوم على قواعد محددة وواضحة لا يوجد بها أي تعقيد ويؤدي مهام واضحة ومحدودة جداً، ولا يتعلم من البيانات كما هو الحال في الذكاء الاصطناعي الحالي ويطلق عليه الجيل الأول أو الذكاء الاصطناعي التقليدي. وبدأت حقبة الذكاء الاصطناعي بظهور التعلم الآلي (machine learning-ML) وهو ما يُعد ثورة تقنية في الذكاء الاصطناعي، حيث أصبح قادر على تحليل البيانات واستخلاص الأنماط منها واتخاذ القرارات بحسب ما تتوصل إليه أثناء تحليل البيانات وتفرع من التعلم الآلي ما يسمى بالتعلم العميق (deep learning) والذي يعد فرع متطور من التعلم الآلي ويعتمد على سلسلة من الشبكات العصبية العميقة (Deep Neural Network) التي تحاكي الشبكات العصبية في الدماغ، مما يعني أنه لديه القدرة على معالجة البيانات من خلال طبقات متتابعة تحسن معالجة البيانات في كل طبقة ومعالجة الأخطاء وتحسينها. وظهر حديثاً ما يسمى بالنماذج الأساسية أو نماذج الأساس ويمثل أحدث جيل في الذكاء الاصطناعي ويمثل نقلة نوعية في الذكاء الاصطناعي ووظائفه وأليات عمله والذي يعتمد على نماذج يتم تدريبها على كمية ضخمة من البيانات دون تصنيفها سواء كانت صورية أو نصية أو سمعية مما ينتج عنه تعدد النماذج ومهامها ويعرف ذلك بالتعلم الذاتي واسع النطاق (Self-supervised Learning) وأحد أبرز الأمثلة لهذا الجيل Midjourney و ChatGPT^٤.

فإنشاء الذكاء الاصطناعي ابتداءً كان يهدف إلى استخلاص أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعرفة الممكنة من البيانات المتاحة واستمر تطويره حتى أصبح كما نراه بالشكل الحالي، وحيث أن للذكاء الاصطناعي فروغاً متعددة يطول الحديث عنها، فإننا نحصر هذا البحث بالنماذج التوليدية للذكاء الاصطناعي.

¹ Martinez, Rex. "Artificial intelligence: Distinguishing between types & definitions.", 2019 Nevada Law Journal 19

² OECD. (2019). Recommendation of the Council on Artificial Intelligence. OECD Legal Instruments.

³ Poole, D., Mackworth, A., & Goebel, R. (1998). Computational Intelligence: A Logical Approach. Oxford University Press.

⁴ Bommasani, R., Hudson, D. A., Adeli, E., Altman, R., Arora, S., von Arx, S., ... & Liang, P. (2022). On the Opportunities and Risks of Foundation Models. Stanford Institute for Human-Centered Artificial Intelligence.



المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي التوليدي وأنواعه (النماذج المولدة)

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي التوليدي:

الذكاء الاصطناعي التوليدي يعد أحد فروع الذكاء الاصطناعي AI-Artificial Intelligence، يُشار إلى خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي يمكنها توليد أو إنشاء بيانات شبه جديدة وشبه أصيلة كالصور والنصوص عن طريق بيانات تدريب بالذكاء الاصطناعي التوليدي، حيث إنها تقوم ببناء على بيانات تدريب وإنتاج بيانات شبه جديدة وشبه أصيلة بالتعلم من نمط بيانات التدريب وبالاتماد على خوارزميات التعلم العميق وخوارزميات الشبكات العصبية التوليدية والنماذج اللغوية⁵. ويعتمد الذكاء الاصطناعي التوليدي على أهم فروع الذكاء الاصطناعي وهو التعلم العميق (Deep Learning)، وهو ما يندرج تحت التعلم الآلي (machine learning)، يتم فيه تعريف الحاسب الآلي على نموذج لتقييم البيانات ومجموعة من التعليمات المنطقية لمعالجة البيانات وحل المشكلات التي تواجهه أثناء معالجة البيانات، ولتحسين النموذج عند مواجهة أي خطأ أو عدم قدرة النموذج على التقييم.

فيقوم الحاسب الآلي بالتحسين المستمر على النموذج حتى يستطيع تقييم البيانات أو حل المشكلات بدقة عالية لكونه يتعلم من الأخطاء التي واجهها وأصبح قادر على تحديد الأنماط في مجموعة البيانات التي سيقوم بتقييمها. وعلى الرغم من تعدد تقنيات التعلم العميق تعد محاكاة نظام الشبكة العصبية داخل برامج تحليل البيانات هي أشهرها وهي تعتمد بشكل كلي على محاكاة الشبكة العصبية للدماغ⁶.

فالشبكات العصبية هي نموذج حاسوبي مبني لمحاكاة الشبكة العصبية في الدماغ، وأسهل نموذج في الشبكات العصبية هو نموذج الشبكة العصبية متعددة الطبقات للتغذية في اتجاه واحد (feedforward multilayer neural network) وتحتوي على طبقة خارجية تعد هي مدخل للبيانات (Input) وتتعدد الطبقات بحسب تركيب الشبكة وتنتهي بطبقة تعد هي المخرج للبيانات المعالجة (Output) وجميع هذه الطبقات متصلة ببعضها لنقل البيانات من طبقة المدخل حتى طبقة المخرج وتتم معالجة البيانات في الطبقات المتصلة ما بين المدخل والمخرج بشكل متسلسل من دخول البيانات وصولاً للمخرج، فيمكن للطبقات في الشبكة لعصبية متعددة الطبقات أن تمثل أي نموذج معالجة ويتم تدريبها من خلال خوارزمية تعلم تسمح لها بالتعلم من الأمثلة التي تواجهها وتطوير نموذجها الخاص⁷.

فالذكاء الاصطناعي التوليدي عبارة عن نموذج حاسوبي يعتمد على خوارزميات تحليل البيانات التدريبية وتنميطها، ومحاكاة هذه البيانات وأنماطها لتوليد بيانات جديدة محاكية لبيانات التدريب. بناء على استجابته لمتطلبات متنوعة لتوليد هذه البيانات⁸، والغرض الرئيسي من الذكاء الاصطناعي التوليدي هو إنشاء بيانات شبه جديدة وشبه أصيلة محاكية لبيانات التدريب. **المطلب الثاني: أنواع النماذج المولدة في الذكاء الاصطناعي:**

تتعدد النماذج والخوارزميات التي يستخدمها الذكاء الاصطناعي لتوليد محتوى جديد منها النماذج التوليدية النصية أو الصورية أو الصوتية وتختلف الخوارزميات المستخدمة في كل نموذج بحسب الهدف المرجو من النموذج. وإذا أردنا تلخيص النماذج التوليدية بتقسيمها بحسب المخرج النهائي على سبيل المثال لأغراض هذا البحث، فيمكن تقسيمها كخوارزميات توليد النصوص، وخوارزميات توليد الصور والرسومات نوضحها كما يلي:

• خوارزميات توليد النصوص:

بالنسبة لخوارزميات توليد النصوص فبعد ظهور التعلم العميق وتطوره تطورت خوارزميات توليد النصوص وتطورت النماذج اللغوية المدربة مسبقاً (pre-trained language models PLMs) وهي أحد خوارزميات معالجة اللغة الطبيعية (natural language processor-NLP)⁹.

⁵ Mangione, F., Savaglio, C., & Fortino, G. (2025). Generative Artificial Intelligence for Internet of Things Computing: A Systematic Survey.

⁶ Ongsulee, P. (2017). Artificial intelligence, machine learning and deep learning. In 2017 International Conference on ICT and Knowledge Engineering (ICT & KE) (pp. 1–6). IEEE.

⁷ Staphord Bengesi and other, 2023, Advancements in Generative AI: A Comprehensive Review of GANs, GPT, Autoencoders, Diffusion Model, and Transformers, Cornell university, arXiv:2311.10242.

⁸ Belkina, M., Daniel, S., Nikolic, S., Haque, R., Lyden, S., Neal, P., Grundy, S., & Hassan, G. M. (2025). Implementing Generative AI (GenAI) in Higher Education: A Systematic Review of Case Studies. Computers and Education: Artificial Intelligence.

⁹ Zhijun Zhang, Jian Zhang, Xiaodong Zhang, Weijian Mai, A comprehensive overview of Generative AI (GAI): Technologies, applications, and challenges, Neurocomputing.



وقد حققت النماذج اللغوية المدربة مسبقاً نتائج غير متوقعة في توليد نصوص بشرية ومعالجة كميات ضخمة من البيانات، حيث يبدأ تدريب النماذج اللغوية على بيانات ضخمة سواء كتب أو مقالات أو المحادثات البشرية لتتعلم الخوارزمية الهيكل اللغوية للجمل وتراكيبها.

ولتبسيط آلية عمل النماذج اللغوية المدربة مسبقاً، فإنه لتدريب البيانات يتم إدخال كمية ضخمة من البيانات ويتم معالجة كل كلمة وترميزها ضمن السياق الذي ترد فيه. فمثلاً تتعلم الخوارزمية أن كلمة قيادة ترتبط بكلمة سيارة ولا ترتبط بكلمة تفاحة من خلال السياق عن طريق تمثيل هذه الكلمات في فضاء رياضي يمكن للألة قراءته فتكون الكلمات المتشابهة ممثلة للألة بشكل متقارب من خلال تقنية (Word2Vec) مما يكمن الألة من تخمين الكلمات المفقودة في السياق ويمكن الألة من فهم الكلمات والبيانات الضخمة عند تحويلها لأرقام في فضاءات رياضية.

وأيضاً تستخدم تقنية (GloVe Global Vectors for Word Representation) والتي تُعنى بترميز التواجد المشترك للكلمات، فعند استخدام جملة (أنا أقود.....) يمكن للنموذج اللغوي المدرب مسبقاً تخمين الكلمة التالية وهي (سيارة) عن طريق GloVe حيث ينشئ ترابط بين الكلمات التي تتواجد معاً في نفس السياق أو في الجملة ذاتها مما يسهل عملية التنبؤ لدى الخوارزميات في اكمال الجمل أو الإجابة على الأسئلة.

كما أنها تعمل بالتوازي مع تقنية (FastText) وهي تقوم بمعالجة الكلمة الواحدة بتقسيمها لوحداث أصغر مثل كلمة (يقودون) فهي تعالجها بتقسيمها لمقطعين (يقود + ون) مما يمكنها من فهم الكلمات الناقصة في الجمل من خلال إيجاد جزء مألوف أصغر مما يساهم في فعالية معالجة الكلمات في حال وجود تعريفات نحوية متعددة للكلمة الواحدة. ويعد نموذج ChatGPT أبرز النماذج التي تستخدم هذه الخوارزميات في توليد النصوص ومعالجة المدخلات النصية.

• الخوارزميات المولدة للصور والرسومات:

تتعدد الخوارزميات والتقنيات التي يستخدمها الذكاء الاصطناعي لتوليد الصور وفحصها وترميزها، وقد تطورت الخوارزميات عن طريق تدريبها على بيانات تدريبية موجودة كالصور المتاحة على الإنترنت، أحد هذه التقنيات هي (Generative Adversarial Networks (GANs) حيث يمكن لهذه التقنية أن تفحص آلاف الصور وتنشئ صورة جديدة تكون مشابهة للصور التي تم فحصها دون أن تكون الصورة المنشئة نسخة طبق الأصل عن أي من الصور التي تم فحصها، و تتعلم توزيع البيانات الفعلية والمدخلة في الشبكة العصبية لتكون قادرة على توليد بيانات موزعة بطريقة مشابهة للبيانات الموزعة للمدخل لتقوم بإنتاج صورة تتشابه مع المدخل في الشكل دون أن تكون طبق الأصل¹⁰.

وأيضاً توجد خوارزمية المُرمزات التلقائية المتغيرة (Variational Autoencoders VAEs) والتي تقوم بتحويل النصوص إلى رموز رقمية يمكن للحاسب الآلي قراءتها عن طريق الترميز (encoder) وإعادة تكوين هذه الترميزات إلى صورة بحسب النص المدخل بواسطة تفكيك الترميزات المدخلة (decoder).¹¹

والنموذج Midjourney يعد أبرز نماذج الذكاء الاصطناعي التي تستخدم مثل هذه الخوارزميات لتوليد الصور¹².

المبحث الثاني: آليات عمل الخوارزميات التوليدية ودور الإنسان فيها وأصالتها

المطلب الأول: مراحل عمل الخوارزميات التوليدية، وتأثير المستخدم البشري في عملية إنتاج العمل عبر الخوارزميات: يتكون نظام الذكاء الاصطناعي أياً كان نوعه من ثلاث مكونات أساسية لا يمكن أن يتواجد النظام بشكل فعال دونها، المُدخلات والنموذج المنطقي والمُخرج.

أولاً: المدخلات، وهي تمثل أداة الذكاء الاصطناعي التي تجمع البيانات التي يعتمد عليها النظام وتختلف البيانات التي يتم جمعها بحسب نوع النموذج فقد تكون البيانات صوتية، أو نصية، أو رقمية، أو تجمع أكثر من نوع من البيانات صوتي/نصي، وتختلف بحسب نوع البيانات التي يقوم الذكاء الاصطناعي بجمعها وحدة الإدخال فعلى سبيل المثال وحدة الإدخال في المساعد الشخصي أليكسا (Alexa) هي الميكروفون حيث إنها تقوم بالاستجابة بناء على البيانات الصوتية.

ثانياً: النموذج المنطقي، وهو النموذج الذي يحتوي على نوع الخوارزمية التي تقوم بتحليل ومعالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة المدخل وقد تكون الخوارزميات هجينة متنوعة، وفي النماذج الحديثة تكون الخوارزميات مبنية على التعلم العميق لتحليل وتفسير البيانات ومعالجتها وتحسين المعالجات من تلقاء نفسها دون التعديل على نوع الخوارزميات.

¹⁰ Telefónica Cyber Security Unit. (2019). Artificial Intelligence: GANs and Autoencoders applied to Cyber-Security. Telefónica.

¹¹ Kingma, D. P., & Welling, M. (2019). An introduction to variational autoencoders. Foundations and Trends® in Machine Learning, Vol. xx, No. xx, pp. 1–18.

¹² Das, D. (2023, October 21). How does MidJourney create images in real time? HackrLife.



ثالثاً: المُخرج وهو ما يُمكن الذكاء الاصطناعي من تجسيد ما توصل إليه أثناء تحليل ومعالجة البيانات، فلو كان الذكاء الاصطناعي عبارة نموذج قيادة ذاتية فالمخرج هو من سيقوم بالتحكم بالمقود نتيجة لما يصل إليه النموذج المنطقي من استنتاجات بشأن الطريق والوجهة وهو ما يمثل المرحلة الأخيرة في عملية معالجة البيانات بواسطة الذكاء الاصطناعي¹³.

ولنتمكن من تصور الإطار القانوني لمنتجات أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، يتعين علينا معرفة الصورة العامة لمراحل توليد المنتجات بواسطة هذه الأدوات وهل الإنسان يعد عامل رئيسي في هذه العملية؟ أم أن الذكاء الاصطناعي يمكنه العمل منفرداً ولوحده دون أي تحريض خارجي من قبل البشر.

على سبيل المثال كنموذج، أداة الذكاء الاصطناعي (Midjourney) تبدأ في عملية إنشاء الصورة أو بداية عملية توليد الصورة بإدخال نصي من المستخدم البشري والذي يسمى (prompt) أو المحفز، سواء كان الإدخال النصي عبارة عن جملة وصفية أو كلمة واحدة فإن الخوارزميات المستخدمة في أداة الذكاء الاصطناعي (Midjourney) تقوم بمعالجة المحفز أو الإدخال النصي بواسطة نموذج لغوي يحلل الإدخال النصي ويحوّله لترميز يمكن للخوارزمية التعرف عليه¹⁴.

وتبدأ الخوارزمية بتشكيل الصورة بمقارنة ترميز الإدخال النصي أو (prompt) ببيانات التدريب السابقة التي تم تدريب الأداة عليها، فعند إدخال كلمة (سما زرقاء) فإن الخوارزمية تحلل الإدخال أو المحفز إلى جزئين، الجزء الأول (السما) وهو العنصر الأساسي في الصورة والجزء الثاني (زرقاء) وهو ما يحدد اللون العام للصورة. وكلما كان الإدخال النصي أو المحفز (prompt) دقيقاً كانت النتائج أفضل¹⁵.



(٢)



(١)

في المثالين أعلاه، تم توليد الصورتين عن طريق أداة الذكاء الاصطناعي (Midjourney) بواسطة الباحثة لتجربة أثر الأوامر النصية في المخرج النهائي، ويمكن بوضوح رؤية أثر الإدخال النصي أو المحفز في تعديل الصورة وتفاصيلها. فيتغير المخرج النهائي لعملية توليد الصورة بتغير المدخل النصي فقد تم إنشاء الصورة (١) بأمر نصي بسيط "سما زرقاء" فقط أما الصورة (٢) فقد تم إنشاؤها بأمر نصي أكثر تفصيلاً "سما زرقاء مع غيوم قطنية وأشعة شمس ذهبية تتسرب من خلال الغيوم".

مما يعني أن دور المستخدم النهائي -الإنسان- في عملية توليد الصور أو استخدام الخوارزميات التوليدية يعد عنصر ذو أهمية في النتيجة النهائية، وفي هذا السياق يمكن النظر للذكاء الاصطناعي التوليدي بأنه ليس مجرد خوارزميات منتجة بناء على مدخلات وأوامر موجهة، بل يمكن النظر إليه كأداة في العملية الإبداعية التي يقوم بها الإنسان.

أصبح الذكاء الاصطناعي التوليدي شريك في العملية الإبداعية، سابقاً كانت الوسائل المعرفية المتاحة للإنسان محدودة كالقلم والألوان، حيث يمكن للإنسان التعبير عن فكرته بواسطتها دون أن يكون لهذه الأدوات دور في العملية الإبداعية التي تحدث في العقل البشري. فهي أدوات لإخراج الفكرة من العقل البشري إلى حيز الوجود. الآن، العملية الإبداعية بالشاركة مع الذكاء الاصطناعي انتقلت إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة تتسم بالتسارع والديناميكية العالية وتجمع أكثر من عملية في آن واحد، حيث إن الفكرة الآن لا يتم تجسيدها فقط وإخراجها إلى حيز الوجود ثم تحسينها بالنقد والملاحظات والمرئيات، بل يتم تحسينها وصقلها وتجسيدها في الوقت ذاته¹⁶.

¹³ OECD. (2019). Artificial intelligence in society (Chapter 1: The technical landscape). OECD Publishing.

¹⁴ Radford, A., Kim, J. W., Hallacy, C., Ramesh, A., Goh, G., Agarwal, S., Sastry, G., Askell, A., Mishkin, P., Clark, J., Krueger, G., & Sutskever, I. (2021). Learning transferable visual models from natural language supervision. arXiv preprint arXiv:2103.00020.

¹⁵ MidJourney. Prompt guide. MidJourney Documentation.

¹⁶ Krakowski, S. (2025). Human-AI agency in the age of generative AI. Information and Organization, 35, 100560.

والعمليات التوليدية في الذكاء الاصطناعي التوليدي عبارة عن طرح الفكرة الأولية ثم صياغتها ثم توليد مخرج لها ثم يتم تحليل هذا المخرج بواسطة الأوامر النصية وتعديل الفكرة وتحسينها عبره حتى الوصول للمنتج النهائي أو المخرج النهائي والذي يمثل وبجسد الفكرة التي راودت العقل البشري أول مرة.

فالعملية التوليدية بواسطة الذكاء الاصطناعي تستمر بين الذكاء الاصطناعي والعقل البشري حتى يصل الأخير للمخرج النهائي الذي يمثل صورة طبق الأصل لفكرته الأصلية، فهذه العملية أقرب ما تكون لعملية العصف الذهني بين الإنسان والذكاء الاصطناعي التوليدي مما يجعل الذكاء الاصطناعي أداة معرفية متقدمة.

المطلب الثاني: الأصالة لما ينتجه الذكاء الاصطناعي التوليدي

هل ما ينتجه الذكاء الاصطناعي أو يتم توليده بواسطة خوارزميات الذكاء الاصطناعي تعد مصنفات أصيلة؟ وتتمتع بقدر كافي من الأصالة والإبداع؟

تقدم اتحاد الصحف الدنماركي بدوى قضائية ضد شركة Infopaq¹⁷ عام ٢٠٠٩ لإيقاف الشركة عن تقديم خدمة التحليل الإعلامي حيث تقوم بتلخيص المقالات وتزويد عملائها بتقارير تحليلية ملخصة للمقالات التابعة للصحف الدنماركية واعتبر الاتحاد هذا العمل نسخ غير مصرح به لمحتوى مشمول بحماية حقوق الملكية الفكرية بموجب التشريع الوطني الدنماركي حيث نص على امتلاك المؤلف الحق الحصري في التحكم بالعمل سواء بإتاحته للجمهور أو نسخة أو إعادة تصديره¹⁸.

وحيث إن الشركة كانت تقوم بنسخ المقالات واستخراج الملخصات منها مما اعتبره الاتحاد إعادة تصدير للمصنف المحمي وهو ما يخالف بدوره نظام حماية حقوق النشر الدنماركي والملخصات التي تنتجها لشركة لا تعد مؤلفات أصيلة يمكن شملها بالحماية وتستغلها الشركة استغلالاً مادياً تستفيد منه، ودافعت الشركة عن موقفها بحجة أن الاقتباس الذي تعده الشركة لا يعد استخداماً لمصنف محمي دون تصريح حيث إنها اقتباسات قصيرة لا تصل لمرحلة نسخ العمل.

حكمت محكمة العدل الأوروبية لصالح الاتحاد باعتبار أن الملخصات التي تعدها الشركة تعد انتهاكاً للمصنف المحمي حيث إن المصنف المقتبس منه يتمتع بالحماية لكونه أصيل، وعرفت المحكمة الأصالة بأنها الإبداع الفكري المتعلق بالمؤلف، فالمصنف مشمول بالحماية لتوافر الأصالة فيه، فأى مصنف يعبر عن الإبداع الفكري للمؤلف يعد مشمولاً بالحماية.

موقف المحكمة الأوروبية من القضية وتعريفها للأصالة يعد موقفاً لا تزال تستند عليه التشريعات والتنظيمات الأوروبية في تعريف الأصالة ومعياري القول بأصالة العمل من عدمه.

على الجانب الآخر في الولايات المتحدة الأمريكية، تقدمت شركة فيست **Feist Publications, Inc.** وهي شركة مستقلة تنشر أدلة هاتفية في عدد من المناطق، بطلب لشركة رورال **Rural Telephone Service Co.** وهي شركة هواتف محلية صغيرة في ولاية كانساس، لاستخدام قواعد البيانات المتعلقة بأسماء وهواتف المشتركين في خدمة الهاتف لإنشاء دليل هاتفي، وحين رفضت شركة رورال منحها الترخيص قامت شركة فيست بنسخ البيانات التي تحتاج إليه من أدلة رورال.

تقدمت شركة رورال بدوى قضائية ضد شركة فيست بدوى انتهاك حقوق النشر عام ١٩٩١م¹⁹، ادعت شركة رورال أن نسخ البيانات من الدليل الذي ابتكرته الشركة يعد انتهاكاً لمصنف محمي بموجب قانون حقوق النشر الأمريكي وبذلت الشركة جهدها في تنظيم وجمع البيانات لابتكار الدليل وحيث أنها قامت بتنظيم البيانات وفق الترتيب الأبجدي والذي يعد عملاً ابداعياً في حد ذاته ومشمول بالحماية.

بينما دافعت شركة فيست عن موقفها بقولها إن الأسماء والبيانات تعد من الحقائق المستثناة من نظام حقوق النشر الأمريكي وجمعها وتنظيمها لا يعد ابتكاراً بحد ذاته.

قضت المحكمة برفض دعوى شركة رورال واشترطت وجود ابداع بنسبة بسيطة على الأقل والأصالة تتطلب الإبداع المستقل. وللقول بوجوب الحماية وفق نظام حقوق النشر الأمريكي ينبغي أن يكون المصنف أصيلاً ومبتكراً بالحد الأدنى.

ويتطبيق المبدأ الأساسي الذي أرسنه كل من محكمة الاتحاد الأوروبي والمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية على منتجات الذكاء الاصطناعي التوليدي، برأي محكمة الاتحاد الأوروبي فإنه للقول بأصالة العمل فإنه يجب أن يكون المصنف مبتكراً بإبداع الفكري متعلق بالمؤلف، والذي يعبر عن أفكاره وأراءه ويجسد هويته وشخصه، وبهذا المفهوم وبالنظر لمنتجات الذكاء الاصطناعي بمعزل عن المستخدم، فإنه لا يمكن القول بأصالة ما ينتجه الذكاء الاصطناعي التوليدي؛ حيث لا يوجد

¹⁷ Court of Justice of the European Union. (2009). Infopaq International A/S v. Danske Dagblades Forening, Case C-5/08, Judgment of 16 July 2009.

¹⁸ Danish Ministry of Culture. (2014). Consolidate Act on Copyright (Consolidated Act No. 1144 of October 23, 2014).

¹⁹ U.S. Supreme Court. (1991). Feist Publications, Inc. v. Rural Telephone Service Co., 499 U.S. 340.



شخصية للذكاء الاصطناعي وخوارزمياته^{٢٠} أو وجدان يفكر ويعبر عما يدور في خلد الإنسان فالمصنف الناتج عن الذكاء الاصطناعي أو المُولد بواسطة لا يعبر عن فكرة ابتكرها الذكاء الاصطناعي أو شعر بها. ولأن الذكاء الاصطناعي لا يمتلك الشخصية الاعتبارية -حتى تاريخه- بموجب أي نظام حول العالم، فإن اعتباره أداة معرفية متطورة داعمة للعملية الإبداعية الإنسانية -كما تمت الإشارة لها في المطلب الأول- يجعل المخرج النهائي يحقق الحد الأدنى للإبداع بحسب المبدأ الأساسي لكل من محكمة الاتحاد الأوروبي والمحكمة العليا في الولايات المتحدة. فهل يمكن أن تعد الصورة التي أنشأتها الباحثة في المطلب الأول بواسطة أدوات الذكاء الاصطناعي أصيلة وتعبر عن فكرها الخاص؟

بناء على المبدأ الذي سنّته محكمة الاتحاد الأوروبي والمحكمة العليا في الولايات المتحدة فإن الصور التي تم توليدها بواسطة الذكاء الاصطناعي لا تعد أصيلة.

وفي عملية توليد الصور المشار إليها أعلاه، فالمُدخل لا يمكن أن يبدأ عملية معالجة البيانات دون الأوامر النصية التي يتم معالجتها لتوليد المخرج النهائي وهو الصورة. فدور الإنسان في هذه العملية يعد مفتاح لبداية دورة عمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

وبحسب ما ذكرته محكمة الاتحاد الأوروبي، بأن أي مصنف يعبر عن الإبداع الفكري للمؤلف يعد مشمولاً بالحماية، فالصورة (٢) تم إنشاؤها بواسطة تعبير أصيل عن المشهد المراد استخراجه " سماء زرقاء مع غيوم قطنية وأشعة شمس ذهبية تتسرب من خلال الغيوم". وأداة الذكاء الاصطناعي (Midjourney) تقوم بمعالجة المحفز أو الإدخال النصي بواسطة نموذج لغوي يحلل الإدخال النصي ويحوّله لترميز يمكن للخوارزمية التعرف عليه^{٢١}.

وحيث تم تحويل المُدخل النصي إلى ترميز يمكن للخوارزمية قراءته، وإعادة ترجمته لصورة فهل يمكن القول بأصالة الصورة المولدة نظراً لكونها ترجمة رقمية للتعبير النصي المدخل؟

الإطار النظري والقانوني للملكية الفكرية ومفهوم المؤلف في ظل الذكاء الاصطناعي التوليدي

من بداية التاريخ لم تعرف القوانين والتنظيمات سوى الحقوق على الأموال المادية الثابتة والمنقولة ولم يكن هنالك تقنين واضح للحقوق المعنوية والملكية الفكرية بوجه الخصوص حتى وقت قريب، في العصور الوسطى لم يكن للمؤلفين نشر أي من أعمالهم إلا بعد الحصول على تراخيص لذلك؛ مما يصعب عملية نشر المعرفة. ومع اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر بدأت عمليات النشر غير القانوني للمؤلفات مما دعا إلى ضرورة وجود تنظيم لحماية المؤلفين ومصنفاتهم.

وأول ملامح قانونية ظهرت لقانون حماية حقوق المؤلفين ظهر في أوروبا وتحديداً بريطانيا، حيث أصدرت بريطانيا ممثلة بمجلس الشعب البريطاني قانون "Anne – أن" في عام ١٧٠٩م وهو أول قانون ينظم حقوق الطبع والنشر في مملكة بريطانيا العظمى.

تلتها اتفاقية "برن" عام ١٨٨٦م لحماية المصنفات الأدبية والفنية والتي صادقت عليها ١٧٥ دولة بإدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO". وهي تلزم الدول المصادقة على عدد من المبادئ الأساسية فيما يتعلق بحماية المصنفات والمؤلفين وتضمنها في تشريعاتها الوطنية، كمبدأ المعاملة الوطنية والذي يمنح المصنف الأجنبي الحماية ذاتها الممنوحة للمصنف الوطني. ومبدأ الحماية التلقائية والذي يحمي العمل بمجرد تثبيته على أي وسيط.

وساهم اجتماع الأمم المتحدة (UN) إبان الحرب العالمية الثانية والذي تم الإعلان فيه عن حقوق الإنسان والذي تم الاعتراف من خلالها بحقوق المؤلف بشكل أساسي، وإضافتها إلى العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ديسمبر ١٩٦٦م^{٢٢}.

ومع تطور وسائل الإعلام الحديثة كالسينما والتلفزيون والتسجيلات ظهرت معضلات قانونية لم تشملها القوانين الموجودة في وقتها؛ مما أدى إلى تحديث القوانين والاتفاقيات المنظمة لحقوق المؤلف كاتفاقية "جنيف" عام ١٩٥٢م التي تلت اتفاقية "برن". لم تقتصر التطورات على وسائل الاعلام، بل امتدت إلى التكنولوجيا مما أنشأ اتفاقية جديدة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية وهي اتفاقية تريبس (TRIPS) لعام ١٩٩٤م التي عززت موقف قانون حماية المؤلف عالمياً^{٢٣}.

²⁰ Malikova, R. (2023). Copyright protection of the AI-generated works: Who owns AI-generated works? Can AI be an author? The EU and the UK approach (master's thesis, Central European University).

²¹ Radford, A., Kim, J. W., Hallacy, C., Ramesh, A., Goh, G., Agarwal, S., Sastry, G., Askell, A., Mishkin, P., Clark, J., Krueger, G., & Sutskever, I. (2021). Learning transferable visual models from natural language supervision. arXiv preprint arXiv:2103.00020.

²² حقوق المؤلف أكثر من ٣٠٠ سنة من الوجود، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة والفنون
²³ قُد، أ. (2018). الترابط في المؤلف وسلوك الحقوق الفكرية. المعهد القومي للملكية الفكرية، جامعة حلوان، مجلة الملكية الفكرية والإدارة، (2)، ٤٢٥-٤٥٧.



وهو ما يشير إلى تزايد الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية، وهو ما يدفع المؤلفين إلى مزيد من المصنفات والإبداعات الثقافية والحفاظ على حقوقهم الأدبية والفنية واستغلالها المادي بما ينفع صاحب المصنف. وبالنظر للتطور الهائل للذكاء الاصطناعي التوليدي وقدرته على إنتاج المصنفات والصور فيثور التساؤل حول حقوق المؤلف في ظل الذكاء الاصطناعي التوليدي.

المبحث الأول: مفهوم حق الملكية الفكرية والمؤلف

المطلب الأول: مفهوم الملكية الفكرية وعناصرها.

أولاً: مفهوم الملكية الفكرية:

تُعرف الملكية الفكرية بأنها الحق في امتلاك إبداعات العقل، مثل الاختراعات والأعمال الأدبية والفنية والتصميمات والرموز والأسماء والصور المستخدمة في التجارة^{٢٤}، وكما أشارت منظمة الملكية الفكرية العالمية أن مصطلح الملكية الفكرية يشمل مجموعة واسعة من أنواع المنتجات التي تُسبغ عليها الحماية القانونية للملكية الفكرية دون تحديدها. فهي كل ما ينتجه العقل البشري ويمكن استخدامه بشكل تجاري مما يجعله ذو قيمة تجارية تستوجب حمايته وحماية حقوق منتجه. وأبرز ما يُعرف بأنه محل الحماية في أنظمة الملكية الفكرية هي: براءات الاختراع والمؤلفات السمعية والبصرية والنصية علمية كانت أم أدبية أم فنية والتي يُشار إليها بالمصنفات.

وأنظمة الملكية الفكرية لا تذكر نوع المصنفات التي تقع تحت حمايتها على سبيل الحصر، بل تذكرها على سبيل المثال حيث لا يمكن حصر ما ينتجه العقل البشري بجميع أنواعه وأشكاله ومنها المنظم السعودي^{٢٥} فقد أشار إلى المصنفات المتمتعة بالحماية بأنها المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم، أيًا كان نوع هذه المصنفات، أو طريقة التعبير عنها، أو أهميتها، أو الغرض من تأليفها، وأعطى عدداً من أنواع المصنفات على سبيل المثال لا الحصر.

وحيث أن الملكية الفكرية تحمي حقاً معنوياً قد يكون له شكل مادي، فالحق المعنوي محمي، حتى لو كان له شكل مادي ليس بحيازة المالك المعنوي، كمؤلف الكتاب قد لا يملك نسخة مادية من كتابه ويحوزها طرف آخر، ولكن لا يحق للغير استغلاله تجارياً، ولعل هذه الصورة هي الأمثل لبيان الحماية للملكية الفكرية والتي تعد حماية لحق معنوي ذا قيمة.

وفيما يتعلق بالغرض الذي تتعلق به الملكية الفكرية فإنه يتكون من ثلاثة عناصر (المؤلف، والمصنف والفكرة) وهو ما سنخرج عليه في الفقرة التالية.

ثانياً: عناصر الملكية الفكرية:

وكما ذكرنا سابقاً أن السمات الأساسية للملكية الفكرية تتكون من عنصرين هي حق الملكية الفكرية والغرض الذي تتعلق به الملكية الفكرية، والغرض الذي يتعلق به حق الملكية الفكرية هو ما ينتجه العقل البشري وله ثلاثة عناصر^{٢٦}:

١. المؤلف:

والمؤلف كما يعرفه النظام السعودي بأنه الشخص الذي يبتكر المصنف^{٢٧} ويعد مؤلفاً كل من نشر المصنف منسوباً إليه سواء بذكر اسمه على المصنف أم بأي طريقة من الطرق المتبعة في نسبة المصنفات لمؤلفها، إلا إذا دل دليل على عكس ذلك، وقد يكون المؤلف شخص طبيعي أو اعتباري ويكون مفرداً في تأليفه أو مجموعة مؤلفة.

والمؤلف قد يكون مبتكراً للفكرة أو مبتكراً لطريقة عرض فكرة، فمؤلف الكتاب الذي يتحول لفيلم أو مسلسل يمتلك الحق على مؤلفه ومن حول الكتاب إلى نص جوارى يمتلك الحق على نصه الجوارى مع حفظ الحق لصاحب النص الأصلي، ومخرج الفيلم يمتلك الحق على ما أخرجه مع حفظ الحق لصاحب النص الجوارى وصاحب النص الأصلي وهو ما يسمى الحق المجاور للحقوق الملكية الفكرية وهو الحق الأصلي لمؤلف الكاتب وهذا مثال للحقوق الأصلية التي ترد على الحقوق المعنوية وما يرد عليها من حقوق مجاوره.^{٢٨}

فالمؤلف لأي مصنف هو الذي يبتكره بأي شكل من الأشكال سواء ابتكار الفكرة أم الأسلوب.

^{٢٤} منظمة الملكية الفكرية العالمية WIPO.

^{٢٥} نظام حماية حقوق المؤلف، المادة ٢ (١٤٢٤هـ). صادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ٢٤/٧/١٤٢٤هـ، وتعديلاته. المملكة العربية السعودية. الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

^{٢٦} انتقال الحقوق والالتزامات الشخصية في الأشياء غير المادية، أكرم فاضل قصير الطبعة الأولى ٢٠١٦، دار السنهوري

^{٢٧} نظام حماية حقوق المؤلف، المادة ١ (١٤٢٤هـ). صادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ٢٤/٧/١٤٢٤هـ، وتعديلاته. المملكة العربية السعودية. الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

²⁸ World Intellectual Property Organization. (2016). Understanding copyright and related rights. Geneva: WIPO.



٢. المصنف:

وهو أي عمل أدبي أو علمي أو فني، وتتنوع المصنفات سواء كانت سمعية أم بصرية ومن الممكن أن تكون سمعية بصرية. فالمصنفات هي الوعاء الذي يخرج النتاج العقلي إلى حيز الوجود ويمكن معه إدراك هذا النتاج^{٢٩}.

٣. الفكرة:

وهي العلاقة بين المؤلف والمُصنّف، فالفكرة تسبق المصنف ويكون بها المرء مؤلفاً. والفكرة هي الشيء غير المادي الذي ينتج عن عملية عقلية ذهنية يتوصل إليها المؤلف سواء أراد بها النشر أم لا، والفكرة لا تكون محلاً للحماية القانونية ما لم تظهر إلى الوجود من خلال المصنف، فما زالت الفكرة مجردة وعامة لا يمكن إلحاقها بصاحبها كحق معنوي ما لم يتم إظهارها كمصنف^{٣٠}. والأصل في الفكرة التي تُحمى بالملكية الفكرية أن تكون أصيلة، ويقصد بالأصالة^{٣١} لغة: هي مصدر أصل، والأصالة في الرأي: جودته وإحكامه ويمتاز بأصالة الأسلوب: بابتكار في الأسلوب. فالأصالة هي أثر المؤلف في نتاجه العقلي، وما يميزه عن غيره من المؤلفات، وتُحدد الأصالة للمصنفات بمعايير نسبية كالأثر الشخصي للمؤلف على مصنفه، فينبغي أن تكون شخصية المؤلف ظاهرة في مصنفه. وبالنسبة للفقيه الفرنسي لبرنارد إيدلمان Bernard Edelman، أصالة المؤلف تحمل معها حقوق الملكية المتأصلة. ومفهوم الأصالة في قانون الملكية الفكرية لا يتعلق بالإبداع فحسب، بل يتعلق أيضاً بقدرة النظام القانوني على تحديد ما يعتبر أصلياً، وبالتالي خدمة المصالح الاقتصادية والاجتماعية^{٣٢}. وكما أشار النظام السعودي أنه يمكن منح الحماية للمصنفات المشتقة عندما تكون مبتكرة مما يجعل فيها لمسة شخصية لصاحب المصنف المشتق عن الأصلي، فالابتكار يضيف نسبة من الأصالة على المصنف^{٣٣}. فحق الملكية الفكرية لا يُتصور أن يتم تطبيقه على فكرة مجردة، ولا يمكن لصاحبها أن ينسب الفكرة له ويستفيد منها مادياً طالما لم تُمثل في مصنف يخرجها إلى حيز الوجود، فالثلاثة عناصر (المؤلف والفكرة والمصنف).

المطلب الثاني: تعريف المؤلف وحقوقه في النظام السعودي.

عرف النظام السعودي المؤلف بأنه الشخص الذي ابتكر المصنف كل مبدع ابتكر بجهده أيّاً من المصنفات الأدبية، أو الفنية، أو العلمية مثل الأديب، أو الشاعر، أو الرسام، أو الموسيقي، أو غير هؤلاء من الفنانين، وفقاً للقالب الذي يفرغ فيه التعبير. ويعد مؤلفاً أي شخص نشر المصنف منسوباً إليه، سواء ذكر على المصنف اسمه أم بأي طريقة متبعة في نسبة المصنفات لمؤلفيها ما لم يدل دليل على عكس ذلك. فعند نشر مصنف ما فالأصل أن يكون المؤلف مبتكر المصنف، ومن نُشر المصنف باسمه ما لم يظهر دليل على خلاف ذلك وفي حال النشر باسم مستعار يكون الناشر هو الممثل للمؤلف^{٣٤}. والمصنف يعد امتداداً لشخصية المؤلف، وتجسيدا للإبداع الفني والأدبي منه، وحق الملكية الفكرية على المصنف حيث إن المؤلف يكتسب حق الملكية والانتفاع من أفكاره ونتاج عقله عند إخراجها إلى حيز الوجود بواسطة المصنفات، وهو ما يجعل الحق المعنوي للملكية الفكرية المرتبطة بالمصنف متصلة بشخص المؤلف اتصالاً وثيقاً؛ حيث إن المصنفات تعبر عن أفكار مؤلفيها وثمرات جهودهم الذهنية، وحق المؤلف على نتاج ذهنه يرتبط بالشكل الذي يعبر عنه المؤلف عن أفكاره عن طريقها لا بالأفكار بحد ذاتها فالحق المعنوي والمتمثل بالملكية الفكرية لا ينشأ إلا بوجود المصنف الذي يجسد فكرة المؤلف وبحسب النظام السعودي فالمؤلف هو من ينشر مصنفًا باسمه، فلنشوء الحق المعنوي لا يكفي وجود المصنف، بل يجب نشره. والحقوقي التي يحميها المشرع السعودي في نظام حماية حقوق المؤلف يتفرع لشقين (الحقوق الأدبية والحقوق المالية) فالملكية الفكرية كحق معنوي لصاحب المصنف تحمي المصنف من استغلال الغير له وحق المؤلف في استغلال المصنف تجارياً. فالحقوق الأدبية المحمية في النظام السعودي لحماية حقوق المؤلف تمكن المؤلف من التصرف بمصنفاته وفق ما جاء به النظام من نسبة المصنف إليه أو نشره باسم مستعار أو بدون اسم، والاعتراض على التعديلات التي تمس مصنفاته سواء بالتعديل، أو الحذف، أو التغيير، أو الإضافة، أو التشويه، أو التحريف على سبيل المثال وليس الحصر فالنظام يمنع أي مساس بالمصنف أيّاً كان.

^{٢٩} نظام حماية حقوق المؤلف، المادة 1 (١٤٢٤هـ). صادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢هـ، وتعديلاته. المملكة العربية السعودية. الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

^{٣٠} المصدر السابق.

^{٣١} معجم المعاني. أصالة. في المعاني الجامع

^{٣٢} Coutant, I. (2010, November 16). *L'originalité en droit d'auteur: une notion à géométrie variable*. Éduveille.

^{٣٣} نظام حماية حقوق المؤلف، المادة 3 (١٤٢٤هـ). صادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢هـ، وتعديلاته. المملكة العربية السعودية. الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

^{٣٤} نظام حماية حقوق المؤلف، المادة 2 (١٤٢٤هـ). صادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢هـ، وتعديلاته. المملكة العربية السعودية. الهيئة السعودية للملكية الفكرية.



والمُنظم لم يغفل عن جانب الحقوق المالية فهي ذات أهمية مساوية لأهمية الحقوق الأدبية، فضرورة تنظيمها وحفظ حقوق المؤلفين والمبتكرين المالية، فيمكن للمؤلف مباشرة الحقوق المالية أو من يفوضه ما يتعلق بالتصرفات المتعلقة بالحقوق المالية كطبع المصنف ونشره بأي من وسائل النشر وترجمة المصنف للغات أخرى أو اقتباسه وإعادة نشره ويحق للمؤلف ومن يشتركون معه في التصنيف مباشرة والانتفاع من جميع أشكال الاستغلال المادي للمصنف³⁶.

المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية التي تحمي حق المؤلف

مع تطور القوانين والتبادلات التجارية بين الدول وحاجتها لتنظيم المنفعة التجارية بين التجار والأفراد، وحفظ حقوق الأطراف وضمان عدم استغلالهم؛ لأن التبادل التجاري بين الدول من الممارسات القديمة جدًا التي تعامل بها الناس من فجر التاريخ فالحاجة للبيع والشراء وتبادل المنافع موجود مع وجود الإنسان ويتطور بتطور حاجاته، والتنظيم التشريعي بين الدول بالاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية يعد من التحديات التي طرأت على عمليات لتبادل التجاري بين الأفراد والمؤسسات والتجار.

وبهذا جاءت الاتفاقيات الدولية لتنظيم وحماية حقوق الملكية الفكرية في عمليات التبادل التجاري وضمان العدل في استغلال والانتفاع من هذا الحق، ومن هذه الاتفاقيات التي أرست حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الدولي:

■ اتفاقية بوينس آيرس لحماية حقوق المؤلف الأدبية والفنية³⁶ (Buenos Aires Convention) والتي تم توقيعها في عام ١٩١٠م بين الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور وغواتيمالا وهايتي وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما والباراغواي وبيرو، والسلفادور، والأوروغواي، وفنزويلا.

وتتكون الاتفاقية من ١٦ مادة، تتناول الاعتراف بالحماية القانونية لحقوق التأليف وتُعرف الأعمال الفنية والأدبية بأنها "تشمل الأعمال الفنية والأدبية: الكتب، الكتابات، والكتيبات والمسرحيات والمؤلفات الموسيقية واللوحات والمنحوتات والصور والمجسمات والمخططات والخرائط والأعمال المعمارية والعلمية وجميع الانتاجات القابلة للنشر أو الاستنساخ". وأي عمل محمي بموجب قوانين إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية يُعترف به تلقائيًا في الدول الموقعة، للمؤلف أو ورثته حقوق التأليف الحصرية والترجمة والتعديل وإعادة الإنتاج.

والاتفاقية تعتبر المؤلف من ورد اسمه أو لقبه الفني على العمل ويتمتع المؤلفون من الدول الموقعة بنفس الحقوق بما لا يتجاوز مدة الحماية في بلد المنشأ، كما أن الدولة التي ينشر فيها العمل أولاً تعد بلد المنشأ.

■ اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية³⁷ (Berne Convention) المعدلة في باريس عام ١٩٧١ والمعدلة في ١٩٧٩م، والتي تركز على حماية حقوق المؤلفين ومصنفاتهم، وتقوم على ثلاثة مبادئ أساسية. أولها، أن المصنفات التي تنشر في إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية تحظى بالحماية في جميع الدول الموقعة من منطلق المعاملة بالمثل فتحظى بالحماية في الدول الموقعة بنفس الحماية الممنوحة للمصنفات الوطنية. ثانيًا، الحماية للمصنفات لدى الدول الموقعة حماية مطلقة غير مشروطة ولا تتطلب إجراءات رسمية. وثالثًا، إذا حددت دولة من الدول الموقعة مدة حماية أطول للمصنفات أطول من المنصوص عليها في الاتفاقية يجوز رفض حماية المصنف في حال انتهاء مدة حمايتها في النظام الوطني. وعرفت الاتفاقية المؤلف ضمناً بأنه من أنشأ العمل وهو شخص طبيعي ولم تعترف بالمؤلفين من ذوي الشخصية الاعتبارية. كما أشارت الاتفاقية إلى الحقوق المعنوية كحق المؤلف بنسب المصنف له، والاعتراض على تشويهه أو تحريف وتعديل المصنف دون موافقة المؤلف، كما أن ترجمة المصنف وإعادة نشره بشكل آخر محفوظ بشكل حصري للمؤلف.

كما أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) هي من تقوم بالإشراف على هذه الاتفاقية والتعديل عليها بما هو مقرر وينتج عن المؤتمرات والاجتماعات الدورية للمنظمة.

● اتفاقية تريبس أو جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS)) وأنت هذه الاتفاقية لتنظيم الجوانب التجارية الدولية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية وتسهيل عمليات التجارة المتصلة بها بما يضمن الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية للمؤلف والمصنف بما لا يعوق أو يقيد عمليات التبادل التجاري الدولية. وتتناول حقوق المؤلف والحقوق المجاورة من حماية المصنفات الأدبية والفنية كما هو متفق عليه في اتفاقية برن حيث أشارت اتفاقية تريبس أنها لا تلغي أي الترام قائم بموجب اتفاقيات أخرى مثل

³⁶ نظام حماية حقوق المؤلف، المادة 9 (١٤٢٤ هـ). صادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢ هـ، وتعديلاته. المملكة العربية السعودية. الهيئة السعودية للملكية الفكرية..

³⁶ Pan American Union. (1910). Buenos Aires Convention on Literary and Artistic Copyright (Signed August 11, 1910).

³⁷ World Intellectual Property Organization (WIPO). (1979). Berne Convention for the Protection of Literary and Artistic Works (Paris Act of July 24, 1971, as amended on September 28, 1979).



اتفاقية برن كما أدرجت اتفاقية تريبس حماية لبرامج الحاسوب باعتبارها مصنفاً أدبية مشمولة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

المبحث الثاني: الاعتراف بالملكية الفكرية لمنتجات الذكاء الاصطناعي التوليدي

إشكال تحديد المؤلف في ظل التطورات للذكاء الاصطناعي التوليدي اختلف موقف القضاء بشأنه في العديد من الدول ، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٢٣م، تقدم ستيفن ثالير بدعوى قضائية ضد شيرا بيرلموتر³⁸، بصفتها الرسمية كمديرة مكتب حقوق الطبع والنشر في الولايات المتحدة ومكتب حقوق الطبع والنشر الأمريكي، حيث رفض مكتب حقوق الطبع والنشر طلب ثالير تسجيل حقوق الطبع والنشر لعمل باسم "مدخل حديث إلى الجنة"، طالب الدكتور ستيفن ثالير بتسجيل العمل المنشأ بواسطة نظام الذكاء الاصطناعي الذي ابتكره بنفسه لدى مكتب حقوق المؤلف الأمريكي والذي تم رفضه من قبل المكتب بحجة أن العمل لم يُنشأ بواسطة مؤلف بشري.

أسس ثالير دعواه بناءً على حجتين أساسية، أولاً: work for hire أو العمل ضمن نطاق الوظيفة والذي يشمل الأعمال التي يبتكرها العامل تحت مظلة صاحب العمل ويعد صاحب العمل هو المالك لحقوق الملكية الفكرية على المصنف المُبتكر وليس العامل أو المؤلف الفعلي وفق نظام حقوق النشر الأمريكي الذي ينص على أن صاحب العمل أو الشخص الذي أعد العمل لصالحه يُعتبر هو المؤلف لأغراض النظام وهو من يملك كافة حقوق النشر الواردة في النظام³⁹.

فيدفع ثالير بأن نظام الذكاء الاصطناعي الذي قام بإنشاء العمل من ابتكاره الشخصي، فقد ابتكر نظام الذكاء الاصطناعي بنفسه وبرمجه ليقوم بإنتاج العمل. فعليه؛ يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي عامل افتراضي لدى ستيفن ثالير.

وقد رفضت المحكمة هذه الحجة باعتبار أن نظام حقوق النشر الأمريكي يُطبق على المؤلفين البشر أو الأشخاص أصحاب الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، والذي يمكن معه نقل الحقوق والالتزامات لزمهم وهو ما لا يمكن تطبيقه على الذكاء الاصطناعي حيث إن نظام حقوق النشر الأمريكي يفترض أن المؤلف شخص طبيعي أو اعتباري. عليه؛ لا يمكن تسجيل ثالير كمالك لحقوق الملكية الفكرية لهذا المصنف كونه لم يساهم في إنتاجه بشكل فعلي، بل هو ناتج عن خوارزمية.

الحجة الثانية التي استند إليها ثالير هي، أنه هو من قام بابتكار الخوارزمية التي أنتجت المصنف ووفر البيانات والتعليمات التي ساعدت الخوارزمية على ابتكار المؤلف فهو أولى بنسب المصنف إليه باعتباره المؤلف ولم تفقد المحكمة هذه الحجة حيث لم يقدم ثالير الخوارزمية ضمن طلبه إلى مكتب التسجيل لتسجيل الخوارزمية كابتكار له.

المحكمة رفضت جميع الدفوع المقدمة من ثالير وأكدت أن حقوق النشر لا تُمنح إلا للمؤلف البشري ولا يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي مؤلفاً، ولا يمكن لصاحب الذكاء الاصطناعي ادعاء تأليف ما ينتجه الذكاء الاصطناعي مالم تكن هناك مساهمة إبداعية بشرية مباشرة.

وبالنظر لموقف الدكتور ثالير، كيف يمكن تأطير المصنف الناتج عن ذكاء اصطناعي توليدي؟

المطلب الأول: النظريات الفلسفية المستند عليها لمناقشة حقوق الملكية الفكرية للذكاء الاصطناعي التوليدي.

■ نظرية جون لوك (نظرية العمل Lockean labor theory of property)

وهو فيلسوف انجليزي يعد من أبرز مؤسسي فلسفة الحقوق الطبيعية، وقد نشر أفكاره الفلسفية عبر أهم أعماله رسالتان في الحكم (Two Treatises of Government) تناولت في الرسالة الأولى المبادئ الأساسية للسياسية والرسالة الثانية تمحورت حول الحرية والمساواة والملكيات⁴⁰.

تناول الفصل الخامس من الرسالة الثانية فلسفة جون لوك في الملكية، حيث يرى لوك أن لكل إنسان ملكية في شخصه لا يجوز لغيره أن يدعيها فيملك الشخص عمل جسده وعمل يديه وما يأخذه من الطبيعة ويمزج به عمله الخاص ويضفي عليه شيئاً من نفسه عندها يصبح نتاج هذا المزج ملكاً له دون غيره.

³⁸ Thaler v. Perlmutter, No. 1:22-cv-01564 (D.D.C. 2023).

In this case, the U.S. District Court for the District of Columbia upheld the Copyright Office's refusal to register a work generated solely by artificial intelligence, reaffirming the requirement of human authorship under the Copyright Act.

³⁹ U.S. Copyright Office. (2022). 17 U.S.C. § 201(b): Ownership of copyright. In Title 17—Copyrights. U.S. Government Publishing Office.

⁴⁰ Locke, J. (1689/1988). Two treatises of government (P. Laslett, Ed.). Cambridge University Press.



ويمكن استخدام هذه النظرية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، أن الإنسان صنع وابتكر الخوارزميات التوليدية وأضفى عليها شيء من نفسه فله الحق في امتلاكها وامتلاك ما ينتج عنها فالذكاء الاصطناعي لا يعمل تلقائيًا، بل يتطلب أن يتم برمجته وضبطه وتدريبه ليكون أداة فعالة.⁴¹

■ نظرية الملكية كامتداد للشخصية (Personality Theory of Property)

والتي صاغها جورج هيجل وهو فيلسوف ألماني G.W.F. Hegel في كتابه "مبادئ فلسفة الحق" عام ١٨٢٠م، والتي تتمحور حول تحقيق الإنسان لنفسه عن طريق ما يملك والذي يصبح فيما بعد امتداداً لشخصية الإنسان وتجسيد هويته الذاتية ورؤيته لذاته وهي تعد ركيزة من ركائز فلسفة الملكية.⁴²

وحيث أن هيجل يرى أن ما يمتلكه الإنسان يعد امتداداً لشخصيته وتجسيداً لهويته والإنسان يقوم بامتلاك كل ما يعبر عن ذاته ويعبر عن ذاته عن طريق امتلاك ما يعبر عنه، فإن امتلاك حقوق النشر وحقوق الملكية الفكرية على المصنفات التي يبتكرها الإنسان تعد ذات ارتباط وثيق بشخصية الإنسان وتجسيد لهويته وامتداد لشخصه، ولا يمكن فصل الملكية عن الذات البشرية.

يمكن الاستناد على هذه النظرية فيما يتعلق بمنتجات الذكاء الاصطناعي التوليدي، بالقول بعدم منح الذكاء الاصطناعي حقوق الملكية الفكرية على ما يتم إنتاجه أو توليده بواسطته؛ حيث إن الذكاء الاصطناعي لا يملك وعياً ذاتياً ليتمكن من تجسيده أو امتلاك ما يعبر عنه ولا يعد ما ينتجه امتداداً لشخصه حيث إنه لا يتمتع بالشخصية والأهلية الاعتبارية لذلك.

النظريات التي يستند عليها المحللون في تحديد مدى امتلاك حق الملكية الفكرية تختلف في نظرتها للمصنف ومدى ظهور شخصية المؤلف فيه، حيث إن نظرية جون لوك تأخذ الملكية الفكرية من جانب أن المبرمج وضع جهده في برمجة الخوارزميات ووضع فيها جهد شخصي يعبر عنه؛ بالتالي تعد الخوارزمية امتداداً لمليته باعتبار أنه ووضع فيها جهد شخصي يجعل الخوارزمية من ممتلكاته.

وبحسب نظرية جون لوك تعد منتجات الخوارزميات الذكاء الاصطناعي التوليدي مملوكة للمبرمج ومالك البرنامج وليست من ممتلكات المستخدم النهائي للذكاء الاصطناعي التوليدي أو الذكاء الاصطناعي بنفسه.

ومن منظور هيجل، فيرى الذكاء الاصطناعي امتداداً لشخصية المبرمج أو القائم بأعمال برمجة الخوارزميات فيمكن منح المبرمج أو القائم على الخوارزميات وبرمجتها حق الملكية الفكرية بما يولده الذكاء الاصطناعي ونظرية هيجل تؤدي أيضاً لنفس النتيجة أن المبرمج ومالك تقنية الذكاء الاصطناعي هو المالك لجميع المنتجات على غرار نظرية جون لوك.

المطلب الثاني: مقارنة موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين بشأن منح المستخدم النهائي الملكية الفكرية لمنتجات الذكاء الاصطناعي:

"لا يمنح أي عمل حقوق النشر وفق القانون الأمريكي، إلا إذا كان مبتكراً من قبل الإنسان"

هذا ما قرره مكتب حقوق النشر الأمريكي في خطابه الرسمي لإلغاء تسجيل الجزئي لمصنف عبارة عن قصص مصورة تم توليد الصور المستخدمة في القصة بواسطة الذكاء الاصطناعي (Midjourney).⁴³

بدأت سلسلة الأحداث عندما تقدمت كاشتوفا (Kashtanova) بطلب تسجيل حقوق نشر لقصة مصورة ابتكرتها بعنوان Zarya of the Dawn ولم تفصح عن إنشاء الصور بواسطة الذكاء الاصطناعي حيث ذكرت كاشتوفا أنها المؤلف الوحيد لهذا العمل في طلب تسجيلها، قبل مكتب حقوق النشر طلب التسجيل وتم تسجيل حقوق النشر على المصنف وفق ما جاء في قانون النشر الأمريكي.

نشرت كاشتوفا بعد قبول تسجيل المصنف ومنحها الترخيص في بيان لها أنه تم استخدام أحد أدوات الذكاء الاصطناعي في إنشاء الصور، بعد ورود المعلومات بهذا الشأن لمكتب حقوق النشر وبعد التحقيقات، أولاً: يرى المكتب أن الصور لم تُرسم أو تبتكر بواسطة بشري، بل تم إنشاؤها بواسطة ذكاء اصطناعي بالتالي لا يمكن شملها بحقوق النشر وفق قانون حقوق النشر الأمريكي.

وهو ما أجابت عنه كاشتوفا بأنها استخدمت أوامر لإنشاء الصور ولم يقدّم الذكاء الاصطناعي بإنشائها بنفسه وقامت بتعديل على الأوامر والصور ترتيب الصور حتى وصلت للنتيجة التي تم تضمينها حيث إنها قامت بتعديل الصور للوصول للنتيجة المرجوة وتعتبر كاشتوفا الذكاء الاصطناعي Midjourney أداة مساعدة كالفتوشوب.

⁴¹ Bopche, A. (2023). Analyzing the scope of copyright protection for AI-generated works: Juxtaposing the advantages and disadvantages of providing authorship rights to a non-living entity from a juristic and philosophical viewpoint. Indian Journal of Law and Legal Research, 5(4).

⁴² Ouyang, J. (2024). Servitised property and personality: Theorizing servitisation through the personality theory of property. European Law Open, 2(4), 833–856.

⁴³ U.S. Copyright Office. (2023, March 21). Letter regarding the copyright registration of "Zarya of the Dawn".



وحيث أن كاشتنوفا استخدمت مجموعة من الأوامر لإنشاء الصور وقامت بتعديلها حتى الوصول للنتيجة النهائية مما يعني عدم وجود تحكم كامل على النتيجة ودقتها مما ينفي اعتبار السيدة كاشتنوفا أنها صاحبة الفكرة الأساسية للصور حيث إن النتائج التي يولدها الذكاء الاصطناعي لا يمكن التحكم بها أو توقع شكلها النهائي، والتعديل الذي قامت به كاشتنوفا على الصور لا يغير الشكل النهائي، والمستخدم لبرنامج فوتوشوب يقوم بإنشاء الصور أو التعديل على الصور بجميع التفاصيل والتعديل يتم بواسطة بشري وهو ما يشكل الفرق بينه وبين الذكاء الاصطناعي الذي يولد الصور بشكل مستقل بعد إعطائه الأمر.

والقول بأنه يعد ابداعاً والمجهود المبذول للتعديل على الصور وترتيبها وتنسيقها لا يمكن أن يكون مبرراً لحماية حقوق النشر، أصدر المكتب بياناً في عام ٢٠٢٣م موجهاً للسيدة كاشتنوفا يحيطها بأنه تم إلغاء تسجيل العمل كاملاً باعتبارها المؤلف الوحيد وتم تسجيل المصنف بشكل جزئي ومنح الحماية للنصوص الأصلية والحبكة والتسلسل السردي للقصة دون الصور المضمنة في القصة لعدم توافر شرط التأليف البشري فيها.

يعبر البيان الصادر من مكتب حقوق النشر الأمريكي بوضوح عن موقف الولايات المتحدة، فلا يُمنح المصنف الذي يتم تأليفه بواسطة الذكاء الاصطناعي أيًا كانت مساهمة المؤلف البشري فيه؛ مؤسساً هذا الرأي على عدم وجود تحكم بشري دقيق فيما يتعلق بالنتيجة النهائية التي يولدها الذكاء الاصطناعي.

حيث إن إنتاج الصور بواسطة الذكاء الاصطناعي مبني على أوامر نصية، فلا يمكن تصور الصورة النهائية المتوقعة من الذكاء؛ بالتالي لا يمكن القول بأنه يوجد إبداع بشري في إنتاج الصور بواسطة الذكاء الاصطناعي فقط بسبب الأوامر البشرية التي يدخلها المستخدم لإنتاج الصورة⁴⁴.

على الجانب الآخر، أصدرت محكمة الشعب في مدينة تشانغتشو في الصين حكماً مخالفاً لما قرره مكتب حقوق النشر في الولايات المتحدة، فقد تقدم المدعي لين بدعواه ضد شركة عقارية استخدمت صورة نشرها لين سابقاً على حسابه في مواقع التواصل الاجتماعي واعتبر ما قامت به الشركة انتهاكاً لحقوق النشر، حيث قام لين بإنشاء صورة بواسطة الذكاء الاصطناعي Midjourney وبعد إنشاء الصورة قام لين بتحرير الصورة والتعديل عليها بواسطة برنامج فوتوشوب ومشاركتها في برامج التواصل الاجتماعي الخاصة به.

قامت المدعى عليها وهي شركة عقارية باستخدام الصورة ضمن نموذج ثلاثي أبعاد لمشروع متعلق بالشركة دون الرجوع للين وأخذ الموافقة منه، وقضت المحكمة بأن الصورة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي مشمولة بحقوق الملكية الفكرية والنشر وأسست المحكمة قرارها على أنها قامت بالاطلاع على اتفاقية المستخدم النهائي لأداة الذكاء الاصطناعي Midjourney والتي أقرت أن أي منتج يتم إنشاؤه عن طريق الأداة يعود للمستخدم النهائي وحده، وقامت المحكمة أيضاً بتطبيق الخطوات التي قام بها لين لإنتاج الصورة وتجربة الإدخال النصي للاطلاع ما إذا كان الإدخال النصي الذي قام به لين يعد مبتكراً أم لا.

وقررت المحكمة أن الإدخالات النصية التي قام بها لين لإنشاء الصورة تعد عملاً فريداً والتعديلات التي أجراها على الصورة لاحقاً عن طريق برنامج فوتوشوب يعد تعديلاً يعكس اختياره ويعبر عن أفكاره الخاصة مما يجعله عمل أصيل مشمول بالحماية وفق نظام حقوق النشر، وما قامت به الشركة يعد انتهاكاً لحقوق لين فيما يتعلق بالصورة فقط حيث إن تصميم الشركة ثلاثي الأبعاد يعد ابتكاراً خاصاً بالشركة ولم يشكل النموذج بأكمله انتهاكاً لحقوق النشر المتعلقة بـ لين⁴⁵.

وعلى خلاف مكتب حقوق النشر في الولايات المتحدة فقد أخذت المحكمة الصينية التعديلات التي أجراها لين على الصورة بعين الاعتبار واعتبرته عملاً يعكس شخصية المؤلف ويعبر عن اختياراته الفريدة وأفكاره الخاصة ويجعل المنتج نهائي أصيل مبتكر من قبل مؤلف بشري، بينما لم ير مكتب حقوق النشر أن التعديلات التي تمت على الصور في القصة عملاً يكسب الصورة صفة الأصالة.

المطلب الثالث: مدى صلاحية امتلاك المستخدم النهائي لحق الملكية الفكرية على منتجات الذكاء الاصطناعي

تأسيساً على ما سبق، فإن موقف الولايات المتحدة من منح المستخدم النهائي حق الملكية الفكرية على ما يتم إنتاجه بواسطة أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي موقف سلبي؛ حيث لا تعترف المحكمة العليا الأمريكية بأي مؤلف سوى البشر ولا يُمنح حق المستخدم النهائي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي حق الملكية الفكرية على ما تم إنتاجه مهما بلغت مساهمته في عملية توليد المنتج النهائي.

وتأتي الصين بموقف أكثر مرونة، فتأخذ بعين الاعتبار على التعديلات التي يجريها المستخدم النهائي على المنتج فتعد بعد ذلك المصنف أو المنتج النهائي معياراً عن شخصية المستخدم النهائي مما يخوله لامتلاك حقوق الملكية الفكرية على المصنف أو المنتج النهائي، وبالنظر لموقف المشرع السعودي وموقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته لا يمكنها اكتساب صفة المؤلف بذاتها لعدم وجود صفة الشخص الطبيعي أو الاعتباري فيها.

⁴⁴ U.S. Copyright Office. (2023, March 21). Letter regarding the copyright registration of "Zarya of the Dawn".

⁴⁵ China IP Law Update. (2025, March 8). Chinese court again rules there is copyright in AI-generated images.



فهل يجب أن يقوم المستخدم النهائي بالتعديل على المنتج النهائي للذكاء الاصطناعي التوليدي للقول بأنه يعبر عن شخصية المؤلف أو المستخدم النهائي في هذه الحالة؟

في المثال السابق للصورة (٢) والتي تم إنشاؤها بواسطة الباحثة باستخدام أداة الذكاء الاصطناعي التوليدي Midjourney، اختلف المخرج باختلاف الأمر النصي المُدخل، وهو تعبير أُصِل عن المشهد المراد استخراجه. وأداة الذكاء الاصطناعي (Midjourney) تقوم بمعالجة المُحفز أو الإدخال النصي بواسطة نموذج لغوي يحلّل الإدخال النصي ويحوّله لترميز يمكن للخوارزمية التعرف عليه^{٤٦} ولأن تحويل المدخل النصي وهو التعبير الأصيل إلى ترميز يمكن للخوارزمية قراءته وإعادة ترجمته لصورة، مما يعني أن أثر الإدخال النصي المباشر في عملية توليد الصورة يمكن اعتبارها مساهمة بشرية مؤثرة في العملية، وبالرجوع لشروط الاستخدام لأداة الذكاء الاصطناعي (Midjourney)، نجد أنها تمنح مستخدمها الملكية الكاملة لما يتم إنشاؤه بواسطتها ضمن الحدود التي يسمح بها القانون المحلي^{٤٧}، وحد الملكية بما يسمح به القانون المحلي ينفي ملكية الفرد لما يتم إنتاجه بواسطة هذه الأداة في ظل عدم شمول القوانين المحلية لمنتجات الذكاء الاصطناعي. فلا عبء لمعيار التدخل البشري لامتلاك المستخدم النهائي حق الملكية الفكرية على ما يتم إنتاجه بواسطة الذكاء الاصطناعي في ظل نظام حقوق النشر في الولايات المتحدة.

وإجابة على السؤال السابق، المشرع السعودي لا يعترف إلا بالمؤلف البشري أو الشخص ذا الصفة الطبيعية^{٤٨}. فلا يعترف المشرع السعودي في ظل تنظيمات حقوق الملكية الفكرية بالذكاء الاصطناعي كمؤلف مستقل أو بتسجيل المصنفات التي شارك الذكاء الاصطناعي فيها.

وبالنظر للتجربة الصينية في منح حقوق الملكية الفكرية على منتجات الذكاء الاصطناعي للأشخاص الطبيعيين والتي يتم التعديل عليها لاحقاً بواسطتهم، بمعيار المساهمة البشرية اللاحقة على إنتاج المصنف أو المنتج بالتعديل عليه وإضفاء الأثر الشخصي عليه، يصبح المصنف أو المنتج امتداداً لشخصية المؤلف بما أضفى عليه من تعديلات وتحسينات مع الأخذ بعين الاعتبار أثر هذه التعديلات بالنسبة للنسخة الأصلية التي انتجها الذكاء الاصطناعي التوليدي، وهو ما يمكن نهجه كمقترح في حال استطاع المؤلف إثبات التعديلات والتحسينات التي تمت على المنتج أو المصنف النهائي، مما يعني أنه لن تؤخذ بعين الاعتبار التعديلات والتحسينات الطفيفة أو المتعلقة بالتنسيق بقياس المساهمة الإبداعية البشرية اللاحقة في التعديلات والتحسينات. مما يجعل الموقف المقترح موقف وسطي يجمع بين موقف الولايات المتحدة الأمريكية وموقف الصين، حيث لا يمتلك المستخدم النهائي منتجات الذكاء الاصطناعي التوليدي المباشرة، ويمنح المستخدم النهائي حق الملكية الفكرية على منتجات الذكاء الاصطناعي التي يقوم بتحسينها وتعديلها وإضفاء مساهمته المباشرة عن طريق التعديلات.

الخاتمة:

الأفكار لوحدها غير محمية بالملكية الفكرية، والذكاء الاصطناعي التوليدي لوحده لا يمكنه التفكير، وإخراج الفكرة من العدم إلى حيز الوجود، وبمساعدة الذكاء الاصطناعي التوليدي لتجسيد الفكرة من العقل البشري إلى الوجود من الممكن أن يعد تأليفاً من جانب صاحب الفكرة "المؤلف في هذا السياق" وقد تقابل هذه الفكرة بالمعارضة في حال استطاع الذكاء الاصطناعي لوحده دون تدخل بشري أن ينتج ويبدع ويؤلف ويرسم أفكاراً من تلقاء نفسه فعندها يجب أن يُنظر في اعتبار الذكاء الاصطناعي التوليدي مؤلفاً بحد ذاته وإمكانية منحه حقوق الملكية علماً بأن الباحثة ترى أنه يستحيل على الخوارزميات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تُبدع وتبتكر كالعقل البشري حيث أنها مليئة بالمعرفة لكن لا تمتلك الوعي الكافي للتحكم بهذه المعرفة، وتجسيد الفكرة بشكل مصنف سمعي أو مرئي أو نصي بمساعدة تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي لا يعد تأليفاً من قبل الذكاء الاصطناعي التوليدي حيث إنه لم يقدّم بابتكار الفكرة أو تجسيدها دون أوامر خارجية من قبل البشر. بالنظر للتشريعات الحالية فإنها تقف موقفاً يتسم بالجمود ولا يواكب التطور السريع للذكاء الاصطناعي بكافة فروعها وبالأخص الذكاء الاصطناعي التوليدي وهذا الجمود يخلق فجوة تشريعية قد يساء استغلالها من قبل أصحاب النيات السيئة. يمكن الأخذ بمعيار المساهمة البشرية في توليد المصنفات كمعيار لمنح حقوق الملكية الفكرية للمستخدم النهائي للذكاء الاصطناعي التوليدي كتطوير تشريعي.

وترى الباحثة أنه يمكن الأخذ بعين الاعتبار مساهمة الشخص الطبيعي في عملية توليد المنتج أو المصنف من أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي باعتباره مؤلفاً إذا كان المنتج النهائي يمثل إبداعاً، حيث إن الخوارزميات لا يمكن أن تُبدع كما يُبدع العقل البشري فهي تمتلك المعلومات والمعرفة لكن لا تمتلك الوعي بها كالوعي البشري ولا يوجد للذكاء الاصطناعي وجدان وأفكار

⁴⁶ Radford, A., Kim, J. W., Hallacy, C., Ramesh, A., Goh, G., Agarwal, S., Sastry, G., Askell, A., Mishkin, P., Clark, J., Krueger, G., & Sutskever, I. (2021). Learning transferable visual models from natural language supervision.

⁴⁷ Midjourney. (2023). Terms of Service.

⁴⁸ نظام حماية حقوق المؤلف، المادة ١ (١٤٢٤هـ). صادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ١٤٢٤/٧/٢هـ، وتعديلاته. المملكة العربية السعودية. الهيئة السعودية للملكية الفكرية.



داخلية يُعبر عنها بواسطة مخرجاته، فلو طلبت من أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتابة قصيدة بأسلوب المتنبي سيكتب قصيدة محاكية لقصائد المتنبي بشكل حرفي دون أن ينظر في محتواها وقد يكتب لك محاكياً ما يعبر عنه المتنبي في قصائده، ولكن لو طلبت منه كتابة قصيدة وحددت له الفكرة التي سيعبر عنها والقافية التي يسير عليها فأنت وفرت للذكاء الاصطناعي كافة الأدوات الإبداعية دون الوسيلة فهو الوسيلة الخاصة بك للتعبير عن فكرتك الخاصة مما يعيدنا إلى فكرة اعتبار الذكاء الاصطناعي أداة معرفية مساعدة.

وفي لفظة جميلة على سبيل الاستطراد، ذكر الدكتور نايف بن نهار في أحد لقاءاته، في الفرق بين الذكاء والرشد في الذكاء الاصطناعي، حيث بين أن الذكاء هو القدرة على المعالجة والتحليل والتخزين، بينما الرشد هو الحكمة وتبيان وجه حقيقة الأمور وحسن التصرف والساد في المسلك والصلاح في أمر الدنيا والهدى كما جاء في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾، فالرشد الذي ذكره الله سبحانه هو الهدى الذي جاء من عند الله. ومن وجهة نظر الباحثة أنه هو الفارق بين الإنسان والذكاء الاصطناعي، من جانب أن الإنسان يمتلك الوعي والرشد الذي يخوله لبيان واقع الأمور وحقيقتها وليس فقط معالجة المعطيات والمدخلات كما في الذكاء الاصطناعي. ومن جانب آخر الذكاء الاصطناعي لا يقوم بالتفكير بوعي كما يفعل الإنسان فهو يبدي الأفكار والتوصيات بناء على مدخلات وقواعد البيانات التي يتم تدريبه عليها، فالخوارزميات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن تُبدع كما يُبدع العقل البشري فهي تمتلك المعلومات والمعرفة لكن لا تمتلك الوعي بها كالوعي البشري.

والنتائج التي يمكن استنتاجها من هذا البحث ما يلي:

1. الذكاء الاصطناعي يمكن اعتباره أداة مساعدة لا مُبدع بحد ذاته، فالخوارزميات والبرمجيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي تمتلك المعرفة لكن لا تمتلك الوعي للتصرف فيها من تلقاء نفسها.
2. الأفكار المجردة غير محمية بحقوق الملكية الفكرية، فالحماية للأفكار تبدأ عند تجسيدها على أرض الواقع من خلال المصنفات.
3. الأنظمة الحالية التي تعالج حقوق الملكية الفكرية لا تزال متأخرة كثيراً عن التطورات التقنية الحالية والتي تسابق نفسها يوماً بعد يوم مما يخلق فجوة ضخمة بين التشريع والواقع.
4. لا يزال مستقبل الذكاء الاصطناعي كمبدع مستقل مجهول ولا يعرف المدى الذي قد تصل له تطورات الخوارزميات.

ومن خلال هذه النتائج يمكن أن توصي الباحثة بما يلي:

1. دراسة المساهمة البشرية عند تقييم المصنفات المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي ووضع تعريف قانوني وتضمينه في الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.
 2. تشكيل لجان تشريعية لدراسة نظام حماية حقوق المؤلف وأثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي.
 3. تضمين نماذج إفصاح وإقرار بشأن مشاركة الذكاء الاصطناعي في المصنف المطلوب تسجيله وحمايته وفق النظام.
 4. تخصيص كراسي بحثية لإثراء المحتوى العربي والأكاديمي فيما يتعلق بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي أثرها على أنظمة الملكية الفكرية والتشريعات بشكل عام.
 5. توفير سياسات معتمدة لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي وفق الأنظمة والمبادئ الأخلاقية وضوابط استخدام هذه التطبيقات.
 6. إنشاء أدوات تمكن أصحاب الصلاحية من اختبار مدى امتثال تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي للأنظمة واللوائح.
 7. تحديد معايير الأصالة للمصنفات التي يتم تأليفها من قبل الذكاء الاصطناعي التوليدي والأخذ بعين الاعتبار المساهمة البشرية ضمن معايير الأصالة.
 8. تعاون المبرمجين لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي مع المشرعين بتوضيح ما وراء الخوارزميات وآليات عملها لتنسق الصورة بين الفهم التشريعي والواقع التقني لسد الفجوة التشريعية.
- الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته تعد ثورة تقنية لا مثيل لها وقد تطور العلم والتقنيات المتعلقة بالحواسيب والذكاء الاصطناعي خلال الخمسين عام الماضية بما يعادل المائتي عام التي تسبقها والجانب التشريعي لم يواكب هذه التطورات بالسرعة المطلوبة وهو ما يجب التركيز عليه حيث إن وتيرة التطورات التقنية لن تتباطأ، بل قد تزداد بوتيرة أسرع.
- والأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من المجالات التشريعية التي لا تزال متأخرة في مواكبة التطورات التقنية للذكاء الاصطناعي وتنظيمه والمملكة العربية السعودية رائدة في التطوير التشريعي وسد الفجوات والثغرات بين الواقع والتشريع وهو المأمول رؤيته خلال الفترات القادمة فسندرى بمشيئة الله القانون في جميع مجالاته مواكب للتطورات على جميع الأصعدة.



قائمة المراجع:

المراجع العربية:

١. حقوق المؤلف أكثر من ٣٠٠ سنة من الوجود. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة والفنون.
٢. قُد، أ. (2018). الترابط في المؤلف وسلوك الحقوق الفكرية. مجلة الملكية الفكرية والإدارة، جامعة حلوان، (2)، 1-425.
٣. معجم المعاني. (n.d.). ملكية فكرية. في المعاني الجامع.
٤. الدعجة، ب. م. (n.d.). مبادئ حقوق الملكية الفكرية بين الفقه والقانون: دراسة مقارنة.
٥. قصير، أ. ف. (2016). انتقال الحقوق والالتزامات الشخصية في الأشياء غير المادية) الطبعة الأولى. (دار السنهوري).

المراجع الأجنبية:

1. Martinez, R. (2019). Artificial intelligence: Distinguishing between types & definitions. Nevada Law Journal, 19.
2. OECD. (2019). Recommendation of the Council on Artificial Intelligence. OECD Legal Instruments.
3. Poole, D., Mackworth, A., & Goebel, R. (1998). Computational Intelligence: A Logical Approach. Oxford University Press.
4. Bommasani, R., Hudson, D. A., Adeli, E., Altman, R., Arora, S., von Arx, S., ... & Liang, P. (2022). On the Opportunities and Risks of Foundation Models. Stanford Institute for Human-Centered Artificial Intelligence.
5. Mangione, F., Savaglio, C., & Fortino, G. (2025). Generative Artificial Intelligence for Internet of Things Computing: A Systematic Survey. arXiv preprint arXiv:2504.07635.
6. Bengesi, S., et al. (2023). Advancements in Generative AI: A Comprehensive Review of GANs, GPT, Autoencoders, Diffusion Model, and Transformers. Cornell University. arXiv:2311.10242
7. Belkina, M., Daniel, S., Nikolic, S., Haque, R., Lyden, S., Neal, P., Grundy, S., & Hassan, G. M. (2025). Implementing Generative AI (GenAI) in Higher Education: A Systematic Review of Case Studies. Computers and Education: Artificial Intelligence, 6, 100407.
8. Zhang, Z., Zhang, J., Zhang, X., & Mai, W. (n.d.). A comprehensive overview of Generative AI (GAI): Technologies, applications, and challenges. Neurocomputing.
9. Telefónica Cyber Security Unit. (2019). Artificial Intelligence: GANs and Autoencoders applied to Cyber-Security. Telefónica.
10. OECD. (2019). Artificial intelligence in society (Chapter 1: The technical landscape). OECD Publishing.
11. Radford, A., Kim, J. W., Hallacy, C., Ramesh, A., Goh, G., Agarwal, S., Sastry, G., Askell, A., Mishkin, P., Clark, J., Krueger, G., & Sutskever, I. (2021). Learning transferable visual models from natural language supervision. arXiv preprint arXiv:2103.00020.
12. MidJourney. (2025). Prompt guide. MidJourney Documentation.
13. Krakowski, S. (2025). Human-AI agency in the age of generative AI. Information and Organization, 35, 100560.
14. Malikova, R. (2023). Copyright protection of the AI-generated works (master's thesis, Central European University).
15. Bopche, A. (2023). Analyzing copyright protection for AI-generated works. Indian Journal of Law and Legal Research, 5(4).
16. Ouyang, J. (2024). Servitised property and personality. European Law Open, 2(4), 833–856.



الأنظمة:

١. نظام حماية حقوق المؤلف (1424 هـ). (المادة 1، 2، 3، صادر بالمرسوم الملكي رقم م 41/بتاريخ 2/7/1424 هـ. المملكة العربية السعودية :الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
٢. U.S. Copyright Office. (2022). 17 U.S.C. § 201(b).
٣. Danish Ministry of Culture. (2014). Consolidate Act on Copyright (Act No. 1144).

الاتفاقيات:

1. Pan American Union. (1910). Buenos Aires Convention.
2. World Intellectual Property Organization (WIPO). (1979). Berne Convention.
3. World Trade Organization (WTO). (1994). TRIPS Agreement.

السوابق القضائية والمستندات ذات الصلة:

1. Court of Justice of the European Union. (2009). Infopaq International A/S v. Danske Dagblades Forening, Case C-5/08.
2. U.S. Supreme Court. (1991). Feist Publications, Inc. v. Rural Telephone Service Co., 499 U.S. 340.
3. Thaler v. Perlmutter, No. 1:22-cv-01564 (D.D.C. 2023).
4. U.S. Copyright Office. (2023). Letter regarding Zarya of the Dawn.
5. China IP Law Update. (2025). Chinese court again rules there is copyright in AI-generated images.
6. Midjourney. (2023). Terms of Service.



المنهج القرآني في بناء الأسرة السوية وعلاقاتها الإنسانية
"مقارنة مع المناهج المعاصرة دراسة موضوعية"

The Qur'anic Methodology for Building a Healthy Family and Its Human Relationships: A Comparative Thematic Study with Contemporary Approaches

د. أسماء بنت محمد عبد الله السلومي
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والأنظمة في جامعة الطائف
E-mail: asmaalsallomi@gmail.com

المستخلص:

يتناول هذا البحث موضوع المنهج القرآني في بناء الأسرة السوية وعلاقاتها الإنسانية، من خلال دراسة الآيات القرآنية المتصلة بتكوين الأسرة، وتنظيم علاقاتها، ومعالجة ما يعرض لها من خلاف ونزاع، وبيان الضوابط القرآنية عند تعذر استمرار العلاقة الزوجية. وينطلق البحث من أن الأسرة في التصور القرآني ليست رابطة مادية عابرة، ولا عقدًا اجتماعيًا مجردًا، وإنما هي ميثاق شرعي وإنساني عظيم يقوم على التقوى، والسكن، والمودة، والرحمة، والعدل، والإحسان. ويهدف البحث إلى إبراز الأصول القرآنية الكبرى في بناء الأسرة السوية، وبيان مركزية التقوى في ضبط الحياة الزوجية، والكشف عن أثر تركية النفس في الوقاية من الشقاق والنشوز، وتقرير أن المعروف والإحسان والعدل ليست معاني وعظية مجردة، بل هي قواعد عملية تحكم العلاقة بين الزوجين في حال الاجتماع والافتراق. كما يهدف إلى بيان تميز المنهج القرآني عن بعض المناهج الغربية المعاصرة التي يغلب عليها التركيز على الفردية والمنفعة والسعادة الذاتية، دون أن تجعل مراقبة الله تعالى والفلاح الأخروي أصلًا حاكمًا في بناء العلاقات.

وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك باستقراء الآيات القرآنية المتعلقة بالأسرة، ثم تحليل دلالاتها في ضوء أقوال المفسرين، مع الاستفادة من المنهج المقارن في بيان الفرق العام بين المنهج القرآني وبعض المناهج الغربية في النظر إلى الإنسان والأسرة.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، من أهمها: أن التقوى هي المحور الناظم للمنهج القرآني في الأسرة.
الكلمات المفتاحية: المنهج القرآني - الأسرة - المعاشرة بالمعروف - الإصلاح الأسري - الطلاق -

Abstract:

This study addresses the Qur'anic methodology for establishing a sound family and regulating its human relationships, through an examination of the Qur'anic verses related to family formation, the organization of intra-family relations, the treatment of conflict and discord, and the Qur'anic principles governing cases in which the continuation of marital life becomes untenable. The study proceeds from the premise that the family, in the Qur'anic worldview, is neither a transient material bond nor a merely social contract; rather, it is a solemn religious and human covenant founded upon piety, tranquility, affection, mercy, justice, and benevolence.

The study aims to identify the major Qur'anic foundations for building a sound family, to demonstrate the centrality of piety in regulating marital life, to clarify the role of spiritual purification in preventing discord and marital disobedience, and to establish that kindness, benevolence, and justice are not merely general moral exhortations, but practical principles governing the relationship between spouses in both union and separation. It also seeks to highlight the distinctiveness of the Qur'anic methodology in comparison with some contemporary Western approaches, which often emphasize individualism, utility, and personal happiness, without making consciousness of God and success in the Hereafter governing foundations for human relationships.

The study employs the inductive analytical method, by surveying the Qur'anic verses related to the family and analyzing their implications in light of the statements of Qur'anic exegetes. It also draws upon the comparative method in clarifying the general differences between the



Qur'anic methodology and certain Western approaches in their view of the human being and the family.

The study concludes with a number of findings, foremost among them that piety constitutes the central organizing principle of the Qur'anic methodology concerning the family.

Keywords: Qur'anic methodology, family, kind marital companionship, family

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدىً للناس وبيناتٍ من الهدى والفرقان، وجعل فيه من دلائل القدرة وعجائب البيان ما تُشفى فيه الصدور فهو الهدى والنور كما جاء في السطور، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، جعل التقوى وصيته للأولين والأخريين، فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ١٠٢]. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، المبعوث رحمةً للعالمين، وهداياً إلى الصراط المستقيم، بلغ الرسالة وأدى الأمانة، وترك الأمة على المحبة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغر الميامين، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن القرآن الكريم هو منهج الهداية الإلهية الشاملة، الذي أنزله الله تعالى لإصلاح الإنسان في نفسه، وأسرته، ومجتمعه، وأُمته؛ فهو كتاب هداية وتشريع، وتزكية وبناء، وإصلاح وتقويم. ومن تأمل آياته وجد أنها لا تقتصر على تهذيب علاقة الإنسان بربه فحسب، بل تمتد إلى تهذيب علاقته بنفسه، وبغيره، وبأقرب الناس إليه: زوجته، وولده، ووالديه، وذوي رحمه. ومن أجل الميادين التي اعتنى بها القرآن الكريم عنايةً ظاهرة: **ميدان الأسرة**؛ لأنها اللبنة الأولى في بناء المجتمع، والمحضن الأول الذي تتكون فيه شخصية الإنسان، وتتشكل فيه معاني الإيمان، والخلق، والرحمة، والمسؤولية، والانتماء. فإذا صلحت الأسرة صلح كثير من شأن المجتمع، وإذا اضطربت انعكس اضطرابها على الأفراد، والعلاقات، والقيم، والبناء الاجتماعي كله. ولذلك لم يترك القرآن بناء الأسرة للأعراف المجردة، ولا للأهواء المتقلبة، ولا للمصالح المادية وحدها، بل أحاطها بمنظومة متكاملة من الأصول والتوجيهات والأحكام، تبدأ من أصل **التكوين الإنساني ووحدة الرحم**، وتتم ببيان مقاصد الزواج، ومعايير اختيار الزوجين، وطبيعة العلاقة الزوجية، وحقوق كل طرف وواجباته، ثم تتناول حال الخلاف والنشوز والشقاق، وتنتهي بتنظيم الطلاق والفرق تنظيمًا يمنع العبث، ويحفظ الحقوق، ويصون الكرامة.

وتبرز عظمة المنهج القرآني في الأسرة من كونه لا يعالجها معالجة قانونية مجردة، ولا يجعلها علاقة تعاقدية جافة، بل يجعلها **ميثاقاً غليظاً**، ورابطة إنسانية قائمة على السكن والمودة والرحمة، ومجالاً من أعظم مجالات الابتلاء بالتقوى. فالزوجان في التصور القرآني لا يجمع بينهما مجرد العقد، بل يجمع بينهما مقصد أعمق، وهو بناء بيت تسوده الطمأنينة، وتحكمه الرحمة، وتضبطه المسؤولية، وتقوم علاقاته على المعروف والإحسان.

ومن هنا كان من اللافت في آيات الأسرة أن تتكرر فيها معاني **التقوى، والمعروف، والإصلاح، والعدل، والإحسان**؛ فالقرآن يفتتح الحديث عن أصل الخلق والرحم بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، ويجعل السكن والمودة والرحمة من آيات الله في الزواج، كما قال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، ويأمر بالمعاشرة بالمعروف، ويجعل الطلاق عند تعذر الوفاق محكوماً بالإمسك بمعروف أو التسريح بإحسان. وهذا يدل على أن **التقوى هي المحور الناظم للعلاقات الأسرية في القرآن**؛ فهي ليست معنى وعظماً عابراً، بل هي أصل عملي يحكم النية، والقول، والفعل، والحق، والواجب، والرضا، والغضب، والاجتماع، والفرق. فحيث حضرت التقوى انضبط استعمال الحقوق، وقلت دواعي الظلم، وحضر العدل والرحمة. وحيث غابت، تحولت الحقوق إلى أدوات غلبة ومشاحة، وتحول الخلاف إلى خصومة، وربما صار الطلاق وسيلة للإضرار والتشفي.

وتتجلى مشكلة هذا البحث في الحاجة إلى بيان معالم **المنهج القرآني في بناء الأسرة السوية وعلاقاتها الإنسانية**، في زمن كثرت فيه المشكلات الأسرية، وتعددت فيه التصورات الوافدة عن الزواج والحرية والحقوق والمساواة، وغلب في بعض البيئات النظر إلى الأسرة من زاوية فردية أو مادية أو قانونية، مع ضعف العناية بالبعد الإيماني والتربوي والخلقي الذي يجعله القرآن أصلاً في صلاح الأسرة.

كما أن واقع الأسرة المسلمة في المجتمعات الغربية، وخاصة في أوروبا، يزيد هذا الموضوع أهمية وإلحاحاً؛ إذ تعيش الأسرة المسلمة هناك في بيئات تختلف في كثير من تصوراتها وقوانينها وعاداتها عن التصور الإسلامي للأسرة، مما يجعلها محتاجة إلى وعي قرآني راسخ يجمع بين **الثبات على الهوية الإيمانية**، وحسن التعامل مع المجتمع، وحفظ الحقوق، ورعاية مصلحة الأبناء، والانتفاع بما لا يخالف الشرع من النظم والإجراءات. وتظهر أهمية هذا البحث من وجوه متعددة.



أولها: أن الأسرة هي **مبدأ البناء الاجتماعي**، وأن صلاحها ليس شأنًا خاصًا بالزوجين وحدهما، بل له أثر مباشر في صلاح الأبناء، واستقرار المجتمع، وحفظ القيم، واستمرار الهوية.

وثانيها: أن القرآن الكريم قد جعل الأسرة مجالًا ظاهرًا لتطبيق التقوى؛ فليست التقوى في الشعائر فقط، بل تظهر حقيقتها في المعاشرة، والنفقة، والصبر، والصلح، والعدل، وحفظ الحقوق، وكف الأذى، وحسن الفراق.

وثالثها: أن كثيرًا من المشكلات الأسرية المعاصرة لا ترجع إلى غياب الأنظمة وحدها، بل ترجع إلى **ضعف الوازع الإيماني**، و**غلبة الشح**، و**سوء استعمال الحقوق**، و**تحول الخلاف إلى خصومة وانتقام**؛ وهي معاني عالجه القرآن من جذورها حين ربط الحقوق بالتقوى، والواجبات بالإحسان، والنزاع بالإصلاح.

ورابعها: أن البحث يبرز تميز المنهج القرآني عن كثير من المناهج الغربية المعاصرة التي تهتم غالبًا بتحسين الأداء الدنيوي، أو تحقيق السعادة الذاتية، أو تعزيز الاستقلال الفردي، دون أن تجعل مراقبة الله تعالى، والفلاح الأخروي، وتركية النفس، أساسًا حاكمًا في بناء العلاقات الأسرية.

ويهدف هذا البحث إلى إبراز **الأصول القرآنية الكبرى في بناء الأسرة السوية**، وبيان أن القرآن يبدأ في بناء الأسرة من أصل الخلقة والرحم، ثم يقرر مقصد السكن والمودة والرحمة، ثم يضبط الحقوق والواجبات بالمعروف، ثم يعالج الخلاف بالإصلاح، ثم ينظم الفراق بالإحسان ومنع الضرر.

كما يهدف إلى بيان مركزية التقوى في الحياة الأسرية، والكشف عن أثر تركية النفس في الوقاية من الشقاق والنشوز، وإظهار أن المعروف والعدل والإحسان ليست ألفاظًا وعظية عامة، بل هي **قواعد عملية** تحكم تفاصيل العلاقة بين الزوجين في حال الاجتماع والافتراق.

ومن أهداف البحث كذلك بيان ما تحتاجه الأسرة المسلمة من وعي قرآني وتربوي يحفظ لها هويتها، ويعينها على التعامل المترن مع الواقع، ويمنعها من الذوبان في التصورات المخالفة، أو الانغلاق الذي يعطل البر والقسط وحسن الخلق مع الآخرين.

وقد سلك البحث في معالجة موضوعه **المنهج الاستقرائي التحليلي**؛ وذلك باستقراء الآيات القرآنية المتصلة ببناء الأسرة وعلاقاتها، ثم تحليل دلالاتها في ضوء ما ذكره المفسرون، مع الاستفادة من المنهج المقارن في بيان الفروق العامة بين المنهج القرآني وبعض المناهج الغربية المعاصرة في النظر إلى الإنسان والأسرة.

وتقوم مادة البحث على تتبع الآيات التي تضبط مراحل الأسرة الكبرى: مرحلة التكوين، ومرحلة المعاشرة والاستمرار، ومرحلة الخلاف والنزاع، ومرحلة الفراق والطلاق. كما يُعنى البحث بإبراز الصلة بين هذه الآيات وبين المقاصد التربوية والاجتماعية التي تحقق الأسرة السوية والعلاقات الإنسانية الراشدة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة.

فجاء التمهيد لبيان منزلة الأسرة في المنظور القرآني، وأنها وحدة بنائية وتربوية وأخلاقية لا تنفصل عن مقاصد الخلق والتقوى والرحمة والعدل.

وتناول المبحث الأول: **المنهج لغة واصطلاحًا ومقارنة مختصرة بين المنهج القرآني والمنهج الغربي**، وفيه بيان معنى المنهج، وخصوصية إضافته إلى القرآن، ووجه التمييز بين منهج التقوى القرآني وبعض التصورات الغربية المعاصرة.

وتناول المبحث الثاني: **بداية تكوين الأسرة وبناءها على التقوى والرحم والزواج**، من خلال الآيات الدالة على وحدة الأصل الإنساني، ومقصد السكن، والمودة، والرحمة، ومعيار الدين والصلاح في الاختيار.

وتناول المبحث الثالث: **المنهج القرآني أثناء قيام الأسرة واستمرارها**، وفيه مطالب تتعلق بالمعاشرة بالمعروف أو التسريح بإحسان، والإصلاح عند الشقاق والنزاع وتقوى الله، وبيان أن التقوى والعدل في المعاملة أساس الكرامة، ثم علاج النشوز والخلاف بالتقوى والإحسان.

أما المبحث الرابع فتناول: **نهاية العلاقة الأسرية والطلاق والنهي عن الإضرار بالمطلقة**، مع بيان أن الطلاق في القرآن ليس وسيلة للإضرار أو التشفي، بل مخرج شرعي منضبط بالمعروف والإحسان، تحفظ فيه الحقوق، وتسان فيه الكرامة.

ثم جاءت الخاتمة مشتملة على أبرز النتائج والتوصيات، ولا سيما ما يتصل بالأسرة المسلمة في المجتمعات الغربية، وخاصة أوروبا.

وبذلك يسعى هذا البحث إلى تأكيد أن **المنهج القرآني في بناء الأسرة ليس جملة أحكام متفرقة، بل منظومة متكاملة**، تبدأ بالتقوى، وتستمر بالمعروف، وتعالج الخلاف بالإصلاح، وتنتهي العلاقة عند الحاجة بالإحسان، وتجعل الأسرة أمانةً، والحقوق عبادةً، والعدل قرينةً، والإحسان طريقًا إلى مرضاة الله تعالى وصلاح الحياة الإنسانية.

التمهيد:

تُعَدُّ الأسرة في المنظور القرآني الوحدة الأولى في بناء الإنسان والمجتمع؛ فهي ليست رابطة غريزية محضة، ولا نظامًا اجتماعيًا عارضًا، وإنما هي ميثاق إنساني وشرعي تتداخل فيه مقاصد الخلق، والسكن، والمودة، والرحمة، والتقوى، والعدل، والإحسان.



ومن ثم فإن الحديث عن المنهج القرآني في بناء الأسرة السوية ليس حديثاً عن أحكام متفرقة في الزواج والطلاق فحسب، بل هو بحث في نظام قرآني متكامل يبدأ من أصل الخلق ووحدة الرحم، ويمتد إلى حسن الاختيار، ثم المعاشرة بالمعروف، ثم الإصلاح عند الشقاق، ثم حفظ الكرامة والحقوق عند الفراق.

وقد اتسم المنهج القرآني في هذا الباب بأنه يجمع بين التأسيس العقدي والتوجيه الأخلاقي والتشريع العملي؛ فهو يؤسس الأسرة على التقوى، ويجعل المودة والرحمة روح العلاقة الزوجية، ويجعل المعروف ميزان الحقوق، ويجعل الإصلاح مقصداً عند النزاع، ويجعل الإحسان حاضراً حتى عند الطلاق.

ولهذا لا يفصل البناء الأسري في القرآن عن تزكية النفس؛ لأن كثيراً من أسباب الخلاف الأسري ترجع إلى شح النفوس، وغلبة الهوى، وضعف الصبر، وسوء استعمال الحقوق. فجاءت الهداية القرآنية لتربط الحقوق بالواجبات، وتربط الواجبات بالتقوى، وتجعل مراقبة الله أساساً في السر والعلن.

وبذلك يفترق المنهج القرآني عن التصورات الوضعية التي قد تنظر إلى الأسرة من زاوية مادية أو فردانية أو قانونية مجردة، بينما ينظر القرآن إلى الأسرة بوصفها أمانة دينية، ورابطة إنسانية، ومؤسسة تربوية، ومجالاً لتحقيق العبودية لله تعالى في أدق العلاقات وأقربها.

ومن هذا التمهيد يظهر أن البحث في الأسرة السوية لا يقف عند بيان الأحكام، بل يتجاوز ذلك إلى بيان الروح التي تحكم تلك الأحكام، وهي روح التقوى، والرحمة، والعدل، والإصلاح، والإحسان.

المبحث الأول: المنهج لغة واصطلاحاً ومقارنة مختصرة بين المنهج القرآني والمنهج الغربي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المنهج لغة واصطلاحاً:

يُعَدُّ تحرير مفهوم المنهج مدخلاً لازماً لهذا البحث؛ لأن الحكم على طبيعة المنهج القرآني في بناء الأسرة لا يستقيم إلا بعد بيان معنى المنهج في اللغة والاصطلاح، ثم بيان خصوصية إضافته إلى القرآن الكريم.

فالمنهج في اللغة مأخوذ من مادة: **نَهَجَ**، وهي تدل على الوضوح والبيان والاستقامة في الطريق.

قال ابن فارس: «النون والهاء والjim أصلان متباينان: الأول النهج، وهو الطريق»^(١)، وذكر الرازي أن النهج هو الطريق الواضح، ومنه المنهاج^(٢)، وقال ابن منظور: «طريق نهج: بين واضح، ومُتَّهَج الطريق: وَضَحَهُ، والمنهاج: كالمنهج وهو الطريق الواضح»، ومنه قوله تعالى: **(لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)** [المائدة: ٤٨]^(٣).

ومن مجموع هذه الدلالات يظهر أن المنهج في أصل استعماله اللغوي يدل على **الطريق البين الواضح المستقيم** الذي يُسلك للوصول إلى غاية محددة.

وهذا المعنى اللغوي له صلة ظاهرة بموضوع البحث؛ إذ إن الحديث عن المنهج القرآني في بناء الأسرة معناه الحديث عن الطريق الواضح الذي رسمه القرآن لإقامة الأسرة على هدى وبصيرة، لا على مجرد العادة أو الهوى أو التقليد الاجتماعي. أما المنهج في الاصطلاح العام، فيطلق على طريقة منظمة في النظر والعمل، تضبط ترتيب الأفكار، وتوجه السير نحو غاية معينة.

وقد عُرِفَ بأنه: «فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن حقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»^(٤).

وهذا التعريف، وإن كان أقرب إلى اصطلاح مناهج البحث العلمي، إلا أنه يلتقي مع المعنى اللغوي من جهة **الوضوح، والتنظيم، وترتيب الطريق الموصل إلى الغاية.**

ويستعمل المنهج كذلك في المجال التربوي بمعنى أوسع، فيراد به الطريق الذي يسلكه المربي لتنمية من يربيهم في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم، أو مجموع الخبرات التربوية والثقافية والاجتماعية التي تُهيأ للمتعلم بقصد مساعدته على النمو الشامل وتعديل سلوكه وفق غايات تربوية محددة.

وهذا المعنى التربوي للمنهج يتصل اتصالاً وثيقاً بموضوع الأسرة؛ لأن الأسرة في حقيقتها مؤسسة تربوية أولى، يتلقى فيها الإنسان أوائل المعاني العقدية، والأخلاقية، والاجتماعية، والسلوكية.

وعلى هذا، فإن المراد بالمنهج في هذا البحث هو: **الطريق القرآني الواضح المنظم الذي يبين أصول بناء الأسرة السوية، ويهذب علاقاتها، ويضبط حقوقها وواجباتها، ويقوم ما يعرض لها من خلل، على أساس من التقوى والعدل والإحسان.**

فإذا أضيف المنهج إلى القرآن الكريم، صار المراد به المنهج الرباني الذي مصدره الوحي، وغايته إصلاح الإنسان في دنياه وآخره، ووسيلته تزكية النفس، وتقويم السلوك، وربط العمل برقابة الله تعالى.

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣٦١/٥)

(٢) مختار الصحاح للرازي (٣٢٠)

(٣) لسان العرب لابن منظور (٣٨٣/٢)

(٤) ينظر: أزمة البحث العلمي في العالم العربي لعبد الفتاح خضر، (١٢)، عبر: الكفاية في التفسير بالمأثور والدراسة (١/ ٥).



المطلب الثاني: مقارنة مختصرة بين المنهج القرآني والمناهج الأخرى

من خلال ما تقدم فإن **المنهج القرآني في بناء الأسرة** ليس مجرد نظام اجتماعي، ولا مجموعة إجراءات قانونية، ولا تصورًا أخلاقيًا عامًا، بل هو منظومة ربانية تجمع بين الاعتقاد والتشريع والتربية.

فهو يؤسس الأسرة على أصل التوحيد والتقوى، ويجعل العلاقة الزوجية ميثاقًا غليظًا، ويجعل المعاشرة قائمة على المعروف، ويجعل الإصلاح مقصدًا عند النزاع، ويجعل الإحسان حاضرًا حتى عند الفراق.

وهذه الخصوصية هي التي تميز المنهج القرآني عن كثير من المناهج الغربية المعاصرة.

فمنهج التقوى القرآني يقوم على **تركيز النفوس**، وتعظيم رقابة الله تعالى، والحذر من معصيته باتباع أو امره واجتناب نواهيه.

وهو منهج شامل لا يقتصر على جانب الترك والاجتناب، بل يجمع بين ترك المحرمات وفعل الطاعات، وبين إصلاح الظاهر والباطن، وبين تهذيب الفرد وإصلاح الأسرة والمجتمع.

فالأساس في المنهج القرآني هو الحق، واليقظة القلبية، والإخلاص لله تعالى، واستحضار الآخرة في كل تصرف.

ومن ثم فإن إصلاح الأسرة في هذا المنهج لا يبدأ من الخارج وحده، بل يبدأ من الداخل: من القلب، والنية، والخوف من الله، والحياء منه، ومراقبته في السر والعلن.

أما كثير من المناهج الأخرى المعاصرة، كبرامج التنمية البشرية، وبعض اتجاهات علم النفس الإيجابي، والنزعات الفردانية، فإنها تركز غالبًا على تحسين السلوك البشري من جهة الفاعلية الدنيوية، وتحقيق النجاح الشخصي، ورفع الإنتاجية، وتنمية الثقة بالنفس، والوصول إلى التوافق الاجتماعي أو السعادة الذاتية.

ولا شك أن في بعض هذه البرامج أدوات نافعة من حيث التنظيم، وإدارة الوقت، وتحسين التواصل، وفهم الانفعالات، غير أن قصورها يظهر حين تنفصل عن الغاية التعبدية، وعن الرقابة الإيمانية، وعن البعد الأخروي.

فالمنهج القرآني يجعل صلاح القلب أصلًا لصلاح السلوك، ويجعل الأخلاق جزءًا من العقيدة، ويجعل الأسرة مجالًا لعبادة الله تعالى، لا مجرد مساحة لتحقيق الرغبات الفردية.

أما المنهج المادي أو الفردي، فإنه قد يجعل الإنسان مركز الغاية، ويجعل السعادة الدنيوية أو المنفعة أو الاستقلال الفردي معيارًا أعلى، ولو أدى ذلك أحيانًا إلى إضعاف الرابطة الأسرية، أو تقليل قيمة التضحية، أو تحويل الحقوق إلى مجال للمنازعة الدائمة.

ولهذا يمكن القول إن الفرق الجوهرية بين المنهجين يظهر في **المصدر والغاية والوسيلة**.

فمن حيث المصدر، المنهج القرآني رباني صادر عن الوحي، أما المناهج الغربية فهي بشرية تتأثر بالفلسفات والتجارب والظروف الاجتماعية.

ومن حيث الغاية، المنهج القرآني يربط إصلاح الأسرة برضا الله والفلاح في الآخرة، مع تحقيق مصالح الدنيا، أما كثير من المناهج الغربية فتجعل غايتها النجاح الدنيوي أو السعادة الذاتية أو التوافق الاجتماعي.

ومن حيث الوسيلة، المنهج القرآني يبدأ بتركيز النفس وتقويم القلب ومراقبة الله، ثم يبني على ذلك السلوك والحقوق، أما المناهج البشرية فتعتمد عليها الوسائل النفسية والإدارية والاجتماعية المجردة.

وبناءً على ذلك، فإن منهج التقوى القرآني يمكن وصفه بأنه **طب القلوب ومقوم السلوك**؛ لأنه يهذب النفس، ويصلح العلاقة مع الله، ثم ينعكس أثره على علاقة الإنسان بزوجه، وولده، ورحمه، ومجتمعه.

أما المناهج الغربية، فيغلب عليها أنها أدوات إدارية أو نفسية تعنى بتحسين الأداء الإنساني في المجال الدنيوي، وقد تنفع بقدر ما لا تصادم أصول الشرع، لكنها لا تغني عن المنهج الرباني الذي يجعل الأسرة أمانة، والحقوق عبادة، والعدل قرينة، والإحسان طريقًا إلى مرضاة الله تعالى.

المبحث الثاني: بداية تكوين الأسرة وبنائها على التقوى والرحم والزواج:

والأصل في هذا قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ النساء: ١. (٥)

تُعَدُّ هذه الآية أصلًا عظيمًا في بناء التصور القرآني للأسرة؛ فقد افتتحت ببناء عام للناس جميعًا، لا للمؤمنين وحدهم، مما يدل على أن قضية الأسرة والرحم ووحدة الأصل الإنساني قضية فطرية إنسانية عامة. ثم جاء الأمر بالتقوى في صدر الآية:

﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾، ليكون أول ما يبني عليه الاجتماع الإنساني والأسري هو تقوى الله تعالى. ولم يذكر القرآن التقوى هنا مجردة، بل عللها بربوبية الله وخلق للناس من نفس واحدة، فقال: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾، فدل ذلك على أن وحدة الأصل الإنساني تقتضي التراحم، والتناصف، وترك الظلم.

(٥) ينظر تفسير آية [النساء: ١] في: تفسير الطبري (٣٣٩/٦، ٣٤٠/٦)؛ تفسير ابن كثير (٢/٢٠٦)؛ تفسير السعدي (ص ١٦٣).



وقد نبه الطبري على هذا المعنى تنبيهًا دقيقًا، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾: «منبههم بذلك على أن جميعهم بنو رجل واحد وأم واحدة، وأن بعضهم من بعض، وأن حق بعضهم على بعض واجب وجوب حق الأخ على أخيه؛ لاجتماعهم في النسب إلى أب واحد وأم واحدة»^(٦). وهذا النص يبين أن القرآن يجعل وحدة الأصل باعًا على رعاية الحقوق، وكف الظلم، وبذل المعروف، ولا سيما داخل الأسرة والرحم.

ثم قررت الآية أصل الزوجية بقولها: ﴿وَوَخَّلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾. وقد قال الطبري: «وخلق من النفس الواحدة زوجها، يعني بالزوج: الثاني لها»^(٧)، وهذه الإشارة تجعل الزوجية امتدادًا لأصل الخلقة، لا أمرًا طارئًا منفصلًا عنها. ومن هنا تكون العلاقة الزوجية علاقة قرب واتصال وتكامل، لا علاقة صراع أو منازعة.

وقد جمع ابن كثير بين التقوى ووحدة الخلق والرحم في تفسير هذه الآية، فذكر أن الله أمر خلقه بتقواه، ونبههم إلى قدرته في خلقهم من نفس واحدة، ثم قال في قوله: ﴿وَوَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ ناقلًا عن ابن عباس وغيره: «واتقوا الأرحام أن تقطعوها، ولكن بروها وصلوها»^(٨). وبهذا يبين أن صلة الرحم ليست خلقًا اجتماعيًا فحسب، بل هي من مقتضيات التقوى. أما السعدي فقد أبرز البناء الكلي للسورة من خلال هذه الآية، فقال: «افتتح تعالى هذه السورة بالأمر بتقواه، والحث على عبادته، والأمر بصلة الأرحام، والحث على ذلك». ثم قال في دلالة خلق الناس من نفس واحدة: إن ذلك «ليعطف بعضهم على بعض، ويرقق بعضهم على بعض»^(٩). وهذا من ألطف ما يقال في بيان أثر العقيدة في السلوك الأسري؛ فإن العلم بوحدة الأصل يورث العطف، والعلم برقابة الله يورث التقوى، والعلم بحرمة الرحم يمنع القطيعة والظلم. ويؤكد المعنى المذكورة في الآية السابقة قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ الروم: ٢١^(١٠).

وهذه الآية أصل في بيان المقصد النفسي والوجداني للأسرة، فالزواج في القرآن ليس مجرد إباحة للغريزة، بل هو آية من آيات الله الدالة على حكمته، إذ جعل الأزواج من جنس واحد، وخلق بينهم سكناً ومودة ورحمة، وقد فسر الطبري قوله تعالى: ﴿لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ بأن الله خلق حواء من آدم «ليسكن إليها»^(١١). وبيّن في قوله: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ أن الله جعل بين الزوجين بالمصاهرة مودة يتوادون بها، ورحمة يتراحمون بها، فيعطف بعضهم على بعض^(١٢). ووسع ابن كثير دلالة الآية، فقال: «ومن تمام رحمته ببني آدم أن جعل أزواجهم من جنسهم، وجعل بينهم وبينهن مودة: وهي المحبة، ورحمة: وهي الرأفة»^(١٣). وهذا النص يقرر أن السكن الزوجي لا يتحقق بمجرد العقد، بل يحتاج إلى محبة ورأفة، وأن الرحمة قد تكون سببًا في دوام العلاقة حتى عند ضعف بعض دواعي المحبة.

أما ابن عاشور فقد جعل الآية دالة على نظام العائلة والتناسل، فقال: «هذه آية ثانية فيها عظة وتذكير بنظام الناس العام وهو نظام الأزواج وكيونونة العائلة وأساس التناسل»^(١٤). ثم قال في معنى السكون: «والسكون هنا مستعار للتأنس وفرح النفس؛ لأن في ذلك زوال اضطراب الوحشة والكد»^(١٥). وبهذا تتضح مركزية الأنس والطمأنينة في الحياة الزوجية، وأن الأسرة السوية هي التي يجد فيها الزوجان سكن النفس، لا مجرد اجتماع الأجساد.

ومن الآيات التي تبين معيار الاختيار في بداية تكوين الأسرة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ البقرة: ٢٢١^(١٦).

فهذه الآية تقرر أن الدين أصل في اختيار الزوجين، وأن معيار الإيمان مقدم على معايير الجمال والحسب والمال، قال الطبري في قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ﴾: «خير عند الله وأفضل من حرة مشركة كافرة وإن شرف نسبها وكرم أصلها»^(١٧)، ثم قال في قوله: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾: «وإن أعجبكم المشركة من غير أهل الكتاب في الجمال والحسب والمال، فلا تنكحوها، فإن الأمة المؤمنة خير عند الله منها»^(١٨).

(٦) تفسير الطبري (٣٣٩/٦).

(٧) تفسير الطبري (٣٤٠/٦).

(٨) تفسير ابن كثير (٢٠٦/٢).

(٩) تفسير السعدي (ص ١٦٣).

(١٠) ينظر تفسير آية [الروم: ٢١] في: تفسير الطبري (٤٧٨/١٨)؛ تفسير ابن كثير (٣٠٩/٦)؛ تفسير ابن عاشور (٧٠/٢١ - ٧٢).

(١١) تفسير الطبري (٤٧٨/١٨).

(١٢) تفسير الطبري (٤٧٨/١٨).

(١٣) تفسير ابن كثير (٣٠٩/٦).

(١٤) تفسير ابن عاشور (٧٢/٢١).

(١٥) تفسير ابن عاشور (٧٠/٢١).

(١٦) ينظر تفسير آية [البقرة: ٢٢١] في: تفسير الطبري (٧١٧/٣ - ٧١٨)؛ زاد المسير (١٨٧/١ - ١٨٨)؛ تفسير ابن كثير (٥٨٢/١ - ٥٨٤)؛ تفسير السعدي (ص ٩٩)؛ تفسير ابن عاشور (٣٥٩/٢ - ٣٦٢).

(١٧) تفسير الطبري (٧١٨/٣).

(١٨) تفسير الطبري (٧١٧/٣).



وهذا المعنى يجعل الإيمان هو معيار الصلاح الأسري؛ لأن الأسرة ليست رابطة جسدية أو اجتماعية فحسب، بل هي محض للعقيدة والتربية والولاء الديني، وقد ذكر ابن كثير أن الآية نزلت في سياق الرغبة في الأحساب، ثم أورد المعنى العام في تقديم الدين، وذكر الحديث المشهور: «تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها؛ فافطر بذات الدين تربت يداك»^(١٩). والمقصود أن المنهج القرآني لا يلغي الاعتبارات الاجتماعية، لكنه يجعل الدين هو الأصل الحاكم.

وقال السعدي في بيان حكمة التحريم: «ثم ذكر تعالى، الحكمة في تحريم نكاح المسلم أو المسلمة، لمن خالفهما في الدين فقال: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ أي: في أقوالهم أو أفعالهم وأحوالهم»^(٢٠). فالمسألة إذن ليست مجرد اختلاف اسمي في الانتماء، بل أثر عميق في التوجيه، والتربية، والمصير.

ومن تمام هذا المعنى قوله تعالى:

﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ النور: ٢٦. ^(٢١)

وهذه الآية، وإن وردت في سياق براءة عائشة رضي الله عنها من حادثة الإفك، فإنها تتضمن أصلاً تربوياً وأخلاقياً له صلة ببناء الأسرة، وهو أن الطيب يناسب الطيب، والخبيث يناسب الخبيث، سواء حملت الآية على الأقوال أو الأشخاص أو الأعمال. وقد ذكر ابن الجوزي في زاد المسير ^(٢٢) أن في الآية أقوالاً؛ منها أن الكلمات الخبيثات للخبيثين، والكلمات الطيبات للطيبين، ومنها أن الخبيثات من النساء للخبيثين من الرجال، والطيبات للطيبين. وذكر ابن كثير أن تفسيرها بالأقوال هو قول ابن عباس ومجاهد وعطاء وسعيد بن جببر وغيرهم، ثم قال في الوجه الآخر: «وهذا أيضاً يرجع إلى ما قاله أولئك باللازم»^(٢٣). وموضع الدلالة في هذا الباب أن القرآن يوجه إلى طهارة الاختيار وطهارة البيئة الأسرية؛ فالأسرة السوية لا تبنى على مجرد الإعجاب الظاهر، بل على طيب الاعتقاد، وطيب الخلق، وطيب السيرة. وهذا يلتقي مع آية البقرة في تقديم الإيمان على مظاهر الجمال والحسب.

المبحث الثالث: المنهج القرآني أثناء قيام الأسرة واستمرارها، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المعاشرة بالمعروف أو التسريح بإحسان:

والأصل في هذا قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرِهَ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِثْلَ ثِيَابٍ مَدْنُوعَةٍ لَا تَعْلَمُونَ مَا تَنْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ ۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ النساء: ١٩. ^(٢٤)

فهذه الآية من أصول المنهج القرآني في تنظيم الحياة الزوجية بعد قيامها؛ فقد بدأت بإبطال ما كان من صور إكراه النساء واستضعافهن، ثم نهت عن عضلن والإضرار بهن لأخذ أموالهن، ثم قررت القاعدة الكبرى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾. فالمعاشرة بالمعروف ليست توجيهًا عاطفيًا عامًا، بل هي قاعدة شرعية وأخلاقية تشمل القول، والفعل، والنفقة، والستر، والرفق، والصبر، وكف الأذى.

قال الطبري في تفسيرها: «وخالفوا أيها الرجال نساءكم، وصاحبوهن بالمعروف، يعني: بما أمرتكم به من المصاحبة، وذلك إمساكن بأداء حقوقهن التي فرض الله جل ثناؤه لهن عليكم إليهن، أو تسريح منكم لهن بإحسان»^(٢٥). وهذا نص جامع؛ لأنه يجعل المعروف دائراً بين أداء الحقوق حال الإمساك، والإحسان حال التسريح.

وقال ابن عطية: «فأمر الله تعالى الرجال بحسن صحبة النساء»^(٢٦). وذكر أن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ يتضمن أدباً قرآنياً عظيماً، وهو أن الإنسان قد يكره شيئاً ويكون الخير في الصبر عليه^(٢٧). ومن هنا لا يجعل القرآن النفور العارض سبباً كافياً لهدم الأسرة، بل يدعو إلى التثبت والنظر في العواقب.

وقال ابن كثير: «أي: طيبوا أقوالكم لهن، وحسنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قدرتكم، كما تحب ذلك منها، فافعل أنت بها مثله»^(٢٨). وهذه العبارة توصل قاعدة المعاملة بالمثل في الإحسان؛ فما يطلبه الزوج من حسن المعاملة ينبغي أن يبذله هو كذلك.

^(١٩) تفسير ابن كثير (١/٥٨٤).

^(٢٠) تفسير السعدي (ص ٩٩).

^(٢١) ينظر تفسير آية [النور: ٢٦] في: تفسير ابن عطية (٤/١٧٤)؛ زاد المسير (٣/٢٨٧)؛ تفسير القرطبي (١٢/٢١١)؛ تفسير ابن كثير (٦/٣٤ - ٣٥)؛ تفسير ابن عاشور (١٨/١٩٤ - ١٩٥).

^(٢٢) زاد المسير (٣/٢٨٧).

^(٢٣) تفسير ابن كثير (٦/٣٤ - ٣٥).

^(٢٤) ينظر تفسير آية [النساء: ١٩] في: تفسير الطبري (٦/٥٣٨)؛ تفسير ابن عطية (٢/٢٨)؛ تفسير القرطبي (٥/٩٧ - ٩٨)؛ تفسير ابن كثير (٢/٢٤٢)؛ تفسير السعدي (ص ١٧٢)؛ تفسير ابن عاشور (٤/٢٨٦ - ٢٨٨).

^(٢٥) تفسير الطبري (٦/٥٣٨).

^(٢٦) تفسير ابن عطية (٢/٢٨).

^(٢٧) تفسير ابن عطية (٢/٢٨).

^(٢٨) تفسير ابن كثير (٢/٢٤٢).



وقال السعدي في معنى المعاشرة: «وهذا يشمل المعاشرة القولية والفعلية، فعلى الزوج أن يعاشر زوجته بالمعروف، من الصحبة الجميلة، وكف الأذى وبذل الإحسان، وحسن المعاملة»^(٢٩). ثم بين أن الإمساك مع الكراهة قد يكون فيه خير كثير، كما مثّل أمر الله، ومجاهدة النفس، وربما زالت الكراهة وخلفتها المحبة، أو رزق منها ولدًا صالحًا.^(٣٠)

أما ابن عاشور فقد جعل الآية جامعة لنفي الإضرار والإكراه، فقال: «أعقب النهي عن إكراه النساء والإضرار بهن بالأمر بحسن المعاشرة معهن... لأن حسن المعاشرة جامع لنفي الإضرار والإكراه، وزائد بمعاني إحسان الصحبة»^(٣١).

ثم قال في معنى المعروف: «والمعروف هنا ما حدده الشرع ووصفه العرف»^(٣٢). وبهذا يتبين أن المعروف ليس أمرًا مبهمًا، بل هو ما أقره الشرع والعرف الصحيح مما يحقق الكرامة والمصلحة.

ويؤيد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ البقرة: ١٨٧.^(٣٣)

فاللباس في الآية يدل على شدة القرب، والستر، والامتزاج، والسكن. قال الطبري في معنى الآية: «نساؤكم لباس لكم، وأنتم لباس لهن»^(٣٤)، ثم ذكر أن كل واحد منهما جعل لصاحبه لباسًا لاجتماعهما وانضمام جسد كل واحد منهما لصاحبه. وذكر ابن الجوزي أن في الآية قولين: أحدهما أن اللباس السكن، والثاني أن كل واحد منهما بمنزلة اللباس لإفضاء بشرته إلى بشرة صاحبه^(٣٥). وقال ابن كثير: «يعني هن سكن لكم، وأنتم سكن لهن».^(٣٦)

وهذه الدلالة تجعل العلاقة الزوجية علاقة ستر وسكن وحماية متبادلة، لا علاقة كشف وفضيحة وإضرار، فمن أخطر صور الخلل المعاصر أن يتحول الخلاف الزوجي إلى نشر للأسرار، أو تشهير، أو استدعاء للخصوصيات في الفضاء العام، وهذا يناقض معنى اللباس الذي جعله القرآن بين الزوجين.

ومن الآيات الجامعة في توازن الحقوق قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ البقرة: ٢٢٨.^(٣٧)

هذه الآية أصل في التوازن بين الحقوق والواجبات. وقد قال الطبري: «لأن الله تعالى ذكره قد جعل لكل واحد منهما على الآخر حقًا، فلكل واحد منهما على الآخر من أداء حقه إليه مثل الذي عليه له»^(٣٨). وقال ابن عطية: إن الآية «تعم جميع حقوق الزوجية»، ونقل عن الضحاك وابن زيد أن ذلك في حسن العشرة وحفظ بعضهم لبعض وتقوى الله فيه.^(٣٩)

وذكر ابن الجوزي أن معنى الآية «المعاشرة الحسنة، والصحبة الجميلة»^(٤٠). وقال ابن كثير: «أي: ولهن على الرجال من الحق مثل ما للرجال عليهن، فليؤد كل واحد منهما إلى الآخر ما يجب عليه بالمعروف»^(٤١). وهذا يقرر أن العلاقة الزوجية لا تستقيم بمنطق المطالبة من طرف واحد، بل بمنطق الوفاء المتبادل.

أما السعدي فقد قال: «ومرجع الحقوق بين الزوجين يرجع إلى المعروف، وهو: العادة الجارية في ذلك البلد وذلك الزمان من مثلها لمثلها، ويختلف ذلك باختلاف الأزمنة والأمكنة، والأحوال، والأشخاص والعوائد»^(٤٢). وهذا نص مهم في التطبيقات المعاصرة؛ لأنه يقرر أن تفاصيل النفقة والسكن والخدمة والمعاشرة قد تتأثر بالعرف الصحيح، بشرط ألا يخالف الشرع.

وابن عاشور جعل الآية إعلانًا لحقوق النساء بعد أن لم تكن مما يلتفت إليه، فقال: «وفي هذا إعلان لحقوق النساء، وإصداع بها وإشادة بذكرها»^(٤٣)، ثم قال: «وأول إعلام هذا العدل بين الزوجين في الحقوق، كان بهاته الآية العظيمة»^(٤٤). وهذا من أقوى ما يستفاد في بيان أن القرآن سبق إلى تقرير حقوق المرأة في الأسرة من داخل منظومة العدل والتكليف، لا من داخل الصراع بين الجنسين.

وإذا تعذر استمرار المعروف في حال الحياة الزوجية، جاء الأصل الآخر، وهو قوله تعالى:

(٢٩) تفسير السعدي (ص ١٧٢).

(٣٠) تفسير السعدي (ص ١٧٢).

(٣١) تفسير ابن عاشور (٢٨٦/٤).

(٣٢) تفسير ابن عاشور (٢٨٦/٤).

(٣٣) ينظر تفسير آية [البقرة: ١٨٧] في: تفسير الطبري (٢٣١/٣)؛ زاد المسير (١٤٨/١)؛ تفسير القرطبي (٣١٦/٢ - ٣١٧)؛ تفسير ابن كثير (٥١٠/١)؛

تفسير ابن عاشور (١٨٢/٢).

(٣٤) تفسير الطبري (٢٣١/٣).

(٣٥) زاد المسير (١٤٨/١).

(٣٦) تفسير ابن كثير (٥١٠/١).

(٣٧) ينظر تفسير آية [البقرة: ٢٢٨] في: تفسير الطبري (١٢٠/٤ - ١٢١)؛ تفسير ابن عطية (٣٠٥/١ - ٣٠٦)؛ زاد المسير (٢٠٠/١ - ٢٠١)؛ تفسير

القرطبي (١٢٣/٣ - ١٢٤)؛ تفسير ابن كثير (٦٠٩/١ - ٦١٠)؛ تفسير السعدي (ص ١٠٢)؛ تفسير ابن عاشور (٣٩٦/٢ - ٤٠٣).

(٣٨) تفسير الطبري (١٢١/٤).

(٣٩) تفسير ابن عطية (٣٠٥/١).

(٤٠) زاد المسير (٢٠٠/١).

(٤١) تفسير ابن كثير (٦٠٩/١).

(٤٢) تفسير السعدي (ص ١٠٢).

(٤٣) تفسير ابن عاشور (٣٩٦/٢).

(٤٤) تفسير ابن عاشور (٣٩٨/٢).



﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمِإْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ البقرة: ٢٢٩. (٤٥)

فهذه الآية تجعل العلاقة الزوجية دائرة بين طريقين كريمين: إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان. فلا يقر القرآن إمساكاً مع الإهانة، ولا طلاقاً مع الانتقام. قال ابن عطية: «والإمساك بالمعروف هو الارتجاع بعد الثانية إلى حسن العشرة والتزام حقوق الزوجية» (٤٦). وذكر ابن الجوزي أن قوله: ﴿فَمِإْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾ معناه: ما يُعرف من إقامة الحق في إمساك المرأة. (٤٧)

وقال ابن عاشور في بيان دقة التعبير: «فإمساك أو تسريح في كل مرة من المراتين، أي شأن الطلاق أن تكون كل مرة منه معقبة بإرجاع بمعروف أو ترك بإحسان، أي دون ضرار في كلتا الحالتين» (٤٨). ثم قال: «والمعروف هنا هو ما عرفه الناس في معاملاتهم من الحقوق التي قررها الإسلام أو قررتها العادات التي لا تنافي أحكام الإسلام». (٤٩)

ومن هنا يظهر أن المعروف ليس مطلوباً في حال الود فقط، بل هو مطلوب أيضاً عند التوتر والفرقة. وهذا أصل مهم في واقع الأسر المعاصرة، حيث تقع كثير من صور الظلم عند الطلاق: كالمماطلة في النفقة، أو استعمال الأولاد للضغط، أو التشهير، أو حرمان المرأة من حقوقها. وكل ذلك يناقض قاعدة القرآن: إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان.

المطلب الثاني: الإصلاح عند الشقاق والنزاع وتقوى الله

والأصل في هذا المطلب قوله تعالى:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾

النساء: ٣٥. (٥٠)

وهذه الآية ترسم منهجاً عملياً في معالجة الشقاق الزوجي؛ فالقرآن لا يترك النزاع حتى ينفجر، ولا يجعل الطلاق أول الحلول، بل يأمر بالتحكيم والإصلاح. قال الطبري في معنى الشقاق: «وذلك مشاققة كل واحد منهما صاحبه، وهو إتيانه ما يشق عليه من الأمور، فأما من المرأة فالنشوز... وأما من الزوج، فتركه إمساكها بالمعروف أو تسريحها بإحسان» (٥١). وهذا يبين أن الشقاق قد يصدر من الطرفين، وأن معيار الخلل هو ترك ما أوجب الله من المعروف والإحسان.

وقال ابن عطية: «ولا يبعث الحكماء إلا مع شدة الخوف»، ثم قال في قوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ إن المراد عند مجاهد وغيره الحكماء، أي إذا نصحا وقصدا الخير بورك في وساطتهما (٥٢). وهذا يدل على أن التحكيم ليس إجراءً شكلياً، بل يحتاج إلى نية الإصلاح.

وقال السعدي في صفة الحكمين إنهما رجلان «يعرفان ما بين الزوجين، ويعرفان الجمع والتفريق»، ثم قال: «ومهما أمكنهما الجمع والإصلاح فلا يعدلا عنه» (٥٣). وهذه عبارة جامعة في بيان أن الأصل في تدخل الحكمين هو جمع الشمل ما أمكن، لا تعجيل الفرقة.

أما ابن عاشور فقد جعل الآية أصلاً في التحكيم، فقال: «والآية دالة على وجوب بعث الحكمين عند نزاع الزوجين النزاع المستمر المعبر عنه بالشقاق» (٥٤). ثم قال في قوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ إن إرادة الإصلاح هي التي يجب أن تكون مقصد ولادة الأمور والحكمين، فإن تبسر الإصلاح فذلك، وإلا صاروا إلى التفريق (٥٥). وبهذا يتبين أن الإصلاح في القرآن يجمع بين النية الصادقة، والخبرة، والعدل، والقدرة على النظر في العواقب.

ويتصل بهذا الأصل قوله تعالى:

﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ النساء: ١٢٨. (٥٦)

(٤٥) ينظر تفسير آية [البقرة: ٢٢٩] في: تفسير ابن عطية (٣٠٦/١)؛ زاد المسير (٢٠٢/١)؛ تفسير القرطبي (١٢٦/٣ - ١٣٦)؛ تفسير السعدي (ص ١٠٢)؛ تفسير ابن عاشور (٤٠٣/٢ - ٤٠٧)؛ أضواء البيان (١٨٧/١ - ١٩٢).

(٤٦) تفسير ابن عطية (٣٠٦/١).

(٤٧) زاد المسير (٢٠٢/١).

(٤٨) تفسير ابن عاشور (٤٠٥/٢).

(٤٩) تفسير ابن عاشور (٤٠٧/٢).

(٥٠) ينظر تفسير آية [النساء: ٣٥] في: تفسير الطبري (٧١٥/٦ - ٧١٦)؛ تفسير ابن عطية (٤٩/٢)؛ زاد المسير (٤٠٣/١)؛ تفسير القرطبي (١٧٤/٥ - ١٧٩)؛ تفسير السعدي (ص ١٧٧)؛ تفسير ابن عاشور (٤٤/٥ - ٤٧).

(٥١) تفسير الطبري (٧١٥/٦).

(٥٢) تفسير ابن عطية (٤٩/٢).

(٥٣) تفسير السعدي (ص ١٧٧).

(٥٤) تفسير ابن عاشور (٤٦/٥).

(٥٥) تفسير ابن عاشور (٤٧/٥).

(٥٦) ينظر تفسير آية [النساء: ١٢٨] في: تفسير الطبري (٥٤٨/٧ - ٥٤٩)؛ تفسير ابن عطية (١١٩/٢ - ١٢٠)؛ زاد المسير (٤٨١/١ - ٤٨٢)؛ تفسير السعدي (ص ٢٠٦)؛ تفسير ابن عاشور (٢١٤/٥ - ٢١٧).



فهذه الآية تبين أن النشوز لا يكون من جهة الزوجة وحدها، بل قد يكون من جهة الزوج أيضاً. قال الطبري في معنى نشوز الزوج: «استعلاء بنفسه عنها إلى غيرها، أثرة عليها، وارتفاعاً بها عنها»^(٥٧). ثم ذكر أن الصلح قد يكون بترك بعض حقوقها أو بعض يومها استبقاءً للعلاقة^(٥٨).

وقال ابن الجوزي في معنى النشوز من البعل: «أن يسيء عشرتها، وأن يمنعها نفسه ونفقتها». وهذا نص مهم في التطبيقات المعاصرة؛ لأن بعض صور النشوز اليوم قد تكون بهجر الزوجة، أو الإعراض العاطفي، أو الامتناع عن النفقة، أو الإضرار النفسي، أو تعليق المرأة دون حياة زوجية حقيقية^(٥٩).

وقد قرر السعدي المعنى العام للصلح فقال: «ويؤخذ من عموم هذا اللفظ والمعنى أن الصلح بين من بينهما حق أو منازعة في جميع الأشياء أنه خير من استقصاء كل منهما على كل حقه، لما فيها من الإصلاح وبقاء الألفة والاتصاف بصفة السماح»^(٦٠). ثم بين أن الشح مانع من الصلح، وأن علاجه السماحة وبذل ما على الإنسان والاعتناع ببعض حقه^(٦١). أما ابن عاشور فنبه إلى أن قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ ليس خاصاً بصورة واحدة، بل هو تذييل عام، فقال: «المقصود إثبات أن ماهية الصلح خير للناس»^(٦٢). ثم قال في الشح: «ويطلق على حرص النفس على الحقوق وقلة التسامح فيها، ومنه المشاحة، وعكسه السماحة»^(٦٣). وهذا من أعمق ما يقال في أسباب النزاع الأسري؛ فكثير من الخلافات لا تنشأ من أصل الحق، بل من شح النفوس، وقلة السماحة، واستقصاء كل طرف لكل ما له دون نظر إلى بقاء الألفة.

ومن لطيف المناسبة في هذا الباب قوله تعالى:

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢].^(٦٤)

قال الطبري في معناها: «من يخف الله فيعمل بما أمره به، ويجتنب ما نهاه عنه، يجعل له من أمره مخرجاً»^(٦٥). وهذه الآية وإن وردت في سياق الطلاق، فهي قاعدة في كل أزمت الأسرة؛ إذ إن التقوى هي طريق المخرج، لا التحايل، ولا الظلم، ولا الانفعال، ولا الانتقام.

المطلب الثالث: التقوى أساس الكرامة والعدل في المعاملة

والأصل في هذا المطلب قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

الحجرات: ١٣.^(٦٦)

فهذه الآية أصل في بيان ميزان الكرامة الإنسانية في القرآن. فالناس جميعاً من ذكر وأنثى، واختلافهم إلى شعوب وقبائل ليس للتفاخر ولا للاستعلاء، بل للتعارف والتكامل. قال ابن عطية: «وقصد هذه الآية التسوية بين الناس»، ثم قال في قوله تعالى: ﴿لِتَعَارَفُوا﴾: «أي لنلا تفاخروا ويريد بعضكم أن يكون أكرم من بعض؛ فإن الطريق إلى الكرم غير هذا: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾»^(٦٧).

وقال ابن كثير: «فجميع الناس في الشرف بالنسبة الطينية إلى آدم وحواء سواء، وإنما يتفاضلون بالأمر الدينية، وهي طاعة الله ومتابعة رسوله صلى الله عليه وسلم»^(٦٨). ثم قال في تفسير قوله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾: «أي: إنما تتفاضلون عند الله بالتقوى لا بالأحساب»^(٦٩).

وقال السعدي: «ولكن الكرم بالتقوى، فأكرمهم عند الله أتقاهم، وهو أكثرهم طاعة وانكافاً عن المعاصي، لا أكثرهم قرابة وقوماً، ولا أشرفهم نسباً»^(٧٠). وهذا المعنى له أثر عميق في بناء الأسرة؛ لأنه يمنع أن تتحول القوامة أو النسب أو المال أو العرف الاجتماعي إلى أداة للظلم والاستعلاء. فالزوج لا يكرم عند الله بسلطته، ولا الزوجة بمالها أو نسبها، وإنما الكرامة الحقيقية بالتقوى.

(٥٧) تفسير الطبري (٥٤٨/٧).

(٥٨) تفسير الطبري (٥٤٩/٧).

(٥٩) زاد المسير (٤٨١/١).

(٦٠) تفسير السعدي (ص ٢٠٦).

(٦١) تفسير السعدي (ص ٢٠٦).

(٦٢) تفسير ابن عاشور (٢١٦/٥).

(٦٣) تفسير ابن عاشور (٢١٧/٥).

(٦٤) ينظر تفسير آية [الطلاق: ٢] في: تفسير الطبري (٤٢/٢٣).

(٦٥) تفسير الطبري (٤٢/٢٣).

(٦٦) ينظر تفسير آية [الحجرات: ١٣] في: تفسير ابن عطية (١٥٢/٥ - ١٥٣)؛ تفسير ابن كثير (٣٨٥/٧ - ٣٨٨)؛ تفسير السعدي (ص ٨٠٢).

(٦٧) تفسير ابن عطية (١٥٢/٥).

(٦٨) تفسير ابن كثير (٣٨٥/٧).

(٦٩) تفسير ابن كثير (٣٨٦/٧).

(٧٠) تفسير السعدي (ص ٨٠٢).



وبهذا الأصل القرآني تُضبط العلاقات الأسرية والإنسانية؛ فالتقوى لا تلغي الفوارق الوظيفية بين الزوجين، لكنها تمنع تحويل هذه الفوارق إلى ظلم. والعدل لا يعني محو الخصائص، لكنه يعني إعطاء كل ذي حق حقه. ومن هنا كان قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، شواهد متكاملة على أن بناء الأسرة يقوم على التقوى والعدل والمعروف والإحسان.

المطلب الرابع: علاج النشوز والخلاف بالتقوى والإحسان

من الآيات الجامعة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٢٨].^(٧١)

هذه الآية من أوضح الآيات في تقرير أن الخلاف الأسري لا يعالج بالتصعيد، بل يعالج بالصلح والإحسان والتقوى. وقد سبق أن الطبري فسر نشوز البعل بالاستعلاء والإعراض، وأن ابن الجوزي ذكر أنه إساءة العشرة ومنع النفس والنفقة^(٧٢). وهذا يوسع مفهوم النشوز ليشمل صوراً كثيرة من الخلل المعاصر، كالإهمال العاطفي، أو ترك النفقة، أو الهجر الطويل، أو الإعراض المتعمد، أو التهديد المستمر بالطلاق.

وقوله تعالى: ﴿وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾ يكشف البعد النفسي في الخلافات الأسرية. فليست كل مشكلة أسرية راجعة إلى نص قانوني غامض، بل كثير منها راجع إلى شح النفس وحرصها على حقها دون أن تبذل ما عليها. وقد قال السعدي: «جبلت النفوس على الشح، وهو: عدم الرغبة في بذل ما على الإنسان، والحرص على الحق الذي له»^(٧٣). ومن هنا تكون التربية على السماحة والصفح والعفو جزءاً من الوقاية من التفكك الأسري.

وقال ابن عاشور: «والمقصود الأمر بأسباب الصلح، وهي: الإغضاء عن الهفوات، ومقابلة الغلظة باللين»^(٧٤). وهذه عبارة تصلح أن تكون قاعدة تطبيقية في الواقع المعاصر؛ فكثير من البيوت لا تحتاج أولاً إلى إجراءات قضائية، بل إلى إحياء خلق الإغضاء، واللين، والتنازل المتبادل، وحسن الظن، وضبط الانفعال.

ومن أمثلة النشوز المعاصر: امتناع أحد الزوجين عن أداء واجباته الأسرية، أو الإعراض العاطفي المتعمد، أو استخدام النفقة وسيلة ضغط، أو نشر أسرار البيت، أو إهانة الطرف الآخر أمام الأولاد، أو توظيف وسائل التواصل في التشهير والتهديد. وكل هذه الصور تعالج قرآنياً بردها إلى أصول: المعروف، والصلح، والتقوى، والإحسان، وترك الشح، ومنع الضرر.

المبحث الرابع: نهاية العلاقة الأسرية والطلاق والنهي عن الإضرار بالمطلقة

والأصل في هذا المبحث قوله تعالى:

﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمِنْ سَاكٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].^(٧٥)

فهذه الآية تؤسس لمنهج القرآن في إنهاء العلاقة الزوجية عند تعذر استمرارها. فالطلاق في القرآن ليس انفجاراً غضبياً، ولا وسيلة لإذلال، ولا أداة انتقام، بل تصرف شرعي منضبط. وقد ذكر ابن عطية أن الآية نزلت بياناً لعدد الطلاق الذي يملك معه الرجل الرجعة، وأن الإمساك بالمعروف هو الرجعة إلى حسن العشرة والتزام حقوق الزوجية.^(٧٦)

وذكر ابن الجوزي أن من أسباب نزولها أن الرجل كان يطلق امرأته ثم يراجعها بلا نهاية، حتى قال رجل لامرأته: لا أؤويك ولا أدعك تحلين، فنزلت الآية^(٧٧). وهذا يبين أن القرآن جاء ليمنع تعليق المرأة والإضرار بها باسم الرجعة.

وقال ابن عاشور: «فتبين أن الطلاق حدد بمرتين، قابلة كل منهما للإمساك بعدها، والتسريح بإحسان توسعة على الناس ليرتأوا بعد الطلاق ما يليق بحالهم وحال نسائهم»^(٧٨). ثم قال في تقييد الإمساك بالمعروف والتسريح بالإحسان: «فهو إدماج لوصية أخرى في كلتا الحالتين»^(٧٩). وهذا يدل على أن القرآن حين يشرع الحكم، يدمج فيه التوجيه الأخلاقي، حتى لا يتحول الحكم إلى أداة قسوة.

(٧١) ينظر تفسير آية [النساء: ١٢٨] في: تفسير الطبري (٥٤٨/٧ - ٥٤٩)؛ تفسير ابن عطية (١١٩/٢ - ١٢٠)؛ زاد المسير (٤٨١/١ - ٤٨٢)؛ تفسير

السعدي (ص ٢٠٦)؛ تفسير ابن عاشور (٢١٤/٥ - ٢١٧).

(٧٢) تفسير الطبري (٥٤٨/٧)؛ زاد المسير (٤٨١/١).

(٧٣) تفسير السعدي (ص ٢٠٦).

(٧٤) تفسير ابن عاشور (٢١٥/٥).

(٧٥) ينظر تفسير آية [البقرة: ٢٢٩] في: تفسير ابن عطية (٣٠٦/١)؛ زاد المسير (٢٠٢/١)؛ تفسير القرطبي (١٢٦/٣ - ١٣٦)؛ تفسير السعدي

(ص ١٠٢)؛ تفسير ابن عاشور (٤٠٣/٢ - ٤٠٧)؛ أضواء البيان (١٨٧/١ - ١٩٢).

(٧٦) تفسير ابن عطية (٣٠٦/١).

(٧٧) زاد المسير (٢٠٢/١).

(٧٨) تفسير ابن عاشور (٤٠٦/٢).

(٧٩) تفسير ابن عاشور (٤٠٦/٢).



وقال ابن عاشور أيضًا: «والمعروف هنا هو ما عرفه الناس في معاملاتهم من الحقوق التي قررها الإسلام أو قررتها العادات التي لا تنافي أحكام الإسلام»^(٨٠). ثم بيّن أن الإحسان في التسريح يشمل القول الحسن والبذل بالمتعة^(٨١). فالفراق في القرآن ليس مجرد إنهاء قانوني، بل سراح بإحسان.

وقد أطل الشنقيطي في أضواء البيان في مسألة دلالة قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾، وذكر أن ظاهر الآية ليس حصر كل الطلاق في مرتين، وإنما المراد الطلاق الذي تملك بعده الرجعة، ثم ناقش مسألة جمع الطلاق الثلاث في لفظ واحد، وقرر أن الاستدلال بالآية على بعض المسائل الخلافية يحتاج إلى تحرير^(٨٢). وموضع الاستفادة هنا أن الآية أصل في تنظيم الطلاق ومنع العبث به، ولو اختلف الفقهاء في بعض فروعه.

ويتأكد هذا الأصل بقوله تعالى:

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢].^(٨٣)

قال الطبري: «من يخف الله فيعمل بما أمره به، ويجتنب ما نهاه عنه، يجعل له من أمره مخرجًا»^(٨٤). وهذه الآية في سياق الطلاق تجعل التقوى هي الطريق إلى المخرج، لا الاحتيال ولا الظلم. فإذا اتقى الزوجان الله في العدة والنفقة والسكنى والحضانة والرجعة، جعل الله لهما مخرجًا من الضيق. أما إذا غابت التقوى، تحول الطلاق إلى باب من أبواب العدوان.

ومن التطبيقات المعاصرة لقوله تعالى: إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ألا يستعمل الزوج الرجعة لإيذاء المطلقة أو تعليقها، وألا تمنع المطلقة من حقوقها المالية، وألا تكون الحضانة وسيلة انتقام، وألا يستعمل الأولاد في تصفية الحسابات، وألا ينشر أحد الزوجين أسرار الآخر بعد الفراق. فكل هذه الصور داخلة في معنى الضرر الذي يناقض المعروف والإحسان.

الخاتمة:

بعد هذا العرض للآيات القرآنية المتعلقة ببناء الأسرة السوية وعلاقاتها الإنسانية، وما تضمنته من دلالات تفسيرية وتربوية وتشريعية، يتبين أن القرآن الكريم يقدم منهاجًا متكاملًا في بناء الأسرة، يبدأ من أصل التكوين، ويمتد إلى دوام العلاقة، ثم يضبط حال النزاع والفراق بما يحقق العدل والرحمة ويحفظ الكرامة، ومن أهم نتائج البحث:

١. أن الأسرة في المنهج القرآني ليست رابطة مادية عابرة، ولا عقدًا اجتماعيًا مجردًا، وإنما هي ميثاق شرعي وإنساني عظيم، يقوم على التقوى، والسكن، والمودة، والرحمة.
٢. أن التقوى تمثل المحور الناظم في الآيات المتعلقة بالأسرة؛ فهي حاضرة في بداية التكوين، وفي المعاشرة، وفي الإصلاح، وفي الطلاق والعدة والنفقة والسكنى.
٣. أن القرآن يؤسس العلاقات الأسرية على وحدة الأصل الإنساني، وتعظيم الرحم، وصيانة الكرامة، مما يمنع الظلم والاستعلاء داخل الأسرة وخارجها.
٤. أن الزواج في المنهج القرآني لا يقوم على مجرد الإعجاب أو المصلحة، بل يقوم على الدين والصلاح والعفة، مع اعتبار السكن النفسي والمودة والرحمة من أعظم مقاصده.
٥. أن قاعدة المعاشرة بالمعروف من أوسع القواعد القرآنية في الحياة الزوجية، فهي تشمل حسن القول، وجميل الفعل، وكف الأذى، والقيام بالحقوق، ومراعاة العرف الصحيح.
٦. أن القرآن لا يجعل الطلاق أول الحلول عند النزاع، بل يسبق ذلك بالأمر بالإصلاح، والتحكيم، والصلح، ومقاومة شح النفس، وتقديم الإحسان والتقوى.
٧. أن النشوز في التصور القرآني قد يقع من أحد الزوجين، وأن علاجه لا يكون بالتصعيد والانتقام، بل بالتدرج، والصلح، وضبط الحقوق، واستحضار رقابة الله تعالى.
٨. أن معيار الكرامة والتفاضل في القرآن هو التقوى، لا الجنس، ولا المال، ولا النسب، ولا المكانة الاجتماعية، وهذا أصل مهم في ضبط السلطة والمسؤولية داخل الأسرة.
٩. أن الطلاق في المنهج القرآني ليس وسيلة للإضرار أو التشفي، بل مخرج شرعي منضبط بالمعروف والإحسان، مع حفظ حقوق المطلقة، ومنع تعليقها أو التضيق عليها.
١٠. أن المنهج القرآني يمتاز عن كثير من المناهج الأخرى المعاصرة بأنه يربط إصلاح الأسرة بإصلاح القلب، وتركيز النفس، ومراقبة الله، والفلاح في الدنيا والآخرة، لا بمجرد النجاح الدنيوي أو المنفعة الذاتية.

^(٨٠) تفسير ابن عاشور (٤٠٧/٢).

^(٨١) تفسير ابن عاشور (٤٠٧/٢).

^(٨٢) أضواء البيان (١٨٧/١ - ١٩٢).

^(٨٣) ينظر تفسير آية [الطلاق: ٢] في: تفسير الطبري (٤٢/٢٣).

^(٨٤) تفسير الطبري (٤٢/٢٣).



وفي الجملة، فإن بناء الأسرة السوية في المنهج القرآني لا يتحقق بمجرد المعرفة النظرية بالأحكام، بل يحتاج إلى قلب يتقي الله، ونفس تزكو بالوحي، وسلوك يترجم المعروف والإحسان في واقع الحياة، فإذا اجتمعت هذه المعاني في الأسرة المسلمة كانت أقدر على حفظ نفسها وأبنائها، وأقدر على إقامة علاقة إنسانية راشدة في مختلف المجتمعات، ولا سيما في البيئات الغربية المعاصرة.

فهرس المصادر والمراجع:

١. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، آثار الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي (١)، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (١٣٢٥ - ١٣٩٣)، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م (الأولى لدار ابن حزم)، عدد الأجزاء: ٧.
٢. التحرير والتنوير، [تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد]، المؤلف: محمد الطاهر ابن عاشور [ت ١٣٩٣ هـ]، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ م [١٤٠٤ هـ]، عدد الأجزاء: ٣٠ (والجزء رقم ٨ في قسمين).
٣. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع: مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر - د عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٢٦ (٢٤ والفهارس).
٤. تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠٠ - ٧٧٤ هـ)، المحقق: سامي بن محمد السلامة، (تم فيها استدراك السقط الحاصل بالمجلد الأول من طبعة الشعب)، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٨.
٥. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت ١٣٧٦ هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١.
٦. زاد المسير في علم التفسير، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
٧. الكتاب: الجامع لأحكام القرآن، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، عدد الأجزاء: ٢٠ جزءاً (في ١٠ مجلدات).
٨. الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية، المؤلف: د. عبد الله خضر حمد، الناشر: دار القلم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م، عدد الأجزاء: ٨.
٩. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥.
١٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢ هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
١١. مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦ هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، عدد الصفحات: ٣٥٠.
١٢. معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون [ت ١٤٠٨ هـ]، (رئيس قسم الدراسات النحوية بكلية دار العلوم سابقاً، وعضو المجمع اللغوي)، الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، (١٣٨٩ - ١٣٩٢ هـ) (١٩٦٩ - ١٩٧٢ م)، وصورتها: (دار الجيل، ودار الفكر) - (بيروت)، عدد الأجزاء: ٦.



المصقات العلمية
Scientific Posters

الفهرس

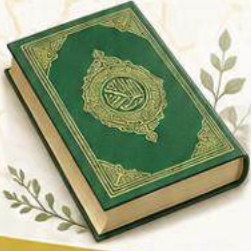
م	الاسم	عنوان الملصق العلمي	رقم الصفحة
١.	أ. د. مطيعة بنت هزاع فهد العنزي	الحوار النسائي في ضوء القرآن الكريم دراسة تفسيرية موضوعية.	٣٠٤
٢.	د. خالد بن عبد العزيز الشهري	تطوير الأنظمة القانونية في القطاع الصحي رؤية تشريعية لتعزيز الحوكمة والامتثال وجودة الرعاية الصحية.	٣٠٥
٣.	أ. احمد بن سالم السباحي	الحوكمة في المنشآت والشركات المالية الأهمية والمبادي وآليات التطبيق والفوائد.	٣٠٦
٤.	أ. سلطان عبد الله محمد العتيبي	الإدارات القانونية في الجهات الحكومية السعودية: الواقع الراهن ومتطلبات التطوير في ظل الهياكل التنظيمية الحديثة.	٣٠٧
٥.	د. ابتهاج مضيف السفياني	توظيف مراجعة تحليلية باستخدام أداة ذكاء اصطناعي في المرحلة النهائية من مشروع التخرج البحثي دراسة إجرائية نوعية متعددة الحالات لدعم الاتساق المنهجي وجودة الصياغة الأكاديمية لدى طالبات تخصص الشريعة.	٣٠٨
٦.	أ. روان أحمد الشمري	الطبيعة القانونية للعقد الطبي بين الخصوصية الطبية وأحكام عقد المعاولة	٣٠٩
٧.	أ. عنان حامد الحازمي	التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية.	٣١٠
٨.	د. ناصر بن عيسى بن أحمد بن محمد البلوشي الزهراني	أخلاقيات المأذون الشرعي في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الإماراتي.	٣١١
٩.	د. نوف بنت مفرج بن سعدي الجهني	المفهوم الفقهي للجريمة في البيئة الرقمية الجرائم الإلكترونية نموذجاً بين الفقه والقانون.	٣١٢
١٠.	أ. محمد حسن نهار	الحضانة في النظام السعودي.	٣١٤



باركود الملصقات



جامعة تبوك
University of Tabuk



المؤتمر الدولي الثالث للدراسات القانونية والشرعية: الأنظمة والاتجاهات الحديثة

المملكة العربية السعودية - فندق هوليدي ان جدة كورنيش
خلال الفترة 18-20 محرم 1448هـ الموافق 3 - 5 يوليو 2026م



الحوار النسائي في ضوء القرآن الكريم

دراسة تفسيرية موضوعية

إعداد: أ. د. مطيعة بنت هزاع فهد العنزي

E-mail: mu-alenazi@ut.edu.sa

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة في الحاجة إلى إبراز الدور الحقيقي للمرأة في الحوارات القرآنية والكشف عن أثر تلك الحوارات في بناء الأسرة والمجتمع وصناعة القرار.



الملخص

هدفت الدراسة إلى استقراء الحوارات النسائية الواردة في القرآن الكريم وتحليلها تحليلًا تفسيريًا موضوعيًا للكشف عن خصائصها ومجالاتها وأهدافها ودلالاتها التربوية والاجتماعية والدعوية.



أهداف البحث

إبراز الحوارات النسائية في القرآن الكريم، وبيان دلالاتها الموضوعية، والكشف عن أدوار المرأة في المجالات الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية.



منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المناهج: الاستقرائي، والموضوعي، والتحليلي.



تصنيف الحوارات النسائية



الحوار بين
النساء



الحوار مع
الأجانب



الحوار داخل
الأسرة



الحوار مع
الملائكة



الحوار الأحادي
(الدعاء والمناجاة)

مجالات الحوار النسائي



المجال
التعليمي



المجال
الاقتصادي



المجال
السياسي



المجال
الاجتماعي



المجال
الديني

التوصيات

تعزيز حضور النماذج النسائية القرآنية في المناهج التعليمية والبرامج التربوية وتشجيع الدراسات المتخصصة في الخطاب القرآني الموجه للمرأة.



أبرز النتائج

أكدت الحوارات النسائية أهمية دور المرأة في مختلف مجالات الحياة، وقدمت نماذج قرآنية رائدة في الحكمة والإيمان والثبات والإصلاح والمشاركة المجتمعية.





تطوير الأنظمة القانونية في القطاع الصحي

رؤية تشريعية لتعزيز الحوكمة والامتثال وجودة الرعاية الصحية

د. خالد بن عبدالعزيز الشهري

مدير الشؤون القانونية - شركة الرعاية الأولى الطبي - المملكة العربية السعودية

el.rahah@hotmail.com

التحديات القانونية الحالية

تحديات تشريعية وتنظيمية

- تعدد المراجع والأنظمة.
- تفاوت مستويات الامتثال.

تحديات تشغيلية

- إدارة المخاطر القانونية.
- معالجة الشكاوى والنزاعات.
- الحاجة لتحديث بعض اللوائح.

تحديات تقنية

- الذكاء الاصطناعي الطبي.
- الأمن السيبراني.
- حماية البيانات الصحية.

النتائج المتوقعة

رفع مستوى الامتثال المؤسسي.

تقليل المخاطر القانونية.

تعزيز سلامة المرضى.

تحسين جودة الخدمات الصحية.

دعم الاستدامة المؤسسية والاستثمار الصحي.

التوصيات

- 1 تحديث الأنظمة والدوري للأنظمة الصحية.
- 2 إنشاء وحدات قانونية متخصصة بالامتثال.
- 3 تطوير مؤشرات أداء قانونية (KPIs Legal).
- 4 توظيف التقنية والذكاء الاصطناعي في الرقابة والامتثال.
- 5 رفع الوعي القانوني لدى الممارسين الصحيين.

الخلاصة

إن تطوير الأنظمة القانونية في القطاع الصحي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق مستهدفات التحول الصحي، ورفع جودة الرعاية الصحية، وتعزيز الحوكمة والامتثال، بما يضمن استدامة الخدمات الصحية وكفاءة أدائها.

محاور تطوير الأنظمة القانونية

الحوكمة

- تعزيز المساءلة والشفافية.
- تطوير السياسات والإجراءات.

الامتثال

- بناء مؤشرات امتثال قانونية.
- إدارة المخاطر النظامية.

التحول الرقمي

- حماية البيانات الصحية.
- تنظيم الخدمات الصحية الرقمية.

حقوق المرضى

- الموافقة المستنيرة.
- سرية المعلومات الصحية.

المسؤولية المهنية

- تطوير آليات معالجة الأخطاء الطبية.
- تعزيز التسويات البديلة للنزاعات.

النموذج المقترح للتطوير

- 1 التشخيص القانوني للواقع
- 2 تحديد الفجوات التشريعية
- 3 تطوير السياسات واللوائح
- 4 تعزيز الحوكمة والامتثال
- 5 قياس الأداء والمؤشرات
- 6 التحسين المستمر

المقدمة

يشهد القطاع الصحي تحولاً متسارعاً في ظل مستهدفات التحول الصحي ورؤية المملكة 2030. مما يتطلب تطوير الأنظمة القانونية والتنظيمية لمواكبة التطورات التقنية والتشغيلية، وتعزيز جودة الخدمات الصحية، وحماية حقوق المستفيدين.



مشكلة الدراسة

- رغم التطور الكبير في الخدمات الصحية، لا تزال المنشآت تواجه تحديات قانونية وتنظيمية تتمثل في:
- تعدد الأنظمة والتعليمات المنظمة.
 - التغير السريع في التقنيات الصحية.
 - الحاجة إلى تعزيز الامتثال والحوكمة.
 - الحاجة إلى تطوير آليات المخاطر والنزاعات.
 - ارتفاع المخاطر القانونية.

أهداف الدراسة

- ✓ تحليل واقع الأنظمة القانونية في القطاع الصحي.
- ✓ تحديد أبرز التحديات التشريعية والتنظيمية.
- ✓ استعراض فرص التطوير القانوني الداعمة للتحول الصحي.
- ✓ تقديم نموذج مقترح لتعزيز الحوكمة والامتثال.

منهجية الدراسة

- المنهج الوصفي التحليلي.
- مراجعة الأنظمة واللوائح التقنية والتنظيمية.
- تحليل الأدبيات والدراسات ذات العلاقة.
- الاستفادة من أفضل الممارسات المحلية والدولية.

أثر تطوير الأنظمة القانونية

- رفع جودة الخدمات الصحية
- تعزيز سلامة المرضى
- تقليل المخاطر القانونية
- دعم الاستدامة المؤسسية

تحسين الامتثال المؤسسي

يسهم تطوير الأنظمة القانونية في تحقيق الحوكمة والامتثال واستدامة القطاع الصحي.



Rkanah Co شركة ركانة
محامون - مستشارون - موقوفون - محكمون
Lawyers - Consultants - Notaries - Arbitrators

المحامي أحمد بن سالم السباحي
الرئيس التنفيذي



الحوكمة في الشركات والمنشآت المالية: الأهمية والمبادئ وآليات التطبيق والفوائد

مقدمة



برز مفهوم الحوكمة كأحد أهم الأدوات الإدارية والتنظيمية التي تساعد المؤسسات والشركات على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. مع الحد من المخاطر وتعزيز الثقة بين المستثمرين والإدارة وأصحاب المصالح. وتكتسب الحوكمة أهمية خاصة في الشركات والمنشآت المالية بسبب طبيعة أعمالها المرتبطة بالأموال والاستثمارات والائتمان. الأمر الذي يتطلب وجود أنظمة واضحة للرقابة والإفصاح والمساءلة لضمان الاستقرار المالي وحماية حقوق المساهمين والعملاء.

أولاً: مفهوم الحوكمة



تعريف الحوكمة

الحوكمة هي مجموعة من القواعد والأنظمة والإجراءات التي يتم من خلالها إدارة المؤسسة وتوجيهها والرقابة عليها. بهدف تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية. وضمان الاستخدام الأمثل للموارد. وتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة.

كما أنها الإطار الذي يحدد العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. ويوضح كيفية اتخاذ القرارات وتحقيق الرقابة الفعالة داخل المؤسسة.

ثانياً: نشأة الحوكمة وتطورها



ظهر مفهوم الحوكمة بشكل موسع في تسعينيات القرن الماضي بعد وقوع عدد من الأزمات والانهارات المالية العالمية الناتجة عن ضعف الرقابة وسوء الإدارة والتلاعب المالي. وقد دفعت هذه الأحداث الحكومات والهيئات الرقابية إلى وضع معايير وقواعد تنظم عمل الشركات وتعزيز الشفافية والإفصاح.

ومن أبرز العوامل التي ساهمت في انتشار الحوكمة:

1. العولمة الاقتصادية.
2. زيادة حجم الشركات والمؤسسات المالية.
3. الأزمات المالية العالمية.
4. الحاجة إلى حماية المستثمرين.
5. مكافحة الفساد الإداري والمالي.

ثالثاً: أهمية الحوكمة في الشركات



1. تعزيز الشفافية: من خلال توفير معلومات دقيقة وواضحة للمستثمرين وأصحاب المصالح. مما يساهم في بناء الثقة داخل الشركة وخارجها.
2. تحسين عملية اتخاذ القرار: من خلال توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بصورة واضحة. حيث تصبح القرارات أكثر كفاءة وموضوعية.
3. حماية حقوق المساهمين: المعينين المقيّنين تضمن الحوكمة المساواة بين المساهمين وحماية حقوقهم في الحصول على المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات المهمة.
4. الحد من الفساد المالي والإداري: تساهم أنظمة الرقابة الداخلية في الكشف عن التجاوزات والممارسات غير القانونية ومنعها.
5. رفع الكفاءة التشغيلية: تساعد الحوكمة على تحسين استخدام الموارد وتقليل الهدر وزيادة الإنتاجية.
6. جذب الاستثمارات: يفضل المستثمرون التعامل مع الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة بسبب انخفاض مستوى المخاطر فيها.

رابعاً: أهمية الحوكمة في المنشآت المالية



لأشباب التالية:

1. المحافظة على الاستقرار المالي: تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر المالية وتحقيق الاستقرار داخل النظام المالي.
2. تعزيز الثقة في القطاع المالي: كلما ارتفعت مستويات الحوكمة زادت ثقة لثة العملاء والمستثمرين بالمؤسسة المالية.
3. إدارة المخاطر بفعالية: من خلال وضع وضع سياسات واضحة وضعة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها.
4. الالتزام بالأنظمة والتعليمات: تضمن التزام المؤسسات المالية باللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية.
5. حماية أموال العملاء والمودعين: توفر الحوكمة آليات رقابية تحمي من سوء استخدام الأموال وتحافظ على حقوق العملاء.

خامساً: مبادئ وأساسيات الحوكمة



تعتمد الحوكمة على مجموعة من المبادئ الأساسية. وهي:

1. الشفافية: الإفصاح عن المعلومات المالية والإدراية بصورة واضحة ودقيقة وفي الوقت المناسب.
2. المساءلة: تحميل كل فرد أو جهة المسؤولية عن القرارات والأعمال التي يقوم بها.
3. العدالة: تحقيق المساواة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح.
4. المسؤولية: التزام الإدارة ومجلس الإدارة بأداء واجباتهم وفق القوانين والأنظمة.
5. الاستقلالية: استقلال مجلس الإدارة واللجان الرقابية عن التأثيرات الشخصية أو المصالح الخاصة.
6. النزاهة والأخلاق المهنية: الالتزام بالقيم الأخلاقية والمعايير المهنية في جميع المعاملات والقرارات.

سادساً: كيفية تطبيق الحوكمة في الشركات والمنشآت المالية



1. تشكيل مجلس إدارة فعال: يجب أن يضم المجلس أعضاء يمتلكون الخبرة والكفاءة والاستقلالية اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة.
2. إنشاء لجان متخصصة مثل:
 - لجنة المراجعة.
 - لجنة المخاطر.
3. وضع سياسات وإجراءات واضحة: تشمل سياسات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والأمن.
4. تعزيز الإفصاح والشفافية: من خلال نشر التقارير المالية والإدراية بشكل دوري.
5. تطبيق نظام رقابة داخلية فعال: لضمان سلامة العمليات واكتشاف الأخطاء والتجاوزات.
6. إدارة المخاطر: وضع إطار متكامل لتحديد المخاطر وتحليلها ومراقبتها والتعامل معها.
7. الالتزام بالأنظمة والقوانين: التأكد من توافق جميع أعمال المؤسسة مع المتطلبات النظامية والتنظيمية.
8. نشر ثقافة الحوكمة: توعية الموظفين والإدارة بأهمية الحوكمة ومبادئها وأهدافها.

سابعاً: فوائد تطبيق الحوكمة ومنها:



على مستوى الشركة

- تحسين الأداء المالي.
- رفع كفاءة الإدارة.
- تقليل المخاطر.
- زيادة الربحية.
- تعزيز السمعة المؤسسية.
- تحقيق الاستدامة.

على مستوى المستثمرين

- زيادة الثقة.
- حماية الاستثمارات.
- الحصول على معلومات دقيقة لاتخاذ القرارات.

على مستوى الاقتصاد

- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- دعم النمو الاقتصادي.
- تعزيز الاستقرار المالي.
- مكافحة الفساد.

ثامناً: التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة



1. مقاومة التغيير داخل المؤسسة.
2. ضعف الوعي بمبادئ الحوكمة.
3. نقص الكفاءات والخبرات المتخصصة.
4. ارتفاع تكاليف التطبيق والرقابة.
5. تعارض المصالح بين بعض الأطراف.
6. ضعف الأنظمة الرقابية في بعض المؤسسات.

تاسعاً: أمثلة على تطبيق الحوكمة في المنشآت المالية



- تطبق البنوك والمؤسسات المالية الحديثة مجموعة من الممارسات التي تعكس مبادئ الحوكمة. مثل:
- وجود لجان مستقلة للمراجعة وإدارة المخاطر.
- الإفصاح الدوري عن النتائج المالية.
- تطبيق معايير الامتثال ومكافحة غسل الأموال.
- فصل مهام الرقابة عن المهام التنفيذية.
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل دوري.

حوكمة اليوم.. استدامة الغد

أصبح تطبيق الحوكمة ضرورة استراتيجية لكل مؤسسة تسعى إلى تحقيق النمو المستدام وتعزيز قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال المعاصرة.

الخاتمة

الإدارات القانونية في الجهات الحكومية السعودية:

الواقع الراهن ومتطلبات التطوير في ظل الهياكل التنظيمية الحديثة

الباحث الأستاذ/

سلطان عبد الله محمد العتيبي

مدير الإدارة القانونية بفرع هيئة الهلال الأحمر بالمدينة المنورة

✉ Ser86911@gmail.com



المقدمة



تشهد الجهات الحكومية السعودية تحولات تنظيمية متسارعة نتيجة تطبيق مفاهيم الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر والتحول الرقمي، مما أدى إلى توسع الهياكل التنظيمية واستحداث وحدات تنظيمية جديدة. وقد فرضت هذه المتغيرات واقعا جديداً على الإدارات القانونية يتطلب تطوير أدوارها وأساليب عملها بما يتوافق مع متطلبات الإدارة الحديثة.

المشكلة



أدى التوسع في إدارات الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر إلى إعادة تشكيل البيئة التنظيمية للجهات الحكومية، مما يؤثر تساؤلات حول مدى جاهزية الإدارات القانونية لمواكبة هذه التحولات والقيام بدور استراتيجي يتجاوز المهام القانونية التقليدية.

الهدف



استعراض واقع الإدارات القانونية في الجهات الحكومية السعودية، وتحديد متطلبات تطويرها، واقتراح دور إضافي يعزز مساهمتها في الحوكمة التنظيمية والامتثال المؤسسي.

الواقع الراهن



- ✓ تقديم الاستشارات القانونية.
- ✓ مراجعة العقود والاتفاقيات.
- ✓ تمثيل الجهة أمام الجهات القضائية.
- ✓ التحقيق في المخالفات الإدارية.
- ✓ مراجعة الأنظمة واللوائح والقرارات.

أبرز التحديات



- ✓ تداخل الاختصاصات مع إدارات الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر.
- ✓ تزايد المتطلبات التنظيمية والتشريعية.
- ✓ الحاجة إلى تطوير الكفاءات القانونية.
- ✓ متطلبات التحول الرقمي والتقنيات الحديثة.
- ✓ محدودية المشاركة في صناعة القرار المؤسسي.

متطلبات التطوير



- ✓ تعزيز الدور الاستراتيجي للإدارة القانونية.
- ✓ دعم الحوكمة والامتثال المؤسسي.
- ✓ تطوير إدارة المخاطر القانونية.
- ✓ تبني التقنيات القانونية الحديثة.
- ✓ بناء القدرات في مجالات الحوكمة والمخاطر والالتزام.

مقترح مبتكر

توسيع دور الإدارات القانونية ليشمل المراجعة النظامية للهياكل التنظيمية والأدلة التنظيمية والسياسات والإجراءات بهدف:

- ✓ التحقق من توافق الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات مع الأنظمة واللوائح.
- ✓ الحد من التداخل والازدواجية في الاختصاصات.
- ✓ تعزيز الامتثال التنظيمي.
- ✓ دعم الحوكمة المؤسسية.
- ✓ تقليل المخاطر القانونية والتنظيمية.

النتائج

- ✓ تطور دور الإدارات القانونية من الدور التقليدي إلى الدور الاستراتيجي.
- ✓ تزايد أهمية التكامل بين الإدارة القانونية وإدارات الحوكمة والالتزام والمخاطر.
- ✓ الحاجة إلى توسيع نطاق عمل الإدارات القانونية لمواكبة التحولات الحديثة.
- ✓ أهمية التحول الرقمي في رفع كفاءة العمل القانوني.
- ✓ إمكانية إسهام الإدارات القانونية في تحسين البناء التنظيمي للجهات الحكومية.

التوصيات



- 1 تحديث اختصاصات الإدارات القانونية بما يتوافق مع متطلبات الإدارة الحديثة.
- 2 تمكين الإدارات القانونية من المشاركة في صناعة القرار المؤسسي.
- 3 تعزيز التكامل مع إدارات الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر.
- 4 الاستثمار في التقنيات القانونية والتحول الرقمي.
- 5 إسناد مهمة المراجعة النظامية للهياكل التنظيمية والسياسات والإجراءات للإدارات القانونية لدعم الحوكمة والامتثال.

الخلاصة

لم تعد الإدارات القانونية مجرد وحدات استشارية، بل أصبحت شريكاً أساسياً في الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال، الأمر الذي يستدعي تطوير أدوارها وتمكينها من الإسهام في سلامة البناء التنظيمي وتحقيق الكفاءة المؤسسية.



توظيف مراجعة تحليلية باستخدام أداة ذكاء اصطناعي في المرحلة النهائية من مشروع التخرج البحثي دراسة إجرائية نوعية متعددة الحالات لدعم الاتساق المنهجي وجودة الصياغة الأكاديمية لدى طالبات تخصص الشريعة

النتائج :

- أنتج الروبوت التحليلي مخرجات قابلة للفحص والمراجعة البشرية في جميع الحالات.
- كشفت جميع الحالات ملاحظات استدعت التعديل أو الرفض بعد التحقق البشري، مما أكد مركزية الإشراف النقدي.
- أسهم التقييم المزدوج بين الباحثة والطالبة في رصد الاختلافات وتوثيقها.
- دعم سجل التفاعل بناء وثيقة تحقق موثقة لكل حالة وربط المخرجات بالإجراءات البشرية المصاحبة.

وتشير النتائج إلى قدرة المنظومة الإجرائية على توليد ملاحظات مرتبطة بالاتساق المنهجي والصياغة الأكاديمية، قابلة للتحقق والتوظيف في المراجعة النهائية

حدود الدراسة :

- دراسة نوعية إجرائية متعددة الحالات {3 حالات فقط}.
- طبقت في المرحلة النهائية من مشاريع التخرج.
- اقتصر على أداة ذكاء اصطناعي واحدة وفي بيئة استخدام محددة.

التوصيات :

- ✓ تطوير بروتوكولات ونماذج تقييم معيارية للمراجعة التحليلية بالذكاء الاصطناعي.
- ✓ إدراج ضوابط الإفصاح والتحقق في أدلة إعداد البحوث الجامعية.
- ✓ تدريب الطلبة على التحقق النقدي من المخرجات التحليلية والتوليدية.
- ✓ تعزيز حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي.
- ✓ توسيع الدراسات النوعية في التخصصات الشرعية والإنسانية.

الباحثة : د. ابتهاج مضيف السفيني

أستاذ أصول الفقه المساعد.
الجهة : كلية الشريعة والأنظمة - جامعة الطائف

الفكرة المركزية للمشروع

الذكاء الاصطناعي بوصفه :

مرآة تحليلية لا أداة إنتاج

نطاق التحليل :



الروبوت التحليلي المقيّد :

- لا تقم بتوليد المحتوى.
- لا تقم بإضافة معلومات أو أفكار من غير النص.
- لا تقترح مراجع أو نظريات أو إحالات.
- لا تعدّ تنظيم الحجج.

مراحل التدخل التعليمي :

- إنهاء الطالبة لبحثها بصورة مستقلة
- تطبيق التقييم القبلي {Rubric}
- إدخال النص وفق الروبوت التحليلي
- تصنيف الطالبة لمخرجات الأداة.
- التحقق العلمي وإعادة البناء البشري
- جلسة إشرافية لمناقشة التعديلات
- تطبيق التقييم البعدي

نموذج الحوكمة داخل المشروع :



المواءمة المرجعية :

- مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي - سدايا.
- الدليل الاسترشادي لمجلس شؤون الجامعات.

المشكلة البحث :

- رُصد أثناء الإشراف على مشاريع التخرج وجود ضعف الاتساق بين الإشكالية والأهداف والأسئلة والمنهج.
- تفاوت في جودة الصياغة الأكاديمية في النسخ النهائية.
- تكرار وغموض وضعف في الترابط البنوي داخل بعض المباحث.

سؤال البحث :

كيف أسهمت المراجعة التحليلية باستخدام أداة ذكاء اصطناعي في المرحلة النهائية من إعداد مشروع التخرج في إحداث تغيّرات في مستوى الاتساق المنهجي وجودة الصياغة الأكاديمية لدى طالبات الشريعة؟

المنهجية :

المعصر	الوصف
نوع الدراسة :	بحث إجرائي نوعي متعدد الحالات (Multiple Case Action Research)
المينة :	3 طالبات - اختيار قصدي المرحلة النهائية
ضبط المتغيرات :	توحيد المرحلة - الأداة - الروبوت - Rubric - جلسات الإشراف
طبيعة التحليل :	تحليل وصفي داخل كل حالة دون تعميم إحصائي

أدوات جمع البيانات :

المعصر	الوصف
Rubric قبلي / بعدي	مقارنة وصفية للتغير داخل كل حالة
سجل التفاعل :	توثيق المخرجات والتحقق والإجراءات البشرية
مذكرة الباحثة :	رصد الملاحظات التأملية والإشرافية
مقابلة شبه مقننة :	استكشاف إدراك الطالبة لدور الأداة

ملاحظة منهجية :

- ✓ استخدمت أداة التقييم بوصفها أداة وصفية مساندة لتحليل التغير داخل كل حالة، لا لقياس فروق كمية قابلة للتعميم.

الخلاصة الجوهرية :

يوضح المشروع أن توظيف الأداة بوصفها : مرآة تحليلية لا أداة إنتاج قد يسهم في دعم المراجعة الأكاديمية وتنمية وعي الطالبة بالعلاقات البنوية والمنهجية داخل النص البحثي، مع بقاء دور المشرفة عنصرًا حاسمًا في التوجيه والتحقق.

الضوابط الأخلاقية :

- الإفصاح عن استخدام الأداة
- تحقق بشري إلزامي
- توثيق سجلات التفاعل
- منع الاعتماد المباشر للمخرجات
- المسؤولية العلمية على الباحثة والمشرفة

المرفقات الرقمية



- الروبوت التحليلي الكامل
- Rubric القبلي / البعدي
- سجل التفاعل
- نموذج الإفصاح الأخلاقي
- أدوات الدراسة



الطبيعة القانونية للعقد الطبي

بين الخصوصية الطبية وأحكام عقد المقاوله

إعداد: روان أحمد الشمري

مستشار قانوني

• Legal-affair3@ramclinics.com •

1 ما المقصود بالعقد الطبي؟



العقد الطبي هو اتفاق يلتزم فيه الطبيب أو المنشأة الصحية بتقديم خدمة طبية للمريض، مقابل أجر، وفق الأصول العلمية والمهنية المتعارف عليها.

2 لماذا يثور تكيف العقد الطبي؟

جانب إنساني مهني



لارتباطه بجسم الإنسان وسلامته.

جانب عقدي مالي



لارتباطه بخدمة طبية تُقدّم مقابل أجر.

3 هل للعقد الطبي طبيعة واحدة؟

لا يخضع العقد الطبي لطبيعة واحدة مطلقة، بل يتحدد تكيفه بحسب محل النزاع وطبيعة الالتزام. فقد تظهر طبيعته الخاصة عند بحث الخطأ الطبي، وقد تبرز خصائص المقاوله عند بحث تنفيذ الخدمة المتفق عليها.



4 متى تظهر الطبيعة الخاصة للعقد الطبي؟



5 ما أثر الطبيعة الخاصة؟

يترتب على الطبيعة الخاصة للعقد الطبي أن التزام الطبيب في الأصل هو: التزام ببذل عناية، لا بتحقيق نتيجة. فلا يضمن الطبيب الشفاء، وإنما يلتزم باتباع الأصول العلمية والمهنية المقررة.



6 ما المقصود بعقد المقاوله؟



عقد المقاوله هو عقد يلتزم فيه أحد الطرفين بأداء عمل أو صنع شيء مقابل أجر، دون أن يكون تابعا لصاحب العمل.

7 ما عناصر عقد المقاوله؟

1. أداء عمل معين.
2. وجود مقابل مالي.
3. استقلال القائم بالعمل في التنفيذ.

8 متى يقترب العقد الطبي من عقد المقاوله؟



9 ما معيار التفرقة؟



10 ما أثر التكيف القانوني؟

1. تحديد طبيعة الالتزام.
2. تحديد عبء الإثبات.
3. تحديد نطاق مسؤولية الطبيب.
4. تحديد مسؤولية المنشأة الصحية.
5. تقدير التعويض أو رد المقابل المالي.

11 ما الاتجاه القضائي المستفاد؟

الاتجاه المستفاد من المنازعات الطبية أن القضاء لا يتقيد بوصف واحد جامد للعقد الطبي، بل ينظر إلى حقيقة النزاع، ففي منازعات الخطأ الطبي، يبرز معيار العناية المهنية. وفي منازعات عدم تنفيذ الخدمة، يبرز معيار التنفيذ العقدي والمقابل المالي.

12 هل تُسأل المنشأة الصحية عن الطبيب؟

قد تمتد المسؤولية إلى المنشأة الصحية متى كان الطبيب يعمل ضمن نطاقها التنظيمي أو تحت إشرافها، وكان الضرر أو الإخلال مرتبطاً بالخدمة المقدمة داخل المنشأة.



النتيجة

العقد الطبي ذو طبيعة مركبة:

1. طبيعة خاصة عند بحث الخطأ الطبي وبذل العناية.
2. طبيعة قريبة من المقاوله عند بحث تنفيذ خدمة طبية محددة مقابل أجر.

المراجع

1. نظام المعاملات المدنية السعودي.
2. نظام مزاوله المهن الصحية.
3. الاتجاهات القضائية في منازعات العقود الطبية.



التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية

المحامى / عنان حامد الحازمي

anan.alhazmi@outlook.com

المقدمة:



يشهد العالم تطورًا متسارعًا في التكنولوجيا ومن ضمنها الذكاء الاصطناعي، الذي يعتبر علم حديث يهدف إلى علم طبيعة الذكاء البشري، كما يمتلك خصائص كثيرة جعلت منه استثماراً في كثير من المجالات وضمنها المجال القانوني، مع وجود تحديات كثيرة كالمعلقة بالخصوصية، والمسؤولية القانونية، وحماية البيانات، وتسعى المملكة العربية السعودية إلى مواكبة هذا التطور من خلال دعم التحول الرقمي وتعزيز الابتكار التقني بما يتوافق مع رؤية السعودية 2030.

مفهوم الذكاء الاصطناعي:



الذكاء الاصطناعي (AI) هو تقنية حديثة تمكن الحواسيب والآلات من محاكاة القدرات البشرية مثل التعلم والفهم وحل المشكلات واتخاذ القرارات، ويعتمد هذا المفهوم على تحليل البيانات واستخدام خوارزميات متقدمة تلبي احتياجات مختلف المجالات.

الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني:



يسهم في دعم البحث القانوني وتحليل المستندات وتحسين الخدمات القضائية، إلا أن تحقيق العدالة يتطلب بقاء العنصر البشري لضمان الشفافية وعدم التحيز.

دور المملكة العربية السعودية من الذكاء الاصطناعي:



تولي المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا بتطوير وتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال إنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) للإشراف على هذا القطاع وتعزيز حوكمة البيانات والابتكار التقني، وتسعى الهيئة إلى دعم مستهدفات رؤية 2030 عبر تطوير القدرات الوطنية وتعزيز الاستفادة من البيانات باعتبارها موردًا استراتيجيًا للتنمية والاقتصاد الرقمي.

موقف التشريع السعودي:



أطلقت المملكة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي بهدف تعزيز التحول الرقمي وتهيئة بيئة تنظيمية جاذبة للاستثمار، مع التركيز على حماية البيانات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية والالتزام بالمعايير الأخلاقية، كما تعمل الجهات المختصة على وضع السياسات والإرشادات المنظمة لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة، بما يسهم في حماية الخصوصية وتحديد المسؤوليات القانونية المرتبطة بالأنظمة الذكية. وتسعى المملكة كذلك إلى تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتطوير حلول تنظيمية فعالة ومواكبة للتطورات التقنية، الأمر الذي يدعم مكانتها كمركز إقليمي ودولي رائد في مجال الذكاء الاصطناعي ويعزز قدرتها على جذب الاستثمارات وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي في الأنظمة السعودية:



تعد المسؤولية القانونية من أبرز التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إذ يثار التساؤل حول الجهة المسؤولة عن الأضرار الناتجة عن الأنظمة الذكية، سواء كانت المطور أو المستخدم أو الجهة المشغلة. ويستلزم ذلك وضع إطار قانوني واضح يواكب التطورات التقنية، ويعزز مبادئ الشفافية والمساءلة، بما يحقق التوازن بين دعم الابتكار وضمان الحماية القانونية.

المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي:



فقدان بعض الوظائف بسبب الأتمتة



التحيز في الخوارزميات



انتهاك الخصوصية



مخاطر الأمن السببراني



تحديات أخلاقية واجتماعية

التوصيات:



- إصدار تشريع سعودي متكامل لتنظيم الذكاء الاصطناعي.
- وضع إطار قانوني واضح للمسؤولية عن الأضرار الناتجة عن الأنظمة الذكية.
- تعزيز حماية البيانات الشخصية والخصوصية.
- دعم التعاون بين الجهات القانونية والتقنية.
- نشر الوعي القانوني بمخاطر واستخدامات الذكاء الاصطناعي.

الخاتمة:



يعد تنظيم الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية عنصرًا مهمًا لتحقيق أهداف رؤية 2030 وتعزيز الاقتصاد الرقمي، ورغم وجود تشريعات أساسية مثل حماية البيانات الشخصية والملكية الفكرية، إلا أن التطور السريع للتقنيات الذكية يستدعي وضع أطر قانونية إضافية تنظم المسؤولية القانونية والجوانب الأخلاقية المرتبطة بها، كما تبرز أهمية التعاون الدولي لضمان سلامة وأمن تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ويقع على عاتق الجهات الحكومية دور رئيسي في تطوير سياسات تنظيمية تدعم الابتكار وتحمي الحقوق، بما يحقق التوازن بين التقدم التقني والاستخدام الآمن والأخلاقي للذكاء الاصطناعي.





أخلاقيات المأذون الشرعي في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الإماراتي

الدكتور ناصر بن عيسى بن أحمد بن محمد البلوشي الزهراني

أستاذ العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة زايد وكبير الباحثين في العلوم الشرعية والمأذون الشرعي في إمارة دبي، Dr.nbed@gmail.com

المقدمة:

الحمد لله الرؤوف الرحيم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب العالمين، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله، إمام المتقين، وسيد الكرماء والمحسنين، ومنبع الخير العميم، وصاحب الخلق العظيم، الصادق الأمين، والقلب الرحيم، والجواد الكريم، صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه أُولي الفضل والأخلاق والإحسان، ومن تبعهم إلى يوم الحشر والدين، أما بعد: فإن الأخلاق والمبادئ والقيم هي فخر كل أمة وبلد ومجتمع، فيها تنهض الأمم، وترقى المجتمعات، وتدوم الخيرات، وتقوم الحضارات، وهي الطريق إلى الإبداع والسمو، والنجاح والرفعة، والعز والريادة، بل هي السبب في بعثه نبي الإسلام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام القائل: «إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق» (أحمد: 8952). ووظيفة المأذون الشرعي مسؤولية عظيمة، ولها أخلاقيات وقيم وأدبيات وضوابط سلوكية، يجب على المأذون أن يتحلى ويلتزمها؛ ليزداد إقبالاً لعمله، وسمواً في تعامله، وانضباطاً في أدائه، وأداءً للأمانة التي أؤتمن عليها، وهذا عرض موجز لأهم أخلاقيات المأذون الشرعي في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الإماراتي:

أولاً: المقصود بأخلاقيات المأذون الشرعي:

- هي المبادئ السامية والصفات النبيلة والمثل العليا التي يجب أن يتحلى بها الشخص المرخص له من قبل ولي الأمر أو القاضي الشرعي لإجراء عقود النكاح وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- ومصطلح المأذون الشرعي له عدة إطلاقات ومترادفات قد تختلف باختلاف البلدان؛ فبعضهم يطلق عليه «المأذون» أو «المأذون الشرعي»، والبعض قد يطلق عليه «مأذون أنكحة» أو «عاقِد النكاح»، وقد يطلق عليه في بعض البلدان «المُمْلِك» أو «المَلِيك» أو كما يطلق عليه في دولة الإمارات باللهجة المحلية بـ «المليج».

ثالثاً: أخلاقيات المأذون الشرعي في قانون الأحوال الشخصية

- ورد في القرار الوزاري الصادر من وزارة العدل الإماراتي رقم (242) لسنة 2024 في شأن لائحة المأذونين في المادة (5) شروط الترخيص للمأذون، من ذلك:
1. «أن يكون ذكراً مسلماً كاملاً الأهلية»: بأن يكون رجلاً مسلماً بالغاً عاقلأ رشيداً. «وأن يكون من مواطني الدولة» و«ألا يقل سنه عن ثلاثين سنة»: بأن يكون مواطناً إماراتياً وقد بلغ من العمر ما يحقق النضج والخبرة الكافية (ثلاثين سنة فأكثر)، بما يعزز قدرته على تحمل المسؤولية الشرعية والقانونية المترتبة على توثيق عقود الزواج.
 2. «أن يكون من المشهود لهم بحسن السمعة والورع، ويفضل أن يكون من حفظة القرآن الكريم»: بأن يكون مستقيماً في سلوكه، معروفاً بين الناس بالصدق والأمانة، محافظاً على القيم الأخلاقية والدينية، بعيداً عن مواطن الشبهات.
 3. «ألا يكون قد صدر ضده حكم بات في جريمة أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، ولو كان قد رد إليه اعتباره أو كان الحكم مع وقف التنفيذ»: بأن يكون خالي السجل الجنائي من الجرائم التي تمس الشرف أو الأمانة، بما يحقق الثقة فيه كمأذون، إذ إن عمله يتطلب أعلى درجات النزاهة والموثوقية، ولا يكفي رد الاعتبار أو وقف التنفيذ لرفع هذا القيد نظراً لحساسية الوظيفة.
 4. «أن حاصلأ على مؤهل جامعي معتمد في الشريعة أو القانون أو ما يعادلها»، و«أن يكون ملماً بأحكام قانون الأحوال الشخصية وعلى وجه الخصوص أحكام الزواج والطلاق وما يتعلق بهما»، و«أن يجتاز الإجراءات والاختبارات التي تقررها اللجنة»: بأن يكون مؤهلاً علمياً تأهيلاً متخصصاً يمكنه من فهم النصوص الشرعية والقانونية وتطبيقها بدقة، مع إلمام عملي بأحكام الزواج والطلاق وأثارهما، وأن يثبت كفاءته عبر اجتياز الاختبارات والتقييمات التي تضمن صلاحيته المهنية والعلمية لمباشرة مهام المأذونية.
 5. «أن يكون متزوجاً أو سبق له الزواج»: بأن يكون قد خاض تجربة الزواج فعلياً، مما يكسبه فهماً واقعياً للعلاقة الزوجية وتحدياتها، ويمكنه من تقديم النصائح والإرشاد للأزواج بحكمة وخبرة عملية، وليس مجرد معرفة نظرية.
 6. «أن يكون مقيماً بالمنطقة المرخص له العمل بها»: بأن يكون مستقراً إقامة فعلية في نطاق اختصاصه الجغرافي، بما ييسر تواصله مع المجتمع المحلي ومعرفة بأحواله، ويضمن سرعة أداء مهامه وحسن متابعتها للإجراءات، إضافة إلى تعزيز الثقة بينه وبين أفراد المجتمع الذي يخدمه.

ثانياً: أخلاقيات المأذون الشرعي في الشريعة الإسلامية

- وردت في كثير من النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية الحث على الالتزام بكثير ممن الأخلاقيات الحسنة، وإن من أهم الأخلاقيات الحسنة التي ينبغي على المأذون التحلي بها بحسب طبيعة عمله هي:
1. **الصدق**: بأن يكون صادقاً مع ربه ومع نفسه ومع جهة عمله ومع الأزواج الذين يتعامل معهم، فيخلص في عمله ويصدق في حديثه ويلتزم بمواعيده وبالتعليمات الواردة في اللوائح والأنظمة المعمول بها، ويتحرى الدقة في نقل الوقائع والبيانات دون زيادة أو نقصان، ويتجنب المجاملة أو التساهل فيما يترتب عليه بطلان أو خلل في عقد الزواج، ويثبت كل ما يؤمل عليه بوضوح وشفافية تامة.
 2. **الأمانة**: بأن يكون أميناً في عمله، فيوثق ببيانات الأزواج والشهود في عقد الزواج كما وردت في وثائقهم ويكتب الشروط التي فليت عليه من الأزواج، ويكون مؤتمناً على أسرار الأزواج، فلا يفشي بياناتهم وأحوالهم وشروطهم ومهورهم.
 3. **العلم والمعرفة**: بأن يكون على دراية بالأحكام الفقهية عموماً وعالمأ بأحكام النكاح والطلاق والرجعة والخلع وعقد النكاح، مثل المهر وأركان العقد والشروط الواجب توافرها، على وجه الخصوص، وقادراً على تنزيل الأحكام على الوقائع العملية، والتمييز بين الصحيح والفاسد من الشروط، وتوجيه الأطراف إلى ما يحقق صحة العقد وسلامته.
 4. **الورع والعفة**: بأن يكون مترفعاً عما في أيدي الناس، ومجتنباً للشبهات والقبائح وسفاسف الأمور، ومبتعداً عن كل ما يخدش المروءة والحياء، فلا يقبل الرشوة ولا الهدايا التي تؤثر على حياده، ويصون نفسه عن مواطن التهمة، ويجعل عمله بعيداً عن الأغراض الدنيوية الضيقة.
 5. **التقوى والاستقامة**: بأن يكون ملتزماً بأوامر ربه ورسوله ﷺ، تقياً مستقيماً على الطاعة ظاهراً وباطناً، محافظاً على الفرائض، حريصاً على تطبيق أحكام الشريعة في عمله، مستشعراً رقابة الله في كل إجراء يقوم به، فيعبدل بين الناس ولا يميل مع الأهواء أو الضغوط.
 6. **حسن الهيئة والسمت الحسن**: بأن يكون حسن المظهر، وقوراً في هيئته، متزناً في كلامه وتصرفاته، يظهر عليه الاحترام والجدية، ويتعامل مع الناس بلطف وأدب، مما يعكس مكانة الوظيفة وهيبتها، ويبعث الطمأنينة والثقة في نفوس المتعاملين معه.

هكذا نلاحظ أن أخلاقيات المأذون الشرعي في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية كليهما قد دلت عليه النصوص الشرعية، إما نصاً أو مصلحةً مرسله، كما نلاحظ أن كلا منهما متممٌ للآخر. فالشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية يتفقان على اشتراط الأهلية، وحسن السمعة، والعلم بالأحكام المتعلقة بالزواج، بما يضمن صحة العقد وصيانة الحقوق. وتتميز الشريعة بتكيزها على الجوانب الدينية والأخلاقية كالنقوى والعدالة والورع، بينما يفضّل القانون هذه المعاني في صورة شروط إجرائية ونظامية محددة قابلة للتطبيق والرقابة. كما يضيف القانون شروطاً تنظيمية حديثة، مثل الجنسية، والسن، والمؤهل العلمي، واجتياز الاختبارات، لضبط الممارسة وتحقيق المصلحة العامة. وهكذا نرى أن الشريعة الإسلامية والقانون كليهما يسعى إلى تحقيق مقاصد حفظ الدين والنفس والنسل، وضمان استقرار الأسرة وصيانة الحقوق، من خلال وضع ضوابط دقيقة تنظم عقد الزواج وتكفل العدالة بين أطرافه.

المفهوم الفقهي للجريمة في البيئة الرقمية

(الجرائم الإلكترونية نموذجًا بين الفقه والقانون)

الدكتورة/ نوف بنت مفرح الجهني

أستاذ مشارك بجامعة الطائف
Nooon1212@gmail.com

الجريمة الإلكترونية:

هي كل سلوك غير مشروع يُرتكب باستخدام الحاسوب أو الشبكات أو أي من تقنيات المعلومات والاتصالات، ويهدف إلى إيقاع ضرر أو تحقيق منفعة غير مشروعة، أو المساس ببيانات، أو أنظمة أو أشخاص أو مؤسسات.

البيئة الرقمية:

هي فضاء معيشي واتصالي ومعرفي متكامل تتشكل داخله العلاقات الحديثة، وتنعقد فيه المصالح، وتظهر فيه صور جديدة من السلوك المشروع وغير المشروع.

أنواع الجريمة الإلكترونية



جرائم الاعتداء على السمعة والخصوصية



جرائم موجهة ضد المؤسسات والدولة



جرائم موجهة ضد الأنظمة والبيانات



جرائم موجهة ضد الأموال والمعاملات



جرائم موجهة ضد الأفراد

خصائص الجريمة الإلكترونية:

تتميز الجريمة الإلكترونية عن الجريمة التقليدية، أنها سريعة التنفيذ، متغيرة الوسائل، وقد تُرتكب عن بُعد دون مواجهة مباشرة بين الجاني والمجني عليه. كما أن آثارها قد تكون واسعة الانتشار رغم أن الوسيلة قد تبدو بسيطة أو غير مرئية. وتترتب على هذه الخصائص صعوبات في الإثبات، وهو ما جعل الفقه القانوني والفقه الإسلامي معًا يتجهان إلى البحث في أطر تجريبية خاصة أو في تكييف النصوص القائمة بما يستوعب هذه الصور المستحدثة.

التأصيل الفقهي للجريمة الإلكترونية:

تنظر الشريعة الإسلامية إلى الجرائم الإلكترونية بوصفها اعتداءات مستحدثة من حيث الوسيلة، إذ مرّدها إلى صور محرمة شرعاً من التجسس، وأكل أموال الناس بالباطل، والاعتداء على العرض، وإفساد المصالح، وهتك الخصوصية. ولذلك فإن الأصل في هذه الجرائم أنها محرمة شرعاً، وأن الغالب فيها دخولها تحت باب التعزير، مع وجوب الضمان عند ترتب ضرر مالي أو معنوي، وتقدير العقوبة بما يحقق الردع ويحفظ مقاصد الشريعة في صيانة الضروريات.

القواعد الفقهية الحاكمة للجريمة الإلكترونية

قاعدة لا ضرر ولا ضرار

قاعدة الضرر يزال

قاعدة التصرف على الرعية منوط بالمصلحة

الأنظمة القانونية السعودية للجريمة الإلكترونية:

تأسس على نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بوصفه الجانب الجزائي الذي يجرم صور الاعتداء الرقمي ويقرر لها العقوبات المناسبة، ونظام حماية البيانات الشخصية وهو الجانب التنظيمي الوقائي الذي يضبط معالجة البيانات ويمنع إساءة استعمالها.

النتائج والتوصيات

الأنظمة السعودية بنت إطاراً تشريعياً وتنظيمياً متكاملًا.

الشريعة الإسلامية تمتلك من الأصول والقواعد ما يضبط الجرائم الرقمية.

يُوصى بتعزيز التعاون بين الفقهاء والنظاميين والخبراء التقنيين.

يُوصى بتطوير التأصيل الفقهي المعاصر للجرائم الرقمية.

المراجع:

- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي.
- نظام حماية البيانات الشخصية السعودي



الحضانة في النظام السعودي

الأستاذ المحامي محمد حسن نهار

شركة نهار محامون ومستشارون ومحكمون

lawyer.ben.nahar@gmail.com

1

تعريف الحضانة والمحضون



عرفت المادة 124 من نظام الأحوال الشخصية الحضانة بأنها حفظ من لا يستقل بنفسه عما يضره، وتربيته والقيام على مصالحه كالتهذيب والتعليم والعلاج. وبناءً على ذلك، يكون المحضون هو الشخص الذي لا يستطيع الاعتماد على نفسه ويحتاج إلى رعاية وحفظ وإدارة لشؤونه.

2

شروط الحضانة والحاضن

نصت المادتان 125 و 126 من النظام على الشروط الواجب توافرها، وهي:



1 كمال الأهلية القانونية.



2 القدرة على التربية والحفظ والرعاية.



3 السلامة من الأمراض المعدية الخطيرة.



4 للمرأة الحاضنة: ألا تكون متزوجة من رجل أجنبي عن المحضون، إلا إذا كانت مصلحة المحضون تقتضي غير ذلك.



5 للرجل الحاضن: أن يكون ذا رحم محرم للمحضون إذا كان أثنى، وأن يقيم معه من يصلح للحضانة من النساء.

ويشترط في الحاضن بشكل أساسي اكتمال أهليته، قدرته على الرعاية، وسلامته من الأمراض المعدية الخطيرة.



3

ترتيب الحاضنين

الحضانة واجب مشترك بين الوالدين أثناء قيام الزوجية. وعند الانفصال، تكون الأولوية في الحضانة حسب الترتيب التالي:



وللمحكمة سلطة تغيير هذا الترتيب إذا رأت أن ذلك يحقق مصلحة المحضون الفضلى.



4

ضوابط السفر بالمحضون

يخضع السفر خارج المملكة للقواعد التالية:



إذا كان الحاضن أحد الوالدين:

لا يجوز السفر لأكثر من 90 يوماً في السنة إلا بموافقة الطرف الآخر أو الولي الشرعي في حالات الوفاة.



إذا كان الحاضن من غير الوالدين:

لا يجوز السفر لأكثر من 30 يوماً في السنة إلا بموافقة الوالدين أو أحدهما أو الولي الشرعي حسب الحالة.



5

سقوط وانتهاء الحضانة

حالات سقوط الحضانة (المادة 128)
يسقط حق الحضانة في الحالات الآتية:

- فقدان أي شرط من شروط الحاضن المطلوبة.
- انتقال الحاضن للإقامة في مكان يضر بمصلحة المحضون.
- ترك المطالبة بالحضانة لأكثر من سنة دون عذر مقنع، ما لم تقتضي المصلحة خلاف ذلك.

ملاحظات مهمة

- يمكن استعادة الحق في الحضانة إذا زال سبب السقوط (المادة 130).
- خروج الأم من بيت الزوجية لا يسقط حقها إلا إذا تعارض مع مصلحة المحضون (المادة 133).

انتهاء الحضانة



• عند بلوغ المحضون 15 سنة: له حرية اختيار الإقامة مع أي من والديه، ما لم تقتضي المصلحة غير ذلك (المادة 135).



• تنتهي الحضانة نهائياً عند إتمام سن 18 سنة.



• تستمر الحضانة لمن يعاني من إعاقة عقلية أو مرض يمنعه من الاستقلال بنفسه.

6

مضمون صك الحضانة

هو وثيقة قانونية تصدرها المحكمة تثبت أحقية الشخص في رعاية المحضون، وتتضمن:



• بيانات المحضون (الاسم، تاريخ الميلاد).



• بيانات الوالدين.



• اسم الحاضن ومدة الحضانة.



• حقوق وواجبات الحاضن تجاه المحضون.



ويعد هذا الصك دليلاً رسمياً يخول صاحبه ممارسة مهام الحضانة والمطالبة بحقوقه القانونية.



مجلاتنا العلمية



المجلة الدولية لتكنولوجيا
التعليم والمعلومات

رئيس التحرير

أ.د. عائشة بليهمش العمري

الترخيص 111488

الرقم المعياري الدولي

ISSN 1658-9556 (Print)

ISSN 2961-4023 (Online)



المجلة الدولية للشريعة
والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير

أ.د. عبد الله بن محمد آل الشيخ

الترخيص 111487

الرقم المعياري الدولي

ISSN 1658-9564 (Print)

ISSN 2961-4031 (Online)



المجلة الدولية
لغة العربية وآدابها

رئيس التحرير

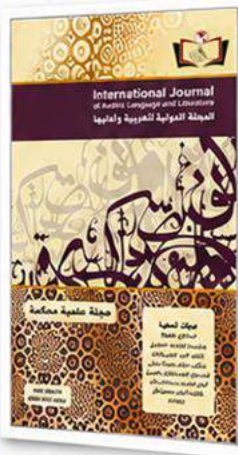
أ.د. ظافر بن غرمان العمري

الترخيص 111486

الرقم المعياري الدولي

ISSN 1658-9572 (Print)

ISSN 2961-4066 (Online)



المجلة الدولية
للبحث والتطوير التربوي

رئيس التحرير

أ.د. مرضي غرم الله الزهراني

الترخيص 111489

الرقم المعياري الدولي

ISSN 1658-9580 (Print)

ISSN 2961-404X (Online)

